

(٥٥)

النهار الإسلامي والقضايا الاقتصادية  
تدريس كلاً من د. طيفيق وم. أ. الأحمدي

الطبعة الأولى

١٩٩٠









بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مختارات من  
ملفات التيار الإسلامي  
٥

التيار الإسلامي والقضايا الاقتصادية  
شركات توظيف الأموال الإسلامية  
المجلد الثاني ١٩٩٠

اعداد : مركز المعروفة للمعلومات  
٤ ش ٩ ب المعادى ت : ٣٧٥٢٠٣٣



١٦٤	"الناس والاقتصاد" - ضحايا التوفيق	٢٦ ابريل ١٩٩٠	الاعرام	٣٠١	عبد الرحمن غل
١٦٥	مفاجآت عامة في قضية الريان	٢٧ ابريل ١٩٩٠	الصور	٣٠٢	عزت بدوي
١٦٦	جهاز المدعي الاشتراكي يطلب اعضاء توكيلات العاملين بالخارج لصرف اموالهم	٢٧ ابريل ١٩٩٠	الوفد	٣٠٣	
١٦٧	الزام الشريف والسعد بصرف الارباح بالنقد الاجنبي	٢٨ ابريل ١٩٩٠	القبس	٣٠٤	
١٦٨	الريان يحاكم الجميع	٢٩ ابريل ١٩٩٠		٣٠٥	محمد نجم
١٦٩	رئيس حزب مصر الفتاة : - المقر مؤجر من شركة بدر للاستثمار	٣٠ ابريل ١٩٩٠	روز اليوسف	٣٠٦	
١٧٠	في محاكمة الريان - خناقة بين لجنة التحفظ والريان	٣٠ ابريل ١٩٩٠	روز اليوسف	٣٠٧	ت - ابراهيم خليل
١٧١	في قضية الريان وبعد جلسة استغرقت ٥ دقائق	١ مايو ١٩٩٠	الجمهورية	٣٠٩	
١٧٢	د . عبد الصبور شاميين : نناعد الرئيس التدخل لحل أزمة المودعين	١ مايو ١٩٩٠	الشعب	٣١٠	
١٧٣	وساطة الشعراوي مستمرة	٢ مايو ١٩٩٠	النور	٣١١	احمد عبد النعم
١٧٤	مساعد المدعي الاشتراكي : ماذا يدور في شركات الاموال	٣ مايو ١٩٩٠		٣١٢	
١٧٥	المدعي الاشتراكي يبحث موقف شركة بدر	٣ مايو ١٩٩٠	الوفد	٣١٦	
١٧٦	مكتب المدعي وضحايا شركات توظيف الاموال	٤ مايو ١٩٩٠	الوفد	٣١٧	د . مدحت خفاجي
١٧٧	لم شمل اصحاب توظيف الاموال	٧ مايو ١٩٩٠	روز اليوسف	٣١٨	عبد القادر شهيب
١٧٨	الريان يتراجع عن كشف البركة	٧ مايو ١٩٩٠	الاحرار	٣٢٠	



٣٢١	١٧٩ واستمرار حبس صاحب شركة توظيف	٧ مايو ١٩٦٠	السما
٣٢٢	١٨٠ لجنة علماء الذين تطلب سرعة الغاء التحفظ على اصول الريان	٨ مايو ١٩٦٠	الشعب
٣٢٣	١٨١ رؤية ودن جحسا	١٢ مايو ١٩٦٠	الاحرام
٣٢٤	١٨٢ غدا سماع اقوال الريان في قصة الذرة الصفراء	١٤ مايو ١٩٦٠	السما
٣٢٥	١٨٣ لاتظلموا الحكومة	١٤ مايو ١٩٦٠	الاحرام الاقتصادى
٣٣٠	١٨٤ كلام فى السياسة	١٤ مايو ١٩٦٠	حمدى شفيق
٣٣١	١٨٥ الاختراق - قصة شركات توظيف الاموال	١٤ مايو ١٩٦٠	عبد القادر شبيب
٣٣٤	١٨٦ تقرير لباحث الاموال العامة	١٥ مايو ١٩٦٠	الاحبار
٣٣٥	١٨٧ مع فشل جهود حل أزمة الريان	١٥ مايو ١٩٦٠	الشعب
٣٣٧	١٨٨ النائب العام يقرر : - بيع اصول آى سى سنتر	١٧ مايو ١٩٦٠	الاحبار
٣٣٨	١٨٩ " رأى حر " سيدة لم تتعود ان تتسول	١٧ مايو ١٩٦٠	الوفد
٣٤١	١٩٠ باق ٢٠ يوما لرد كل الاموال	١٩ مايو ١٩٦٠	الجمهورية
٣٤٢	١٩١ " بوضوح " - عندما تطفح الصالح الشخصية	٢٠ مايو ١٩٦٠	السياسى
٣٤٣	١٩٢ الشركات ردت ٣٠ % فقط	٢١ مايو ١٩٦٠	السما





١٩٣٠	بدون مقدمة	٢١ مايو ١٩٩٠	الاحرار	جمال عبد السميع	٣٤٤
١٩٤	محامي الريان يكلف اوراقه	٢٣ مايو ١٩٩٠	النساء	محمود نوفل	٣٤٥
١٩٥	محامي الريان يقدم عرضا لمرءة مستلكات الريان	٢٣ مايو ١٩٩٠	الاهرام	خيرى رمضان ه محمود النوبى	٣٤٧
١٩٦	مفاجأة جديدة لدفاع الريان	٢٣ مايو ١٩٩٠	آخر ساعة	محمد صلاح النهار	٣٤٩
١٩٧	اجبار المودعين على قبول صكوك الاستثمار	٢٥ مايو ١٩٩٠	الاهرام		٣٥٢
١٩٨	محكمة الجنائيات توافق على عرض الريان	٢٥ مايو ١٩٩٠	الاهرام		٣٥٣
١٩٩	الصفقة	٢٦ مايو ١٩٩٠	اخبار اليوم	ت محمود صلاح	٣٥٥
٢٠٠	متابعة اخبارية لقضية شراء شركات الريان	٢٧ مايو ١٩٩٠	النساء		٣٥٨
٢٠١	افلح الريان ان صدق	٢٧ مايو ١٩٩٠	اكتهر	محمد نجم	٣٦١
٢٠٢	خطوط فاصلة	٢٧ مايو ١٩٩٠	الجمهورية	سمير رجب	٣٦٣
٢٠٣	النساء تواصل تطورات الصفقة الجديدة	٢٨ مايو ١٩٩٠	النساء	مختار عبد المال	٣٦٤
٢٠٤	زسادى الريان	٢٨ مايو ١٩٩٠	روز اليوسف	عبد القادر شبيب	٣٦٦
٢٠٥	الريان يشتري الريان	٢٨ مايو ١٩٩٠	روز اليوسف	يوسف بلال	٣٦٨
٢٠٦	جمعية عمومية لشركة الريان	٢٨ مايو ١٩٩٠	روز اليوسف	ابراهيم خليل	٣٧٠
٢٠٧	هذه هى املاك الريان	٢٨ مايو ١٩٩٠	روز اليوسف		٣٧١



٢٠٨	المحكمة تواصل نظر قضية الريان	٢٨ مايو ١٩٩٠	الوند	محمد زكي أحمد راضى	٣٧٢
٢٠٩	كتاب جديسد	٢٩ مايو ١٩٩٠	الاعتراف	أحمد بهجت	٣٧٤
٢١٠	مجموعة عربية وراء الصنية	٢٩ مايو ١٩٩٠	الشعب	ربيع شامعين	٣٧٥
٢١١	تقرير ساجرد رويش غير كاف	٢٩ مايو ١٩٩٠	المساء		٣٧٦
٢١٢	المساء تواصل خطباتها الصحفية	٢٩ مايو ١٩٩٠	المساء		٣٨٠
٢١٣	مضى تعنى حكومتنا الدرس	٣٠ مايو ١٩٩٠	النور	على فاروق	٣٨٢
٢١٤	المودعون متفائلون والحكومة فى مأزق	٣٠ مايو ١٩٩٠	النور	حمدى البصير	٣٨٤
٢١٥	معاصى الريان يحمد بتسديد كل المستحقات قبل مارس	٣٠ مايو ١٩٩٠	الاعمال		٣٨٧
٢١٦	التفاصيل الكاملة لسفقة بيع الريان	٣٠ مايو ١٩٩٠	آخر ساعة	محمد صلاح الزهار	٣٨٨
٢١٧	ملاحظات كاتب فرنسى	٣٠ مايو ١٩٩٠	الاعتراف	أحمد بهجت	٣٩٤
٢١٨	تسليم هيكل المودعين للنجابة	٣٠ مايو ١٩٩٠	المساء	مختار عبد المال	٣٩٥
٢١٩	٩ يونيو القادم عمل ينهى الام المودعين	٣١ مايو ١٩٩٠	الوند	ت - عماد الغزالى محمود شاكى	٣٩٧
٢٢٠	هذه ممتلكات الريان فى صفقة القرن	١ يونيو ١٩٩٠	المساء		٤٠٠
٢٢١	الريان - من يقطن رد اموال المودعين	١ يونيو ١٩٩٠	المصور	عزت بدوى	٤٠٣



٢٢٢	ما المانع أن يشتري الريان الريان	٣ يونيو ١٩٩٠	المساء	مختار عبد المال	٤٠٩
٢٢٣	بأق ٧ أيام وتنتهي مهلة شركات الاموال لرد الحقوق	٣ يونيو ١٩٩٠	السياسة		٤١٢
٢٢٤	اعادة اموال الريان وهم ام خديعة ؟	٣ يونيو ١٩٩٠	اكثور	صلاح منتصر	٤١٥
٢٢٥	انذار لشركات السعد	٣ يونيو ١٩٩٠	الجمهورية		٤٢٠
٢٢٦	رد الاموال بستر اثناء نظر الدعوى	٤ يونيو ١٩٩٠	روز اليوسف	جمال طايح	٤٢١
٢٢٧	الريان : سوف ارجل للخارج نور الافراج عنى	٤ يونيو ١٩٩٠	روز اليوسف	يوسف علال	٤٢٣
٢٢٨	الريسان ٩٠	٤ يونيو ١٩٩٠	روز اليوسف	عبد القادر شبيب	٤٢٤
٢٢٩	فلوس الريان من يدفعها	٤ يونيو ١٩٩٠	روز اليوسف	ابراهيم خليل	٤٢٥
٢٣٠	السلطات الرقابية على شركات تلقى الاموال	٤ يونيو ١٩٩٠	الاهرام	ابراهيم طلعت	٤٢٧
	الاقتصادى				
٢٣١	عود الى كارثة توظيف الاموال	٤ يونيو ١٩٩٠	الاهرام	ياقوت العشماوى	٤٣٢
	الاقتصادى				
٢٣٢	هل انفجرت ازمة الريان	٤ يونيو ١٩٩٠	الاحرار	ت - اسامة كرم	٤٣٧
٢٣٣	ضحايا الريسان	٤ يونيو ١٩٩٠	الاحرار	حسن فشر	٤٤٠
٢٣٤	محامى الريان يحذر من اغتياله	٥ يونيو ١٩٩٠	الشعب	ربيع شاهين	٤٤١
٢٣٥	ولا الصريين فى الخارج وراء الصفقة	٥ يونيو ١٩٩٠	الجمهورية	قدري عزب	٤٤٢



٢٣٦	لجنة تلقى الاموال تبحث موقف شركات التوظيف	٥ يونيو ١٩٩٠	٤٤٥
٢٣٧	الشعراوي وال فايد ومجموعة المصريين المفتتين	٦ يونيو ١٩٩٠	٤٤٦
٢٣٨	تعديل تشريعى لقانون تلقى الاموال الجديد	٦ يونيو ١٩٩٠	٤٤٧
٢٣٩	اصول الريان فى حصر لا تجاوز ١٥ ٪ من الايداعات	٦ يونيو ١٩٩٠	٤٤٨
٢٤٠	الابنوس والتعصب	٦ يونيو ١٩٩٠	٤٥٠
٢٤١	يا فرحة ماتت	٦ يونيو ١٩٩٠	٤٥٣
٢٤٢	كبيوتر الريان يتحدث	٦ يونيو ١٩٩٠	٤٥٦
٢٤٣	الللجان الهندسية بدأت مسح اراضي الريان	٦ يونيو ١٩٩٠	٤٥٨
٢٤٤	المفوض العام على شركات الريان : - اعماء عقيلة	٧ يونيو ١٩٩٠	٤٥٩
٢٤٥	قبل ٤٨ ساعة لانتهاء مهلة رد الاموال	٨ يونيو ١٩٩٠	٤٦٠
٢٤٦	حقيقة القيمة السوقية لاموال الريان	٨ يونيو ١٩٩٠	٤٦٢
٢٤٧	اولا البلسد	١٢ يونيو ١٩٩٠	٣٦٩
٢٤٨	قضية الريان وتطوراتها	١٣ يونيو ١٩٩٠	٤٧٠
٢٤٩	محاسن الريان يكشف حقيقة الصفقة	١٣ يونيو ١٩٩٠	٤٧٢
٢٥٠	عرض الريان حقيقة ام خداع ؟	١٥ يونيو ١٩٩٠	٤٧٦





٢٥١	اين ذهبت اموال الريان بالخارج ؟	
٤٧٨	عزت بدوى	١٥ يونيو ١٩٩٠ الصور
٢٥٢	صراع فى ١٢ شركة توظيف اموال	
٤٨٠	صاير شوكت	١٦ يونيو ١٩٩٠ اخبار اليوم
٢٥٣	قرارات فرض الحراسة جاهزة للتوقيع	
٤٨٢	يوسف هلال	١٨ يونيو ١٩٩٠ روز اليوسف
٢٥٤	اين كشف البركة	
٤٨٤		١٨ يونيو ١٩٩٠
٢٥٥	عجز المركز العالى للشركات ارتفع الى مليار	
٤٨٥		٢٠ يونيو ١٩٩٠ السماء
٢٥٦	الدفاع يطالب باحالة المدعى للحكمة الدستورية	
٤٨٦		٢ يونيو ١٩٩٠ الاعلى
٢٥٧	" راي حر " وكان ليسه	
٤٨٧	احمد ابو الفتح	٢١ يونيو ١٩٩٠ الوفد
٢٥٨	اموال الريان العائدة اين ذهبت	
٤٩٠	امل سعد	٢١ يونيو ١٩٩٠ الانعام
٢٥٩	الموقف الان فى شركات توظيف الاموال	
٤٩٢	الهام شرشر	٢١ يونيو ١٩٩٠ الانعام
٢٦٠	موقف شركات الاموال بعد انتهاء المهلة	
٤٩٤	علاء الدين مصطفى	١ يونيو ١٩٩٠ اخر ساعة
٢٦١	معركة بالايدي أثناء محاكمة الريان	
٤٩٨	محمد زكى	٢٢ يونيو ١٩٩٠ الوفد
٢٦٢	انها صدمة للرأى العام	
٥٠٠	جمال بدوى	٢٣ يونيو ١٩٩٠ الوفد
٢٦٣	المدعى الاشتراكي يسترد ٢ مليون جنيه	
٥٠٢		٢٤ يونيو ١٩٩٠ الجمهورية
٢٦٤	راى. الانعام - تلقى الاموال والمرحلة الجديدة	
٥٠٣		٢٤ يونيو ١٩٩٠ الانعام
٢٦٥	" جنفايات الجيزة " تمكين الريان من مخاصمة النيابة	
٥٠٤		٢٥ يونيو ١٩٩٠ الجمهورية



٥٠٦	شروط جديدة لحامس الريان	٢٥ يونيو ١٩٩٠	روز اليوسف	حمدي رزق
٥٠٨	٢٦٧ ضغوط من رئيس الوزراء والداخلية لانشغال الصفقة - "الريان يقول"	٢٦ يونيو ١٩٩٠	الشعب	
٥٠٩	٢٦٨ ماذا وراء خصومة الريان للنيابة العامة ؟	٢٧ يونيو ١٩٩٠	آخر ساعة	سيد عبد القادر
٥١١	٢٦٩ مفاجأة في قضية الريان	٢٧ يونيو ١٩٩٠	آخر ساعة	زكريا ابو حرام
٥١٥	٢٧٠ دفاع الريان " اتحدى النائب العام	٢٧ يونيو ١٩٩٠	الاغالي	ثروت شلبي
٥١٧	٢٧١ جزاءم الله خيرا - " دجوس "	٢٧ يونيو ١٩٩٠	الاغالي	فيليب جلاب
٥١٨	٢٧٢ القضاء ورجالہ يطالبون بتتحيه النائب العام	٢٧ يونيو ١٩٩٠	الاغالي	
٥١٩	٢٧٣ شهادة فيج الثوري قضية الريان	٢٨ يونيو ١٩٩٠	الاعوام	
٥٢٠	٢٧٤ ٣ ساعات مواجهة ساخنة	٢٩ يونيو ١٩٩٠	الجمهورية	السيد المعبدى
٥٢٤	٢٧٥ مفاجأة جديدة في الريان	٢٩ يونيو ١٩٩٠	الصور	عزت بدوي
٥٢٦	٢٧٦ ٣٩٥ مليون دولار حولها الريان رسميا للخارج	٣٠ يونيو	اخبار اليوم	
٥٢٧	٢٧٧ متابعة حصر ممتلكات الريان	١ يوليو ١٩٩٠	الاخبار	
٥٢٨	٢٧٨ صفقة الريان بين الوهم والحقيقة	٢ يوليو ١٩٩٠	الاعوام	
٥٣١	٢٧٩ ارجوك انسحب	٢ يوليو ١٩٩٠	روز اليوسف	عبد القادر شبيب
٥٣٣	٢٨٠ ماذا بعد انتهاء المحلة المحددة	٢ يوليو ١٩٩٠	الاعوام	ميرفت الحصري
			الاقتصادى	



٢٨١	بعد قرار المحكمة	
٥٣٦	الشعب	٣ يوليو ١٩٩٠
٢٨٢	الريان يتهم الحكومة بتصفية شركته	
٥٣٧	الشعب	٣ يوليو ١٩٩٠
٢٨٣	مواجهة مع الریان	
٥٣٨	سيد عبد القادر	٤ يوليو ١٩٩٠ آخر ساعة
٢٨٤	المستثمرون يرفضون شراء أصول الریان	
٥٤٢	محمد الحضري	٤ يوليو ١٩٩٠ الاعمال
٢٨٥	" الفاطم ومعان " سيرك الریان مستمر	
٥٤٣	اسماعيل صبري عبد الله	٤ يوليو ١٩٩٠ الاعمال
٢٨٦	تقرير خطير عن اموال الریان بالخارج	
٥٤٤	عزت بدوي	٦ يوليو ١٩٩٠ الصور
٢٨٧	مسلسل النصب مازال مستمر	
٥٤٩	السياسي	٨ يوليو ١٩٩٠
٢٨٨	الفصل يحدد المفونات	
٥٥١	حمدي رزق	٩ يوليو ١٩٩٠ روز اليوسف
٢٨٩	مفاجأة مثيرة في قضية الریان	
٥٥٢	الاعرام	٧ يوليو ١٩٩٠
٢٩٠	لم يتقدم احد لشراء الریان	
٥٥٣	الجمهورية	١١ يوليو ١٩٩٠
٢٩١	غيقة سوق المال	
٥٥٤	سلامة احمد سلامة	١١ يوليو الاعرام
٢٩٢	صفقة الریان في الميزان	
٥٥٥	انتصار النمر	١٣ يوليو ١٩٩٠ النساء
٢٩٣	" من قريب " د . نج النور يقول	
٥٥٧	سلامة احمد سلامة	١٥ يوليو ١٩٩٠ الاعرام
٢٩٤	التغيير بالريان	
٥٥٨	لمعي المطيعي	١٥ يوليو ١٩٩٠ الوفد
٢٩٥	لقاء داخل السجن بين عماد خليل والريان	
٥٦٠	المساء	١٥ يوليو ١٩٩٠



٢١٦	٣ سنوات لرد كمونات الصكوك بشركتى الوفاء والتجارة العقارية		
٥٦١	١٥ يوليو ١٩٩٠	الجمهورية	
٢١٧	املاك الريان هل تكفى ؟		
٥٦٢	١٦ يوليو ١٩٩٠	روز اليوسف	ابراهيم خليل
٢١٨	كان الله فى عون الحكومة		
٥٦٤	٢٦ يوليو ١٩٩٠	الاهرام	الاقتصادى
٢١٩	فى العليا - اللهم فاشهد		
٥٦٦	١٧ يوليو ١٩٩٠	الوفد	احمد لطفي
٣٠٠	من يدفع للريان		
٥٦٧	١٧ يوليو ١٩٩٠	الجمهورية	ناجى قحمة
٣٠١	المبت استئناف نظرقضية شركات الريان		
٥٦٨	١٨ يوليو ١٩٩٠	الادالى	
٣٠٢	مستعد لاعادة الاموال بعد الاتفاق مع الحكومة		
٥٦٩	١٨ يوليو ١٩٩٠	النور	
٣٠٣	مخاصمة النيابة ورد القضاء كيف - لماذا ؟		
٥٧١	٢١ يوليو ١٩٩٠	الاهرام	سهام عبد العال
٣٠٤	آمال كاذبة		
٥٧٢	١٠ يوليو ١٩٩٠	اخبار اليوم	يحيى محمد
٣٠٥	حيلة جديدة لشركات الاموال		
٥٧٣	٢٢ يوليو ١٩٩٠	السياسى	ابراهيم عبد العزيز
٣٠٦	اول اتصال بين المشتريين الجبهولين وساحلى الريان		
٥٧٩	٢٣ يوليو ١٩٩٠	روز اليوسف	ابراهيم خليل
٣٠٧	هل يدل المدعى العام الاشتراكى شركات التوظيف		
٥٨٠	٢٣ يوليو ١٩٩٠	روز اليوسف	يوسف عدلال
٣٠٨	فى المليون		
٥٨٤	٢٤ يوليو ١٩٩٠	الوفد	احمد لطفي
٣٠٩	الزام الريان بالكشف عن حجم امواله بالخارج		
٥٨٥	٢٥ يوليو ١٩٩٠	الاعالى	
٣١٠	هيون ليلى فى المولد		
٥٨٦	٢٦ يوليو ١٩٩٠	الجمهورية	محمد العزى







المصدر: الأهرام ٢١

التاريخ: ١٩٩٠ ميلادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الناس والاقتصاد

### ضحايا التوفيق

إن تسكت هيئة سوق المال على الظلم الصارخ الذي تلحقه شركات توكيف الأموال التي وفقت أوضاعها، فالمصوك التي أصدرتها تلك الشركات تسندت استرداد ٧٠٪ من مبلغ المودعين سنة ١٩٩٤

المودعين لغصوا بأموالهم مرة واحدة ليستردوها بقطعة في شكل أجزاء صغيرة لا تسمن ولا تشفي من جوع، ومعنى ذلك ليس التوفيق بل التفتيش أسوأ لهم سنوات عديدة من أجل سواء عيون أصحاب هذه الشركات التي ريمت السلاطين من أموال الكفاحين.

مثال واحد من عشرات الضحايا اليومية التي تصطنق ويطلب أصحابها إرسالها إلى هيئة سوق المال.. فواحد من المواطنين الذي أودع بشركة الشريف مكالمة نهائية خدمته وهي كل ماله ٦١ ألف جنيه وأول مبلغ يصرفه هو ألف جنيه في أكتوبر ١٩٩٢ ويستمر الصرف بتفلم، التفتيش، إلى عام ١٩٩٤ حيث يصرف ٧٠٪ من رسميه إذا فناء الله.

الشكوى التي تصل يوميا لاتحتاج إلى تعليق سوى القول بأنها ليست مجرد أخطاء تقوم الهيئة بتصويبها مع الشركة ولكنها استهتار، بمشاعر المودعين وإهدار أموالهم والآثر يحتاج ليس إلى مجرد تصويب يومي للأخطاء المتكررة ولكن لرقابة حازمة من هيئة سوق المال.

أما مودعو شركة السعد فالأولهم تكثير الفزع وهي تحتاج إلى تطبيق عاجل ونقسي حقائق يقول المودعون، قلنا أنه قد جاء الفزع بعد طول حناء واستمنا المصوك بناء على القانون ١٩٦ ولما توجهنا في تفتيش استحقاق المصك إلى فرع الشركة بقرنفلزيق

أوجهنا بأن الشركة تقوم بتصميم نصف قيمة المصك مع أجل المودع على التوفيق على أن المودع يستلم قيمة المصك كاملة، ونفعل المودعون مع مدير الفرع بقرنفلزيق الذي قال لهم أن المبلغ المضمون يمثل نصيب المودعين في الفصل!!

قلل المودعون.. ولكن الشركة لم تمنح بعد من ميزانياتها حتى الآن فمن أين هذه المصك!! وبإقامة لقانون تكلي الأموال ستجد أن هذا الإجراء مخالف للقانون.

وكن يبدو أن الشركة قدرت الفصل قبل الإعلان عن الميزانية لهم أن المودعين يستمعون الصيغة التالية.. التي عليه يأخذ قيمة المصك منقوصة أهلا به وإلى من عليه مع السلامة.. ويصل لقانون تكلي الأموال يتفهمه..

إنها كلفة يومية لابد لها من نهية، حتى لا نسحق من جديد من ضحايا توفيق الأوضاع.

**عبد الرحمن عقل**





المصدر : احمد ورد

١٩٧٠ أيلول ١٩٩٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## مفاجآت هامة في قضية الريان : النيابة ترفض تقييم الأصول قبل استرداد الأموال المهربة

كتب : عزت بدوي

تجسم محكمة جنحيات  
الجزيرة يوم الأحد القادم  
المشكلة القانونية التي تثارها  
ملف الريان هذا الأسبوع بشأن  
عدم دستورية القوانين التي  
يحكم بمقتضاها آل الريان  
وأعوانهم ، وكانت المحكمة قد  
طلبت إلى دفاع الريان تقديم  
المستندات القانونية التي  
يستندون إليها في دفعهم بعدم  
الدستورية ومطاحتهم - يوم  
السبت الماضي - مهلة لمدة  
يومين لتقديم هذه المستندات  
على أن تصدر المحكمة قرارها  
بشأن الدستورية من بعدها في  
جلسة الأحد القادم بعد أن قدمت  
النيابة العامة مذكرة من ٩  
طوسكتب تقدم فيها جميع  
الدفع التي تثارها الدفاع  
واستند إليها في عدم دستورية  
هذه القوانين وبموجب القرار  
الذي ستصدره محكمة جنحيات  
الجزيرة هذا الأسبوع بتحديد  
مصير قضية الريان ، إما  
بإستمرار المسككة بسرعة  
الفصل في الدعوى ورد أموال  
المودعين وإما تأجيل المحاكمة  
إلى حين الانتهاء من اتخاذ  
الإجراءات القانونية لرفع دعوى  
عدم الدستورية أمام المحكمة  
المستورية العليا ، والانتظار  
لحين صدور حكمها في هذا  
الشأن وهو ما يستغرق لما لا يقل  
عن عامين أو ثلاثة .  
ولم يكن الحكم بعدم  
دستورية القوانين التي يحكم  
بها الريان وأعوانه هو المفاجأة  
الوحيدة في جلسات محاكمة  
الريان هذا الأسبوع ، فقد

كشفت النيابة العامة عن حقيقة  
« بوب ووكر » وكيل الريان  
بأمريكا الذي مازال الريان يلوح  
بأن لديه حل للمشكلة ورد أموال  
المودعين إذا ما تم توجيه دعوة  
رسمية له من رئيس الحكومة  
المصرية عن طريق السفارة  
الأمريكية بعد أن رفض حضور  
جلسات المحاكمة بناء على  
إعلانه عن طريق النيابة العامة  
حيث أعلن للمستشار سامح  
درويش المحامي العام لنيابة  
الأصول المتحفظ عليها أن  
« بوب ووكر » ملحق إلا موظف  
أمريكي صغير ويعمل مساعدا  
للريان

كما كشفت النيابة العامة  
حقيقة وأهداف دوار الوسطة  
التي يسمى إليها أحمد الريان  
كل فترة وأخرى والتي كان  
أخيرا فضيلة الشيخ محمد  
متولي الشعراوي والمكثور  
عبدالمصور شاهين حيث أعلن  
أحمد إدريس رئيس النيابة أن  
للهدف الأساسي من وراء هذه  
الوسيلة هو الإفراج عن آل

الريان وتسليمهم أصول  
المودعين كيلا أضلوا نهبا .

وتابعت النيابة أحمد الريان  
بكتف عن أمواله التي هربها  
بإفراج والتي كشفت عنها  
المستندات والأوراق الرسمية  
للبنك المركزي ، وكشف  
المستشار حسن الشربيني أن  
الأموال التي هربها الريان  
بإفراج لن تترك ليتمتع بها  
ولابد من استردادها لصالح  
المودعين حتى وإن كانت قيمة  
أصوله داخل مصر قد تضخمت  
بفعل التضخم المسعد في  
البلاد ، لأن هذه الأموال هي  
أموال المودعين وليست لآل  
الريان ، كما رفض المستشار  
سامح درویش مطلب به دفع  
الريان من تشكيل لجنة لتقييم  
أصول الريان داخل مصر ،  
واشترط ضرورة استرداد  
الأموال التي في الخارج أولا  
والتي تبلغ ٤٠٧ ملايين دولار  
و١٠ ملايين مارك ألماني و٧٥٠  
الف جنيه استرليني .





المصدر : الوفد

التاريخ : ١٩٧٠ أبريل ١٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## جهاز المدعى الاشتراكي يطلب اعتماد توكيلات العاملين بالخارج لصرف أموالهم من شركات التوظيف

كتب - محمود عبد العظيم :

طلب جهاز المدعى العام الاشتراكي من أصحاب شركات توظيف الأموال التي يحلق معها ، اعتماد التوكيلات الخاصة بالودعين المصريين العاملين بالخارج الى اقربهم ، ورد الأموال لهم بموجبها . طلب الجهاز اعتماد التوكيل بخاصة جهة العمل التي يعمل بها

المواطن بالخارج . وتواليه من مصلحة  
الظهور العفري في مصر . قدمت معظم  
شركات الأموال الى جهاز المدعى  
الاشتراكي فوافقت باسعاد الودعين بها من  
العاملين بالخارج . وتوافقت حساباتهم .  
وحجم ايداعهم لاعتقاف الرجوع الى  
الجهاز في حالة انتهاء المدد القانونية يوم  
٩ يونيو ، بدون استرداد أموالهم . كما  
قررت شركتا الهدى مصر ومصر للاستثمار  
الاتصال بمراسليهما في دول الخليج  
لعرض بيع الأصول على الودعين  
بالخارج .





المصدر : الندى

١٩٨٠ أبريل ١٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الزمام « الشريف والسعد » بصرف الأرباح بالتقيد الاجنبي

القاهرة - «القبس» :

قررت الهيئة العامة لسوق المال الزمام شركات تلقي الأموال التي تم تمويلها بوضعها «الشريف والسعد» بصرف كويونات صكوك الاستثمار بالتقيد الاجنبي فوراً وبذات العملة التي تم الايداع بها أو ما يعادلها بالدولار الأميركي. وصرح عبد الحميد إبراهيم رئيس قطاع عمليات السوق بالهيئة انه لا يجوز تأجيل مواعيد صرف كويونات الصكوك بالجنبيه المصري بحجة خصم المبالغ التي تم صرفها خلال العامين الماضيين من اصل الايداعات ولأن انه سيتم الزمام هذه الشركات بالبرنامج الزمني المعتمد من وزير الاقتصاد وفي حالة تكرار قيام هذه الشركات بمخالفة قواعد البرنامج صرف الصكوك سيتم اعادة عرض قرار الموافقة على تمويلها أو إشاعها على وزير الاقتصاد وسيتم سحب الموافقة في حالة تكرار المخالفات. وقال ان الهيئة استدعت عبد اللطيف الشريف وأخيه سعد رئيسي أكبر شركتين لتلقي الأموال وأبلغتهما بضرورة الالتزام بالبرنامج الصكوك بصرف كويونات الصرف الاجنبي بذات العملة وتصحيح الأخطاء الواردة في بعض الصكوك بما يحقق بداية الصرف لجميع المودعين اعتباراً من أول دفعة. وأكد ان الهيئة تراقب عمليات الصرف بواسطة مجموعة من الخبراء المتخصصين كما انها ترحب بتلقي شكاوى المودعين في الشركات التي تم تمويلها وإشاعها وسيتم التحقيق فيها فوراً.







المصدر : ..... أ. ك. ق.

١٩٩٠ أبريل ١٩٩٠

التاريخ :

النشر والخدعات الصحفية والمعلومات

## الريان يحاكم الجميع !!

كتب محمد نجم :

كانت جلسات محكمة الريان وشركاته والتي عادت في بداية الأسبوع الماضي من اقرب الجلسات التي شهدتها قاعات المحاكم المصرية ، فلأول مرة في تاريخ المحاكمات يتحول « متهم » في قضية إلى « ممثل اتهام » ويوزع اتهاماته على الجميع .. الحكومة .. والنيابة .. والصلصة .. كما تحول إلى « معام » ليضا .. يشرح القانون ويفسره !

فقد بدا أحمد الريان في الجلسة الأولى يهاجم هيئة سوق المال ويتهمها بالتمتع معه بخلاف الشركات الأخرى ، وتحداهما أن تقدم جميع التراخيص المالية لشركات التوظيف وتواريخ تقديمها والقواعد التي تم على أساسها الموافقة على توظيف اوضاع بعض الشركات ورفض البعض الآخر .

وفي الجلسة الختامية .. واصل الريان ما كان قد بدأه من هجوم .. متسللا كيف تعجز الدولة مع تعدد أجهزتها الرقابية والأمنية عن معرفة مصير أمواله في الخارج ؟ وكيف تكتفى النيابة العامة - طوال ١٨ شهرا - بمجرد تشكيل لجنة لبحث المركز المالي لشركة ؟ متتهما إياها بالتقصير والأهمل في متابعة أموال الشركة التي هربها إلى الخارج أو البحث عن الذهب الذي خياه ؟

وكان من الطبيعي أن يقول ممثلو النيابة الرد .. ومطلب المستشار سامر درويش من أحمد الريان أن يعيد الأموال المهربة إلى الخارج ويدون مساهمة ومقدارها ٤٠٠ مليون دولار و ١٠ ملايين مارك و ٧٥٠ ألف جنيه استرليني وأن يرد الأموال إلى أصحابها وكفى المؤمن شر القتل !









المصدر : دور النشر

التاريخ : ١٣٠٠١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في محاكمة الريان :

## خناقة بين لجنة التحفظ والريان!

● مودع يحاول اقتحام قفص الاتهام ومحاكم يتهم الريان بالمتاجرة بالدين

تابع للمحاكمة ابراهيم خليل

مصور للفنون ١٢٦ سنة ١٩٨٨  
الخاص بتوظيف الأموال ، وعدد  
الشركات التي تقدمت بطلبات لبدء  
الأموال أو التغطية في الليلة التي  
جدها القاتل وتلك لبدء محاكمة  
من بيوت تلك المصرية والمصرية  
لتقديم أصول شركة الريان مع  
الاستسلام من طريق النيابة العامة عن  
رصيد كل من قضي عبدالمفتاح وأحمد  
عبدالمفتاح في كل من بنك مصر إيران  
وكبر كبري وبنك قناة السويس وبنك  
الأهرام فرع الكلي وبنك الجمال فرع  
قطعت حرب وجارن سيتي في الفترة من  
١٩٧٨ ، إلى أبريل ١٩٨٢ ليتفجر ما إذا  
كان لهم ثروة قبل شركات توظيف  
الأموال ، وكذلك اعل رصيدهم .  
والقاء تلك صاح الريان من داخل  
قفص الاتهام طلباً للقائمة فوافق رئيس  
المحكمة وافضل له ، ميكروفون .

فلمسه الريان بوزارة مكتوبة وزيل  
أيات من القرآن بتخمين معين فطاعه  
لحد الصلح وصرح في وجهه للكل : هل  
هذا مكان لقراءة القرآن ، وهل وصل  
الحل إلى الصلح بكين والمتجربة به  
لماذا أهدت توظيف الريان من القرامة ،  
وقال سائل من الأصول وهي تغطي  
١٧٪ من أموال المودعين حسب كلام  
الكاتب العام لأنه قال في بيانه : إن  
الأموال المسكدة ٧٠ مليوناً والمودعين على  
الأخرين ١٦٠ مليوناً ، والمخزون من  
الذهب ٤٢ مليوناً أي ما يوازي ٣٠٠  
مليون جنيه بخلاف الأراضي والصلح  
والباحل والجائرة و ١٧ مرسخاً للذهب  
لمن تعرض الواحد مليون جنيه يعني  
بعضها ١٠٠ مليون جنيه .. وبضمان  
الريان لئلا يحضرنا لنا حازم حسن

على مدى يومي السبت والأحد الماضيين نظرت  
محكمة جنائيات الجيزة قضية الريان بارض المعارض  
وسط إجراءات أمن مشددة واستغرقت المحاكمة أكثر  
من ٥ ساعات في مناقشة دستورية قانون توظيف  
الأموال من ٩ ساعات طول مدة الجلسةين .

الشركة لتسهيل المصال منها وتطويع  
أهلها وفتح باب الائتلاف والتضوية بين  
الشركة والمودعين ، كما حدث في شركات  
أخرى من طريق السماح لجلس الإدارة  
بالتصرف في الأصول مع اللجنة من  
طريق السماح لجلس الإدارة بالتصرف  
في الأراضي والشقق والمقاولات لتسهيل  
عمل المودعين أصحاب الموقوفات المعلقة .  
وكند الشيخ الشعراوي في محكمته  
على وقف الدعوى المرفوعة من النيابة

العلمة ضد أحمد توفيق عبدالمفتاح  
ووقف دفاع الريان المتكون من ثلاثة  
معلمين مطلقاً بوضع دعوة لوب وركن  
في السفارة الأمريكية ليأتى للفترة حتى  
تضمن السفارة الأمريكية الحظالة على  
حياته .

وشعا البلاغ من وجود حفرة لجراء  
في القضية ببشام وكذلك عدم حصولهم  
على تسجيلات الشرائط حتى يتم  
استكمال الإحلاق على ملفات القضية قبل  
مناقشة الشهود وطلب النطاق بكشف  
جميع شركات توظيف الأموال التي  
تقدمت بطلبات لتوظيف أوضاعهم بعد

وقبل بداية الجلسة الأولى للمحكمة  
تعدى أحد المودعين بالحسم على أحمد  
الريان وأتهمه بالقبض والاحتجاز  
والقيد لفصل الاتهام لولا تدخل الشرطة  
التي منعت ، وحضر هذا المودع الذي  
تعدى عمره الخمسين عاماً ضمن عدد  
كبير من المودعين ملاوا أكثر من ربع  
قاعة المحكمة ، وعندما نادى حليج  
المحكمة على بدء الجلسة سلم معلمي

الريان لرئيس المحكمة مذكرة من الشيخ  
الشعراوي والشيخ عبدالمصبور  
شامخ طلباً فيها بالإفراج عن توظيف  
عبدالمفتاح وولده محمد توفيق  
عبدالمفتاح ليكونا في خدمة الوضع  
الجديد للشركة باعتبارهما محبوسين  
احتياطياً مع بقاء وضع أحمد توفيق  
عبدالمفتاح معلقاً لأن يطلق مصيره  
بعد خروجهم من الحكم الصالح ضد  
بالمسجون أدلة على سنوات أو يحكم  
قضائياً .

واقترح الشيخ الشعراوي في محكمته  
تسهيل مجلس إدارة مؤلف يمثل فيه  
المودعون والنيابة العامة والنطاق وأحد  
الفراد أسرة الريان وإطلاق يد مجلس  
الإدارة المقترح في التصرف في أصول





المصدر : دور اليوم

٣٠ أبريل ١٩٩٠

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

معه عصا سمعية سيستمر بها أموال المودعين . وما هو إلا اتفاق أمريكي شرعي لهذا الاتفاق الموجه والمضيق الاتهام .

ووفق الريان للأند : من المأساة أن الديمقراطية التي يقترن أن يكون كلامها في القانون ترك هذا الأصل والتحدث . كما يتحدث رجل الشارع الذي لا يملك شيئاً للمستشار سامر درويش أنت من عرف الفلوس راحت لين ١٨٤ لا تقول التي عليه ولا تقول التي ليها .

لماذا لا نقفل لجنة تشكيل البنوك ونطعم معلما خطوة خطوة واصفرت المحكمة قرابها بلفتاجيل إلى نهاية هذا الظهور للمحك في دستورية قانون توظيف الأموال .

المطاع تلاميذ مذكورة مطفوعة حول هذا الأمر كما فعلت اللجنة وتحدث للمطاع عن إعدة تكليم أصول الريان بما يتناسب مع سعر السوق لضمان رايحس المحكمة هل المطاع تنقل من الدفع بعدم الدستورية . ليشكل مطاع الريان

حول هذا الموضوع قل الميطن إن هذا ليس وقت الدخول في موضوع القضية ووفق أحد المحامين للأند لا تعارض بين المطاع وتكتسه بعدم المطاع الدستورية .

### بلا جنسوي

وعطب المستشار سامر درويش للأند لقد توست في فشل الشيخ المبروكي الش. لانتاج الريان بالآراء من الذهب والأموال الملوثة للخارج . ولم تات القضية إلا يطلب الإخراج منه ومن والده وشقيقه وتضمينه أصول الشركة والريان معلق من هذا الانتعاش وطب تليفونا نوليا وثيق أنه كان يتحمل باصفاته والراد أسرته وهي محاولة من قبل الحكومة .

واشكال المستشار سامر درويش : لقد اسفرت محادثات الشيفين عن أن الأموال التي حوالت للخارج قد تاملت وكل مايريد الريان بالخارج هو علاقات تستطيع أن تعطي الريان بعض القروض لتطيق حاكم من مشروعاته وإن يأتي بـ ١٠٠ مليون جنيه . ويتال لكان آخر شيء السجون باعتباره لتضمينها عليا واعترض المانون وصاح لحد الريان فرد رئيس ميته الانخلفة سمعا لكم يومى فكتستعوا لما تلقق .

وواصل سامر درويش صوته متعلبا الريان بالحاضر أمواله من الخارج والفول بأن الأموال لا تكفي ولا تكفي فليست من حق الريان فهو بريء أن يتزوج ٤٠٧ مليون دولار ويصور لنا في بوب ووكي

الحاسب واحضروا للشريف المكثور عبدالمعز حجازي وعلى أي أساس تم اختيارهما .. لو كانت الحكومة تركنا طوال ال ١٦ شهر الماضية لاستطعنا التصديق . كما يفعل المضي الاشتراكي الآن مع الشركات الأخرى وتساؤل أيضاً لماذا يحبس والذي مع أنه ليس المدير الفعلي لحالات الذهب والمدير الفعلي هو مالك

وملا يخر الديمقراطية لو فكرت في إخراج والذي فهو يبلغ من العمر ٧٢ عاماً ، هو عثمان ماض عاف يتلخص ، ويدخل مستطفي يفي بل مسجوناً ، وفي هذه اللحظة جرى دفاع الريان إلى نفس الاتهام محكوماً أسفله ودفع المطاع بعدم دستورية القانون ١٤٦ لصدره من مجلس تشريعي غير دستوري .

### دستورية المجلس

وفي اليوم الثاني لجلس القضية فلما رئيس المحكمة الناصر بتسلمه شفعة المحكمة من القضية لتصويرها ، ووفق المستشار حملي خليفة مساعد النائب العام أنه هل دفع للمطاع بعدم دستورية مجلس الشعب للأند إنه لم يتوافق في هذا الدفع الجديدة لأن مجلس الشعب ليس طرفاً في هذا الحكم الخاص بدخول ٣٩ عضواً لمجلس الشعب نظراً لأن امر صممة العضوية وطلان المضبوطة هو امر يقتضيه به مجلس الشعب

وقال المطاع إن أساس الدفع بعدم الدستورية لم يضر من مجلس شعب حقيقي بل من مجلس معدوم ومن لم يكون قانون توظيف الأموال مخالفاً لنص المادة ٨٦ من الدستور . وأشار المطاع إلى المتهمين في قضي الاتهام للأند أنهم مميوسون بقانون الطوارئ الذي لم يعرض على مجلس تشريعي ولا لراية وتساؤل المحكمة هل تتوقف أصلا المجلس من أجل الطعن في عضوية عضو بالمجلس . فقال المطاع منذ اللحظة الأولى صحت أحكام ضد ٧٨ عضواً بترؤسهم وشكل غيرهم وطب







المصدر: الجمهورية

التاريخ: ١٩٩٠ مايو النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## في قضية الريان وبعد جلسة استغرقت ٥ دقائق المحكمة: قانون شركات تلحق الاموال دستوري

رفضت محكمة جنايات الجيزة أمس التي تنظر قضية الريان بعدم دستورية قانون شركات تلحق الاموال وقررت تأجيل المحاكمة لجلسة ٢١ مايو الحالي

عقدت المحكمة برئاسة المستشار  
د. محمد حسن عبد الطيف وعضوية  
المستشارين رفدي عمار وعبد  
القادر عبد الحكم بأمانة مر احمد  
رمضان .. واستغرقت الجلسة ٥  
دقائق لنطق خلالها رئيس المحكمة  
الحكم الذي صدر غيابيا بالنسبة  
للمتهمين جعفر طاهر محمد واحمد  
نبيل حسن فولانكو وحضورا لنبالي  
المتهمين وهم : احمد الريان وشفيقه  
محمد ووالدهما توفيق عبد الفتاح و  
الخرين ..

رفضت المحكمة الطلب بعدم  
دستورية القانون رقم ٥٠ لسنة ٨٤  
المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ٥٧

بشأن قبوله والائتمان والقانون رقم  
٥٨ لسنة ٨٤ المعدل بالقانون رقم ٣٨٨  
لسنة ٥٣ بشأن الدوائر التجارية  
والقانون رقم ٨٩ لسنة ٨٦ بشأن تنظيم  
بعض حالات دعوة الجمهور للاكتتاب  
العام والقانون رقم ١٤٦ لسنة ٨٨  
بشأن شركات الحافلة في مجال تلحق  
الاموال واستثمارها ..

وقررت المحكمة استمرار حبس  
المتهمين الثلاثة الاول والتأجيل لجلسة  
٢١ مايو ..





المصدر : ..... الفتى ..... ح

التاريخ : ..... ايلول ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### د . عبد الصبور شاهين :

## نحاتد الرئيس مبارك التدخل لحل أزمة المودعين بـالريان

كتب ربيع شاهين

تلاشد . عبد الصبور شاهين استاذ ورئيس قسم الفريعة الإسلامية بكلية دار العلوم الرئيس مبارك استخدام سلطانه والتدخل باصدار قرار سياسي لحل أزمة المودعين بفرقة الريان لتوقيف الأموال ، وعلى صفحة وصفها بأنها أمثلة بالاحكام والنزوات والأغراض الشخصية والمعاملات ..

ضاعت حقوقهم تساوت معهم ايضاً في تكبيرهم وتلك هي العدالة التي لم يعرفها بكل أسف ائام معروفون بكروا الى سحب ايداعهم والتجاة بأنفسهم وقال الدكتور شاهين اننا حين قبلنا ائامه توقيف الريان داخل السجن واجرياً معه لقاء أنا وفضيلة الشيخ محمد متول الشعراوي وتحدثنا معه طوال ٢ ساعات ثم غاب عنا معاً لم يكن في نفس احداً انني شك في صفته او عزمه على رد الحقوق بكاملها لاصحابها غير اننا لا نملك دليلاً على سلامة هذا الاقتناع لأن علاقته في شمسير الغيب وهذا هو الذي دفعنا الى اعداد مذكرة مفصلة بما حدث ورفعها الى المسؤولين لم يحلها بهذا النداء الذي يستبيد الرئيس .

ان بها اوراقاً خاصة بفرقة الريان وأخرى بالمودعين وهذا الخلط جعل الحل والخروج من الأزمة مستحيلاً وأنا هنا لا ادافع عن ائام فرد وانما عن الانسانية في شخص الآلاف من المودعين الضحايا ..

اضاف الدكتور شاهين في رسالته لقد كان ملكاً في ان احصل على ايداعتي كاملة في وقت وجيز وبأقرب حرج ولكني رفضت ذلك والبرت أن افكر في هذا المأساة فلماذا أخذ الناس احسن واذا

والشار الدكتور عبد الصبور الذي تلقى مؤخراً بصحبة الشيخ الشعراوي ياخذ الريان في سجنه الى ان تدخل الرئيس مبارك لا يمثل خلطاً او تدخلاً في اعمال القضاء او القضية المطروحة امامه مؤكداً ان هذا الخلط أدى الى تعقد المشكلة وصعوبة حلها حتى الآن .

وقال د . عبد الصبور شاهين في رسالة الى الرئيس مبارك :  
سيد الرئيس : أن تعقد المشكلة نشأ عن الخلط الحادث بين اوراقها ذلك





## في قضية الريان :

# وساطة الشيخ الشعراوي .. مستمرة

## محاولة : كشوف البركة ضاقت من المستندات !!

كتب - أحمد عبد المقيم :

أكد أحمد الريان أن الشيخ محمد طوق الشعراوي ما زال مستمرا في جهود الوساطة التي يقوم بها للتوصل إلى حل يريح كافة الأطراف ولأن ما نشر عن فشل هذه الوساطة غير صحيح لأن الشيخ الشعراوي يمثل بمحض إرادته وبإذنه جديا لحل القضية .. أماك : إن اللجنة المشكلة من الشيخ الشعراوي والدكتور عبد الصبور شاهين قد تكلمت بالتراسل إلى النائب العام ولم يره عليها حتى الآن .

قال أحمد الريان أثناء جلسة محكمة جنحيات الجيزة التي انطلقت في لوزس المعارض بمدينة نصر إن قضية الشيخ الشعراوي أعظم فقط من رئاسة مجلس الإدارة للقنصل للفرقة الصحية .. وأرسل بذلك رسالة إلى النائب العام تم نشرها في الصحف .

وفي الوقت ذاته أكد أحمد الريان أمام محكمة جنحيات الجيزة التي رأسها المستشار الدكتور حسني عبدالطيد أن الخلاف القائم بينه وبين النيابة العامة يتعلق بمدى سلامة تقدير أصول الشركة في مصر .. وأن هذا الخلاف لا يمكن حسمه إلا من طريق لجنة محايدة من الجهاز المركزي للمحاسبات وبينه الخلق في مصر .. كما حدث مع شركة الهدي مصر .

١٩٨٧ وهي فترة تشكيل مجلس الشعب في الدورة السابعة والتي أقيمت المحكمة الدستورية العليا بطلان إجراءات الانتخابات مما دعا رئيس الجمهورية إلى حله ويترتب على ذلك بطلان القوانين الصادرة من هذا المجلس وكذلك بطلان القوانين الصادرة من هذا الصادرة منه في الدورة التالية نظرا لوجود ٧٨ عضواً خرج المجلس لهم أهلية التمثيل وشروع ١٦٦ آخرين لنظروا في إصدار تلك القوانين وهم يحكم المحكمة الإدارية الأخيرة ليسوا أعضاء في المجلس وبالتالي تبطل القوانين التي لنظرها في إصدارها ومنها القانون رقم ١٦٦ لسنة ٨٨ المعلق بديكتاتورية توليف الأقاليم .. كما طالب الريان بالإفراج عنه ولقده وشقيقه مع استمرار حبيسه ليتحدثا من إعادة أموال لوالدهين .

بالتعهد بسداد بعض الأموال للمودعين كما وعد من قبل بشرط أن توضع له دعوة في السفارة الأمريكية . وليس بمصلحة شهادته . وأشار الريان إلى أن النيابة العامة في تحقيقاتها معه تصرح بأنها تعرف أين الحقيقة ولكنها لا تملك القرار !! مشيراً بذلك إلى ضغوط الحكومة على النيابة العامة بتفويض أن المقررات الأخيرة التي اتفقت عليها الشعراوي وجدت لثوباً من النيابة العامة لكن الحكومة رفضتها .

وقد طالب دفاع الريان بتجديد مناقشة الشهود لحين الإفراج على كافة المستندات وقال إن العشرة أجزاء الأولى منها غير واضحة كما أن بعض تلك المستندات وتسرعة التسجيل لم يتسلمها الدفاع وطالب مدعوه الوصي بضم التفتيش الخاصة بتكليف البركة إلى مستندات القضية وقال أنه تم حذف أي إشارة من المستندات الحالية إلى شخصية كبيرة .

كما دفع محمد رشاد نبيه محامي الريان بعدم دستورية القانون ١٦٦ لسنة ٨٨ الخاص بتلقي الأموال وكذلك عدم دستورية القوانين الصادرة من مجلس الشعب في الفترة من ٢٧ / ٥ / ١٩٨٤ حتى ٢ / ٥ /

وقال الريان أن الشركة لديها معرض ومطاعم ومعدات سويسرا وفارقت ومصنع لتجهيز اللصوم وتصنيعها وتكثر من ٧٥٪ منها لم يفتح بعد وضرب مثالا على ذلك بمعرض الذهب في الهندسين الذي أنشأته الشركة بـ ١٠٠ مليون جنيه شتمه حريقاً يزيد عن ٣ ملايين جنيه وكان يبيع في اليوم الواحد بـ ٥٠ ألف جنيه وكذلك ٧٠ معرضاً آخر أو حسب قيمتها على أن كل معرض يساوي ١٠٠ مليون جنيه لصارت قيمتها ١٠٠ مليون جنيه وأيضاً شركة الريان للاستثمارات والمقررات لديها ٣ ملايين متر مربع مساحة للبناء أو حسب الترخيص ١٣٠٠ جنيه ستكون الجلسة ٤٠٠ مليون جنيه وكذلك لدى الشركة مجاز للطور والحيوانات ومصنع لتصنيع القمامة ومصانع توليد كهرباء ومصنع للمعدات ومصنع للأحذية والمطابخ الصناعية وهناك عمارة للريان في أيرلندا بها ١٥٠ محلاً تجارياً وأدى الحكومة أموالاً للشركة وعد رئيس الوزراء بإعادتها .. وقال الريان أن تقرير حجم الأصول إجمالاً يقع في عشر صفحات غلوستاك ! وأضاف الريان أن النيابة العامة استدعت بوب ووجر بسبب شهادته في القضية ولهذا طالب من الحضور إلى مصر كقناة توريد استدعاه على أن





المصدر: آخر ساعة

التاريخ: ١٩٩٠ مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ● مساعد المدعى الاشتراكي :

# ماذا يدور في شركات

## الأموال ؟

## حقيقة الخصومات على صكوك

## السعد والشريف

## لا نتدخل في العلاقة بين

## الشركات والمودعين

● ما هي آخر تطورات شركات توظيف الأموال .. ؟ وماذا يجري للمودعين في الشركات التي يباشرها ويتولاها المدعى العام الاشتراكي ؟ وما حقيقة الضغوط التي تمارس على المودعين في الرد العيني سواء بالمغالة في أسعار البضائع أو الضغط عليهم بتحويل ودائعهم الى اسهم في تلك الشركات ؟ وما حقيقة ما تردّد حول خصم شركات السعد نسبة ٢٥ بالمائة من قيمة الصكوك التي حالت مواعيد صرفها ؟ وكيف يجري حساب الأرباح والخسائر في شركة الشريف ؟

التعليق في حوزة اصحاب الشركات .. ووضع اصحاب الشركات لهم التزامهم القانوني الذي حدده القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ يرد أموال المودعين قبل ١٩٩٠/٨ ووضع تسويات لتسوية مشكلة رد أموال المودعين خلال هذه الفترة وتتمثل في استغنية الرد العيني بشرطين اساسيين :

- عدم إكراه المودعين ..
- عدم المغالة في أسعار الأموال المعينة

سواء كتبت لراي أو مقارنات أو شكايا

قامت آخر ساعة بإجراء تحقيق ميداني لتعريف على الطبيعة تطورات شركات تلقى الأموال .. وهذا من واقع الشكوى التي وردت على قسمة المودعين .. ومن واقع التحقيقات التي يجريها جهاز المدعى العام الاشتراكي بالنسبة لمجموعة الشركات التي لحظتها هيئة سوق المال وهي شركات بدر للاستثمار .. والهدى مصر .. ونيو كايرو .. والزهره والمراشي ومطمان ..

وقد عمد جهاز المدعى العام الاشتراكي الى محاولة الوصول الى حلول توفيقية بين هذه الشركات والمودعين .. نظرا لثورة السيولة







المصرة : ٢٠٠٠

التاريخ : ١٩٩٠

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وغيرها ..

ولكن بمرور الوقت ، ومع اقتراب المهلة القانونية على الانتهاء ، لم يتحقق للأشخاص الذين الشرطيين ، وبيدات الشركات تمارس ضغوطا هائلة على المودعين بالضغط عليهم بقبول الأموال العينية سواء كانت بضائع أو عقارات أو خلافة بأسعار خيالية تفوق أسعار السوق أو أسعارها الحقيقية .. استغلالا للموقف وحرض المودعين على الحصول على شيء بدلا من لا شيء .. خاصة وأن الموقف القانوني متغير بعد ١٩٩٠/٧٩ ، وإذا حدث ولم تتمكن الشركات من إجراء المخلصات مع المودعين ، فاصحبه الشركات معرضون لإجراءات فرض الحراسة على أموالهم وممتلكاتهم ، وبيعها بلزاء العلني ، ويثور تخوف لدى المودعين من تعرض أصول هذه الشركات للخسارة الشديدة فتباع بانحسار الأسعار في المزادات وتضيق بفئات نسبة كبيرة من وادئهم .

### الضغط على المودعين

ومن خلال رصد ما يجري في جهاز المدعي الاشتراكي واستعراض الشكاوى على السنة المودعين والمستتهم ، يمكن أن نخلص ما تقوم به الشركات من ضغوط على المودعين في ربما المعنى لأموالهم وودائعهم ، بتقويم الأصول والممتلكات والعقارات والبضائع بأسعار خيالية تفوق أسعار السوق ..

● هناك مثلا شقق وعقارات والراشي يتم توزيعها بالشراكة بين المودعين بأسعار تفوق سعرها الحقيقي .. علاوة على أن لشراكة البضائع بين المودعين ، ولا يعرف كل مودع حقيقة حصته في الأرض ..

● هناك بعض الشركات ملزمت بضغطها على المودعين بتحويل وادائعهم إلى سلع وبضائع مثل الصلصة والخبز والأغذية المحفوظة وأجبروا المودعين على ذلك على الرغم من عدم خبرتهم في التجارة ولم يجدوا مفرًا من الإعلان لهذه الضغوط ..

● هناك قصة البخيرة التي عرضتها إحدى الشركات بحوالي ٩ مليون جنيه . ومن خلال المفاوضات تم تخفيض ثمنها إلى ٧ مليون جنيه .. وتم تملكها لعدد كبير من المودعين رغم عدم خبرتهم في هذا المجال .. ولأعقوا لذلك لأن ضمان شيء القليل من لا شيء ..

● هناك أيضا ثلاثة التبريد التي دار حولها جدل واسع ، وحول قيمتها .. وتم تملكها

للمودعين رغم عدم خبرة معظمهم في إدارة مثل هذا المشروع .. كما أن هذا المشروع بعد إدارته لا يعرف المودعون كيفية توزيع الدخل الناتج منها لتأمين نصيب كل شريك فيها .. وبالتالي تم تحويل شركاء متقاعين للعمل ( تحت ضغط الظروف ) كشركاء في مشروع لا نرية لهم به .. ● هناك بعض الشركات قامت بتحويل قيمة الودائع إلى أسهم - مخالفة بذلك لأحكام القانون - وبغية الشكل القانوني في العلاقة بين الشركة والمودعين وأمام الضغط والإعلان لم يجدوا مفرًا من القبول على الرغم من أن مسألة تحويل الودائع إلى أسهم محل شك كبير لشركات في حالة تصفية وانحياز !!

وخلاصة رد المودعين حول إزعاجهم لهذه الضغوط أنه لا يوجد أمامهم بديل آخر .. خاصة وأن هذا البديل الآخر غير مضمون والمتشدد في انتهاء المهلة القانونية في

١٩٩٠/٧٩ .. وإجراءات فرض الحراسة على ما تبقى من أصول وممتلكات وبيعها بالمزاد العلني .. وقد يسطر ذلك عن خسائر ، وبالتالي يضيع حق المودعين ..

### المخاطرة في تقدير الأصول

وضعت لتسريع كل هذه الملاحظات أمام المستشار محمد شفيق المليجي مساعد للمدعي العام الاشتراكي وقال :

انشطة ان الشركات تعاني من نقص السيولة .. وبالتالي فإن الاتجاه الوحيد أمام المودعين هو الحصول على مستحقاتهم في الشكل المعنى .. وتوزيع الأموال المستحقة للمودعين يتم بالاتفاق بين الشركات والمودعين ونور الجهاز متابعه رد الأموال دون أي تدخل مباشرة لحسن الانتهاء من المهلة القانونية في ١٩٩٠/٧٩ ..

وجهاز المدعي الاشتراكي لا يتدخل في الاتفاق بين المودعين وشركات تحويل الأموال .. ولكن التكالب من جانب المودعين خوفا من عدم الحصول على شيء بعد ١٩٩٠/٧٩ هو السبب الرئيسي في خضوعهم للإعلان لضغوط الشركات ..





المصدر : **جريدة**

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : **١٩٩٠**

الشركة في سجلات هيئة سوق المال في شهر أغسطس من العام الماضي .. وبالنسبة للشريف جارى صرف الفعة الأولى من شهر ابريل ..  
● ومذا بشأن توزيع الأرباح عن سنة ١٩٨٩/٨٨ ؟

بعد فيه الشركة في سجل الهيئة .. يقوم الجهاز المركزى للمحاصيل بتعيين مراقب محصيلات بالإضافة الى المراقب الذى تعينه الشركة ، ويتولين مراجعة المركز المحلل واعتمده ، وفي ضوء المركز للمال ، يتم التعرف على نتيجة نشاط الشركة ، وتحديد نسبة الربح الوفير فوزيها عن سنة ١٩٨٩/٨٨ ..  
● هناك شكوى من المودعين ان هناك ضغوطا تمارس من قبل شركتى الشريف والسعد لمصرى الصكوك بالجنينة المصرى بسعر السوق المصرى ؟

قال فاروق غايد :

هذا لا يجوز من الناحية القانونية .. وى مبلغ قودح بالمحصيلات الأجنبية يتم صرفه بنفس نوع العملة .. والشركة التى تخلف ذلك ، لى مختلفة للقانون ، ومختلفة للقرار الوزارى الصادر من وزير الاقتصاد وبشأن قواعد إصدار شركات للمال الأموال ، لصكوك الاستثمار بالنداء الأجنبى .. هذا القرار يلزم الشركات - بشكل واضح وصريح - التى تلقت أموالا بالنداء الأجنبى ، قبل العمل بالفتون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ان تقوم برد هذه الأموال بذات العملة ، من خلال صكوك الاستثمار الصادرة بالعملة الأجنبية ..

وقرار وزير الاقتصاد صابر بناء على حكم في الفتون ، طبقا للمادة رقم ٩ فقرة ( ب ) من الفتون ١٤٦ لسنة ٨٨ .. شأنها شأن اللائحة التنفيذية .. ويسرى على المخططين الجزاءات الواردة في الفتون بالنسبة لمخالفة أحكام اللائحة التنفيذية ..

### هيئة الخصومات على الصكوك

تقدم بعض المودعين بشركات السعد بشكوى لانه تم خصم نسبة ٢٥ بالمائة من قيمة الصك عند صرف الصكوك التى حان موعدها ؟  
قال رئيس الإدارة المركزية :  
طبقا لقرار مجلس إدارة الهيئة ، اعتبرت جميع المبالغ التى سبق صرفها للمودعين تحت صصيات مختلفة ، مبالغ غير قابلة للاسترداد حتى ٨٧/١٢/١١ .. وللغرة من بعد ٨٧/١٢/١١

وقال ان الامر الذى يلزم المودعين ، انهم يجدون أنفسهم مجبرين على شراء سلع لا يرغبون فيها .. بالإضافة الى ان هذه الشركات تعرض هذه السلع بسعر يوافق سعرها الحقيقى ..

● ماذا ترى في قيام بعض الشركات بتحويل ابداعات مودعيها الى اسمهم في تلك الشركات ؟ قال المستشار شفيق الخليجي :  
ان اجبار المودعين بالحصول على مستحقهم في شكل اسمهم من جانب بعض الشركات ، امر يتم بطريقة مختلفة للمادة ٣٦ من الفتون ١٥٩ لسنة ٨١ . الخاص بتوظيف الأموال .. حيث تنص هذه المادة على انه اذا طرح جلق من اسمهم شركة للاكتتاب العام ، فيجب ان يتم ذلك عن طريق أحد البنوك المرخص لها بقرار من الوزير المختص ، أو عن طريق الشركات التى تنشأ لهذا الغرض .. او الشركات التى يرخص لها بالعامل في الأوراق المالية .. ويتم ذلك بعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال ..

ومن شروط ذلك ان تكون دعوة الجمهور للاكتتاب في الاسهم من خلال نشرة تحوى على البيانات التى تحددها اللائحة التنفيذية .. وفى حالة عدم تغطية الاكتتاب في المدة المحددة ، لا يجوز للبنوك او شركات التوكيل التى تعمل في مجال الأوراق المالية ، تغطية جزء من الاكتتاب .. ولها ان تعيد طرح ما اكتتب به الجمهور دون التقليد بغير تداول الاسهم المخصوص عليها في المواد ١٢٥ و ١٢٦ من نفس الفتون .. هذا فضلا عن عدم وجود الضمانات الكافية لتغطية الاسهم !!

ورغم هذا كله تخلف بعض الشركات الفتون وتحويل اللودائع الى اسمهم بغضبط على المودعين ..

### ماذا عن الشريف والسعد ؟

هذا عن الشركات التى يتولاها جهاز المدعى العام الإشتراكى .. لما بالنسبة لشركتى الشريف والسعد والى بدأت في صرف الدفعات الأولى للصكوك قال فاروق غايد رئيس الإدارة المركزية بالهيئة العامة لسوق المال :  
ان برنامج السعد يقرر صرف للصكوك للمودعين كل ٦ شهور بدءا من تاريخ قيد





المصدر : أحرساءة

التاريخ : ١٩٩٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وحتى ٨٨/٧٠ .. هذه الفترة المفروض أن يتم عنها عمل حساب الأرباح والخسائر .. وبإقتال للشركة خصصت نسبة ٢٥ بالمائة من قيمة بعض صكوك اللودعين تحت حساب الأرباح والخسائر .. ولم يتابع هذا الأسلوب مع الصكوك التي تستند قيمة أعمال اللودجة .. فتم صرفها بالكامل .. وهذا النظام قلقت به الشركة نظرا لطبيعة برنامج استرداد الصكوك على دفعت خلال السنة الواحدة .. وعدم إمكانية تحديد نتائج النشاط من ربح أو خسارة إلا بعد انتهاء السنة المالية ..

لشركة السعد احتجزت نسبة ٢٥ بالمائة بالنسبة للصكوك الخاصة بالودعين لدى الإيداعات التي تنتهي باسترداد الصكوك قبل انتهاء السنة المالية وقبل عمل حساب الأرباح والخسائر .. أما أصحاب الصكوك الذين لمزال لهم ودائع على دفعت لاحقة تمكن الشركة من تسوية أي نتائج للنشاط حسب ما تسفر عنه حساب الأرباح والخسائر ..

أما الوضع بالنسبة للشريف ، فيقوم بخصم ما تم صرفه بعد ١٩٨٩/٧٣ وهذا بناء على الاستثناء الذي منح له من مجلس الوزراء برفع رأس مال الشركة إلى ٧٥ مليون جنيه . ليكون حجم اللودج ٧٥ مليون جنيه .. وكذلك طبقا للجدولة التي قام بها في برنامج رد الأموال للودعين ، حيث روى فيها أن تتم بالنسبة لتلايداعات الموجودة لدى الشركة في ١٩٨٩/٧٣ .. إلذا كانت هناك مبلغ صرفتها الشركة بعد هذا الترخيص ، وحتى تاريخ تسليم الصكوك .. فإنها تكون مبلغ صرفت من أصل الدوائج وولجة الرد ..





المصدر: ٢٢ وفد

التاريخ: ٢٢ أيلول ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## المدعى العام الاشتراكي يبحث موقف شركة «بدر» للاستثمار بعد التطورات الأخيرة

كتبت - فاطمة عيد :

علمت بالوفاة من مصدر مسؤول  
بجهاز المدعى العام الاشتراكي، أن  
الاستشاري عبدالسلام حامد لمدعى العام  
الاشتراكي يبحث مع الاستشاري عبدالعز  
لحمد ابراهيم مدير مكتب التحقيقات  
والإعدام، لوقوف المال لشركة بدر  
للاستثمار. وكان محمود طالحون صاحب

ومدير شركة بدر. قد اعلن في بعض  
الصحف اليومية عن بيع أراض  
بمحافظات شمال وجنوب سيناء والبحر  
الأحمر ودرى مطروح، للتحقيق سيولة  
تقنية. ورد أموال المودعين. وحضرت  
المحافظات المذكورة ووزارة السياحة في  
إعلانات بالمصنف اليومية، من بيع هذه  
الأراضي التي خصصتها المحافظات لإقامة  
مشروعات سياحية. كما أعلنت بمدير  
هذه الجهات أن عقدا مع شركة بدر  
للاستثمار أصبح ملتبسا. وولفت هذه  
الشركة في حرج شديد. ولم تحقق  
السيولة التقنية المطلوبة، وتوقفت عن  
سداد ورد أموال المودعين بجهاز المدعى  
العام الاشتراكي، مما يعرضها إلى فرض  
الحراسة على أموالها. وينتظر الآن جهاز  
المدعى العام الاشتراكي فرض الحراسة  
على الشركة في حالة فشل محمود طالحون،  
في توفير مصدر آخر للتحقيق سيولة  
تقنية. لمواجهة التزامات الشركة تجاه  
المودعين.







المصدر:

١٢ - وند

النشر والخدمات الصحفية والاعلانات

التاريخ:

٦ - مايو ١٩٩٠

## مكتب المدعي الاشتراكي وضحايا شركات توظيف الأموال

وصلني عدة خطابات من ضحايا شركتي برونالهي للتوظيف الأموال .. وكلها تجار يفتكروا من معاملة المستثمرين في مكتب المدعي الاشتراكي .. وقد تم فرض عليهم سعر للدولار أقل من السعر المعلن ، وأيضاً يتم إجبارهم على شراء عقارات ومنتجات هذه الشركات بأسعارها في السوق .. وقال ذلك وهم لا يفهمون من هذه القواعد ، ولكن الذي يلهم حقيقة هو المعاملة المفضية التي يتلقاها المستثمرون والناقصون لأموالهم ، من مستشاري وموظفي مكتب المدعي الاشتراكي ( ومن ذلك قولهم لهم التفضل ياخذوا وغير ذلك ) .. في حين يتعامل معهم الموظفون بالمكتب بأسلوب الضمّة والنظر والاحتقار .

وبذلك يقوم مكتب المدعي الاشتراكي بإخراج اصحاب الشركات من الائتمار بواسطة الضحايا مثل إخراج الضمّة من

المجرب بدون أي عيب .. وإسحق الأموال التي تم توريدها خارج الخطر خلاصاً عليهم .. ويخرج اصحاب الشركات من الخطب بالهونيرات ، بدون ثمن إلا النسيب والاحتيل باسم الدين وهو يرى منهم ومن المعلم .

وهذه المعاملة المفضية التي يعمل بها اصحاب الشركات في مكتب المدعي الاشتراكي تتركه خلاصاً من الفخ عند الضحايا من المواطنين عن العلاقة بين المكتب وهؤلاء .. وقد حصل الضحايا عدة أضرار في نوتر نفسي وصحي ، نتيجة اشدّاء نتيجة هراهم وجهدهم .. ويطلب هؤلاء الضحايا بمعاملتهم بالمحسني في مكتب المدعي الاشتراكي .

أما عن ضحايا شركة الريان لا يوجد منهم من هو تكوين رابطة منهم للمناع عن حقوقهم ، لأنه قد ثبت أن تركه الإعدام للثبابة حتى الآن لم يسفر عنه أي نتيجة بعد مرور عدة سنوات .. ويقوم مسؤولون عن هذه الرابطة بقتلواض مع اصحاب الشركات مباشرة لصحة الاغضاء .

**دكتور مدحت خلفي**





المصدر : دور اليوسف

التاريخ : ٧ ايار ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## لم شمل أصحاب توظيف الأموال

اعترف أنني اخفقت في تنفيذ تكليبي الكبير الاستاذ صلاح حافظ .

فلم انجح في ابتلاع انزعاجي الذي انفجر بسبب تاجير حزب ( مصر الفتاة ) لواءه من الطلب توظيف الأموال هو محمود طلحون الذي وقف ذات يوم ليطالب الدولة بان تخفض ابناءه توظيف الأموال لانهم كثيرون وصاروا يمثلون ربع مصر ولذلك يجب ان يكون لهم رأى في تحديد المسار .

~~~~~  
**عبد القادر شبيب**  
~~~~~

شورهم ، او تمنع من حقوق الفكرة التي كانت بالآل للودعين .. ولهم يلعبون اللعبة هذه ليرة سياسياً ، ويشغل عني .. وكما حدث من قبل ان تحميها ( العلنية ) بما يقصرون لنا من ثوابها شريفة !

صحيح ان إشهار عملية التاجير علناً لا يخفى من فائدة مثل إيجار اصحاب توظيف الأموال الذين يشغلون حزباً منذ سنوات على العمل في الخور والفسح إلى سطح الأرض لفرانهم ونتائج الاعبيهم ومؤاسرتهم .

ولكن لم يكن هذا كافياً للتغلب على الازعاج الذي داهمني بعد استيلاء حزب توظيف الأموال على واحد من الأحزاب الثلاثة الجديدة للولاية في البلاد .

لقد لعب اصحاب توظيف الأموال لعبتهم الاقتصادية بشكل طئي وام خمنتا العلنية من





## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٧ مايو ١٩٩٠

المصدر: لورانس فريدمان

وكم من قوى سياسية نجحت في الاستيلاء على أحزاب محلية أو حتى إقليمية، ومع ذلك لم تخرج كلها إلى النور، بل عادت لتعمل تحت الأرض. وكان لفر هذه القوى هي جماعات الإرهاب الديني. ولجندات القلعة المطلقة التي انضمت مؤخراً في المصعد لساند كلف على ذلك. وإذا كان الطلح توليف الأموال لم يستلوا بعد للقتال، وما زالوا يمارسون نفس الإيجيهم القديمة مع المولة والموديع، فهذا أمر ينبغي بأنهم أن يكتفوا بالعمل في النور. وإنما سوف يلقون أيضاً بالعمل في الظلام.

ولذا نذهب بعيداً.. لأن عملية تجميع الحزب الجديد للحزب توليف الأموال لم تتم في النور. ولكن تمت سرّاً. وهذا هو بالتحديد سبب الانعاج واعتراض اللجان حمدي لعمد. وإذا كان أول التغيير، كثر، فلماذا إن تكون بنية إبيلاها مزيداً من التفرع وهذا ما حدث بالفعل.

الاستقلال ظنمون لم يكتف بمنسب طلب رئيس الحزب، وإنما يتكافؤ الآن سرّاً مع هذه من الطلح توليف الأموال الآخرين مثل الشريف والسعد وأبو حسين للانضمام إلى قيادة الحزب. أي أن الأمر لن يقتصر فقط على مجرد تحول حزب (مصر الفتاة) إلى (بئر الفتاة)، كما تنص بذلك الاستقلال صلاح حلفه.. بل قد يتحول هذا الحزب إلى تجمع لأحزاب توليف الأموال.. أو جبهة تضم كل الأحزاب..

ولنا أن نتصور بالطبع ما سيحدث إذا نجحت جهود السيد ظنمون في لم شمل الطلح توليف الأموال داخل الحزب الجديد الذي يسمى (مصر الفتاة) ..

سيزيد من جديد نفوذ أهل توليف الأموال وستتولى شؤونهم وسوف تزداد طموحاتهم السياسية القديمة خلسة بعد أن تصير لهم جريدة أسبوعية، لن يترددوا عن استهدافها في العلانية والتضليل لظنمين.

سيظل أهل توليف الأموال على سطح الحياة السياسية.. سيعملون لنا من الشباك بعد أن إطفائنا في وجوههم الباب.. وإذا عدوا سيكونون كثر شراسة وكثر شراسة!

وهذا أمر لابد أن يثير في القلعة الانزعاج! ولعلنا لم نذكر بعد المالكات التي ريجت بين بعض الطلح توليف الأموال وبعض جماعات الإرهاب (الدينية) .. وهي المالكات التي جعلت من شركات توليف الأموال قاعدة الاقتصادية لهذه

الجماعات السياسية. وهذا في حد ذاته يضاف الانزعاج من عملية تجميع حزب سياسي جديد لأحد الطلح توليف الأموال.

هذه العملية هي خطوة جديدة تضاهي الخطوات السابقة في رحلة الألف ميل التي بدأها الإرهاب في باكندا منذ سنوات.. ولكنها خطوة واسعة! ■





المصدر : الأحبار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ٧ أيار ١٩٩٠

### الرئيسان يترأسان عن كشوف البركة

كتب : محمود خليل  
تراجع لحمد الريان عن اقتراعه  
بوجود كشوف البركة وأتهم  
الصفويين بأنهم وراء هذه الشائنة  
! - كان دفاع الريان قد طلب تأجيل  
نظر القضية للمتسكن من المصنوع على  
نفسه والحصة من تعويضات النيابة  
بسبب الضبط والتكسب في النسخ  
التي حصلوا عليها والتي تضمنت  
أسماء المستوفين المتهمين بالمصنوع  
على رؤس من الريان مرات باسم  
كشوف البركة !!







المصدر : ..... المسرة

التاريخ : ٧ مايو ١٩٩٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## .. واستمرار حبس صاحب شركة توظيف أموال

كتب - محمود توفيق :

أقرت محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة برئاسة المستشار عمر العطوف استمرار حبس صاحب شركة لتوظيف الأموال لمدة شهر لاستيلائه على أموال المواطنين.

كشفت تحقيقات يحيى بعلامة وكل أول نوابية الشؤون المالية والتجارية أن عبد الحميد درع صاحب شركة مبراش للتجارة والتسويق إحدى شركات توظيف الأموال قد استولى على ثلاثة ملايين جنيه من ٣٠ شخصا بفرض توظيفها وعندهم قوائد عالية.. وعندما طلبوه باستردادها ادعى أنه خسر أموالا طائلة في عملياته وأقرت نوابية الشؤون المالية والتجارية تشكيل لجنة من البنك المركزى وبنية سوقى المال لفحص أعمال صاحب الشركة ومآلات اللجنة تواصلت معها حتى الآن.

وفي جلسة تجديد الحبس طلب للمتهم إخلاء سبيله لكن وكيل أول النيابة طلب رفض الإفراج عنه كخطبة





المصدر : الشرق

التاريخ : ٨ مايو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## لجنة علماء الدين تطلب سرعة

## الغاء التحفظ على اصول الريان

كتب س. ربيع شاهين :  
طلبت لجنة كبار علماء الدين التي تتوسط في حل أزمة المودعين بشركة الريان لتوفير الأموال من الحكومة سرعة الغاء وبيع التحفظ عن ممتلكات وأصول الشركة بصورة شاملة سواء كانت تلك الأصول منتجة من عمه .

كشفت المصادر عن الجوانب والمعلومات السرية حول لقاء اللجنة بالثاني العام خلال الأيام القليلة الماضية مؤكدة أنها طلبت أن تعتبر الحكومة نفسها طرفاً أساسياً في الأزمة وأن تساهم في تشكيل مجلس إدارة جديد للشركة يتولى كافة الصلاحيات المتعلقة لمعالجة المشكلة ويبحث الخروج منها بما يحفظ أموال المودعين دون تبديد

جدير بالذكر أن كلا من فضيلة الشيخ محمد متولي الشعراوي ود. عبد الصبور شاهين ومحامي الريان ممدوح السوسيم كانوا قد التقوا بالوزير داخل حين لم رفعوا مذكرة إلى النائب العام تضمنت عرضاً تفصيلياً بالقرارات ونواقضهم وتحت مسئولهم لحل أزمة المودعين





المصدر : الام - ٢٠

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



ودن جما

تدخل الاحاديث الصحفية المتطورة  
حول حقوق المودعين بشركات تالفي  
الاسواق تحت بند ، للمضامات  
التيكات ، كما تلك اجراءات الاجرة  
للمسولة عن رد الحقوق للمودعين  
ويجلبهم الاتية في عدم معرفة الطريق  
او ، ودن جما ، ولو حتى بالاسلوب  
الغفوي الذي اكرمه جما نفسه .. ولو  
هائس جما حتى الان لا اعترف بان حيلة  
الواسعة المشهورة كيمسا تتفعل  
ولتؤذي اسم قانون الحيل المدنية .  
ومع فوض الاشياء لاصحاب الحق  
المعتر من المودعين بغير ثقافة وين  
لشركات الخساسة وبين الشركات الخفية  
والظاهرة فان الضميمة الخفاضة تقول  
بمعية اللجوء للعمل للغماء وان يتم  
ذلك في صورة مجموعات كلما زاد عددها  
كان ذلك افضل حتى تقل التكاليف  
والصريف ويستلزم للخدمة بعضهم  
الانسانى وشبههم القانونى حيوية  
القضية المرفوعة لتعطي الاثوية  
والصناعة هذه نظرها حتى يتم صدور  
الاحكام لها . بصورة مستحيلة لان  
التكثير مرفاهه وخيمة على الحقوق .  
ولا بد من امام المودعين للمطالبة على  
حقوقهم الا للتدبير بمشغل وحيد يقول  
بمقوتهم بالانصراف على ادارة اهد  
الشركات وان ضمان حقوقهم يستعنى  
للمطالبة على اموال وقنوات القانونيين على  
هذه الشركات لانها لا تلتزم لالتفتها  
وايضا سلبية عليها والالتزامات  
الضريبية المسبلة لدى مصلحة  
الضرائب عن الارواح الضخوية  
والقنوات التي على يديها اى من  
قلاء للمدين حاليا لمع ملكية طمرات  
وملكات للمدينين قبل دالة واضمة  
وصريحة على ان كل ملف قلم حاليا  
صنعت اموال المودعين . وحقوقهم .

وتتبع دعوة المودعين للجوء للخدمة  
من عدم التزام الاجرة للخساسة بقرعة  
القانون تالفي الاموال والاحقة التنازلية  
الواضحة والقلق بان حقوق المودعين  
توضع في حسابات ويسلمهم في البنوك  
ولما الجندول الزمنية للخدمة وبالتالى  
لان جهاز المدعى الاتراكى يستخبر  
بالاسلوب السيل عن طريق السمعات  
والاداعات بالقنوه ان يهرب وبذلك  
الالتزام من عدمه وهو لا يمكن ان يعرله  
بالحقيق اياها ولتال مع للمطولين  
بالشركات واماها المرسلة غير الفعالة  
التي يسيل معها الاحياء بلانهم محدوا  
للمطرات من التالين .

ومع المعلومات المؤكدة القاطنة  
بوجود تلبية للمصالحين في مصر  
والاصحيت التلبية المتطورة من ادوار  
واحدة لها في النطاق عن حقوق الانسان  
السياسية وتبرع مجلس التلبية العامة  
وما يفرض من جهات القانونيين  
للمصريين للنطاق عن الحقوق ذات  
الصحة العمومية لان ضياعها يمثل  
ضجعا لحقوق المجتمع ومبدأ النظام  
والقانون .. لذا لا تتقدم مجموعة من  
كثير الاستاذة الاجلاء حملة الحق  
ولعمل بالنطاق عن الحقوق الاقتصادية  
التي توشك على الضياع لمطرات الالف  
من المواطنين المصريين التالين ؟

اسامة غيث





المصدر: المسار

التاريخ: ٢٢ يوليو ١٩٦٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## غدا سماع اقوال الريان، في قصة الذرة الصفراء!

كتب - محمود نوال

تتخذ محكمة جنايات الجيزة « الدائرة السادسة » برئاسة المستشار محمود لغزى هذا الثلاثاء جلسته خاصة لسماع اقوال احمد الريان في قضية الرشوة المتهمة فيها كمال حسنى رضا وكيل اول وزارة الزراعة السابق والمعروفة باسم قضية الذرة الصفراء .

للشرعى حول الحالة الصحية لكمال حسنى رضا المصاب بالسرطان ويحتاج حاليا لدخل مستشفى معهد ناصر وكانت هيئة لغزى قد قررت الافراج عن وكيل اول الوزارة بسبب مرضه الشديد . وكشفت مجلس الريان انه سيطلب في

قال محمود الويسى محامى الريان انه تقدم لرئيس محكمة استئناف القاهرة بطلب لتحديد جلسته بسماع اقوال الريان في القضية بعد ان تأجل الفصل فيها انتظارا لتقرير الطبيب

تتخذ الجلسة الافراج عن موكله في القضية باعتباره شاعدا وابس متهما فيها . من ناحية اخرى استأنف محكمة جناح بولاق النكروز في جلستها اليوم قضايا الشكايات بنون رشيد النرفوعة ضد احمد ريان .







المصدر: الأمم المتحدة

التاريخ: ١٤ مايو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# لأنظلموا الحكومة..!

● الفرع الثاني تلك الأصوات التي تنادي بموجب تحميل الحكومة عبء دفع قيمة أيداعات المودعين في شركات توفير الأموال جزءاً مساهمتها في خلق انطباع عام لدى الجمهور بأنها تشجع هذا النوع من الأيداعات عن طريق وسائل إعلامها أو في مقدمتها الإعلان عن هذه الشركات ، وأنها بوصفها كذلك قد تخلت عن أداء واجبها تماماً وساهمت في أحداث الكارثة : وأياً كان الرأي في موقف الحكومة من تلك الشركات فنحن لانستطيع أن ننكر أن المودع وراء كسب زائف قد شارك بخطة ليما حدث له ..

## مستشار : عيسى سليم عيسى

عدم مسئولية الأعضاء ضماناً لاستقلالهم فيما يبدونه من آراء فإن كان من غير الممكن موازنة الجزء فإنه لا يمكن بطبيعة الحال مساطة الكل . بالإضافة إلى أن المقرر أن السيادة للشعب أصلاً وما البرلمان إلا ممثل له وبالتالي فإن البرلمان صاحب السيادة ولا يسل عن أعماله وهكذا قضت محكمة الاستئناف بجلسته ١٩٣٠/٤/٢٨ بأن البرلمان وهو ممثل الأمة التي هي مصدر السلطات يعتبر صاحب السيادة العامة وأعماله خارجة عن رقابة المحاكم .

ولا يغير من ذلك القول بأنه لا يوجد نص في الدستور أو أحكام أي قانون آخر يفرض بعدم مسئولية المجلس عن تصرفاته وإن البرلمان بتفويض من سائر السلطات والأفراد يجب أن يحمي في حدود القانون الذي هو سيد الجميع فإن خالفه في قرار إداري صدر منه أو في تصرف قانوني

عادي ثم بينه وبين الغير أمكن مقاضاته وإن البرلمان عند ممارسته اختصاصه التشريعي في إصدار قانون يجب عليه احترام القوانين القائمة فإن ذلك مردود عليه بأن المشرع يجب أن تكون له الكلمة العليا في تنظيم المجتمع عن طريق وضع القواعد العامة حتى ولو ترتب على التنظيم الجديد أضراراً لبعض المواطنين فإنها أعباء عليهم أن يتحملوها في سبيل المصالح العام . ولو سمحنا بعبء المسئولية عن القوانين لأصيب

## « نطلق المسئولية »

أن الأمر الذي لا خلاف عليه أن الدولة تصدر منها ثلاثة أصناف أعمال تشريعية وأعمال قضائية وأعمال إدارية ووظيفة الدولة التشريعية هي سن القوانين التي تنظم علاقة الحاكم بالمحكومين . وعلاقة المحكومين بعضهم ببعض .

والقوانين هي أعمال قانونية لها طابع عام مجرد ينصرف تطبيقها إلى جميع أفراد طائفة معينة لا إلى فرد بذاته ، فالذي يسيخ على التشريع يميزه في حماية الحقوق هو طبيعته ذاتها باعتبار أنه لا يقر شيئاً لمصلحة شخصية بل يتوخى مصلحة الجميع ، ولا يضع قاعدة لفرد بالذات بل يضعها لجميع الناس وفي وقت مستقبلي وعلى وجه دائم .. أما الوظيفة التنفيذية فهي العمل على تنفيذ القوانين ، والوظيفة القضائية هي الفصل في المنازعات التي تنشأ بين الأفراد بعضهم وبعض أو بينهم وبين السلطة العامة وهذه الوظيفة تتولاها المحاكم .. ويبدأ الفصل بين السلطات ليعني استئثار كل سلطة بالوظيفة المخولة لها أصلاً حتى ولو نص القانون على خلاف ذلك بل معناه تواصل السلطات واتحادها في أداء أعمالها في حدود القوانين .

## « عدم مسئولية مجلس الشعب »

عدم مسئولية مجلس الشعب مستمدة من عدم مسئولية الأعضاء . فاللجان التي تقرر مبدأ





التاريخ : ١٤٠٦ هـ - ١٩٩٠ م

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المجتمع بالجمود وعدم التطور . فالضرب الذي تسببه القوانين لايغوض عنه لأنه لا تتوفر فيه الشروط اللازمة للحكم بالتعويض وأهمها الخصوصية لأن القوانين وهي قواعد عامة مجردة يقتصر أثرها على تغيير المراكز العامة فإذا ترتب عليها ضرر عام لا يصيب اشخاصا بذواتهم فإن مثل هذا الضرب لا يغوض عنه فضلا عن أن أساس المسؤولية هو الخطأ ولا يمكن بحال من الأحوال نسبة الخطأ إلى المشرع ولقد وضعت محكمة القضاء الإداري بعض الأسس للتوصل إلى القول بعدم مسؤولية الدولة عن التشريع فقالت إن المبدأ المسلم به كقاعدة عامة عدم مساطة الدولة عن أفعالها التشريعية لأن التشريع يجب أن تكون له الكلمة العليا في تنظيم المجتمع عن طريق وضع القواعد العامة المجردة فإذا ما ترتب على التشريع ضرر لبعض المواطنين فإن الصالح العام يقتضي أن يتحملوا عبء ذلك لأن عدم مسؤولية الدولة عما تسببه القوانين من أضرارها مبدأ تقليدي يقدم على مبدأ سيادة الدولة ومن خصائص السيادة أنها تقضي سلطاتها على الجميع دون أن يكون لأحد أي حق في التعويض عنها . إذ أن الضرب الذي تسببه القوانين لا تتوفر فيه الشروط اللازمة للحكم بالتعويض ولأن القوانين يقتصر أثرها على تغيير المراكز القانونية فإذا ترتب عليها ضرر عام لا يصيب اشخاصا بذواتهم فإن مثل هذا الضرب لا يغوض عنه . فالمرر القانون صراحة منح تعويض لمن يضر من ضرره . فإذا سكوت المشرع عن تقرير هذا التعويض كان ذلك قربة على أنه لا يترتب على التشريع أي تعويض وهنا فإن القاضي ملزم باحترام إرادة المشرع .

## عدم مسؤولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية

المرر أن الدولة لاتسأل عن أخطاء السلطة القضائية على فرض التسليم جدا بوجود خطأ بسبب الخلاف في الرأي . . . ذلك لأن الحكم عند حد معين يجب أن يستقر نهائيا ويصبح عنوان الحقيقة على مجابهة حتى نضع حدا للنزاع فإذا سمحنا للأفراد بالمطالبة بتعويض عن أحكام استقرت بحجة أن تلك الأحكام مخطئة فإن ذلك يكون بمثابة إثارة للنزاع من جديد بما يتعارض مع حجية الشيء المقضي به ، فضلا عن الحكومة وأن كانت تسأل عن أخطاء الموظفين لما لها عليهم من سلطة توجيه ورقابة فإن القضاء مستقلا ولاتملك الحكومة توجيههم في قضائهم لانهم يخضعون في ذلك لحكم القانون وإضمارهم وبالتالي لاملح لمسؤولية الحكومة عن أفعالهم .

ولأن فتح باب المسؤولية في هذا المجال سيحول أعمال القضاء . وقد رأيت التشريعات المختلفة من أقدم العصور أن تستلخي من قواعد المسؤولية رجال القضاء على اختلاف درجاتهم يحكم مالهم من حرية خاصة ومالعلمهم وعملهم من جليل الأثر في كيان الأمم فذهبت تلك التشريعات إلى تمييز القاضي عن غيره من الأفراد والايكون واياهم سواء فيما يصدر عنه من أخطاء وليس أكثر تعطيلاً للعدالة بل إنه ليس أبلغ خطراً عليهم من فتح الباب على القاضي بغير حساب للمواطنين ممن يحكمون اليه أو ممن يقدمون له ليحكم فيهم للتشفي منه أو للضرب من كرامته فيتمسكون ما يصيبون أنه ذلة أو تخيل أفعالهم أنه كذلك فيضربونها إدعاءات بغير مودة يقولون من شأننا لعل أن يجذروا مخرجاً ما قضى به من الظفر بالكناية بالقاضي .

وإذا كانت القاعدة الآن هي عدم مسؤولية الدولة عن أعمال القضاء إلا أن المشرع وقد قدر لفة مهمة القاضي وموقف المتقاضين منه فقد منح المضرور الحق في أن يرجع على رجال القضاء شخصيا إلا أنه قيد ذلك الحق بإجراءات محددة تضمن حفظ كرامة القاضي وحصانته من الدعاوى الكيدية التي قد تنال من استقلاله فاشترط لمقاضاة القاضي أن يكون قد وقع منه في عمله على أو تلبس أو عذر أو خطأ مهني جسيم بما يعنى جهله الفاضح بمبادئ القانون أو إذا امتنع عن الإجابة على عريضة قدمت له أو عن الفصل في قضية صالحة للحكم .

## مسؤولية الحكومة عن الأخطاء التي لا يمكن نسبتها إلى الموظفين

وقد بذرت التساؤل عن مسؤولية الحكومة عن الأخطاء التي تكون مرجعها إلى سوء تنظيم المرافق العامة والأداة الحكومية دون أن يكون في الامكان حصر المسؤولية في موظف بعينه وهذا النوع من الخطأ لا يمكن أن تسأل عنه الإدارة على أساس مسؤولية المتهرب عن أعمال التسيير فأردم أن القضاء غير معروف أولم يمكن نسبة خطأ اليه . . . وبذلك فإن الحكومة تسأل على





التقدير في هذه الاحوال وتوزيع مشاريعها على كافة البلاد فتقدم الأمم على المهم في حدود اعتماداتها المالية بدون أن يكون للمحكم رقابة عليها . وهكذا هذا القضاء ظاهرياً ذلك أن المرافق العامة تنفذ لتحقيق نفع للأفراد وهذا النفع تقدمه الحكومة الأمنية على المصلحة العامة ومن ثم فإن الحكومة ملزمة بأن تسد الخسائر من الأفراد وأن تتصديرها في أداء هذا الواجب يؤدي إلى مسئوليتها .

ومن حيث أن ظروف الحال ترضع للاعتقاد بأن الحكومة حينما اكتشفت تلاعب هذه الشركات واحتست بخطرهما وثبت للسيطرة عليها حماية لأموال المواطنين وقد أختارت السوت الملائم لوثيقها طبقاً لتقديرها للأموال وكانت ظروف الحال تدل على أن تصرفها كان حماية للمودعين فإن مسلكتها يكون قد جاء متفقاً وصحيح القانون ويكون الذي عليه يعيب مخالفة القانون أمر لا دليل عليه . وبالتالي فإنه لا يجوز مطالبتها بتعويض عن خطأ لم ترتكبه ولم تساعد في وقوعه .

### مسئولية الحكومة عن أعمالها المالية

من المقرر أن مسئولية الحكومة لا يصبح أن تبني على قواعد القانون المدني ، وإنما يجب الرجوع فيها إلى قواعد القانون العام الذي يقتضي التفرقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المصلحي أو الإداري بحيث لا تسال الحكومة إلا عن النوع الأخير بخلاف الخطأ الشخصي الذي تقع تبعته على عاتق الموظف وحده دون الحكومة .

وتقوم المسئولية عن أعمال الموظفين على أساس مسئولية المتبوع عن أعمال التابع ومن ثم فإنه يجب على المصروف لكي يحصل على حكم بالتعويض أن يثبت خطأ الموظف وأن الموظف قد ارتكب ذلك الخطأ أثناء تاديه واجبات الوظيفية أو بسببها فإذا فصل ذلك فرضت مسئولية الحكومة . ومعنى هذا أنه لكي تتحقق مسئولية الحكومة يجب أن يتوافر أمران

أولهما الخطأ المبالغ استناداً إلى المادة ١٦٢ من القانون المدني وعلى المصروف أن يثبت أن ما لحقه من ضرر يرجع إلى سوء تنظيم في الإدارة أو إلى تقصير الحكومة في أداء واجبها ..

وتتجسد الأعمال الضارة والتي تسال عنها الحكومة سواء أكانت مسئوليتها تبعية أو أصلية في صور متعددة فمنها ما يأخذ شكلاً أيجابياً ومنها ما يتخذ صوراً سلبية بامتناع الحكومة أو أعمالها في أداء واجبها مما يؤدي إلى أصالية المواطنين بإضرار باعتبار أن الخطأ السلبى هو من أنواع الخطأ والأعمال المؤدى إلى المسئولية ..

ومعنى ذلك أن المسئولية التقصيرية لا تقترب إلا على خطأ يجر إلى ضرر ، والحكومة في هذا كيفية الأفراد تسال عن الضرر الذي يحدث عن خطأ وقع منها .

وتتسائل متى يعتبر التقصير أو الأفعال مكوناً لركن الخطأ الذي يستوجب مسئولية الحكومة والأجابه أن المسئولية الادارية تقوم على الأسس المدنية فيجب أن يرجع إلى هذه الأسس لتلمس معيار الخطأ . وأسورجنا إلى القانون المدني لتبين لنا أن المادة ١٦٢ تنص على أن كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض .. فجعلت الخطأ الأساس الصلة للمسئولية دون تحديد لطبيعتها أو لدرجتها وعملت المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون ذلك بقولها

إن لفظ الخطأ في هذا المقام يعنى عن سائر النعموت كاصطلاح العمل غير المشروع أو العمل المخالف للقانون أو العمل الذى يجرمه القانون فهو يتناول العمل السلبى والفعل الإيجابى وتضرب دلالاته إلى الأفعال والفعل البعد إلى حد سواء ومن ثم فإن تحديد الخطأ أمر متروك لتقدير القاضي وهو يسترشد في ذلك بما يستخلص من طبيعة نصوص القانون ، فثمة التزام يفرض على الكافة عدم الإضرار بالغير ومخالفة هذا النهى التى ينطوى عليها الخطأ ويقتضى هذا الالتزام تصوراً في يجب أعماله بقتل عناية الرجل الحرص .

وقد درجت المحاكم من وقت بعيد على التشديد في تقدير الخطأ المنسوب إلى الإدارة بمعنى أنها تتطلب خطأ جسيماً وهناك أحكام عديدة قضت بأن الحكومة لا تسال عن امتناعها عن القيام بإنشاء مرافق ومشروعات عامة ولو ثبت أنها كانت ضرورية لحماية الأفراد لأن لجهات الإدارة سلطة





## المصدر : ..... (الدراسة الاقتصادية)

التاريخ : ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م

وجدها تلك حرية وذن مناسبات العمل وتقدير أهمية نتائج تدخلها حسبما يتوقف حسن تقديرها للأمور بمعنى كشفت ظروف الحال وبلايسات أن الحكومة لم تكتف خطا وان ايا من موظفيها لم يخطا فان دعوى المسئولية تكون

متهارة الأساس بعد أن انهار الركن الأول من أركانها وهوركن الخطا وبالتالي فان طلب الزام الحكومة بالتعويض لا يكون له محل ويضحي الطلب على غير سند من الواقع أو للقانون يتعين الالتفات عنه .

### لا مسئولية على أساس المعاصر

بجانب المسئولية التي تقوم على أساس الخطا انشأ مجلس الدولة في فرنسا نوعا آخر من المسئولية لا علاقة له بفكرة الخطا بئنا بمعنى أنه قديم بدأ التعويض على أضرار نجت عن تصرف مشروع من جانب الحكومة مثلا تشويه ثائية أي أنه أقيم المسئولية على ركنين فقط من أركانها هما الضرر وعلاقة السببية بينه وبين تصرف الحكومة وبهذا تتميز المسئولية هنا عن تلك التي تنجم عن سوء تنظيم المرفق في مجموعة ولولم يمكن إسناد خطأ معين إلى موظف بعينه فالمسئولية في الحالة الأولى منه الأصل بلخطا أما في الحالة الثانية فهنا خطأ مجهول يستشبهه مجلس الدولة الفرنسي من سوء تنظيم المرفق أو من مجانبته للقواعد الضابطة لسيوره ..

وسأسا هذا النوع من المسئولية فكرة الغنم بالفرم أو مساواة الأفراد أمام التكليف العامة إذ يجب على الجماعة أن تتحمل مخاطر نشاط الحكومة إذا ما أصاب بعض الأفراد بأضرار لأن الحكومة ما قامت به إلا لصالحهم فيجب ألا يتحمل عرفة أفراد قلائل من بينهم وإنما يجب أن تتوزع أعباءه على الجميع وهذا الأساس يستبد فكرة الخطأ نهائيا .

الآن القضاء المصري قد استبعد مسئولية الحكومة حكما كان تصرفا سليما لا ملحق عليه حقيقة أن أحكاما قليلة حاولت الأخذ بهذه الفكرة في حالات كان العدالة المجردة تتنازل فيها بصورة واضحة مع قواعد القانون ولكن محكمة النقض وقفت لها بالمرصاد والخط الحكم لأنه لا رتب مسئولية الحكومة على نظرية مخاطر المالك التي لا تقصير فيها يمكن أن تنشأ نوعا من المسئولية لم يقره المشرع المصري ولم يردده ولكن إذن قد خالف القانون ويتعين نقضه .

## للشعر والخدمات الصحية والمعلومات

أولهما : خطأ الموظف ذلك لأن مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعة بعمله غير المشروع الواقع منه حالة تادية وظيفته أو بسببها - المادة ١٧٤ من القانون المدني - قوامها وقوع خطأ من التابع تستوجب لمسئولية هو بحيث إذا انتقلت مسئولية التابع فإن مسئولية المتبوع لا يكون لها من أساس تقوم عليه . ولا تتحقق مسئولية التابع التي تقوم عليها مسئولية المتبوع الا بتوافر أركان المسئولية الثلاثة ، وهي الخطا بركتيه المادى والمعنوى وهما فعل التعدى والتمييز ثم الضرر وعلاقة السببية بين الخطا والضرر .

ثانيهما : أن يقع الخطا أثناء تادية الوظيفة أو بسببها لأن مسئولية الحكومة هي مسئولية تبعية مردها إلى مالها على الموظف المضطرب من سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه وهي لا تلك هذه السلطة الا فيما يتعلق بأداء الموظف لعمله وبالتالي فان الحكومة لا تسال عن أخطائه فموظفيها متى ارتكبت خارج نطاق الوظيفة ولم تكن في حالة تادية الموظف لوظيفته أو بسببها .

والأثر المترتب على ذلك أنه يجب اثبات خطأ الموظف لكي يتحقق مسئولية الحكومة كما يجب أن يكون ذلك الخطا قد وقع من الموظف في حالة تاديه وظيفته أو بسببها بمعنى أنه يجب أن تكون الوظيفة ضرورية لا مكان وسرع الحوادث بحيث لو لمها لما استطاع التابع أن يأتي المصل الذي جعله مسئولا وأن التابع لم يكن ليفكر في ارتكاب الخطا لولا الوظيفة وتكون الحكومة مسئولة كلما تحقق الأمران السابقان أما إذا لم يتحقق أحدهما فلا مسئولية على الحكومة .

ومن حيث أن نشأة شركات توظيف الأموال وانتشارها كان بفضل المهيمنين على هذه الشركات وقد ساعد المودعان هذه الشركات في السطو على أموالهم وبالتالي فانه لم يثبت أن الحكومة أو موظفيها قد ارتكبت ثمة خطأ يمكن أن تتحاسب عليه . ولا يعدو سكوتها عن مصلك هذه الشركات مشاركة منها في التصفب والاستغلال والاضمح على الصوابين ذلك أن العمل التجارى أمر مباح لا يمكنها أن تمنعه وأن كانت تتكلم من تنقيده ولا يمكن أن توجه إليها اللوم لأنها مستقلة من تقديم أصحاب هذه الشركات إلى المحاكمة الجنائية باعتبار أنهم بلشروا بصفة أساسية وعلى وجه الاعتداء عملا من أعمال البنوك أعمالا لا يحكم القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن البنوك والأمان فان ذلك مردود عليه بأن الحكومة تتمتع بحرية اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة تلك الظاهرة باعتبار أنها







المصدر : الاصول والاقتضائى

التاريخ : ١٤٠٦ هـ - ١٩٩٠ م

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القانون لثرتب على ذلك ان يدعى كل من يرى ان تطبيق القانون متعارفا مع مصلحته الخاصة ان يجهله ويكون بالتالى فتح باب الادعاء بجهل القانون مؤديا الى عدم امكانية تطبيقه فتسود الفوضى ويقتصر القانون عن تأدية وظيفته وفى اقامة النظام والاستقرار فى المجتمع ..  
واذا كان ما تقدم وكانت الثقافة اشكلها كثيرة ومن اهم اشكالها الثقافة القانونية باعتبار ان القانون عامل مهم فى تكوين الشخص اجتماعيا وبسبب ان انه وقبل كل شئ مجموعة من قواعد معيارية تبين ماهو جائز وما هو غير جائز فليس احد اكثر امانا ولا اقرب حجة ممن يسير فى حياته وفق ما يقضى به القانون لذلك فان تدريس القانون فى كافة مراحل التعليم اصبح امرا ضروريا لحماية لاقراء المجتمع من شركات الضحك على المواطنين !!

واضافت محكمة النقض انه لايجوز أيضا الاستناد الى المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم القديمة والتي تحول القاضى ان يحكم بمقتضى قواعد العدالة فى بعض الحالات لان هذه المادة لا

يمكن الرجوع اليها الا عند عدم معالجة المشرع لموضوع ما وعدم وضعه لاحكام صريحة فيه جامعة مانعة ..

وقد اوردت المذكرة الايضاحية للقانون المسمى صراحة ان المشرع نفع بتطبيق المسئولية على اساس الخطأ المفروض فى نطاق الاحكام الخاصة بالمسئولية فى عمل الغير والمسئولية الناتجة عن الاشياء اما المسئولية على اساس تبعة المخاطر المستحدثة فلا توجد بشأنها سوى تشريعات خاصة تنسارت تنظيم مسائل بلغت من التفرع ما يؤهلها لهذا الضرب من التنظيم ..

ومؤدى ما تقدم ان مسئولية الحكومة على اساس المخاطر مستبعدة مصر ايضا فى ظل القواعد المدنية ولهذا كما يقول استاذنا الدكتور سليمان الطماوى فى مؤلفه القضاء الادارى قضاء التعويض طبعه ١٩٧٧ فمن العسير ان تجد حالة تسال فيها الحكومة فى فرنسا على اساس المخاطر ولا يمكن مسالمتها عنها فى مصر !  
وبذلك فانه لايمكن ايضا مطالبة الحكومة بالتعويض استنادا الى المخاطر ..

### الجهل اصل المشكلة

ولا يفوتني ان انوه الى ان كارثة توظيف الاموال مردما الى جهل السودعين باحكام القانون وتركهم اوعية الاخبار وراء كسب زائف فانه ولان كان المقرر انه لا يقبل من احد الادعاء بعدم العلم بالقانون او الجهل به لانه لو ابيع لافراد الناس الادعاء بعدم العلم بالقانون لشاعت الفوضى وعم الاضطراب فان مراعاة العدالة فى تقرير القواعد او المبادئ القانونية تقتضى الموازنة بين المصالح المختلفة وترجيح المصلحة الاولى بالرعاية اذا تعذر التوفيق بينهما ، فاذا كانت مصلحة الاقراء الذين يجهلون القانون تقتضى الا تطبيق عليهم هذا القانون الا ان مصلحة غيرهم ممن يتعاملون معهم تستوجب تطبيق القانون على الجميع لاننا لو فتحنا الباب ليدعى كل شخص انه يجهل





المصدر : السوفد

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٠

### علام في السياسة

يثير الخطف أجزاء من تحقيقات قضية شركات الريان الخاصة بما أطلق عليه عشوف البركة، علامات استفهام عديدة . لقد لاحظنا ان الدفاع عن المتهم الأول احمد توفيق عبدالفتاح اثر هذه النقطة عدة مرات خلال الجلسات القضائية في القضية . ولم ترد عليه سلطة الاتهام بكلمة واحدة ! ولا تدرى هل السكوت دلالة على التواطؤ كما هو مفهوم . ثم ان هناك اسراراً خطيرة لم يكشف عنها عنها بعد في هذا الموضوع . ورات سلطة الاتهام ان الدخول في مناقشة مع الدفاع من شأنه ان يثير الرأي العام اليها ؟ ورغم ان المتهم احمد توفيق عبدالفتاح اعطى صراحة خلال الجلسة الأخيرة من توريد ٣٠ مسدسوا حكوميا من السابقين والصالحين في الحصول على مبلغ ضخمة من شركته واستفادهم عن ربه ما تلقفوه بدون وجه حق . الا ان اعداء لم يهتموا بالتأكد من صحة هذا الاتهام الخطير . رغم الادعاء الحكومي الكاذب بالمحافظة على اموال المودعين !! ومن ناحية اخرى كان تقريراً رسمياً لجهاز املي كبير تقول معلومات خطيرة بشأن وفتح منسوبة الى احد هؤلاء اسطوليين المتهمين . وهو وزير اسبق للداخلية لم الحكم المحل وتالياً لرئيس الوزراء . وقد بالتقرير انه يمتلك اراضى بسويسرا تبلغ قيمتها اكثر من ١٠ ملايين دولار . ولما اعلن في صحيفة حكومية عن فتح باب بيع هذه الاراضي للراغبين ، كما انه يمتلك ايضاً ارضة ضخمة بالبنوك السويسرية مصعها لمحصل عليه من شركات الريان !! تقرير اخر لهيئة الرقابة الادارية في قضية المسك المتهم فيها محمد سيد احمد نائب الحزب الوطني وامور مشاوي رئيس النقطة العامة لعمال التيتول يشير الى تورط المتهمين مع الوزير الاسبق في قضية الريان بالاضافة الى آخرين . هذا اضافة الى ذلك ما أورده الشهود في تحقيقات بيعة الشهود لثاقبة والذخارية - ومنهم رئيس السعداوى مدير مكتب الرجوع قضى توفيق - عن تلقى مسدس نوع يشاع من مجلس الشعب لمبلغ ٢٥٠ ألف ليرة . من الريان مقابل توسطه لدى احد الوزراء . للاجراج عن اموال لفرعان بحد البنية . وملياء على لسان قضى توفيق وشقيه احمد بشأن تلقى نفس المسدس لاسواق ومزايا مالية اخرى ، وعلاقات هههه بعد من الوزراء والمحافظين وكبار اسطوليين بلجيزة حكومية اخرى طسا تصبح امام ذلك قوة يساند بعضها بعضها . وتجدد ضرورة اعانة للشر في هذه القضية الخطيرة . وكشف جميع حقائقها للرأي العام بدلا من الخوض والشكوك والصمت الرهيب .

حمدي شفيق





المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٠

## الاختراق

( قصة شركات توظيف الأموال )

بتحريك هناك من حركتهم ولعب بهم  
فهذه الشركات التي تمكنت من اختراق المجتمع  
والعديد من مؤسساته وأجهزته كانت هي الأخرى ولعل أن  
تبدأ .. مغترلة لخرت بالثقير والتهريب !

كيف حدث ذلك ؟ ومتى حدث ؟

ومن الذي خطط لإنشاء هذه الشركات

.. وأماذا نجح ( المايسترو ) في خداع مئات الآلاف من  
المواطنين وماهى شبكة المصلح المصلح الراسمة التي  
نسجها .. وأماذا كانت مثله الاضلاع تتكون من  
المستثمرين السابقين والماليين والمصنفين ورجال  
الدين ؟

.. وأماذا تلخرت مواجهة هذا الاختراق الهائل ؟

يتصدى لكافة هذه الاسئلة وترتيب رويدما على ذهن

القارئ هذا الكتاب للكاتب الصحفي عبد القادر شبيب

لقد لادة العملة الصحفية للضجاعة ضد افساد توظيف

الأموال وهو يسوغ من السطو والروايات والارقام دراسا

مليرة وحادة .. تتضمن بين مساهمها العديد من

المطالعات والكثير من الاسرار .

يبلغ الكتاب في ٢٤٩ صفحة متفصلا البعث وينقسم الى

طبعة فصول .

الفصل الاول : النشأة

يتناول هذا الفصل نشأة ظاهرة توظيف الاموال من

جانب تداول العملة وتمت حينها في رسم الرأسمالية الطليانية

وتتم وانها على ايدي الماين في الخارج ولتعزيز خاص

العلمية صحريا وعربيا .. وعالميا ..

وينتهي المؤلف هذا الفصل بالآتي :

وهكذا ..

لم تنتبه لشعيرة ظاهرة شركات توظيف الاموال الا

متفخرا رقم انها لم تنشأ لاجل ان يشكل عسراي ،

وانما نشأت تدريجيا وبطريقة مضطلة

وهنا لابد ان يتداهى ان لماننا على الفور سؤال هام

إملا تلخرت الدولة في مواجهة خطر هذه الظاهرة ؟

ولكن قبل البحث عن كيفية هذا السؤال فمن الاسم ان

إنسأل انفسنا سؤالا اخر هو : من الذي خطط لانشاء

هذه الشركات ؟

في البدء نشأت شركات توظيف الاموال في مصر بشكل  
سري وبطريق التمثال المضط ولكن .. سرعان ما تفل  
اصحابها من السرية وصعدوا الى الاشتهار ول غشون  
سنوات قليلة تحولوا الى نجوم داخل المجتمع تطاول  
شهرتهم شهرة نجوم الكرة والفنانين .

وصاروا اصحاب ناول قوي في البلاد .. وتسابق كثيرون

لكسب ودهم ارضائهم وتبارت احزاب وقوى سياسية

عديدة فيما بينها لتلبيدهم وعصم وتطالب الآلاف من

المواطنين على تسليطهم .. ويكل الرضا .. مغتراتهم

ليطفرو بالروح السني ..

ولكن ..

هؤلاء الذين لقرنت الشهرة باسمائهم .. وتراكم

النفوذ بين ايديهم .. كانوا مع ذلك مجرد دمي او عرائس

● تأليف عبد القادر شبيب

● الناشر : صفيا للنشر ، القاهرة ١٩٨٩

● عرض : اسلام عفيفي

ميدان التحرير

الاختراق

شركة توظيف الأموال







## المصدر : (الداخلية)

التاريخ : ١٦ مايو ١٩٩٠

## النشر والخدمات الصحية والمعلومات

حيث يتناول المؤلف .. وكأن من بين دول الخليج الإقبال بالمودين ولذلك كان عددهم كبيرا وهؤلاء هم أول ضحايا شركات توظيف الأموال .. والمثير أن من بينهم بعض المثقفين حيث هناك كلمات وصات صراحتها إلى حد البهجة ، عندما وجه الحديث وأحد من أصحاب شركات توظيف الأموال الكبرى إلى مندوب فيتا سوق المال الذي أصر على المشاركة في اجتماع الجمعية للشركة ..

« إذا كنت الدولة قد أرسلتكم إلى هنا للرفقة علينا لقد أضلتم فحين إذا أريدنا أن نسرقة أموال المودعين لدينا .. سرقتنا ونحن في شكل قفروا لروادنا أن تكون عليه شركات توظيف الأموال .. »

ويختتم المؤلف قوله في هذا الفصل :

« إلا نجاح أصحاب توظيف الأموال في التزوير بهذا العدد الهائل من المودعين هو الذي مكّنهم أساسا من جمع هذه الأموال الهائلة ومن ثم تسخير شبكة واسعة من المصالح أو اتاح لهم الفرصة في اختراق كل شيء في المجتمع ليركز على مصالحه المظلمة »

الفصل الخامس : شبكة المصالح

حيث يتناول المؤلف :

« وبهذا العدد الهائل من الضحايا تمكن أصحاب توظيف الأموال .. »

« من اختراق العديد من المؤسسات داخل المجتمع ونسجوا شبكة واسعة من المصالح ملته .. »

ويختتم المؤلف قوله :

« وبذلك اكتمل ملكت شبكة المصالح التي نسجها بحداب أصحاب توظيف الأموال خلال السنوات الماضية وانفقوا الكثير على عملية نسجها وانفقوا الكثير أيضا على من شارك في هذا الفسح .. وبهذه الشبكة تمكنوا من استغلال آلاف المودعين وبخداهم وتمكنوا أيضا من الحصول على التأييد الواسع لهذا الخداع .. وهو التأييد الذي جاسمهم من قوى سياسية عديدة .. »

كيف حدث ذلك ؟

ومن الذي تورط في تأييد هذه الجريمة

ولماذا تورطوا

الفصل السادس : التأييد

حيث يتناول هذا الفصل الإجابة عن الأسئلة السابقة التي وردت في نهاية الفصل السابق ويقول المؤلف وبهذه الشبكة ظفر أصحاب توظيف الأموال بتأييد واسع من قوى سياسية عديدة ومتنوعة أحيانا .. وكان لجناح أخرى صريحا وربما نجاسة أحيانا ضمني ..

« تفصيل السابع : الخدعة ويقول المؤلف في هذا الفصل وبعد الحصول على التأييد تمكن أصحاب توظيف الأموال من تنفيذ الخدعة التي أعدها للإيقاع بالمودعين .. وهي

هل هم أصحابها الذين عرفناهم .. لم أن هناك لخبرين لا نعرفهم يقفون وراءهم ويصرخونهم مثل : المايسترو .. أو دمي العرائس .. والأجالة ضرورية لنصرف سر تسخر المواجهة مع هذه الظاهرة ولكنها تقتضي أولا معرفة من هم

أصحاب هذه الشركات

.. الفصل الثامن من هم

يتناقص هذا الفصل ظروف نشأة توظيف الأموال بانزوا لم تلت مصداقة وإنما ظهرت بشكل مخطط ومدير لتدري نورا مجددا .. وذلك من خلال توجيه أصحابها الذين استمروا بعدة سمات تكاد تكون مشتركة ومثيرة وأصل أهمها :

أولا : أن معظمهم أن لم يكن كلهم هم من الضحايا صغير السن ..

ثانيا :

« إن معظم أصحاب شركات توظيف الأموال أيضا لم يكنوا .. سواء هم أولادهم .. أعضاء في نادي الأثرياء أو مصر .. قبل انضمامهم مجال جميع الأموال .. ولم تقسمهم قوائم رجال الأعمال حتى الصغار منهم .. »

ثالثا : أن كل أصحاب هذه الشركات تقريباً قد ففسوا وريما باختصارهم فترات من الرأيت خارج البلاد .. رابعا : ويشترك أصحاب شركات توظيف الأموال أيضا في أنهم لم تكن لهم خبرات اقتصادية أو استثمارية سابقة .. خامسا : أن الأظلام من أصحاب شركات توظيف الأموال الكبيرة وكذلك الصغيرة لم تكن لهم انتصارات سياسية قبل أن يتولوا أصحاب هذه الشركات في راسع الصعرات الأساسية ..

سادسا : غلب روح المصلحة والتسوية وعقد النفس على شخصيات عديمين أصحاب توظيف الأموال ولذلك من كان لهم فضل الزيادة في هذا المجال ..

الفصل الثالث : التحويل

ويقول هذا الفصل : ولأنها نشأت بشكل متدبر ومخطط ، فقد استلزم الأمر حيل للتحويل من حجمها .. ومن عدد المودعين وثيقة الأموال التي أوجهوا لدى أصحاب توظيف الأموال ، حيث يفتتق المؤلف هذا الفصل بقوله الآتي :

« فإن حملات التحويل التي شنها أصحاب شركات توظيف الأموال كانت تلح في آخر عام ١٩٨٧ إلى أحد الأسلاك التي سوف يستعملونها فيما بعد حينما وقعت المواجهة بينهم وبين الحكومة .. في أعقاب إصدار القانون الجديد .. »

« وكان هذا السلاح .. هو المودعين أنفسهم .. »

فقد خضعوا في البداية من أعداد المودعين لديهم حتى وصلوا بها إلى ٤ ملايين مودع يمثلون أسرا تضم حوالي ١٥ مليون فرد أو ربع سكان مصر حتى تتراجع الحكومة عن إظهار هذا السلاح في وجههم ..

الفصل الرابع : الضحايا







المصدر: النشر والخدمة

التاريخ: ١٩٨٨

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشركات ؟ ولماذا شركتنا فقط حكومة ومودعين ومراقبين  
في العام الماضي ١٩٨٨ بالذات ؟ ولماذا شركتنا بعد انجاز  
فضيحة اهل توظيف الاموال ؟  
الفصل العاشر والاخير  
المواجهة

وعلى اثر انجاز الفضائح بدأت المواجهة بين الدولة  
وأصحاب توظيف الاموال وهي المواجهة التي تموت الى  
صدام ، حينما عدد اصحاب هذه الشركات بالمصبيان  
واستقدموا المودعين كرهائن يسلمون بهم على الاغلات  
من القلنن .

خدعة الارباح الهائلة التي يحققونها ويتنا سمنونها مع  
المودعين .. ولكن هذه الخدمة كان لها عمر اقتراسي ١

هذا الفصل يجيب عن كل الاسئلة الاتية .  
ماهي هذه الخدمة ؟ .. وهل كانت مخططة .. ام كانت  
عشوائية واكتشفوها وهم في منتصف الطريق ؟  
وكيف نفذوها باحكام ؟

وهل كان يمكن التضياع امر هذه الخدعة ؟  
الفصل الثامن : الاذي حيث يقرر المؤلف  
وهذه الخدعة الحققت بنا كثيرا من الاذي والاضرار  
الفاحة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا .  
فلم يكن المودعين هم فقط ضحايا هذه الشركات بل كنا  
جميعا من ضحاياها ودرجات متفاوتة .

### الفصل التاسع للضيعة

وظل اصحاب التوظيف ينفذون وعلى نطاق واسع  
خدعتهم حتى انفجرت فضائح .. وبذلك تولوا هم باليديهم  
فضح انفسهم ولقد كان انجاز الفضائح داخليا .. وليس  
تفجيرا خارجيا

حيث يجيب هذا الفصل على ما قيل في نهاية الفصل  
السابق  
وهكذا

تنوع صنوف والوان الاذي الذي لحق بنا على ايدي  
اصحاب شركات توظيف الاموال .. وتعمدت الاضرار  
الفاحة التي اصابتنا بسببهم ..

ولكن المثير انه رغم كل هذه الاضرار .. فان المواجهة  
الرسمية وغير الرسمية تأخرت كثيرا مع هذه الشركات ؟  
فترى لماذا ؟

لماذا لم يتحرك احد مسكرا الحصار لضرر هذه





المصدر: الأحياء

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٥ مايو ١٩٩٠

تقرير لمباحث الاموال العامة :

## إكتشاف ٢ شركات جديدة لتلقي

### الاموال

## جميع الشركات تماطل في رد أموال

كتب حسين المرصاوي :

أحدث مباحث الاموال العامة تقريراً عن موقف شركات تلقي الاموال من خلال متابعتها برصد تحركات القاتلين عليها .. تناول التقرير الذي اظهر على اعداده اللواء عزت السنيانلي مساعد وزير الداخلية لمباحث الاموال العامة اعمية تقديري الرقابة على الشركات التي وافقت مئة سوق المال على تمويل اوضاعها وبعدها ٦ شركات ، حيث يبلغ عدد المودعين بها ٦٦ الفاً و ٤١٨ مودعا . بلغت قيمة ايداعاتهم مليارات و ٢٦٦ مليون جنيه ، خاصة وان معظم هذه الشركات استضافت الثروة المجرية بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، حيث لم يتضمن تحديد الاوضاع التي يتم بها رد اموال المودعين والتصرع على ضرورة ردّها خلال ٤ سنوات دون تحديد قيمة القسط . امكن فهم ان يسترد المودع اموال في صورة القسط متساوية ولكن الشركات التي بلغت اوضاعها استأثرت هذه القسرة واستخرجت الصكوك للمودعين ، وقد اجبرت المودع على تغطية نسبة ضئيلة من امواله خلال فترة السنوات الأربع بينما الجزء الاكبر في آخر يوم في آخر قسط .

كما تضمن التقرير ان املاك هذه الشركات تصل إلى نسبة ضئيلة من رأس المال ( اموال المودعين ) . مما يؤكد على انهيار الموقف المالي لهذه الشركات .

### ٧ شركات مخالفة

كما تناول التقرير ما قامت به مجموعات العمل المخشكة من ضباط مباحث الافاد بقيادة العميد سامح ابو التليل والتي اشترك فيها العقاد مصدو الفضواوي ومحمد فراج ومحمد الشوايكي والمقدم مصطفى توفيق وطيار الاصرى وولي شفيق عن كشف التلاعب عن ٧ شركات قامت بتلقي اموال دون اتخاذ اي اجراءات لتحري تمويل اوضاعها او التصفية وهذه الشركات هي :

### ● شركة واليكو للاستثمار بالعجوة وصاحبها مجدى محمد

وال ( عقيد سابق بالقوات المسلحة ) وعدد مودعيها ٢٠٠ مودع اجمال ايداعاتهم حوالي ٢ مليون جنيه .  
● شركة الفضل للاستثمار وتوفيق الاموال بالقاهرة وصاحبها احمد محمود عبدالهادي وعدد المودعين ٦٩١ ايداعاتهم تبلغ ١١ مليونا و ١٤٠ ألف جنيه .

● شركة هنية محمد حسين الصوي وكانت تزايل عملها من شقتها بالعجوة ويبلغ عدد المودعين بالرقبة ٥٠ شخصاً حجم ايداعاتهم مليون جنيه .

● شركة مبراش وصاحبها عبدالصمد خليل الدرع وبقرها شارع النخيل بالمهندسين وعدد مودعيها ٢٥ شخصاً اجمال ايداعاتهم ٦٥٠ ألف دولار و ٥٠٠ ألف جنيه مصرى .

● الاخلاص للاستيراد والتصدير .. صاحبها رائد عليّ اليربوني وشقيقه صاحبها وبقرها شارع جده بالمهندسين وعدد مودعيها ٦٢٤ شخصاً قيمة ايداعاتهم ١٩ مليون جنيه .  
● للفرقة المصرية للتصويرية ( سنيانلي ) وصاحبها نبيل يوسف زكي وبقرها مدينة نصر وعدد مودعيها ١٣٠٠ جملة ايداعاتهم ٨,١ مليون جنيه .

● شركة اولاد زايد صاحبها زايد محمد عبدالعال وبها ٢٥ مودعا ايداعاتهم تبلغ ١٥٠ ألف جنيه .

وإدعوا التفتيش مع قسمة سوق الفن واصدو الشركات الى النيابة العامة واصرر المستشار جمال شومان النائب العام قرارا بالتفتيش على اموال وممتلكات هذه الشركات .

### ٣ شركات وبنت الاموال

ومن جهة اخرى لقد اشكر

الذى شارك في اعتاده اللواء يسرى البنا نائب مدير مباحث الاموال العامة الى وجود ٢ شركات فقط قامت برد اموال جميع المودعين قبل المولة التي حددتها القانون وهي شركات مصر للتكنولوجيا والمعدات ورصد مودعيها ٧٠٠ شخصاً جملة ايداعاتهم ٦ ملايين جنيه .. وشركة سلطان للاستثمار ورصد المودعين ٧٠ شخصاً ايداعاتهم مليون و ٢٢٢ ألف جنيه .. وشركة التوفيق للاستثمار ورصد مودعيها ٢٢ اجمال ايداعاتهم ٩٨ ألف جنيه .

٣٨ شركة امام المحدى الاشتراكى وأشار التقرير ايضا الى وجود ٣٨ شركة يتم التفتيش معها بصفة جهاز الدوى العام الاشتراكى وتواجه صعوبات شديدة في اعادة الاموال الى المودعين من بينها ٦ شركات تعتبر من كبرى الشركات التي عملت في مجال تلقي الاموال وهي شركة بدر للاستثمار وصاحبها محمد سعد خايمر يبلغ عدد المودعين بها ١٨ الفاً و ٢٢٤ مودعا حجم ايداعاتهم ١٢٥ مليونا و ١٢٠ ألف جنيه . شركة البرى مصر ملوكة للاشقاء الثلاثة طارق وعلمس وفاد ابو حسين وعدد مودعيها ٢٩ الفاً و ٩٨٨ مودعا ايداعاتهم ٣٦٤ مليون جنيه .. وشركة المحاجر وهي ملوكة لكل من احمد عبيد عيسى ومحمد احمد عليو وبها ١٢ ألف مودع اجمال مستحقاتهم ٨١ مليونا و ١٢٠ ألف جنيه .. وشركة نيو كاريذ

الخدمات التطويرية ويملكها محمد شرفي منصور وبها ١٧١ مودعا حجم ايداعاتهم ٣ ملايين و ١٤ ألف جنيه .. وشركة الزهوره للاعلام العربي ويملكها احمد رافك عبدالحديد وبها ٢٤٥ مودعا حجم ايداعاتهم ١٢ مليونا و ٢٥٢ ألف جنيه .. وشركة المهندس الركنى وبها ٢٢١١ مودعا حجم ايداعاتهم ١٢ مليون و ١٥٦ ألف جنيه . ولم يتضمن التقرير شركة الريان ، والتي تمثل نسبة ١٠ المائة من قيمة ايداعات المواطنين لدى شركات توظيف الاموال .





المصدر: المتابع

التاريخ: ١٥ ابريل ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## مع فشل جهود حل أزمة الريان المدعى الاشتراكي يؤكد سلامة موقف شركات توظيف الأموال

أية عقبات أو مشكلات حتى هذه اللحظة بشأن التزام الشركات الستة في برنامجها لرد مليارات الجنيهات وإنها ملتزمة الآن بردها خلال أشهر معدومة وأوضح أن جميع الشركات تضي في تنفيذ برنامج رده الأموال عن طريق تسهيل بعض أصولها لتوفير العملات النقدية لسداد المستحقات أو ربما بصورة مبنية.

وقد قدمت الشركات خلال الأسبوع الماضي مذكرات بموقفها إلى المستشار عبدالسلام حامد تحت إشرافها إلى المستشار عبدالعزى إبراهيم لدراستها

والوقوف على حقيقة الموقف بها . من ناحية أخرى استمعت لجنة المستشارين التي بشرت بالتحقيقات إلى القول نحو ٣٠٠ مودع الأسبوعين الماضيين في حضور المسؤولين عن الشركات وقد تأكد استلامهم مستحقاتهم .

وقال المستشار زكريا السيد إنه لا يمكن التمكن أو القطع بما سيحدث خلال الفترة المقبلة وقبل حلول ٩ يونيو الموعد النهائي الذى حددته القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وأنه لا تفكير في اتخاذ أية إجراءات ضد الشركات والتي قد تنتهي من السداد قبل هذا التاريخ علما بأن التحقيقات التى يجريها الجهاز لن تنتهى قبل هذا الموعد .

من ناحية أخرى منيت جميع جهود الوساطة لحل أزمة المودعين بشركة الريان لتوظيف الأموال بصورة ونية بالفضل التريح ، وذلك بعد تحنت الحكومة وتجاهلها كافة العروض الجادة من الريان خلال الملمين الماضيين منذ التحفظ عليه

كتاب - ويصح شاهدين في الوقت الذى فشلت فيه كل الجهود المبذولة لحل أزمة المودعين بشركات الريان لتوظيف الأموال ، ورفضت الحكومة اقتراح الشيخ الشعراوي بـ «تفصيل» «مجلس» إدارة جديد - أكد المستشار عبدالعزى أحمد بجهز المدعى الاشتراكي أن شركات توظيف الأموال التى يجرى التحقيق معها حاليا بالجهاز تستمر في برنامجها لرد أموال ومستحقات المودعين .

أكد المستشار عبدالعزى أحمد إبراهيم مدير التحقيق والإعلاء بجهز المدعى العام الاشتراكي

إنه لا تفكير مطلقا في اتخاذ أية إجراءات قانونية أو ضمانية ضد شركات توظيف الأموال التى يجرى التحقيق معها داخل الجهاز . ونفى في تصريحات خاصة لـ « الشعب » وجود





المصدر: المستخرج

للنشر والتذيلات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٠ مايو ١٩

والفراد السرتة على ذمة القضية ورغم  
تدخل كبار علماء الدين خاصة العالمين  
الجيليين فضيلة الشيخ محمد متولي  
الشمراوى والدكتور عبد الصبور  
شلمين عدة مرات لتجاوز الأزمة ..  
لكه .. عبد الصبور شلمين له  
« الضمب » ان المكومة صنعت  
الكلية وتسميت في تقاطع الأزمة  
باصرارها على تجاهل جهود الوساطة  
لخطى تلك التكة بصورة تدريجية  
وودية .. وقال انه رغم فشلها الذريع  
في ادارة مفاوضاتها وشركاتها وبراكم  
الديون واصيائها على كامل المواطنين  
بسبب اجراءاتها وسياساتها الفلستة  
والاسراف والانفاق الثرى لوزائها  
فإنها آبت ان تلغى ذلات لشركات  
توظيف الاموال وتريعت بها .. حتى  
لجهدتها وكشت عليها ..







المصدر: الأحدث

التاريخ: ١٧ - ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النائب العام يقدر:

## بيع أصول « آي . سي . سنتر » لرد أموال المودعين

كثفت خديجة عفيفي:   
 وافق المستشار جمال شومان   
 النائب العام على أن يلزم أحد مكاتب   
 الخبراء المشعين ببيع أصول وشركات   
 شركة ( آي . سي . سنتر ) وذلك بناء   
 على طلب صاحب الشركة لرد أموال   
 المودعين .

وكان المهندس عصام بدير صاحب   
 الشركة تقدم بطلب إلى   
 يقوم مكتب اتحاد الخبراء المشعين   
 بمعاينة البضائع والأصول المملوكة   
 للشركة وتسويقها .   
 أنظر المستشار ساهر دويش   
 مدير إدارة التسلط ائتمان الخبراء   
 المشعين بالمعاينة على الطبيعة تمهيدا   
 للبيع .   
 ومن المنتظر أن يتم ذلك خلال   
 الأسبوع القادم .   
 كما أصدر المستشار جمال شومان   
 النائب العام قرارا بتشكيل لجنة   
 لدراسة أوضاع شركتين متعطل   
 إعلهما ، هما « الشركة الصحية »   
 للاستثمار وتوظيف الأموال وشركة   
 « الكوكب للمقاولات المعمية » .   
 يستهدف ذلك بيان ما إذا كانت   
 الشركتان من شركات توظيف الأموال   
 من عدمه .. وهجم الادعاءات التي   
 تلقها وهند المودعين والأوجه التي   
 استثمرت فيها تلك المبالغ تمهيدا لرد   
 حقوق المودعين فيها .





المصدر : **الوفد**

١٧ أيار ١٩٩٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## رأى حرّ

سيدة لم تتعود ان تتسول ... ؟!!

بتكم أحمد أبو الفتوح

●● قالت السيدة [ جئت اليك لاني بكه ثوبه محبته ] .  
●● سيدة جاوزت الستين اصطحبت بنتين وابنة البنت الكبرى حوا لي عشر سنوات ... اُشارت اليهم وقالت : [ اولاد المرحومة ابنتي ... هل يوسع ذلك اصباح ما جئت لزوجيه لك ] (١) ... فلما اجبتها بالاجاب قلت :  
●● [ كان زوجي ثوبيا بكه ثوبه استغل الجلب الاكبر منها في شراء اسمهم شركات بكه مصر وكلفت الاسم يرتفع سعرها وكنت املك ٣٢ دنانا من اجود الاراضي وكنا نحيش حياة راضية ولحاة قام عبد الناصر بالاستيلاء على شركات بكه مصر وجعل المستأجرين للاراضي الزراعية ملائكا لها ... وكلمة اصيحتا نعلمي الحرمان من ملنا ... ]  
●● واستمرت تقول : [ وطال الحرمان ... وقول زوجي كم ابنتي واصبحت انا لتسولة من بنتيها وابنتها ... وبعد ثلث لا حصر لها استلمت ان ابيع الارض بقليل اطاء المستأجرين اكثر من نصف الثمن ... واوبعت اللان لدى الريان ... ]  
●● [ واول مرة بعد عشرات السنين بدلت اجد وفرة الخبز في يدي ... للبيض كل اول شهر ما يوفّر لنا حياة كريمة ... ولحاة ثلثي حكومة حسني مبارك للحرمان من ملنا ... ولت تصرف باقي المسألة ... ]

لم تتعود ان تتسول

●● ولت السيدة تريد الانصراف فرجوتها ان تزيث بقلات [ لقد اردت ان بسمعي من يحترم مشاعرنا وقد تكومت باستقبال واستمعت الى ... واني اذا اشكرت اسمع لي ان انصرف ]  
●● قلت [ لماذا لا تحاولين مقابلة احد المسؤولين الكبار وتحكيه عما اصبك (٢) ] ... فقلت : اننا لم نتعود ان نطرق ابواب المسؤولين او نتسول الرحمة ... من هو ذلك الذي تزيثني ان اقبل ... رئيس الحكومة الذي لفت بنا الخراب ... ام الرئيس ... وكيف اصل اليه ... وهذا اضيف الى معلومته ... هل هو لا يعرف ما نزل بنا على يد حكومته ... هل تريد مني ان ابكي بين يديه لعل لي بكائي ما يحرر شغلته ... (١) ]  
●● وكنت تحسس انفعاليها بجد شديد وفي تاول : [ لا يسديني لن ابكي ابدا في حضرة اي مسئول فمصعب الحق لا يصفد الا بين يدي الله سبحانه وتعالى ... ليس لكل هؤلاء الكبار اولاد يعملون على توفير كل ما يوفّر لهم الحياة السعيدة ... لماذا وهم المتضررون في امورنا انزلوا بنا الخراب ولم يتحرك في نفوسهم اي إستجابة لمصراخنا ولا تعلقون ... اننا اكثر من ملعين شحينة ... ]  
●● ولت [ لم تكن اريد ان اقبل عليك ولكن اسمع لي ان اسالك ما هي الحكمة من محبة الريان ... هل محبتكم اهم لدي الحكومة من حبس ابوالثا او ما تاتي منها ... بالاولون انتكروا حتى تنتهي المحكسة ... وهل ينتظر المريض المحتاج للعلاج ... وهل تنتظر المدارس حتى تنتهي المحكسة لتدفع المصاريف ... لو ان اي واحد من الذين سعجوا لانفسهم ان يملؤوا بنا ما فعلوا تعرض للحرمان او جاع او مرض عزيز عليه ولم يجد ثمن العلاج لترك ان تعلقا على محبة الريان هو العذاب الذي لا تعرف مني بنتي ... ]  
●● وسيطرت على اعصابها وبلغت راسها في كبرياء المعز بنفسه وقالت : [ ارجو ان تظفر لي زيارتي واني لاشكر مرة اخرى واسمح لي ان انصرف ]  
ولما سالها عن اسمها قلت [ وماذا عليك معرفة اسمي ... دعنا في سفر الله ... ] ●●





المصدر: السبعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٧ مايو ١٩٩٠

• • •

### وانصرفت السيدة وتركتنا في حيرة

- سيد الصمت بعد انصراف السيدة والاطفال الثلاثة.
- واخيرا قلت زوجتي [ ليد ان تنشر عن زيارة هذه السيدة ... انها سيدة عظيمة وتستحق كل تقدير واحترام ]
- وطال صمتي ثم قلت [ وما قلادة الذكر ... لقد كتبت كثيرا وكنت عن ماس الناس وكتب زملاء الفضل فعلا حلفت كتابتها ... (١٢) ]
- ولكن قل سؤالها بطرئتي [ هل محكمة الريان اهم لدى الحكومة من حبس اموالنا عنا ... ]
- ايها الفضل : [ المحكمة التي لمنها اطلقه شاه ويؤس اكثر من مليون مصرى ... لم تخفي الام وقصوة حرمان مليون مصرى (١٣) ]
- ثم سؤال آخر [ ومتى تنتهي المحكمة .. اليس هناك استئناف للحكم ... ] ثم لحتمل الاتجاه الى محكمة النقض والايام ... هل مفروض ان تقال الاموال محبوسة سبع او عشر سنوات وليحدث ما يحدث لاكثر من مليون مصرى مفيل قاضي الريان والزال العقاب به .. الا ما ثبتت ادانته ؟ ]
- وهل كل جرم على ارض مصر قد لاي عليه حتي تصبح محكمة الريان لوجب وليجيات الحكومة التي قدمت للنائب العام فلم يسمعه الا ان يخلق معه ويقامه للمحكمة .
- واين كانت الحكومة طوال هذه السنوات .. وعملت الاسئلة التي رددتها كثيرا في مقالاتي عن مسئولية الحكومة حول منح الريان التصريحات لتلقى اموال الناس ثم الاعلانات في الصحف الحكومية والتلفزيون ثم التدخل للتح دون توليد الحمفة الحكومية لاموال الوديعين .
- وطالت الحيرة وتكاثر الاسئلة ونام المسؤولون على ظلم الخاضعين لحكمهم مع ان كونهم مسئولين كان يفرض عليهم الحرص على حقوق الخاضعين لحكمهم لا اهدارها ومطالبة مكاتب الملائين بعدم المبالاة وكانهم حضرات لا يستحقون الاهتمام .

• • •

### رمضان والمختلقات

- ونعيش شهر رمضان المعظم فنجد الحكومة تسلم رجال الدين يخدمون في الاذاعات وتنشر الصحف صور كبار المسؤولين وهم يصلون يوم ( الجمعة البيضاء ) وكذلك صورهم في ليلة القدر .
- هذه المظاهرات الاسلامية لا تذكر المسؤولين بل الملائين المصريين ياتلون الوان العذاب نتيجة قانون حكومي في ذلك الشهر الكريم وان من حق الاطفال ان يلبسوا الجديد من الثياب ومن حق الكبار ان يستقبلوا العيد بفرح وبهجة
- كيف حال علي المسؤولين ان يحتفلوا بالعيد غير عائلين بحسرة الابه والامهات اذ ياتي العيد وهم لا يملكون ما يسعدون به اطفالهم ويكون به ضيقهم ولولا تدخل المسؤولين ولولا المعليات المنوعة من اموالهم التي اغترفتها صحفهم واذاعتهم كانوا اغنياء بعموم بلبل ويسعدون الاطفال ويستقبلون العيد بهجة والانشراح (١٤)
- الا بذكرهم رمضان يحقوق الناس قبل المسؤولين .. وعندما يصلون والصلاة تنهي عن الفحشاء والمنكر والبغى لا يذكر المسؤولون انهم يخافون يوم منحوا الريان التراخيص ويوم نشرت صحفهم الاعلانات ويوم اقموا هيئة سوق المال (١٥)

• • •





الوفد

المصدر :

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٧ مايو ١٩٩٠

### رسالة من الرياض

●● وبينما أنا جالس بين أن أنشر حديث السيدة أو أن أذكر لن يأتى بنتيجة أصغرت رسالة وصلت مملوكة من مستشار قنولى مصرى بالرياض .

●● الاستاذ مرسل الرسالة لم يودع أى مال لدى الريان أو غير الريان ويقول فى خطابه أنه حزين كل الحزن على ما أصاب أخوانه المصريين وأن حزنه هو الذى دفعه إلى إرسال خطابه .

●● الخطاب مرافق منه صورة لصفحة من مجلة ( إى اكنوست ) البريطانية للأشخاص فى شئون المال والسياسة وقد أحاد الخبر الذى أثار اهتمامه بلون أصفر ولم يكلف بذلك بل تكرم بترجمة الخبر ... واليك الترجمة كما أرسله :

●● يقول الاستاذ [ ترجمة الخبر المنشور فى الصفحة رقم ٣٨ من عدد جريدة الإيكونست المصرى بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٣ : التجارات متطورة : التهم المسئول المالي عن نقص الحقائق ورفع المظالم وزارة التجارة بارتكابها خطأ واضحا من أعضاء سوء الإدارة وذلك عندما رخصت لمجموعة شركات توكيف الأموال المعروفة باسم ( بارلو كلاوس ) التى انهارت فى سنة ١٩٨٨ . وأوصى المسئول المذكور بأنه يتعين على الحكومة أن تتعويض المودعين فى تلك الشركة عن الاستثمارات التى فقدوها وذلك بنسبة ٩٠ ٪ ] .

●● هذا هو الخبر الذى نشرته المجلة منذ أربعة أشهر وكنت الانباء قد تلقت ان رئيسة الحكومة قد استجابت للرأى وموضت كل المودعين بنسبة ٩٠ ٪ . وعملت الحكومة على اصحاب الشركة تطبيقهم بالتعويض .

●● هذا يتم فى بلاد لا يعرف المسئولون فيها شهر رمضان ولا تنشر لهم الصحف الصور وهم يصلون فى بيوت العمدة ولكن يعرفون العدالة ويمتدحون حقوق الشعب .

● ● ●

### الاستاذ كمال خالد والدفاع عن المصريين

●● احبب بالاستاذ كمال خالد الذى حمل على اكتافه قضيا الدفاع عن حقوق المصريين الدستورية أن يرفع قضية وكلا عن كل مودع أصليه خس من لقون هيئة سوق المال وله عند الله حسن الجزاء ... وأمل بغيره فى قبوله الدفاع عن الملايين من أخوانه فى الوطن .







المصدر : الجريدة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٩

## بإفاق ٢٠ يوما .. لرد كل الأموال للمودعين بالشركات

انتهى المهلة القانونية لرد أموال المودعين يوم ٩ يونيو القادم  
بشركات تلقى الأموال التي رفضت الهيئة العامة لسوق المال توفيق  
أوضاعها .....

أهم الشركات المطالبة برد الأموال  
خلال هذه الفترة ... هي الهدى مصر ويدر  
للاستثمار والمراكش والحجاز ونيو  
كايرو والزهراء للأعلام العربي  
وسلطان للاستثمار وجميعها تم إحالتها  
لجهاز المدعي الأثرتاكي للبصراف  
وتصل هذه الشركات نحو ٣٥٪ من  
إجماع الإيداعات بشركات تلقى الأموال  
يبلغ عدد المودعين بها ٧٢ ألفا و٧٥٨  
مودعا وإيداعاتهم ٥٥٣ مليون جنيه  
ولم تلتزم من رد كل الأموال للمودعين  
سوى شركة سلطان حيث قامت برد  
٧٩٦ ألف جنيه حجم الإيداعات إلى  
مودعها وعددهم ٧٠ مودعا

بينما تبلغ الإيداعات بالهدى مصر  
٣٢٥,٥ مليون جنيه والمودعون بها  
٣٩ ألفا و ٩٠٠ مودع ويدر للاستثمار  
والإيداعات بها تبلغ ١١٥,١ مليون  
جنيه والحجاز وإيداعاتها تبلغ ٨٧,٥  
مليون جنيه وإيداعات شركة نيو كايرو  
٣,٥ مليون جنيه وتبلغ مستحقات  
المودعين بالزهراء للأعلام العربي  
١١,٥ مليون جنيه ونحو ١٢,٥ مليون  
جنيه إيداعات لدى المراكش  
وقد قام معظم أصحاب هذه الشركات  
برد جزء من الإيداعات للمودعين في  
صورة بضائع أو سلع أو ممتلكات أو  
مبان خاصة بالشركة وجزء قليل من  
المسؤولة القفدية .  
وسيم لاحقة هذه الشركات في حالة  
عدم سدادها لكل الإيداعات للمودعين  
بعد انتهاء المهلة القانونية للتبابة  
العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية .





المصدر : السياسي

التاريخ : ١٩٩٠ م

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## بوضوح

### عندما تظفر

#### المصالح الشخصية

عندما تظفر المصالح الشخصية ،  
فلعل على نتيجة أي عمل السلام !  
ولذلك فقد ظهر بوضوح أن مصابات  
المصالح الشخصية ، لا يتسع لها طاقها ،  
ولا عم لها إلا الاستغلال والبطش ..  
ولو على حساب الناس لعنوا القالبية  
العظمى من الناس ! ولي نغزنا مثلاً  
إلى ما تعلمه شركات توظيف الأموال  
حالياً بالناس . فوجدنا أموراً غريبة في  
المعجب لجميعها لتتباطأ وتلتكأ في رد  
المعقود إلى مصابها .. وهي في سبيل  
ذلك تتبع أساليب المرافعة واللف  
والدوران وكان هذه الشركات ليست  
شركات .. بل مجموعات الكتل الفر  
قاسما مشتركا فيما بينها ، وإن الأراء  
فيما بين أصحابها قد اختلفت وتم  
تسويق مواقفها في كل ما هو باطل -  
ومن أجل تأكيد أنها فوق كل القرارات  
وفوق كل القوانين وفوق كل ما هو  
سليم وصحيح ! وإن ما حدث للريان  
لا يهبط لا من قريب ولا من بعيد !

عدم الاكترت بوضوح فهم الناس  
يؤدي إلى سلسلة طويلة من عدم.  
الاكترت الذي يحمي حقوق  
المواطنين بالليل يؤدي إلى تدمير  
البلطجية والنزوى والاحطار أن تصيح  
القاعدة استثناء !

### فاروق أبو العلا

ومن الحرب العكايات أن تسع أن  
عناك شركات تلتقي أموال بهم كل ما  
حدث قد دخلت السياق موعراً بل  
وألمها مارست نفس اللعبة أياها في  
استغلال المواطنين والشعبه على  
التفوق . وكأنا تريد أن تكون  
للجميع .. إن ما حدث للريان ليس  
موقد زبونة في فنيان وأن شرعية  
القاب والبطجة هي التي تسود .  
ومن هنا يبدو دور الحكومة  
شديداً . ويصبح تدخلها العاصم  
والقوى والرائض أمراً حيويها وهنا .  
فالفرس أن تلف الحكومة إلى جانب  
المودعين . خاصة وأنهم أصحاب مالي  
وكيل ذلك حقوق ، ثم لماذا تتأخر  
الدولة عن فرض سيطرتها على هذه  
النزوى التي تتفشى في أحياء المقاطعات  
الاقتصادية ؟ - إن المصالح في الأمر أن





المصدر : الأسبوع

١٩٩٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

**أسبوعان ونشفي خطر رد أموال المودعين**

## الشركات ردت ٣٠٪ فقط من جملة الأيداعات !

**جهاز المدعي الاشتراكي : سوف نتحفظ**

**على أصول وممتلكات الشركات  
التي توقفت عن التسداد**

كتبت - لبيبة شاهين :

اسبوعان فقط وتنتهي مهلة رد أموال المودعين بشركات توظيف الأموال التي يحل معها المدعي الاشتراكي في ٩ يونيو القادم ومع ذلك لم تلم الشركات إلا برد ٣٠٪ من جملة الأيداعات التي تبلغ قيمتها ٦٠٥ ملايين جنيه لدى ٦ شركات هي الهدى مصر ويتر والحجاز والزهرى ونيوكلير والمراكش وكلمت برد معظمها في صورة سلع عينية .

قامت شركة الهدى مصر حتى الآن برد حوالي ٩٥ مليون جنيه قام المدعي الاشتراكي بتحقيقها بالإضافة إلى ٤٠ مليون جنيه قامت الشركة بردها أمام هيئة سوق المال من جملة الأيداعات بها التي تقدر بحوالي ٣٦٥ مليون جنيه .

أما شركة بدر فلم يتعد ماقامت برده حتى الآن مبلغ ١٧ مليون جنيهه بالإضافة إلى ٩ ملايين أخرى قامت بردها قبل انحائها للمدعي الاشتراكي من جملة الأيداعات بها والتي تقدر بـ ١٢٥ مليون جنيه وقد توقفت الشركة في الفترة الأخيرة عن رد الأموال لعدم توافر السيولة النقدية أو السلع العينية . أما شركة المراكش التي تبلغ الأيداعات بها ١٢ مليون جنيه فقد توقفت تماماً في الأخرى عن الرد بينما قامت شركة نيوكلير برد حوالي مليون جنيه من إجمالي الأيداعات بها والتي تبلغ حوالي ٣,٥ مليون جنيه .

صرح المستشار عبد المعز أحمد مدير إدارة التحقيقات بالمدعي الاشتراكي بأن الإدارة ستقوم عقب انتهاء مهلة رد الأموال في ٩ يونيو بدراسة وضع كل شركة من هذه الشركات الستة على حدة من حيث المبالغ التي حصلت عليها والمبالغ التي قامت بردها وعدد وفي المودعين بها واسلوب الرد ومخاضيه من سلبيات وكذلك الظروف التي حالت دون اتمام الرد وفي ضوء هذه الدراسة التي ستعرض على المستشار عبد السلام حامد المدعي الاشتراكي سوف يتخذ القرار المناسب لكل شركة .

أكد أن الإجراءات التي سوف يتخذها الجهاز أن تكون واحدة بالتصبة لجميع الشركات ولما ستكون وفقاً لظروف كل شركة . علمت المساء أن الاحتمال الأرجح أمام الجهاز هو التخطي على أصول وممتلكات الشركات التي توقفت عن التسداد ولم تلزم ببرامج رد الأيداعات





المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## بسدون مقدميات

قريت ان افترغ تماما للقضايا الإنسانية  
سأطلب مقابلة السيد رئيس الجمهورية لأعرض عليه الحالات الصليخة  
من ضحايا المودعين بالبريق  
سأفترغ من اليوم لتلقى صور المستندات الدالة على تعامل الشخص مع  
البريق مع وجود الاسم بالكامل والعنوان والميلخ تالودع  
• • • سيقترن اهتمامي بالحالات التي كان لها تأثير خطير على حياة الأسر  
وكان لها انعكاسات على استقرار الناس كأن أصيب أحد المودعين بمرض  
وإن طلق أحد الناس زوجته وإن خربت بعض البيوت  
المهم لي أحد الآن عددا كبيرا من الحالات الصليخة وخليقات اصحابها  
وظروفهم الاجتماعية والإنسانية  
• • • سأحرص على أن أرافق بالحادث الصور الشخصية الدالة على صمة  
ما ال إليه حال الناس من بؤس وهم وحطام !  
• • • إن استكت .. إن قراء هذه القضية بحجة أن الصحف والكتيب  
قتلوما نفسا لكن لن تتبع نفس الطريق وهو الاكتفاء بمجرد النشر بل  
سأذهب الى الرئيس وكل أمل في رحمة الله أولا ولقد في قدرتي على توصيل  
خيش الناس الى الرجل الذي لولا ذلكي به وبظلفته وطمهركته مفلكت من  
الأسس أن اسطب وإلح في طلب مقابلة  
المهم أن يلقى الناس في أن لهم حقوقا ولابد أن يطالبون بها لن يضيع حق  
معدم الحق سبحانه وتعالى في قهوم لايموت

جمال عبد السميع







المصدر: .....

التاريخ: ٢٢ مايو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## محامي الريان .. يكشف أوراقه

**أثرياء من الخليج .. تكفلوا برد أموال المودعين  
مقابل شراء جميع الممتلكات والأصول  
المستشار درويش: ردوا الأموال كاملة .. ثم نرفع التحفظ**

كتب - محمود نوفل -

كشف مملوح الوسيحي محامي الريان أوراقه للنساء .. قال إن هناك أثرياء عرب من الكويت والسعودية وبعض دول الخليج هم الذين عرضوا أن يتكفلوا برد أموال مودعين في الريان مقابل شراء جميع أصول وممتلكات الريان داخل مصر مقابل مليار و ٥٠٠ مليون جنيه أو مقابل حقوق كافة المودعين لهما أكثر

الأموال لقمة باسعة المودعين  
لإرسال هذه الشيكات إليهم ولقد  
استلما لهذه القائمة خلال عشرة أيام  
مترسطين إليهم ليعطوا المقابل  
المذكورة عبر البنوك التي يودعون  
حساباتهم بها في بلادهم التي يتكلم  
داخل مصر .

اضطرب هؤلاء الأثرياء سريسون  
شيكات مقبولة الدفع التي جميع  
المودعين على غاوبتهم بطريق  
محاضر ويخون وسطاء سواء من  
الحكومة ومن حبه مدافع عن الريان  
لذلك طلب من إدارة التحفظ على

أكد المحامى انه لن يكشف عن  
شخصيات هؤلاء الأثرياء إلا بعد أن  
تنتهى المشكلة ويرفع التحفظ عن  
الريان .. هؤلاء الأثرياء هم الذين





المصدر : الصحف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠ مايو ١٩

أما ما طلبه الدفاع من رفع التخطئ فوراً مقابل سداد مليون و ٥٠٠ مليون جنيه خلال ٦ شهور .. فهذا ما لا يعقل أبداً .

وخصوصاً فإن الرأي القائل في هذه الأمور يرجع إلى هيئة المحكمة برئاسة المستشار الدكتور محمد حسني عبدالعظيم .. وقد انصبت عن وجهة نظري .. وللمحكمة الرأي القائل ..

لأنها أكثر منأ خيرة في تكدير مآل هذه الأمور وما تحكم به سوف تفتد فوراً

أصول شركات الريان دلفل مصر تبلغ مايقارب ٤٠٠ مليون جنيه وذلك حسب تقديرات لجنة المصالحة التي شكلت برئاسة الشيخ لشعراوي .

من ناحية أخرى أكد المستشار ساهر درويش منور انقرة التفتيش على الأموال بكتاب النائب العام أن ما قلله محاسن الريان يحتاج إلى سدء اعصاب لما قلته ، فليس من المعقول رفع التخطئ على أصول الريان وأمواله إلا بعد سداد أصول المودعين كاملة . وهذه تستغرق مدة طويلة

مستدرون ما إذا كان أحمد الريان مسؤولاً لشاطفه من جهود أم لا ؟  
وتساعل محاسن الريان عن سبب الترافض بموء التبة من جانب المحكمة والتبكية تجاه هذا العرض .

وتوقع كوسيس محاسن الريان أن ترفض المحكمة العرض الجديد بسداد أموال المودعين .. وقال لفتا في هذه الحالة ستعلن مفاجأة جديدة سيكون لها وقع شديد وجاؤز أثر المفاجأة التي اعتنت امس .

أضاف أننا مصرون على أن قيمة





المصدر : **الرحمة** - **رام**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٠**

## المحكمة تسلمت أمس عرض الريان مكتوباً وناقشته في كيفية تنفيذه النيابة : ناقشنا تذييل العقوبات أمام هذا العرض وللمحكمة تقدير جديته

تسلمت أمس محكمة مطبوعات الجزيرة العرض المكتوب من الطاع عن الريان بقرائة ممتلكات الريان بغيره وخمس مائة مليون جنيه . وقد وافق الطاع الإعلان عن أسماء المشتريين لهذه الممتلكات أو وظائفهم وأمر أنهم لن يتسكروا من هذه الممتلكات حتى يقوموا بسداد حقوق المودعين التي مستطيل خلال خمسة أشهر بعد تحرير عقد البيع واكتفاء من الكتالوج التجاري . ولقد أذينة لها بدات بعد جلسة أمس في تسهيل الإجراءات لتتاج هذا الحل خلا فيه مصالح المودعين . بعدما قررت المحكمة استصدار مرافعة الطاع حول العرض لعدم مده في جلسة له ( الخميس ) .

الا من طريق كتيب التلمظ فكيف انما  
لهذه التغيرات ؟  
■ الوصف الفدش المطرات وامكن رجوها  
يسمع الى طمن ان عدد الشن التتويين  
لها . وقد يكونا هاتهما بالقل ولكن  
مفهومه مناهم باسجين في كل الاحوال  
بعد تسليمه التكتيف ونحن في مفاوضات  
منذ سبعة اشهر حتى وصلنا لهذه النتيجة .  
■ قررت ان من اشراهم في القضاء ابراء  
لثة المتهمين وتكليفهم من الشن بالاطاع  
لقول توجد صلة بين المشتريين والمتهمين ؟  
■ ابراءت ليس له اثر في التقاعد ولايجوز  
بحث السبب الذي من اياه يتم التقاعد . هم  
يعرضون شراء المطرات وحسبما الشن وهم  
ايجاز في ذلك .  
■ سلمو الفصل الذي يمتلئه هؤلاء  
المشتريين ؟  
■ ليس من حل المحكمة ان تعرف من هم  
والا كشار من اتصمهم باليس في هذا  
السؤال دخل في حصة التقاعد او قبل  
الطب .  
■ هل من اعصام التي يشتريها قصه  
الربع كل انهم جبه خيرة ؟  
■ اي اريض لاخلف له في التقاعد .  
■ هل هناك اي تعدي يفسح من جديده هذا  
العرض ؟  
■ شريو العقد هي كل الجدي لان هذا  
لايصل سير الدوي ونحن لا نطلب الا وعدا  
بالبيع فلذا سددنا الشن نقد العقد وحتى  
تسلم كسداد ان يتسلم المشتريون المطرات  
والا ترى وان يجرؤوا او يتصرفوا فيها او  
يجزوا الا انه تسلم المودعين الاموالهم .  
■ هل يمكن ان تقدم خطاب ضمان من احد  
البنوك المتعددة بنسبة محددة وتلق عليها  
ورقة محددة ؟  
■ لاستطيع ان لا الضمان الا مستقل

### تبيع الجلسة :

#### خيري رمضان محمود النوبى

■ هل قام المشتريين بمحاولة فيه من الاموال  
والاملاك المطلب سرياً ؟  
■ اطعنا عن طريق حل الممر الذي  
اصه النيابة ببيان اصول شركة الريان  
التسلف عليها بصحرة النيابة .  
■ ما هو الاساس الذي بني عليه العرض بان  
يتم القضاء بالكامل من مكار ونصف مكار جنيه  
او حسب قيمة حقوق المودعين ؟  
■ للمشتريين تصموا لكراء على اساس ان  
هذه المطرات قيمتها في الواقع طبقا لكلام  
الكبراء المشتريين اكثر مما حددوا وهم في  
نفس الوقت يبيعون في ان يكون لتصميمهم  
كشراء يدفع هذه الاموال ثبوت لثة  
للمتهمين الثلاثة الا ان بعد استبعادهم من  
الاطاع حسب نص القانون .. اما اذا ثبت  
ان حقوق المودعين اكثر من ذلك فهم  
يستطيعون دفعهم وهم الكاسبين في كل  
الاحوال .  
■ وانك قريت انهم لم يعلوا هذه الممتلكات

عقدت المحكمة جلستها في الساعة السابعة  
عشرة والربع حيث تقدم براءة تبيه القاضي  
بمسيرة من العرض الخاص بشراء ممتلكات  
الريان وتضمن العرض ان القضاء سيكون لا  
هو محيل باسماء المتهمين الثلاثة الا ان  
( ان ريان ) وكل طام التسلط عليه بصحرة  
مكتب النائب العام بما في ذلك المطرات  
والمطولات والاموال والذهب والاسهم مثيل  
مكار ونصف مكار جنيه هل ان يصر عقد  
بعد بالبيع وان يكون السداد بديكيات مقبولة  
البيع باسم كل مودع والمبالغ المستحق له  
ويتم توقيع العقد وتسليم الكتالوج الذي  
احدد الاوصاف كل الممتلكات واسماء  
المودعين في مدة اسبوعا خمسة اشهر ثم  
تتمر الشيكات مقبولة الدفع باسماء المودعين  
في مدة اسبوعا خمسة اشهر من تاريخ  
استلام العقد والكتالوج وريان باسماء  
المودعين .

ويمنح المحامي بعد ذلك نقل ملكية بقرائة  
من الاملاك المشتراة للغير دون رسوم  
وباختاره اشترى لاسباب اخري تقتضي  
الصلصة عدم كشف اسماهم الا ان حسب  
ملءاء في الطب .

### مناقشة مثيرة

بعد ذلك ناقشت المحكمة القاضي في  
العرض حيث دار الحوار التالي :  
■ هل قدمت هذا الطب لكي تحصل حل بعد  
بالبيع لصلصة وانك انت ؟  
■ قدمت هذا الطب ممثلا للمشتريين  
المطلب عدم الاتصاح عنهم الا بعد الاتفاق  
مع المتهمين الثلاثة الا ان باختارهم ملكه  
الاصول والممتلكات ووافوا ايضا على  
فترة اصال اذنة ( ٢١ ) باعطائهم من  
الطوبى والطالب للمدعي لكي يتم تنفيذ القضاء  
وبد امور المودعين قبل ان يصدر حكم في  
الدوي .





المصدر : الامصار

التاريخ : ١٩٩٣ مارس ١٩٩٠

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القوانين الاستثنائية وتخطي الطعون وتقسيم  
أموال الناس .. وسوف نطلي الموهدين  
تقديمهم ميلشيا  
□ ما هي الرسالة لاصدار ٢٠٠ ألف شيك  
باسماء اصحاب الحسابات دفعة واحدة  
خلال مدة محددة ؟  
□ اللطيف جلمزة وأهله الخاطرة غسمة  
لشعر لاستخراج للشيكات والتعبير ليداع  
الفلوس في البنوك .  
□ ما هي البنوك التي سوف تسحب عليها  
الشيكات ؟  
□ البنوك التي تستخدمها ادارة التخطيط بغير  
أن يكون لها فروع في مصر وفي الخارج .  
□ سبق أن قرئت أن التفاوض مع المشتريين  
يجري منذ شهرين أي منهم فكرة مسبوقة من  
التعاقد قبل يمكن تقديم احوال الدفع من اجل  
الموهدين ؟

□ هذه المدة محددة مسبقا ولا يمكن التحويل  
عنها  
□ الزمان الآن فاقه الاطاحة ولابد من تعيين  
قيم عليه ؟  
□ سوف التزم بتجديد هذا التزم  
ويعد ذلك توجهت المحكمة الى قنصلية  
وظلّت منها اعداد تشكيل مجلس ادارة  
شركات الزمان .

### النهاية فذلّل الطعنات !

ثم حلق المستشار ماهر درويش رئيس  
لجنة التخطيط : منذ بداية مشكلة تمويل  
الاموال كان معلقا هو مصالح الموهدين  
والنائب العام اعلم من قبل انه اذا وصلنا  
لحل مستطاع الدعوى والعرض الذي قدم  
بالامس يطلع الامال اسم ١٨٧ ألف مودع  
لذا فحين لاتنزع المرافيل ونسب لنا شروية  
وبتراء للمحكمة تقديم جنية العرض . والله  
توجهت صباح اليوم لاداء القضاء العالي  
وجلس مع زملائي وبحثنا كيفية تذليل  
الطعنات لاسم هذا الاقتراح واهتمت بالاتصال  
بالمستأجرين من المشاريع وعظمت ملهم  
الاستعداد لوصول الخبراء في أي وقت وكذلك  
اتصلت بالقائم على حسابات الشركة لاهداء  
كشوفات باسماء الموهدين وحساباتهم  
واشهرتي انه سيستثنى من ذلك خلال اسبوع  
ويطلب من الدفاع اعداد مسودة لعدد اربع  
بالببيع واقر انه سيستثنى من اعداد تشكيل  
مجلس ادارة لشركات الزمان وتناشد المحكمة  
الانسراج في قرارها لصالح الموهدين  
بعدما رعت المحكمة الجلسة ثم عادت  
للاعتقاد لتعسر قرارها بالتجليل لاستكمال  
سماح مراقبة الدفاع حول طلب الخبراء في  
جلسة القد .

عادت المحكمة لجلستها برئاسة المستشار  
الدكتور محمد حسني عبد الحليم ومضوية  
المستشارين رشدي صابر وعبد الظاهر عبد  
الحكم ومضوية المستشارين ماهر درويش  
وصنع القريشي وأحمد ادريس ورئيس  
الهيئة برئاسة سر حسين خطاطري وأحمد  
رمضان وعبد السيد بيومي .

### حول الجلسة

• قام احد الموهدين بتوزيع زيجات  
البيبي على الجالسين في القاعة ابتهاجا  
واملا في حل مشكلتهم والحصول على  
اموالهم .

• رفض احمد الزمان الرد على اسئلة  
الصحفيين حول اسماء الذين يعرضون  
فتراه للممتلكات وقال ان القول اذا كان فيهم  
احد من دول عربية ام لا .

• تجمع الناس حول حسن فيج النور  
ورئيس هيئة سوق المال وسأله عن رأيه  
فقال : والله لو صعد هذا العرض فحسن  
معه ولكن جميعا متفككين .







# مفاجأة جديدة لدفء الريان عرض بشراء أصول شركاته مقابل سداد أموال المودعين هل هي مناورة أم حقيقة للحل ؟

• كتب : محمد صلاح الزهار

• خالفت جلسة محكمة الريان الأخيرة كل التوقعات فهي حسب سبب المحكمة خصصت لسماع التواضع الادعاءات ، ليس هناك جديد في تلك التواضع ، فهي موجودة في ملف القضية ، وقت تحقيقات النيابة ، وتضمنها قرار محكمة القضية ، الا ان شكل مجلس الريان ، ورفع حرارة الجلسة ، عندما قدم عرضاً لبيع أصول المحكمة ، تقاعده ، مقبول ، وعلقت ، تحيط به الشكوك ، ملخص للعرض انّه سيتم رد مبلغ مليون ونصف مليون جنيه من اموال المودعين ، خلال عشرة ايام من تاريخ الجلسة ، ايبت النيابة ارجاحتها لشكل العرض لانه سينتهي الوضع المسئوي لكل مودعي الريان الا انها تحفظت على عدم وجود ضمانات ، فتدخلت المحكمة بطلبه تقديم العرض في مذكره مكتوبة للبت فيه ..

وكانت آخر لحظة هناك ترميد مغاي في الجلسة المفاجئة .

الآن بعد انقضاء جلسة المحكمة وبلغ المليونين درهم جديد اضطلع الى ذلك فكلوا فيه ان لم يندم المليونين درهم ١٤٦ سنة ١٩٨٨ الخاص بمتكلم عمل شركات توكيف الاموال يتعاضد مع اجد خصوص المصنوع .. ومن لم يظفوا بالحققة هذا الباعث الى المحكمة الدستورية العليا .. لم انفي المليونين عم ذلك بعض الامراضات حول حكم الريان يرضى فقومهم بعدم دستورية القانون .. حيث فكلوا المحكمة ان المليونين للمحكمة ليس حكما ولا قرارا - وايضا ان تعرض للمحكمة للفصل في الباعث بعدم الدستورية وان المحكمة الدستورية العليا لتتولى الفصل فيها .. واختار كل المحلفين ان يتخذوا القرارات حدة جريمة الحصول

كانت الجلسة مخصصة لسماع التواضع الادعاءات في القضية وعلى رأسهم الدكتور محمد حسن في التواضع رئيس هيئة سوق المال .. وفي بدايتها ذكر المحلفين عن الريان وبقي المليونين في القضية المرفوعة بعدم الدستورية للقوانين التي يحكمها بمقتضاها احد الريان .. والتي سبق ان دفعوا بها في جلسات سابقة .. واصدرت للمحكمة حكما فيها يرضى هذه التواضع في الجلسة السابقة .

وعند المحلفين من جديد في بداية الجلسة يثيرون هذه التواضع بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا صباح السبت الماضي بعدم دستورية القانون الذي تم على اساسه انتخاب أعضاء مجلس الشعب الحالي .. والذي تم في مفاوضات على بطلان تشكيل مجلس

على اموال وعدم دفعها فيها جريمة جديدة وعقوبتها هي عقوبة الجسنة .. لما للقانون الخاص بمتكلم شركات توكيف الاموال والذي كان الريان بالحققة المحكمة ينس على اعتبار عدم رد الاموال جنسية .. وهذا ما اعتبره المحلفون تركبها وتحميها لاحتل له ضد الريان في حالة ثبوت اذنته فعلا بعدم رد الاموال .. كما ان قانون توكيف الاموال صدر بعد وقوع جميع التملكات التي حدثت بين الريان والمودعين .. وايضا في ان يصدر قانون ياتي يرضى يعاقب على

الصل حدث قبل القرار .  
في التواضع في المحكمة

وخلاف الامانة التي عده كبح من المودعين الذين حضروا الجلسة حول محمد حسن في التواضع رئيس مجلس ادارة هيئة سوق المال والذي كان يجلس بينهم في انتظار القضاء عليه لثلاثة اشهر في القضية باعتباره شاهد الاتبات رقم ١ البالغ مدهم ٢٢ شهرا .. ويعلن ان المحلفين في التواضع رئيس مجلس ادارة هيئة سوق المال هو الذي تقدم ببلاغ لنقل النيابة للشؤون المالية والتجارية في شهر نوفمبر ١٩٨٨ ضد اصحاب شركات توكيف الاموال الذين لم يوافقوا لوضعهم وحل رأسهم اصحاب شركات الريان لتواضع الاموال .. بعد انتهاء لكافة التواضع حدهم القانون ١٤٦ حينئذ . لاحق للمودعين .. في التواضع بالبعد من الامانة والاستفسارات حول موقف شركة الريان وبقي الشركات التي لم توافق لوضعهم .. وحل سيجعلهم على اموالهم او حتى لوزة منها .. واسئلة عديدة ردها المليونين حول حق التواضع .. ويقتضيه محكمة بدائرة وثالثة لكل في التواضع :

اسطوانة وتريومف ان تنتقلوا حتى تخرج انتباهه لكافة التواضع للمليونين للشركات ايد اموال المودعين يوم ٩ يونيو القادم .. وقال ان هناك شركات تمكنت من رد جميع اموال مودعيها بلا اي مشكلات .. وقال في التواضع ان من يروج بعض التواضع حول تعدد هيئة سوق المال وضع التواضع حول طريق بعض الشركات غير صحيح ..

ملاحظة ..

واصبحت الجلسة لتتلاقح .. ولعان





١٩٩٠ ميلادي

التاريخ :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يرأس المحكمة قسم جمع الموقوفات التي  
أيدما للموقوفين في الصباح موضوع  
القضية وقرو السج في اجراءات  
الحكمة .. وتاثير الحكمة للاستماع  
الاول شهر الكتاب .. وكان اليوم  
القام يجتمع على قاعة الجلسة .. وكانت  
الكتابة اثيرة بيضيرة مياه راحة ؟  
سرعان ماقلت الى اوضاع عتبة ..  
يعمل التي محمد رشاد نية محلي لحد  
الزوان بمطالبة الترت كل من في الحكمة  
بدا بهيئة المحكمة .. ومرورا بالموعد  
الذين حضروا الجلسة وانتهى  
باللهين ..  
فقد قام رشاد نية طلبة التحدث ..  
وقال :

المحكمة الحق في الاعتام من العوبة  
اذا لم رد جميع اموال المودعين .. ونحن  
على استعداد تام ارد جميع اموال  
المودعين كافة ونحن بذلك امام الحكمة ..  
وانا التحدث بالقبيلة عن لحد محمد  
الزوان ولقدكم بصفهم اصحاب شركت  
الزوان لتوظيف الاموال .. ويحكيون  
للاهمهم بالاستيلاء على اسوال  
المودعين .. واعرض على الحكمة طريقة  
لرد اموال المودعين لانهم هذه الزمة  
التي استمرت عدة سنوات ولحدثت ماسي  
لعدد من الاسر يصل تعدادها اكثر من  
٣ ملايين نسمة ونحن على استعداد لدفع  
مبلغ مليار و ٥٠٠ مليون جنيه مصري  
للمودعين ونحل بذلك هذه المشكلة ..  
ونحن صحت شديد على القاعة من حول  
المطلة التي فجرها المحامي .. والتي لم  
يذه في تفاصيلها لمستمر التمت لكر ..  
وعد المحامي ليستكمل حديثه فقال : ان  
هذا العرض صاهط بعدة شروط :

اولا : يجب عقد وعد بالبيع مع محمد  
له حاليا وان له حق التصرف في ممتلكات  
الزوان الموضوعة تحت التحفظ .. ولكن  
لنا للتشري .. هناك مبلغ مليار و ٥٠٠  
مليون جنيه مصري او لاجل حقوق  
المودعين ايها لكر لي ان يقتض هذا  
العد تحيد لمستمر الزمة الملكية  
لشركت الزوان والاصحابها على وجه  
التفصيل ولتحفظ عليها حتى اليوم  
والتي سترج في عقد الوعد بالبيع ..  
ثانيا : يبعد الذين بشيكات مطبوعة  
البيع باسمه مودعي الزوان كل حسب  
اسمه والمبلغ المستحق له على بنوك

مستعدة ..  
ثالثا : تسلم هذه الشيكات للجهة  
الخامسة باسماء المودعين بعد تحرير  
عقد الوعد بالبيع .. وبعد تسليمنا بيانا  
باسماء المودعين .. وليلج المستحق كل  
منهم في موعد الصاء ٦ الشهر من تاريخ  
هذا البيان .. وتكون الشيكات مطبوعة  
البيع حتى موعد الصاء ٤ الشهر من  
تاريخ تسليم هذا البيان ..  
رابعا : يتحول عقد الوعد بالبيع إلى  
بيع ثالث بتسليم الشيكات للقبيلة من  
التيهة للمعدة باسم المودعين ..  
خامسا : يحق لي باعتباري امسا  
مستطرا في القاعة كل ملكية اموال  
الزوان إلى للتشري لمطابقين دون رسوم  
لذا يمكن كنتي امير الاسم الفخ في هذا  
التصا ..  
وقال المودعون للزوانيون والقبيلة  
هذا العرض بمصاحبة صالة من  
التصديق .. ما حال محمد ولحد الزوان  
وللصما في القفس له .. بينما قام  
المستشار مغري مروض مدير ادارة  
التحفظ مكتب النائب العام لرد على

ما لكره الدفاع فقال :  
هذه اول خطوة جديدة في سبيل حل  
تلك المشكلة .. إلا ان هناك عدة امور : ان  
التحفظ على اموال الزوان لا يعني تزج  
ملكيتها لها وإنما ننضم من التصرف  
فيها فقط .. وإلزامها لمصاحبهم ومصلح  
للمودعين .. فان ما عليه الدفاع الآن  
يشان التعاد مع القبيلة فهي ليس لها  
هذا الحق بحكم القانون .. وإنما  
الممتلكات ملكات مطبوعة الزوان  
وللصاحبهم .. وهذه عدة اجراءات  
يتمين اتفانها لرد على هذا لكرش ..  
منها الرجوع إلى هيئة سوق المال والتأكد  
من جدية لكرش وبيان ان المبلغ  
للمروض منسوب لم لا .. وانشاء انني  
يصطنع مساولا عن اموال المودعين حاليا  
لايد من التأكد من هذه الاجراءات  
ويانزى ان التأكد من جدية لكرش ..  
بإيجاز مبلغ من المال في بنك معتمد  
بداخله بالترتبه يدفع هذا المبلغ في حين  
معين وإلا كان العرض ما هو إلا صاية  
تجبل لكرش القضية فقط .. ولذلك لن  
تنطلق القبيلة في كل تلك الاجراءات

إلا بعد التأكد من جدية العرض ..  
**حوار حول الموقوفين**

ورد رشاد نية للمحامي قائلا :  
لقد لا لطلب سوى تحرير ورقة عقد  
وعد بالبيع لا تصيح ذات قيمة إلا بعد  
لحضر الشيكات باسماء المودعين  
لتسليمها للجهات المختصة ..  
ولكم المستشار سامر درويش للتصديق  
مرد لكرش على كلام رشاد نية فقال :  
لا اعتراض للقبيلة لمصلحة على الصاء  
او تحرير الشيكات للمودعين .. ولذا  
التعهد بيان انني الاجراءات القانونية  
للتعليق في كل شيء .. ولكن لابد ان يكون  
هذه جدية .. لكن لا نصح في اجراءات  
دون استطلاع وإذا كان من التتبع على  
تجميع مبلغ المليار ونصف المليار ..  
فيمكن ان يتم ايجاز ١/٢ المبلغ في خزنة  
الحكمة .. تصلي لمصالح المودعين إذا لم  
يتم الوفاء باسماء باقي المبلغ ..

وإذا انتهت المصلحة عد هذا الحد  
لصوف لمحمد رشاد نية فقال ان صحت  
المودعين لكرش .. لكرش حكم على  
العديد من هؤلاء المودعين .. ولابد من  
توافي شرط كادية وهذا سأل رئيس  
الحكمة : لا يمكن لحضر خطي ضمان  
او مبلغ يودع تحت شرط الوفاء بهذا  
الالتزم :

فكر رشاد نية وقال يودع ان المستشار  
سامر درويش يهتد ان الزوان وراء  
الحمد .. فقال لا هناك التفت لكرش  
معهم على دفع اموال المودعين تاجر  
حصولهم على ملكية اسوال الزوان .. وهل  
يحق في منق لكرش ان للتشري  
يمتحنون لتقسم في تخليق سيطرة  
الحكومة .. وان نصفي خطي ضمان ..  
وللجهد بالوعد بالبيع لابد ان يقتض  
جميع ممتلكات الزوان موضوعة من حيث  
جميع موقوفاتها ولابد من اعداد ملف  
شمل بها لكى نستطيع تقييمها تقريبا  
صليا ..

واستشار رئيس المحكمة عن استقامة  
اعداد هذا الملف للتشري بيانا لوصول  
الزوان بالمصالحا وقومتها ؟  
فقال سامر درويش ان هذا الملف لابد  
وان يقوم باعداده مجموعة من  
المتخصصين .. وسوف يتكلم اعدادهم  
مصاريف لهم مليون جنيه تقريبا ..  
اتصال من يدفع هذا المليون جنيه ومن





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٢ - مايو ١٩٩٢

المصدر: أحزب عامية

يتحملة إذا لم يتم الصلاح عرضه معنا  
ولذلك نطلب بالضممان للكل الذي سوف  
يصدر لصالح المودعين في حالة عدم  
الالتزام من جانب الصلاح ..  
نشد رشه نبيه .. القهيه بأن التحمل  
كافة مصروف أعاد هذا اللقب تتلق  
صالح القلبية في بعميلة للممتلكات ..  
ورد عليه صاهر درويش : لابد من رفع  
العروض ..

وحسم رئيس المحكمة الخلاف بين  
الصلاح والنيابة .. حيث وجه كلامه  
لرشه نبيه مستللا لا يمكن تقديم هذا  
العروض مكتوبا في جلسة عدا ( نس )  
لواللق الصلاح .. وأقررت المحكمة بتأجيل  
تأجيل القضية ليقيم الصلاح عرضه  
مكتوبا .

### تطبيقات حول العرض

لكل هذا العرض المعتمد من  
الاستفسارات دارت في القلم كل من  
استمع إليه في لاعة المحكمة .. وكل من  
تراس إلى سمعه خارجها .. فهذا العرض  
ليس الأول من نوعه الذي يقدم من جانب  
الريون لك سبيله الصبيد من العروض  
لحل الأزمة .. كان أقررها العرض إلى  
تدخل فيه لفضيلة الشيخ الشمراني  
والكتور عبدالمجيد شافع .. وهما  
الإخراج عن أحمد الريان وشقيقه ووالده  
والصالح لهم بإدارة أموال الشريعة ليد  
أموال المودعين .. كما سبق وإن تقدم  
أحمد الريان بنفسه بعدة عروض خلال  
تحقيقات النيابة معه لاستعادة الأموال  
من الخارج ولكن لم تكتف جيباتها وكان  
لشترامه الإخراج عن الريون هو القسم  
لشترامه الإقليم في هذه العروض ..  
لما العرض الجديد قام بتضمن شرط

لضيق الإخراج عن أحمد الريان  
أو اعتزاله طرعا في حل الأزمة .. ولكن كل  
ما تقدمه العرض هو سبيله أموال  
المودعين خلال ١٠ أشهر فقط من الآن  
تتلق كل ملكية أموال الريان لتتصر  
مجهولين تتسلم العرض وعلى أقرش  
صحة تتقدم بسداد جميع أموال  
المودعين .. ولم تعرف بعد من هم هؤلاء  
الائتماس .. ولا تعرف أن كانوا أصحله  
الريون في الصالح أو الخارج وأموال  
مستقلته في أزمة ؟ .. ولذا الصوا هذا  
العرض في هذا للتوقيت ؟ .. وهل هذا  
للعرض جد فعلا .. أم أنه مجرد لائحة في  
الوقت أربع قيمة أموال الريان .





## إجبار المودعين على قبول صكوك الاستثمار مصادرة مقنعة لحق وقهم

المخالف من حقوله الثانية يظل في الأصل بشكل مقنن  
المستور الذي يحسم الملكية الخاصة .

والا كان مشروع القانون نفسه حريصا على عدم المساس  
بمعايير الملكية الخاصة الخاصة للمستثمرين للايجوز لتلك  
التأجيلية ان تخلف حكما جيدا لم يقسمه القانون والغرض به  
على المستثمرين لتجلب استرداد مستحقاتهم بالتخلفه للذات في  
التعادل بينهم وبين شركة توكيل الأموال . لذلك لم تحويل  
شكل التعادل الأصلي (مصلحة بالعمالة) الى شكل صكوك  
استثمار لتضمن احكاما تختلف من التعلق عليه اصلا ووضعتها  
الشركة برادتها المتأخرة دون الاتفاق مع الطرف الثاني في  
التعادل وهم المستثمرون . وبشكل القانون . فضلا عن انه  
يضمن مساهمة غير مستوية لحقوقهم .

ومن الجدير بالذكر ان هذا الوضع المفلوط للسلامة . وهو  
وضع غير قانوني وغير دستوري . ترتب عليه اضرار الضحايا  
في غير موشما . فتمسك الحكومة (١٩٩٠) على في الالوان الى  
اصحابها من خلال برنامج زمني يبرأهم البراءة له وره بشأن  
الانخفاض والفرشات التي لم توفيق اوضاعها وقد حددت الامثلة  
عدة معايير يجب مراعاتها عند اعداد هذا البرنامج .

وقد كان القصد من في الالوان كبريانيا لاصحابها مراعة  
الحولك المالي للشركة التي لم تستطع توفيق اوضاعها وعدم  
قدرتها على في الالوان لكل المودعين دفعة واحدة في الوقت الذي  
لايجوز لها تلقي اموال جديدة . والقص على هذا النحو طويلا  
سواء في اسسه او في تطبيقه .

لما اخرج هذا النص عن موضع تطبيقه على شركة وفقت  
اوضاعها فله فضلا عن مخالفة لاسس النص عليه انحراف من  
قصد مشروع القانون . الامر الذي يعطى صورة مشوهة من  
النظم القانوني برمتة .

وهذا فان الوضع المفلوط للسلامة والتطبيق الخلفيه  
للضحايا عليها يجعل مركز المستثمرين لدى الشركات وفقت  
اوضاعها اسوأ من وضع المستثمرين لدى شركات لم توفيق  
اوضاعها . فقد لمس القانون على من زمني التي لره اموال هؤلاء  
الذين هو سكتان من تاريخ صدور القانون . في حين ان  
المستثمرين لدى الشركات التي يعجزون في الصبر مدة اطول .

هذه اذن نتيجة غير مقبولة اوضاع مفلوط في اساسه لتخريجه  
عن الحلق ومن احكام القانون التي يجب ان تكونها الامثلة .  
والا فله اذا كانت الشركة غير قادرة على اوفاده بقرائنها تجاه  
المستثمرين لديها فليما طلب توفيق اوضاعها اصلا .

والا كانت العلاقة بين المستثمر وشركة التوكيل عملاقة  
مادية فلن ندان ان يطلب من الحكومة . في حالة تغيير شكل  
الشركة وتغيير ضمانات له في مواجهة الشركة وللحكمة ان تقرر  
تحويل الوفاء بالدين وفلا للمعلق عليه في سنة المديونية (١٩٩٠)  
لكمة تطبيقية للقانون الشركات .

انير في الآونة الأخيرة تصرفات شركات توكيل الأموال التي  
وفقت اوضاعها تجاه المودعين لديها . وفي التصرفات التي  
كشفت عنها شتري هؤلاء الذين تمكنوا من نظرها بالصمت .  
و قد توجب الدكتور احمد شرب الدين استنار القانون  
والخصص في قضية توكيل الأموال ان الشكوى تتصل  
بالمعانة التي ياتلها المودعون لاسترداد حقوقهم نظرا وبصفة  
خاصة عدم تمكنهم من استردادها وفلا لكسد الأصل لمقتلهم  
من هذه الشركات . ويبدو وجه العجب في هذه القطعة وقدرات  
انه بينما يلزم القانون (١٨٠) الانخفاض الذين لم يوفيق  
اوضاعهم بره المستحقات لاصحابها خلال سنتين من تاريخ  
الحمل بالقانون (١٩٩٠/٦/٩) فلن يعجز  
الشركات التي وفقت اوضاعها لتسد بعدم در كامل المستحقات  
لاصحابها الا بعد مرور نحو خمس سنوات . فهل هذا يستقيم مع  
الحلق ؟ شركة وفقت اوضاعها . والمفروض ان الجهات المختصة  
تسقط من قدرتها على الاستمرار في نشاطها وره المستحقات  
لاصحابها . لارتباطها الا خلال مدة اطول من تلك التي تله خلالها  
شركة لم توفيق اوضاعها والتي يفرض ان اوضاعها مضطربة ؟  
وهذا فله فضلا عن العيوب التي شابت قانون شركات تالي  
الأموال لاستمرارها فلن تطبيقه ايضا له لسة العديد من  
المخالفات .

والواقع ان المعاملة التي يعاملها المتعاملون مع الشركة التي  
وفقت اوضاعها انما تنحيز من وضع مفلوط لم يقصده مشروع  
القانون اصلا . وقد نشأ هذا الوضع المفلوط بسبب عدم معرفة  
الاجابة الصحيحة من تسالول محمد يثاني بره لحاقية شركة  
توكيل أموال . وفقت اوضاعها طبلا للقانون رقم ١٩٨٩/١٦٦  
في اجبار المتعاملين معها على صدور هذه القانون على قبول  
تحويل صورة حلاتهم من الشكل الحالي عليه اصلا الى صورة  
صك الاستثمار .

القاعدة الاصولية المقررة . في القانون المالي (١٤٧) النص  
على ان العقد شريعة المتعاملين للايجوز نقشه ولاصليه الا  
بالتفاق الطرفين او لاصحاب التي ياتلها القانون . وقد كانت  
عمالة المستثمرين شركات التوكيل المتكثرة طبارة بالعمامة  
يعون للمستثمر وفلا ان لها ينسب امواله وارتباطه للسلطة  
عليها بموجب الطلب .

هذا ولم يبد في القانون رقم ١٩٨٩/١٦٦ ميسوتوب كبير  
طبيعة هذه العلاقة وتحويل احكامها . لهذا القانون حرص على  
تطبيق تاجيس توكيل أموال جديدة او توفيق اوضاع القائم  
منها ووضع احكام تطبيقها في المستقبل في تالي اموال المجمود  
فاوجب (٦٠) على الشركة ان تصدر صكوك استثمار طبيل  
الأموال التي تتلقاها في المستقبل ولعل هذا القانون على لاحتة  
التجديدية لكي تنظم امراعات اصداي هذه الصكوك واسترداد  
الحقها وهو سلطنة الامثلة في اموال ١١ يوما بعدا اما بقضية  
الأموال التي سبق ان تلقاها الشركات للملكة قبل صدور القانون  
لها فلا تخففة لاحكام التعادل الأصلي الذي لم يسمه القانون  
الجديد .

وقد قصد مشروع القانون ترك العلاقة لاحكامها الاصلية  
للاطلاع من مبدأ عدم رجعية القوانين . هذا فضلا عن ان حرمان







المصدر: الامم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٠

**محكمة الجنايات توافق على  
عرض الريان ببيع أصول شركاته  
لسداد أموال المودعين  
شيكات مقبولة الدافع خلال ١٠  
شهور بأسماء المودعين بـ ١,٥  
مليار جنيه**

**التصريح لإدارة التحفظ والدفاع باتخاذ إجراءات**

**تنفيذ العرض وفق شروط يتفق عليها الطرفان**





المصدر : الاحكام رقم

النشر والخدمات القضائية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠ م

وافقت امس محكمة جنايات الجيزة على العرض المقدم من دفاع الريان لسداد اموال المودعين والذي يتضمن شراء ممتلكات واصول شركات الريان بمبلغ مليار ونصف مليار جنيه او بقيمة اموال المودعين ابهما اكثر مقابل عقد وعد بالبيع لمحامي الريان على أن تسدد هذه الاموال بشيكات مقبولة الدفع باسماء المودعين في مدة اقصاها عشرة أشهر .

وقضى قرار المحكمة بالتصريح لكل من ادارة التحفظ على الاموال العامة ورشاد نبيه محامى الريان بالتخاذ الإجراءات الخاصة بتمام مشروع البيع المقدم من المحامى وفق الشروط التى يتفق عليها الطرفان . وحددت المحكمة يوم الأحد القادم لاستكمال نظر الدعوى - التى لن تتأثر بإجراءات بحث العرض - مع استمرار حبس المتهمين الثلاثة أحمد ومحمد وتوفيق الريان .

وأقبل صدور القرار سال المستشار محمد حسنى عبداللطيف رئيس المحكمة النيابة في عرض الشراء المقدم من الدفاع فرد المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ بأنه لا مانع من اتمام العرض والصفقة بعد موافقة المحكمة مع الوعد ببذل كل الجهود للمعاونة الصالحة ولكن النيابة تحفظ بضرورة تقديم الضمانات لهذا العرض .

ودار نقاش مع محامى الريان حول امكان اتمام هذه المهمة فاجاب بأنه متفرغ لتمام هذا العرض لاسمك ٣ ملايين مواطن وان المشتريين اختاروه وفوضوه في اختيار من يشاء ليكون منضبطا معه في العقد وقد رشح ابنه هانى رشاد نبيه وهو محام للضمان معه .

ثم سال رئيس المحكمة توفيق واحمد الريان عن رايهما في عرض الشراء . فاجابا بالموافقة عليه .

وقال المستشار ساهر درويش : اننا نوافق على العرض ونسعى لانتهاء الإجراءات ونحن نطلب بإجراء مفاوضات توافر الجدية بمبلغ مالي او خطاب ضمان . ورد الدفاع بأن الضمان هو الجدية من جانب المشتريين مع استمرار المحكمة في نظر الدعوى . وان تأخر هذه الإجراءات في اتمام الشراء او إجراءات المحكمة .

عليه ذلك اصدرت المحكمة قرارها باموت القاعة بالتصديق والتهاتف وهنئ كل الريان داخل القفس معبرين عن سعادتهم بموافقة المحكمة .

عقدت المحكمة جلساتها برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبداللطيف بعضوية المستشارين رشادى عامر وعبد الظاهر عبد الحكم بحضور المستشارين ساهر درويش وحسن الشرييى واحمد امريس رئيس النيابة وبمشاركة س حسين طنطاوى واحمد رشادى وعبد الصمد بيومى .

وصرح مصدر مسئول بالنيابة العامة ، لشعوب الاهرام ، بأن الشروط التى ابداهها الدفاع في طلبه للمحكمة ليست نهائية وقابلة للتفاوض لأن المحكمة لم تقال في قرارها ، وفق الشروط المعروضة ، لذلك فإن النيابة ستسعى جاهدة للوصول الى نتيجة ايجابية مع الدفاع مع تكليل كافة المعايير لاتمام هذا الموضوع بما فيه صالح المودعين - اما اذا حدث خلاف حول احد الشروط المقترحة سواء من ادارة التحفظ او الدفاع فإن الامر سيعرض على المحكمة للفصل فيه .





أخبار اليوم

المصدر :

١٩٩٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وليس هذا هو السؤال الوحيد ...  
 من هم هؤلاء « الأشخاص » ... هل هم مصريون أو  
 عرب كما قيل ؟  
 وهل تعني موافقة المحكمة على هذا الاقتراح انه  
 أكثر جدية من الاقتراح السابق . الذي قدمه الشيخ  
 متولى الشعراوى ؟  
 وماذا يحدث في حالة إعادة أموال المدعين فعلا ..  
 هل يطلق سراح أحمد الريان وعائلته ؟

هل تحدث المعجزة .. وتعود أموال الناس التي  
 اودعها لدى الريان ؟  
 هذا هو السؤال الذي كان يتردد على كل لسان طوال  
 الأربع والعشرين ساعة الماضية . بعد أن أعلنت  
 المحكمة موافقتها على العرض الذي قدمه المحامي  
 محمد رشاد نبيه . بأن يشتري « بعض الأشخاص »  
 ممتلكات الريان مقابل مليار ونصف مليار جنيه هي  
 قيمة إيداعات أكثر من ١٧٥ ألف مواطن لدى شركات  
 الريان .

## مفاجأة في قضية الريان :

# الصفقة !

تحقيق يكتبه :  
 محمود صلاح  
 تصوير مناع محمد

شهود ولا تتدلى بأن الحكم في  
 القضية لن يؤثر على الريان فط . ذلك  
 إن اتفق عليه يمكن أن ترفع عليه  
 حسب نص القانون السجون طفر  
 سنوات وإقامة مثل الأموال التي  
 حصل عليها ثم رد الأموال للمدعين .  
 ويعني ذلك بأنه سيكون عليه أن يدفع  
 ٣٠٠٠ مليارات من الجنيهات فرامة  
 ويرد مليار ونصف للمدعين . وأن  
 دين المحكمة من الدين المتأخر التي  
 تستحق أولا . فإن ذلك يعني في حالة  
 الحكم عليه أن تحصل المحكمة على  
 ممتلكاته لتسديد الفرامة . ثم  
 لا يبقى للمدعين بعد ذلك شيئا .

### شخصيات المشتريين

لماذا الإصرار على عدم اكتشاف  
 عن شخصية المشتريين ؟  
 للمحامي محمد نبيه رشاد :  
 للقائين الذين يسمح باستخدام

## المشترون لأموال الريان

## ليسوا رجال أعمال عرب

## والعملية لاتغني أفراسا سياسية

تطلب وعدا بالبيع فقط . وهذا بأن  
 تصبح ممتلكات الريان ملكا لهؤلاء  
 الراغبين في شرائها وذلك بعد أن  
 يقدموا فعلا ثمنها .  
 هل أنت محامي الريان ؟  
 - كلا .. الآن أنا ممثل المشتريين ..  
 لكن قبل محاماة الريان استمعات بين  
 هيئة الدفاع عنه . لأعداد الدفوع  
 المستورية ثم انتهى مودى كمحام  
 عنه . والحقيقة أنني كنت أفكر في  
 عملية بيع ممتلكات الريان منذ سبعة

في مكتبه التقيت بالمحامي محمد

جدي رشاد . هل هذا الاقتراح

سأله : جدي رشاد ؟

قال : إذا لم يكن جديا لكنت

مجنونا لأنني بهذا أضع نفسي في

مرفأ بشكل أكثر من جريمة . مع

ملاحظة أنني لم أقدم لتسهيل

القضية . بل قدمت العرض وظللت من

المحكمة أن ترضي في إجراءات المحاكمة

في نفس الوقت الذي تشع فيه

إجراءات البيع ورد الأموال فإذا تمكنا

من رد الإيداعات قبل صدور الحكم .

سوف يستفيد الريان من عملية رد

الأموال . وبأن ذلك جدي العرض أننا





الاجم يستمتعوا في الفراش . والمشتريين  
لا يريدون كشف أسرارهم الآن .  
● لكن لابد ان يأتي وقت ونظير  
شخصية هؤلاء ؟  
- بالطبع تأتي بعد الفراش سوف  
انقل الملكية باسمائهم ووقتها ان  
يستطيع أحد ان يفعل لهم شيئا .  
● تربدت اللؤلؤ بان المشتريين  
ليسوا مصريين بل من بعض تلك  
العربيه ؟  
- سمعت من يقول بان هناك  
أغرابا سياسيه ، وراء العملية .  
ومن يقول بانهم رجال أعمال عرب .  
وبلاا لا يهتمون القانون . الذي

يحضر على العرب شراء اراضي زراعية  
في امتلاك اكثر من شقين في مصر .  
والطمح فلان المشتريين قاموا بمبيعات كل  
ممتلكات الريان في الداخل والخارج  
مقابل مليار ونصف . والمفروض ان  
حقوق المودعين سوف تزيد من المبلغ  
ويصنف . هذا الخسمة التي سيدفعها  
« المشتريون » الريان ذلك انهم تمهدوا  
بمسداد كل حقوق المودعين حتى لو  
زادت عن المبلغ ونصف . ولكل هذه  
مستفيد الريان من الممتلكات . لكنهم  
على أي حال يشترون ممتلكات الريان  
بأثمان تساوي ٢ مليار جنيه .

#### ● هل كان الريان على علم بهذه الصفقة ؟

- محمد رشاد نبيه : على العكس ..  
لم يكن يعلم بل الاطلاق وبعد ان تم  
الاتفاق بين وبيع للمشتريين . دخلت  
الحكمة وتجهزت الى الفخس وسككت  
أحد الريان : لو ان هناك من يريد  
فراش كل ممتلكات مقابل مسدود اموال  
المودعين . ما رأيك ؟ قال : وأريد ان  
قلت له : انن لا تتكلم من الآن ودع  
كل شيء .

#### ● ماذا بعد موافقة المحكمة على البيع ؟

- بسمة الصاويح سنبدا في ترجمة  
الآن اني اوصف البيع للمفروض ان  
تعين المحكمة قضاة على أحمد الريان  
ويتم تشكيل مجلس ادارة لشركة  
الريان حتى يمكن انشاء اموال  
البيع قانونا . والمفروض ان يتم هذا  
بعد بلبيع الى ايدى يده . في نقل للكم  
للمشتريين . ولك بعد الانتهاء من  
عمل كالتجريب . فمسل باملاك الريان  
ليسهل تسهيل عملية الفراش في الخفاء  
المعزى ، وهذا يدل في نفس الوقت  
تأنيبا لطيف للمشتريين .

#### ● كم من الوقت مستغرق كل هذه الاجراءات ؟

- الاقتراح يقتضين لك بعد عشرة  
شهور يكون كل المودعين قد حصلوا  
على اموالهم . لان عمل الكتاتوج

سيتستغرق خمسة شهور . والشهود  
الباقية لعل ١٧٥ ألف شيك يمر  
عملية صعبة ان يستطيع تحملها بنك  
واحد .

#### الاقتراح عاطفي

● ماهو الفرق بين القرائك  
والاقتراح الشيخ مقلو الشعرعوي ؟  
- محمد رشاد نبيه : اقتراح الشيخ  
مقلو الشعرعوي كان عاطفيا أكثر منه  
عمليا . ولم يكن سيستفيد منه الريان  
لان الشيخ الشعرعوي اقترح اخلاق  
سراج الريان ليعود لادارة شركته ثم  
يرد اموال المودعين ولم يكن ذلك  
سيتمخذه لاتنين من تغليب عطية السجون  
على الريان . لما هذا الاقتراح لينتهي  
القضية بقية القانون . لانه اذا اجبت  
الاموال للمودعين قبل صدور الحكم  
يتمخذه القانون استصدار محكمته  
الريان ؟

● اعود مرة اخرى لسؤاله عن  
عنصر الجدية .. لانه لا يصح إثارة  
أهل المودعين .. ثم ينتهي الأمر الى  
لا شيء ؟

- محمد رشاد نبيه : لنا رجل  
معارضة .. اذا أضع رأيي على يد  
في هذا الأمر .. الاقتراحات السياسية  
كما قلت كانت عاطفيا . وأحب ان  
أذكر للمودعين ان « المشتريين »  
مصريين ولديهم إثماء مصر . وليس  
مسيحيا انهم عرب . لانه يحكم  
القانون ليس للأجنبي ان يمتلك في  
مصر أكثر من ألف متر لاستخدامه  
الشخص .

#### لجنة من البنك المركزي

هل صحيح ما قلته في محمد رشاد  
تدبره قبل ان انتهى حقيقي معه وأنه  
كان هناك اصرار « على دفن شركات  
الريان وعدم اعطائها فرصة مثل  
بقية شركات تمويل الاموال ؟  
هذا السؤال لا يملك الاجابة على  
سوى المستشار حسن الشريبي  
للحسب العام الاول لتلبية الشجون  
القالية والتجارية الذي يكلف حقائق  
لم يكن يعرفها احد عن التحليل مع  
الريان . لانها كانت « مصطوفة  
للشراء »

يقول المستشار حسن الشريبي :  
في نوفمبر ١٩٨٧ قامت ادارة مباحث  
الاموال العامة بعمل مسعر تحريات  
مكون من ٥٠ صفحة يتضمن مناقشات  
شركات الريان لتراخيص البنوك والتد  
ودعوة الجمهور للاكتتاب . وتحريات  
تؤكد ان الشركة حوات أموالا ضخمة  
الخارج ( حوال ٨٠ مليون دولار ) .  
وانها لا تنظم تدفقات اوداجل . وقلبي  
الآن يفسد مقلو الشركة الآرية  
بالحكم والحق . ومصر الجديدة

والاستكبرية . ولاقى وزير الاقتصاد  
على اقتراح لاجراءات الخريف  
والتحقيق . وبلا توجهت لمان من  
المباحث وخبراء وزارة الاقتصاد  
والبنك المركزي في اليوم التالي  
وشملوا على الطبيعة العملية  
والفرغانية لمعلى تلتى الاموال من  
« الشياكة » . ورغم ذلك ومن اجل  
الصالح العام وحتى لا تحدث بلبلة  
وخبا على اموال المودعين تم فرض  
حظر نشر على القضية . ولكبت تشكيل  
لجنة من خبراء البنك المركزي والتد  
بوزارة الاقتصاد وقية سوق المال ول  
الهيئة كتيرا تقريبا اكوا فيه ان  
شركات الريان خالفت كل القوانين .  
وعرض الأمر على النائب العام تم  
حظر نشر القضية وادراج اصحاب  
مجموعة شركات الريان على قوائم  
الممنوعين من السفر . وبلاش النيابة  
التحقيق . وبعد صدور لائين تلتى  
الاموال رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والذي  
حدد فترة انتقالية واصحى مهلة لتتراجع  
الافراس . لم تستعد الريان وتبركاتهم  
على امل ان يوافقوا القضاءهم ثم حدثت  
خلافات بين الأوعية الريان وسبعا من

مخروج انشاء الريان والمصدر ثم  
اختلافهما . وكان من الممكن صدور  
قرار بحبسهم لكننا كنا نضع في  
الاعتبار الاول لموال المودعين  
ومصالحهم . وقبضنا بأحد الريان  
نطلب من وزير الاقتصاد لاطلاق من  
إعادة الاموال من الخارج . وتم رفض  
عليه بعد ان رفض ان يصح من حجم  
هذه الاموال والبنوك الموجودة بها أو  
مستندات استثمارها .

ويكمل المستشار حسن الشريبي :  
ولم يكن هناك بعد انتهاء فترة  
تتابع الاوضاع من التصرف . وتم  
اختبار النيابة لتتولى التحقيق وذلك  
ببلاغ من هيئة سوق المال . ولكبت  
تطبيق المادة ٢٥ من قانون تمويل  
الاموال التي تنص على ان يتحقق على اداة  
أموال المودعين ما يتحقق على اداة  
٢٠٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية .  
واقتي اجازت للنائب العام اذا قالت  
الاولى لكافية من التحقيق على ان  
التهتم اتركب جريمة من االب اربع  
بلاطين المعقوبات . وفي الاجرام  
أخيرة بأموال معقوبة للواء كذا  
ترجيح ان يستولى او يفسد عليها  
بجزء للنائب العام ان يمنعه بزوجته  
اولاده القصر من التصرف في اموال  
ممتلكات او ادارتها والمضط على هذه  
لممتلكات . وبلاقلتم كل المتحقق على  
بمتلكات الريان وكان قضى الريان قد  
بني واصبح أحد الريان رئيس  
مصر الااريا . وتم استدعائه  
تصرف باله خسر ٢٠٠ مليون دولار  
المصاريف . وعندما سئل عن







المصدر : جبار اليوم

التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والاعلانات

## الحامي الذي أحدث المفاجأة :

### كل المودعين يحصلون على أموالهم

### بعد ١٠ أشهر

● يصر عليها نفس القسوس مدامت متعلقة نفس القضية الأصلية .. وبالفعل بدت ضد أحمد الريان عدة أحكام قضائية شكلت بدون رصيد أو تبديد لمعظمها مرسومي وأحد .. وفي النهاية أحب أن أؤكد كصاحب عام لنزاهة الشؤون المالية والتجارية أننا نوافق بقوة تامة في قرار المحكمة بأدلة القس .. في ظهيرة .. يتضمن مصلحة وديمقراطية وانتهاء الأسمه .

بنة الفائدة المرتفعة التي يذهب اليه من . قال : في سجد مئة لهم ليضربوا طوال الشهر .. وفي خضم المودعاتهم .. لأنه لا يوجد في العالم مودع يربح ٢٤ % .

ويستطرد المستشار حسن الريني : وبالرغم من ذلك وعندما ط أحمد الريان خلال التحقيق معه يلتقي بالنايب العام المستشار جمال شأن . اتصل بالمستشار حلمي فلة النائب العام المساعد والمشارف على التحقيق بالنايب العام . الذي في إلى ترك مكتبه وحضر إلى متى اللية . وأعطى أحمد الريان فرصة الثت معه لأكثر من ساعتين .

لأن له النائب العام : أنا لا يهمني الدية الجنائية .. أمثال انه تمديد اسم المودعين وتريد تحويل الناس الفة .

نكت أحمد الريان .. نعمنا قال له النائب العام .. حرا عليك ولابد أن تعلم انه غير هذا الأرض .. هناك عقاب السماء

وهذه جنة ونار . - وأحمد الريان : يا الفهم .. أنا طرعا أكون قول من يخطئ جهنما

ويجب الاستفسار حسن الشرعي : أن الكتابة العامة التي أقام الدعوة الجنائية يمثلها المستشار جمال فلة النائب العام الامم على الدعوة الجنائية . وأي تصرف أو إجراء في اتفاق البيع لابد وأن يرض عليه شخصيا لا تضاده في النهاية . والنائب العام بدوره له أن يكلف كلاءه بأي امر يراه . ولكن أن هدف نهاية هو مصلحة المودعين .

وقد دنا كناية بقرار المحكمة لانتنا رأينا ، بارقة أمل على الأفراج هذه للشكوك لها ولكن إذا لم يكن الأمر جديا يمكن في ظاهرة الرسة ول بالغة بأدلة عذاب المودعين . وأمل ألا يكون هذا العرض مضيقا للوقت .

أدلتقت الصلقة وتم سداد ديون المودعين .. هل يتم الإفراج عن الريان أمرة ؟

للمستشار حسن الفريسي : بالتأكيد . وذلك وفقا لنص المادة ٢١ من قانون نظم الاموال والتي تقول أن الدعوة الجنائية تنقضي إذا باشر المتهم به المبالغ المستحقة لاصحاب . والمحكمة أعطاه الجاني من الحق إذا حدث به المبالغ قبل صدوركم نهائي في الدعوى . وماذا عن الأحكام الأخرى التي صدرت ل قضائيا أخرى بسجن أو حبس الريان ؟





المصدر: المسرة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٧ مايو ١٩٩٠

**متابعة اخبارية لقضية شراء**

**شركات الريان ورد أموال المودعين**

**«المساء» في ١٩ شارع البستان**

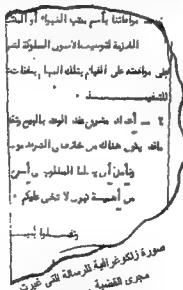
**وحوار مع ممثل المشتري :**

**٦٠٠ مليون دولار .. جاهزة**

**للتحويل فوراً الى داخل البلاد**

**المودعون يصرفون أموالهم**

**كاملة.. دون أية خصومات !**







المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠

## لا توجد مجموعة أجنبية وراء الصفقة .. ولا اعصراف « بسوب ووكر »

كتب - مختار عبدالعال :

استطاعت « المساء » الحصول على أسرار مهمة في صفقة العصر ( القرن العشرين ) .. حيث ذهبت إلى الرجل الذي يحمل الغزال الصفقة في يده ويرفض البوح بأسرارها إلى أحد .. ذهبنا إلى ١٩ ش البستان الدور السادس شقة ٦٢ وقابلنا محمد رشاد نبيه المحامي صاحب العرض القليلة الذي غير الكثير من الموازين في قضية الريان .. وإجربنا معه حواراً طويلاً أجاب فيه عن العديد من الأسئلة .

● الريان « هوستن جروب » بأسريكا .. ويبلغ نصيب الريان نصف مليون دولار وتصل في تجارة الجيوب .

● شركة رابا فين والسفن بنيت ..

وهي شركة للمضاربة ونصيب الريان بها حوالي مائة ألف فرنك سويسري ..

أضف أن هذه الشركات قد حصلت أرباحاً كبيرة جداً الريان في السنوات الأخيرة تم إيداعها لحسابه بالبنوك الأجنبية ويستصبح هذه الأموال من نصيب المشتريين الجدد كما سيحدثون

كشركاء في هذه الشركات محل الريان وعلمت المساء أنه في إطار العرض والكمائن حول شخصية المشتريين فإن وسيلة دفع الصفقة ستكون بواسطة

أما شركات مصرفية غير مطروحة المصدر سواء للبنوك أو للأشخاص ..

وهي شركات محولة من بعض البنوك لدخل مصر - والبنك الأعلى المصري

لحداثة وتصدر الشركات من البنك بتوقيع رئيس مجلس إدارة البنك أمين له حق التوقيع .. أو بشركات مقبولة

الذئع موعدا عليها من مصدر رشاد نبيه المحامي ..

### اسم المشتريين

كما علمت « المساء » أن هناك احتمالاً كبيراً لعدم إعلان أسماء المشتريين الجدد حتى بعد انتهاء فترة الـ ١٠ شهور المعقدة .. حيث سيوقع محمد رشاد نبيه بالشراء وكيلاً عن المشتريين دون دفع رسوم تسجيل لأكثر صفقة في تاريخ مصر على أن

## الريان لن يستمر في العمل .. بعد انتهاء القضية

ومستشارين فنيين ومصلحين ورسامين يزلون إلى مواقع هذه الطرقات ويتولون وصلها وصفاً دقيقاً ووضعها في كتالوجات تضم جميع الاملاك بالتفصيل ومن المتوقع أن يتراوح عدد الكتالوجات مليون ١٠ إلى ١٥ جزءاً وهي عملية مستكففة ١٠٠ ألف جنيه يتمثلها المشتريون وليس مليون جنيه كما ذكر وتنتهي خلال شهرين على الأكثر .

### ممتلكات الريان بالقرص

أما بالنسبة لممتلكات الريان بالقرص .. فقد عاينها المشتريون مبيعة كاملة واقتنوا من حصصها - والكلام مازال على لسان رشاد نبيه - وهي عقد مشاركة في شركة « جاتسون » للمضاربة بنويويورك ويبلغ نصيب الريان بها ٤ ملايين دولار .

● الريان للاستثمار وتوظيف الأموال بنويورس .. وهي شركة للمضاربة رأسمالها مائة ألف دولار .

أظن محمد رشاد نبيه يمثل المشتريين لوصول شركات الريان إلى هناك ٩٠٠ مليون دولار وضعها المشتريون تحت تصرفه جاهزة للتحويل فوراً إلى مصر في أي لحظة في حالة التوصل إلى اتفاق مع إدارة التحفظ على الأموال بمكتب التائب العام .

أضاف - في حديث خاص بـ « المساء » بنشره - أنه سوف يعقد اجتماعاً مساء غد مع المستشار سامر درويش مدير إدارة التحفظ لأخطاره بأسماء ممتلكه الثلاثة للقانوني والهندسي والمحامي ..

على أن تبدأ لجان مصر لملء الريان في التدخل عملها اعتباراً من يوم السبت القادم لتحويل أكثر من ١٠٠ ( مائة ) عقار وأراضٍ يمتلكها الريان مليون فيلا .. ويخرج سكني وأقلية زراعية .. وأخرى مبان .. وخلافه ..

لتحويلها إلى هيكل فني في العقد بواسطة مجموعة هندسية





## بسم الله

وقال « انتهى وقت الخلاف بين رشاد نبيه ممثل المشتريين والنيابة العامة .. بل قلنا اتفقتا أنا والمستشار حصون الشريين المحامي العام لنيابتي قسطنطين المالية والتجارية ولتسليم القسام المساعد حملي خلولة والمستشار مساهم درويش على أن تكون جموعاً بدأ واحدة لإجراح هذه الصفقة .. والحرص على عدم ذكر أسماء المشتريين » لدرجة أن النيابة تفرقت عن نسبة الـ 27 حفيها في إدارة الأموال وذلك لصالح المودعين ..

وفي النهاية أكد على أن الريان لن يستمر في العمل بهذه الشركات بعد انتهاء القضية لأنه لا أوطأ للفقراء لم يوافق أوضاعها وثالثاً لأن هذه الشركات سيتم تصفيتها طبقاً لمعد البيع ..

أكد أيضاً أنه سيطلب نيابته عن المشتريين الجدد بحقوق الريان لدى الجهات الأخرى ومجهول حوالي 6٢ مليون جنيه منها ٨ ملايين لدى اللواء سيد عطيه و ٧,٥ لدى مستشاري الليبروز 2٥٠ مليوناً لدى الأشخاص الآخرين وشركات .. وحوالي 3٢ مليون لدى المؤسسات المتصفية منها ١٣ مليوناً لدى الإهلام و ٤ ملايين لدى الأخبار و ٤ ملايين لدى مجلة لتكوير و 3 ملايين متصفية مايو و 3 ملايين المصور و 3 ملايين رول البروسف و مليون لدى جريدة الشعب و 2 ملايين ( المتصفية المتلفه ) و 1 ( الجمهورية )

## خضاب من سفر

وكان محمد رشاد نبيه المحامي قد تلقى خطفاً صباح اليوم ( الأحد ) من المستشار مساهم درويش مدير إدارة التحفظ جاء فيه .

بمناسبة القرار الصادر من محكمة جنابات الجيزة بجلسة الخمسين ٩٠/٥/٩٤ في الجلسة رقم ١٩٨٩/٩١٠٧ جيزة المتهم فيها أحمد توفيق عبدالفتاح والخرن . نرجو تنفيذ الاتي فوراً ..

البند الأول : موافقتنا باسم مكتب الخبراء والمكتب الاستشاري الذي ترشحونه لإجراء المعطيات اللازمة لتوصيف الأصول المملوكة لشركة الريان حتى يتمكن الاتصال به للوقوف على موافقتهم على القيام بتلك مهام بنقلات تتمهون بمدادها المكتسب والجلول التي لتنفذ .

٢ - اعداد مشروع عقد البوع بالبيع وتقديمه لربنا توفاه لمعد اجتماع تناقش فيه ما قد يكون هناك من خلاف في الشرط موضوع العقد .

ونأمل أن يصلنا المطلوب في اسرع وقت ممكن لانها البند الأولى لتمام العمل الوقت من أهمية كبرى لاتحظر عليكم .

## بسم الله

وعلمت أن بلود البيع أن تخرج عن العرض الذي قدمه المحامي بالمحكمة بالإضافة إلى بحث بعض للتوصلات الفنية الخاصة بالمعامل القانوني لشركات الريان وتعين « لقيم » على لحد الريان حتى ينضى له التوقيع على عقد البيع .. ويحث تعيين مجلس إدارة للشركات بمعرفة مكتب التحفظ أو بجمعية صومية .. والربح في عقود شركات الريان عن كيفية تصفية هذه الشركات

يتولى محمد رشاد نفسه البيع مرة أخرى لمن يرغب من المواطنين أو الآخرين في الشراء مع تحميله لنقلات التسجيل وبذلك لن تظهر أسماء المشتريين الجدد سواء في الشراء من الريان أو للبيع لآخرين ..

نفي رشاد نبيه المحامي أن يكون وراء الصفقة مجموعة اقتصادية اجنبيه وقال أنهم مجموعة اقتصادية مصرية مائة في المائة لأن يحكم القانون ممنوع على الاجانب تملك أكثر من ألف متر في مصر أو شققين سكنيتين .. كما نفى أية صلة له بالوكيل الاميركي الريان « بين وفكر » الذي يقوم بتفصيل الاموال لصالح الريان منذ عامين بالخارج ..

## تسائل .. وسماحة

وقد أعلن المشتريون الجدد مساعدتهم بقرار المحكمة بالموافقة على العرض الذي قدموا لشراء أصول وشركات الريان . وقالوا لرشاد نبيه المحامي « كان الله معك .. ربنا يوفقك » وذلك حسب ماقله لي .. كما اخرجوا عن

تفانيهم بالوصول التي حل قريباً جداً حتى يمكن تحرير الشيكات بعد ثلاثة اشهر من الان على الاكثر .

واضاف رشاد نبيه التي كمستشار للمشتريين أعلن اننا لن ندخل في صراع مع الحكومة وهذا الوحيد هو مصلحة المودعين ونحن بالتأكد لعرف انها عملية اقتصادية نصلحنا مائة في المائة وسداف باي قيمة وباي عمله نخدمها النيابة لتجاوزت الأرقام التي أعلنت عن حجم الواقع لدى الريان وهي 7٠٠ مليون جنيه مصري و ٣٥٠ مليون دولار وبالرغم من أن المودعين قد حصلوا على أكثر من ٩٠٠ مليون جنيه خلال السنوات الماضية من الريان .

## سرف الأموال كاطة

اضاف انه لن يتم خصم أية مبالغ سبق وإن حصل عليها المودعين ومستصرف الاموال كاملة حسب التكتوفات المتقدمة من هيئة سوق المال والنيابة ..

ونفى أن يكون قد تعرض لأي ضغط من أي جهة بالدولة للكشف عن شخصية المشتريين وقال ان الفعل اذا تعرضت لاية ضغوط وإست من هذا النوع ..







المصدر: **أسبوع**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٧ أيار ١٩٩٠

توظيف أموال

# أفلح الريان إن صدق !

البيان

يبدو أن « مشكلة الريان » قد أوشكت على الحل ، فقد شهدت جلسات المحاكمة في الأسبوع الماضي مفاجأة غير متوقعة .. كشفت عن مبادرة جديدة لإنهاء المشكلة ودعا .. ولكنها جاءت هذه المرة من المحامين في القضية وليست من أسرة الريان كما تعودنا ! حيث تقدم رشاد نبيه العامي بعرض جديد بالنهاية عن آخرين ( جمهوريين ) لشراء ممتلكات شركات الريان المتحفظ عليها في مصر ببلغ ١٥٠٠ مليون جنيه أو مستحقات المودعين لدى الريان أيها أكثر .

بالاستعانة بأحد المكاتب بعمل « كاتالوج » تفصيلي في المتحفظ عليها والتي تشكلت المالية لأسرة الريان وشركاءهم ثم يقوم المحامي بصفتها الخبير الظاهر بتسليم المودعين شيكات مقبولة الدفع بجميع مستحقاتهم مسجورة على أحد البنوك المتعمدة في مصر ، وأن يتحول عقد « الوعد بالبيع » إلى بيع نافذ بمجرد تسلم المودعين لمستحقاتهم ..

● ● ●

هذه هي المبادرة الجديدة .. وقد استند المحامي في تقديمها على ما يبين قانون توظيف الأموال الذي رخص للمتهم في المادة ٢٦ منه برد الأموال السابق تلقيها حتى يعفى من العقاب المقرر ، حيث جاء بنص المادة المذكورة « تنقضي الدعوى الجنائية قبل المتهم إذا بادر برد المبالغ المتحقة لأصحابها أثناء التحقيق ، كما أجاز للمحكمة في نفس المادة إعفاء المتهم من العقوبة إذا حصل الرد قبل صدور حكم نهائي في الدعوى » .

وقد كان طبيعيا أن يثار جدل حول إمكانية تحقيقها عمليا .. ولذلك فقد حاولت المحكمة معرفة المشتري

وقدم محامي الريان مبادرته الجديدة بشكل مسرحي وبإخراج متقن ، ويبدو أن هيئة الدفاع عن المتهمين في القضية كانت تضرب ضربة آخر ، إذ دفع بعضهم في بداية الجلسات للمرة الثانية بعدم دستورية قانون توظيف الأموال الذي يهاكم المتهمون لمخالفاتهم للتصره .. وخاصة الامتناع عن رد الأموال لأصحابها . وعندما رفضت المحكمة وقف سير الدعوى وضمت الدفوع إلى المرافعات مع استمرار نظر القضية ، تقدم محمد رشاد نبيه العامي على الفور بمبادرته الجديدة التي ترجح أن تكون « القرصة الأخيرة » . فقد مل الجميع من كثرة المبادرات وطول المفاوضات !

وتتلخص المبادرة الجديدة في شراء ممتلكات الريان في مصر ببلغ ١٥٠٠ مليون جنيه أو سداد مستحقات المودعين .. أيها أكثر ، مقابل أن يخرج من له حق التوقيع عن أسرة الريان أو شركائهم عقد « وعد بالبيع » مع المشتري الظاهر - وهو المحامي مقدم المبادرة - وأن تقوم النهاية ممثلة في إدارة التحفظ على الأموال بتسليمه بياناً وإثباتاً بأسماء المودعين لدى الريان ومستحقات كل منهم ورقم حسابه ، مع السماح للمشتري -





المصدر: **أبوتوب**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٥٧ هـ - أيار ١٩٩٠

وعلى أية حال .. فالمبادرة الجديدة لا تعكس نصا قانونيا ولا تبس حقوقا ثابتة .. فهي محاولة جديدة لن تعثر حتى لو نشلت لأن المحكمة قررت مواصلة السير في نظر الدعوى مع استمرار حبس المتهمين ، فضلا عن أن المشتري لن يضفروا الأموال المتخلفة عليها وليس لهم عليها سلطة التصرف أو الإدارة ، وسوف لهم ان تبدأ إلا بعد سداد كل مستحقات المودعين لدى الريان .. وسواء كان المشتري المستقر هو الريان نفسه أو الراجحي أو الشيكشي - كما قيل - فذلك لا يؤثر كثيرا مادام سيحصل المودعون على حقوقهم وما دمتا لن نخرج بممتلكات الريان من مصر .. وأخيرا .. أبلغ الريان إن صدق !

**محمد نجم**

الحقيقيين ، الذين يمثلهم المحامي مقدم المبادرة ، ولكنه رفض الإصاح ، كما حاولت النيابة حث المحامي على تقديم أية ضمانات تلتجئ جديدة المبادرة بوضع مبلغ مالي معين تحت تصرف المحكمة و « كمبريون » أو تقديم خطاب ضمان من أحد البنوك المصرية أو إخطار بالتعهد بالسداد ، ولكن المحامي أمر على موقفه معلنا أن من يمثلهم يشترطون عدم الإصاح عن أنفسهم وخاصة في بداية مراحل الصفقة ، كما أكد على جدية المرض وأنه شخصا يتحمل ثمة الفشل ، وبعد مفاوضات قانونية أعلنت النهاية ترخيصها بالمرض واستعدادها للبل ما تستطيع لإنجاحه وإنهاء المشكلة وديا وفوضت للمحكمة القرار ، وقد وافقت المحكمة برئاسة .. حسي عبد اللطيف على العرض معلنة التصريح لكل من إدارة التخطف على الأموال التي يشرف عليها المستشار سامر درويش والمحامي رشاد نبيه بالتفاد الاجراءات الخاصة بإقامه مع الاستمرار في نظر الدعوى واستمرار حبس المتهمين .

• • •

وقد أحسنت المحكمة بموافقتها على المبادرة الجديدة ، فمشكلة الريان مضى عليها ثلاث سنوات .. وليس منطقي أن يستمر الحال على ما هو عليه .. حيث أسرة الريان في السجن تصر على عدم الرد أو الإصاح عن مصر أموال المودعين . واللجنة المشكلة لاسترداد أموال الريان من الخارج لم تفرز نهجها يذكر في مهمتها .. والمودعون ذاقوا الأمرين من طول الانتظار .. والمشكلة تزداد تعقيدا يوما بعد آخر ..





المصدر : الجمعية الوطنية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ - أيار ١٩٩٠

## خطوط

### خاصة

البرم .. تستأنف محكمة جنائيات  
الجزيرة نظر الدعوى ضد الريان .. بعد  
أن أصدرت قرارها يوم الخميس  
الماضي بالموافقة على بيع الأصول  
التي يمتلكها لصالح المودعين ..  
ومع تقديم لحكم المحكمة الذي راعت  
فيه تماماً مشاعر هؤلاء المودعين ،  
وأبست حرمها على استرداد  
نقودهم .. إلا أنني أرى أن ما حدث ليس  
إلا لعبة جديدة من الريان ..  
ومحامية !!

وأضح طبعاً .. أن الريان قد ضاع  
بأسوار السجن ، ويريد البحث عن أي  
منفذ للهروب منه !! .. وعندما فشلت  
محاولة الشيخ متولى الشعراوي  
للإسراج عنه .. تفتش نحن  
مستشاريه .. وعلى رأسهم  
عبد الصبور شاهين عن حيلة  
جديدة !! ..

إن كل هم الريان ، وأحواله .. أن  
يحصلوا على تعاطف الجماهير ..  
لأن المحكمة كانت قد رفضت العرض  
الخاص ببيع الأصول .. لماؤوا الدنيا  
ضيقاً بأن الحكومة - رغم استقلالية  
القضاء التي للمها جيماً - تضع  
العقبات في سبيل استرداد  
أموالهم !! ..

كما أنهم يبحثون عن كسب اعلامي ..  
يتفنون به فترة طويلة .. يتلاعبون  
خلالها بمشاعر الناس ،  
وأعصابهم .. كما حدث في مواقف  
أخرى كثيرة مماثلة !! ..

وأخيراً - وربما يكون هذا هو الأهم -  
أنهم يغيثون التوصل إلى تشكيل لجان  
تتولى تقييم أصول الريان وفقاً لتقييمها  
المسوق .. وليست النظرية .. بحيث  
تبدو هذه القيمة كبيرة تكفي لاسداد  
الديون .. وهنا يصبح إخراج الحكومة  
أمراً يسهل .. بل وحتمياً .. إذ سوف  
ترتفع الصبغات مطالبة إياها بسرعة  
صرف أموال المودعين .. بينما الواقع  
القائم يقول .. إن الأصول لا تقس  
بالفرض !!

على أي حال .. إنها تجربة جديدة مع  
الريان ، وأحواله ، ومستشاريه ..  
وإن كنت أشخصياً أتوقع مسبقاً بأنها  
تجربة فاشلة لا هدف من وراءها ..  
سوى تضيق الوقت !! .. فالموالاتون  
جميعاً .. فقدوا الثقة بجميع شركات  
توظيف الأموال سواء التي وفشت  
أوضاعها منها .. أو التي لم توفقها  
حتى الآن !! ..

ولعل أقرب مثل على أن من «شب على  
شئ شاب عليه» .. ما يجرى الآن  
في شركة السعد التي لم يختلف سلوك  
القائمين عليها بعد صدور القانون ..  
عن قبل صدوره .. لأن الفكر واحد ..  
والأسلوب لا يمكن الحيد عنه ..  
ومصالح الجماهير لا وجود لها ..  
حيث أن الأهداف رسمت بخفية .. من  
أجل تحقيق مصلحة فرد بعينه ..  
يكسب الملايين ، ويوزع القنات على  
المستثمرين والأخوان .. الذين  
يسرون خلفه مصقلين .. مهللين ..  
عشت لنا ، وللاصطناعية «باحاج» !! ..  
وطبعاً «الحاج» .. الذي لم يتجاوز  
عمره الأربعة والثلاثين عاماً .. عرف  
كيف يتعامل مع القانون الجديد .. بما  
يشتمل استمرار تنفق الأموال إليه

بغزارة .. ربما يسمح له خصم لسبب  
هائلة من أصول أموال المودعين الذين  
لا يملكون حوالاً ، ولا قوة .. بل لا بد أن  
يسدروا وراء الحجاب .. حتى ياب  
الدار .. كما يقول المثل البلدي !! ..

وفي النهاية .. تبقى كلمة :

إن موقف النهاية في قضية الريان ..  
نزبه ، وموضوعي .. ويتم عن تغيير  
بالع لحقوق المودعين .. كذلك موقف  
إدارة التحفظ على الأموال التي أعلن  
رئيسها خلال الجلسة الأخيرة بأنها  
مستبدل قصري جهدها لمعاونة مجلس  
الريان ، ومستشاريه في الوصول إلى  
اتفاق !! ..

نفس الحال بالنسبة للمحكمة التي  
وافقت على العرض رغم عدم علمها  
بأسماء المستشارين الجدد ،  
أو هوياتهم ، أو جنسياتهم !! ..

وهكذا .. تكون كل الأطراف قد أدت  
ماعتها .. ويخطيء من يقول بعد ذلك  
إن الحكومة كانت وراء كارتة شركات  
توظيف الأموال !! .. فالقول  
الصحيح .. أن من خدع مراب هذه  
الشركات .. وما زال مصرّاً على أن  
يظل مخدوعاً .. هو السبب في كل  
مضاع ، أو ماسيضع مستقبلاً !! ..

سعيد





المصدر : ..... المساء

التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## المساء تواصل انفرادها بتطورات

### الصفقة الحديدية للريان

**المستشار محمود خصال .. ممثلاً قانونياً للمشتريين  
والمهندس عماد خليل .. رئيساً للمجموعة الهندسية**

كتب - مختار عبدالعال ومحمود نوافل :

تواصل « المساء » الانفراد بالانوار المهمة في قضية الريان حيث يتم ظهر اليوم اخطار ادارة التخطط على الاموال بكتب التنازل العام باسماء الممثل القانوني والممثل الهندسي اللذين سبقوا ان بالتفاوض مع ادارة التخطط حول صفقة عقد الوعد بالبيع لممتلكات الريان .. واعاد التكتولوجيات الفنية لهذه الممتلكات والاصول ..

وعلمت « المساء » ان محمد

رشاد نبيه ممثل المشتريين

قد اختار المستشار محمود

خالد رئيساً لمجموعة

الاستشارات السابق لتولى

الشيء القانوني مع ادارة

التخطط .. كما تم اختيار

المهندس عماد خليل نائب

رئيس هيئة المجتمعات

الصراكية السابق لقيادة

### محامي الريان :

**صرف الشيكات دفعة واحدة للمودعين**

**لن نطعن بعدم دستورية قانون تلقى الأموال**

واعيد التكتولوجيات  
بالرسومات الهندسية  
المطلوبة تمهيداً لتقييمها  
حسب قيمتها قدرانية  
الحالية ..

كما ستعقد المجموعة

اجتماعاً لسيورها لاعداد

خطة التحرك واخطار ادارة

التخطط بكتب التنازل العام

والامان لتقن استوجع لها

حتى يتخطى التماون بين

المجموعة الهندسية

والمدانين عن ادارة هذه

الامان والطرفات ..

صرح محمد رشاد نبيه

المحامي وممثل المشتريين

بان المجموعة الهندسية

ستتقدم من صفا في ظرف

لمجموعة الهندسية التي

تتولى حصر ومعالجة

ممتلكات الريان بالتحليل

مكتب وشارع الهرم

وعلمت ايضا ان المجموعة

الهندسية سيترأخ عددا

ما بين ٣٠ الى ٤٠ مهندسا ..

وانه تم اختيار احد المكاتب

بشارع الهرم ٢٥١ ش الهرم

لتجمع المهندسين يومها وقد

عقد محمد رشاد نبيه

اجتماعاً للهيئة الماضية مع

هذه المجموعة وسيتم عقد

اجتماع لها برئاسة المهندس

عماد خليل يوم الاربعاء







المصدر : **الجمهورية**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ - ١٩٩٠

وأنه اعتدت هذا التكرير لجنة المظهر التي شكلت بمرأى من النائب العام وتضم اثنين محاسبين من كل من هيئة سوق المال والبنك المركزي المصري . والوزارة العامة لخبراء والمحاسبين ، وكتاب المحاسبين القانونيين وقد استعان أعضاء هذه اللجنة بمهنة وستين محاسباً قاموا بالعمل تحت إشراف أعضاء اللجنة المذكورة .

لمين متطورة بل هو عرض جدي لانهاء المشقة وحتى يطول نظر الدعوى أمام المحكمة حيث من المتوقع أن حالة الدفع بعدم دستورية قانون تلقى الاموال أن يستغرق نظر الامر حوالا يال عن سنتين أو ثلاث .  
والتي محمد رشاد ابيه اله سنيبر مسئلة كشوف البركة مرة أخرى مع

ادارة التخطط او مع الريان والسيال لاعلافة لنا بكل ذلك لاننا نتعامل فقط مع المستندات

#### شهود الأليات

من جهة أخرى بنات محكمة جنابات البهجة صباح اليوم في سماع أقوال شهود الأليات في قضية الريان ودهم ٢٢ شاهدا .. وعلى رأسهم الدكتور محمد حسن فتح الله رئيس الهيئة العامة لمصرى المال .. المعروف أن شركات الريان لم تتكلم بالخطر القانوني السليم أعمالا احتكام المادة ١٦ من ١٤٦٠ لسنة ١٩٨٨ وأن الشركة لم تضمن في هذا الاخطار قائمة المركز المالي وأن المتهم الاول احمد الريان وشقيقه الرئيل فتحى توفيق عبد الفتاح لم يقرما بتسلل ارضيتهما الموجودة بالخارج او ايداع مائتيهما من أموال بالعملة الاجنبية المختلفة لدى البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري .

#### إجمالي الأيداعات

من ناحية أخرى تسلّم محضو الريان صباح اليوم صورة من التقرير الذي أعدته إدارة التخطط على الاموال ونيلية الشئون المالية والتجارية والذي يتضمن إجمالي ايداعات المواطنين بشركة الريان للمعاملات المالية وتبلغ مليارا و ٨٠٠ مليون جنيه كما يوضح إجمالي السلف التي صرفت تحت حساب الارباح والخمسة المائتي في الاموال الشركة وحقوق الشركة لدى الغير والزاماتها عليهم .

ثلاثة أشهر على الأكثر من الآن بارش ان التالية أن تتعاون معها اما اذا تحقق التعاون وقامت التالية بمدنا بالرسوم الهندسية المتوافرة لديها فبوف تال المدد كثيرا .

اضاف انه خلال فترة عمل المجموعة الهندسية سيتولى للمنتشر محمود خالد بحث كافة الحسابات القانونية المتعلقة بمقد الرعد بالبيع مع ادارة التخطط بحيث يكون العقد جانبا لتوقيع في مدة اقصاما ثلاثة أشهر .

اضاف انه يتم حاليا بحث شخصيات من سيكون لهم حق للتوقيع على عقد بيع مستندات الريان بعد تشكيل مجلس ادارة مؤقت في حالة الدعوة الى عقد جمعية عمومية لشركات الريان حيث تقتصر الدعوة على ٢٨٠ شخصا هم المصالحون في شركة الريان للمعاملات المالية والذين تبلغ مبالغتهم مليون و ٧٠٠ الف جنيه وستكون الجمعية العنصرية غير لغانية لثناء انعقادها بالدعوة الى تصفية شركات الريان واغتصاب النسيب سيقومون على عقد التصفية ثم بعد ذلك يهرع على البيع وتسلم الاموال الى ادارة التخطط .

واكد ممثل المشتريين في نهاية تصريحه ان اغتيال المصلى سيكون من بين الأشخاص الذين لهم حق بيع شركات الريان في ظل قانون لشركات المصاحفة وشركات التروصبة البسطة .

#### ملزم بتحرير الشيكات

وقال اننى ملزم تماما بتحرير جميع الشيكات الخاصة بحقوق المودعين فله واحدة والله ان تكون هناك مفاضلة مطلقة بين صاحب حساب كبير وآخر صغير وستعطي الشيكات في يوم واحد بصرف النظر عن قيمة الودائع .  
من جهة أخرى صرح محمود رشاد نبيه انه بصفتة محاميا عن الريان قال ان يتكلم بالعلن في مستوية قانون تلقى الاموال الجديد والله ان يستقل حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية مجلس الشعب واعتبار جميع قراراته صهيحة قائم يطعن في دستوريتها وذلك لإليات حسن التيه . في العرض الذي تقسم به لشراء مستندات الريان وإليات ان هذا العرض





المصدر : (مصدر الميوسن)

التاريخ : ١٩٩٠ م - ١٩٩٠ هـ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## زبادى الرويان

لأن من تلمسه الطورية يفتح في الزبادى لغة قول بلطشك من كثيرين (العرش الملقاة) الذى قدمه معلى الرويان لشرء ممتلكات الرويان، وتسييد كل مستحقات المودعين لديه

وسامع الضموض الذى اكتفك هذا العرش في زيادة الربوة والملكه نظر للامشترى او المشرىون الذين تقدموا بعرض الشراء المشرى لم يخصوا عن اسماطهم بل الزوا . او لشر منسوبهم إخفاء انفسهم . وعادة لا يخفى مشتر نفسه إلا إذا كان يخفى لمبب او لآخر الا تكم الصفقة إذا عرف من هو ؟

### بعد القادر شبيب

عشرة مشهور ، رغم أن الأموال - كما قيل في العرش - جاذبة ، وفي نفس الوقت تقول كهنات لشرى أن المشرى ربما كان مجرد واجهة عطفية فقط للتخفيف الدول للامشترى المصلحين ، الذى تذكير بظلال سياسية وليست أمنية ، لأنه أكد مؤخرًا للتقديم نفسه وصارت له مصغر تصوير خاصة بما فيها النبوة ، ويسعى الآن للتوحيد

القائمة الاقتصادية داخل مصر ، بعد أن تساق بالقلعة الطلائية إليها بشكل مغموس مؤخرًا حتى ولو انقضت الايام بطش التضميد وأمرى من الخسائر في البداية .

ومع ذلك فقد أصبحت الحكمة حينئذيا وانفتحت على العرش (الطائفين) لحامس الرويان .. لأن عدم اليقوله كان سيضعف الرويان فرصة جديدة ليكتبر خديجته للمودعين المتوهمين بالزكية شعبة حول أنه يريد به امواكهم وانكته مدفول آئيد والحكومة شذمه ؛ ولم يعد إذن الآن حجة لدى معلى العرش لتقديمه إذا كان جدا بقليل

والرويان في الحكمة بما يوم إعلان عرض الشراء انه فوجيء ثم شه وانظر انه كان يشيع المشرىات حول هذا العرض منذ ثلاثة شهور ، إلى أن ان المشرىون

مستثمرون عرب بينما انكر معليه (مقدم العرض) أن الرويان كان على علم بالعرض ولك أن المشرى مصرى

وحينما تشكك وتشكيب القوال للباطع ومصلحيه لابد أن يلعب مائة فاس داخل مائيسنا ؛ وخاصة أن وكيل المشرى هو نفسه وكيل اللبايع .. وهذا أمر غريب في عالم التجارة ودنيا رجال الأعمال .

والذم لك أن يكون غريبًا أن القادر كهنات متفاديه حول العرض بمعليه يقول إنه مجرد خدمة من خضع في الرويان مدفول إلتزام من الحكمة . وأن الرويان هو نفسه المشرى . وهو سيعمل بما أخذه من اموال ولعب به جزء من اموال للمودعين المتوهمين بالقبضه ثم يضمن بعد ذلك الاحتفاظ بكل الممتلكات من فرائض ومجان وغيرها .. وربما كان ذلك هو سبب الإصرار على عدم سداد اموال المودعين إلا في غضون

واللبن الذى قدمه وجعل المشرى او المشرىون كعب ( ١٥٠٠ مليون جنيه ) ، وكبير بطير من اللبن الذى حصد البائع نفسه ، وهو اللبن الذى لفت لبيزة مصر الرسمية إنه حتى مفاتي فيه ايضا .. ونحن حينئذيا نال المشرى يعمل بطش الطريق - خاصة في الصفقات الكبيرة - لطيفين الذين لا يذبحه الخلف إلا إذا كان ضمن الصفقة ممتلكات لا يعرف أحد عنها شيئًا سوى البائع ووكيله .

وحتى إذا افترضنا أن المشرى ملقح بأن الصفقة تجزية وأن اللبنة سيدفعه مرفأ له ليهذا امر غريب ايضا لأنه لا يوجد مشترى مصرى مسند غورًا لبيع حال هذا البائع الكبير لشراء حتى مشروعات لا خلاف حول أنها فاجعة .. فهل ما نتجح إليه الحكومة الآن أن تتكبر من بيع مجموعة من شركات القطاع العام بمليار جنيه في ستة كمنه .

وليهذا لا يوجد مشترى عربى مسند لاستثمار هذا البائع الكبير فوراً داخل مصر . لأنه يسوق تقريباً نفس البائع الذى لمعته مجموعة كبيرة من رجال الأعمال العرب في مشروعات مصرية على مدى طين سنوات كمنه ، وليست عشرة مشهور





## للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

دور اليوسف

التاريخ :

١٩٩٠

وكان أمراً طيباً في نفس الوقت  
أن تستمر محكمة الريان حتى  
تكتسب حافلة العرض ويتأكد مدى  
الالتزام بتنفيذها أو حتى نجد لهذه  
المسألة مثل الإعلام العربي نهاية  
مسيبة !

ولكن .. كل ذلك لا يمنع أن نكل  
عيوننا مفتوحة على آخرها إلى أن  
نتيقن أنه لا يوجد في الأسر فيه  
يهدد أموال المودعين بالضياع أو  
يمكن آل الريان من الفرار بما  
سلبوه من هذه الأموال أو يهدد  
أيضاً الأمن القومي ، وإلا سوف  
تسبب مرة أخرى ومن الزبدي هذه  
المررة !!!

تسليم الوعد بالبيع أو التنازل أو  
إسماء المودعين يتم لتأجيل موعد  
الصداد طبقاً لذلك .. ومعنى هذا أن  
موعد الدفوع أصبح مبهوماً بإرادة  
المطري الذي سيقيم بإعداد هذه  
الخطوات بنفسه .. ووالقوا أيضاً على  
ترك مهمة اختيار البنك الذي سيتم  
إيداع الأموال به لارغبة الخليفة أو  
الحكمة بشرط أن يكون للبنك الذي يتم  
اختياره فرعاً له في الخارج كما وافقوا  
على إضافة فترة جديدة إل العف والتي  
تنص على أن البيع تم بعد عملية  
المطري عملية تمته نظية للجهة وقد  
أضيفت هذه الفترة بعد أن خشي أحد  
المحامين بالحق المدني من المودعين من  
ترجيع المشتريين فيما بعد بجهة عدم  
معالجة الأصول قبل الاتفاق .

● كل هذه الشروط والتعديلات إليها  
المشترون والمحامى الذى يمثلهم  
بسهولة ويسرعة فلكة لم تحدث من قبل  
عند التعامل على صيغة بهذا الحجم !  
ولكن في الحفل هناك ثلاثة موضوعات  
كان واضحاً من البداية أن يمثل  
المشتريين لا يابل بشأنهم أى تقوض أو  
تقديم أى تنازلات .. الموضوع الأول  
وهو عدم التكلف عن هوية المشتريين أو

جنسيتهم أو مهنتهم أو اعدالهم ..  
والأمر الثاني يتعلق بالقوانين الخاص  
بإتمام هذه الصفقة .. حيث اشترط  
المشترون الالتزام عملية البيع لفترة عشرة  
ساعات على الأقل من توزيع مواظقة  
الحكمة على العرض .. حتى أن رئيس  
الحكمة حاول أكثر من مرة مع المحامى  
ممثل المشتريين لاختصار هذه الفترة  
وطالب منه إمكانية أن تكتفوا هذه الفترة  
ليذهب ويحدث المشتريون التيقن في  
محاولة لتخفيف هذه الفترة .. ولكن  
ممثل المشتريين أصر على رايه وقرر أن  
هذا من الشروط الأساسية للتعامل  
ولا يستطيع مجرء مخالفتها مع  
المشتريين بالرغم من أن المفوس جاهزة  
من الآن على حد قوله !

لما الأس الثالث الذى رفض ممثل  
المشتريين المسومة عليه وهو إمكانية  
إيداع ضمان مالي يثبت للمحكمة جدية  
العرض المقدم .. حيث رفض إيداع أى  
أموال تحت أى سمي في أى مكان حتى  
أو كان في خزائنة المحكمة وتحت تصرفها  
المباشر بجهة أن المشتريين لا يتلقون في  
الحكومة ولا الدولة بكافة أجهزتها .





المصدر : روز اليوسف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٠

# الريان يشترى الريان!

لفظ هو الجديد للخصبة لذا .. لما عن  
الافخاص المشتريين لهذا سر لا يرايد  
الاصاح عنه الآن حتى لا يبار ذلك على  
يقول العرض او رفضه او الاجرامات  
اللاصقة بعملية الشراء ... وعلمة  
ما يبيع المودعين في الاموال وليس  
الافخاص وللعلم للافخاص جازمة من  
الآن !

قلت : هل يعني هذا انهم من الاريان  
العرب ؟

قل : قل لا لاريه ان اكتشف عنهم  
بأي شغل ولكن من من المصريين  
يستطيع ان يقيم على شراء ممتلكات له  
تزيد قيمتها على الميار و ٥٠٠ مليون

جنيه وتكون امواله جازمة نقداً ؟  
●● وسألت رشاد نبيه محلي الريان  
في القضية لماذا لا يريد المشتريون  
الاصاح عن شخصيتهم الحقيقية ؟  
قل : هذا شأنهم ولا أحد يستطيع  
التاثير عليهم في هذا الامر .. فهم  
يشترطون ان تتم الموافقة على العرض في  
الديانة بدون إعلان عنهم إلى ان تتم  
الاجرامات وعلمية إعدام التفتوح  
للفخاص يبيع اصول الشركة ويمكن بعد

تحقيق :

يوسف هلال

لجأة . في جلسة يوم الاثنين الماضي وبعد انتهاء الدفاع  
من مرافعته فور محمد رشاد نبيه قنيلته التي أحدثت  
هولاً كبيراً داخل قاعة المحكمة ودخلها هناك الشخص  
مجهولون يطلبون شراء ممتلكات واصل الشركة في مصر  
بمبلغ مليار و ٥٠٠ مليون جنيه .. ويهمل أحمد الريان  
مكبراً فور إعلان محاميه العرض أمام المحكمة يوم الاثنين  
الماضي وأخذ يمازج شقيقه وشقيقه وعلاق والده في مشهد  
مؤثر وبدأ كان العرض كان مفاجأة لهم جميعاً لتكتل  
الحجة الدرامية المطلوبة وتنتقل زغاريد المودعين  
الموجودين بقاعة المحكمة لرحمن تجديد لامل الحصول  
على اموالهم التي أصبحوا يلقون الامل فيها تدريجياً .

بهذا العرض وخلصت ان الريان مضي  
عليه كثر من عين كليلين في الميس  
والقضية الآن في مراحلها الأخيرة التي  
تصل في المحكمة ؟  
واو كان لاصحاب هذا العرض غرض  
طيري لاصحاب المودعين فكان الأولى به  
ان يقدم هذا الجليل إلى أي جهة تكون  
توزيعه على المودعين مباشرة ؟

عرض مشر !

فيل يده جلسة للمحكمة سألت أحمد  
الريان عن الافخاص الذين يمتدنون  
لشراء قل : إنني كنت على علم بهذا  
الموضوع منذ فترة طويلة وله التفت  
مع المحامين على إعلان ذلك في الوقت  
المناسب أمام المحكمة .. وهو عرض مشر  
لا شك في هذا .. ولا يحتاج إلى تردد من  
أي شخص في ايوله ولتني الناشد  
المحكمة الموافقة عليه سريعاً .  
قلت : ولكن هل تعرف من هم  
بالتحديد هؤلاء المشتريون ؟  
قل : نعم إنني اعرفهم جيداً .. وكما  
قلت إن هذا الموضوع شدي ولكن إعلانه

وكان هذا العرض الجديد مفاجأة  
- بحق - للجميع بما فيه من المحكة  
وأعضاء النيابة لأنها هذه هي المرة  
الأولى من نوعها التي يقدم فيها مشر  
على الشراء بسعر اكبر بل مضاعف من  
الصر الذي يحدده البائع نفسه ..  
وهذا استدعى المحكمة ان تسأل عن  
الغرض الكامن وراء عملية الشراء ؟  
والجواب معال المشتريين سوى ان يترك  
ان قيمة الاصول - في اعتقدهم - اكثر مما  
لقرض لها لجان التحفظ وان العرض  
الاساسي من العرض للشراء هو إبراء  
ذمة المتهمين الثلاثة الأول في القضية ..  
وهذا يتضح ان الهدف هو إبراء اللهم  
للموجهة لال الريان مقابل سداد  
مسئلات المودعين وخاصة ان يهود  
العرض تتشبه ان المبلغ الذي سيبيع  
يمكن ان يزيد على الميار و ٥٠٠ مليون  
جنيه في حالة إذا كانت اموال المودعين  
تزيد على هذه القيمة !

إن من هو الذي يمينه امر علة  
الريان بهذه الدرجة ويستطيع سداد  
هذه المبالغ الطائلة لاهاء لهم بدون أي  
مقابل ؟  
ولذا لم يتقدم هذا الشخص او  
الافخاص المجهولون سوى الآن لفظ







المصدر : دور التحرير

التاريخ : ٢٨ مايو ١٩٩٠

نشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بالشخص وخاصة أننا نعتقد ان الحكومة لا تريد حلاً أو انتهاء هذه القضية لانها قضية سياسية في المقام الأول .. كما ان الديانة مستفيدة من استمرار الوضع الحال الذي يمثل في ضريبة ٢٪ التي يحصل عليها المستثمرون من اعضاء الديانة مقابل الإدارة والإشراف على أموال وأصول الشركة المختلفة عليها .. هذا بخلاف السيورات الملاكي الخاصة بأحمد الريان التي يستعملها المستثمرون في نقلاتهم الآن .

خلف القمص المجدى المحلل بالمسكة أسأل الحاج توفيق كبير عائلة الريان عن موقفه من العرض الذي قدمه الدفاح لشراء ممتلكات الشركة ١٢ يجب والأبشمة ترسم على وجهه : موفنا جميعاً طبيب في هذه الحالة ولابد من إبراء ذمتنا أمام الجميع وبذلك تكون القضية من أساسها .

وأما : ملا - إن - عن صبح الذهب الذي تتهمه الديانة بشغله ولا تريد الإفصاح عنه حتى الآن ١٩ قل على الفور : بعد إتمام الصفقة لا أحد يستطيع ان يطلب منا شيئاً ونحن لانعرف شيئاً عن الذهب ولم نخفيه . وكل الأموال تم الاحتفاظ عليها والحكومة هي المسؤولة عن إدارتها الآن .

وخلال المناقشة التي تمت مع ممالي الريان الذي قدم العرض وضع أنه لديه حرية كبيرة في التصرف بدون العودة إل اصحاب الصفقة .. كما كان متسابقاً إل اقص حد في قبول معظم الشروط التي طلبها المسكة والديانة مثل القيمة بمهمة إعداد الكتلوج الخاص ببيع ممتلكات والذي يتكلف حوال ١٠٠ ألف جنيه على الاقل وهي مهمة البائع بالدرجة الأولى ولكن أول ممثل المشتريين القيام بها .. كما قبلوا أيضاً تعديل أحد شروط العقد الخاصة بالبنك الثلاث الذي ينص على أنه في حالة الشاغر عن

ذلك التكيف عن شغليهم أو استبدالهم بدون أى مشكلة .

قلت : لكن هناك من يريد انهم من الاترياء العرب الذين ادعوا على عملية الشراء حلاً لمشكلة المودعين ١٩

قل : هذا غير صحيح وبمصلحة ممثل عن هؤلاء المشتريين فانا نقول ذلك ولعلمك ان المشتريين مصريون وإلا فكيف يمتلك عرب أو اجانب عقارات وراشى داخل مصر والمليون يحتر ذلك :

قلت : وملا - إن - هذا التوقيت في الإعلان عن هذه الصفقة ١٩

قل : في المراحل السابقة كان الإلهام عن تقديم عرض الشراء محسوف





المصدر : روز اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ مايو ١٩٩٠

## جمعية عمومية لشركة الريان لا يتم صفقة البيع

بعد موافقة محكمة جنحيات الجيزة على هذا العرض الذي قدمه محامى الريان لاهراء ممتلكات شركة الريان ، من المتكلم دعوة الجمعية العمومية للمودعين خلال الاصلح للقفعة تمهيداً لتفكيك مجلس إدارة الشركة يقوم بالتوقيع على عقد الوعد بالبيع .

سنة شهرين في المفاوضات وله كان يحضر هذه المفاوضات من طريق المحامى وله هو الذى وضع أسس هذا الاتفاق وعطفت الريان ان المشترين الهمد هم أربع شركات أو بيوت مال عربية وه سجن ان طيت مقابلة وزير الداخلية في العلم المحلى لانكش منه عرض احد البيوت المغة لشراء هذه الأصول مقابل سدده ممتلكات المودعين ، لكن المحكمة لم تتم .

ويتردد الآن ان عرض الشراء تقدم به لاحد المحررين الذين يمثلون شركة الراجحي وكذلك مجموعة شركات كويتية . وعلاوة نحو سبعة اجتماعات مع رفاة نبيه المحامى كت فيها مناقشة اصول الريان وموقفه المالي ومدى قانونية ملك ملكية هذه الأصول من شركة الريان إلى المشترين الجدد وأعدت تم عمل تفكيك للمحلى الذى قام بمعاملة الأصول على الطبيعة . ومن جهة أخرى تقدم الدكتور عبد الصبور شاهين بمذكرة يتكئها لفضيلة الشيخ المشراوي وشاغل فيها المحكمة لحث المسئولين على الاستجابة للضرورة لهذا العرض لإفكك للمودعين . وكذلك تقترح اللائحة ضرورة تكوين مجلس إدارة جديد ومولات للشركات يتولى بالتفدية عن المودعين إجراءات إنصاف هذه الصفقة ولقار حقوق الممتلكات الوتينية القفلة ، على حد تحميم الحكمة .

### أبراهيم خليل

المصرية والأجنبية . ويقول الملاح إنه من الخواص الا تستأرق هذه العملية باتساعها لكثير من ٦ شهرين فقط وليست طرية شهرين لوجود الكثير ونصف المليار لعملاً في حوزة عدد من البنوك الأجنبية التي سيقوم الأشخاص الذين سيشترون أصول الريان بتحويل هذه الأموال خلال هذا الأسبوع . ويتردد في أوساط الملاح عن الريان ان المشترين له يصفون عن أنفسهم

وخلال هذا الوقت يكون المحامى الذى ستشترى باسمه الأصول له انتهى من عمل التكاليف أو الوصف التفصيل لأصول الريان الذى ان يستغرق أكثر من شهرين لتأني المرحلة الثانية بتسليم كل طرف وأرقام حسابات المودعين والذي بدأت لجة التحفظ في الإعداد له من الآن تمهيداً لتسليمه للمحامي خلال اسبوع فقط بعد انتهاء المفاوضات بينهم .. وفى المفاوضات التي تتم خلال هذا الأسبوع على قدم وساق ، ويعقب ذلك وضع الشيكات الخاصة بحوال ١٧٣ ألف مودع بحوزة المحكمة ليتم تسليمها للمودعين وتصرف من عدد كبير من البنوك

الأسبوع القادم أو يظلون اختصار الوقت للعدد تصرف هذه الأموال . وه تضمنت القوال للمدعين مع القوال الريان حول هؤلاء المشترين فيقول ممدوح الواسمي محامى الريان إن هذا العرض لا يعرف لعدد الريان منه شيئاً ولكنه يتحدث للبحث عن دور ويؤيد هذا الكلام رفاة نبيه محكم العرض ويضيف الريان لم يعلم بهذا العرض إلا قبل بدء المحكمة بخصم ملاقاة فقط . ولما لا يهمنى الريان في شرة إننا مصلحة المودعين في حين يتولى لعدد الريان إن هذا العرض استغرق





المصدر : دور اليونسكو

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٠

## هذه هي أملاك الريان

وممتلكات الريان في مصر هي عمارة وقطعة أرض مساحتها ٢٥٠٠ متر بشوارع طمعت حرب وأخرى بشوارع بطوان . ٣٦٠٠٠ متر أخرى بشوارع الخليفة المأمون وثلاثة بشوارع الميرغني طمعت حرب وهـ آلاف متر أمام فندق وبرتج الريان بالقلي . وعمارة بروس راسدا وهـ آلاف متر بجوار مطعم اندريا وبرتج الريان بالمعالي والبنى الإدارى و٢٠٠٠ متر على شرفة الخريوطية و٧٠٠٠ للريان بالهرم وثلاثة أبراج بشوارع قطعة متر بالمجيزة و١٥٠٠٠ متر بالمطعم و٨٠٠ رضى . وعمارة خلف الميرلاند ومتر ألف متر على المبصرات لثرة بالاستعمارية للشركة بشوارع الهرم بالإسكندرية إلى ١٣٠ كانت معدة لإقامة مدينة سيلمية وقصر فدانا مستخدم كمشاغل لاختصاص إبراهيم باشا بالمعالي وقصر شيه والحديد بكليو ٢٦ ، ومخزن بجوار النيل ، وقصر البدرولى باشا بالقلي . قطعة بالهرم ، وأخر ببواقي بالقاهرة و١٠٠ هكتار منها التكن بالمنصورة وتشمل الممتلكات أيضاً ٩٠٠ صوير و٥٠٠ فدانا القيم عليها مصنع بلاط وطوب مراكز ومخازن لبيع اللحوم ٩٠٠ ، وورشه ومخازن ومخزن إلى ومصنع لحوم مخاض للذهب وهـ ٥٠٠ مخاض لكعب التراث بالقاهرة والإسكندرية وأراضى مصر الاستعمارية الصحراوى و١٠٠ ألفه فضاء مساحتها ٥٢ فدناً بمدينة السلام بطريق المنصورة بالمجيزة وهـ ألفه كان ينوى الريان إقامة مدينة سكنية عليها و١٠٠ آلاف متر مربع بالمصرة بالقنيطرة .





المصدر : الوكيل

التاريخ : ٢٤ أيلول ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## المحكمة تواصل نظر قضية الريان الدفاع يطالب بتشكيل لجنة من البنك المركزي لتحديد مستحقات المودعين

في الوقت الذي بدأ فيه مكتب النائب العام الإجراءات التحقيقية للعرض للقرض أرد أموال المودعين، استأنفت أمس محكمة الجيزة بملاعة المحاكمات الكبرى باثري المعارض بميدية نصي نظر قضية الريان. اجلت المحكمة سماع الشهود، بعد أن أصر أعضاء هيئة الدفاع من المحكمة على تشكيل لجنة من البنك المركزي لفحص الأوراق ومستندات الشركة لتحديد المبالغ المستحقة للمودعين.

**تابع الجلسة :  
محمد زكي  
احمد راضي**

العمله ان تقوم بهذا الاجراء البسيط ..  
وود بتقديم التقرير للمحكمة، وتأسيسا  
على ذلك سوف تتم مناقشة الشهود في  
المسائل القانونية، ولهذا اري لا يوجد أي  
سبب لذلك سوى تعطيل الدعوى .  
وقال المستشار سامر درويش : انني  
لنأخذ من هذا العرض، ولكنه نقلا  
مشوب بالاعتراض ! ولكن في وعد بقاء مع  
وكيل المشرين بعد انتهاء دور التفتيش،  
سواء بالاطلاع على عقد الملكية أو شروط  
عقد الوعد ببيع .

واضاف : ان هذا الدفع لا يستند الى  
الأوراق أو الحافظة، وقد ثبت في الأوراق  
الدعوى بتشكيل لجنة متخصصة  
والتيابة لم تقصر في اجراء قانوني عند  
تحديد اعضاء اللجنة، ولما ان يكون  
هناك جدية في العرض حيث ان ١٨٧ ألف  
موقع تمطلا بهذا الابل .. وينظرون الى  
هذه المحكة بفرقة ابل .

وعلي زاهد نبيه مغللا : ان كلمات  
الزاهد رئيس اللجنة كانت مستعاط على  
وحيي، لتأنيده في يائتي خير علم  
بالدعوى . اما في كلام المستشار سامر  
درويش .. فانه عليه بان التقرير الذي  
قدم اليوم للمحكمة هو من ادم الريان  
القضية .. وهو ما اعتقلت به التبدية  
مطله على اموال المودعين ، اذ، واشكت في  
تقرير اللجنة التي شكلتها النيابة  
ووصلها بانها غير جدية، وان المحكمة  
صليمة الرأي الوحيد في القضية .

وعقب سامر درويش قائلا : بان ما  
يقوله دفاع الريان غير منطقي، واتم  
ان اللجنة باثرت افعاليها بطريقة  
قانونية، وطالب المحكمة باستمرار في  
سماع الشهود حتى لا تتعطل سير  
الدعوى .

الوعد بالشراء، وبين صفته كعقد عن  
المعلم الاول الذي يترافع عنه الآن .  
فانه زاهد نبيه قائلا : لما ان الابل  
حضورى عن الملمه الاول، وليس منه  
شعور بين صفتي كعقد عن «الريان» او  
المعلم المشرى من عقد الوعد ببيع .. وانما

ما يترافع عن الريان يا حبي حقوقي  
الودعين .  
وطب احمد ادريس الكلام، حيث عاب  
على ما لآثره الدفاع، بارجوع الى الجزء  
الاول من التفتيشات والتي اجرتها اللجنة  
العمله، وان اللجنة خلقت اليمين، وان  
الزاهد محمد شيرين لهمي هو الذي فلم  
بذلك، وتريد من المحكمة عدم الالتفات الى  
هذا الطلب، لان هذا سيعطل سير  
الدعوى .

### مدير التفتيش يعقلب

وقال المستشار سامر درويش مدير  
ادارة التفتيش بمكتب النائب العام، ان  
النيابة العامة كانت من البداية هي  
الامينة على الدعوى، وبالقضية طلب  
اللجنة من اللجنة المركزية لتقسيم اصول  
الريان، جاء ذلك في قرار النائب العام.  
مستعلا على هذه القواعد، وكان عدد  
الاعضاء عشرة، و١٦ مصلحيا يتولون  
مراجعة كافة مستندات الشركة، وما  
صرح تحت حساب الازياع واصول كل  
شركة، ولأنهوا من هذا ان تغير الاصول  
لتغيرا جاسما معنا . والمسل : بل الاتر  
من هذا انه سوف يودع في المحكمة تقرير  
اللجنة الفنية المعلقة في ١٠ يونيو  
١٩٨٨، وان اعضاء تلك اللجنة تحت  
مناقشتهم تفصيليا ولا ياورت النيابة

قررت المحكمة بتأجيل القضية الى جلسة  
اليوم وتكليف النيابة العامة بضم التقرير  
الذي قدمته النيابة، مع استمرار حبس  
المؤمنين الثلاثة الاول .

وكانت المحكمة قد قضت جلساتها في  
السماعة الحلفية عشرة والربع صليما  
برئاسة المستشار الكحلون محمد حسني  
عبداللطيف وعضوية المستشارين زكري  
عمار وعبداللطيف عبدالحكم واسفة سر  
حسين عطشواي واحمد رمضان، وفي بداية  
الجلسة تودى على شاهد الاتبات الاول  
الكحلون محمد حسن في التور رئيس هيئة  
سوق المال، وتخلل محمد زاهد نبيه  
صفي الريان والبيت حضوره بصفته  
مدافعا عن الملمه الاول احمد الريان.  
وقال في طلب قبل سماع المحكمة للشهود  
فالملمه عندما قدم للمحكمة اخفائه المدة  
٢٠١٠، من قانون تلك الاموال، والتي لنص  
على عقوبة السجن أو الغرامة التي لا تقل  
عن ١٠٠ ألف جنيه ولا تزيد على مئتي  
مليون من اموال . وشامل في دفعته : هل  
بين أوراق الدعوى تحديد جامع مبالغ  
للمبالغ المستحقة التي يحكم عليها الملمه  
جائزها، والتي سوف يلتزم بريها ؟ وهل  
خلات اللجنة التي شكلتها النيابة اليمين  
القانونية قبل اداء افعاليها ؟ وعلى أي  
الاسس اثبتت تلك المبالغ المستحقة ؟  
واصر الدفاع امام المحكمة ان تصير حكما  
مجهوليا بتكليف لجنة من البنك المركزي  
تتبنى مهنتها في ثلاثة اشهر على الاقل،  
تقوم بعد فحص اوراق ومستندات الشركة  
ومن انبثاقها، لتحديد اكل المصروف محل  
المحكمة، تحديد مايقا مودعا والمستندات  
من واقع الأوراق الدعوى، وحتى يمكن  
مناقشة الشهود على ضوء تقرير هذه  
اللجنة .

### كلام جارايد

والمحكمة سالت زاهد نبيه المحامي عن  
تصرجه بانه ان يترافع عن ال الريان  
فقال زاهد : ده كلام متكش عن على  
المحكمة . وسالته المحكمة ضما : اهل  
يقتال في ١١ ؟ فقال : ده كلام يتقوله  
الجراد . فطلبت منه المحكمة ان يوضح  
موقفه في حالة حصول تعارض بين صفته  
كممثل عن المشرين الذين سيحصلون على











المصدر : الاصحاح

التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



في كتاب الامرام الاقتصادي للكتاب الفرنسي الان روسيون بعنوان « شركات الاموال والاتحاح الاقتصادي » ، يرى الباحث ان تطور العلوم المصرفية عامة ، والعلوم المصرفية المصرية بصفة خاصة يرجع ثلاثة اثار ، وكافة المجتمع المدني ثلاثة اخرى ، وبينما عن هذا الصراع لبقية - في تواليها وتلاحقها - ما ينشأ عن المستويات التمييزية التي يشتغل فيها على التماسك التمييز بين الطبقات والافراد .

اما الجوانب لهذا التسلسل فقد انتهت بحثين لهما شحنة رمزية كبيرة .. وثقال الرئيس اتور السادات وسقوط شاه ايران . اما الحقيقة التي بدأت في مستهل الثمانينات فهي تشهد عودة البطل المتناقص للسلطة على مسرح التاريخ .. اي عودة المجتمع المدني يلخص ان وجود قضية او إشكالية صراع بين الدولة والمجتمع . وقد انتهى اراع في الثمانينات بتقدم المجتمع وتراجع الدولة . ويتصاعد هوسون عما اذا كان هذا التصحيح قد جاء نتيجة لتضخم هيمنة الدولة القوية الوسيطة تضخما زائدا عن الحد ، ان جوار سلطتها السياسية التي تكون حاجتها الحقيقية الى جوار الاستطلاع بمسؤوليات في ظلها .. الامر الذي ادى الى تراجع الدولة وتقدم المجتمع . وتطور الولايات ايضا حول القضية الاسلامية ، وهي القرائن وجود قطاع اسلامي في المجتمع ، وهو قطاع يعتبره البعثيون رغم اختلاف الابدولوجية - حجر الزاوية في المجتمع المدني ، والفرصة الوحيدة لمواصلة لائحات وجو ازاء سطوة الدولة .

ولقد تميزت شركات توظيف الاموال الاسلامية في بداية الثمانينات بظهور لاختيار الافتراضات التي قصها الكتاب حول التصحيح الدولة وتقدم المجتمع .

لقد ظهرت شركات توظيف الاموال كامر طبيعي دعت اليه حاجة المرحلة القلقة .

ويغتراب ان روسيون ان نمط المشاركة الذي قلقت على اسسه شركات توظيف الاموال ليس بدعته في المجتمع المصري .. وهو يورد من كلام طارق البشري قوله :

ان نمط المشاركة الذي قلقت على اسسه شركات توظيف الاموال ليس غريبا ولا جديدا على البيئة المصرية ، والعلاقات الاقتصادية في اريف .. وفي الاحياء الشعبية في المدن ، ان يمارسون هذا الاسلوب ويجربونه في تربية القسبة والزراعات قصيرة الاجل كزراعة الخضروات عروة واحدة او عروتين ، وكذلك في بعض اعمال التجارة .. ويجري ذلك كله على اساس من الثقة الشخصية المتبادلة ، وليس اسلوب المشاركة جديدة ولا مبتكرة ، الجديد هو شغلة حجم التفاعلات التي جرت في السنوات الاخيرة .

الحديث بقاء ، احمد بهجت





# الريان لـ « الشعب » : مجموعة عربية وراء

كتب ربيع شاهين

## الصفحة

كشف لعمد توفيق عبد الفتاح رئيس مجلس إدارة شركة السريان لمراسل المعلقة المصرية التي فجرها بشاعة بعرض شراء أصول وممتلكات الشركة ، ولقد تم بسداد كافة مستحقات المودعين . قال لعمد توفيق ان الأمر لم يكن سرا عليه وأنه جرى الأعداد له في مكتب وسرية تامة . وبقي وجود واستعمال مصرى او شركة السعد ، ولقد حيد وراء الصفحة .

وأضاف انه طلب لعمد شفيط ميلكو من الدولة في نوفمبر الماضي ، وهو شفيط برقية رائد ، وسددهي « عبد الناصر » ، لايلاعه بالصفحة ، وطلب منه مقابلة وزير الداخلية لاسفله بالافضل ، وانه لعمد توفيق ان عرض الشراء تقدمت به مجموعة اقتصادية عربية من خلال وكلائها المصريين الذين أبدوا استعدادهم لشراء كافة

الأصول والممتلكات ولقد تم بسداد كل مستحقات المودعين ، وبلغت قيمة العرض ١٠٥ مليون جنيه وقال ان المجموعة الاقتصادية العربية صلب العرض للشركات فرض سرية تامة على المفاوضات وعدم التكليف عن هويتها أو اسمائها ، أو موكلها حتى الانتهاء من نال الملكية إليها . وأضاف ان طبيعة الشيفخ الشعراوي والسككوير عبد الصبور شاهين لم يكن داخل طقم بهذه المفاوضات .

واكد ان تقرير المجموعة المصرية للأصول بمبلغ ١٠٥ مليار جنيه يمثل شريحة حسن سير ومسئولة للشركة وانها لم تبتد أصولها او ممتلكات المودعين .

وعن موقفه اذا صدر القرار بحفظ القضية بعد تمام الصفحة قال لعمد الریان : سأهاجر يسلمتي الى سويسرا .

وان تصريحات خليفته « الشعب » : اني لمعد رشيد نبيه محلي الریان الذي اعلن عن الصفقة ان يكون مشرق أصول الریان وممتلكاته أخصاها في هذبات صهيونية او امريكية وأضاف انه لن يكلف استماعهم حتى لا تقوم الحكومة باقتال صفقة البيع .. وحذر الحكومة من التدخل اذا أرادت ان يتم الأمر .

وقال رشيد نبيه انه مستعوم فيها للفتون المدني بقرار ممتلكات الریان لاصحاب مصريين . واكد ان أموال المودعين مستعوم بكل تأكيد قبل عشرة اشهر وسيتم إعلان الریان من أحكام جنائية ولتقيد مؤلف الحكومة من الفتون على الأموال مؤكدا انه الفتون غير مستعوى وقال ان الفتون حدد مهلة للریان حتى ٩ يونيو ١٩٩٠ وما حدث هو القبض على الریان على ١٩٨٨ على الرغم من أنه يضم أكثر من ١٧٠ المودعين .

وأضاف ان ضرب الریان كان تنفيذاً لمخططات اجنبية للحرب أية فكرة الاقتصادية الاساسي

واكد المستشار عبد العزيز إبراهيم رئيس مكتب التحقيقات والاقتصاد والشرف ان قضايا شركات توفيق الأموال بالجهز ان قرار هذه المهلة من اختصاص المدعي الاتراكي وأوضح ان شركات الهدي وبندر والجميل ونيوكيرو تكتزم ببرنامج السداد . وأن حل أزمة الریان يصرع خطوات باقي الشركات في مستحقات المودعين .

كما طلب لعمد رائف رئيس مجلس إدارة شركة الزهراء اعلاما الخريص بعطاء مهلة لشركات توفيق الأموال أن يبيع لتسوية مديونياتها . واكد لعمد رائف ان شركة الزهراء قامت بتسديد ٨٥ ٪ من أموال المودعين وحملت مصابح شفعة في سبيل تحقيق ذلك .

وأضاف ان مد المهلة سيؤدي الى اتمام عملية السداد دون مخاطر كبيرة على الاقتصاد المصري . واكد رائف ان شركات توفيق الأموال الاساسية مستعوم قوية مؤكدا ان مخرجات المواطنين في تزايد لعدم تقادم ان قنوات التوفيق الحكومية وأضاف ان شركات التوفيق هي مسئول الاستقلال الاقتصادي المصري عن الغرب .

وحيا رائف جهز المدعي العام : بقدر اني الظهيرة طبيعة نشاط الشركات

وبراكة كمسئلة تسهيل الوصول الى هذا الوقت القصير . كما اكد طارق ابو حسين رئيس شركات الهدي مصر ان الفتون ٤٨ العام ٨٨ حدد مهلة السداد بمصريين وأضاف ان ما تم منحه لشركات الهدي ٤ اشهر . وقال لعمد حصلت الشركة على خطاب رئيس توفيق أوضاعها في ٢٥ أكتوبر ٨٩ كما تم الرد على التظلم المقدم لوزير الاقتصاد في ٢٦ يناير ١٩٩٠ وهو مؤلفا امام جهز المدعي العام الاتراكي في ٢٠ يناير ١٩٩٠ م وعلمنا للفتوى الصادرة من مجلس الدولة تم منعنا من التصرف ومن افعال أية عناصر الا بعد سداد المودعين .





المصدر : ..... الحسنى

التاريخ : ٢٩ - أيار ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

..... .. ومحامى الريان :

**تقرير ساهر درويش**

**غير واف**

**وليس موقعاً من**

**لجنة العشرة**

كتب - محمود نوفل :

أعلن ممدوح الويسى محامى الريان ان تقرير المركز المالى الذى قدمه المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ على الاموال الى الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف فى جلسة أمس لم يكن سوى ملخص غير واف للتقرير الحقيقى الذى يبلغ عدد صفحاته ١٢٠٠ صفحة .. كما ان البيانات التى تضمنتها ليست صحيحة وأنه يحتوى على قومتين لممتلكات الريان - الأولى : قيمة نظرية والثانية قيمة أسعار السوق وان الأصول تم حسابها طبقاً للقيمة الدفترية بينما حسب الخصوم تبعاً لقيمة أسعار السوق .

قال ان أعضاء هيئة الدفاع اكتشفوا ان الصورة المصممة اليهم من هذا التقرير خالية من توقيع أعضاء لجنة المطرة الذين للموا باعداده بتكليف من النيابة . وأضاف المحامى ان هيئة الدفاع لا تعترف الا بالمركز المالى الذى اصنعت للجنة المشكلة برئاسة الشيخ الشراوى . وانها تستند حالياً لتقديم رد على ملخص

التقرير الذى قدمته النيابة أمس ويقوم به عدد من المتخصصين وسوف يعرض فى جلسة المحكمة القادمة يوم ٢١ يونيو .

وقال ممدوح الويسى اننا ننتظر ان تقوم النيابة بتنفيذ قرار المحكمة بشأن تقديم كشوف بأسماء المودعين والمساهلة بالحساب الإبري كذلك محضر إحصائ لجنة المطرة وأسماء أعضائها والطرق التى اتبعتها فى تقييم أصول وخصوم الشركة ويضع أصل هذا التقرير فى حوالى ١٢٠٠ صفحة .

كما تنتظر كشف هيئة سوق المال الذى يتضمن أسماء شركات توظيف الاموال وطرق عملها لتوضح ان هيئة سوق المال منحت شركة الشريف مهلة شهرين بعد نهاية المهلة الممنوحة لجميع للشركات لتوفيق أوضاعها وان الدكتور عبد العزيز حجازى قد عينه الجهاز المركزى للمحاسبات ليكون محاسباً بها بينما عينه نفس الجهاز مراقباً مالياً للشركة قبل صدور قانون نقل الاموال .. وفى هذه الحالة كيف يستقيم الأمر بان الدكتور حجازى يكون خصماً وحكماً لشركة واحدة







المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ - ابريل ١٩٩٠

من ناحية أخرى توجه حمدي عبد العزيز المفوض العام على شركات الريان صباح  
اليوم إلى مدير إدارة المنطقة حيث سلمه ملفا كاملا يتضمن كشوفات باسماء شركات  
الريان المساهمة وعددها ٤ شركات وهي الريان للمعاملات المالية والريان للفلل  
والريان للاستثمارات العقارية والريان لمواد البناء والذي بلغ مجموع رأسمالها  
مجموعة ٨١ مليون جنيه .. بينما تضمن ملف شركات التوصية البسيطة ثلاث  
شركات وهي الريان للاستثمار وتقليد الاموال والريان للمجوهرات وبلغ  
مجموع رأسمالها ٦٥٠ ألف جنيه .

ويهدف هذا اللقاء الى بحث مدى إمكانية تشكيل مجالس ادارات جديدة لهذه  
الشركات بعد أن أودع رأسمالها في السجن بحيث تتولى تحديد شخصيات من  
سينتقل اجراءات بيع هذه الشركات عند القيام ببيع أصول الريان





المسار : المصنر

التاريخ : ٢٩ أيلول ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أنا عاتق  
على المستشار  
ساهر درويش

## ولعننا في النهاية يد واحدة

ولدي  
أن نختبم  
حياتنا  
بمحمل طيب



منوح أبو حشم

لا نظم  
في فمرة  
ولا في  
أمرال

لاصول وممتلكات الريان .. كما يستقل يوم الخميس تقام المهندس عمار الدين خليل نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية السابق والممثل الفني للتصديق فيما بينهم لإعداد الجدول الزمني لمعالجة المطارات الخاصة بشركات الريان وأعداد الرسومات الهندسية لها .. والاتفاق حول تفاصيل عقد البيع .. وكان المستشار ساهر درويش قد أرسل صباح أمس خطابه إلى كل من المستشار محمود خالد والمهندس عمار الدين خليل بموافقة إدارة التخطيط على اختيارهما كممثلين قانونيين وفنيين للمشتريين وتغاضي لهما التوقيع في مهمتهما من أجل مصلحة المودعين ..

ومن ناحية أخرى استقبل المستشار ساهر درويش للمحامي العام الأول مدير إدارة التخطيط على الاموال بمكتب للكتاب العام صباح اليوم المستشار محمود خالد رئيس محكمة الاستئناف السابق والممثل القانوني للمشتريين

للاستفسار عن كيفية صدور مثل هذه التصريحات في هذا الوقت ومدى صحتها إلا أنه لم يجده ويستوجه اليوم لتكرار المحاولة .. وقال أنني مع ذلك أؤكد أنني وساهر يد واحدة لإنهاء هذه القضية وبعد التأكيد مرة أخرى على ما صرح به للامساء من أن هناك ٦٠٠ مليون دولار ثمن الصفقة موجودة تحت تصرفه بالكامل وبجاهزة للتحويل إلى مصر فور الانتهاء من هذه القضية ..





المصدر :

التاريخ : ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أول تصريح للمستشار محمود خالد :

**تبكت المهمة .. لصالح الودعين  
الفشل .. يعنى  
كارثة أخرى  
عقد الوعد بالبيع ..  
خسائر شديدة**

.. وأول تصريح للمهندس عماد خليل :

**دورنا .. توضيح الصورة الحقيقية  
لأوضاع الريـان**



**أعطوني  
فرصة ..  
ثلاثة  
أشهر**

حجم العمل كبير بالإضافة إلى أن  
الأمكن متفرقة ومتباعدة من أسوان  
للأسكنرية .  
وأشير إلى أنه قد بدأ فعلا في اختيار  
المجموعة المعونة له .. مؤكدا على  
المحافظة على بصيرة الأمل الذي لا  
للموحدون ومحاولة بث الثقة في قلوب

لحمد الزواهي .  
المشتريين .. وإن كل ثورة تنفخ في  
توضيح الصورة حول حقيقة هذه  
الاصول والأسلاك حتى يطمئن  
المشتريون والودعين على أموالهم .

بالمواطنين الذين عثروا ويعتقون من  
جراء هذا الوضع حيث مات من مات  
وخلد من خلد وإن استمرار هذا الوضع  
أو فشل هذه المهمة يعنى كارثة أخرى  
محققة ..

وعن الموعد المحدد لتوقيع عقد الوعد  
بالبيع قال إن ذلك يتوقف على  
التسهيلات التي تقدمها الجهات  
المختصة وإذا حصلت تلك التسهيلات سيتم ذلك  
في أقرب فرصة وربما لا تزيد عن  
شهر ..

وقال إذا ثبتت الأيام إن المشتريين غير  
جادين استكون مسألة في منتهى  
الخطورة .

.. والمهندس عماد خليل

وإن أول تصريح أيضا للمهندس عماد  
الذين خليل المسئال التالي - قال  
للمساء - أنه قد قبل المهمة وهو ينظر  
للجانب الإيجابي أكثر من أي شيء  
آخر .. وأنه شخصيا يثق في العرض  
لعمد للشراء كنهجه للتكلفة المتبادلة  
بينه وبين عماد ربحا لديه ممثل  
المشتريين .

وأعلن أنه سوف ينتهي من العمل  
المكلف به في مدة أقصاها ثلاثة أشهر  
نظرا لزيادة عدد الطائرات والمباني  
والأراضي المطلوب إحصاء رسومات  
هندسية لها حتى يخلت في التقرير  
المبني أساسه حوالي ١١٤ وحدة  
بعضها كتلوج واحد يتراوح عدد  
صفحاتها ما بين ٥٠٠ إلى ٧٠٠ صفحة  
على الأقل وربما تزيد عن ذلك حيث  
سيتم عمل فهرسة للوحدات وتصنيفها  
إلى مجموعات وأحدة للصور وأخرى  
للنقائات وثالثة للمحلات التجارية  
ورابعة للتسارح .. وخماسة  
لأراضي .. وهكذا .. وبعد الانتهاء من  
تقسيم المجموعات سيتم بحث كل  
مجموعة بالتفصيل وكل وحدة داخل  
هذه المجموعة سيتم بحثها بالتفصيل  
أيضا لإعداد الرسومات الهندسية  
الخاصة بها حتى يمكن وضع كل وحدة  
في حوالي ٣ أو خمس صفحات في  
الكتالوج النموذج ..

أضاف أن طول المدة التي يستغرقها  
إعداد الكتالوجات الفنية يرجع إلى أن





المصدر: المساء

التاريخ: ٢٩ مايو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

**«المساء» تواصل خبطاتها الصحفية..**

**وتتابع مدى جدية صفقة الريان**

**رشاد نبيه .. ممثل المشتري :**

**أرقام العجز في أصول**

**الريان .. غير صحيحة**

**أؤكد من خلال «المساء»**

**التزامي بسداد كل حقوق المودعين**

**نحن فعلاً جادون ..**

**والدولارات موجودة**







## كتب - مختار عبد العال

صرح محمد رشاد نبيه محاسي الريان بأن ما أعلنه المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ على الأموال من أن عجز أصول الريان عن قيمة الودائع قد بلغ مليارات ٢٢٥ مليون جنيه غير صحيح بالمرة ..

قال أنه في البداية يجب التركيز على أن هذا التقرير باطل طبقاً للقوانين الجهاز المركزي للمحاسبات ونقابة التجاريين حيث أن هناك ثمانية أعضاء من لجنة المضرة التي تولت وضع قائمة المركز المالي لشركات الريان ليس لها حق مناقشة ميزانية الشركات المساهمة .. حيث حدد القانون شروطاً معينة لمن يراجع هذه الميزانيات لا تطبق على هؤلاء الثمانية ..

وثانياً لأننا استطعنا وببساطة ونظرة أولى على هذا المركز المالي أن نلغده كما يلي ..

نكرر التقرير أن إجمالي وديع المستثمرين بلغ مليارات ٨٠٦ ملايين وان المبلغ المتصرف للمودعين تحت صناديق الأرباح بلغت ٢٢٢ مليوناً و ٢٩٨ ألفاً فقط .. في حين أن المستندات المعلقة منذ تفتت أن إجمالي ماصرف للمودعين تجاوز مبلغ ٩٠٠ مليون جنيه ..

نكرر التقرير أيضاً وجود مبلغ ٢٩٠ مليون جنيه كتيرين مدفوعة وخصمها من رأس المال وذلك دون أن تكون هناك في الجانب الآخر للميزانية أية مخصصات للتدوين المتكبوك في تصنيفها كما تكمن القواعد المحاسبية ثلثاً .. قدر التقرير سعر الدولار حسب السوق الحرة في ٨٨/٦/٩٠ .. وهو ما اعتبره سعراً جازماً حيث نص النظام المحاسبي على ضرورة حساب سعر الدولار في نهاية كل عام من أصول الميزانية بسعره الفعلي .. وهذه العملية بمجرد أن قررت زيادة وهمية في ايداعات المودعين قدرها ٥٠٠ مليون جنيه ..

اضاف ان مايجب ان نتحسنا في المحكمة ونفرضه بعدم صحة المركز المالي المقدم من هيئة عوى المال لسر لا يتطابق من قريب او بعد بالصيغة المتكسرة للادراء هذه الاصول والممتلكات .. كما انهيف باى حال من الاحوال الى الانقراض من اية حقوق للمودعين وانما هو امر يتعلق بالحق الجذلى في القضية التي يحكم بسببها الريان والمنتهم فيها بتبديد اموال المودعين وان الهف من النفع بعدم صحة المركز المالي هو الثبات ان الريان لم يبد شيئا وان الاصول تكفى لرد اموال المودعين ..

اضاف انه يرغب ان نلغده التالي لكد من خلال جريدة « المساء » التراسى بسداد كل حقوق المودعين بالمبلغ حسب ما نلغده للتبلة وحسب ما وثقت من التشفوف وباى قيمة وباى عملة حتى ولو كانت « بالصرين » ..

وردا على التساؤل الذى طرحه

المستشار ساهر درويش واليهض الاخر حول ما الذى يمنعه من تجنب جزء من المبلغ الذى اعلن عن وجوده من خلال الحديث الذى اجرتة معه « المساء » ولذى كد فيه وجود ٦٠٠ مليون دولار تحت تصرفه وجاهزة للتحويل الى مصر في حالة نجاح الصفقة .. قال محمد رشاد نبيه ان ذلك يحصل الكثير من المغالطات حيث انه لا تربطه حاليا اية صلة لا بالمودعين ولا بالريان وبالتالي يكون التساؤل لمن اعطى الاموال ولماذا ؟؟ فهو لم يفتش شيئا من ممتلكات الريان ولم يستلم كشفا بمبالغ للمودعين .. وان هذا الكلام يكون منطقيا او ان الصفقة قد تمت واستمع هو عن اصنام المودعين حقهم ..

اضاف ان الامر يحتاج الى التمثل وضبط النفس والهدوء خاصة وان اعداد الرسومات الهندسية يحتاج الى الكثير من الوقت وهذا ما يعمله الجميع وتحتل ان تنتهى التنبية من الرسم الهندسى لغير واحدة في خلال اسبوع فقط ..

ولمى حديثه «المساء» بقوله بينما وبين للفر خطوة لا تطيح في شهرة .. ولا في اموال .. كل ما نريد ان نلغده حياقتا بلعل شيء نستحق عليه الفكري الطبية ..

### استبعد هذا الكلام

وحول ماصرف به المستشار ساهر درويش من انه لا يلقى في كلام الذى قاله حول وجود الاموال جاهزة تحت تصرفه .. قال قلى استبعد ان يصدر مثل هذا الكلام من المستشار ساهر درويش لان من يكون في مركزه لا يصح ان يصدر مثل هذه التصريحات .. وقال ان هناك قرارا من المحكمة بالموافقة على العرض وهذا القرار واجب الاحترام ..

اضاف انه توجه بالامر بعد ان قرأ كلام المستشار ساهر - في المساء - الى التنبى لقيام المساعد حلى خليفة





المصدر: النور

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٣٠ مايو ١٩٩٠

## تحويلات جديدة

متى تهي حكومتنا .. للدرس ؟ !

### بقلم: على فاروق

تجدد الأمل من جديد لدى الآلاف الأسرى المصرية في استرداد أموالهم التي أودعوها في شركات الريان .. واستولت عليها حكومة عاطف صدقي منذ أكثر من عام .. في أكبر عملية نهب علنية تقوم بها حكومة لإسواول مواطنيها ! !

فلقد أثار الإعلان المفاجيء عن وجود مجموعة من الإثرياء على استعداد لبيع مبلغ ٦٠٠ مليون دولار أى ما يعادل مليار ونصف مليار جنيه مصرى .. لشراء الأصول والممتلكات التي بقيت من شركات الريان ! ! ورد أموال الودعين بها خلال ١٠ شهور .. أثارت هذه المفاجأة فرحة ملايين المواطنين ، كما جدد الأمل في إمكانية انتهاء مأساة « الريان » نهاية سعيدة .. ولكن ما أثار استنكارنا ودهشتنا في نفس الوقت ... هو أنه بمجرد إعلان هذه الأخبار السارة جرت محاولات حكومية في الشفاء وفي العفن أيضا .. لعرقلة انضمام الائتلاف بل أن مسئولين حكوميين أعلنوا صراحة تشكيكهم وكان متوقعا من هذه الحكومة أن تذلل أى عقبات قد تقف أمام تنفيذ المشروع الجديد .. ولكن يبدو أنها مازالت مصرة على ضرب الاقتصاد المصرى .. وكأنها سلطة عليه للقضاء عليه تماما ! !

لقد كانت شركات تحويل الأموال - وعلى رأسها شركات الريان - تساهم بشكل كبير في انعاش الاقتصاد المصرى - وكانت تنزل إلى الأسواق ملايين الجنيهات كل يوم .. لخدمة مشروعات جديدة .. وتوفر فرص عمل عديدة للشباب .. وعلى الرغم من كل التحذيرات التي وجهتها الحكومة للمواطنين بعدم إيداع أموالهم بهذه الشركات لأنها غير مضمونة - على حد رأيها - إلا أن الأموال انهلكت أكثر على الشركات وأصبحت تنزل إلى مصر ملايين الدولارات كل يوم من المصريين العاملين بالخارج .. لم يشكك مودع واحد .. من تأخر صرف الأرباح أو رفض أحدهم هذه الشركات رد أمواله .. ولكن هذا الأمر لم يرض حكومتنا الفاسدة .. فاختاروا قتلونا جديدا مطعوناً في دستوريتهم مثل كل القوانين الانتقالية التي ترقمها - وأدعوا أن شركات الريان ترفض توفير أوضاعها ورغم إعلان رئيسها - علانية - استعداده لتوفير أوضاع شركائه ولكن الحكومة كانت قد بينت أمرا .. وأصررت على تنفيذه .. وراحت في جنح الظلام تستولي على شركات الريان وأموالها وأوراقها .. بل ويمتلكون موظفيها في أغرب عملية نهب من نوعها ! ! وتشاورت تصريحات رئيس هذه الحكومة .. فثارة يعلن أنه سيقوم برد أموال الودعين خلال أيام وثارة أخرى يعلن أن أخبار سارة ستعلن خلال أسبوع .. وثارة ثالثة يعلن أن رد الأموال سيتم خلال عام .. وبالرغم من كل الخطايا والمكائلات التليفونية التي انهلكت على مجلس الوزراء وعلى مجلس





المصدر: النور

التاريخ: ٣٠ مايو ١٩٩٩ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشعب .. وعلى كل الأجهزة الحكومية من المودعين الذين انهكوا بعد ان تم الاستيلاء على « تمويشة العمر » .. لم تفلح هذه التوسلات .. واصيب مودعون بالشلل ولغفون بالانهيار العصبي .. وانهارت الاسر .. وخربت بيوت .. والحكومة غير حليمة بهذا كله .. وكان هذا الامر لا يعنىها في شيء ١٩

لقد اكدت كل التقارير الحكومية .. ان الضربة التي وجهت الى شركات توليف الاموال .. كانت هي السبب الاساسي في حالة الركود التي يعاني منها السوق المصري .. فللحالات تشكو من ضعف حجم امبيعاتها بصورة كبيرة مما اضطرها الى الاستغناء عن جزء كبير من العمالة لديها .. والمستهلك يشكو من الارتفاع المذهل لاسعار السلع .. كما لم تفلح طوى المفتي بتحليل شهادات الاستثمار في اقبال المواطنين على ايداع اموالهم ببنوكه الحكومية الربوية .. والسؤال الذي يردده النشروع المصري اليوم : متى تهي حكومتنا ..  
الدرس ١٩





المصدر : النور

التاريخ : ٣٠ أيلول ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد العهد بشراء الأصول يرد أموال المودعين في شركات الريان

## المودعون متفائلون.. والحكومة في مأزق



رشد نبيه  
الملي



رئيس المحكمة



الريان

القضية الريان لم تنته فصولها ..  
فبعد أن أصبحت الكرة في ملعب  
القضاء بات ١٨٧ ألف مودع  
ينتظرون إجراءات المحكمة الطويلة  
بغية سماح حكم يرد إليهم بالقبيل  
من تلوذهم أو حتى يأخذوا جزءاً من  
حقوقهم ولو في صورة عينية ..  
للشطب أو مكتوبة مثلاً ..

واستسلم المودعون، وتضاعف  
الكثير منهم القضية من داخل  
المحكمة والأخرون ينتظرون الجرح  
من الخارج ..

### حمدي البصير

#### المودعون

اكتلت قاعة محكمة الريان طوال الأسبوع الماضي  
بعضرات المودعين .. يتبعون باهتمام مراحل وإجراءات  
عقد الوعد بكشراء وانتهت ثلاث الأسبوع على رشد نبيه  
المحامي صاحب العرض الذي يبدو أنه والآن من نفسه  
تماماً .. وبعد مواءمة المحكمة على العرض .. است حلة  
الديجة والفرحة التي إرتاحت على وجوه المودعين فقد  
قال في أحمدهم .. كنت أراهم من الفرح عندما سمعت  
موافقة المحكمة واستعداد النيابة لتسهيل إجراءات  
البيع .. فهذا أحياناً الأول في فوسنا فقد وضعت عند الريان  
١٦ ألف جنيه تحويشهم العمر من الغربة .. ولأنه الآن عمل  
يسيطر بالقانونية لتفشل أعمال شاقة .. على الرغم من كبر  
سني

واقترحت مني سيدة وقلت في إنني أريد أن يحاسبني  
الريان على المامنين للمامنين فقد أودعت سمعة آلاف جنيه  
مقابل إبتني الوحيد .. تحويشون عن حقيقة حدثت له في  
عمله أودت بحياله إنني أريد تسعة آلاف جنيه لاعداد  
ديونتي .. لعرض السندات لم يكن يكفي  
وقال في عجزني يكفي على عصاه فلذا تخلف الحكومة  
من الريان ؟ .. لقد كنا في أليمه نحيش حلة رضاء .. أما  
الآن فأصبحت المعيشة شدة .. أنا على استعداد  
للمساهمة في شراء أصوله .. لأن أزيد الريان سيها  
الحكومة وأبرزتها الشديدة منه فلهذا كانت خالية من  
العلاء .. وكنت نفس  
واعترضني شطب وقال في بلهجة حادة الصحافة هي  
الصبي فهذا العرض مثلاً هلت له الجرايد على الرغم أنه

وسرعان ما فجر محمد رشد نبيه المحامي مقلادة  
في قاعة المحكمة مزالت أصدائها تتردد في أسمع  
الخش حتى الآن حين عرض على المحكمة وعد  
بشراء أصول الريان بعد أنني مليار جنيه  
ونصف تدفع للمودعين حسب تصميم في صورة  
شيكات على إمتداد عشرة أشهر بعد تحصيل تلقى  
لأصول المودعين وإعداد كتلوجات بالأصول  
وأيا كانت نوعية المشتريين سواء كتبت من المصيرين  
المغتربين أو من رجال الأعمال أو حتى الريان نفسه  
فإن هذا الحل هو الأمل لحل تلك القضية المتشعبة

فيالبسبة للمحكمة باعتبارها الإجابة على حقوق المودعين الآن  
للعرض ليخصم لإجراءات التقاضي وحصول المودعين على  
حقوقهم ويشترط معها في هذا الهدف الحكومة التي لاشك  
الرائش حتى لاتضع نفسها في مأزق أمام الرأي العام  
وهو في صالح الريان لأنه سيبرء سلطه أمام الجميع  
وتشفي عنه آثار ومضات ضباب القرن المظلمين وتوسط منه  
الأحكام لتساقط وتبطل إجراءات محكمتها فوراً ويستطيع في كل  
القلوب الجديد ممارسة نشاطه من جديد  
لما المشتريون لأن موقفهم غلض حتى الآن وإن كان عرضهم  
قد سبقته لراست جدوى كثيرة خاصة في أصول الريان قد  
فوت بحاسبة بغزيرة كانت قيمة الدولارات ولتها بغلطين قرشا  
لقد

والمودعون هم المستفيدون من هذا العرض بلغيض لأن الحكم  
على الريان هو بملغة أعدام مني لهم وصفرته لوفاته وتخريره  
إليه أصوله ستكون كونه واستلكت الحكومة ( بكل الخطيرة )  
سيصبح حتماً لأن يديها معتق وستترك الفئات لبقائته  
المودعون تسعة غراماً كل حسب دينه .. فهذا العرض إحياء  
الأمل في استرداد بعض تلوذهم بعد أن كانوا سيمشرون في  
مرحلة الكياس بل الانقياد







## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجرد كلام ومتناوذة وقد كانت الصحافة من قبل تهيل التراب على الريان !!

كفيل وتبلى خضيق مقيده ١٩

لما في خارج المسكة فونكه حافة من التلال القلوب بالحر كتحلف الالف الوديعين

يقول السيد الصحفي موكف : الحمد لله ان هذا الصحافة سوف تحمل بعد هذا عذاب مريرا بها نحن وكل الوديعين الذين

لقوا الالف في حيرة اموالهم الاليهم

- محروس خليل محمدين (سائق) هذه فرصة لعودة البهجة الى تونس الوديعين ولكن هناك امر ان يوضعها به هذه الأموال

خاصة بعد دفع مبالغهم بسبب نكسة الريان فونكه من مات ضما صارت الحكومة ممتلكات الريان والقول فلك الالف في حيرة

امواله ويقال ان على حلفه بعد ضياع ، تحويلة الصر ..

بعد الله عبد الحميد (تاجر) : لاكثر احد ان هذا الاقتراح بمثابة المثلث للموديعين بعد ان اودعوا اموالهم وما اسهم في هذه المسيرة وكما بالقرينة

- عامل خشي (أعمال حرة) : اخيرا شاء الله ان تخرج الأزمة بعد حدة ليستطيع الناس مواجهة اسياء الحكومة خاصة بعد ارتفاع الاسعار الاليهم

اشك على هذا خسر : اعمل حرة : نرجو الا تتكفل الحكومة مرة اخرى امام هذا الاقتراح وتترك للناس الفرصة لاستعادة اموالهم

- محمد سميجي (معلم) : إذا تالينا للوراء في الماضي فونذا لا نبتعد ان نلق اي شيء الا بعد بده صيف مستعصم للموديعين

بالفعل حيث ان الحكومة ان تراء هذه القضية من بسلام لأن حل القضية يعني ان هذه للشركة كانت حل كما يوضح خطا

المسكة وكشف مواء الحملة القومية التي تعرض لها الريان وسائر شركات التوظيف

الامر محمد بسوي ان ان الجهات التي يزعجها نجاح هذه الشركات الاستوائية ان تسكت خاصة إذا رجعت شركات الريان

للانتاج والعمل مرة اخرى

ويقول الدكتور الاحمد أبو القرويز الوكيل الاسبق : ان القضاء يروج في استخلاص حقوق الناس واعتقد ان الجمهور

اليهمه إلا ان عمل اليه امواله

انه الدكتور الاحمدى ان يقول القضاء لهذا الاقتراح دليل حل حرص الدولة على مصلحة الموديعين ولابد ان نحسن القضاء الذي

يسمى لحل هذه القضية بهذه الطريقة

الامر الدكتور مصطفى المسكة بعد كتابة الالف بجماعة حين شمس الاسبق ان ان العرض الذي تقدم به مجلس الريان

مقبول لأنه في سبيل إنقاذ لمعظم الاقتصاد بعد ثورة الدولة بغير سبب فلاح في إحداث هذه البلية حول شركات توظيف الأموال

ويطالب الدكتور المسكة انه إذا عادت الأمور بغير تدخل جديد او نكسة حكومية جديدة لأن قضية الريان وهي تدخل

الموديعين واصحاب القضية في طريقها الى الحل ولا كنا في غنى من خوش مستعين كيمسكين في شعر البليانة والاضيق على

الناس ووالا : الوديعين

يقول الدكتور الحبيب ناصر الاستاذ بمعهد الاقتصاد بقرص سلا ..

إذا كان هذا العرض حقيقيا لحقق هدفان : اولهما : حربة للوحشات الانتكسية للنتاج وهذا فيه خير للجميع

ثانيهما : ان تراء الأموال للموديعين ولو بالقرينة

وعموما فهذا الاقتراح يتناول على سبيل المعلومات التي تردت حوله وانفي ان تكون متروكة لقضية دفاعية لما إذا

صحت هذه الأموال فمعتبر ردا علينا في الاعمال التي تردت

بان هذه الشركات ان تجد من يشتريها وإذا وجد استكون بايضا الامان

ويضيف الدكتور الحبيب : هذا الاقتراح يعتبر نوع من الانتقاد للموديعين واموالهم بعدما اصحابها ما اصحابهم في الفترة الاخيرة

ويؤكد سمير الشيخ مدير الشروب بالصراف الاسلامي انوني للاستثمار والقضية ان هذا الموضوع يلقى استجابة جماعية

عالية ويعتبر هو اخر ابل لهم في استرداد اموالهم

اما الدكتور حسن فج القرو رئيس جهة سوق لقل لله رعب بالعرض الذي تقدم به مجلس الريان وقال انه استعصم حبة

العرض وإذا تمضيان مع اي إجراء يضمن عودة حقوق الوديعين ليست اكتمل مصلحة في مسكة الريان او سجنه بل المهم ان

يصلح الوديعون على حقوقهم ورحب بالريان اذا اراء الاستمرار في نشاطه التجاري ولكن في اراضي قانوني كثر الاموال

ويقول المستشار سافر درويش الحامي العام للصاعد كت

التي ان يكون العرض غير سليم ولكن وجدت حبة من جهة الدفاع عن المتهمين بوجود ضمان تقدي وود بالقرار ارجحت

في العلل ولكن ان يكون العرض خلاصا لوجه الله لان اكمال كلها تضمنت بهذا العرض لعل مصالح الموديعين

في تحقيق الاستثمار سافر درويش بتقبل كل التعديلات التي تلاف

العرض البيع وقال ان الاجراءات ان تالذ كل من اعمل على الاخر

ويضيف رشك رشك الحامي : انني في انتظار تقرير رسمي من المسكة بجملة المبالغ المطلوبة وهذا لتضمين المبالغ بانه حيلة بين

الموديعين حتى تضمن من كتابة التعديلات الخاضعة بهم وإن كانت هذه التعديلات ستكون مرهلة ومكافاة إذ ان لتفريق الموديعين

على ١٢٠٠ فوكه يوميا للموديعين

ويؤكد رشك رشك ان مليار ونصف جنيه ليست بالبالغ الكبير على المصيريين فهناك ١٢ مليار دولار مودعة في بنوك بالخراج

باسم مصيريين

ولمهم الآن لتسليم لجنة محايده من قبله المركزي لاعداد تقرير رسمي بأسواق الوديعين وعلى اساس هذا التقرير - لمحمد

من المسكة سبندا في كتابة التعديلات

اما يوسف صفر عضو جهة الدفاع عن الريان ايؤكد حبة العرض قد وضع السلطات القضائية في ملق وهي النيابة ايات

حسن نوابها والمثلان من مبلغ ١٠٠ ٢٠٠ فية مايطمئنها قانونا من إدارة الأموال ونكه تصالح الموديعين

ويضيف يوسف صفر : اننا علينا الاستمرار في نطر القضية رغم الودع بالقرار ونكه حتى لاينهم الدفاع بانه يعزل سن

الدعوة .. بل لنا ذهبا في ابرة التخلط يوم السبت الماضي لتخليص الاجراءات الخاضعة بجمع ايضاحه لانتاج الذي

مستعين فيه اماله الريان فلم جد اي مسكول رغم وجوده ميوه مسبق !!

حسن في انني احد المحامين لكلا .. على تصديق ان المسكة ليس لديها تقارير تفصيل ورسمي عن ممتلكات الريان وحقوق

الموديعين .. هناك تضارب من الجهات المختصة حول اماله الريان وجملة ديونه كمال مايفر هو كلام جراب .. ولكن الحل في ايدي

مجموعة القضاة من للمصيريين المثيرين .. ولاني مستعدة فعلا .. لانتاج الوديعين

وعندما سالت احمد توفيق الريان عن العرض الجديد قل صافرا من وراء الضيفان ارجوكم معلومات واو مرة فلا منذ

البدائية ومركزتي المال سليم ولكني موثقت معلنة خاصة من ابل عرقلة توفيق لوضعي .. لهذه القضية قضية سياسية من

للوجه الاولى





المصدر : الأمور

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وإستأقوا المحاسبين الذين فروا الأصول من هيئة سوق المال  
بل وقارنوا بين تقاريرهم وتقارير مماسي الجهاز المركزي  
للمحاسبين ويضيف الريان -- إن ملاحظت له من مخطوط  
وعرائيل مختلف منه في الوقت المناسب وأو حدث جو ضم  
اللفة الذي لاشعته الأوساط المالية والإعلامية حول بنواه  
سويسرا لاهازت في الحال ولكن سوف أعود بقوة ومختلف  
مفروسة نشاطي من جديد وسوف أكتب للجميع أنشئ الريان ..  
وسوف أدرس في المرحلة القادمة نوعية النشاط الذي أمارسه في  
نطاق القانون بل إنشئ الفكر في إمداد نشاطي للخارج ولكن أأهم  
الآن الانتهاء من هذه المرحلة

تأمل ان تكثرت الأيام القادمة جديدة  
العرض بالشراء وإن حدث هذا فسوف  
تكتشف لخطاه الحكومة في معالجة  
قضية شركات توظيف الأموال.. بل..  
وسمى تدخلها في النشاط الاقتصادي  
علمة وإن حدث العكس سيكتل الله  
بكلوديين





المصر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ يوليو ١٩٩٠

# محامي الريان يعد بتسديد كل المستحقات قبل مارس !

وكتبت مصادر مسئولة أن المفستري  
كثفوا يشتطون للشراء منذ أكثر من عام  
، ولهم انتظروا حتى تزيد قيمة الأصول  
بمليون حتى يوفى المودعين .

والس محامي الريان أن هدف  
المفستريين : أولا : رد أموال المودعين  
مهما بلغت قيمتها ، وثانيا : إنهاء قضية  
الريان بإسقاط التهم الموجهة إليه .

وعلمت : الأهرام ، أن هناك خلافا لم  
يحصمه بعد بشأن مطلب إدارة الأموال  
التي راف على البيع حتى تهبط . كما  
يبحث التنازل للعلم المستشار جمال  
شومان مدونة محامي الريان برد كل  
حقوق الريان لدى الغير سواء

مؤسسات أو هيئات أو أفراد  
وكانت إدارة التفتيش في النيابة قد رأت  
عدم إمكانية ذلك واعتبرته نوعا من  
المرافعة لأن هذه المبالغ مازالت بعضها  
محل تحقيق في القضايا المتنازعة أمام  
المحكمة وتم حفظ بعضها .

ومن ناحية أخرى ، علمت : الأهرام ،  
أن الحكومة قررت تجميد مبالغ  
شركة توظيف أموال لم تتقدم ببرامجها  
الخاصة برد الأموال للمودعين ، وذلك  
حتى يتم الانتهاء من اتخاذ كل  
الاجراءات والاتفاق على الشروط  
الخاصة بتنفيذ المشروع الذي تقدم به  
محامي الريان .

وكانت الحكومة قد أصدرت  
تعليماتها إلى هيئة سوق المال بتأجيل  
التحقيق في نحو ٢٢ ألف شكوى شكوى  
تقدم بها المودعون في ٩٨ شركة توظيف  
أموال منها ٢٢ شركة تقدمت بالفعل إلى  
الهيئة ببرامج التوظيف أو ضمانها و ٦٦  
شركة لم تلتزم الهيئة منها أية معلومات  
عن مركزها المالية .

كتب فروت شلبي ومحمود الحضري :  
صرح محمد نبيه رشك محامي آل  
الريان : الأهرام ، أنه سيبدأ كل  
استحقاقات المودعين قبل انتهاء المدّة  
التي أعطتها له المحكمة والتي تنتهي في  
٢٢ مارس القادم . وقال أنه سيبدأ  
أموال المودعين لدى أحد البنوك  
مضمونة بضمان تحوى على الأسماء  
والمبالغ المستحقة على أن تسلم  
لصاحبها مباشرة وأضيف أن المسئلة  
التقنية ستكون جاهزة فور الانتهاء من  
اعداد عقد البيع إلى الجهات  
التي طرحت شراء أصول الريان .

وعلمت : الأهرام ، أن الأرباح التي  
صرفت قبل أول يناير ١٩٨٧ أن يتم  
خصمها من أوصول الدولة ، ومن لم  
يصراف أرباحها ستخصف إلى رصيد  
مستحقة ، أما الأرباح التي صرفت بعد  
هذا التاريخ سوف يتم خصمها .

وأن أصدر الدكتور عاطف مصطفى  
رئيس مجلس الوزراء تعليمات بإلغاء  
الموضوع على أن تكون أولوية الشراء  
للمصريين وأن عقد اجتماع خاص لهذا  
الغرض .

وأن حول سريع مع أحمد الريان  
تحتفظ بشدة في الإصرار عن هوية  
المفستريين وتكفي بالقول أنهم  
« مجموعة اقتصادية تسخرت لغرض  
الاستيلاء » .

وعلمت : الأهرام ، أن قائمة  
المفستريين تضم ٢٠ مجموعة اقتصادية  
وخصمها بينها مؤسسة مالية عربية  
كبيرة لها نشاط معروف في مجال  
تحويلات مدخرات المصريين ولها  
وضع خاص في البنوك المصرية .

[ البقية ص ١١ ]





المصدر : **أخبر ساعة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **٣٠ يوليو ١٩٩٠**

## **التفاصيل الكاملة لصفقة بيع الريان**

**١٥٠٠ مليون جنيهه لشركات الريان ..  
والمشتري مجهول ؟!  
هيئة سوق المال رحبت بالصفقة داخل  
المحكمة والنيابة تعلن تحفظها**

ما هي تفاصيل « صفقة » بيع الريان ؟ هل هي صفقة حقيقية ستعيد الروح والامل الى ثلاثة ملايين مواطن على الاقل هم اسر وعائلات ١٨٧ ألف مودع وضمو تحويشة العمر لدى الريان سعيا وراء حلم الأرباح الطائلة .. أم انها « قبيلة نخاع » يفجرها الدفاع لكسب مزيد من الوقت ويعددها ينتهي كل شيء بسحب العرض « المجهول » بشراء ممتلكات الريان بملئيل ونصف المليار جنيهه بحجة عدم اتفاق وجهات النظر ؟ .. من الذي يقف وراء هذه الصفقة هل هو فرد أم مجموعة ؟ هل هم مصريون أم عرب أم أجانب ؟ ولماذا يصير الدفاع على فرض السرية على أسماء المشتريين ... ؟  
فلماذا يجند الدفاع رد الأموال للمودعين بعد عشرة شهور من اتمام الاتفاق ؟ وما هو قيمة ما سيتم رده للمودع هل هو قيمة وبيعهه بالكامل .. أم سيتم خصم ما تلقاه من أرباح طوال السنوات التي تعامل فيها مع شركة الريان ..

● **سيد عبدالقادر - محمد صلاح الزهار**







المصدر : ٦ حزيران سنة ١٩٩٠

التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٠

## النشر والخدمات الصحية والمعلومات

الموقف العام بعد أيام من الإعلان عن الصفقة في جلسة يوم الاثنين ٢٢ مايو مختلف .. الدكتور محمد حسن فتح النور اعان امام المحكمة يوم الأحد الماضي ترحيمة بالعرض .. وبإي عرض يحقق مصالح المودعين ولكنه رفض ، الاصحاح ، عن حقيقة اعلانه هذا .. هل هو تفلل حقيقي ، أم أنها رغبة في سد باب المخورة على الدفاع ..

الإدعاء ممثلاً في المستشار سامر برويش مدير إدارة التطه بمكتب النائب العام اعان في المحكمة أن تفلله بالعرض ما زال تفللاً مشوباً بالخطر .. ولكنه قال أنه ، ألجأ لخصم المدعى أن يوضع مبلغ قدره في حساب خاص لضمان المدعى .. ولكنه عد مرة أخرى وهلمج المدعى وقال أنه ، يبدو ، ولته لا يستند للحقيقة وأبدى مخاوفه من أن يكون هدف الدفاع هو التضييق فقط وكسب مزيد من الوقت .. على مستوى المودعين .. وخاصة الذين يوظفون على مشور للجنات .. فإن التفلل سيضر عليهم في الأيام الأولى ، ولنضمه سرعان ما بدأوا يتساقطون في لفق عن التفاصيل الصغيرة .. متى .. وكيف تزد البنا أموالاً .. وهل تزد بالتكاليف أم تخضع منها الأرباح .. التي فوجئوا في الأيام الأخيرة بأنها أصبحت ، سلفاً ،

أما الدفاع فهو الوحيد الذي يتسهم دائماً لأنه أصبح معط الأناظر والأصواء .. وطناً استمر الغفوس حول الشئري الحقيقي .. هذا إذا كان هناك مشي بالفضل .. فإنه سيقل يتحدث ويحدث ويسأل المصنفين والموظفين فيجب ولا يجد أمامه إلا أذناً صاغية .. !!

كانت جلستنا هذا الأسبوع مخصصتين لسماع شهود الاتبات في القضية على رأسهم رئيس هيئة سوق المال وأعضاء اللجنة التي تولت حصر المركز المالي وممتلكات البرين ولكن مرة أخرى يتمثل سماع شهود الاتبات بسبب مطلب الدفاع .. التي رافعت عن حرارة جلستى الأحد والاثنين الماضيين ..

### هبة المركز المالي

في البداية يتحدث الدفاع وينتج قضية عامة .. فيقول : المتهمون مقيمون للمحكمة ببناء على المادة ٢١ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ( قانون تلقى الأموال ) والتي تعالج كل من تلقى ( أو لا على خلاف ما حدهم القانون ) أو امتنع عن رد الأموال المستحقة للمودعين .. وحدهم العقوبة بالسجن أو الغرامة التي لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد عما تملكه من أموال أو ما هو مستحق منه .. وقالت المادة أن الذي يرد الأموال المستحقة : فإنه تسلم عنه العقوبة ..

ولما بداية لتسليم هل من بين أوراق الدعوى تحديد مانع جامع للأموال المستحقة والواجب على المحكمة أن تحكم بردها ؟ هل تملك النيابة لجنة

بحسب هذه الأموال .. وهل غلت اللجنة اليمين للقانونية قبل أن تقوم بعملها ؟ ثم إن عملية تقدير المبالغ تمت بناء على تقارير كتبتها أجهزة مختلفة .. وهل لو قال أى شخص أن الريان مدين بكذا بمسئق على كلامه ..

وأثار الدفاع بقطة أخرى خاصة بالعقود المبرمة بين المودعين والريان وقال يجب على المحكمة أن تبحث العلاقة القانونية هذه بين المودعين وبين الشركة والتي بناء عليها تم شراء عقارات وشركات ..

وقال أن قرار الإحالة قدر للبلاغ التي حصل عليها الريان من المودعين هي مليار ونصف المليار أي ١٥٠٠ مليون جنيه تم تحصيلها كالتالي : ٧٠٠ مليون جنيه مصري و ٣٧٥ مليون دولار .. وتبسيط كيب حسب إجمال المبالغ وحسب أي معيار .. وعلى أي سعر للدولار فالفكرة تعمل منذ عام ٧٦ عندما كان سعر الدولار ٨٠ ليرة وسارت للتطاول بسعر ٣٢٤ ليرة وقال أن هذا الفرق في السعر يحقق فرلاً في قيمة المبالغ فيمت لا تقل عن ٥٠٠ أو ٦٠٠ مليون جنيه ..

وطالب الدفاع من المحكمة بتصور حكم نهديدي بتكليف لجنة من البنك المركزي تقوم بفحص أوراق الشركة وميزانيتها وتحصيل المال المستحق محل للمحكمة تحديداً طبقاً لمؤيداً بالاستناد من واقع أوراق الدعوى وحتى يمكن للدفاع مناقشة الشهود على ضوء هذا التقرير وتنفيذ على الوثيقة المحرر بين المودعين والشركة وهل أصبحت الحقوق التي تملكها للمودعين وسند الخصم وهل المبلغ الذي يقال أنه ١٥٠٠ مليون جنيه ( قيمة ما تملكه الريان من المودعين كما جاء في قرار الإحالة ) هو حصيلة له ٧٠٠ مليون جنيه و ٣٧٥ مليون دولار خصم منها بمبلغ المودعين الذين سحبوا حقوقهم في فترات متعاقبة خلال سبعة أعوام أم إن هذا المبلغ هو حصيلة ما تم إيداعه في الشركة وحتى الآن ..

ويوجه ممثل الادعاء المستشار سامر برويش مدير إدارة التطه بمكتب النائب العام الدفاع بالقوله أنه كانت هناك لفظة لجنة هي التي تمت بحصر أموال الريان ومركزه المال وأنها حلت اليمين أمام محمد شيرين بكس نيابة الشئون المالية والتجارية ( سابقاً ) الذي حقق مع الريان في البداية .. وإن هذه اللجنة كانت مكونة من عشرة أفراد منهم محاسبين رشحهم الجها المركزي للمحاسبين وأضيف لهم أثنان يعد ذلك واثنان من أعضاء البنك المركزي للتخصصين واثنان من أعضاء الجها المركزي للمحاسبين واثنان من الإدارة العامة للخزائر بوزارة الاقتصاد .. وأنهم اقوا بجهد كبير حدوا بعده تحديداً وفقاً لجسمها





## النشر والخدعات الصحفية والمعلومات

المصدر : **أحز ساءة**

التاريخ : **٣٠ - ١٩٩٠**

وفي النهاية توافق المحكمة على تأجيل القضية لجلسة يوم ٢١ يونيو المقبل وتطلب من هيئة سوق المال تقديم التقرير المطلوب من الدفاع عن موقف جميع شركات توكيف الأموال والشركات التي رفعت أوضاعها والتي لم توافق وتواريخ تقديمها للمراكز المالية .. وتسليم هذا كغلاف للملف أو لا .. كذلك طلبت المحكمة كلاً من المحاسب الآلي بهيئة سوق المال بيان أرمدة جميع المورعين ..

### التحليلات القانونية اصفحة بيع الريان

والد تحدث محمد رشاد نبيه محامي الريان الذي تقدم للمحكمة بمعرض بيع الريان لأغلب على كل

للتساؤلات التي جعلتها اليد « لشر ساعة .. والتي تقرر على السنة ثلاثة ملايين مواطن هم أسر وعائلات ١٨٧ مودع لدى الريان ..

للبداية كانت مطابقة جديدة يعادها محامي الريان عندما يقول إن أحمد توفيق عبد الفتاح أو شقيقه محمد أو والدهما لم يكونوا يعرفوا أي شيء عن صفقة البيع قبل الجلسة وأن المشترين كانوا يظنون به منذ سبعة شهور حيث تم التفاوض معهم على شراء أصول الريان .. وأنهم سمعوا بالمعرض لأول مرة قبل بداية الجلسة التي أعلن فيها العرض وأنه خسر وأبلغهم في عدة دقائق لأعلنوا موافقتهم فتوجه بعرضه للمحكمة ..

والم يذكر رشاد نبيه كيف كان يتصل بالمشترين دون علم الريان وعلى أي شيء كان يتفاوض معهم ما دام أن الريان لم يكونوا يعرفوا أي شيء ..! ثم لهم أنه يتحدث عن بداية معرفته بالريان فيقول أنها بدأت بالصدفة عندما صحت سيارة نقل خاصة بشركتهم سيارة بنت محامي زميل لهم ( أحمد الأخرى المحامي ) فقتل بهم فاهوما استمداهم دفع تكليف تصحيحها وقال له أحمد صلحها وسأدفع لك التكاليف ويقابل دفع محمد رشاد نبيه ٣٧٠٠ جنيه وأخذ من المحامي وابنته مخصصة لكن لعدم توافيق لم يدفع له الأبلغ حتى الآن .. وقال : ( إذا كان دفع لي الأبلغ لم لا .. ) وقال : قبل هذا العرض كانت كل علاقتي بالقضية انني أترافع عن المتهمين الصليح والثامن وحتى أبدا موضوع البيع كنت حضورى عن المتهمين الثلاثة الأوائل ..

● وسأله : هل اشتروا مسروبون أو اجتب ؟ — قبل أن يتحدث عليا في هذه القضية عليا أن يعرف أن القضية لا يبيع لأجنبي تمهك مثل هذه العبارات بشكل فردى وإنما يمكن من خلال شركة استمداها بها مسروبون واجتب .. وتكون هيئة الاستثمار قد وافقت عليها من قبل ثم لماذا بالمعرض لكس لن المشتري الذي يدفع مليار ونصف المليار

كل ما يطلبه الدفاع .. وأنه من بين شهود الأليات الذين مستمعين إليهم اللجنة بعض من أعضاء هذه اللجنة ..

وأجر ممثل الادعاء قضية عندما أعلن أن هذه اللجنة قد أعدت تقريراً ملخصاً عن معلومات المركز المالي لشركات الريان .. فسأل الدفاع بحد : ( وإن هذا التقرير .. أنه ليس بين أوراق القضية ؟ فقال ممثل الادعاء : سأسلمه غداً لهيئة المحكمة حيث لا توجد غير نسخة واحدة منه لدى .. فلا حدث تأخر في تسليمه وتم تسليمه بالمثل بعد انتهاء إقرار الإحالة في القضية ..

وسأل الدفاع كيف يتأخر تسليم مستند هام في القضية في منتصف شهر نوفمبر الماضي عندما بدأ نقل القضية إلى الآن .. وحاول الادعاء أن يوضح أن هذا التقرير ملخص للتفصيل جاء بأوراق الدعوى .. وأنه لا أهمية له وأنه سيسلمه في اليوم التالي بعد تصويبه ولكن هذا التقرير يتسبب في تأجيل القضية مرتين مرة مدة ٢٤ ساعة لمحضر تصويبه والمرة الثانية حتى يوم ٢١ يونيو المقبل حتى يتسنى للدفاع الوقت الكافي للاطلاع عليه .. ويجب الدفاع وبعد هذه المرة على أن تقدم هيئة المال كغلاف يتضمن عدد شركات توكيف الأموال العاملة في مجال الأموال العامة في مصر وعدد الشركات التي رفعت أوضاعها وكذلك التي لم توافق أوضاعها .. ولتاريخ الخطأ كل شركة لهيئة سوق المال بالمركز المالي الخاص بها وكذلك تاريخ تقديمها لهذا المركز المالي وإيضاً الأسباب التي أدت إلى أهال بعض هذه الشركات أنه لفتونيه والتنظير المخطط بعلية بالمعرض التي لم تخطر بتوفيق أوضاعها أو التي أخط ..

وهذا الخطب يطلب به لعدم الريان من أول جلسة ويطلب به الدفاع عنه بزعيم أن هناك اضطهاداً ما للمركبة الريان مؤن للشركات الأخرى والد فال الدفاع صراحة في الجلسة : ( تريد أن تعرف ما هي الحكاية أن هناك شركات لم توافق أوضاعها وأعطيت مهلة لعمام أو عشرين ولشركتي القبض على اصحابها بعد انتهاء مهلة التوفيق بساعة واحدة .. وشركات حوات لمحكمة الجيم ولشركتي لمحكمة الجنحيات فعل أي أساس تتم التفرقة .. كذلك طلب الدفاع من المحكمة نفس الخطب الذي طلبه لعدم الريان من الجلسة الأولى وهو الاستعلاء عن طريق التفتية من ستة بنوك عن رصيد كل من أحمد وأخفى توفيق عبد الفتاح من عام ٧٨ إلى عام ٨٢ لبيان المبالغ الكومعة في حساباتها والجهات التحول منها هذه المبالغ وقمتها سواء كان حساباً بالعملة المصرية أو بالعملة الأجنبية ..





## النشر : الخدمات الصحفية والإعلاميات

كبد أن يكون لوجيتيا هل المصريين لا يكون  
أموالا .. هل تعلم أن المصريين بالخارج إيداعات  
تقدر بـ ٤٢ مليار جنيه ..

• وما الحكمة في فرض السرية على أسماء  
المشتريين ؟

— القلقون يسمح بهذا .. وما دام القلقون  
يسمح بهذا فلا يجب أن نحاسب ما الحكمة ..  
لا يمكن أن يؤدي ظهور المشتري في هذا الوقت  
للأزمة المصطفة ..

• ماذا تعني بهذا ؟  
— ألا يمكن أن يكون هناك طرف من مصلحة دم  
لنظام عملية البيع ويسعى للاتصال بالمشتري  
والضغط عليه ..

• وما الذي يضمن أن المشتريين الذين تحدثت  
عليهم أن يتراجعوا في عرضهم ؟ هل هناك بينك  
وبينهم عقد ؟

— لا لا أعرف لماذا يشتك الناس في كل شيء  
ويشكلون لتقصيرهم بالتقصير الكثيرة .. القضية  
أن هؤلاء المشتريين سيشترون ويبيعون وهذا هو  
الذي يضمن لنظام المصلحة ..

• تقول أن عملية الرد لأموال المودعين ستكون  
عسرة شهور كاملة ألا ترى أنها فترة طويلة ؟  
— لو لا أنك من ثلاثة شهور على الأقل إلى خمسة

سبتمبرها المهندسين والمهندسين والصناعات  
المطارات والممتلكات والأراضي الخاصة بالرياح كان  
كل قطعة أرض أو عمار لابد أن تصد وتكون  
مواصفاتها قبل أي عملية بيع وشراء وتكون هذه  
للمواصلات في عقود البيع والشراء .. وبعد ذلك

مستغرق عملية رد الأموال حوالي خمسة شهور  
وهذا وقت غير طويل لأن لدينا ١٨٧ ألف مودع ..  
أي أننا سنرد بمعدل حوالي ٣٥ ألف مودع كل شهر  
أي ١٢٠٠ مودع كل يوم ..

• ما الذي ستزودونه بالتصديق للمودع .. هل هو  
اصل وبيعه .. أم شخصيون ما تقاضاه من  
الأرباح على أنها سلف ؟

— الحكمة هي التي ستعدهم كم مستحق للمودع  
وهل ستقسم الأرباح أم لا .. هي التي ستقول هل  
ما تم صرفه من أرباح شطبا تقسم من اصل  
وبيعه أم لا .. للحكمة هي التي ستحدد بعد  
مناقشتها ومدى لادها ويؤمن مستشار أراء الحكمة  
بالمضيق .. لكن ليست العسرة بما يقوله سوق المال  
أو مجلس الوزراء أو وزارة الاقتصاد  
أو أي جهة ..

• أيا أن الحكمة مستعدة في النهاية ما يستحقه كل

## التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٠

مودع والمشتري عليه أن يتفق هذا .. والمشتري  
حدد مليارا ونصف المليار كحد أدنى وليس كحد  
القصي أي أنه لو ثبت أن للمودعين أكثر من هذا  
ستقلبه ولكن قرار الإحالة حدد أنه تقاسي مليارا

ونصف المليار فقط من المودعين ؟  
• ولو كان ليبلغ المطلوب أقل من مليار ونصف  
للمليار .. فهل مسؤول الزيادة أو باقي الثمن الذي  
سيقلبه المشتري للرياح ؟

— لا أعرف هل ستكون هناك زيادة أم لا .. لكن  
اعتقد أن ما يمكن أن يتقلبه الرياح ستقلبه  
الضرائب التي فرضت على الرياح على حد علمي وكثير  
من ٥٠٠ مليون جنيه ..

• يقول المودعون أن أموالهم متجمدة منذ  
حوال عامين .. وهي تستحق أرباحا من تلك الفترة  
لما هو موافق المشتري من هذا ؟ وهل سيتم دفع  
هذه الفوائد من الفلاس ؟

— للمودعين .. كانوا على لابين ربع فلوهم ،  
ونحن (المشتري) ضمتا لهم أن يخالوا  
أموالهم .. فهل تستأني بعد ذلك من الفلاس ..  
فيهم عند شركات أخرى من التي وفقت لأوضاعها  
يلتفون أموالهم مكررة وعمل غس أو عشر  
سنتين ..

## أين العقود ؟

ونسأل محمد راشد شيبه المحامي : وما الذي  
تطهيه بالتحديد من أجل العمل على التسير بسرعة في  
إجراءات التصفاء ؟

أجاب :  
— هناك فوران حصة لابد من التوافق بين يدي  
أي مشتر قبل التصفاء عملية الشراء .. وهي أوراق  
لا يمكن أن تتم أي عملية بيع وشراء بدونها  
وهي :

أولا : صور عقود شركة الرياح للاستعانة .. لأن  
المطود هي التي ستوفس في بنودها من الذي يصفه  
حق تصفية هذه الشركات ومن الذي يستطيع أن  
يبيعها وهؤلاء هم الذين ستعامل معهم ..  
ثانيا : صور عقود شركة التوسيع للنفس  
التصاريح المصلحة ..

ثالثا : عقود ملكية املاك الرياح من أراض  
وعقارات .. لأن كمنك عقود مسجلة وعقودا عريضة  
وهذه عقود باسم الشركة وأخرى باسم أحمد  
أو محمد أو قاضي .. وطبعا عملية البيع والشراء  
ستختلف حسب طبيعة الملك ..

رابعا : عقود الشركات المملوكة أو التي يساهم  
فيها الرياحين خارج مصر لأن العرض الذي قدمناه  
يتضمن شراء ممتلكات الرياح داخل مصر وخارجها  
ومن هذه المطود مشرع من هو الشريك في الخارج  
وهل للشريكين في هذه العقود : شركة الرياح  
أو واحد من الأخوة .. وستحدد أيضا طريقة  
التفويض .. من هذه الشركة .. حتى يتم إحلال  
المشتريين محل الرياح ..





المصدر: أخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٣ مايو ١٩٩٠

● هناك من يقول إن المشتريين سمويون ..  
وهناك من يقول إنهم لجانبي وهناك من يبرع بذلك  
أسماء المشتريين فهناك من يقول إنه لا شيء صحيح  
كامل .. أو مؤسسة الشيكشي السموية .. وهناك  
من يقول إنهم لجانبي ؟ ولماذا لا يتم البيع فوراً ؟  
— إن الفكر أكثر مما ذكرت ولقد سمعت العديد  
من الأسماء وكل الأسماء التي طرحت إلى حقيقة  
وهي مجرد تخمينات .. بل هناك من قال أنني الذي  
سأفكر فيها لنفسى وهناك من قال إنها شركة مملوكة  
للأرزيان أنفسهم .. وهذه كلها تخمينات مبهمة  
أولاً ..

لما لماذا لا يتم الصفقة فوراً فكيف يتم البيع  
دون الاتفاق على الشروط وتحديد ما سيتم بيعه ..  
ونحن نعلم أننا سنغطي الأموال للمودعين وليس  
الحكومة لأنه ينتهاء مشكلة المودعين أن تكون  
هذه مشكلة قانونية أمام الرزيان .. والأموال التي  
سيحصلونها جافزة كما قلت وسيتم تحويلها من  
الخارج فوراً فور انضمام الصفقة ، وإن يتم تحويل  
أي مبلغ قبل ذلك ولو بيوم واحد ..

ويستأهل محمد والمه نبيه : هل تعرف كم تحقق  
وديمة قيمتها مليون ونصف المليار من أرباح إذا  
أودعت في البنك لمدة يوم واحد أنه مبلغ كبير ..  
ويريد المبلغ أن يؤكد عدم ثبوت اتهام الرزيان  
بالتلاعب في أموال المودعين فيقول إن النتيجة أكدت  
في قرار الإحالة أنه تكافى ملياراً ونصف المليار  
( ١٥٠٠ مليون جنيه .. تم تحصيلها كغشال :







المصدر: ج ١ ج ٢

النشر والخدمات الصحفية والعلوم

التاريخ: ٣٠ مايو ١٩٩٠

## من وراء صفة الريان

٧٠٠ مليون جنيه مصري و٣٧٥ مليون بالعملة الأمريكية أو بالعملة المحلية ( وإن أصول الريان التي لم التفتت عليها لا يسوى إلا ٣٠٠ مليون جنيه وعلى هذا يتبينه بتبديد الفرق وهو ١٢٠٠ مليون جنيه ..!!

ولكن بحسبة الدفاع أن الريان لم يبدد شيئاً بل أنه يملك أكثر مما أخذ من ودائع ويقدم حسيبه فيقول:

— ثبت من الأوراق أن الريان صرف أرباحها قدرها ٩٠٠ مليون جنيه للمودعين طوال فترة عمل الشركة وله ٢٩٠ مليون جنيه مودعون مدفوعة ومشكوك في تسديدها .. وهي الفجوة التي ألقاها لجهات مختلفة .. بالإضافة إلى الـ ٥٠٠ مليون جنيه فرق العملة الذي شمره الدفاع وهو الفرق بين سعر الدولار الذي قرره البنك وقت التحويل ( ٢٢٤ قرشاً ) والسعر الرسمي وقت توالي الإيداعات .. وإذا أضفنا إلى ذلك الـ ٣٠٠ مليون قيمة الأصول الموجودة والتي أتبنتها اتفاقية يكون الإجمالي ١٩٩٠ مليون جنيه وهو أكثر من الدائع الذي تلقاه بالفعل ..

ولكن هذه الحسبة بالطبع تبدو « صجيبة » من وجهة نظر أطراف أخرى مستقلة هل تمثل الـ ٩٠٠ مليون التي صرفت كإرباح من بين الأصول وهي تشكل الفرق الأسفل من بين الأصول .. ؟

### حول الجلسات

● الحوار بين المستشار سامي درويش مدير إدارة التفتيش وأحد ممثلي الادعاء والمحامي محمد رشاد نبيه تحول إلى ما يشبه مصارعة الدبوك .. الاتهام .. والاتهام .. بعدم الجدية .. والالتزام .. بالتحويل .. إجراءات الدعوى .. والالتزام .. باستغلال الصعوبة لنقل وجهة النظر .. كل هذه اتهامات تنتقل بالتبادل بينهما بلا ملل أو كل ..

● سؤال من ملأه الصعوبة إثر الفضول .. وسأل الدفاع .. السؤال موجه إلى محمد رشاد نبيه المحامي الذي تقدم بمرشحة صفقة البيع .. السؤال بالتحديد : ما هي التحليلات أو عوائلك من هذه الصفقة ؟ ضحك المحامي وقال : بس هي لقم .. طموحة ١٪ وهي الآن صولة يمكن تكسبها في صفقة قيمتها مليار ونصف المليار ويتبلغ ١٥ مليون جنيه .. !!

كلمات ملأية للجميع في الجلسة التي خصصتها المحكمة لمناقشة عرض الدفاع .. تقدم أحد المحامين للمحكمة بخطاب من الشجع

الشعراوى الموجود بالخارج يتكلم فيه المحكمة بقبول العرض مسجلة منها في وضع حد لمصلحة المودعين .. قال المحامي أن الشجع الشعراوى اتصل به تليفونيا من الخارج بعد متعبه للجرار ويسأل الإعلام العلانية التي تلت خيراً تقدم الدفاع بعرض لتسوية الأزمة .. ولكنه يتوصل خطاب للمحكمة يناقشها لمرافقة على العرض ..

● استمرت المناقشة بين المحكمة وبين الدفاع في الجلسة الأخيرة .. أظنت المحكمة عن بداية الاستماع لشهود الاتهام .. ثلر الدفاع وطبق المحكمة بالتأجيل وعدم سماع الشهود وإذا سوف يتسمعون من القضية وقالوا أن تقرير النيابة الذي أتمه عن المركز المالي لم يطلع عليه الدفاع ..

بعدت المحكمة الجلسة وعملت بعد لندولة لتعلن تكجيل نظر القضية لجلسة ٢١ يونيو القادم ..

● خلال مناقشة العرض الذي تقدم به رشاد نبيه المحامي لتسوية أزمة المودعين حاول التلاعب بأن هذا العرض هو الحل الأمثل لأزمة المودعين .. وقال أن القانون تنال الأصول الذي يحكم الريان بمقتضى حكمه بنص على أنه في حالة الإزالة يحكم عليه بالسجن والغرامة وهذه الغرامة تنظر قيمتها بصفحة لجمال ما تقتضيه ولذلك تصل الغرامة إلى ٢ مليارات جنيه ثم تأتي بعد ذلك الزايم بريد الإيداعات وسوف تقوم المحكمة باستيفاء الغرامة أولاً وبذلك لن يتبقى شيء للمودعين .. فعرضه أحمد الرئيس رئيس النيابة وقال أن هذا التصريح خاطيء وإذا صدر حكم بالإدانة سوف يستوفى الإيداعات أولاً ..





المصدر : ..... الدرس رقم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٠



## ملاحظات كاتب فرنسي

يلاحظ الآن روسيون في كتبه ، شركات توظيف الأموال والانفتاح الاقتصادي ، مجموعة من الملاحظات التي يتصل بعضها بالظاهرة ذاتها ، أو يتصل بطبيعة الشركات التي اعتبرت شركات توظيف أموال وهي ليست كذلك ، أو يتصل بالفلان الذي صدر بشأنها .

بالول عن الظاهرة : نظرا لحجم ظاهرة شركات توظيف الأموال والمكانة التي اكتسبتها في الاقتصاد المصري منذ بداية الثمانينات ، لايسعنا إلا أن نتجسس من فطل المراقبين في التوصل إل حد أدنى من الانطلاق حول البيانات الأساسية التي تخص هذه الشركات وتعمل صورة واضحة عن انشطتها ... فلا توجد حتى الوقت الراهن بيانات دقيقة نستطيع الاعتماد عليها لتقديم هذه الظاهرة تقييما موضوعيا غير منحاز لها أو ضدها ... أن حجم الإداعات غير معروف بالتحديد .. وعدد المودعين فيها غير معروف بالتحديد .

ايضا يلاحظ المحلل الفرنسي ان هيئة سوق المال لم تراعى الاسباب الاقتصادية في توصيف الشركات وانما استسلمت للضباب السيسية كما هو الحال في احدى دور النشر التي تعتبر من أكثر الناشرين نشاطا في السوق المصرية اذ تنشر في المتوسط كتابا كل اسبوع ، على حين لايتجاوز رأس مالها المعلن ٢٠ ألف جنيه ، والتي يعتبر لجوؤها إلى أموال خارجية في شكل شركات استوبا عابيا لتمويل نشاطها .

ايضا يلاحظ الكاتب الفرنسي ان اصدار القانون الخاص بشركات توظيف الأموال يبدو كمحاولة تحمل في طياتها تنافسا .

اذ تسعى الدولة لفرش رقبة يمكن وصفها بأنها ترجع الى فترة ما قبل الانفتاح على انشطة تولدت عن الانفتاح .

وقد اغضب هذا المعارضين والمؤيدين لشغل الدولة في المجال الاقتصادي على السواء .

وقد تميزت هذه القوانين بسمة اساسية وهي اعادتها لاجهزة تنفيذية تنظر الى المسائل بنظرة جزئية ، وتسمى من خلالها الى السيطرة واحكام قبضة الرأوس والبيروقراطية على شئون الاستثمار والمطاطح الخاص المنتج ، يقصد هيئة المال .

أحمد بهجت





المسيرة : المصير :

التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

متابعة لمحنة الرومان :

تسليم شيكات المودعين للحيابة

في ٢٠ مارس القادم

لاخصم سوى الـ ٢٪ التي  
صرنوها عام ٨٨

كتب - مختار عبدالعالم ومصمود نوال :

لليوم الرابع على التوالي .. تواصل جريدة المساء نشر الجدي في صفقة القرن المثيرين .. صفته بيع ممتلكات وأصول شركات اربان لمشتريين مصريين مجهولين يستلمهم ويحدث باسمهم المحامي محمد رشاد لبيه .

وليس تصريحات خاصة « للمساء » أكد مسئول المشتريين انه سيبدأ للتخصيص لتحرير الشيكات

باسماء المودعين اعتبارا من ١٥ يونيو القادم بعد ان يكون قد تسلم الكشوف الخاصة بالمودعين وصددهم

١٨٢ ألف مودع من قنيطرة في مودع اقصاد ١٤ يونيو . قال انه سيتم رد الاموال نقدا وان ترد أية اموال لهم في



المستشار : محمود خالد

وكند على ان الاموال ستنتى باسمه شخصيا وليسوت باسماء المودعين . انضف ان المجموعة الاقتصادية المصرية التي تصف وراء شراء هذه

الصفقة قد درست احصية جيدا من مختلف جوانبها وردود الافعال المحتملة لذلك وضعت لكل فعل رد فعل اقوم بتنفيذه حريا حتى يتحقق النجاح للصفقة .. وصفهم بأنهم جنود مجهولون يريدون لخطة بلدهم .

وقال ان ما يهدفون اليه من وراء ذلك العمل هو توجيه رسالة من شعب مصر للعالم ليجع بأن المصريين همما اختلقوا قاتهم كقديرون على حل مشاكلهم والارتفاع فوق الخلافات وقت الضرورة وان الانتماء لمصر اولى من اي شيء اخر .

القنيطرة (٢٠ ص١)





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر:

الحسابات

التاريخ:

٢٠١٩

- اضاف ان الهدف الاكبر من وراء التصفية ايضا هو
- يتم تصفية ٦٠٠ مليون دولار الى البلاد لتحويل رواج
- الاقتصاد.
- ممتلكات جنودة

- واصل انه قد اكتشف وجود ممتلكات جنودة للريان حيث

كتصل به صباح أمس أحد الممثلين من أسوان طلبا شراء حقل مملوكه للريان هناك بمبلغ ٢٨٠ ألف جنيه وعندما عاد اكتشف حصر الممتلكات المكنم من الدولة لم يجد هذا الحقل ملكا له

ولقد رشاد نبيه ان كلا من الممثل القانوني والممثل الفني للمشتري ان يتقاضيا أي مبررات من الدولة وان يتم تصفية المبالغ التي سيكتسبها الحصر للأمانة على الطبيعة للمودعين أو الريان بل سيتمثل تلك الأموال من هم وراء هذه الصفقة

وسيتجمع رشاد نبيه مساء اليوم مع المهندسين صاد خليل رئيس المجموعة الهندسية التي ستقوم بمعالجة الممتلكات حيث سيتم عرض تقريرها عن خطة العمل التي تتضمن تقسيم ممتلكات الريان الى مجموعات وشرف عليها عدد من المهندسين الذين سيقيمون بعمل فهرس لمحتويات كل مجموعة من العقارات والأراضي ثم يوضع برنامج زمني لتقسيم العمل طبقا لمواحد محددة

لقد المهندسين صاد خليل ان المجموعة الهندسية سوف تبدأ عملها فنيا يوم الأربعاء القادم بحيث يبدأ بالتكثف على ممتلكات الريان في الكوادر ٢٦ طريق مصر اسكندرية الصحراوي ، ثم يلي ذلك باقي المناطق الصناعية في مختلف اتحاد الجمهورية للتأكد من وجود الأصول على الطبيعة لتوصيها في الفهرس

اضاف المهندس صاد خليل انه سيتم للمستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ على الأموال عند اجتماعها صباح غد الخميس اقتراما بأن يتم برنامجا زمنيا اسبوعيا لمعالجة أصول الشركة ولا بأول . من ناحية اخرى اعلنت أمس حالة

طوارئ في إدارة الكمبيوتر بمقر شركات الريان بشارع قهرم لاعداد كشوف جديدة بأسماء المودعين وارقام حساباتهم والتي رصيدهم بعد خصم ما تقاضوه من ارباح أو سلف خلال عام ٨٨ بواقع ٧ % شهريا بحيث لا تتعدى نسبة الخصم الى النهاية ٨ % من صافي إيرادات كل مودع .

قال حمدي عبدالعزيز المفوض العام على شركة الريان انه بالنسبة للمودعين الذين تكاسوا ماثل هذه الأرباح خلال عام ١٩٨٧ قال بخصم شيء من إيراداتهم لتغطية لتوصية هيئة سوق المال التي أصدرتها أثناء بحث المراكز المالية للشركات التي ولقت لوضاحتها

وبن المقرر ان تنتهي تلك العملية في ١٥ يونيو القادم وسوف يستعين المفوض العام على شركة الريان بأحد اخصائيه من المحاسبين الذين سيوزل اليهم هذا العمل لفترة محددة

من ناحية اخرى صرح المستشار محمود خالد رئيس محكمة الاستئناف السابق والممثل القانوني للمشتري بأنه سيتم فتح هذا مع المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ لبحث التفاصيل المالية الخاصة بهذا البيع . وأكد على ان العقد سيتمثل على بيع كل ممتلكات الريان وشركاته في الدخل والخارج وكل ما يملكه آل الريان بما

### تصوير - صبره عثمان

فيها فرصته المالية والخارج سواء كتبت هذه الممتلكات والأموال مطومة لحظة توقيع العقد أو غير مطومة

كتصل انه سيتولى صياغة عقد البيع من التواحي القانونية وسيحصل بضمير القاضي وان يكون محاميا للمشتريين ولا لاجل طرف على حساب طرف لآخر وان يعمل لصالح المشتريين على حساب البائع مطلقا وأنه اذا حدث خلاف بينه وبين الدائبة في صياغة العقود فسجلها الى محكمين من بين رجال القضاء وان يُلجأ للمحكمة

وقال ان مهمته فصول الى صيغة باع فلان فلان وهذا الامر يقتضي فحص الممتلكات والأمانات الشخصية المتعلقة عليها والإطلاع على عقود الشركات وبعد من له حق البيع حيث لا تملك الدائبة حق إصدار قرار بيع ممتلكات الريان لانها ما زالت باسمه .. كما سيتم تصديق الممثل القانوني الى صياغة وتلقى بحق له التصرف في العقارات المملوكة لهم بصلة شخصية

واستبدان الدائبة الحسية الى بيع ممتلكات اولاد أخى القصر ثم وضع شركة الريان نفسها وهل هي في حالة تصفية أو استمرار . وقال انه سيتم بعد الانتهاء من كل هذه الأمور بحث إمكانية صياغة عقد واحد يجعل البيع لم سيتم إبرام أكثر من عقد بعد الشركات والأمانات .







المصدر: الوفد

التاريخ: ٢١ أيار ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في انتظار المرحلة الأخيرة  
لشركات توظيف الأموال

# ٩ يونيو القادم هل ينتهي آلام المودعين ؟

اقتراح

جديد

لا حل

## يوزع الأعباء على الحكومة والشركات والمودعين والمواطنين

في يونيو القادم تنتهي المدة التي حددتها الحكومة لشركات توظيف الأموال التي لم تقبل توظيف أوضاعها لرد أموال المودعين . وحتى ذلك اليوم ، فإن أعدادا كبيرة من المودعين تقفد بشتل يومي ومستمر على إدارة الأموال بجهل المدعي الاضطراري للاضطرار على تحويلة المعسر . وبين الناس والرجاء ، وبين وعده الحكومة التي لا تتحقق وحملات الناس التي لا تنتهي ، يلف المودعون في الانتظار لحوال لهم ولا قوة . فهل يحمل ٩ يونيو القادم طغيانا ساريا للمودعين تضيي الأهم التي استمرت عشرين عامًا ؟ منذ أن صدر القانون رقم ١٤٦ لعام ١٩٨٨ الخاص بتقنين الأموال ، وللمودعين بشركات توظيف الأموال يعيشون مأساة حقيقية . فهم محاصرون بكم هائل من التصريحات والوعود والبيانات التي تعطيها الحكومة وأجهزتها المالية المختلفة ويتناجون بشتل هائل ضغوط التحقيق مع تلك الشركات التي لم توفيق أوضاعها . والمعروف ولما للاحصائيات المعلنة أن عدد الشركات التي كانت تعمل في مجال توظيف الأموال ١٠٤ شركات بلغ حجم إيداعات المواطنين لديها نحو أربعة مليارات وخمسمائة مليون جنيه أودعها أكثر من ١٠٠ ألف مواطن . وقد استجابت ٦ شركات فقط للقرارات التوقيف الصادرة عن هيئة سوق المال ، وتبلغ إيداعات المواطنين بتلك الشركات حوال مليون وأربعمائة ألف جنيه . وبذلك تبقى المشكلة قائمة بغنسية ثلاثة أرباع الإيداعات بجالي الشركات والتي تخص نحو ٢٤٥ ألف مودع وسريرم .





المصدر: **الزمن**

التاريخ: **الخميس ١٩٩٠**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# هل تخسر الحكومة مشاركات بأكثر من ٢٥

تحقيق:  
**عماد الغزالي**  
**محمود شلكر**

لماذا فقدت شركات مصرية محاسن الريان محمد رشاد شيعة بريلا وسلاما علي القويب المودعين بشركات الريان . حين عرض شراء أصول شركته بمبلغ مليار ونصف مليار جنيه مع مجموعة من المشتريين واستعادته ثمة أموالهم المستحقة لدى شركته فقد أبيع هذا العرض آلاف المودعين وأسرع الذين عقدوا صفقات قسرية بتزجيج بين الأمل والخيبة لمدة عامين كاملين منذ صدور القانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ وإذا كان هذا هو الحال بقضية المودعين بشركات الريان فكيف يكون الحال بقضية آلاف المودعين بشركات الأخرى التي لم تكمل الوفاء بوضعها خاصة وأن لكافة المودعين أموال المودعين تتنقل يوم ٩ يونيو القادم . وحتى ذلك اليوم فإن أعدادا كبيرة من المودعين تتردد يوميا وبشكل منتظم تقريبا على الدور السابع بجهاز المحامي الاشتراكي منذ الفجر وحتى منتصف الليل . وهناك كئيبين بعد منهم ..

طلعت مصباح .. محاسب اودع ٢٥ ألف جنيه بأحدى شركات توليف الأموال . ولاتي شعر اسمها ان تلقى الأموال . هذا المبلغ هو حصيلة جميعه من سنوات القربة وعمله بالخارج . يقول :

عندما طعت ان الشركات بدأت في رد أموال المودعين أسرعت لاسترداد ما أودعته . فوجدت الشركة خصمت الأرباح التي صرفتها عام ١٩٨٨ مع العلم بأن حيلة سوق المال أظنت ان الأرباح لا يتم خصمها من التوزيع ولم تكف الشركة بذلك بل أعطتني نصيبي جزأ من صفحتي سياحتها تمسكتها قدر

لعتها بصفة ملايين جنيهه برغم ان أضمن اليونكر

السليحة لا يتجاوز سعرها أربعة ملايين جنيه .

وعندما طلعت أسواق على بشكل تتعدد مسألة المال

ضاحك الشركة . إذا لم تكن السليحة تمجيد يمكن ان

تشره مع آخرين في ملية شلحة تبريد شايحة

لشركة . ثمنا ٢٦ مليون جنيه . وقد حضر آل

جهاز المحامي الاشتراكي لتوقيع عقد الشلحة . وأنا

لا أعلم لا في الشلحة ولا في المصل . لكن ماذا فعل في

شباب المودعين أيضا الكئيبين بسيدة رفضت تكرر اسمها تقول أنها أودعت ٧٠٠٠ دولار وأودع زوجها ستة آلاف . وعندما طلبنا لها ما وجدنا ان الشركة وضعت أموالها في حساب لها واحد . وعرضت عليها شراء بشفك تقول السيدة : رفضنا لك العرض خاصة بعد أن أرائنا عن خطب الحكومة لامتة صالحة فمعدة مسروبة من

الخارج قبيتها عشرة ملايين دولار لصالح الشركة . ثم عرضوا علينا شراء أرض بميزان مصر استغرية المصراوى بسدر أكثر ٣٠٠ جنيه . وأنا ذهبتا للمعينة وجعلناها مع مبيدة وإن سهر المخر بركة المنطقة لا يتجاوز خمسين جنيها ورفضنا أيضا هذا العرض فقل لنا صاحب الشركة : إذا انتقروا قرارات المحامي الاشتراكي فإن نؤخذوا بأي شيء ومع ذلك ضمن ان لننتظر قرارات المحامي الاشتراكي لأن ذلك أكثر خطرا بقضية أموالنا .

## ● أهوام الربح السريع ●

لأنه ان الأرباح الضخمة التي كانت تصرها شركات توليف الأموال ملكت حافزا كبيرا لأهوال المواطنين عليها . خاصة مع الارتفاع المتزايد في الأسعار والذي بلغت نسبته أكثر من ٤٠ ٪ في السنوات الأخيرة . في الوقت الذي لم تتجاوز فيه الفوائد التي تصرفها البنوك للمودعين بها ١٢ ٪ . مما دفع كثيرين ان سبب أبعاداتهم من البنوك ووضعها في شركات التوليف .

من هؤلاء الحاج كامل برعي الذي سبب مكالمة الخلق وقربا ١١ ألف جنيه من البنك وأودعها بأحدى شركات التوليف وكان يحصل منها على مبلغ ثابت شهريا وهاذا تولف هذا كله حين الفت المكترة الربح من أصحاب الشركة وهو الآن بلا علة في انتظار الفرج .

الكئيبين أيضا بطلا سيدات تجسد حكايتهم مع شركات توليف الأموال مائة ملايين الأمر التي راحت ضحية هجز الحكومة وأوجعها الإخترية والمواطنين . ونهب شركات التوليف وإداراتها العشوائية لكافة المخدرات .

يزير عيسى .. مدرسة . سافرت لافرة بالمسومية وعملت بها سنوات أملا في تحقيق الاستقرار بعد العودة خاصة بعد ان تولى زوجها أثر صراع طويل مع المرض





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢١ مايو ١٩٩٠

وحينما علت الشرائع قطعة أرض تجارية ولكن زمامها تضمنوها ببعض الأشخاص من مثلث الأرض والزراعة

**إيداع لها**  
أحدى شركات توظيف الأموال والاستفادة من الريع الكبير الذي تصدره، وعملت بالتخصيص - - وبالقوانين صافحت

لقد ضاع كل شيء في لاج البحر - -  
عديدة صالحو - ٤٥ سنة - تقول:

ورأت مشكلات قيمتها ٣٠ ألف جنيه أودعتها بالفعل لدى إحدى الشركات، وكان ماحصل عليه شهريا منها يعينها في الإنفاق على أسرته المكونة من ثلاثي الثلاثة ولكن المرحلي لم تدم طويلا، فله انتمت الحكومة على شركات توظيف الأموال بعد أن تركتها سنوات طويلة تضيعت أموالها، فلا كانت الحكومة جهة بحق في حفظ أموالنا وحقوقنا فقلنا لم نتحرك منذ البداية.

وتضيف السيدة عديلة بغيره: منذ أن برزت على السطح مشكلة شركات توظيف الأموال ورئيس الوزراء إيفان في تصديدها عن أن تلك الشركة سارة في التوظيف، وبعد عشرين ودون أن التفتت تلك الأخبار السارة، وقد طلت من الفكرة استيراد أموال لغرضها في شراء جيتة وصناعة وفول وخضار محلوقة، وقد اضطررت لشراء جيتة وهي توشك على الانتهاء صلاحيتها، ولم استغل حتى الآن بيعها لأي سوريات مراك أو حتى.

مدام فاضى اسماعيل تقول: وضعت سبعة آلاف جنيه في إحدى الشركات، ومنذ فترة اتصلوا بي والخبروني أنني أحتاج على أموال، وبفعل يجب أن أشتري بضائع بالمبلغ، وبفعل اشتريت أربعة مراوح كهربائية وأطقم صيني ومجموعة من البضائع، وبرغم عدم احتياجتي لهذه الأشياء فقد كنت مضطرة لشراها بسعر أكبر من سعر السوق، وقد بلغ المائتة وستة مائة ألف، أودعها بفارصحة، أما الضيف الآخر فهو طيما، وتضيف: الشركات التي لم توفيق أوضاعها لا يوجد لديها برنامج جيد أول الأموال، كما أن بعض تلك الشركات يتصرف في أصولها لصالح كبار الموظفين، متفانيا بذلك قانون تلقى الأموال، ويعتبر المشددة في النهاية هم صغار الموظفين لئلا.

## ● أصحاب الشركات يتدفقون ●

وفي وقت يمر للاستثمار واجهنا صاحبها بالآراء الأودعين لخصف عن أن الحكومة رفعت طلب مستثمر عويشي اعن استعداد له ٤٠ مليون جنيه من حقوق الأودعين مقابل شراء بعض أصول الشركة، والتدري ماذا رفعت مائة سوق لئلا هذا العرض، وبالتسبة لا يقول الأودعين من أن

مخشوقته من سلع اسطوره أكبر من اسطوره في السوق فهذا غير صحيح، ولحن مشغولون ببيع بعض الأصول بسبب عدم وجود السيولة الكافية، وإذا لم يحصل الأودعين على حقوقهم حتى يوفيقو فيستملكون مئتي من الأصول.

## ● اقتراحات للحل ●

في اتجاه حل المشكلة، ويعد المباشرة الخلقية التي تقدم بها محمد رشاد نبيه الحاسي لحل مشاكل الأودعين بشركات الريان يفرح الدكتور شوقي السيد اطرأ عاما لحل مشاكل الأودعين ببالى شركات التوظيف التي لم توفيق أوضاعها بعد، وهو يحمل الحكومة الحاسب الأكبر من المسؤولية حيث أن الحكومة لم تنتهه إلى خطورة الموقف إلا بعد أن تراجعت الحملة الإعلامية التي بمرت بعلام ماسي ب-، لعدم المعالجة، وكان وقتها اعتائنا عن اتحاد السيد الريان- وشاكت الحكومة - أخيرا - من خطورة تلك

الشركات على الاقتصاد القومي ومصلح المجتمع وأموال الأودعين. بعد أن تبينت المفردات وفريت الأموال وانتشرت المؤامرات الخائفة المفسدة من استقلال النقود والتحكم في الأسعار واحتكر السوق وغيرها وتبنت الحكومة عين بدا

استنزاف أموال الجيوب وأجابه المواطنين إيداعها لدى شركات توظيف الأموال بأصعدها القانون ١٦ لعام ١٩٨٨ والخاص بتلقي الأموال، وقد أقر رئيس هيئة سوق المال في مؤتمره الصحفي في ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ بأنه لم يكن معروفا لدى مكتبه عدد الشركات والأشخاص الذين يبرأون هذا النشاط، ولأحجم مايقولونه من أموال ونوعها وعد الأودعين بكل منها ولا مجالات استثمارها.

ونبدأ الآن في عرض اطرأ الحل الذي يقمسه الدكتور شوقي السيد الحاسي، والذي يحد في بدايته أطراف المشكلة ومع الجرم وشركات التوظيف والحكومة وأفراد الجمهور، ويبدأ لهذا التخصيص يحدد حقوق كل طرف وإجابه، ويبدأ بالأودعين: وهو يعمل ضابط فهو محس عليه بسبب ضيق أموال - كما أنه شارك ببطشه فيما حدث له نتيجة جرمه وإام كسب زائف بلا جهد وتركه أوعية للتوظيف والشراء الرسمية والحرف بها، ولهذا فهو يتحمل جانيا كبيرا من المسؤولية، وعليه أن يتحمل غراما من ماله المودع، ويقترح الحل أن يكون هذا الجرم بنسبة ٢٥٪ من إيداعه، ويمكن تقسيم للأودعين حسب إيداعهم وشراهم الاقتصادية والمالية، وبالنسبة لشركات التوظيف، فمنها الجاني الحقيقي والمهم الأول الذي يلعب من مصلحته ومصلحته هو ومن شارك معه في التعمد والاستغلال، ولهذا فإن النشاط والاستيلاء على أموال

مصاريف وتوزيع ومن سول لهم وشرك معهم وأبى ضرورة قوية والقانونية، لأنها في حقها أموال الأودعين، وفي ضوء المسئوليات المطلوبة فإن جلة هذه الأصول تبلغ ٢٥٪ من إيداعات المواطنين.

أما الحكومة فإن مسؤوليتها كبيرة لأنها برغم إجهتها الرقابية للتصديدها للشركة تنمو وتستغل تحت بصورها ولم تتحرك إلا مؤخرا جدا، ولهذا فإن عليها أولا: التصدي للأموال تلك الشركات والأصول والتصرف فيها بمصلحتها لا في

لغيرها، ويؤهل من من الجهد وحسن التصرف وهي تمثل ٢٥٪.

ثانيا: أن تتحمل ٢٥٪ من تلك المبالغ تسديدا للأودعين وعلى أجل وحسب شرائها وأكلها وشرك، ويسمح أن تدير هذه البنية من خلال أي مورد من مواردها ليطفي حوال ٨٠٠ مليون من الجنيهات.

وهذا الترم يعد في حقيقته مصلحا كبيرا للحكومة، لأنها يشهدنا هذا الترم وفوق كرامة التقصير في كبرى، وتحتل من الاحتكار وتزيد الأموال، كما أنها تحل مشاكلها حل المشكلة الاقتصادية واجتماعية المواطنين، فقلنا بها جدا شفعنا ومبدنا يمكن أن يوجه للناجح، وفي كل الأحوال فإن الحكومة يجب ألا تتكلمل مورها تجاه المشاكل العامة.

ومنه طور مور يجب أن يقوم به المواطنين جميعا لذا تستعد عند الأراء التي تكت بها كافة الشرائع والأنبياء السوسية ويعمل التكامل والتأني والجرمة، إذ يجب عليهم أن يساهموا في حل تلك المشكلة، والآن أن يتحمل المواطنون جميعا ٢٥٪ من أجمالي المبالغ المودعة.

فلذا تصورا أن عدد سكان مصر هو ٥٠ مليون نسمة وأن متوسط عدد أفراد الأسرة هو خمسة أفراد فإن عدد الأسر يبلغ ١٠ ملايين أسرة، وإذا كان إجمالي القروض حوال ٨٠٠ مليون جنيه تقريبا فلن يتحمل كل أسرة ٨٠٪ جنيها تقريبا يمكن سددها خلال ستة حث لتتحلل كل أسرة سبعة جنيئات شهريا، وهو مبلغ أقل من قيمة عرشفة سجاير، ولا تخلف مديون في مصر من مدخن.

وبطبيعة الحال يمكن ترتيب ذلك بما يتفق مع ثقافة العامة لئلا أسرة وتكونها الخلقية.

أخيرا فلنأخذ نرى أن هذا الإجراء بسيط جدا، ويساهم في منع من اغترافه بغيره بسهولة ويسر وهو يعمل من جميع الشرائع شركة في الحال، وإذا ضمن نفسه أمال المواطنين بيهولة كليت والفراسة.





النشر والخدمات الصحفية والاعلانات

التاريخ:

أكتوبر ١٩٩٠

المصدر:

العدد ١٢٠٠

## هذه ممتلكات الريان في

## صفحة القرن العشرين

## فل تساووي فعلا ٢

## مليار جنيه ؟!

كتيب - محمود نوافل - مختار عبد العال :

قدم المهندس صادق الدين خليل نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية سابقا ورئيس المجموعة الهندسية لمشترى املاك واصول شركات الريان كسوفها لوجها لهذه الاملاك الى ادارة التخطيط بمكتب للادب العام المستشار جمال شومان للتفاني على البرنامج الزمني لمعاينتها اختيارا من الاسبوع القادم تمهيدا لوضعها في عقد الوعد بالبيع القصر توافقه بين المشترين ومن

يطلب عن ال وشركات الريان

والممتلكات التي لابد

المشترين شراءها بمبلغ

تتراوح بين ١٠٥ الى ٢٠٠ مليون

جنيه في حين قدرتها التنبؤية

بما لايزيد عن ٣٢٨ مليون

جنيه تم تسليمها الى ٩

مجموعات مختلفة ضمت ٣

قصور و ٩ فيلات و ٥

عصارات و ٦ ابراج و ٩

مصانع ومجازرين و ٢٤

محلا تجاريا و ٥ مخازن

وحواشي ٧ آلاف فدان زراعي

و ١٥٤ فدان ميسكن

ومستشفى ومطبخ

بازين .. وقرية سياحية

و ١٥٠ سيارة و ٥ آلاف

عجل و ١٠ آلاف خروف

وذهب والاشياء اخرى

وفيما يلي التصفيف الكامل

لهذه الممتلكات

● ● القصور والفيلات

ثلاثة قصور .. الاول

بالمعادى مساحة ٨٥٠٠

والثاني حين شمس ٤٢٠٠

### برنامج زمني لمعاينة الأصول

### استدراك الأصول العام

#### ● ● للتصاريح والإبراج :

مبنى ٣ طوابق ١٥٠٠ كم

امام للميراث مصر الجديدة

وصحارة بشارة الخليفة

المليون ١٦ طابقا على ٥٠٠

كم وصحارة حصة توار

بشارع المعز على بها ١٥٠

محلا للدور مساحته ١٠٠٠

كم وصحارة طابقان ١٥٠٠

بشارع كليوباترا مصر

الجديدة ويرج والمعادي امام

كازينو للتسلل جازان ١٠

أدوار على ٥٠٠ كم ويرج

بشارع هارون وزعاعفة

بالقلى ٤٨ وار ويرج بالهرم

ومعزل طابقان على مساحة

٢٠٠ م ببلدة كينس و ٣

ابراج جاهزة للسكن بشارع  
فاطمة رشدي بالهرم  
وصحارة بمساحة اسبانيك  
بالهرم

#### ● ● اجراء من عقارات :

طابقان في ٢٠ شارع

الانفاس خلف للميراث

١٠٠٠ كم - شقة تملكه

بطوان و ٢ طابق في منزل

بشارع وادى للتسبيك

بالمهندسين وشقتان تملكه

بشارع الجزائر بالمهندسين

وطابقان في صحارة بشارع

محبي الدين ابو الفز بالقلى

و ٣ طابق في صحارة

بشارع احمد عرابي وشقة

في منزل على النيل بجوار

وزارة للخزينة ومقر شركة

الريان بالهرم ٤ ادوار ومقر

الشركة بسويسى بشر

بالاستاذية وشقتان بالغس

العامة وطابقان في منزل

بسان الشيفو وطابقان في

صحارة بشارع عمر الشدي







## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ : ١٩٩٠



المستشار جمال شومان

باسوان وطابقان في صارة  
باسبوط وطابقان ببرج  
لشرطة العقار ١٧٧ في  
الهرم محطة اسبلس

وطابقان بصارة بمنتشية  
الكرى مساحتها ١٢٢ في  
وطابقان في صارة  
بورفلة

### ● المصانع :

في الكيلو ٢٦ طريق مصر  
الاستكبرية مصنع بلاط في  
مصنع طوب الى ومكر  
شركة الريان الوطنية للفلز  
وروشها ومخازنها ومجزر  
الريان الابي ومصنع لحوم  
ولتجات الريان والوروش

المركزية لتصنيع هلاجر  
واعمال الخرافة ومصنع  
لمخللات الحيوانات ومجزر  
للطور على مساحة ١٥٠  
افلا ومخازن الريان للتراث  
عبارة عن ١٥ مغزنا على  
مساحة ٥٠ افلا .

في مدينة ٦ لتكوين مصنع  
المسروجات والسلاسل  
المطرزة على مساحة ٥٠  
افلا وبه مكينات بحوالي ٤

ملايين جنيه .. ومصنع  
الريان لوبر جلاس على  
مساحة ١٢٧ وبه مكينات  
بحوالي مليون جنيه .

في مدينة المسافات مصنع  
الريان للمنظفات على  
مساحة ٢٠ افلا وبه  
مكينات بحوالي ١٥ مليون  
جنيه ومصنع الريان

للارضيات على مساحة ٥٠  
افلا وبه مكينات بحوالي ٣  
ملايين جنيه .

مصنع اعلاب بمدينة طنطا  
على مساحة ٣٣ افلا  
و ١٢٢٥ حاوية مكينات  
قيمتها ٨٠ مليون جنيه

مساهمة الشركة ٢٧٥ وحتى الان  
مدفوع ١٣ مليون ومتوقف التركيب  
لعدم وجود السيولة .  
الات مصنع اللحوم والمنظفات  
ومجزر الفراخ والتلاتج بحوالي ١٢  
مليون جنيه واتشاولت بالمزارع  
وحبوب للمواشي بحوالي ١٠ ملايين  
جنيه .

### ● المحلات التجارية والمخازن :

معرض لحوم الريان بارض الجولف  
بمصر الجندوة ودور مخازن ٣٥٠ في  
بارض القمام كتب وكرايات وتشكيل

وسوبر ماركات بارض الجولف  
ومحلان للمجوهرات بميدان الجامع  
ومعرض للتراث بشارع البورصة  
بمصر النيل ومعرض للتراث واخر  
للمجوهرات بهراج الاوبرا ومحل لبيع  
الحوم بشبرا بالقلاوى ومطعم الريان  
اشرافى ومحل للمجوهرات في سور

نادى الزمالك ومعرض كتب دينية  
بشارع البطل احمد عبد العزيز  
ومعرض مجوهرات في ٨ في فيني  
بالنيل ومعرض شوات منزلية بالنيل  
ودور بالمتمزل رقم ٨ ش الفينس  
ومعرض لحوم واسماك ومغيز





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٠

المصدر:

الاسماء

### ● ● اراضى الينام :

٥٢ فدان ميثى بمدينة السلام و ١٠ آلاف متر بالمصرة على النيل وكطشان مساحتها ٣٥٠٠ كم الأولى امام محكمة حلوان والثانية قرب ميدان المحطة بحدائق و ٢٦٠٠ م مكان فندق ناشيونال طلعت حرب و ٢٥٠٠ أيتها مقر الريان بشارع الهرم و ١٣٠٠ م خلف مطعم خريستو بحدائق الاهرام و ٥٠٠٠ م امام فندق رمادا بالهرم و ٤٠٠٠ م على ترعة المروية و ٤٠٥٠ فدان ميثى على بعد ٥٠٠ م من الكوكى بارك و ٤٠ ألف متر بالمطر من رمضان و ١٠٠ فدان ميثى بالعجمي سند منها حوالي ٥٠٪ من قيمتها ٢٠ مليون و ٧ ألف متر ميثى بجوار شركة النصر للشان بالجزيرة ١٥٠٠ م بالمطعم و ٨٠ ألف متر على البحيرات لعمرة ناهى سلطان و ٣ آلاف متر بميدى بشر .

### ● ● مفتوحات :

مستشفى الريان بالحي المسكن بمدينة نصر ٧ طوابق ٦٠٠٠ م ومحطة خدمة القترول بشارع احمد حرابى حق استقلال ٢٥ شة ومسجد بشارع الجزائر ومحطة خدمة القريان للبلدين ٢ ش خفرع بالهرم وارض مسنام عليها سينما ١٨٠ مبعثاتها مساحتها ٢٠٠٠ م على ترعة المروية وقرية فايد السليمانية مساحتها ٥ الفة ٣٠ فولا و ١٥٠ ميرة متقوعة مابين نقل واكويوس ونصف نقل وتريلا وملاكي بحدائق ١٢ مليون جنيه وعجول حبة مشتراه من ايرلندا بالمزرعة حوالي ٥ آلاف راس بحدائق ٨ ملايين جنيه و ٢ ملايين جنيه خروف ونخب بما يعادل ٢ ملايين جنيه .

### ● ● اصول مسائلة :

١٠ ملايين دولار وريخ لدى مؤسسة الاهرام لطبع كتب و ٣ ملايين جنيه مصرى لدى مؤسسة الاسرام و ٤ ملايين دولار لدى مؤسسة اخبار اليوم لطبع كتب و ٢ ملايين جنيه لدى جريدة مايو ..

وحدائق بشارع التحرير بالقلى ومطعم اسماء بالهرم ومحل اسماء وطيور زينة ٤٤٣ ش الهرم ومقرن

على مساحة ٣٠٠٠ كم امام ملهى الباريزيكا ومقرن على ترعة المروية بجوار لفظة بهما زجانات.

كولوندا وموسوعات عظيمة و ١٣ فدان مخازن اخشاب وحديد خالية و ٣٠ فدان مخازن للفلل والحبوب بالكيلو ٢٦ بها خلال بحدائق ٣ ملايين

جنيه و ٦ محلات اجار امام مستشفى الطيران بالعاصمة لبيع اللحوم وكتب التراث وارض مساحتها ٢٠٠٠ كم

برمسة بولاق بالمستية ومقرن بالمعادى على مساحة ٥٠٠ كم به كرايس وكشاكيل بحدائق ١٤ مليون

جنيه وبمبلغ ٢ مليون جنيه مواد كيميائية ومقرن بالهرم وبه الات بليون جنيه ومخازن بالمحطة بليون جنيه وسوبر ماركات بالجزيرة شرقية .

### ● ● الاراضى الزراعية والمزارع :

ارض مساحتها ١٠ الفة مزرعة بالكهرباء والعياء مزرعة بالقمح والبرسيم بالانماعيلية ومزرعة موالج ٥٠ فدان بالكيلو ٢٦ و ١٠ الفة

بطريق المنصورة و ٨٠ فدان بالكيلو ٢٨ مزارع اغنام ومائية و ٦٠ فدان بالكيلو ٧٠ الاسكندرية بالقنارية و ٣٠ فدان بالكيلو ٦٢٥ فدان

بالصوب ٣٠٠ صوبة بالكيلو ١٧٥ اسكندرية مشتراة من الشركة المطرية المصرية بمبلغ ٥٠ مليون جنيه مسددة بالكامل و ٦ آلاف فدان بالقنارية

بالكيلو ٧٥ اسكندرية مصر مشتراه من الشركة المطرية المصرية عليها انصاف ٥٠٪ قيمتها ٣٥ مليون جنيه .





المصدر: العمود

التاريخ: **أبواب** ١٩٩٠

**للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

## الريان : من يضمن رد أموال المودعين؟

●● بعيداً عن حكايات البيع والشراء .. من يضع عودة أموال المؤمنين لدى الوارثين ؟ هل يؤدي ذلك الأخير إلى دفع قيمة عقول مطبوعة لمسألة الألف لملاكات الدين ؟ ضاعت منها حوشية العمر في مفارقة الوارث .

ان أي حل لقضية الوارث لا يعيد الأموال إلى أصحابها يصبح فرقة في الهواء .

أو العاصفة التي تكون دلائل فلتان .

وبهذا السؤال حولنا المصالح إلى رواق الترانس الممكدة وللمتشابه ●●

● عرض الشراء : مناوره جديدة أم هل  
هقيتي ؟!

• ما علاقة سفر الشيخ الشعراوي الى أمريكا بقضية الريان ؟!

• محامي المودعين يصبح محاميا للريان .  
فهل يصح ذلك ؟

● لماذا لا يتم إحصاء أموال الريان من الخارج بدءاً من حكاية البيع؟!





مازال المفاوض يتكلم مدى جدية عرض بيع شركات الريان .. ومن الذى سيشتري أصول الريان وبهذه اموال المودعين لديه ؟

في البداية يؤكد مصدر الفضائي مسئول ان العرض الذى تقدم به رشاد ذبيبة المحاسبى لبراء ١٥٠٠ مليون جنيه او ربه كل لى اموال المودعين لدى الريان ايهاا اكبر ليس سوى مذكورة جديدة لا تملك امد محاسبة الريان والىالعب بمشاعر المودعين الذين اخلتهم هذه المفاجئة وان الهدف الاساسى من وراء هذه المناقشة كان ياعد ان ترفض المحسكة هذا العرض او تخرش البديلة العملة عليه خاصة انه لا يقطن اى شروط للجدية التى يتطلبها القائلون فى حق هذه الامور كلف عربون شراء يصغر لصالح المودعين اذا تراجع المفاوضين عن الشراء او تقديم خطاب ضمان يوضع امانة فى المحسكة يصغر ايضا لصالح المودعين اذا لم يلتزم بالتشترى بالبراء والىالعب كان ال الريان سيتخلصون من هذا الرافض او الاعتراض وسيلة اعمل المودعين فى المحسكة او البديلة تلك ضد حصولهم على اموالهم . ولكن المحسكة اعلنت لىولها للعرض . كما رحبت البديلة العملة به واتبت استعمالها لتقليل كل العقبات

وتلتمه واتهمه ماسلة المودعين . وفجر المصدر الفضائي مفاجاة عامة باعلانه انه ليس هناك مشترين حقيقيون لاصول الريان . ولم يعد امام محاسبى الريان اثن سوى ان يلجا الى احد طريقين يعد ان تكتلت البديلة العملة متواريهم الجديدة ووضعتهم من جديد فى مواجهة المودعين من جهة والراى العام بالفضل من جهة اخرى سوى انه اما ان يحاول استرداد اموال الريان التى بالخارج وتلنجد وعده بشراء هذه الاصول وبه اموال المودعين او ان يلجا الى اصدار الريان من رجال الاعمال العرب وخاصة فى المملكة العربية السعودية لاحضار المبلغ الذى عرضه لشراء هذه الاصول بفضان اموال الريان

فى الداخل والخارج على ان يدخل المستثمرون العرب كتركاه الريان بعد ذلك فى عقد الشراء .. اما الطريق الذى تأمل الا يحدث وان كان هو الأرجح حتى الآن بعد للورد فى هذا العرض المتير ان يعلن محاسبى الريان ان مجموعة المفاوضين ابيوا تخولهم ورفضوا الشراء تحت اى سبب كحجة المخرج من هذا المأزق الذى لم يكن يتوقع المفاوض فيه خاصة انه لم يلم اى شرط جزائى يوقع عليه اذا تراجع عن عرضه بالبراء فى اى لحظة . وعصوا فان العلاقات التى تتردد الآن بشأن هؤلاء المفاوضين الذين يرغب ان يعد التكتلوجات والاتصال الفنية لامتلاكات الريان لعرضها عليهم لشرائها تتناول الكثير منها مثلا مجموعة من المستثمرين العرب والمصريين داخل مصر اصدم صاحب شركة استثمرى سموية يصور والذى احد البنيوا الاستثمارية الاسمية والىالعب شركة استثمرى اسلامية ايضا وان هذه المجموعة ستقوم بشراء اصول الريان وبه اموال المودعين لديه . وان كانت هذه المجموعة لم تقدم حتى الآن للمفاوض فى صورة المفاوضين لما تم ترليفهم للعرض ممتلكات الريان لفظ عليهم ومن اجل شرائها .. كما يحاول البعض الزج باسم الشيخ محمد متولى الشعراوى فى هذه المعادلة ولنه كان يتفاوض فى الشركة لبيع ممتلكات الريان وانهاء أزمة المودعين رغم تلكمنا اللام من عدم صديق او يقين ذلك وان كنا تأمل نجاح اى محاولة ومستحقين مساعدة اى جهة تعاون فى حل الأزمة . ومن هنا فان ما قد يقصده صاحب العرض هو المبلغ الذى سيدفعه لمجموعة المهتمسين الذين يتكلمون باعداد هذه التكتلوجات وهو لا يساوى المبلغ الذى سيدفع لى محام فى هذه القضية . بل وان هذه التكتلوجات انه تقديم فى مذكورة جديدة يتكلمون بها امام المودعين بلاعلان عن ان القضية السوفلية لامتلاكات الريان داخل البلاد تغطي جميع حقوق المودعين خاصة بعد ان كلف المبلغ عن







## عزت بدوي

كما أن التلبية العامة حينما أصحلت أن القيمة الملتزمة للأموال المتحفظ عليها لصالح شركات الريان ٣٠٠ مليون جنيه تعني بذلك أن الريان اشترى هذه الأصول بهذا المبلغ فقط فحين تحدثت بقله أموال المودعين بالبنك ٧٠٠ مليون جنيه و ٣٧٠ مليون دولار أمريكي .. وإذا كانت القيمة السوقية لهذه الأصول له ارتفعت الآن لهذا لمصلحة المودعين وتحويلها لهم عن الأموال التي ذهبت !

ومع ذلك لمشي لو خصصت السلف التي صرفت فإن أموال المودعين أكثر من ١٥٠٠ مليون جنيه.

ولكن رغم كل ذلك فإن التلبية العامة تضع كل امكاناتها لتنفيذ العرض الأخير بشرائه أصول الريان وريه أموال المودعين لديه حتى لو كان الريان ذاته الذي سيشتري أو أنه سيحجز أمواله التي في الخارج ويسد بها أموال المودعين لديه .. ولا يهتما من الذي سيشتري ومستحقون لتلك الية عليه تعرض هذا العرض.

## المشتري يتكلم

ولكن ماذا يقول صاحب العرض بقراءه فيما يلي حول هذا العرض وأما بدأ بالمسألة من الآن ؟

ينبغي رداك ذببه صاحب عرض الشركة وممثل المشتريين أنه بدأ يعامل من الآن ويؤكد أنه لقي فعلا ترحيبا من الجانب العام للمصدر المستثمر حاملي خلفية وأقدم وعده بتذليل أية صعوبات تواجهه ولكن الأمر يتطلب العديد من الإجراءات التي لابد من تنفيذها في البداية بحيث من لهم حق التصرف باسم شركات الريان وهو ما يقتضي ضرورة إتباعي على عقود الشركة ويبحث شروط تنفيذها ومن المخول للقرود بإجراء هذه العملية. وهل يتطلب البيع مرافقة لجمعية العمومية للشركة أو بكافى بموافقة مجلس الإدارة فقط ..

الريان في جلسة يوم الأحد الماضي عن توليها في هذا الصدد حيث طلب رداك ذببه الذي انضم لهيئة الدفاع عن الريان بجانب أنه يمثل مجموعة المشتريين لإملاكه ضرورة إعداد تقرير مفصل بكل المبالغ التي حصل عليها المودعون من الريان طوال السنوات السابقة وأعداد حساب الأرباح والخسائر وتطبيقات العقود التي أبرمها الريان مع المودعين وهو ما يعني أن يتم خصم كل هذه المبالغ من أصل القودائع ويقتضى لا يصبح الريان مطالبا برب كل أموال المودعين لديه والبنك ٥٠٠ مليون جنيه. وإنما سيطلب من وجهة نظر ممثل المشتريين بدفع مبلغ ٦٠٠ مليون جنيه فقط بعد خصم مبلغ ٩٠٠ مليون جنيه التي صرفها المودعون كأرباح وسلف حتى نهاية ديسمبر عام ١٩٨٧. بل قد يتعدى الأمر ذلك بأن تتم للمطالبة بتحويل المودعين للخسائر التي خسروها في الريان في اليورصات المالية وإغلاقها، مصححون مبدئين الريان !!

ويؤكد المستثمر مساهم مرويض المصاحي العام لتلبية الأموال المتحفظ عليها يكتب للكتاب العام على أنه إذا كان العرض من وراء العرض المثير الذي تقدم به رداك ذببه محلي الريان الوصول في التلبية إلى أن الأموال المتحفظ عليها تشمل أموال المودعين بعد خصم السلف والأرباح التي سبق صرفها لهم طوال السنوات الماضية فإن هذا الأمر مبرود عليه وعلى تلاحها بإعصاب المودعين حيث لا يجوز خصم هذه المبالغ لأن الشركة اعترفت رسميا بأنها أرباح. بل أن لجأت الاحتفظ ومراجعة مستندات شركات الريان لتتأكد أن الشركة قد كتبت بضم هذه الأرباح والسلف لأرصدة المودعين على كميونتر الشركة .. كيف يحاولون الآن التوصل من ذلك ؟





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر:

المرور

التاريخ:

١٩٩٠

ونفى أيضا أن يكون هذا العرض متاورع جديدة من آل الريان أو أن الشراء سيتم اصلحه وقال انني لست متقورا . كما انني لم اكن في يوم من الايام صاحبيا للريان أو ترميطني علاقة به . كما ان هذا العرض لم يعلم الريان به الا قبل اعلانه بدقائق . ومن غير المتصور أن يكون الريان لديه الآن ١٥٠٠ مليون جنيه اموالا سائلة بخلاف الاموال المحتفظ عليها لأن جميع ما تلقاه من اموال ١٥٠٠ مليون جنيه ورد منها للمودعين ٩٠٠ مليون جنيه ... فهل يعال ان مبلغ الـ ٦٠٠ مليون قد حقق كل هذه الارباح التي سيشتري بها هذه الصلقة . وعصوما حتى لو كتبت هذه الاموال التي ستستخدم في تنفيذ هذا العرض اموال الريان فلا مشكلة في ذلك لأن من حقه التوفيق أن يدفعها ويخرج .

ولقد رشاه نبيه ممثل المشتريين ان جميع الاموال التي ستحولها من الخارج فلا يعال ان يكون لدى احد المصريين داخل البلاد مثل هذا المبلغ الضخم وان كان المشتريون فعلا مصريين ويحتفظون بهذه الاموال في الخارج الآن وسيتم تحويلها اذا تم تنفيذ العرض بعد ٥ اشهر من الآن وكل ما اخذاه ان يتراجع المشتريون عن عرضهم بالشراء اذا شعروا بالخوف من الروانين داخل البلاد .

واصر ممثل المشتريين على موقفه بعدم تقديم أية ضمانات مالية لضمان جدية هذا العرض وقال يكفي انني ان اتأكد هذه الاموال الا بعد دفع ثمنها واستطيع الجهات المسئولة ان تعاقبني بالعقود من القوانين اذا اكتشفت انني لم اكن فعلا جادا في هذا العرض .

ولقد رشاه نبيه ممثل المشتريين انه مستعد لدفع مبلغ الـ ١٥٠٠ مليون جنيه ثمن الصلقة حتى لو كتبت حقوق للمودعين لدى الريان ٦٠٠ مليون جنيه فقط ولكن بالنسبة للمبلغ في هذه الصلقة سيذهب لآل الريان وهو الامر الذي دفعني للتأكد من اللهاج عن احمد الريان رغم انني امثل المشتريين لأن مصلحة المشتريين تقتضي ألا تزيد المبالغ المستحقة للمودعين على

بالاضافة الى ضرورة تحديد اصول شركات الريان تحديدا مفصلا حيث ان بيان الغائب العام جاء مجملا لهذه الاموال وهو الامر الذي يقتضي ضرورة اطلاعي ايضا على جميع محاضر التحفظ التي قامت بها النيابة والاطلاع ايضا على عقود ملكية الريان لهذه الاموال كل هذه الامور تحتاج الى مناقشات واسعة بيني وبين المستثمر سامح برويش المشرف على نيابة الاموال المحتفظ عليها .

اما فيما يتعلق بالمشترى الاستثنائي الذي سيتولى عملية هذه الاموال واعداد كتلوجات لثنية بها فانا بصفتي ممثلا للمشتريين لست شركة لطاع عام او مؤسسة حكومية لنفذ ببذخ على هذه الامور . فالكلف ٢٠٠ او ١٠٠ لجنة للمعملية في اليوم الواحد كما تطلب النيابة . ولكن لدى جهازا لثنية متخصصا يقوم بهذه العملية وسيبدأ بعد هذا السبت في مزاولة مهمته بعملية المعاملات المملوكة للريان والتي ليس لها رسومات هندسية لدى الشركة لعمل كتلوجات لها وقد تم تشكيل ٧ لجان هندسية لاجراء هذه المعاملات يوميا لثمانين ٧ مواقع في وقت واحد ولذلك انشرفت في عرضي ان هذه المهمة سوف تستغرق خمسة اشهر لانتهاء منها لأن العقار الواحد قد يتم عمل الرسم الهندسي في يوم وقد يستغرق ذلك عدة ايام او عدة اسابيع . ولأن هذه العمليات لا بد ان تتم من خلال ناس يؤمنون . ولذلك قد رفضت حتى الآن عرض ١٥ مكتبيا استثنائيا طلبت المشاركة في هذه المعملية .

ونفى ممثل المشتريين في تصريحاته الخاصة "المصور" ان يكون الهدف من عرضه بالشراء التماطلة وكسب الوقت وأوضح انه لا علاقة بين الاجراءات التي يخطتها تنفيذ هذا العرض وسير اجراءات مشكلة الريان ولا يوجد ارتباط بينهما واذا كان الهدف من هذا العرض ان يستفيد آل الريان من حكم القانون ببراعتهم اذا تم به اموال المودعين قبل النطق بالحكم . فان المحكمة تستطيع ان تفصل في القضية ولا تنتظر تنفيذ هذا العرض اذا كتبت القضية صالحة للحكم .





المصدر : أحمد زور

التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٠

النشر والذخات الصحفية والمعلومات

يؤتية عام ١٩٨٨ والبالغة ٣٦٧ مليوناً و٢٩٨ ألفاً و٥٩٨ جنيه مصرياً تكون صفى ودائعهم التي يبعثون عنها الآن لدى جميع الأطراف مليوناً و٤٤٥ مليوناً و٦٧١ ألفاً و٤٢٩ جنيه مصرياً بينما القيمة المفقودة لأجلى الأصول والممتلكات المتحفظة عليها حسب تقرير لجنة المفطرة التي شكلها النائب العام تبلغ ٣٠٨ ملايين و٨٦٩ ألفاً و٦٩٠ جنيه مصرياً فقط وأن كانت كما قد سبق أن أشرنا من قبل أن هذه القيمة المفقودة تمثل ثمن شراء هذه الأصول من لجملى الأموال التي جمعها الريان من المودعين ليكون الميزان والأموال التي يبدوا الريان أو هربها للخارج تبلغ مليوناً و٢٣٥ مليوناً و٨٠١ ألف و٧٣٩ جنيه مصرياً وبالقلى فليس صحيحاً ما يدعيه ممثل المشتريين من أن المودعين قد استثمروا ٩٠٠ مليون جنيه من ودايعهم كما

أن دفاتر ومستندات الريان التي تحفظت عليها النيابة العامة لا تكفي عن أية حسابات لحقت بالشركة كما يؤكد المستشار سامر درويش المحامي العام المشرف على إدارة الأموال المتحفظة عليها ، وذلك فقد حرمت محكمة أمن الدولة العليا بالجزيرة التي يحكم أمامها الريان برئاسة المستشار الدكتور محمد حسن عبداللطيف وعضوية المستشارين راشد عمار وعبدالقاسم عبدالعظيم في جلستها يوم الاثنين الماضي على أن تضع حداً لتلاعب آل الريان ودايعهم بمشاعر المودعين بعد أن حاول رئيسه نبيه ممثل المشتريين أن يقفل زامة بكون مدير لينسحب من المحكمة ويتصل من عرشه بريد أموال المودعين بدوى أن المحكمة تزيب سرعة الفصل في الدعوى ، وترفض طلبات الدفاع بتأجيل المحكمة ومنحهم فرصة لدراسة تقرير المركز المالي للشركة ، فأصدرت قرارها بالتأجيل لجلسة ٢١ يونيو حتى لا يتخذ من عدم التأجيل مجزاً للتصل من هذا المرش ولكنها في الوقت نفسه لم تبت بأن تقوم النيابة العامة

الريان على ١٥٠٠ مليون جنيه .  
وبعيداً عن العرض المثير لشراء ممتلكات الريان وريد أموال المودعين لديه والذي مازال الغموض يكتنفه وتحيط به الشكوك من كل جانب خاصة بعد التناقض الواضح بين لحد الريان الذي أعلن أن المشتريين مجموعة من المستثمرين العرب وتلقوا بعضهم منذ نوفمبر الماضي وبين محفبه وممثل المشتريين الذي نفى أية علاقة للعرب أو الأجانب بعرضه وأن الريان لا يعلم عنه أى شيء إلا قبل إعلانه به بقليل بالإضافة إلى إصراره على عدم كتابة وعد البيع إلا بعد خمسة أشهر رغم كل التيسيرات التي قدمها له النيابة العامة والتلويح من الآن بأنه يخشى أن يتراجع المشتريون عن عرضهم ، في الوقت نفسه الذي انضم فيه للدفاع عن الريان وهو البلع رغم أنه يمثل المشتريين وطعن على تفسيرات اللجان التي شكلها النائب العام بحصر حقوق المودعين بقريران وطبق أحالة الدعوى إلى خبير لأعداد تقرير هذه الحقوق من جديد وختم كل السلف والأرباح التي سبق صرفها للمودعين منذ انشاء شركة الريان لتبليغ عقد الوكالة المبرم بين الريان والمودعين بأنهم شركاء في الأرباح والخسائر وعلى اعتبار أن الريان قد خسر طوال هذه السنوات ولم يحقق ربحاً ولا بد أن يتحمل المودعون نصيبهم في الخسارة .

#### أموال المودعين

القضية الأساسية التي نبحث لها عن جواب لدى جميع الأطراف سواء صدق محامى الريان فيما يدعيه أم لم يصدق هي مسألة ١٨٧ ألف مودع يمثلون ٣٠٠ ألف أسرة مصرية يبعثون عن حقوقهم الضائعة ولا يعرفون من يرد لهم هذه الحقوق منذ القبض على آل الريان في ٩ نوفمبر عام ١٩٨٨ والتي تبلغ حسب التقرير الرسمي بحصر ودايع المودعين لدى الريان مليوناً و٨٠٦ ملايين و٩٧٠ ألفاً و٢٧٠ جنيه مصرياً بالعملاء الأجنبية المختلفة ، وإذا خضعت منها جميع السلف والأرباح التي صرفها المودعون منذ بداية عام ١٩٨٧ وحتى ١٠





المصدر : .....  
المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .....  
التمويل : ١٩٩٠

بإعداد كشوف من جهاز الحاسب الآلي  
باسماء وحسابات جميع مودعي الريان  
وتسليمها للمحكمة في الجلسة القادمة  
للتأكد من مدى جدية عرض مطرئ

الريان .  
ولكن من الذي يملك حق التعاقد مع  
المشتريين إذا أُلحح عرض محامي الريان  
وصدق فيه ؟

يقول أحمد ادريس رئيس نيابة الشئون  
المالية والتجارية والذي يأمر التحقيق في  
القضية أن النيابة العامة قامت بإعداد  
جميع الخطوات التي يتطلبها تنفيذ هذا  
العرض ومن بين تلك صلب الحق بالبيع  
لممتلكات الريان وهل يتطلب الأمر دعوة  
جمعية عمومية للتصديق مجلس إدارة أم من  
يمثل الشركة ؟ ويقفل فمته بلرجوع  
لقانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لعام  
١٩٨١ نجد أن شركة الريان للاستثمار  
وتوكليف الأموال وهي شركة توصية  
بسيطة تملك معظم رأس مال شركة الريان  
للمعاملات المالية ويقضي القانون في هذا  
الشان أن الشخص المعنوي الذي يتولى  
إدارة هذه الشركات هو الممثل لقانونا  
بإصدار قرار تعيين مجلس إدارة لشركات  
الريان بشرط ألا يقل عن ٣ أشخاص ولا  
يزيد على ٩ أفراد ومن هنا فإن إدارة  
التحفظ بكتاب النائب هي المفعولة لقانونا  
بتعيين هذا المجلس الذي يتولى التصرف  
بالبيع لمن يرغب شراء أصول الريان ولا  
يشترط في هؤلاء الأعضاء أن يكونوا من  
المسلمين بل يجوز تعيينهم من أهل  
القبيلة والشخصيات العامة ، وفي رئيس  
النيابة أن تتم دعوة جمعية عمومية غير  
عامة لإختيار مجلس إدارة لشركات الريان  
حيث أن هذا الإجراء يصطدم بصحيح  
قانون الشركات المسلمة والذي يشترط  
ضرورة انقضاء الدورة الأولى والتي تصل  
مدتها إلى ٥ سنوات لتوجيه هذه الدعوة  
خاصة أن شركات الريان للمعاملات المالية  
تأسست عام ١٩٨٦ وبورئها الأولى تنتهي  
في عام ١٩٩١ .







المصدر: ..... الحسنة

التاريخ: ..... ١٩٩٠

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

المحامى رشاد نبيه :

## ما المانع أن يشتري الريان .. الريان ؟! هدننا إخراجاه .. من السجن

كتب - مختار عبدالعال :

كلف محمد رشاد نبيه ممثل المشتريين لممتلكات الريان جوانب جديدة من صفة القرن العشرين .. قال إن الهدف إخراج الريان من السجن بأثرين وبإية طريقة .. حذر من أن المحاولات التي تجرى حالياً لصنوع حكم بالسجن على آل الريان من شأنها أن تعرض الصلقة للشلل والانهيار .. أكد أنه إن بدلع ماوماً واحداً قبل المدة التي حددتها لآتمام الصلقة وهي عشرة أشهر حتى لايطسر المشترون ٤ ملايين جنيه يومياً ..

أعلن أنه لا يوجد مانع من قيام الريان بشراء الريان وإن كان ذلك غير صحيح ..  
أشار إلى أنه لن يسافر خارج مصر لإجراء التفاوض حول الصلقة أو لجلب الأموال ،  
وأفما يلي نص الحوار :

□ أعتبر البعض ومن بينهم المودعون منعتهم في المحكمة نوعاً من أنواع المتنازلات  
ومحاولات كسب الوقت لتحقيق غرض ما .. مما جعل الموقوفات تنسحب إلى التلوس  
حول مدى جدية عرض الشراء الذي تقدمت به .

هذا هو هدفنا

□ أولاً يجب التفرقة بين كواي محامٍ للريان من ناحية وممثلًا للمشتريين من ناحية أخرى .. فما أفضاه في المحكمة هو سلوكه معام محترفاً يعرف أصول صلاته ..  
دائرس لفضيحه .. وأست متنازلاً بل أسلكه كل السبل للدفاع عن موكله ومن بين هذه الطرق أن أقوم « بفرقه » مالي كل وقت من الأوقات ..  
وبصراحة أكثر فالمحكمة إعطتني مهلة ١٠ شهور لآتمام عملية الشراء ولكني أسد

أسوال المودعين ولتكني أرى أن هناك محاولة تجري  
لصنوع حكم بالسجن على آل الريان قبل مهلة الـ ١٠ شهور  
مما يعني - بمنتهى الصراحة والوضوح - فشل عملية الشراء

بالتكامل ويعني انهيار كافة محاولات

التفاوض التي تتم حالياً لآتمام الصلقة

لأن من ضمن أهدافها بصراحة أيضاً

لقفل الريان وإخراجاه من السجن !!

ويدون هذا الهدف لاصطفاه والبيع

ولآتراء ..

وعلى الجانب الآخر أذا است مغلطاً

ولامتحنياً .. فأسوال المودعين قد

صنعت بعملية الشراء ولعلاقة لهم من

أقرب أو بعد بما يجري في المحكمة

ومما حدث ليس له علاقة بأسوال

المودعين .. فلما سادفطها في حالة

الشراء وأقول لهم بمنتهى الوضوح

لأنشغلوا بالكم كثيراً بالقرارات التي





## النش : الخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ :

٣ يونيو ١٩٩٠

تحت وتحدث عند استئناف نظر القضية لآها متعلقة بالشق الجنائي الخاص بالتهام الموجه إلى الريان بأنه بدد أموال المودعين ويهينهم بصفتي 'مخلصاً له أن ابلغ عنه هذه التهمة' والتي عدم صحتها من هنا كانت دفعوى بعدم صحة تقرير المركز المالي الذي اعتمدته هيئة سوق المال واستندت إليه النيابة في توجيه اتهامها إلى الريان ..

### ٤ ملايين يومياً

□ قلت : هذا يربطنا مباشرة إلى سؤال آخر ركز بدنه في الفترة الأخيرة وهو لماذا لا تقوم بصفك مثلاً للمشتريين بتجنب جزء من الأموال التي اعتلت عن وجودها تحت تصرفك ؟ كما ومقدارها ٦٠٠ مليون دولار - كما صرحت لي - ولقد اجابته تحت تصرف النيابة كتمثيل لجهة العرض .. أو على الأقل تأجيل مدة الفترة لشهور محددة لأعطاه للمودعين أموالهم وبالتالي تقصير مدة سجن الريان . □ ثم أوضح لي صريحاً منه عن ذي قبل وأخبرني أنه لن يستجيب لي محاولات التفتيش في مدى جدية العرض عن طريق تلك الأقول .. فما أريد يخلصني لأن أفسد على الأقل مليون ٣ إلى ٤ ملايين جنيه في اليوم . هل تعلم أن مبلغ الصلقة الموجود تحت تصرفي يحق لي هكذا ٣ ملايين جنيه في اليوم وربما يصل إلى ٤ ملايين ؟ لقد عرضت شراء ممتلكات الريان بما أملك من ملابر ونصف ملابر جنيه وربما إلى ٢ ملابر إذا زادت حقوق المودعين عن الراسم الأول .. وأنا وضعت في الاعتبار أن الأموال التي ستبقى ستكون بالدولار وصلنا لها قد تسد لي ٦٠٠ مليون دولار فيكون الأمر كالتالي ..

إذا حسبنا أن فائدة هذه الأموال بالجنيه المصري خلال الفترة شهور تتجاوز مبلغ ٤٠٠ مليون جنيه إذا وضعتها كوديعة في البنك فلها تصدق ذلك وتسد لي التضمين أو ثلاثة أضعاف إذا قلت لا - المشتريون - يتقبلونها في السوق قلها بتر عائدنا لا يقل عن ملابر لخر خلال العام .

### الفرد التوسع

وإذا أضفت إلى ذلك الفرق المتوافر بين سعر الدولار اليوم وسعره بعد أكثر من عشرة شهور لا يرتكز حجم الخصارة

التي تتصيب المشتريين إذا هم انعموا على مثل تلك الاقتراحات .. هذا من ناحية ..

ومن ناحية أخرى فلماذا لا تزال عن مكسب عام حصلت عليه وهو قرار المحكمة بإتسام الصلقة في خلال عشرة شهور دون تقديم أية ضمانات ؟ ومن ناحية ثالثة كما قلت لك مسبقاً .. لمن كيف اليوم وبأي صفة .. هل أنا فعلاً قد اشتريت منك وأصول الريان .. الجواب .. لم يحدث .. لأن لمن أبلغ ولماذا ؟

إن الصلقة تحت علي أن أحافظ على حقوق المشتريين وحقوق الريان كما أحافظ على حقوق المودعين

□ فامسكاً بذلك فكرنا المهلجمين والمشتكين .. فشاركه في أن الريان يشتري الريان ؟

### الريان يشتري

□ □ سألته طويلاً يقول قد يبدو متناقضاً ولكنه صحيح منه في إيمانه وهو هناك استغلة أن يكون ذلك الكلام صحيحاً ومع ذلك ما المانع أن يشتري الريان الريان ؟ بعضي من يفترضون ذلك يفترضون شدة الريان بما لا يقل عن ٤ مليارات جنيه .. وهذا ليس صحيحاً ولا منطقياً .

ومن ناحية أخرى إذا صدقنا تلك القول فما المانع أن يشتري الريان .. الريان .. ليس لي ذلك مصلحة للمودعين واستفيد بحقوقه المالية .. ماذاضير في ذلك وما هو الضرر الذي يمنع .. كل مقترطه مني هو أموال المودعين .. والمشتري سيدفع هذه الأموال لتتهدد القضية ..

### لكن أساساً

١. بمناسبة المشتري والمعرض الذي تحاول أن تحط به .. ماهي الظروف التي تمت فيها الصلقة . وهل سافرت للخارج أو ستسافر لأتسلم عالية البيع أو جيب الأموال ؟ وماذا عن المحاولات السابقة لعقد مثل هذه الصفقة .. وكيف

عين المشتريون الامانة بالخلل أو بالخارج ؟

□ □ أود أن أوضح أن كل ما حلل عن محاولات سبيلة تصفية القضية لا يستند إلى أي أساس حقيقي لأن القضية منذ ٢٨ نوفمبر ٨٩ وهو تاريخ إحداثها إلى محكمة الجنايات لا يملكه النائب العام أو الريان أصل شراً فيها ولا يملك الريان أن يتكلم بطلب للنائب العام تصفية القضية ولما .

لذلك عندما أصبحت مشكلة الريان مشكلة بغیر حل وتوقفت من أن التوبة تسجيلها إلى محكمة الجنايات تحرت في شهر أكتوبر ٨٩ في إيهاد حل للمشكلة بهذا عن متابعتها كحاكمين لذلك اتصلت بعدد من المصريين الوطنيين بالخارج وعرضت عليهم شراء ممتلكات الريان مقابل أموال المودعين ولكنهم توفروا لي البداية لاضرابات عديدة .. وكان مطلبهم الأساسي الوحيد هو ألا تعزل اسمائهم قبل التلم صفة اشرار بعصف نهاية لثلاث مئة مليون أن ذلك من يعمل لهم ثلثها ٢٢ .. ووافقت على هذا الشرط . طوالت منهم إرسال من بريدهم من ممتلكاتهم وتكثير الأصول والممتلكات بالداخل والخارج .. وهو ما حدث بالفعل عن طريق بعض الخبراء المسلمين والمسيحية الذين أقرروا تلك الامانة بكثير من ٢ ملابر جنيه .

### فريق ممل

وأي شهر مايو الماضي شكلنا فريق عمل لبحث التمسك التوقية للصلقة والمعرض ووضعت كل الاحتمالات وتم تفويض لتقييم بهذا العمل .

والآن الذي لم وإن أسافر خارج مصر طوال فترة التفاوض سواء المامية أو المحلية حتى اتسام الصلقة لعرض ما توصلت إليه .. وبالتالي فإن أساس لجلب الأموال ولما الأموال ستأتي ولعلهم قد انتقلوا على علم التمسك بهذا حتى يتحقق ذلك الأمر وحتى لا تتكشف مطلقاً لأحد .

ولتفريب من المطلب الذي كان يمكن لنا أن نلج فيه وهو لحظة وصول الأموال لمصر إلى مبالغ كانتها باسماء المودعين وهو ما يمرض الاسماء لكشف عنها .. فقد اتفقا بالفعل مع أحد البنوك الأجنبية التي يوجد لها فرع في مصر ولا تخضع لشراف البنك المركزي المصري على أن يتم التحويل





□ □ قال : كلته الصنعة منهم  
كعصري يروه قهواء مشكلة طلال ليدعها  
هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يصفتي  
مروجا لصفلة راحة التصانيد بالتصية  
الطرافين .. واليران والاق بسرعة على  
العرض لانه لا يوجد فيه الضل من تلك  
ألمه فليسون في انتظاره لاصفلة مع  
ضباب أمولة وممتلكاته بالسدل  
والخارج ؟؟ وذلك فهو معي الضل  
لانه لا يجوز ان يصير كل امالكم ولكله  
في القهواء سيكسب حريته وهى  
تساوى لكثير لرجل مثله ..

### تحويلات الريان

□ باقوان ان يحكم خروج الريان  
من السجون لخراج البلاد وولائها  
ستكون موارير كثيرة ..  
□ اولا لقم تهلون كثيرا من قدرات  
الريان .. فالطلمه لى لخدما اعتاد  
الها كانه لا يعضى بقة عمرا بعضى  
بجوار الحلقه ثم مالا سيصل بعد ان  
يخرج من السجون .. لاقوه .. سوى  
معارضة حياته بالطريقة التى يراها  
منشبه ..  
□ حل تلمون بالوقت حتى يتم تكريم  
الاصول والممتلكات بالقيمة السوقية  
حاليا ولتى هي كبر بكثير مما قدرته  
التيهية وهدية سوق المال ؟  
□ □ لربك لك ان القيمة السوقية  
لا تهمنا حاليا ولا تهمنا من قريب او بعيد  
في الصنعة .. فقمم سنذبح اسوال  
المودعين بالتكامل بصرف النظر عن  
القيمة السوقية الحالية ..  
□ سؤال آخر : ماهو مقدار الصولة  
التي ستحصل عليها من وراء هذه  
الصنعة ؟  
□ □ ضحك كثيرا .. ثم قال ..  
عصوتى وتعالى اتنى سأنجب فيما  
فشل فيه الآخرون .. واتنى الفحت  
نفسى في مشكلة سيزتر عليها الكثير  
من الاسنان والحدارية والتجريح ..  
وقد قبلت التحدى ودخلت المعركة ..

من خلاها من الخارج الى داخل البلاد  
وبما وكل تأمين نفسى وتأمين اسوال  
المشتريين خاصة وكما قلت سابقا فان  
الاسوال ان تاتى باسماء المودعين  
والما سنلقى باسمى لنا شخصيا وهى  
موجودة وتحت تصرفى لحظة تمام  
الصنعة ..  
واحب ان اضيف لنا مستشترى ...  
مستشترى .. حتى ولو كان هناك ظلم  
على المشتريين وجاءت الصنعة بأزيد  
مما تستحق ؟؟

### صنعة المودعين

□ قلت : لماذا  
□ قال : من اجل مصلحة  
المودعين واسم ٣ ملايين مواطن  
وليسا كمال قلت لك من اجل لخراج  
الريان من السجون ..  
□ قلت : ماهى الفائدة التى ستعود  
عليكم من ذلك .. وهل صحيح مايزنده

البعض من ان الاتجاه الاساسى يلقى  
وراء هذه الصنعة ويريدون لخراج  
الريان ولخراج الحكومة فى نفس  
الوقت باى شئ وباهى طريقة ؟؟  
□ من يقول ان الاتجاه الاساسى  
وراء هذه الصنعة فهو ذو فكر مضطرب  
لان الصنعة سنسوك وتبقى صرف  
ولا تحصل أية اغراض سياسية ..  
وهيكلنا لتجاذب فلهي سنحصل عليه اذا  
تم حل المشكلة كالمشكلة كبرى تنسا  
شخصيا ..

□ قلت : ان مليونر السؤال السابق  
تكم طرحتم راء المليون ونصف دلمة  
واحدة ولم تفلوا مثلا ٧ مليون فى حين  
ان التنبية قدرت الاصول بما لايزيد عن  
٣٣٨ مليون جنيه ؟؟  
□ قال : لوكننا عرضنا اقل من  
المليون والنصف لكنا نحتر فى نظر  
التمنا لصوصا ومنتزهين للفرس ..  
وهو موقف لا نرضاه لانفسنا لان  
الممتلكات تساوى لكثير من ذلك  
والوطنى سببة لا تنسحق مع  
التصويت والتهز الفرس ..

□ قلت : اذا كان احمد الريان لا يعلم  
شيئا عن هذا الاتفاق كما قلت فلهي  
واقف على عرضك بهذه الصنعة  
وماهى الفائدة التى ستعود طوبى ؟  
وماهى مصدر الثقة التى كنت تتحدث  
بها مع المشتريين وراسم من كنت  
تتحدث ؟





المصدر: السياسة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٣ يونيو ١٩٩٠

بأقبي ٧ أيام وتنقضي مهلة شركات الاموال  
لرد الحقوق

# نائب رئيس هيئة سوق المال لـ «السياسة» الذين لم يردوا مصيرهم النيابة والعقوبة

■ موقف الريسان مختلف:

البراءة لو صدق في وعده

■ لا نعترض على بيع الريسان طالما

يسرد كامل الحقوق

تفصيل الشركات التي ردت

الاموال والتي لم ترد







## القاهرة - مكتب السياسة

بالى اسبوع وتنتهي المهلة المحددة لشركات توكليف الاموال لحسم موفاتها. ففي يوم ١٠ يونيو الحالي - كما قال فاروق فؤاد وكيل اول وزارة الاقتصاد لهيئة سوق المال - في تصريح خاص بالسياسة سوف توضع النقاط فوق الحروف بالنسبة لجميع الشركات.

قال انذاً فاروق في عدة شركات يتم التعامل معها، مجموعة منها غير مطالبة برء اموال للموردين وهي التي وفقت اوضاعها وغير مطابقة بالرد، تلك الشركات التي باشرت بالرد فعلاً. اما المجموعة الثانية، فهي مجموعة الشركات التي تخضع لقانون تنقي الاموال سواء عرضت قبل او بعد صدوره، ولم ترد او توافق فهي مطلبة بالرد.

ويحول ١٠ يونيو الحالي كما يقول وكيل اول وزارة الاقتصاد سوف ينشأ وضع قانوني جديد، فلما ردت الشركة اموال المورد فليس هناك مشكلة، اما اذا كانت لم ترد او كانت قد عرضت وتمثلت في تنفيذ برامج الرد، فلان هيئة سوق المال سوف تقوم بتنفيذ السياسة بالموضوع القانوني لهذه الشركات، حيث المادة ٢١ من القانون الخاص بتلقي الاموال توضح ان الذي امتنع عن الرد ام لم يرد كلياً او جزئياً في المواعيد المحددة، فلنك جنائية ويتم تبليغ النيابة عن الحالات التي تنسجج انتهاكاً، حيث تتخذ النيابة حينئذ اجراءات القانونية التي تبدأ بتحقيق في جريمة عدم الرد او الامتناع عنه ثم تقدر النيابة بعد ذلك احالة الدعوى الى المحكمة الجنائية المختصة لمصنوع حكم بالمعقوف.

وعن لوائح بالنسبة لشركة الريان يوم ١٠ يونيو الحالي قال فاروق فؤاد وكيل اول وزارة الاقتصاد لهيئة سوق المال، ان الشركة موفها يختفل فارها معروض امام القضاء ولا تترك امام الريان فرصة تجميع البراءة اذا ثبت حسن النية وعدم اموال الموردين قبل صدور حكم نهائي ضده.

واكد فاروق فؤاد ان مشروع صيغة بيع الريان لاضحت حالياً لا توجد عليه أية اعتراضات من هيئة سوق المال، فالهيئة بشكل عام ترحب بأي اجراء او اتفاق من شأنه اعادة كمال الحقوق لاصحاب الاموال، فهذا هو الهدف الرئيسي للقانون وكذلك لهيئة سوق المال، وبالتالي فإن أي عرض في هذا المجال بالضمانات الكافية لا يقابل الا بترحيب، فالهيئة لا تقل بشدو القانون ليس لها أي موقف عدائي من

اية شركة او أي شخص بل العكس هو الصحيح تماماً، بديل ان القانون تلقي الاموال يمنع كافة الفرض لاتيات ضمن النية في رد اموال للموردين حتى قبل صدور حكم نهائي ولو بخصايات. وعن غموض شخصية لشري في صفة بيع الريان وهل سيكون هو الريان نفسه ام لشري، علق وكيل اول وزارة الاقتصاد لهيئة سوق المال في تصريحه الخاص بالسياسة مؤكدا ان شخصية لشري لا تعنيهم من الربوب او بعينه، لانها ليست محل اعتبار لديهم، لما بهم هو ان تصل الحقوق لاصحابها كاملة كما حدثنا للمادة ١٨ من قانون تلقي الاموال وهي رد جميع الاموال المتنازع.

كما طلق فاروق فؤاد الريان البائع بشأن كمن صفة بيع الريان البائع ١٥٠٠ مليون جنيه، والذي يلقى بغير كمن الذي حده البائع نفسه والذي هو ايضا من وجهة نظر لجهة مصر الرسمية مبالغ فيه، بقوله ان هذه مسائل تركها تتضح من خلال معرجات للنقضات التي تجري بين ادارة التخط في النيابة العامة وبين وكيل لشري، حيث تستنسخ الامر على لدى القريب، حيث تتولى النيابة ان بحث الشكوك مع مقدم الغرض بما يضمن مصالح الطرفين.

وقصير بالذكر ان امالة الريان عبارة عن الاتي: عمارة في شارع قطعت حربه اخرى بشارع الخليفة للامون بمصر الجديدة، ثلاثة بشارع للعربي بمصر الجديدة، رابعة بروتكي، برج قريان في اسفي، الريان في شارع فاطمة رشدي، لميني الارابي للريان بالهرم، مقر شركة الريان بشارع الهرم، وعمارة خلف الريان بمصر الجديدة.

١٣٠ فدان مخزون للاشواط والمصيد بالكيلو ٢٦، ومخزن بجوار طنط بالهرم واخر ببولاق المنكرو، عدد ٩ سوبر ماركت ومخازن لبيع اللحوم، ٩ معارض للذهب، وعدد ٥ معارض لكاتب القراة بالقاهرة والاستاذية.

اراضي فضاء مساحتها ٥٣ فدان بمدينة السلام، ١٠ آلاف متر مربع بلقصر، ٢٥٠٠ متر بطوان، ٢١٠٠ متر بشارع طلعت حربة، ٥ آلاف متر امام فندق راماد، ٤ آلاف متر بجوار مطعم انديا بالهرم، ٧٠٠ متر بالجيزة، ١٥٠٠ متر بالقلم ٨٠٠٠ ألف متر على الجوات ليرة بالاسماعيلية كانت لاقعة مدينة سياحية.

قصر ابراهيم باشا بالاصدي، قصر غيتة بالمنازل، قصر النيرولي بالدي،

١٠ فيلات و ٥٠ فداناً اليم عليها مصنع بلاط وطوب ورشة، مخازن ومجنز آل ومصنع لحوم ورشة مركزية وعشار بالكيلو ٢٦ طريق مصر الاسكندرية الصحراوي و ١٠ فدانة بطريق المنصورة بالجيزة، الفدان بجوار كوكي باره بالهرم و ٨٠ فداناً بالقناريه.

ومن المنتظر بعد موافقة محكمة جنات الجيزة على عرض البيع الذي تقدمه محامي الريان، ان يتم دعوة الجمعية العمومية للموردين خلال الاسابيع القادمة تمهيدا لتشكيل مجلس ادارة للشركة لايوم بالتوقيع على عقد اللود البيع، وخلال هذا الوقت يكون لمحامي الذي يستشري باسمه الاموال قد انتهى من عمل تالشواجات و الوصف التفصيلي لاصول الريان، لتاتي بعد ذلك مرحلة تسليم كشوف وارقام حسابات للموردين والذي سيتم لجهة التخط في اعداؤه من الان لتسليمه لمحامي بعد انتهاء اللفاوضات بينها وبينه.

## الوضع النهائي

وقد انتهت مباحث الاموال الخاصة بوزارة الخلية من انتهاء تقرير هام مفصل شامل عن شركات تلقي الاموال وموفها كاملا، وصفت تلك الشركات التي وفقت اوضاعها، والاخرى كانت يرد اموال الموردين، وكذلك لشركات التي لم ترد وهذا التقرير ستكون له اهمية كبيرة خصوصا في حسم اللوائح يوم انتهاء المهلة المحددة لشركات يوم ١٠ يونيو الحالي.

وقد اوضح التقرير ان الشركات التي وفقت اوضاعها هي:

• شركة الشرف للتنمية الاقتصادية والتي يبلغ عدد الموردين فيها ١٥٢٨٣ شخص، ادعوا ٩٨٣,٣٥٤,٩١٧ جنيه،

اي ما يقرب من مليار.

• شركة السعد للاستثمارات العقارية فيها ١٣٧٩ مورد ادعوا ١١٢ مليون

جنيه و ٣١٨ ألف و ٢٢٤ جنيه.

• شركة السعد للتجارة والتنمية، وبها ٢٦٩٩٤ مورد، ادعوا ١٨١ مليون جنيه و ٧٧ ألف و ٣١٦ جنيه.

• السعد للاستثمار الصناعي وبها ٨٠٩١ مورد لهم ادعوا قيمتها ٩٦ مليون جنيه و ١٥٧ ألف و ٢٦١ جنيه.

• شركة دار الفداء وللطوكية لحدود عبد النعم شلي، وبها ١٦٩٩ مورد ادعوا ١١ مليون جنيه و ٧٥ ألف و ٢٤٩ جنيه.

• الشركة قنطرة الاسماعيلية وبها ١٠٩٢ لهم ادعوا قيمتها ٢٥ مليون

جنيه و ٢٩٩ ألف و ٢٥٩ جنيه.





المصدر: السياسة

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٠ يونيو ١٩٩٠

للمهندس محمد كمال فهمي المراكشي  
وبها ٢٢١١ مودع لهم ١٢ مليون و  
١٥٦ ألف جنيه.  
اما الشركات التي لم ترد فهي:  
\* شركة واليكو للاستثمار وتوظيف  
الاموال.  
\* شركة الفضل للاستثمار.  
\* شركة هنية المعجوز.  
\* شركة الاخلاص للاستيراد  
والتصدير.  
\* الشركة للصحة السعودية  
(سينفاها).  
\* شركة اولاد زايد ملك لزايد محمد عيد  
العال.  
كما حدد التقرير اربع شركات ثبت  
تلقيا امولا من المودعين لكنها لم تلم  
بالتخاذل اية ارجاءات نحو توفيق  
اوضاعها أو التصفية وعدم اخطار  
الهيئة العامة لسوق المال بنشاطها  
وهذه الشركات هي الاربعة التي لم ترد  
ذكرها في قائمة الشركات التي لم ترد  
وهي:  
\* شركة دابي تحت.  
\* شركة مراض.  
\* شركة اولاد زايد.  
\* شركة هنية المعجوز.  
حيث قامت الإدارة فحاصلة امبيسات  
الاموال العامة بالتنسيق مع الهيئة  
العامة لسوق المال باحالة الشركات  
الاربعة الى النيابة العامة.  
اما الشركات الثلاث الباقية وهي  
الفضل واليكو والصحة السعودية  
فقد احيلت للنيابة بعد ان ثبت بوجود  
عجز كبير في موقوفها للمال. وقد اصبر  
المستشار جمال شومان اقرارا بالتحفظ  
على اموال وممتلكات الشركات السبع

اما الشركات التي ردت اموال للمودعين  
فهي:  
\* شركة مصر للكيماويات والدهانات ،  
٧٠٠ مودع ، ٦ مليون جنيه.  
\* شركة سلطان للاستثمارات ، ٧٠٠  
مودع ، مليون و ٣٥٢ ألف جنيه.  
\* شركة الهادي للاستثمار ، ٣٣ مودع  
٩٨ ألف جنيه.  
وقال التقرير ان جهاز المدي  
الاشتراكي يتولى التحقيق مع ٣٨ شركة  
قامت بتلقي الاموال من الجمهور من  
بينها ٦ شركات تم احالتها من قبل  
هيئة سوق المال الى جهاز المدي  
الاشتراكي وهي:  
\* بدر للاستثمار وتوظيف الاموال  
للملكة لعمود سيه طلحون وبها  
١٨٢٢٤ مودع، اودعوا ١٢٥ مليون  
جنيه و ١٢٠ ألفا و ٩٦٠ جنيه.  
\* الهدي مصر للاستثمار وتوظيف  
الاموال والملوكه للاشقاء الثلاثة طارق  
وعاصم وخالد عبد المنعم ابو حسين  
ويبلغ عدد المودعين بها ٣٩٩٨٨ تبلغ  
وبالتهم ٣٦٤ مليون جنيه.  
\* الحجاز للاستثمار وتوظيف الاموال  
وهي مملوكة لاحمد حميد عيسى  
ومحمد احمد عليوة وبها ١٢ ألف مودع  
اودعوا ٨٦ مليون جنيه و ٥١٢ ألفا و  
٩٦٤ جنيه.  
\* شركة نيو كايرو للخدمات للقطورة  
وهي مملوكة لاحمد شوقي منصور  
يوسف وبها ١٧١ مودع لهم ٣ مليون  
جنيه.  
\* الزهراء للاعلام العربي وهي مملوكة  
لاحمد رائف صمد وبها ٢٤٥ مودع لهم  
١٢ مليون و ٢٥٢ ألف جنيه.  
\* شركة المراكشي وهي مملوكة





المصدر : ك. توب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٠

## إعادة أموال الريان: وهم أم خديعة؟

يودى أن أتفاعل مع كثير من المتفائلين الذين راحوا يتحدثون أخيراً بفرحة وأمل عن قرب استعادة مودعى الريان لأموالهم ، إلى درجة أن البعض - بعد حالة مريرة من اليأس والظلام - قد انتعشت مشاعرهم بقوة : «وراحوا يسألونني في بديل : هل اللين وضعوا أموالهم بالدولار سوف يستعيدونها بالدولار أو بالجنيه ؟ وكأنه خلاص ، قد تم حل كل المشاكل المتعلقة باستعادة الأموال ، ولم يعد باقياً سوى : هل نردها لمن دفع بالدولار أو بالجنيه ؟ »

ربما كانت فصلاً مكرراً من مسرحية «سكة السلامة» التي تاه أبطالها في الصحراء ، حتى فقدوا الأمل في النجاة ، وراح كل منهم يدير حاله ويستعيض الله فيها زاح . حتى أوشكت شمعَةُ الأمل على الانطفاء ، وإذا بعثة الإنقاذ تصل فتستعيد النفس البشرية طبيعتها وتلملم الغانية من جديد قصاصات العناوين التي سبق أن أَلقت بها في محاولة توبة لم يكتب لها أن تدوم طويلاً !

قنبلة في الحكمة : هذا صحيح .. مفاجأة كبرى للمودعين : هذا أيضاً صحيح .. ولكنني أخشى - كما سبق أن اتهمت الصحافة من قبل - أن يقال إنها التي ساعدت وفرت الأرض بالرمال إلى هذه الخديعة ، إذا حدث أن تكشف الأمر مستقبلاً واتضح أنه خديعة ، دون أن نقول للمودعين احتسروا وحاذروا .. فالنفاؤل ربما كان جائزاً ولكن كثيره مضر .. بل لعل أقول : إن خير نصيحة يمكن أن تقال في هذا الوقت بالذات أن يبقى المودعون على تشاؤمهم وحذرهم ، فإن انتهى الأمر إلى فرجة .. فخير وبركة ، وإن انتهى إلى خديعة فلم تحسروا شيئاً ..

ما الذي حدث ؟ وما الذي يجري ؟

قصة الريان منذ بدايتها شهدت فصلاً مثيراً وغامضاً إن إنسانية .. لعلنا لا ننسى من فصولها ومشاهداتها فصل اجتاج المعلقة ، وفصل الادمان الذي أصاب أكبر النجوم والمعلقة ، ثم فصل الدراما الذي انتهى بموت الحاج فتحي ، ثم باقى الفصول والمشاهد الأخرى اعتباراً من دخول أحمد الريان السجن وعديد المحاولات التي جرت





المصدر : تقريب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٠

معه للكشف عن خبايا أموال الضحايا من أرامل ويتامى وعائلات رثت حياتها لتعيش على هذه الأموال .. محاولات بعد محاولات كان آخرها الزوج بفضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى فى وساطة لم تفلح .. ثم أخيرا - وليس آخر - بأن هذا الفصل المثير الذى يغطى فى غموضه وإقارته على ما

سبق من فصول .. لنعلن أمام محام يلقى فجأة ويعلن للمحكمة أن هناك مشتريا ، يرفض أن يكشف اسمه ، مستند لأن يعرض ضحايا الريان ويدفع لهم حقوقهم ..

ويدعى الخبر فى ساحة المحكمة ، ويخرج من القاعة ليعتلى الصفحات الأولى فى الصحف ، فهناك ١٨٠ ألف أسرة أو مودم تلقفوا الخبر وقد دبت الحياة فيها مات داخلم من آمال ، وكما يحدث فى أفلام السوبرمان والرجل الوطواط .. فقد راح الكثيرون منهم يصفقون لهذا الوطواط الخفى الذى هبط فجأة وسيدفع لهم كل أموالهم !

ولكن ..

ولأئني لست من الذين يكتفون بقراءة العناوين فى هذه القضايا التى يحتلظ فيها للفتاح بحسن النوايا .. فقد لفت نظرى مايلي :

أولا :

لفت نظرى قول بعض الصحف بل أكثرها : إن المحكمة قبلت العرض الذى قال به المحامى .. وهذا قول غير دقيق .. لأن المحكمة لو كانت فعلا قد قبلت عرض المحامى لكان عليها أن توقف فورا إجراءات محاكمة الريان وهو ما لم تفعله .. وكل الذى فعلته المحكمة أنها « صرحت » للمحامى يبحث عرضه مع النيابة باعتبارها ممثلة المدعين وأصحاب الحقوق ، والتى تمت أبنها بملكات الريان ..

لم تقبل المحكمة العرض كما قيل ، وإنما صرحت يبحث العرض .. وقد يكون الفارق بين الاثنين شكليا .. ولكنه فى مثل هذه القضايا هام

ومفيد .

ثانيا :

لفت نظرى ، وهو المهم جدا جدا ، قول المحامى فى المحكمة إن المشتري الذى لم يدفع عن اسمه على استعداد أن يدفع ١٥٠٠ مليون جنيه كتمن لممتلكات الريان أو حقوق المدعين أبها أكثر .. وخطوا بالكم من أبها أكثر .

وكل الصحف يغير استثناء خرجت تكرر هذه المقولة على لسان المحامى ، وهذا الكلام معناه بوضوح شديد - وأرجو أن تتوقف بالتدقيق أمام هذا المعنى - أن صاحب العرض الخفى على استعداد لأن يدفع ثمنا لممتلكات الريان مئلفا حده الأدنى ١٥٠٠ مليون جنيه ، وحده الأقصى ١٨٠٠ مليون جنيه وهو المبلغ الذى قدرته النيابة لأموال







المصدر : أسكن توب

التاريخ : ٣ يونيو ١٩٩٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المودعين .  
وإن كان ذلك فعلا ماقصده المحامي الذي يتحدث باسم المشتري المجهول فإني أبادر فأقول : إن كان صاحب العرض قد عرض أن يدفع ١٥٠٠ مليون جنيه ، وهو كما يقول على استعداد أن يدفع أكثر إذا تبين أن حقوق المودعين تزيد على هذا المبلغ ، فإني باسم المودعين

أقول : إن هؤلاء المودعين دون انتظار لأي أجل أو حصر على استعداد لقبول الـ ١٥٠٠ مليون جنيه فورا حتى إن كان ما دفعوه يزيد على ١٥٠٠ مليون جنيه ..

بل أكثر من ذلك أقول إن الحكومة نفسها على استعداد لقبول ١٥٠٠ مليون جنيه ثمنا لممتلكات الريان ، على أن تقوم الحكومة بسداد ما قد يكون هناك للمودعين من فارق .  
فهل يستطيع المحامي الممثل لأصحاب العرض أن ينفذ هذا الطلب الذي أقول به ؟

أنا شخصيا أرد نهاية عنه وأقول : أبدا لا يستطيع ..  
لا يستطيع لأن الذي قال به في المحكمة والذي نشرته الصحف شيء ، والذي ضمته الأوراق الرسمية بعرضه شيء آخر ..

لقد قال أمام المحكمة ونشرت الصحف أن المشتري على استعداد أن يدفع ١٥٠٠ مليون جنيه أو حقوق المودعين « أيها أكثر » وأضح عشرة خطوط تحت أيها أكثر ، أما ما قاله في الورقة الرسمية التي تقدم بها إلى المحكمة فقد خلت تماما من « أيها أكثر » .. وأظن أن من يفهم في القانون والإجراءات يستطيع أن يميز ويفرق جيدا بين معنى ما قاله في المحكمة شفويا ، وما قدمه كتابة ورسميا .

وحق تكون الصورة واضحة تماما فإن نص عرضه هو على الوجه التالي :  
السيد الأستاذ المستشار رئيس محكمة جنايات الجيزة  
بعد التحية - يتشرف برفع هذا محمد رشاد تبيه المحامي .

#### الموضوع :

بخصوص عرض شراء ممتلكات شركات الريان وما هو مسجل بأسماء المنتهين الثلاثة الأول ، وكل ما تم التصفه عليه بعمرة مكتب النائب العام بمناسبة تقييفات الجناية رقم ٩٠٧ لسنة ٨٧ جنايات الجيزة بما في ذلك الطائرات والمفرقات والأموال والذهب والأسهم التي أقيمه بمحضر جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٩٠ فإني أعيد تأكيد عرضي بالشروط الآتية :

أولا : بمجرد عقد وعد بالبيع بيني وبين من يجوز له التصرف قانونا في هذه الممتلكات بحيث يصبح العرض نافذا كمقد بيع يتحقق الشروط التالية على أن يتضمن عقد الردع بيان تفصيليا بهذه الممتلكات وبيان أسماء المودعين وحقوق كل منهم .





المصدر : ..... ١٩٩٠

التاريخ : ٣٠ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ثانيًا : قبل الشراء على أساس دفع ١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ( مليار وخمسة مائة جنيه مصري ) أو حقوق المودعين المقدم للتمهون للحكامة بسبب عدم ردها ، قبل أن يكون الصناديق شيكات مقبولة الدفع باسم كل مودع والمبلغ المستحق له . ثالثًا : يتم توزيع عقد الرد بالبيع وتسلمى الكاتالوج الذى للمعد لأوصاف كل الممتلكات وأسباب المودعين خلال خمسة أشهر من تاريخ العرض على الأكثر .. رابعًا : تم وتسلم الشيكات المقبولة الدفع بأسباب المودعين كل حسب ما يستحقه في مدة أقصاها خمسة أشهر من تاريخ تسلم العقد والكاتالوج وبيان أسباب المودعين . خامسًا : أصل كافة المصروفات اللازمة لإعداد كاتالوج الممتلكات الذى سيتم معرفة المهندسين والمحاسبين والتمهين الذين اختارهم دون تدخل مكتب التخطيط الذى يقرم يتمكين هؤلاء من المعاينة وإجراء الدراسات والرسوم المطلوبة . سادسًا : يصبح عقد البيع نافذاً بتسليم الشيكات وبعد التصديق من صحة كونها مقبولة الدفع لدى البنوك الصادرة منها ووجوبه رصيد لها ، وأنها تحت ذمة أصحابها بحيث يبقى لى التصرف فى الأملاك محل عقد الرد تصرف الملاك دون حاجة إلى الرجوع إلى الملاك الأصليين . سابعًا : يجب لى تنفيذ البند السابق نقل ملكية ما أمده من الأملاك المشتراة للغير دون رسوم باعتبار أنى اشترى حساب آخرين تقتضى المصلحة عدم كشف أسائهم الآن .

□ □ □

ولهذا بعد هذا النشر للعرض الرسمى الذى قدمه محامى المشتري الخفى أستطيع أن أقول :

١ - إن اختفاء عبارة «أجها أكثر لم تقع اعتباراً فى العرض الرسمى ، بل إن ترددها فى الحكامة وابتلاع الصحف طعم نشرها كان أمراً مقصوداً ، لأن معنى « أجها أكثر » يعنى أن الـ ١٥٠٠ مليون جنيه المعروضة هى حد أدنى للثمن المعروض .. أما اختفاء عبارة « أجها أكثر » من العرض الرسمى

فيلغى تماماً أى قيمة لرقم الـ ١٥٠٠ مليون جنيه المعروضة ويضعها من أى معنى .. لأنه ما دام قد ذكر « أو حقوق المودعين » دون أن يكون هناك أى رباط بين قيمة هذه الحقوق والـ ١٥٠٠ مليون جنيه التى قال إنه يقبل الشراء بها ، يكون معنى ذلك أن الـ ١٥٠٠ مليون جنيه التى قالها لا قيمة لها على الإطلاق ، وأنه كان يمكنه أن يكتب بدلاً منها ٢٠٠٠ مليون أو ٣٠٠٠ مليون أو حتى ٥٠٠٠ مليون جنيه ، لأن الواقع أن الذى يعرض دفعه هو « حقوق المودعين » وليس الـ ١٥٠٠ أو الـ ٢٠٠٠ أو أى رقم يضعه وليس هناك هدف من ذكر رقم الـ ١٥٠٠ مليون سوى إرسالة لعاب المودعين وتحريك مشاعرهم ، إذ كيف يمكن أن يعرض مشتر أن يدفع ١٥٠٠ مليون جنيه فيما قدرته التباهية بـ ٣٠٠ مليون ؟

٢ - وقد يقال إذن فما المانع من أن يكون المشتري قد عرض الشراء بقيمة الممتلكات أو حقوق المودعين ؟ ما المانع ما دام الهدف رد أموال المودعين ؟





المصدر :  تقرير

## للنشر والخدمات الصفحية والمعلومات التاريخ : ٣٠ يونيو ١٩٩٠

وأقول : إذن فالعملية أكبر من الشراء .. أو لعلها ليست شراءً أو بيعاً ..  
العملية مقصود بها إعادة تقويم أصول الريان ، وإعادة جرد حقوق  
المودعين ، ولكن عن طريق جديد ..  
فبحسب تقرير النيابة العامة وبعد فترة طويلة استغرقتها في حصر ممتلكات  
الريان انتهت إلى هذه الأرقام :

- إجمالي ودائع المستثمرين : ١٨ مليار جنيه .
  - مبالغ تم صرفها للمودعين تحت حساب الأرباح : ٦٧٢ مليون جنيه .
  - إجمالي أصول الريان : ٣٣٨ مليون جنيه .
  - أرصدة دائنة للريان : ٢٩,٥ مليون جنيه .
  - إجمالي عجز في أصول الشركة عن قيمة الودائع : ١٢٢٥ مليون جنيه .
- وبحسب العرض المقدم من « الرجل الحفي » الذي يعرض الشراء بتعين :  
إعادة تقييم أصول الريان ، والنيابة تقدرها بـ ٣٣٨ مليون جنيه .. فهل  
سيقبلها المشتري على هذه القيمة أو سيحاول رفعها ؟  
ثم .. إعادة حصر أموال المودعين : وقد قدرتها النيابة بـ ١٨٠٠ مليون  
جنيه .. فهل سيقبلها المشتري على هذه القيمة أو سيحاول خفضها ؟  
إن كانت المحاولة لرفع قيمة الأصول ، وخفض قيمة أموال المودعين ،  
فأظن أننا سوف نكون أمام هدف واضح ..  
هدف لا يقصد بيعاً أو شراءً .. وإنما يقصد أشياء أخرى ، منها مثلاً إطالة  
مدة التقاضي ، ومنها أيضاً إضراء المصالح مع المحامي في إعادة حصر وتقدير  
أصول الريان وحقوق مودعيه ، بحيث يصل المحامي من خلال هذه العملية  
إلى مائد يوحى بأن قيمة الأصول قريبة من قيمة الحقوق ، ومادام الأمر  
كذلك فلماذا إذن محاكمة الريان ؟ ولماذا إذن كانت القضية من البداية ؟ وقد  
تكشف في ذلك الوقت أن المشتري الحفي قد سحب عرضه وأن الأمر كله  
كان لعبة كبرى من ألعاب الريان نفسه .

ومع ذلك فإن فصول الرواية لم تنته ..  
وما زلت على استعداد لإلقاء كل شكوكي إذا أعاد  
المحامي عرضه الرسمي وضمنته عبارة « أيها أكثر » التي  
قالها في المحكمة ولم يقلها في عرضه الرسمي ..  
ومازلت على استعداد لأن أصدق وجود المشتري الحفي  
برغم كثير من الملاحظات التي تلقى هذا الوجود .. ولعلني هنا  
أردد ما قاله الإمام الصوفي الكبير أبو حازم : لا أعرف  
شكاً لا يقين فيه .. أشبه بيقين لاشك فيه .. من هذا الذي  
نحن فيه ...  
ربما .. وإن غداً لناظره قريب ..

**صلاح منتصر**





المصدر : **الجمهورية**

للتشـير والخدمـات الصحـفية والمعلـومات التاريخ : ٣ يوليـو ١٩٩٠

# إنذار لشركات السعد تخلفت ٣ شهور عن تقديم مركزها المالي ١٧ يوليو آخر مهلة للشريف رد المكوك بالنقد الأجنبي

كتب - عبد الله نصار وإسماعيل بدر

أعلنت هيئة سوق المال شركات السعد لتخلّفها عن تقديم مركزها المالي لتوضيح لأصحاب المكوك خسائرها وأرباحها .

تم تفتيشه على مرافق الحسابات  
بالشركة بالالتزام بتقديم المركز المالي  
بسرعة حيث انتهت المهلة المحددة  
يوم ٢٧ مارس .  
وتحدد الموعد حتى ١٧ يوليو  
بشركة الشريف للتنمية الاقتصادية  
لتقديم مركزها المالي .. وسيتم إلزام  
كل الشركات التي وفّقت أوضاعها برد  
المكوك بالنقد الأجنبي بنفس المدة  
وعدم الجوء لصرفها بما يملكها  
بالصفة المصرية .

قال عبد الحميد إبراهيم رئيس قطاع  
عمليات السوق بهيئة سوق المال أن

القانون يقضي بأن تقدم شركات التي  
وفّقت أوضاعها بمركزها المالي بعد  
٦ شهور من تاريخ أوضاعها في مجال  
شركات تقي الاموال .. لتحدد الأرباح  
ونصيب حملة المكوك .

وتصدر المكوك بكل رصيده  
المودع .. وما تم صرفه حتى ٣١  
ديسمبر ٨٧ غير قابل للاسترداد ..  
وتضاف المبالغ التي لم يتم صرفها إلى  
قيمة المكوك .. وتعتبر المبالغ أو  
المبلغ التي صرفت من أول يناير حتى  
١٠ يوليو ٨٨ .. تاريخ صدور القانون

تعتبر مبالغ تحت التسمية حتى إعداد  
ميزانية الشركة .

وبالنسبة لمكوك الاستثمار  
سحصل حملتها على نصيبهم من  
الأرباح منذ ١٠ يوليو ٨٨ حتى لو تم  
صرف قيمة المكوك .

وحدد مجلس إدارة هيئة سوق المال  
٣١ ديسمبر ٨٧ كموعدا لأصل المبالغ  
التي لا يمكن إستردادها للشركات لأن  
هذه الشركات لم تعد حسابات ختامية  
بتم بمقتضاها نموذجة هذه المبالغ ..  
وهذا خطأ لا يتصله المودع .. وعلى  
الشركات ألا تخصم هذه المبالغ  
لاحتراقها بالأرباح .

وقال إن الأرباح التي لم تصرف منذ  
عام ١٩٨٨ وحتى تاريخ توافيق  
الإيضاح يتم تحديدها وتوزيعها على  
أصحاب المكوك بعد إعداد المراكز  
العالية الانتاجية واعتمادها .

وفي حالة عدم صرف قيمة المكوك  
لصاحبه تظل هذه القيمة بغزينة  
الشركة لصالح المودع لصرفها في أي  
وقت .. وتم تشكيل مجموعة خبراء  
بهيئة سوق المال لبحث شكوى  
المودعين .

وقال عبد الحميد إبراهيم أن مكوك  
النقد الأجنبي تصدر وتسترد بالنقد  
الأجنبي وعلى الشركات أن تلتزم بذلك  
وإلا تعرضت للمطالبات المتخصص  
عليها في القانون وتخرج من التنبيه  
وحتى تصفية الشركة .







المصر: روز اليوسف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٤ يونيو ١٩٩٠

# رد الأموال مستمر أثناء نظر الدعوى أمام المحاكم

وقعت بريد ٤ ملايين ٦٠٠ ألف جنيه  
و ٦٥٠ ألف ٥١٧ دولاراً هي قيمة  
إيداعات ٨٧٥ مودعاً .  
٢ - المبلغ الإسلامي للتجارة والاستثمار  
وريت مليونين ٩٣١ ألف ٩٣٠ جنيه  
٣٠٧ مودع .  
٣ - البهري للتجارة والمقاولات وريت  
٩٤ ألف جنيه ٣٣ مودعاً .  
٤ - شركة مصر للتقنيات والمعدات  
ولديها ٦٩٨ مودعاً يبلغ حجم إيداعاتهم  
٥ ملايين ٩٠٣ آلاف ١٦٦ جنيهأ .  
٥ - سلطان للاستثمار وريت مليوناً  
و ٣٥٢ ألف جنيه لمودع ٧٠ مودعاً وقد  
ريت هذه الشركة الأموال عن طريق  
إدارة التخطيط بالبلدي الاشتراكي .  
أما التسع شركات الأخرى قد تم  
إحالة ٣ شركات منها للهيئة لعدم التزام  
أصحابها ببرامج رد الأموال .. وهذه  
الشركات هي :

- ١ - مشروع الأبنية والريفي
  - ٢ - مؤسسة واليكي للاستثمار - دمدي  
والق
  - ٣ - الأبنية للمعاملات الإسلامية
- يشاء تقوم البت شركات الأخرى  
بإدارة البرامج المعلقة وهي خمسة  
تراقبه هيئة سوق المال . التي اتخذت  
عدة إجراءات سهلت من هذه الشركات  
عمليات الرد المالي في حالة عدم تيسر  
الرد التقدي .. وإن إبطى البرنامج  
المكتمل لرد جميع الأموال المعلقة  
المودعين إصلاً لتغطية المساواة في الرد  
بين جميع المودعين في كل المبالغ التي  
يضعفها البرنامج . ولا يتم ذلك إلا  
بموافقة المودع نفسه على استرداد  
مستحقه جدياً ، والشركات البقية أيضا إنه  
إذا لم يقدم أحد من أصحاب المبالغ  
للمشكلة استكمالها حسب مواعيد  
البرامج الزمنية المحددة .. فعلى  
الشركة أن تودع أموالهم باستمارة  
لعدم قبضها المعلقة في مصر ولكن تلبية  
لتصرف لئلا ..  
وقد ردت هذه الشركات حوالي ٨٠٪  
من أموال المودعين .

أما باقي الشركات فقد لمحت هيئة  
سوق المال ٤٣ شركة وفوضها إلى إحدى  
الاشتراكات بمصفاها تم فرض الحراسة

يوم السبت القادم تنتهى الفترة القانونية لمداد حقوق  
المودعين في شركات تحويل الأموال ، التي لم تولف  
أوضاعها .. والتي تم إحلتها إلى الهيئة أو جهاز المدعي  
الاشتراكى .. فالحالون ١٤٦ لسنة ٨٨ والشخص بالشركات  
العالمية في تلقى الأموال .. فحسبند يوم ٩ يونيو ١٩٩٠ على  
أنه آخر مهلة قانونية لرد جميع أموال المودعين في شركات  
تحويل الأموال .

## للهيئة الاقتصادية

وسوف تنتهى هذه الشركات من رد كافة  
الأموال في موعد غايته ٤ سنوات من  
تاريخ قيد الشركة بسجل الهيئة التي  
تقوم بمتابعة برامج المصوك وتصحيح  
الأخطاء الناتجة عند التطبيق .. بعد  
أن تستمرى الهيئة أصعب هذه  
الشركات وتزجرهم بالمصحح  
وتصويب الأخطاء .  
وعلى ضوء ذلك قامت ١٣ شركة  
أعلنت عن رغبتها في رد الأموال التي  
سبق أن تلقاها بتقديم برامج زمنية  
فنتهى في ٩ يونيو .. يبلغ عدد المودعين  
لدى هذه الشركات ٣ آلاف ٥٣٥ مودعاً  
حجم إيداعاتهم ٢٨ مليون جنيه ..  
انتهت ه شركات من تنفيذ برامجها في  
مداد حقوق المودعين :

١ - لىلا للاستثمار وتحويل الأموال

وطبقاً لأمر جسر قامت به هيئة  
سوق المال .. نجد أن عدد الشركات  
المنخفض إلى ٩٥ شركة .. بعد استبعاد  
٩ شركات ثبت من خلال الفحص أنها لم  
تلق الأموال .. وامتجت شركات أخرى  
صغيرة في الشركات الأم بعد توفيق  
أوضاعها كتكثيف والسعد .

وهذه ٦ شركات فقط هي التي قامت  
بتوافيق أوضاعها وأصدرت مصوكا  
للاستثمار مقابل الأموال التي تلقاها من  
المودعين .. وهذه المصوك تتيح  
لأصحابها حق المشاركة في الأرباح حتى  
تاريخ استحقاقها وهو ما يحدده المركز  
المالى المخصص .. وتبلغ إجمال أموال  
الشركات ملياراً ٣٦٩ مليون جنيه  
ويبلغ عدد المودعين لديها ١٦٦ ألف  
٤٩٨ مودعاً .. وتضم هذه الشركات  
ثلاثاً للسعد ، والشركة التجارية  
الإسلامية وشركة دار الوفاء والغريب





## النشر والخدمات الصحفية والعلومات

التاريخ:

١٩٩٠ يونيو

المصدر:

(لجنة التحرير)

والتحفظ عليه لعدم جدية استمائها في توفير لوائحهم أو إمداد التزام استمائها بريد الأموال .. وبعضها الآخر يتم التحفظ معها الآن من بينها ٦ شركات كبرى هي: القدي مصر ، طارق أبو حنين ، ويدر للاستثمار ، معمور طهون ، ومكتب لثلاثي محمد العراقي ، والزعماء للإعلام ، إمداد رائف ، والحجاز للتنمية ، إمداد حبيب عيسى ، وتلي كايرو ..

وهذه الشركات تمثل الثلث من حجم أموال كل مشروعات توفير الأموال والتي تبلغ ٦٠٦ ملايين من الجنيهات وقد التزموا بها ١٨ ٧٨٥ و٧٨٥ مودعا ..

وتقوم الجهات حالياً بمراقبة سداد أموال المودعين .. وقد طلب المستثمر عبد السلام حامد الدعي الاشتراك في سرعة الانتهاء من صفقات البرد على أن يكون بذلك المستثمر تحت إشراف الجهة المختصة بعد كبر من المودعين إلى شراء بضاعة بأزيد من استمائها في السوق بنسبة ٧١٠٠ خاصة في شركة القدي مصر ويدر للاستثمار ..

ولم تكف هذه الشركات بذلك بل دأبت على التلاعب بتحويل موديعها إلى شركات مودعين لا أن الإيهام بإحتياج المودعين لتسديد إسهاماتهم في وقت قصير حتى الآن حوالي ٢٥٪ من الأموال .. وريد يدر ٣٧٪ والحجاز ١٢٪ .. ويراعى من البرد أن الأرباح التي صارت قبل ٣١ ديسمبر ٨٧ لا تقسم ولا تقسم من الأرباح المستحقة .. أما التي صارت في أول يناير ٨٨ وحتى تاريخ صدور القانون في ١٠ يونيو فستقسم أو خصمها يتوقف على التوقف النهائي للشركة من الربح أو الخسارة .. أما ما صارت من أصل رأس المال ١١ فيخصم ١١

فقد إحتلتها هيئة سوق المال إلى نهاية الشؤون المالية والتجارية وقد شكلت اللجنة لجنة تكريت من المحاسبين القانونيين وخبراء من الجهاز المركزي للمحاسبة ووزارة الاقتصاد والبنك المركزي .. لبيان حجم الأموال التي تملكها الشركات ومحاسبات استثمارها وبيان المخالفات التي ارتكبتها استمائها لإحتكام القوانين الانتقالية على الأموال والبنوك والرقابة على تلك والشركات المسجلة .. وإذا ثبت ضدهم أي من المخالفات يتم إحكامهم إلى محكمة الجنايات لإصدار أحكامها وتوقيع العقوبات المقررة وتلقي بالسجن مدة ١٥ سنة وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد على مائة ألف مائة من أموال ويدر جميع الأموال التي تملكها .. وطبقاً للقانون فإن الدعوى الجنائية تنتهي كما قال الدكتور محمد حسن ليج النور رئيس هيئة سوق المال إذا باهر للنهم بريد الأموال المستحقة عليه أثناء الصفقات .. وإذا حدث ولم تتمكن الشركات من رد الأموال أثناء التحقيقات وأضيفت لشركة المحكمة الجنائية .. فالمسألة أن تعاقب هذه الشركات من العقوبة إذا حصل البرد قبل صدور حكم نهائي في الدعوى ومن هنا يتضح أن مدة البرد مطروحة إلى موعد ٩ يونيو حتى انتهاء نظر الدعوى في المحكمة بغير قيد جدية أصح الشركات بالرد .. وهو فيضيل الآن مع أصح شركة الريان .. فالدعوى منظورة أمام

المسألة .. ولكن إذا ثبت جدية العرض للنهم من الجيران الذين سوف يسحبون جميع مستحقات المودعين بقرائن .. فالمسألة أن توفيق نائل الدعوى .. فالمسألة الريان لودعا تقتل حوالي ٢١٠ من حجم أموال المودعين في كل الشركات إذ يبلغ عدد المودعين ١٧٠ ألف مودع جملة إيداعهم مليار ٧٥٣ مليون دولار .. وعلمت «روز اليوسف» أن هناك ذمة أو توصية سوف تقدم بها اللجنة المختصة لبحث معوقات الشركات الجديدة لإعطائها مهلة جديدة البرد .. وإذا رفضت التوصية لصحبت التحفظ على هذه الشركات شهيداً إلى محكمة القيم للعرض للحراسة ..

ومن الواضح حتى الآن أن التحفظ على هذه الشركات سيضطر إلى حالة عدم راء الأموال وإسحب الانتهاء من المسحبات وتوقيع العقوبات وصحور الحكم .. وهذا سوف تقوم إدارة الشغل ببيان أصول الشركات بمقراتها وإمداد حاوؤ المودعين على طريقة قسمة الغرامات ١٠ يونيو القادم ستقوم هيئة سوق المال بإقتراح الإجراءات القانونية كما يقول .. محمد حسن ليج النور ضد جميع الشركات التي لم تلتزم بالرد سواء الجدة منها أو غيرها وإذا ثبت للمهنة أنها تقوم بالرد بعد ذلك سوف تبلغ الهيئة النهائية ..

## جمال طايح

أما باقي الشركات وصدا ٣٢ شركة





المصدر : **روز اليوسف**

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٩٩٠**

## الريان : سوف أرحل للخارج نور الإفراج

### عننى !

والتي أكتبت بالتحفظ على أصولها في  
نومبر ١٩٨٨ .

● وأو تكت الصلطة تعتقد بأنه سيتم  
الإفراج عنه ؟

— لا ، أنا لا اعتقد وأعتي ملكك من ذلك  
تماما طبقا لنس القانون نفسه .. وملا  
أريد منى الحكومة إذا صحت أموال  
المودعين ؟ وملا تستطيع من حبس ؟  
كما أن من ضمن شروط تقديم العرض  
والوافقة عليه هو إبراء لى من حقه  
ما إذا صحت أموال المودعين .

● إذن ملا ستعقل أو تم الإفراج  
عنه ؟

— الواقع أنه لم يعد في مكان في يدى  
بعد ذلك .. ولأنه أن أرحل للخارج ولكن  
إلى أين ؟ أنا شخصيا لا أعلم حتى  
الآن ! ولكن يصبح من الصعب أن  
أعيش في مصر بعد ما أثار حوائى !

### يوسف هلال

لأننا محبوس سواء تم تكميل القضية  
أو صغر حكم فيها حتى يتم تنفيذ  
الصلقة .. ولعلم سوف تكلم ملفيات  
في المحكمة الجلسة القادمة ؟

● وملا تكلمين هذه المظلة إذن ؟  
— نحن لا نريد أن نغرق كل أوراقنا ..  
ولكن المظلة سوف تكلمين تكلمين  
ملفيات للمحكمة وأعضاء النيابة أن  
العرض جاه تماما .. حيث بدأت بالفعل  
في إعداد شيكات بأسماء المودعين .  
ويظن أن يبلغ عددها حوالى ٢٠ ألف  
شيك حتى مودة الجلسة القادمة .

● وهل سوف تخسبون الأرباح منه  
به الأموال للمودعين ؟

— نال : هذه المسألة مآلات محل تكلفى  
حتى الآن .. ولكن يتوقع سوف تخسب  
أرباح المصاحين الآخرين على الأقل على  
أعبر أن الشركة مليت بالخسائر  
نتيجة للتفروغ للصعبة التي مرت

بعد أن دخل عرض بيع أصول الريان مجال التنفيذ بدأت  
المراوغات في تنفيذه .. أول هذه المراوغات عندما بدأت مناقشة  
بنود اتفاق عقد الصلقة بين النيابة وبين رشا شبيه ممثل  
المشتريين .. حيث طالب المحامي بصاحب قيمة إيداعات المودعين  
بالعملة الصعبة بالشرعة طبقا لسعر قيمة الدولار ستة الإيداع  
وليس بالعملة أو ما يعقله الآن .

وعلى المحامي ذلك بأن قيمة الدولار  
تضاعفت عدة مرات خلال السنوات  
الخمسة الأخيرة وهذا يعني أن المبلغ  
الذى سيتم رده في هذه الحالة ضعف ما  
أودعه المودع أساسا بالشرعة ..

وهذه جانب آخر من بنود الاتفاق في  
الصلقة مازال محل خلاف حتى الآن بين  
النيابة وممثل المشتريين ولم يتم حسمه  
بعد وتتمثل في طلب المحامي ممثل  
المشتريين خصم الأموال الأخيرة

التي حصل عليها المودعون من أصل  
رأس المال المودع أساسا بالشرعة .. على  
الافتراض أن نسبة الأرباح التي صرفت  
تقيم على اعتبارها نسبة خسرة وليست  
أرباحا خالصا الشركة .. وبدل من أن  
تضيق إلى رصيد المودع تخسب من أصل  
رصيد !

والتناجى جلسة للمحكمة يوم الاثنين  
المعنى معلوم رشا شبيه محامى قريان  
أحمد الريان عندما أراد أن يتحدث إلى  
المحكمة وعلى أن ذلك صحت تماما لأحد  
الريان ولم ينطلق أمام تهديد محاميه .  
● وسالت أحمد الريان بعد انتهائه

للجلسة : ملا كنت تريد أن تقول  
للمحكمة ؟

— نال : كنت عاوز لأذك إننا جشون في  
التفلا الخطوات السريعة لإتمام  
العرض لغراء المشتريين ولأننا لسنا  
نسلمو لكسب الوقت كما يظن البعض ..





## الريان ٩٠

بب النادر شعب

سجلت للناد الأجنبي الذي أودعوه كانت في  
تواريخ الإبداع إلى منها الآن .

والفريب ، ورغم كل ذلك ، فإننا نتعامل مع  
الريان عام ٩٠ بنفس الطريقة التي تعاملنا بها  
منه منذ سنوات .. إرثا قديدا في حسن النية ..  
بل والخيال في إحياء النية الصنة .. والكث  
وراء وكيله لتتبع تعريضه وشجنيبه المزيد  
منها .

وكأننا لم ننته شيئا من تجربتنا مع  
أصبح توكيف الأنوار وحل رأسهم الريان ..  
وهي تجربة كان طبعها المميز الشداغ .  
فول صار مكتوبا علينا أن نتدع من نفس  
المس مرتين وثلاثا . ثم إننا يدع أن نتقد  
المتسا قبل فوات الأوان وقيل من الانتباه  
والله يُمسك الأمور !!!

أو من الدولة .  
وكلا الأمرين لعلنا شُر لنا جميعا ..  
المودعون .. والقوة ..  
إننا كانت الصفة في جنة فسكون الصحة  
هذه أكرة للمودع التي والد .. فهي مثل  
صحة الطريق الذي يقود له أمل في الحياة  
له ظهر فجأة !

أما إذا كانت الصفة جادة فسوف نلقا كنا  
بما كننا المودعون مصدمة أخرى .  
قد نلقا بأن أمانتنا قد ولدت في يد من  
لا نحب أن تلج في أيديهم .. أو ولدت في يد من  
يصني المرضي لمتكره على النشأة القصصية لنا  
أو لتحقيق أهداف سياسية لم يطلع أصحابها  
بالمراب في تحقيقاتها فلتستغنى على ذلك  
بالحيطة .

ولعلنا لم نأش بعد ما فطنت الفريزة ( أبي )  
في المسائل الشهير ( نولس لانتاج ) حينما  
الشرت نصيب شركائها باسم مسطر !  
وه يلقا المودعون بأنهم مضطرون للقتال  
عن جزء كبير من أموالهم والقبول بقتل القاتل  
منها .. وهم الآن بعد التفتت تجاوز المستحق قد  
يرجعون بذلك تحييفا لصحة القديمة : بعض  
التيه في من لا شيء !

وربما ذلك بدأت محاولات وكيل المظفرين  
الآن ، وهو في نفس الوقت وكيل البلاغ . يختم  
نفسه من الودائع تصل إلى الثلاثين بصحة أنها  
خسائر يجب أن يتحملها المودعون ، أو أرباح  
حصولها عليها بطريق الخطأ ، أو بصحة أن

من بين التصريحات الغريبة  
الآن لمصطفى الريان محمد رشاد  
ثييه ومنسوب أصحباب العرض  
بشراء أملاكه ، تصريح لا بد أن  
يلفت الانتباه بشدة .

يقول التصريح الذي نشره روز اليوسف هذا  
المعد :

( أنا لم اتصل بالمظفرين منذ أن قدمت  
مريضهم في الصحة حتى لا يخرف احد إسماعهم  
قبل أن تتم الصفة ) .

إن هذا الحد يبلغ العرض حل إلقاء إسماء  
المظفرين الآن ١٢ إلى هذا المدى وصل الإحسان في  
السرية ١٢

لا يعني ذلك سوى واحد من أمرين :  
إما أن الصفة في جنة أو بالأصح في  
حقيقية مثل العمل الكذاب ولا يوجد مشترون  
ولا بائعون .

وإما أن الصفة جادة بالفعل ولكن المظفرين  
يتعمدون ضم إعلان إسماعهم خفية إلا أنهم هذه  
الصفة لاقتناعهم بأنهم مشترون غير مرغوب  
فيهم من قبل البائع أو من يفرض الحراسة عليه







المصدر: د. فوزي يوسف

التاريخ: ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



## فلسف الريان من ينفكها

فقد تعددت وتضاربت التكتيكات حول  
اصحاب العرض بشراء اصول الريان ..  
بعض المصادر تؤكد ان وراء هذا  
العرض مجموعة تتعدى خمسة اشخاص  
تربطهم صلة كبيرة باحمد الريان .

مزال الطغوس يكتنف العرض المفجأة  
الذي قدمه أحد المحامين لشراء اصول  
الريان مقابل تسديد اموال المودعين ..  
وهذا الطغوس بالذات هو الذي يحكي صفو  
الطفل الذي بدأ يشعر به المودعون الآن  
خوفا من ان يكون العرض غير حقيقي .

### إبراهيم خليل

الرجوعون بالسعودية حل صفة  
بالعرض للمم بشراء اصول الريان  
ويقول : اما الإخوان المسلمين فانا  
مكون من بينهم والريان لان في  
وجهة نظر سياسية معينة رغم ان  
أصلي تهم من الإخوان المسلمين وكان  
في ارتباط سابق بالريان في عام ٦٩  
عندما رشت نفسي تحت شعاراتهم في  
التحقيقات فكلية المحامين .

ورشد ذبيبة المحامي مقدم عرض  
شراء اصول الريان يبلغ من العمر ٥٥  
عاما وعمل قبل انشغاله بالمهنة موظفا  
أداة عامين في إحدى المحاكم . وسافر من  
مصر عام ٧٦ ليحصل بالصفاء في مكتب  
بدر للتعديل بكتابة لمدة ثلاث  
سنوات .

المصريين الذين يعملون في الدول  
العربية وفي تجارة العملة ويستكون  
سبيلة كبيرة من الاموال وانهم انظروا  
مع بعضهم عن طريق أحد المحامين  
لشراء اصول الريان واستعملوها بما  
يصلح علة كبرى . ولذا هذه المصدر  
ان هؤلاء يمتلكون خطة محددة  
لاستثمار هذه الاموال بعد شرائها .

ويقول رشاد ذبيبة المحامي الذي قدم  
مشروع شراء اصول الريان إنه هو  
صاحب قرار الاتصال بالمشترين الذين  
هم مجموعة والاموال ستأتي من  
حسابات مصريين بالشرق .  
وتأتي للمحامي مقدم العرض ان يكون  
علمان احمد عثمان في المصريون

ومن طريقهم تمكن من تهريب اموال  
كبيرة له للتحريك .

وارجعت المصدر لتقديم العرض في  
هذا الوقت إلى استفاد الاصيل الريان  
وتكاد من يملكه في السجن واستفاد كل  
مقدرات تجميع المال .

وتقول مصدر أخرى ان وراء هذا  
العرض مؤسسة الراجحي وعلانيها في  
مصر وان التوايا الشرعية لهذه المؤسسة  
هي التي تمكن وراء هذا العرض .

وتكاد مصدر أخرى ان وراء هذا  
عرض هذا العرض حل الرزم من ان  
اصول الريان في مجموعة لا تتساوى  
اكثر من طيار . جبهة مصرى باستمر  
السوق في هذه الأيام . ولكن المراق  
سيكون داعية سياسية واقتصادية لهم  
يقومون باستثمارها امام المودعين .

وترى مصدر أخرى ان وراء هذا  
العرض مجموعة من كبار الاثرياء





المصدر : د. يوسف

١٩٩٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وعن بداية ارتباطه بالبرلمان قال راشد  
نبيه المحامي : قبل أزمة البرلمان تطلعت  
معه لدة لصيوعين في مقر الشرطة بكنوزهم  
وعلمت متى ان تكون مستقبلياً له ولم  
الواقع لان بطبعي الحب ان يكون  
مستقبلياً على كل شيء بينما هو اراد ان  
تكون مستقبلياً لما يريد هو :

والذي رفضني للعمل مع البرلمان  
مضيف عربي المرحوم مصطفى شري .  
وحدث ذلك قبل صعود للكون تاني  
الاموال بسنة شهرين

اما السيد فهو لا يحميني لانه تاني  
إعلانات في جريدة الواد بنصف مليون  
جنه وبعد ذلك حاول تاجيل الصدا  
واراد ان يسدد بمعدل خمسة آلاف  
جنه في الشهر وعندما تطلعت معه  
بالجريدة فرفضت عليه ان يدفع خمسين  
الف جنه كل شهر وإلا التكت ما اري  
من إجراءات قانونية ومنها المحجز على  
جسائلته في البنوك واكد له مستشاره  
القانوني كبريتي على ذلك فاضطر ان  
يسدد بمعدل خمسين ألفاً كل شهر .

ويضيف المحامي مقدم العرض : بعد  
ذلك لم يعد لي صلة بالبرلمان إطلاقاً  
والذي اوجد الصلة هم الزملاء  
المحامون الموقوفون في القضية للاستمالة  
بي في الدفوع الدستورية ولم يكن احد  
يعلم انني في هذا الوقت اليوم  
بالإتصالات لشراء اموال البرلمان

ويؤكد المحامي ان المحكمة هي التي  
مستند طريقة رد اموال المودعين  
ومستغل اموال المشتريين إلى مصرفهم  
واحدة حتى يكون على البيع بقوة  
للقانون





المصدر : الأمم والقانون

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٠

# السلطات الرقابية على شركات تلقى الأموال لاستثمارها

تناول القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بإصدار قانون الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال لاستثمارها ولائحته التنفيذية أحكام السلطات الرقابية على شركات تلقي الأموال التي تهدف إلى حملة المودعين ، ومساندة الشركات في مباشرة أعمالها وتدعيم الاقتصاد القومي .. بعد أن غابَت الرقابة الفعالة على تصرفات هذه الشركات سواء من قبل المودعين الذين جروا وراء الكسب الزائف وتركوا الأوعية الاستثمارية الشرعية ، والأجهزة الحكومية التي تركت هذه الشركات تبثف أعمالها غير الشرعية لعدة سنوات مليئة بالمخالفات المالية الجسيمة .

وقعت المادة الرابعة من القانون بشأنه و إذا دخل في تكوين رأسمال الشركة عند تأسيسها أو زيادة رأسمالها ، أو الاندماج فيها حصص عينيه مادية أو معنوية ، وسواء كانت هذه الحصص مقدمة من جميع المؤسسين أو المكتسبين أو الشركاء أو بعضهم ، ويجب على المؤسسين أو على مجلس الإدارة حسب الأحوال أن يطلب إلى الهيئة التحقق مما إذا كانت الحصص قد قدرت تقديراً صحيحاً ، وتقتض بهذا التقدير لجنة يشكلها رئيس مجلس إدارة الهيئة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، والذي الشأن التنظيم من هذا التقدير أمام لجنة يصدر بتشكيلها قرار من الوزير ، وذلك في السوابع وطبقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية ، ويكون قرار اللجنة بتقدير الحصص المذكورة نهائياً ، تلزم الجمعية التأسيسية أو الجمعية العامة للشركة

نصت المادة الثانية عشرة من القانون على أنه « يجوز لمجلس إدارة الهيئة عند مخالفة الشركة لأحكام هذه القوانين أو لائحته التنفيذية أو قرارات مجلس إدارة الهيئة الصادرة تنفيذاً له اتخاذ أي من الإجراءات الآتية :

(١) توجيه تنبيه كتابي للشركة

سلطات الهيئة العامة لسوق المال :

وزير الاقتصاد خلق القانون ولائحته التنفيذية سلطات واسعة على الهيئة العامة لسوق المال باعتبارها الجهاز الرئاسي - في الرقابة على شركات تلقي الأموال لاستثمارها في التأسيس ومزاولة النشاط وتوزيع الأرباح وتعيين عناصر إدارة الشركات .



نصت المادة الثالثة من القانون على أن « يصدر مجلس إدارة الهيئة قراره بقبول أو رفض طلب التأسيس والقيود خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم الأوراق مستوفاة ، ويرفض الطلب إذا كانت هناك مخالفة لأحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية أو غير ذلك من القوانين أو اللوائح أو كان من أغراض الشركة أو النشاط الذي تقوم به ما يتعارض مع النظام العام والآداب ، أو لا يتفق والمصلحة الاقتصادية العامة والأمن القومي ، ويكون قرار المجلس بالرفض سبباً ويجوز التظلم منه أمام الوزير . وتنشر قرارات الموافقة والتأسيس والقيود بالوقائع المصرية





## المصدر : المجلد ٢٢ الاقتصاديات

التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٩٠

## النشر والخدمات الصحية والمعلومات

قررت المادة التاسعة من اللائحة التنفيذية للقانون بأن يكون التظلم للوزير على طلب التأسيس أو طلب القيد خلال سنتين يوما من تاريخ إخطار صاحب الشأن بقرار الرفض ، ويجب أن يتضمن التظلم بيانا بأسبابه وأن يرفق به ما يثبت صحة من مستندات .  
ونصت المادة الثالثة والثلاثين من اللائحة التنفيذية للقانون على أن تخطر الشركة الهيئة قبل شهرين من التاريخ المحدد لانقضاء الجمعية العامة بصورة من الميزانية والقوائم المالية والتقارير المنصوص عليه في المادة السابقة من هذه اللائحة وتقارير مراقبي الحسابات ، والهيئة خلال عشرين يوما من تاريخ إخطارها بذلك أن تطلب من الشركة إعادة تصويب الميزانية والقوائم المالية بما يلغى عن المركز المالي الفعلي ونتيجة النشاط على الوجه الصحيح ، وقضت المادة السابعة والسنتين من اللائحة

### أبرز أهم طلبات

يطلب الإفادة من حكم الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ( ٢ ) من القانون على أن يبين في طلبه مقدار راس المال المصدر الذي يرغب في الموافقة عليه استثناء من الحد الأدنى أو الحد الأقصى لرأس المال المصدر المشار إليه في البند ( ب ) من ذات المادة وينظر مجلس إدارة الهيئة الطلب خلال شهر من تاريخ تقديمه لاقتراح ما يراه بشأنه وعرضه على الوزير خلال عشرة أيام من تاريخ نظره بمجلس إدارة الهيئة ، ويتولى الوزير عرض الأمر على مجلس الوزراء .  
وقررت المادة التاسعة والسنتين من اللائحة التنفيذية للقانون « على من أخطرت الهيئة بعدم رغبتها في توفيق أوضاعه وعلى كل من أخطرت

(ب) تكليف رئيس مجلس إدارة الشركة بدعوة المجلس للانقضاء للنظر في أمر المخالفات المنسوبة للشركة ، واتخاذ اللازم لازالتها ، ويحضر اجتماع المجلس في هذه الحالة ممثل عن الهيئة لإبداء ملاحظاته .

(ج) تعيين عضور مراقب في مجلس الإدارة لمدة محدودة ، ويكون لهذا العضو المشارك في المناقشات وتسجيل رأيه فيما يصدر من قرارات دون أن يكون له صوت معدود .

(د) حل مجلس إدارة الشركة بموافقة الوزير وتعيين مفوض لإدارتها لمدة لا تتجاوز ستة أشهر يعرض في نهايتها الأمر على الجمعية العامة غير العادية لاختيار مجلس إدارة جديد للشركة أو اتخاذ أي إجراء تراه الجمعية مناسبة . ●

وقضت المادة الثالثة عشرة من القانون بأن « يشطب قيد الشركة في الأحوال الآتية :  
(أ) إذا تبين أن القيد تم على أساس بيانات جوهرية غير صحيحة .

(ب) إذا ثبت مخالفة الشركة لأحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية أو قرارات مجلس إدارة الهيئة الصادرة تنفيذا له أو لم تقم الشركة بإزالة المخالفة خلال المدة وبالشروط التي يحددها مجلس إدارة الهيئة .

(ج) إذا اتبعت الشركة سياسة تتعارض مع النظام العام والأداب ، أو لا تتفق والمصلحة الاقتصادية العامة والأمن القومي أو تضر بمصالح أصحاب المصكوك

ويتم الشطب بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة بأغلبية ثلثي أعضائها ، ولا يصدر قرار الشطب إلا بعد انقضاء شهر من تاريخ إخطار الشركة بكتاب موصى عليه يعلمه الوصول بالمخالفات المنسوبة إليها وعدم تقديمها كتابة مبررات يقبلها مجلس إدارة الهيئة وينشر هذا القرار الصادر بالشطب في السجلات المصرية .

ويتروى على شطب قيد الشركة وقف نشاطها الذي تمارسه وفقا لأحكام هذا القانون نهائيا .  
وتتقدم برد قيمة المصكوك إلى أصحابها خلال المدة المحددة بقرار الشطب ، فإذا لم تقم الشركة برد قيمة المصكوك إلى أصحابها خلال المدة المحددة جاز لمجلس إدارة الهيئة أن يقرر تقديمها كتابة مبررات يقبلها مجلس إدارة الهيئة ، وفي هذه الحالة يعين مجلس إدارة التنفيذية للقانون بأن « لكل من أخطرت الهيئة برغبتها في توفيق أوضاعه طبقا لأحكام القانون أن الهيئة المصلى ويحدد آتاليه .







وهذا الرأي مردود عليه بأن القانون يهدف الى تنظيم الشركات على نحو يكمل مشاركتها في النشاط الاقتصادي القومي ، ويؤمن في ذات الوقت مصالح جماهير المودعين ويخضعها لاطراف الدولة دون تدخل في ادارتها أو تعويق نشاطها المشروع في تلقى الاموال من الجمهور واستثمارها على اساس صحيح .

ان الهدف من تدخل الأجهزة الحكومية المنوط بها تنفيذ احكام القانون ولاتحتة التنفيذية تقتضيه مصلحة الشركات ذاتها باعتبارها شركات من نوع خاص تعمل في أسواق غير مساهمها الامر الذي يبرر حماية حقوق المتعاملين معها دون عرقلة نشاطها بالإضافة الى ضمان مشاركة الاموال المستثمرة في تنمية الاقتصاد القومي

سلطة الجهاز المركزي للحسابات

نصت المادة العاشرة من القانون على أن لا يكون للشركة مراقبان للحسابات من مكاتب المحاسبة والمراجعة الوطنية من توافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١ بتعين احداهما الجمعية العامة للشركة طبقاً للقواعد المنصوص عليها في قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ويعين الآخر الجهاز المركزي للحسابات ويحدد مكافآت وواجباته ، ويجوز للجهاز تنقيتها بناء على طلب الهيئة في حالة الإخلال بواجباتها ،

ويلتزم مجلس ادارة الشركة باعداد الميزانية وغيرها من القوائم المالية وتقريره وفقاً للنموذج المتاحق باللائحة التنفيذية لهذا القانون وعرضها على الجمعية العامة مرفقاً بها تقرير مراقبي الحسابات خلال ستة اشهر من نهاية السنة المالية . وتخطر الهيئة بصورتها من الميزانية والقوائم المالية قبل شهرين من التاريخ المحدد لاتخاذ الجمعية العامة ، والهيئة الحق في طلب اعادة تصوير الميزانية والقوائم المالية بما يفصح عن المركز المالي والفعل ونتيجة النشاط على الوجه الصحيح . وفي حالة عدم الاستجابة لملاحظات الهيئة بتعيين على مجلس الادارة تضمن هذه الملاحظات مرفقات الدعوة الموجهة للمساهمين لحضور الجمعية العامة وعرضها في اجتماع الجمعية العامة واللتزم

المدة الممددة في القانون لتوفيق الاوضاع دون اتمامه ، ان يعد برنامجاً لرد جميع مائتاه من اموال الى اصحابها خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ العمل بالقانون ، ويبرأ في اعداد هذا البرنامج المبلغ المستحق لكل شخص من اصحاب الاموال وتواريخ ايداعها لدى الملتزم بالرد والاسلوب الذي سيتم به والاجراءات اللازمة لتنفيذ البرنامج والتوقيت الزمني لمراحل الرد وغير ذلك من الاسس اللازمة لتنفيذ البرنامج طبقاً للقوانين القائمة وعليه اخطار الهيئة بهذا البرنامج ، والاعلان عنه في صحيفتين يوميتين صباحيتين واسعتي الانتشار بعد اسبوعين من اخطار الهيئة ، ويخطر اصحاب الاموال بخطابيات مسجلة بمواعيد وامكان رد الاموال طبقاً للبرنامج . ويجب ايداع المبالغ التي لم يقدم اصحابها لاستردادها في المواعيد المحددة لدى احد البنوك على ان تكون قابلة للمصرف اليهم او لمن ينوب عنهم فور طلبها »

وتنفذوا بحكم الفقرة الاخيرة من المادة التاسعة من القانون التي تقضى بانه « لمجلس الوزراء وضع ضوابط تشجع الاستثمارات ونسبتها في المجالات المختلفة ، ويجوز له تحقيقاً للمصالح العام وبناء على عرض الوزير أن يقرر منع استثمار الاموال في بعض المجالات » قرر مجلس الوزراء حظر قيام شركات تلقى الاموال بالاستثمار في المضاربة على الذهب والمعادن النفيسة والعملات الاجنبية ، وحظر التعامل والمضاربة على الأوراق المالية المصرية والاجنبية ، وحظر المساهمة في رؤوس اموال باسمي بأسلوب المشاركة في استثمار اموال شركات تلقى الاموال .

وخليق بالذكر ان اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة والتوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ حددت في المادة ٣٠٠ منها : اختصاصات الجهات الادارية المختصة الرقابية وهي كل من الهيئة العامة لسوق المال والادارة العامة للشركات بمباشرة تنفيذ احكام القانون ولائحته التنفيذية . وقد اغل القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ رقابة الادارة العامة للشركات .

رأى البعض ان القانون قد طوق عنق الشركات العاملة في مجال تلقى الاموال لاستثمارها وحلقات من الرقابة الحكومية والقيود الثقيلة غير المألوفة في الشريعة العاملة للشركات التجارية .





## المصدر : الدرس والاداءات

### للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٠

وغيره عن البيان أن أحكام القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بأصدار قانون الشركات العامة في مجال تلقي الأموال لاستثمارها ولائحته التنفيذية المقررة بالقرار الوزاري رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٨٨ لم تشر على الإطلاق من قريب أو بعيد إلى خضوع الشركات العامة في مجال تلقي

الشركة خلال اسبوعين من اقرار العيزانية والقوائم المالية من الجمعية العامة بنشرها مرفقا بها تقرير مراقبي الحسابات وملاحظات الهيئة في حالة عدم الأخذ بها في جريدتين يوميتين صباحيتين على الأقل ،

وقضت المادة السادسة عشرة من القانون بأن العمل على كل شخص طبيعي أو معنوي تلقى قبل العمل بأحكام هذا القانون بالذات أو بالواسطة أمورا من الجمهور لاستثمارها أو المشاركة بها أو لأي غرض آخر من أغراض توظيف الأموال بأية وسيلة وتحت أي مسمى أن يتوقف عن تلقي الأموال من تاريخ العمل بهذا القانون وأن يرسل أخطارا إلى الهيئة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية يتضمن مايلي

١ - إذا كان يرغب في العمل في تلقي الأموال لاستثمارها طبقا لأحكام هذا القانون أولا يرغب في ذلك

الأموال لاستثمارها لرقابة الجهاز المركزي للحسابات وذلك على أساس أن سلطة الجهاز يقتصر على تعيين المحاسبين القانونيين وتحديد مكافآتهم وكذا تعيين مراقبي الحسابات وتحديد مكافآتهم وأجباتهم وهو اختصاص الجهاز الأمثل اعترض البعض على النص الذي يبين للجهاز المركزي للحسابات تشييع مراقبي الحسابات سواء المعين من قبل الجمعية العامة للشركة أو تلك المعين من قبل الجهاز المركزي للحسابات باعتبار تدخل الجهاز في صميم اختصاص الجمعية العامة الذي يملك للتحقيق بالنسبة لمراقبي الحسابات المعين من قبل الجمعية العامة

أن هذا الاعتراض مردود عليه بأن هذا الحكم يستهدف حماية حقوق حملة صكوك الاستثمار الذين لا يشتركون في مجالس إدارة شركات تلقي الأموال لاستثمارها وليس لهم حقوق حضور جمعياتها العامة وبالتالي يشتركون في تعيين مراقبي الحسابات ويرتكز على أن جهاز الرقابة الحقيقي على نشاط هذه الشركات هم مراقبي الحسابات وليس الجهاز المركزي للحسابات الذي عينهم وأن سلطة الجهاز المركزي للحسابات في تشييع مراقبي الحسابات سواء المعين من قبله أو الذي عينته الجمعية العامة للشركة يكون بناء على طلب هيئة سوق المال في حالة الإخلال بواجباتهم بما يضاف إلى مسؤولية المراقبين بالتضامن قانوني ووضعها تقرير موحد بالنتائج التي توصلوا إليها من المراجعة

وبما يستلزم النظر أن القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وصف المحاسبين الذين يقومون بالمفحص وتقديم تقرير بنتيجة فحصهم مرة في المادة العاشرة باسم مراقبي الحسابات ، مرة أخرى في المادة السادسة عشر باسم المحاسبين القانونيين وذلك على أساس أن عمل المحاسبين كما ورد بالمادة السادسة عشر والمادة ٦٦ من

ب - المبالغ التي تلقاها قبل العمل بهذا القانون بالعملاء المختلفة ومجالات استثمارها

ج - قائمة المركز المالي في تاريخ العمل بالقانون وتقرير عنه معتمدين من اثنين من المحاسبين القانونيين من مكاتب المحاسبة والمراجعة الوطنية ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١ بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة يعينهم ويحدد مكافآتهم الجهاز المركزي للحسابات على أن تنشر قائمة المركز المالي والتقرير في جريدتين يوميتين صباحيتين على الأقل ،

قررت الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون معاقبة بالسجن وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على خمسمائة ألف جنيه كل مراقب حسابات تعدد أو وضع تقرير كاذب عن نتيجة مراجعته أو أخفى عمدا وثائق جوهرية ، أو أغفل هذه الوثائق في التقارير التي يقدمها طبقا لأحكام هذا القانون .

حددت المادة الثالثة عشرة من دستور مهنة المحاسبة والمراجعة الحالات التي يعتبر فيها مراقبي الحسابات مخلا بالامانة المهنية والواجبت المادة ٦٦ من القانون على المحاسبين القانونيين أن يضعوا تقريرهما عن قائمة المركز المالي المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون أسس التقييم لكل عنصر من عناصر الموجودات والالتزامات وأية تعديلات أجريها أو يريان إجراها على بيانات وعناصر القائمة بما يتفق مع القواعد المحاسبية المتعارف عليها





المصدر : ..... الإحصاء الاقتصادي

## النشر والخدشات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ..... ١٩٩٠

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أن المادة الرابعة من الإصدار نصت على إصدار اللائحة التنفيذية للقانون في خلال ستين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون وقد أضافت اللائحة التنفيذية للقانون أحكاما جديدة بما لا يتماشى مع حكم المادة ١٤٤ من الدستور المصري الذي يقضي بأن يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تفصيل لها أو إعطاء من تنفيذها ، وله أن يفوض غيره في إصدارها ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه وهذا أمر يرد عليه بأن الدولة قد اتخذت من القانون بنص الدستور أداة لتوجيه الملكية الخاصة وتنظيم الانتاج وهما أمر أن يتصلان بتصميم شركات تلتصق الأموال ونشاطها بالإضافة إلى أن تعديل اللوائح ليس كغيرها من تعديل القانون وهو متاملي في الواقع التحويلات الاقتصادية على القانون وما تقتضيه فكرة الملائمة الاقتصادية في مواجهة نوعيات من المشاكل الاقتصادية الطارئة بحلول قانونية تلائم طبيعتها المتغيرة .

اللائحة التنفيذية للقانون هو قيامهم بمهمه خاصه وهي التحقق من صحة قائمة المركز المالي في ١٠ يونيو ١٩٨٨ واعتمادها بعد التأكد من تنفيذ القواعد التي وردت بالمادتين ٦٤ و٦٥ من اللائحة التنفيذية للقانون ثم تقديم تقرير عن نتيجة هذا التحقيق بينما مهمة مراقب الحسابات هو الاضاح في تقريره عن رايه الفني في ضوءه المعلومات والاضاحات التي قدمت اليه وأن حسابات الشركة تتضمن كل عناصر القانون ونظام الشركة على وجوب اثبات فيها وما اذا كانت المعيزانية تعبر بوضوح عن المركز المالي الحقيقي للشركة في ختام السنة المالية وما اذا كان حساب الارباح والخسائر يعبر عن السوجه

الصحيح عن ارباح الشركة أو خسائرها عن السنة المالية المنتهية ، وما اذا كانت قد وقعت أثناء السنة المالية مخالفات لأحكام نظام الشركة أو لأحكام القانون على وجه يؤثر في نشاط الشركة أو في مركزها المالي مع بيان ما اذا كانت هذه المخالفات قائمة عند اعداد المعيزانية وذلك في حدود المعلومات والاضاحات التي توافرت لديه وفقا لأحكام القانون .

ثار جدل بين المحاسبين وأصحاب الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال لاستثمارها بشأن مدى احقية المحاسبين القانونيين الذين يعينهم الجهاز المركزي للحسابات لاعتماد قائمة المركز المالي للشركة في ١٠ يونيو ١٩٨٨ في ادخال التعديلات التي يريان اجراءها على ارقام وبيانات القائمة قبل نشرها في جريدتين صحفيتين ؟ وهل يتم هذا التعديل دون موافقة اصحاب الشركة ؟ واستقر الرأي على تطبيق حكم المادة ٦٦ من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر الذي تستتق بها نوعان من التعديلات تعديلات راعا المحاسبان القانونيان واستجابات ادارة الشركة لها وقامت فعلا باجراء التعديل اللازم بالمركز المالي بما يتفق ورأيهما وهنا تستكتفي بالاشارة الى ذلك بتقريرهما وتعديلات راعا المحاسبان القانونيان ولم تستتجب ادارة الشركة الى ذلك بتقريرهما وتعديلات راعا المحاسبان القانونيان ولم تستتجب ادارة الشركة لهما فحق لهما أن يضمنا تقريرهما ببيان هذه التعديلات وأثرها على المركز المالي للشركة .





المصدر: المرآة الاقتصادية

التاريخ: ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



# توظيف الأموال - المشكلة والحل -

المستشار

المستشار

يوسف المأمور

المستشار







« سيادة القانون أساس الحكم في الدولة » ومضى السيد المستشار قائلا : « ويقال بأن البرلمان صاحب السيادة ولايسال عن أعماله وأعضائه إن : « المشرع يجب أن تكون له الكلمة العليا في تنظيم المجتمع عن طريق وضع القواعد » .

العامة .. فضلا عن أساس المسؤولية هو الخطأ ولا يمكن بحال من الأحوال نسبية الخطأ إلى المشرع وهذا الكلام غير صحيح على الإطلاق إن الشرعيين عندما قالوا أن الشارع منزه عن اللغو قصدوا بذلك المشرع السامي وهو الله سبحانه وتعالى ولم يقصدوا المشرع الوضعي وقد استعمل رجال القانون الوضعي هذه العسولة في أحكامهم القضائية وقتلواهم ونسوا أو تناسوا أن الإنسان غير معصوم من الخطأ أن العصمة لله وحده وفي الحديث الشريف : « كل ابن آدم خطيئون وبخير الخطائين التوابون » ونضرب مثلاً من بين كثير من الإخطاء على خطأ المشرع الوضعي أولها أن المشرع ليس ينظم في القانون العدني أكل الثور وطرحه تقلا عن القانون العدني المصري متجاهلا أنه ليس في ليبيا أنهار كنهري النيل ومن ثم ليس فيها طرح لنهر ولا أكل وثانيهما أن القانون العدني المصري نص في المادة ( ١٣٦ ) منه على أنه « إذا لم يكن بالإلزام سبب ..... كان القيد باطلا » وهذا الكلام لغو بوضاهة واضح النص المرحوم الدكتور المنهري حيث يقول في الجزء الأول من كتابه الوسيط) بند ٢٩٤ صفحة ٤٨٢ ، فمادامنا نجعل السبب هو القيد فكل إرادة لابد أن يكون لها باعث إلا إذا صدرت من غير ذي تمييز « إذ في

بعده الصادر بتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٩٩٠ ذكر في الإهرام الاقتصادي الأخر مقالا بعنوان كارتنة توظيف الأموال - المشكلة والحل . وبعده الصادر في ١٤ مايو سنة ١٩٩٠ نشر كذلك مقالا للمستشار ليبي حليم ليبي بعنوان « لاتنظفوا الحكومة » استوله بقوله : « أفرغني تلك الأصوات التي تنادي بوجوب تحميل الحكومة قيمة أسياد علات المودعين في شركات توظيف الأموال جزاء مساهمتها في خلق انطباع عام لدى الجمهور بأنها تشجع هذا النوع من الإيداع عن طريق وسائل إعلامها وفي مقدمتها الإعلان عن هذه الشركات . ومن الواضح أنه بمقله هذا يقصد الرد على مقال .

وقد عالج في رده المسؤولية القانونية للحكومة عن ودائع المودعين في شركات توظيف الأموال مع أن التدقيق في قراءة مقال يدل على أن مقال لم يفتأول إلا المسؤولية السياسية العامة للحكومة ، وأندري سيادته لثبوتة الحكومة من أي خطأ أدى إلى تلك الكارثة وقسم بجته إلى فقرات أحداها لتسقط المسؤولية وأخرى لعدم مسئولية مجلس الشعب والنسالة لعدم مسئولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية والرابعة مسئولية الحكومة عن الإخفاء التي لا يمكن نسبتها إلى الموظفين والخامسة مسئولية الحكومة عن أعمال السلطة القضائية والرابعة مسئولية الحكومة عن الإخفاء التي لا يمكن نسبتها إلى الموظفين والخامسة لمسئولية الحكومة عن أعمالها المادية والنساسة والإخيرة عنونها ، الجهل أصل المشكلة .

ونثنى مناقشة بعض تلك الفقرات على الفتاح ليمسا ياني : -

**عدم مسئولية مجلس الشعب**  
قال السيد المستشار « أن السيادة للشعب أصلا وما البرلمان إلا ممثل له ويقال بأن البرلمان صاحب السيادة » وهذا الكلام فيه تناقض واضح في تصديق صاحب



السيادة أم الشعب أم البرلمان ( يقصد مجلس الشعب ) . والفصل في ذلك مرده إلى الدستور فقد عقد الدستور الدائم السيادة للشعب فنص في المادة ( ٣ ) منه على أن « السيادة للشعب وحده » وليست لغيره ويتوب عنه في ممارسة اختصاصات السلطة مجلس الشعب والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية ويقال الشعب هو الأصل ومصدر السلطات ولما كان القانون هو التعبير عن إرادة الشعب لذلك صبح أن تستند السيادة إلى القانون فيقال سيادة القانون . وتنص المادة ( ٦٤ ) من الدستور على أن :

« هذه الحالة لا يمكن الإلتزام باطلا لاتعدام السبب ( الباعث ) وإنما يكون باطلا لبطالان الإرادة لإحدورهما من غير مميز . فلا يجوز إذن القول بعدم أركان نسبة الخطأ في أي حال من الأحوال إلى المشرع ( الوضعي ) لأن ذلك مناهة لتحويل هذا المشرع سلطة ملقة ( Omnipotence ) إلى الأمر الذي يؤدي إلى الدكتاتورية والاستبداد . وأضائف السيد المستشار « ولايسال ( أي البرلمان ) عن أعماله ... وأعماله خارجه فكل رقابة المحاكم . وهذا كله غير صحيح للأسباب الآتية : -

( ١ ) أن البرلمان ( بمعنى مجلس الشعب ) ليس له مسؤولية سياسية عن أعماله فيمكن





## المصدر : الامام والقائد

التاريخ : ١٦ من شهر ربيع الثاني ١٤١٩

- ١- **الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع** ، وعرض تقريره للحكم بعدم دستوريته . لأن هناك أنواع ومبادئ أعلى من مجلس الشعب وعليه أن يتقيد بها ولذلك تسمى الحكومة الديمقراطية بالمعنى الحقيقي بالحكومة الديمقراطية ( Limited Government )
- ٢- **المقاومة للحكومة المطلقة** ( أي الاستبدادية ) .

### مسئولية الحكومة ( أي السلطة التنفيذية ) وهل هي شريكة لشركات توظيف الأموال في المنصب ؟

يقول السيد المستشار ( ص ٢٦ العمود الثالث ) : انه لا يجوز مطالبتها ( أي الحكومة ) بتعويض عن خطأ لم ترتكبه ولم تساعد في وقوعه ، أي انه يبرئ الحكومة من أي خطأ وبذلك يرفع عنها المسؤولية عن تمييز الضرر الذي أصاب المودعين . ويقدر في نفس الوقت بالعمود الثاني من الصفحة نفسها ( بما يأتي ) : وتوجد الأعمال الضارة والتي تسأل عنها الحكومة سواء أكانت مسؤوليتها تسمية أو أصلية في صور متعددة فعنها ما يأخذ شكلاً إيجابياً ومنها ما يتخذ صورة سلبية بامتناع الحكومة أو أعمالها في أداء واجباتها مما يؤدي إلى أضرار المواطنين بأضرار باعتبار أن الخطأ السلبى هو من أنواع الخطأ والأعمال المؤدى إلى المسؤولية .

ومؤدى ذلك أن المسؤولية التقصيرية لا ترتب إلا على خطأ يجرى إلى ضرر ، والحكومة في هذا كيفية الأفراد تسأل عن الضرر الذى يحدث عن خطأ وقع منها .

وتنحى ندى السيد المستشار على الخطأ السلبى وعلى الأخطاء الإيجابية الذى وقع من الحكومة فيما يلي :

- ١- **أما عن الخطأ السلبى** - وقد ذكرناه في مقالنا - **فإن المادة ( ١٩ )** من قانون البنوك والائتمان الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ تنص على أن : يحظر على أي فرد أو هيئة أو منشأة غير مسجلة طبقاً لأحكام هذا القانون أن تيسر بصفة أساسية وعلى وجه الإعتدال أي عمل من أعمال البنوك ... ولأنه أن من أعمال البنوك التجارية القيام بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو بعد أجل لإيجاز مسعة ( المادة ٢٨ من القانون ذاته ) وتنص المادة ( ٦٠ ) من القانون المذكور على أن : كل من خالف أحكام الإزام أو الحظر الوارد في هذا

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حله بالقرط المنصوص عليها في الدستور كما إذا ظهر بوضوح أنه لم يعد مشغولاً لإدارة الشعب صاحب السيادة أو كما لو كانت الانتخابات كلها أو معظمها مزورة كما كان يحدث في عهد المرحوم أسماعيل صندقي بظنا .

( ٢ ) أن مجلس الشعب ملق بالقرط الواردة في الدستور . والإجاء القانون المخالف للدستور غير دستوري وتشمل مسؤولية مجلس الشعب عن المخالفة الدستورية في قيام المحكمة الدستورية العليا - إذا طعن

أعمالها وفقاً للاوضاع المقررة للظن .. بالحكم بعدم دستوريته أي بالخلل واهدأ إرادة مجلس الشعب المتمثلة في القانون محل الدعوى الدستورية . ويقول الدكتور لغضى عبد الصبور في مقاله ( الرقابة الدستورية ) المنشور بمجلة الإهرام الصادر يوم ١٦/٨/١٩٩٠ ( صفحة ٦ ) مياثي ( نقلاً ) أن الحكم بعدم دستورية النص التشريعى يبطئه ويخليه ويهد النص قوة التشريعية ويلقى للامتحان المحاكم أن تطبقه وهذا الأمر بالحكم بعدم الدستورية إنما يرد إلى تاريخ صدور النص التشريعى المحكوم بعدم دستوريته . غير أن ذلك لا يمس المراكز القانونية التي تكون للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين قد استقرت بحكم حاز قوة الأمر المقضى أو بانقضاء مدة التقادم . وأعمال المر للحكم بعدم الدستورية على هذا الوجه تقوم به محكمة الموضوع على ضوء المادة ٩٨ -

المفروجة عليها وما قد يثار إيمانها من نسوع وبلغ . وإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقاً بنص جنائى فإن الأحكام الجزائية التي تكون له صيرت استثناء إلى ذلك النص تعتبر كأن لم تكن ، وهل بعد ذلك يقبل أن مجلس الشعب لا يمس من أعماله وأن أعماله خروجه عن رقابة المحاكم ؟

( ٣ ) أن مجلس الشعب مفيد بمبادئ الشريعة الإسلامية فهل بعد ذلك يقال - كما يقال - كما قال المستشار - أن المشرع يجب أن تكون له الكلمة العليا في تنظيم المجتمع عن طريق وضع القوانين العامة ؟ ثم إذا وضع قانوناً ليس مخالفاً لأحد تلك المبادئ الإسلامية فإنه يكون قد خالف المادة ( ٤ ) من الدستور التي تنص بأن : مبادئ الشريعة





## المصدر : **رأى الاقتصادى**

التاريخ : **١٩٩٠**

التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومى وتبليش عمليات تنمية الاسفار والاستثمار المالى فى الداخل والخارج بما فى ذلك المساهمة فى انشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وذلك وفقا للارضاء التى يقررها البنك المركزى الممارس شركات التهليب كل هذه العمليات مع انها ليست بنوكا تجارية وعلمها فى تلقي الاموال جريمة جنائية ام ان كبار موظفى الحكومة الذين يرسمون لها السياسة المصرفية لم يقرروا هذه النصوص ؟ وامازدا سكتت

الحكومة عن شركات التهليب ولم تسكت عن تجار العملة الذين يمارسون عمليات النقد الاجنبى التى تخضع بها البنوك التجارية وحدها ؟ انيس فى ذلك تفرقة بين فريطين من المهرجرين ؟ تسكت الحكومة عن شركات تهليب الاموال وتنشط بالنسبة لتجار العملة مع ان الفريطين فى مركز قانونى واحد وبعد ذلك يقال ان الحكومة لم تخطئ .

يقول السيد المستشار فى تقرير ذلك ( ص ٢٢ ) ذلك ان العمل التجارى امر مباح ( ام جريمة ؟ ) لا يمكنها ان تمنعه وان كانت تملك ان تقيد ( !!! ) ولا يمكن ان توجه اليها اللوم لانها سكتت عن تقديم اصحاب هذه الشركات الى المحاكمة الجنائية باعتبار انهم باشراف بصفة اساسية وعلى وجه الاعتداء عملا من اعمال البنوك اعمالا لاحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن البنوك والائتمان ثم يبدى تسييرا باحضا فيقول : فان ذلك مبررود عليه بان الحكومة تتمتع بحرية اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة تلك الظاهرة باعتبار انها وحدها تملك حرية وزن مناسبات العمل وتقدير اهمية نتائج تدخلكم ! ! ! خصيما يتحلف حصن تقديرها للامور . ومتى كشفت ظروف الحال وملاساتها ان الحكومة لم ترتكب ثمة خطأ وان اياها من موظفيها لم يخطئ فان دعوى المسئولين تكون متناهية الاساس بعد ان انهار الركن الاول من اركانها ركن الخطا فان طلب الزام الحكومة بالتعويض لا يكون له محل وبفضي السلب على غير سند من الواقع او القانون يتعين الالتفات عنه .

وهذا اللود يفترض وجود حكومة مطلقة من القيود لا حكومة لستورية فحق امام جرائم واسعة النطاق عميقة الاغوار تتداول الاف المواطنين ومليارات الجنيهات التى تدر اولتها شركات التهليب وهى جرائم مستمرة معقدة على

## للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القانون او اللوائح والقرارات التى تصدر تنفيذها له يعقاب بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه .

وشركات تهليب الاموال ( او تلقي الاموال ) تخضع لهذه النصوص وكان يجب تطبيقها على تلك الشركات خصوصا وان تلقي السندات هو العمل الرئيسى والجوهري للبنك التجارى الى درجة ان المشرع قد عرف البنك التجارى فى المادة ( ٢٨ ) من قانون البنوك والائتمان فقال : يعتبر بنكاً تجارياً كل منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب او بعد اجل لا يجاوز سنة كما نصت المواد من ٢٩ الى ٤٢ على ضوابط وقواعد متعلقة بالنظام العام وتعتبر حداً ادنى لاي سياسة مصرفية تتبع فى مصر . ويعتبر قبول الودائع واستثمارها باقراضها للغير هو جوهر اى

بنك تجارى ومع ذلك سمحت الحكومة لشركات تهليب الاموال بان تقوم باعمال البنوك التجارية بغير الخضوع لشكل البنك ( شركة مساهمة ) وبغير الخضوع لاي ضابط ارقابية ومظلمها مؤسسات فردية وكان فى يدها سلاح العقاب تستعمله لمنع ظاهرة خطيرة قامت ونشأت تحت بصرها ويسمى بدون ان تحرك ساكنا رغم كثرة الاصوات التى ارتفعت فى هذا المجال بالتحذير والتذير ومنها على سبيل المثال صوت الاسرام الاقتصادى الذى اسمى تلك الشركات شركات تهليب الاموال فبعد ذلك يقال ان الحكومة لم يصدر منها اعمال او امتناع عن اداء واجيبها ؟ ثم يقول السيد المستشار ( ص ٢٢ ) مغررا بفظا الحكومة فى عبارة واضحة لا يخطئ احد فهم معناها ولا يبعدو سكوته ( اى الحكومة ) على مصل هذه الشركات مشاركة منها فى النصب والاستقلال والفسك على المواظنين اذن فالحكومة باعتراف السيد المستشار شريكا فى عمليات النصب الذى قامت به شركات تهليب الاموال لا يعتبر ذلك خطا منها موجبا لمسئوليتها المدنية ؟ والا يعتبر فى نفس الوقت - وبالمخالفة للقانون - ترخيصا ضمنيها منها لشركات التهليب بمزاولة اعمال البنوك - خارج نطاق القانون - عروجا على المادة ( ١٥ ) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرى التى تنص على انه : يقصد بالبنوك التجارية البنوك التى تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب او لاجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلى والخارجى وخدمته بما يحقق اهداف خطة





المصدر : الاصول الاقتصادية

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٠

عدة سنوات بل سلاسل من الجرائم المستمرة تم  
يقول ان الحكومة تتمتع بحرية اختيار الوسيلة  
المناسبة لمواجهة تلك الظاهرة باعتبار انها  
وحدها تلك حرية وزن مناسبات العمل وتقدير  
اهمية نتائج تدخلها ، مع ان الحكومة جاءت  
متأخرة سنوات عن التدخل ثم يقبل السيد  
المستشار ( ص ٢١ عمود ٢ ) ، ومن حيث ان  
ظروف الحال ترشح للاعتقاد بان الحكومة حينها  
اكتشفت ( تأمل الاصطلاح ) تالاب هذه  
الشركات والحست بفطرها وثبت ( كانها اسد

مصور ! ) للسيطرة عليها حماية لاموال  
المواطنين وقد اختارت الوقت الملائم لوثيقها  
طبقا لتقديرها للأمور وكانت ظروف الحال تدل  
على ان تصرفها كان حماية للمودعين ، والرد على  
ذلك ان الحكومة كان يجب عليها ان تتحرك من  
اول يوم لقيام شركات التهلب لآلتا بمصد جرائم  
جناية خطيرة تلقى اضطرابا شديدا في النظام  
المصري .

٢ - هذا عن الخطا السليمي للحكومة اما عن  
خطاها الايجابي فانها وضعت جميع وسائل  
الإلذاعة والدعلة والاعلان تحت تصرفها  
لمستخدمات تلك الوسائل استخداما واسعا  
ولد لدى المواطنين انطباعا بان الحكومة  
تؤيدها مع ان نشاطها كان اجراميا وليس  
تجربة حرة كما زعم السيد المستشار ولا يمكن  
القول بان الحكومة تتمتع بسلطة تقديرية في  
اختيار الوسيلة او الظروف المناسب للحسوك  
ازاء طوفان من الجرائم الجنائية ..

بل ان من المعطى ان بعض أجهزة الدولة  
كانت تتعامل معها الامر الذي حمل على السفن  
ان ظاهرة تحصر هذه الشركات من الاطر  
القانونية المصهودة هي ظاهرة صحيحة ترحب  
بها الدولة ( نقلا عما جاء في صفحة ( ٩ ) من  
كتاب الإهرام الاقتصادي رقم ( ٩ ) الصادر في  
نوفمبر ١٩٨٨ وعنوانه : السبليل القانوني  
لتوظيف الاموال تأليف الدكتور احمد شرف  
الدين المحامي ) .

وسما تقدم جمعية نجرم بان الحكومة - في  
مجال المسؤولية القانونية علاوة على المسؤولية  
السياسية العامة التي عالجتنا في مقالنا السابق  
- مسؤولة مدنية عن اموال المودعين لدى شركات  
تهلب الاموال لارتكابها خطا جسيما ليس له  
مثيل .

يقول الشاعر المتيبي :-  
وليس يصح في الاذهان شيء

إذا احتاج النهار الى دليل







المصدر: الأحرار

التاريخ: ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# هل انخرجت أزمة

## الريان

محامي الريان الذي عرض شراء

أصوله يقول:

٦٠٠ مليون دولار تحت

تصرفي

الريان لا يعلم شيئاً عن

الصفقة

هل يمكن ان تغرق اموال مؤدعي الريان ؟  
هل ما اعلنته محمد رشاد نبيه محامي المؤدعين السابق ومحامي الريان المال بأنه سوف يرد اموال المؤدعين بموجب شيكات مقبولة الدفع خلال عشرة اشهر حقيقة أم مثالية جديدة ؟  
وإذا كان ما اعلنته محامي الريان حقيقة .. فكيف سيتم الصرف وهل ستصرف المبالغ كاملة أم سوف تخضع الأرباح التي تسلمها المؤدعين بالفعل ؟  
كل هذه التساؤلات تجيب عنها الأحرار في السطور التالية ...

تحقيق

اسامة الكرم





## مقدمات الحل

سبق اعلان هذا الحل لقرارات عديدة بين عدد من رجال الدين وعلى رأسهم فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى والدكتور عبدالصبور شافعيين حين تقدموا بطلب التائب للعام لزيارة الريان بالسجون في ٨/٧/٧٨ وبالقول تمت الزيارة في ٩/٧/٧٨ وبمعنا طلبا مقبلة التائب العام في ٩/٧/٧٨ بحضور ممدوح الوبيسي محامي الريان. وفي هذا اللقاء طلب الشيخ الشعراوى الافراج عن الريان ليهيئ مشروعهات وابداع فضيلته بالسجون كضمان لعدم هروب الريان للخارج حتى يتمكن من ربه اموال المودعين .. وكان لذلك اكبر الاثر في نفس المشتريين الذين قدره تدخل الشيخ الشعراوى بمثل هذه الصيغة لحل الازمة.

بعد ذلك بدأت مفاوضات بين المشتريين ومحامي الريان محمد رشاد عن نيتهم في شراء اصول الريان بمصر مقابل مبلغ يقابل ١,٥ مليار جنيه والقر المشتريين انهم وضعا تمت تصريف محامي الريان مبلغ ١٠٠ مليون دولار قفلة لتحويل لخصر بشرط ان يتم ايداعها في بنك غير خضاع لاشراف الحكومة (المصرف العربي الدولي) وذلك تقاديا لاي مشكلات او تعقيدات قد تنشأ فيما بعد.

لويتم اتمل ذلك فهو محامي الريان قفلة اتمام متعلقة الريان عندها اطمح من قبوله بالتخلي عن آخرين شراء معطيات الريان بمبلغ ١,٥ مليار جنيه او ما يسميها حقوق المودعين ايها اكثر.

واكد محامي الريان انه سيتم سداده هذه الحقوق فوراً بشيكات مقبولة الدفع باسماء المودعين كل حسب اسمه والمبلغ المستحق له. وبطلب المحامي بان يتم تسليمه كضمانا باسماء المودعين والسماح له بتجهيز كالتلويحات فنية تشمل جميع اصول الريان التي سيتم شراؤها

ووضع ان ذلك لن يستغرق اكثر من ستة اشهر على ان تكون جميع الشيكات المودعين قفلة للدفع في مدة قصصا أربعة اشهر. وعطت الاحرار ان سفر المودعين سيدلون في صرف مستحقاتهم اولا في بداية مدة الشهور الأربعة وتتوال صفوات الصرف لتكامل المودعين لتنتهي مع نهاية الشهور الأربعة الثانية للشهور السنة الأولى.

## الريان آخر من يعلم

اكد رشاد نبيه ان هذا العرض ليس وراثة ال الريان لونهك لشخص غير مستعدون للشراء وهم مودعين بالحل وسيدعين على هذه الخسارة لحل مشكلة المودعين. ولذلك تم اختيار المستشار محمود خان رئيس محكمة الاستئناف السابق كممثل قانوني للمشتريين وذلك لتساعده في وضع عقد الورد بالبيع.

وأبشأ تم اختيار المهندس عبد الدين خليل نائب رئيس هيئة الخدمات الصحفية السابق كممثل في عملية اصول الريان والذي صرح بأنه سيتقضى من اصول الملكية بتقديم الرسومات الهندسية لاصول الريان خلال ٣ شهور.

## مشكلة تبحث عن حل

هذا الحل الذي تقدم به محمد رشاد نبيه المحامي لم يضع أي شروط سوى طلب تحرير عقد ورد بالبيع يصبح نافذا اذا ما تم دفع حقوق المودعين.

ولكن ثارت مشكلة من يملك تحرير عقد الورد بالبيع؟ ادارة التحفظ على الاموال لا تمكك هذا الحق كما أكد ذلك المستشار ساهر درويش وكذلك ال الريان جميعهم لفقوا الأهلية لاصدور لحكام قضائية خدم. فمن يملك حق بيع اصول الريان الآن؟

هناك تصورات عديدة اعلمها اللداع عن الريان للخروج من هذه للشركة منها دعوة الجمعية العمومية للمودعين وذلك لاختيار مجلس ادارة يمكنه اتمام صفات البيع .. هذا عن الاصول بالداخل فهل يوجد من يمثل الريان بالخارج.

المعروف ان اصد الريان له حق التوزيع وسحب اية ارصدة بالخارج ... والمعروف ايضاً ان كل انسان يختار من يخلقه في حق التوزيع وسحب ارصدة .. فهل اعطى لحمد الريان هذا الحق لآخيه محمد الذي اوشكت لفترة سجنه على الانتباه؟

ويكون هذا الامل .. فالامر متوالت على صدور حكم قضائي نهائي بمصر بحق المشتريين في استرداد اموال الريان بل دفع دعوى قضائية بالخارج لتحويل ارصدة الريان للمشتريين الجدد

## مصير الأرباح

يحول تسالول من مصير الأرباح التي صرفها الريان للمودعين وهل يتم خصمها. لك محمد رشاد نبيه انه سيتم دفع كل حقوق المودعين طبقاً لما تراه النيابة العامة .. وان هذه المطبق جازمة لريها لاصحابها بحيث لا تقل عن ١,٥ مليار جنيه او حقوق المودعين ايها اكثر.

ومن المعروف ان قانون تلقى الاموال ولائحة التنفيذية قد وضعا حلاً لهذه المشكلة حيث يتم اعتبارها أي اموال صرفت للمودعين قبل ١٩٨٧/٧/٢١ لريها لا يجوز خصمها لما الاموال التي صرفت بعد هذا التاريخ لانها تخصم من راسمال المودعين.

وجدير بالذكر انه لا تزال هناك مشكلة على تقييم قيمة الأرباح التي تم صرفها للمودعين حيث تؤكد التقارير الرسمية ان قيمتها ٦٢٧ مليوناً و ٢٩٨ ألف جنيه في حين يؤكد دفاح الريان انها ٩٠٠ مليون جنيه. وأخذ هذه للمشكلات من قيمة الاموال التي للريان لدى الغير والتي





البازينا، ٢ مخزن بجوار قلعة  
بالهزم، ٢٠٠٠ مخزن ببولاق  
بالقاهرة، ١٢٠ فدانا مخازن لخبث  
وحيد، وبولاق بلكايو ٦٦ طريق مصر  
اسكندرية الصحراوي .

### محل تجارية

تسعة «سوبر ماركيت» ، ومخازن  
بيع لحوم بأرض الجوف وبشبرا  
والنقلي والمخدي والهزم والمعامدية  
والاسكندرية ، ٤ محلات مجهزة  
بمصر الجديدة والنقلي والمهندسين  
والساعة ، ومعرض كتب التراث  
بالأزهر وشارع البورصة والمعمودية  
والجيزة والاسكندرية .

### أراضي زراعية

عشرة لفعة بالاسماعيلية ، ٥٠  
فدانا عليها مصنع للأدوية وبولاق  
بورسعيد ومخازن ويوجد إلى مصنع  
لحم وورشة مركزية ومخازن بلكايو  
٣٦ مصر اسكندرية الصحراوي ،  
١٠ الفدنة بطريق المصمومية  
بالجيزة ، ٤٥٠ فدان بجوار الكواشي  
بالهزم ، ٨٠٠ فدان عليها مزارع  
الإفطار والمخدية ، ٦٠ فدان بلكايو  
٧٠ بالقناريه ، ٢٠٠ فدان بلكايو  
٢٠ طريق اسكندرية الصحراوي ، ٦٢٥  
فدانا مقيم عليها صوب زراعية  
بالقناريه ، ٦٠٠ فدان بالقناريه .

كما تتضمن قائمة اصول الريان  
محلتى بنزين بالمعوجة والهزم  
ومجموعة كبيرة من السيارات  
واللاكي والقتل والمتوسط والنقل  
التقليد ومطبعة ومصنع بلاستيك  
مشتركة من شركة الهلال .

وكذلك مساهم الريان في عدد من  
الشروعات والشركات بشعبه تتراوح  
بين ٢٠ - ٢٠٪ وفى الشركة الوطنية  
للإعلان والمنشآت للصناعية  
والقيرجلاس والبلاستيك والمطويات  
والملابس المطرزة والأرضيات ومزارع  
الاسماك

والشهود المشعة القائمة تعمل  
طياتها الاجابة الحقيقية للسؤال  
الذى تذكر .. هل تعود اموال  
الوحيد ؟

المركبة بمدينة السلام أرض  
مملكتها ١٠ آلاف متر مربع  
بالقاهرة وقطعة أرض مملكتها  
٢٥٠٠ م بطوان و٢٦٠٠ متر  
بشارع طلعت حرب ، ٥٠٠٠ م أمام  
فندق راملا بالهزم و٢٤٠٠٠ م  
بجوار مطعم اندريا و٢٠٠٠ م على  
ثقة المريوطية مقيم عليها سينما  
١٨٠ م ، ٧٠٠٠ م بالجيزة ،  
١٥٠٠ م بالقلم ٨٠٠٠٠ م على  
البحيرات المرة باني سلطان كانت  
معدة لاقامة مدينة سيلحيا .

### عقارات

معارف بشارع طلعت حرب ومعارف  
بشارع الخليفة المأمون من ١٦  
دورا ، معارف بشارع الميرفتي من  
خمس اديوار ومعارف برج الريان  
بالنقلي ومعارف دورين بروكسى ، برج  
الريان الادارى والهزم ، ثلاثة أبراج  
بشارع لفعة بالهزم ومعارف بمسطة  
اسيلىس بالهزم ومعارف من دورين  
خلف الميلاوند فرع مصر الجديدة  
وعطاران كمقر للشركة ٢٥٠ فى  
الهزم .

### مخازن

نور ٣٥٠ مخازن بالهزم  
القلم ، ٢٠٠٠ م بشارع الهزم أمام

أعلن المستشار جمال شومان ان  
قيمتها ١٦٠ مليون جنيه .. فهل يتم  
تحصيلها لصالح المشتريين الجدد  
وعلى .. لم يتكلم التليكة بتضمينها  
لصالح المدينين على أن تخصص من  
قيمة عرض البيع الذى تقدم به  
محمد رشاد نبيه الحامى .

ولكن ما هى هذه الأصول التى  
إعادت الأمل للمدينين والريان ..

والتي وافق المشتريون على ايداع  
٦٠٠ مليون دولار تحت تصرف  
محامى الريان لاتمام شرائها .

الأحرار تقدم قائمة هذه الأصول  
التي أصبحت محل اعتمام الجميع  
سواء كانوا مشتريين أم مودعين .

### تصور وفيات

قصر ابراهيم باشا عبدالهادى  
بالمخدي وقصر معين شمس وقصر  
أدهم باشا بمصر الجديدة وقصر  
بالنقل وقصر الكبراري باشا علفور  
بالنقلي ولفلا بمصر الجديدة ولفلا  
بالمخدي ولفلا بشارع لفعة بالهزم  
بالهزم ولفلا بشارع معهد التربية  
الرياضية بالهزم ولفلا بشارع  
استيدير الأهرام ولفلا بمسكند  
بالهزم من ٤ اديوار ولفلا بشارع  
طرية بالهزم ولفلان بالمصمومية ولفلا  
لفعة

### شقق سكنية

عدد تسع شقق سكنية لفعة  
بالنقل ومصر الجديدة والمهندسين  
و٣٠ شقة اسكان ادارى بالقاهرة  
والاسكندرية وبورسعيد واسعيد  
وسوهاج واسوان .

### أراضي قضاء

أرض مملكتها ٥٢ فدان بالهزم





المصدر : الأحرار

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ضحايا الريان

احترت فيما كتبه هذا الأسبوع .... هل كتب عن الحكم القويضي للمحكمة الدستورية العليا ببطان القتلون الذي انتخب على رأسه مجلس الشعب والذي ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن من حق مصر أن تفتخر بقضايتها الشليخ والمعدل لم يكتب عن الريان والكرتلة التي جلت بالآلاف من المودعين بمناسبة استمرار محكمته اسم محكمة أمن الدولة العليا . ولخبرنا قريت أن كتب عن الريان بعد أن تحول للمودعين آل قراء لا يجهلون قوت يومهم ولقد استيقض هؤلاء المودعون خيراً عندما طلعوا بقصصهم أن الريان قد أبدى استعدادهم لشراء أصول بعض شركاته وتسييد أصول المودعين فيما لا يزيد على ستة شهور والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هل توافق الحكومة على هذا العرض . أم تستمر في انتزاع سيماجات الشويك والمحافظة وقتل المودعين باسم البطره إذا لم يكونوا قد قتلوا فعلا والذين لم يموتوا منهم امتهنوا التسول وانتلقوا في شوارع مصر يستجدون الناس إحساناً وبعضهم تنطبق عليهم الآية الكريمة « يحسبهم أجهال أصفياء من التملط تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس الحلفاء » أينما الحكومة الحاجزة أرحموا من في الأرض يرسمكم من في السماء واقتوا الله في مصير هؤلاء البشر الذين لم يرتكبوا ذنباً ولم يقتلوا جريمة سوى أنهم صغفوا وموتكم ودماركم البرالة من الحرية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار .

حسن فخر

عضو مجلس الرئاسة حزب الأحرار







المصدر : الشرق

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## محامي الريان يحذر من اغتيال وإنشال الصفت

كتب - ربيع شاهين وعبد الحى محمد :

أعلن محمد رشاد نبيه ، محامى الريان ، أن حياته أصبحت معرضة للخطر بعد اعلانه عن صفقة شراء ممتلكات وأصول شركة الريان . ويحذر أجهزة الأمن من أية محاولة لإغتياله .. ولأن الحكومة مستعدة للحرب من يحاول إنهاء مشكلة الريان وأشار رشاد نبيه إلى وجود جهود مكثفة تبذلها الأجهزة الأمنية للكشف عن تفاصيل صفقة شراء الريان وموالية المفسدين ، وأكد أن هذه الجهود مستبوهة بالفضل ، وطالب الحكومة بالإبتعاد عن الصفقة بعد فشلها الدريع في حل المشكلة ،

وكذ محمد رشاد نبيه ، في تصريح خاص له ، الشعب ، لاضطراب عديدة منذ اعلانه عن عرض شراء أصول وممتلكات شركة الريان ، وسداد ممتلكات المودعين ، ولكنه رفض الإفصاح عن هذه الصفقة . وقال أن أثارها عديدة يمحها الفساد صفقة الذراء والمضي في منقطع إلى بيع وتشويه شركات توظيف الأموال وأكد أن ما يقال من شراء كل الريان ممتلكات وأصول الشركة هو اكذوبة مبالغ فيها ولا يصحتها قال لأن هذا يعنى تجاوز المركز المالي للشركة ١ مليار جنيه بينما بلغ ما تلقت الشركة ٧٠٠ مليون جنيه و ٢٥٠ مليون دولار . وتناشد رشاد نبيه لاصحاب الأثرأش السك عن شرويع

التأويلات والضلعات لمصلحة مصر والمودعين الضحايا وقال : : لغير مركزى حرة أشهر ويملأ أراهم بعدما . وأن بدأت المذبذبة بأى سلاح يخاصين و لكنه حزمه على السيف في انتقام صفقة قدراء مقبر إلى ككتف القديسة للعلماء معه . وطعت في الشعب ، أنه تم عرض الصفقات التي التفت في لاحتاج مشغل المفسدين مع المستثمرين على خلفية وسامير بروفش ، على النائب العام المستشار جمال شويبان للمرافعة عليها من ناحية أخرى بيد اليوم المهندس الاستشارى عماد خليل معاقبة ممتلكات الريان عند الكبار ٢٦ بطريق القاهرة الاسكندرية المصاروى





المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٠

## ممثل مشترى الريان :

# ولاء المصريين في الخارج وراء الصنعة

١٩٨٨ عندما قبض على اخوة الريان والذهم  
وصدر قرار برفض الحراسة على ممتلكات  
الشركات المنسوبة اليهم .

منذ تلك الايام قامت الحكومة قومتها على  
شركات توظيف الاموال بدعوى الدفاع عن  
حقوق المودعين الذين اتخدوا في نوايا تلك  
الشركات فسمح من سحب مدخراته من بنوك  
القطاعين العام والاستثماري واستبدل من  
استبدل معاشه ومن حصل على قرض او على

هل هي متوفرة .. هل هي حليقة .. سواء كان  
هذا او ذلك فان القنبلة التي فجرها المحامي  
محمد رشاد تبيه في محكمة جنايات الجيزة

بجلسة ٢١ مايو الماضي بطلبه كممثل لمشتريين  
لممتلكات ومشروعات الريان قلبت مشاعر اكثر

من ٢ مليون مواطن من للتشاؤم الى التفاؤل  
واحيت موات الامل في نفوس المودعين وذويهم  
واعانت ظل ابتسامة اختفت منذ سبتمبر عام

مكافأة نهاية الخدمة ليتجه بهذه الاموال الى  
شركات التوظيف ليستفيد بفرق الفائدة التي  
تتيحها هذه الشركات للايداعات والاستعانة

بشركاتها على متطلبات الحياة ويومها قال احمد  
الريان ردا على الدكتور فيج النور رئيس الهيئة  
العامه لمصوق المال عندما طلب منه اعادة الـ  
٨٠٠ مليون دولار للمودعين والتي هي عرقهم

وجهدهم





# الخوف .. سبب إخفاء أسماء المشتريين

## أجرى الحوار

## تدري مزيب

هم حل هذه المشكلة .

### القيمة الدفترية

كانت تمثل المشتريين :

- القيمة الدفترية لأموال وأصول

الريان كما انتهت الفاتور الموجودة

طرف لائحة الأموال العامة حوالي ٢٢٠

مليون جنيه .

ورد ممثل المشتريين :

- القيمة الدفترية للأموال المتطلبة

عليها لصالح شركات الريان لامتلاك

القيمة الحقيقية لأصاحبها ولافتونها

والمشتريون لشركات الريان ليسوا من

المنفعة بحيث يجرون وراء مصلحة

خاسرة وبمذاق أثير وهم يأمون بذلك

الدراسة من خلال مندوبيهم الاقتصاديين

أما القيمة الدفترية فقد تمت على أساس

أسعار عام ٨٤ وليس الآن في ١٩٩٠

فضلا عن أن هناك آلات وأجهزة ومعدات

انضمت إلى الأصول .

مصر لحين تصام الصيغة خاصة وإن  
فكر المساند في إلهان التكوين في  
القبض على آل الريان الذي تم في سبتمبر  
٨٨ كان يمثل حالة شاذة لأن القانون كان  
يسمح لشركات الريان إذا لم توفى  
أوضاعها بالتصام - مثلها مثل باقي  
شركات توفيق الأموال حتى ٩ يونيو  
عام ١٩٩٠ .

لما أبيض على آل الريان قبل نهاية  
تلك لمدة بستين وأربعين الفاتور سمح  
لشركات الأخرى بالاستمرار في نشاطها  
رغم تمثيل الأوضاع وحكم القانون  
بالتسوية لجميع أعطى هذا القبض  
قطعا لدى التكوين بأن هناك أسبابا  
معروفة فلفت الحكومة إلى هذا

ب مع آل الريان وكان لابد من

محاولة من المشتريين فالتروا

أسماء مستعاره أو ممثل

المشتريين حتى تم الصيغة وهذا الخطي

قانوني يقر القانون المعنى وعلى هذا

تقرر أن تظل أسماء المشتريين في طي

الإخفاء حتى تصام الصيغة ثم بدأ

المشتريون بدراسة أوضاع شركات

الريان وحصر الممتلكات والأصول

والأموال فكتفت لهم تلك الدراسة أن

شراءها بمبلغ مليار ونصف أو بملاذ

على ذلك وبما يعطى حقوق المودعين

هي صيغة رابحة بكل المعايير واتهمى

الإمر إلى قضاء به دراسة استغرقت

ثلاثة شهور .

هناك أيضا سبب وراء إخفاء أسماء

المشتريين فالصيغة ليست حيلة وصاحب

رأس المال جبان عندما يدفع بأمواله

للاستثمار خاصة عندما يطلب من

صاحب رأس المال أن يستثمر أمواله في

مصر حيث يمن البعض خلق لتضخيات

والاعترافات ولذلك كان الخوف يسيطر

على المشتريين إذا قاموا بتصفية

استثماراتهم في الخارج ثم يجدون

أنفسهم في متاعبة المشاكل والتعقبات ..

بل وقد يكون هناك من له مصلحة في

.. وبه يعنى ٨٠٠ مليون دولار ..

الدولة عليها ٣٠ ألف مليون دولار ..

مخلصا بها .

لهم أن هذا العرض قد تقدم به

المحامي رشاد نبيه للمحكمة كتمثل

لمشتريين رفض أن يوضح عن التفاصيلهم

سوى أنهم مصريون يعملون في الخارج

.. هذا العرض كان كالضوء المبهر الذي

الطلق من وسط الظلمة الحائلة أبعث

في قلوب ١٧٨ ألف مودع أملا لاسترداد

أموالهم المغفورة .

لدى لائحة تبثت عن الحقيقة الضائعة

على الرجل الوحيد الذي يرفض أن يكشف

عن سر بضائعه المودعين والحكومة

والمحكمة وربما للبلدين .

### فكرة البيع

في البداية .. كنت له .. لتتصنت

بمراجعة .. فالقبض مازال يعتقد أن

العرض الذي تقدمت به مافو إلا مجرد

مناورة لم تكلف أبحاثها .. فثوب جاءت

فكرة شراء الأصول وممتلكات

الريان ؟ ..

### وقال ممثل المشتريين :

- الفكرة جاءت بعد أن وصلت مشكلة

الريان إلى طريق مسدود وولفت

الحكومة عاجزة عن حلها وأصبح ١٧٨

ألف مواطن هم للضحية في للمشكلة بعد

أولئك من البنوك واستبدلوا مطالبهم

وإدعوا شركات الريان بهدف

الحصول على ثمارها من هنا جاءت

الفكرة لبعض المصريين العاملين في

الخارج كمواطنين ينتمون إلى مصر ..

فكروا في شراء أصول وممتلكات الريان

بالشكل الذي لا يضرهم للفسرة .

كانت هناك مشكلة .. هي مشكلة

كبيرة قانونية والأطمئنان على هذه

الأموال التي ستحول من الخارج إلى





المصدر : المجلد ١٩٩٠

التاريخ : ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## بدأنا اعتماد الكاتالوجات وعقود الشركات ومعايير الجرد

المودعين والمبالغ المستحقة وتحدد بموجب شهادات مضمونة الدفع سواء بال نقد الأجنبي أو بالنقد المصري وطبقا لسعر الدولار ٢٢٤ قرشا كما حددته اللجنة وأن يخصم ماصرف للمودعين من أرباح قبل أول يناير ٨٧ أما ماصرف من أول يناير ٨٧ وحتى يونيو ٨٨ لترخيص صدور تاليف الأموال المستفصم المبالغ التي صرفت خلال هذه الفترة .

وقال محمد رشاد نبيه ردا على سؤال حول مهمته كممثل للمشتريين وفي نفس الوقت محاسب البتةين وهو ما يعنى تعارض المهنتين :

- ليس هناك أية تعارض لأنني وكيل للمشتريين لأبدأ وأن يكون وكيلنا عن البتةين المهنتين لأن مهمتي أن تحدد حقوق المودعين على وجه الدقة ولا يستطيع أن يقوم بهذه المهمة سوى محاسب الريان .. فلما كانت صفاتي وكيل المشتريين فقط ليس من حقى المعاملة في حقوق المودعين وعلى كل فى جميع الأحوال فإن مكتب المحقق على الأموال مسجل أموال المودعين طبقا لمسجلات كشوف لشركة .

سؤال آخر :  
ماهو الموقف بالقضية لإجراءات البيع .

وقال ممثل المشتريين :  
- إننى ألقى دائما بالثواب العام للمساعد المستشار حطس خليله المستشار ماهر درويش اللذين يبدان تعاونيا بلا حدود ويتم حاليا أعداد عقود الشركات وعقود الإهلاك ومعايير الجرد .

سؤال : هل هناك شركات أو مشروعات تزيان فى الخارج لم تدرج فى دفاتر حصر الأموال المتخلف عليها .  
ورد رشاد نبيه :

- كل الشركات خرجت فى دفاتر الحصر .. وهي إما باسم فتحى أو باسم أحمد أو باسم لشركة .  
وسألت ممثل المشتريين :

- رسوم تسجيل عقد البيع وهي تصل إلى ٨٠ مليون جنيه إلا أننى زيادة تكلفة الشراء وهو ما يستل عينا على المشتريين .

وقال رشاد نبيه :  
- هي مشكلة فعلا ولابد أن يكون الرسم واجبا ونحن نقوم بدراستها .

### الكاتالوجات

قلت لممثل المشتريين :  
- متى يبدأ العمل فى الرسم والنمذج والكاتالوجات .

ورد قائلا :  
- لقد اخذت فعلا المهتمين حساب غلبي ليرتوى هذه المهمة وإنه كل الصلاحيات فى اختيار معاونيه طبقا لحجم العمل والذي تحدد انتهاء مهمته خلال ثلاثة شهور .

### طريقة العداد

يتم رد الأموال للمودعين كما يقول المحاسب محمد رشاد نبيه بعد الموافقة على عقد الأودع بالبيع ومحدد لها مدة خمسة أشهر ليرتوى يبدأ فيها رد الأموال للمودعين وهي تبدأ من ٢٠ مارس ١٩٩٠ وترد المبالغ طبقا لكشوف أسماء







المصدر: ١٦ وفد

التاريخ: ٥ يونيو ١٩٩٠

للنشر والإذاعات الصحفية والبيانات

# لجنة تلقي الأموال تبحث موقف شركات التوظيف التي فشلت في رد أموال المودعين اقترح بمدة المهلة بين ٣ و٦ شهور للانتهاء من عمليات الرد

البنك المركزي، ووزير العدل، ورئيس  
مجلس سوق المال، والأكاديمية، والمجلس  
العام الاشتراكي. كما تم خلال الاجتماع  
استعراض تقرير حول موقف كل شركة على  
حدة. وكانت شركة سلطان، قد ردت كافة  
الأموال للعملة لديها إلى ٧٠ مودعا وتبلغ  
١٩٦ ألف جنيه. ورتت شركة «الهدى»  
مصر، حوالي ٥٨٪ إلى ١٠ ألف مودع،  
وتقدر أموالهم بنحو ٢٥٠ مليون جنيه  
وقامت شركة بنهر للاستثمار، بن ٤٥٪ من  
إجمالي الودائع، التي تبلغ ١١٠٠ مليون  
جنيه. وسدحت شركة «هيوكلير»، بمصر  
ودائع ٨٧١ مودعا، والتي تقدر أموالهم  
بنحو ٢٠٠ مليون جنيه. كما سددت  
شركة الزمراء للأعلام بمصر ودائع ٢٤٥  
مودعا، والتي تقدر بمبلغ ١١٠٠ مليون  
جنيه. ورتت شركة «الرافدي» بمصر ودائع  
٢١٠٠ مودعين

بجالت اليوم لجنة تلقي الأموال في اجتماعها مساء  
امس برئاسة الدكتور عاطف ممدني رئيس الوزراء، وموفد  
الشركات التي فشلت في توفيق إرضائها، للعمل في ظل  
قانون تلقي الأموال ١٩٨٨ لسنة ١٩٨٨. منح القانون مهلة  
للشركات لرد أموال المودعين، تنتهي يوم «السبت»  
القادم. من المختار ممدور قرار بشأن الشركات التي ردت

حتى الآن ما بين ٣٠ و٦٠٪ فقط من إجمالي الودائع  
وهي شركات: «الهدى» مصر، وبنهر للاستثمار، والمراغة،  
والحجاز، و«هيوكلير»، والزمراء للأعلام الصحفية  
وسلطان. يصل إجمالي مستحقات المودعين لدى هذه  
الشركات ٥٥٣ مليون جنيه نحو ال ٧٢ ألف مودع.  
وأكد بعض المصار عدم قدرة بعض الشركات على سداد

بألى مستحقات المودعين خلال الفترة الباقية، أو  
التصرف في الممتلكات وبيع الأصول. ومن المختار أن  
تنتهي لجنة تلقي الأموال في اجتماعها اليوم إلى مد مهلة  
رد الأموال خلال فترة تتراوح بين ٣ و٦ شهور أخرى.  
حضر الاجتماع وزراء المجموعة الاقتصادية وممثلون





المصدر : المسند

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٠

# ● الشعراوي وآل فايد ومجموعة المصريين المغتربين والريسان يردون أموال المودعين في الشركات التي لم توفق أوضاعها

كتب حمدي البصير

طلب عدد كبير من رجال الأعمال شراء أصول الشركات الست التي لم توفق أوضاعها لرد أموال المودعين فيها قبل ٩ يونيو القادم في غضون ثلاثة أشهر كإحدى شروط الإفلاس.

صرح مصدر قضائي بإدارة التحفظ أن الإدارة تبحث الطلب الذي تقدم به مجموعة من رجال الأعمال لشراء أصول الشركات التي لم توفق أوضاعها وهي بنك للاستثمار والهدى مصر والمجاز ونيوكيرو والزفراء للأعلام العربي والمراضي وكذلك بحث المهلة التي طلبوا بها لشراء الأصول ورد أموال المودعين في صورة شيكات بعد خصم ما حصل عليه المودعون في صورة سلف وانتقل

للحكمة إليهم خالية من الخصم الشرعي

والذي يقدر بـ ٦٠٠ مليون جنيه .

أكد المصدر أن قانون تلقى الأموال لم ينص على فترة سماح جديدة بعد ٩ يونيو القادم لرد الأموال ولكن الإدارة

ستوافق على عدم إحالة أوراق هذه الشركات إلى النائب العام شريطة أن يقدم المشترون ضماناً كافياً لرد الأموال قبل ٩ يونيو القادم .

علقت « النور » أن المهندسين المكلفين بإعداد كتالوجات أصول الريان سوف ينتهون من عملهم في نهاية شهر يونيو الحالي .

ورفضت إدارة التحفظ بمكتب النائب العام تعيين جمعية أحمد الريان قيمة على آل الريان ويقتال وليس لها الحق في التوقيع على بيع الأصول .

وتبحث المحكمة تعيين مجلس إدارة مؤقت من الشخصيات العامة لإدارة أموال الريان وبيع الأصول طبقاً للقانون . وذلك خلال شهر يوليو القادم .

وتتردد في أوساط هيئة الدفاع عن المودعين في قضية الريان أن مجموعة المشتريين للأصول هم وكلاء لمجموعة استثمارية تملك المغتربين المصريين في الخارج وآل فايد والشيخ الشعراوي والريان وبعض المصارف الإسلامية .





المصدر :

٦٦ وفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٦ يونيو ١٩٩٠

## تعديل تشريعي لتأمين تئلى الأموال الجديد بقرار جمهورى مد مهلة سداد ديون شركات التوظيف

كتب - حمدي شفيق :

طالب المستشار عبدالسلام جاهد الدعى العام الاتشراكى سرعة اعداد تقرير تفصيل حول آخر التطورات فى المراكز الخلقية لشركات توظيف الأموال الست التى يجرى التحقيق معها حاليا . وعلمت بالقول ان الدعى الاتشراكى مازال يدرس طلب ادارات الشركات الست بمدى مهلة اشتغالية لرد باقى أموال الوديعين . اشار مسعود مطلع الى ضرورة اجراء تعديل

تشريعى لتفريق تئلى الأموال شح لشركات مهلة اشتغالية لرد باقى الأموال . ومن المنتظر ان يتحدد الموقف التئلى خلال الاسبوع القادم . يتعين طبقا للمقرر ان يصدر التعميل الجديد بقرار جمهورى نظرا لعدم وجود مجلس الشعب . بعد نظر الحكم بيجلان لتكملة جدير بالفكر ان آخر موعد لتصفيد ديون الوديعين طبقا لتفريق تئلى الأموال

الجديد هو يوم السبت القادم الموافق ٩ يونيو . أكدت مصادر مطلعة بالقول ان تشريعى الحجاز والزعماء شكلت من رد نظر من ٧٥٪ من أموال الوديعين لدى الشركات . كما كانت شركات البريد مصر ونيوكلير وبنر للاستثمار من رد نسب تراوح بين ٧٠ و ٨٥٪ من أموال الوديعين لديها . بينما تمحورت شركة المراكشى ولم تلتصق من رد الجزء الاكبر من الودائع . ويقوم فريق من مستشارى الدعى الاتشراكى حاليا باعداد المركز المالي لشركات . وهوائم الوديعين الذين استردوا أموالهم . والاصول الخلقية بعد السداد . وعدد الوديعين الذين لم يحصلوا على مستحقاتهم . واجمع التئلى التى يستحقونها . يضم الفريق المكلف باعداد تقرير حالة شركة البريد مصر المستشارين مسعود الشريبيش وزكريا السيد وعبدالصمد ثلثت وعبدالمعز ابراهيم ومسعود غنيم وعلاء الدين وهشام سرايا ومسعود صولت محلل . ويقوم باعداد تقرير عن شركة بنر للاستثمار المستشارون مسعود الشريبيش ومحمد شفيق الخريجي وسعيد البكري . وبعد تقرير شركة بنر المستشار احمد فريد والمستشار هشام المصيلح . ويقوم المستشار عادل السعدي باعداد تقرير عن شركة الزعماء . كما تم تفريق المستشار محمد عبدالفتاح شامعين باعداد التقرير الخاص بشركة نيوكليور . ويتولى هشام المصيلح صياغة الدعى الاتشراكى اعداد تقرير شركة المراكشى تحت اشراف المستشار مسعود ابو العلا مدير المكتب الخفى .

ومن ناحية اخرى عد المستشار فاروق سيف النضر وزير العدل اجتماعا هاما مساء امس الاول مع المستشار عبدالسلام جاهد الدعى العام الاتشراكى والمستشار جمال شومان النائب العام والكثير محمد حسن فتح النور لبحث مواءم شركات توظيف الأموال .





المصدر : الاتحاد

التاريخ : ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس هيئة سوق المال :

## اصول الريان في مصر لا تتجاوز

### ١٥٪ من الايداعات

- العرض المقدم فصل من مسرحية الخدع الريانية
- الريان افلس قبل قانون التوظيف بشهر ونصف
- النيابة تحقق مع بعض رؤساء التحرير حول اعلانات الريان

كتب ثروت شلبي ومساعد نوار : أكد د. حسن فيح النور رئيس هيئة سوق المال ان ممتلكات الريان بمصر لا تتجاوز قيمتها ١٥ ٪ من مستحقات الايداعات واعرب عن شكوكه في نوايا ال ريان وقال : لقد اعتمدنا منهم التلاعب والمعاملة والخداع . والعرض الأخير يشراء اصول الريان ليس جديداً بل مسلسل الخدع الريانية . وسبقته عدة عروض بالشكل مختلف وبوسائل متعددة بين

واضاف : ان هيئة الطاع عن الريان تهدف من وراء هذه المسرحية كسب اكبر وقت ممكن في القضية لصالحهم .







## الإعلام

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والإعلاميات

التاريخ :

٦ يونيو ١٩٩٠

« الإعلام » أن هناك تعليمات من المستشار جمال شومان النائب العام إلى النيابة العامة بتلخيص كافة التضييقات والمعونات الفنية لاتمام عقدي بيع أموال « الريان » لسرد أموال المودعين . وقد اشاد محمد رشاد نبيه محامي الريان وممثل المشتريين بتعاون النيابة العامة معه لإنهاء المصلحة .

وكتفح فج التوتر من لحظة عيد من رؤساء تحرير الصحف إلى النيابة لمصالحهم على إعلانات من شركات الأموال بعد صدور القانون وقال : لم تكن تستطيع إكمالهم إلى النيابة قبل ذلك .

من ناحية أخرى تقرر عقد الجمعية العمومية لمجموعة شركات « الريان » خلال شهرين . لتشكيل مجلس إدارة ومجلس الشركة . في المفاوضات مع المشتريين الذين عرضوا ١,٠٠ مليار جنيه لثمن الأصول الشركة . تشكروا في الجمعية العمومية الشقيقة الكبرى للأخوة الريان وممثلين عن المودعين . كما رفضت محكمة جنوب القاهرة دعوى إكمالهم شركة بريتانية كلفت لتوسيع في ممتلكات « الريان » لدى المودعين الصامتين . تسطيط بمستشفيات متفجرة قيمتها ٨ ملايين دولار .

ورغم هذه المخاوف والشكوك فاقى مع أي اتفاق بعد لإصحاب الإيداعات كامل حقوقهم مهما كان مصدر المشتريين وجيشيتهم ويمكن مساعدتها المحدث من أسطاطة أنهم عن مصقول الريان أذا روى الأموال .

جاء ذلك في لقاء « . فج التوتر » بفرع من الجمعيات البريطانية ببيتة ببحر الأستان يوم الأحد الماضي . وحول إدارة أموال الريان قال : أنها تتر عائلها كبير ما كلفت عليه ممتلكات . والقرع توزيع هذا المصالح على مصفلي المودعين .

وعن تجربة شركات توظيف الأموال قال : أنها أسفرت عن رد ٦ شركات لأموال بالتكامل ، وهروب لمائة من أصحاب الشركات الوهمية . منهم مصفون بمعمل طوري في الرافديين هرب بجمعية « ملكين جنبي » .

ونفى « . فج التوتر » أن يكون مصفون قانون شركات توظيف الأموال مسئولا عما حدث . وقال : نولا القانون لمصالحات جميع طوري المودعين . وأن الريان كان له الخس قبل شهر ونصف من مصفون القانون . وسمى إلى الانعاج مع المصفر والهدى مصر لأطباء الأزمة .

ومن ناحية أخرى . صرح المستشار حسن الشريبي المحامي العام لندبة الششون المالية والتجارية لـ





المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٠

# الآبنوس والنصيب

سمعت وقرأت البريز وادبو السيرة قبل ستة أيام وقلت الظهير عليمه تتحدث مع رجل يبدو من لهجة أنه عالم كبير يحول من ذلك الحديث تصحيح بعض المعلومات المغلوطة . وكان الحديث حول الآبنوس وصمغتين طرق أدنى صوت الاستدلال والوثق . الذي نكته المنفعة باسم الدكتور مصطفى . يعلم تلك اللغة الجميلة أن الآبنوس مستخرج من مادة توجد في أنياب الفيل . وأضاف أنه يعني الفيل الأفريقي وحده . لأن الفيل الآسيوي يعني بكنر الأندلس والفرس القديمين . وقد أخلف الدكتور مصطفى ليزيل أي ليس ، أنه يعني الآبنوس الذي يصنع الخشب منه الكراسي !

الشهير الذي يفصل شبه جزيرة العمرة عن أرض اليونان لأنه يفصل البريز الذي كان يربطهما . ليس قتلوس السان والحين عند القراءة أمرا مستحيلا بالنسبة لأي إنسان ولكننا نسمع المنحنيين في هيئة الإذاعة البريطانية يقتضرون حين . ويخاطبون ويصنعون خطاهم . ويخاطبون لم يعد من كبار المستنبيين ( وما أكثرهم على ما ترحى به مراتبهم الوظيفية ويسلمونها الرتبة ) هذا الضخام لاسال الضيق الكبير عنه . لقد أنشأ اتحاد الإذاعة والتلفزيون الاستاذ محمد صنيع فيكل حين تحول وزارة الإعلام لخدمة شهرين في ١٩٧٠ . وتصوره على نموذج هيئة الإذاعة البريطانية ومن ثم جعل للإذاعة والتلفزيون مجلس إمداء يضم عددا من كبار المستنبيين بالسياسة والكافة والفن والعلم ليضبطوا لأصل الاتحاد ويتدبروا من وقت لآخر مدى النجاح ونجاحي القصور . ولست أعلم بالقدرة ما لي إليه أمر هذا المجلس . ولكن ما يبدو واضحا أن عددا من الأمداء لا يساعد التلفزيون ولا ينصت للإذاعة .

## الأنصبة لخدمة الحكومة

تحتوات سياسة من التوضير  
أموالهم في فترات التوظيف العلوي  
اصمغها وغير المتكئين إلى عرض  
صريح مضطج حبه . وتطعيب  
الحكومة دور الإله في هذا العرض  
تضيق لمسجون القليلين السؤل في  
زنترة لأول مرة في السجنين  
العصرية على الأمل . وإذا أصمغ  
هذا الأمر المحجب جاززا لنا أن  
تضليل - ضمن الذين تعرف حيا

وقد أنزلني الأمر حتى ضاع  
منى بقية الحديث العلمي وسععت  
مبادرة المذبة وهي تحول هذا  
صوت العرب . وقد قالت لنفسى قد  
يكون هذا برنامجا نكيا يعتمد ذكر  
الضخا ليصمحه بعض المستمعين  
المشتريكين مع الإذاعة في لعبة  
الأدعية لاختبار المعلومات . بل لقد  
شككت في سمعي وفهمي معا وبدأت  
أبوم الشيفوخة وأدائها التي  
تعبت بقدرات الشيوخ السمعية  
والعتلية . ولكنني لم أذكر سماع أي  
إشارة إلى مسابقة أو جوائز أو ربح  
من الجمهور . ورجعت إلى بيتي  
كسيف الحال متضلل البالي .

وله البيت لغرخت المعجم القلبي  
المسمى « الموسوعة في علوم الطبيعة »  
تسايف أدوار شباب وفجر المسجدة  
الكاثوليكية ببيروت في ١٩٦٥ والذي يضع  
ألم المصطح العربي مقابل في اللغات  
اللاتينية واللاتينية والفرنسية والألمانية  
مع تعريف علمي مركز ويضع الرسوم  
التوضيحية وما أعظم مكائات سعادتني  
حين قرأت فيه « الآبنوس شجرة صرغية  
وصناعية من مجموعة الآبنوسيات  
وفسيلة القرنيات .. شطها تمين القدر  
فاخر المنصف ثامر الرتبة . تليل الكون  
أسود اللون » .

ومثل تلك الواقعة ليست أمرا غريبا على  
« اتحاد الإذاعة والتلفزيون » . فلأنك  
مثلا أن منجبا كيبيا في التلفزيون سال في  
نشرة الأخبار الفرنسية ( التاسعة مساء )  
إن ظارا أنقلب في اليونان على خط السكك  
العديد الذي يعمل بين أثينا وكريت . أي  
والله هكذا لم يكن الرجل يكثر أن كريت  
جزيرة يفصلها عن أثينا بحر ذات لجة .  
وكان المكتوب إمداء كورنيا عند الضيق





### اسماعيل صبري عبدالله

يدخل الزبالة السجون مطمئن انهم لا يمكن شيئا وان على الحكومة تصريف المدنيين والعرب ان يبيع كذب في صف الحكومة عنها على ذلك . مع ان القانون لا يجرى ندى الخلفه وانما كان يوسع المقصود ان يسطروا الحكومة ويقوض تاسيسا على امعها لتدخل المبكر لتصفيد الخسائر وبشراكة الصمغة والاذاعة والتلفزيون في حيلة لتفليهم بالصبر المتصور لهم ولربهم يستولون حكوميين من المستوى العالي وبعض من اسامهم الاستاذ فهمي هودي . فلهذا البنيان ، اولاك الذين تصبوا انفسهم لتعريف الحرام من الحلال في اعمال البنيان وغيرها من المعاملات المالية المدنية ( بعضها لم يستقر ترجمة اسمه بالعربية حتى الآن ) دون دراسة بتلك الأمور . ومن داخل السجن ليل يراى ان لغويها بالحكومة . ليدعى امورا خطيرة لم يتكلم . ويقتنع عن الارشاد عن اموالهم في الداخل ، ولا يطي حتى الآن بيانا تفصيليا عن اموالهم في الخارج . فقد اتخذ الرقابة عواطف ومسلح المدنيين ٥٠٠٠ للثقل في اجراءات التحقيق ولتتم السجون واذت التباينة لمن ليس طرفا في القضية بوزارة السجونيين لاصحابة الصمغة . قبل هناك السجونيين القانوني والصبر . ولم يعرف القصور شيئا يكتب القليلة . وهي تتطرق في جرائم . ان تتصلح مع المجرمين ليلان عن الضمائر اننى كبريل درس القانون وان لم يشاركه ارفان ان اصحاب شركات تفريغ الاموال قد ارتكبوا جرائم القتل والسرقة والافساد

الشركات الجزء الاكبر من ودائع الذين وتلقا بها الى خارج البلاد . وكان يوسع أجهزة الامن مضايقة هذه التحويلات منذ البداية . وكان يسيرا على الصمغة لو ارادت الحفاظ على اموال الناس ان تضع لذلك قانونا منذ السنوات الاولى لنشاط موظفي الاموال . ولكنها كانت تجعلهم يتسلط على الصبر لاسباب غير معروفة لنا وان لاكتها الامن كثيرا حتى قبل تلجبر الازمة . كذلك كان في وضع الحكومة ان تصون تلك الاموال بعيدا عن أي اجراء سيادي بشأن ترافع سعر الفائدة على الودائع لدى البنوك . فليس صحيحا ان الفائدة التي كان الريان يوزعها ( ٢٤ ٪ ) كانت عالية الى حد غير مستعمل . فقد انسيت الحكومة ان معدل التضخم في وقتها كان حوالي ٣٠ ٪ سنويا . أي ان اصحاب الشركات كانوا يخلصون من المودعين فائدة سالبة قدرها ٦ ٪ . والغريب ان الحكومة وجدت دائما ان الفائدة مفتعلة لانه لا يوجد مشروع اقتصادي يحقق ربحا قدره ٣٠ ٪ مثلا . ولكنه بمطالبة اوجول . فأي مشروع قطاع خاص لا يحقق سنويا اكثر من ٥٠ ٪ يعد في حالة الافلاس حيث ان التضخم وهذه يعادل ٣٠ ٪ بحيث يكون الربح الحقيقي ٢٠ ٪ وازمة شركات التوظيف لم تتسود عن ارتفاع سعر الفائدة وانما عن المعلومات الاستخبارية في الخارج والمضاربة على الذهب ونحو ذلك من تصرفات غير مسئولة .

السجون - مدى التسهيلات والاتصالات المائلون بها والمضطلع فيها الى الريان في السجون . كذلك ان تلجح يصدر نفسه بسلطة داعية استلاني ان يزورهم ليلتي سطينهم وبين الدولة في مسومة مزرعة على تطبيق القانون او عدم تطبيقه . وقد تعلمنا في شباننا ان الجريمة تصد كذا لانهما نضر بالمجتمع . ومن ثم سبنا للاعطاء من المظوية حتى لو تفرق عن الشكوى من سرقات امواله

والواقع ان الحكومة تخلت عن مسئوليتها في توفير سلامة المعاملات المالية في المجتمع حين شركت هذه الشركات بغير ان اموال المدنيين - وانهم قبل الموارد - ما سالت دون حبيب اوريبي بفرغم من ان القانون تعاقب جمع الودائع من الجمهور سلم يكن من يجمعها بفا مسيلا لدى البنك المركزي خاضعا لارشاده . كذلك يعاقب القانون من يبيع اسهم في شركة مساهمة للجمهور دون اقرار بذلك من هيئة سوق المال . وهذا اصل القانوني عام في كل البلاد ان الراسمالية ليست تجمع اموال الجمهور في يد غير اصحابها تدخل الدولة لحماية ولتأمين مصالح اصحاب الاموال . ومع ذلك اخذت الحكومة ترد انها بصمغة الى القانون خاص الشركات لتوظيف الاموال . ومرت السنوات وكما قدم وزير طرود القوم لمجلس الوزراء وصحت لغيره لاصحاب الشركات المستورة صارتوا الى استئذان كل طرق الضبط المعقولة لوفاء المشروع وعرضت قانون ١٩٨٧ الى مجلسات خاصة وبعد ان افرغ عدد من الشركات على الافلاس اللعل

وكانت الحكومة تتفائل باستمرار عن تحويل معظم تلك





لأن اثنين عكنا بجلستان فيهما ألقيا  
في السجود ليعطيا في كرسيتين أخريين  
وهما يتناولان البنا شطرا ، والقطعا  
من كبر القوم ، أو هذا وحسين  
تصميمها .

والمهم في كل ذلك أن نقاتل بدم  
العرض ارتفعت لانتفاضات الانوار  
ولم أقرأ شيئا عن العرض في  
البرنامح الذي يباع في المصنف .  
فكان على أن أحاول فهم ما يجري

على خشبة المسرح من رقص  
وهو يرتفع في القاعة من موسيقى  
وأصوت موسيقيا ولا الرقص . وما  
أكثر ما أمتعتني هذه التجربة حين  
تعرضت على موسيقى البداية لعزفت  
فيها المان النوبة ( ومطلق البير  
في المارپ ) ثم سككت ليشل  
بالقاعة كلها ناي من المصعد وعزفت  
ظهور الاسلام من أصلا  
الخضراء . وبلغت سماعتني لزوجها  
حين ارتفع صوت أم كلثوم وقد  
ضمخ الآلات السمعية الصديعة  
للحن المرائق الصوت الخالد . كما  
جلست في شبابي بيوم تلتكي فيه  
موسيقانا مع فن الباليه . وكما كان

وأما هذا الصر السرائل على  
موسيقانا لتاريخ حضارتنا العريق .  
كانت حقا أصية احسن تصميمها  
وادلؤها واضاحتها وملائس  
الراقصين والراقصات كل الحسن  
فوهيت المشاهدين قدرا كبيرا من  
الجمال .

ولمأت في وقتها اساق الناس وتشي  
لماذا لم يقدم هذا العرض لقرود في ساعة  
جمال عبد الناصر بجماعة القمامة حيث كان  
جلد الكراسي بالآلاف بأمره تصميمها  
للحبة بتكلفة ميسرة كبيرة ؟ أن يجازيهم  
لنا صيرة تطلعة أظنها بلا نظير حتى الآن  
كسلة بين أن الباليه زوجاتنا الموسيقي  
الذي لم يتقدم بعد على الموسيقي  
السيوفانية .

وأصدر اشيكات بدون رصيده والتعامل في  
الثقة الاجنبى بدون ترخيص . . في الصمد  
الألمنى وأعلن استعراي لقرار محكمة  
للجنابات بالتصريح ببيع أموال السريان في  
بحر امشتر مجهول راض محاسي  
المتهمين الكلف من اسمه بدون تصديق  
لشن كل أصل من تلك الأموال . . وبالفتح  
والشيك ليرحل الآراء . وأربا بالقضاء أن  
يسمح بأن تكون سلحة ذات الحرية  
مصرحا للأصعب من هذا النوع . أن  
المحكمة تتناول قضية جنائية ويعلمها أن  
تستكمل إجراءات القضاء وتصدر الحكم  
الذي قرأه والذي سيكون عنوان المطوعة  
لإمتنع جميعا عن نقده . وكان كل المطور  
من المحكمة هو لمدار قرار في غرفة  
الدولة ( لأنه ليس من إجراءات  
التقليس ) بأنها لا تسامح في مخالفة  
التعليق مع المتهمين حول استرداد أموال  
المودعين . ويبدو أن ماطلة في الرزان  
إيس الاصل جهولا في مسرحية مزاجية  
مؤسفة جوهرا السخرة من مصل سام  
الدولة . ونحن نشجع الحكومة على  
استمرار الميزة لأنها لا تؤكد للحسب  
تسترها على المساء والمستدين . ولكنها  
تعزيز تصديق الناس لما يسمعون من ترويض  
إسماء كبيرة في كروب اللاسلك . فسلله  
سجله وتعالى لا يبراه السحت .

## الحسن والجمال

ولم يكن كل شيء في القاهرة  
مستقرا في الأيام الماضية . فلم  
تتمكث من المتعة بالعرض الذي  
الحدث لوقته بيجاز ذات مساء .  
وقد علت في ذلك تجربة فريية . كان  
من الواضح وقت وموعدنا في قاعة  
الأوبرا أن الفنانين على الكذاكي قد  
باعوا ندما من الكراسي مريتين  
وكان طمعا زوجتي وأنا من ضمن  
الضمما . وصوات بهنوء أن  
نلتهم مع الفدية والفتيات الخدين  
نقومون المصاعين إلى مصادفهم  
أصل تلك الإكتمال . وقد وعدوني  
خدا ثم تطلوا بعيدا عن مسكة  
يعرفونها تماما ويعرضون من حلقا  
. وبعد ذهب إلى مكتب المصاولين  
ومهم ملك مقلود وآخر اصمغر  
منه سنا ول أنبا حول أن يخلص  
بني في خشونة لفتافض الصمعيدي  
في أصلي ووجدتني . على غير عادة  
. لآهوه مودة يرتفع معها صوتي .  
إله بنا إلى القاعة محلا لا لعلنا في  
أي كرسى خلف وأصر الصمعيدي على  
حقه في الكرسين الصمعيديين على  
تلق سنا . وعندها أص القباب في







المصدر: المساء

التاريخ: ٦ يونيو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# يا فـرحـة .. ما تمـت .. محامي الريان .. محكوم عليه بالسجن ٣ سنوات

كثفت - انتصار النمر :

يبدو أن مسلسل الريان لن ينتهي وإن كل ما أثير مؤخرا حول شراء أصول الريان بمليار و ٥٠٠ مليون جنيه مجرد أوهام وحلقة جديدة من حلقات الأثارة والضحية في النهاية هم المودعون .. الذين عاودهم الأمل على مدى الأسبوعين الماضيين بعد أن أقيمت المحكمة عرض المحامي محمد رشاد نبيه بشراء أصول الريان .

## أصدر شيكات بدون رصيد

الحقائق التي تتسرعا « المصداق » اليوم تصود بالقضية من حيث بدأت .. وهذا لفظ هو التحذير من وقوع كارثة لا طاعة لأحد بتحمل مسئوليتها . والمسلسل الجديد التي تتلاد

## مضايقة شركة كوستية وسيطان

أقر الاتهام ضد  
محامي الريان  
المحامي محمد رشاد نبيه  
في قضية شراء أصول الريان  
بمليار و ٥٠٠ مليون جنيه  
حيث إنه الشيكات التي أصدرها  
بدون رصيد وأعطى سبب دفعه  
مبلغ ١٠٠ مليون جنيه  
للمحامي محمد رشاد نبيه  
لشراء أصول الريان  
بمليار و ٥٠٠ مليون جنيه

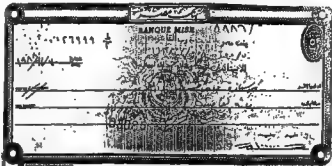
علاء الدين عبد المنعم المحامي يكشف أليغيبه في مذكرات  
لرئيس الوزراء ووزير الداخلية ورئيس سوق المال





# النشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ: ٦ يونيو ١٩٩٠



شركة بدون رصيد أصدره رشاد نبيه

التمام بإشراف اليوم بطله  
علاء الدين محمد بن محمد  
الحامشي الذي تقدم مؤخرًا  
بإثبات مكررات لكل من د.  
عاطف صدقي راسون  
الوزراء والشراء محمد  
عبد الحليم موسى وزير  
الدخلة ود. محمد حسن الخ  
للور رئيس هيئة سوق  
التمال مكرما عدم جسيه  
رض محمد رشاد نبيه  
وأغراضه.

كشفت المذكرات أن مجلس  
البرلمان تمهيد في ٣ قضايا  
شركات بدون رصيد بصلاص  
مصرية وأجنبية وإن توافع  
الحامشي في تقديم هذا  
لأعرض يجب أن تغطي على  
أحد فهي بالدرجة الأولى  
دوافع سياسية لأنه يعمل  
أمنًا لحزب سياسي بمحافظة  
الفيوم .. وقد اختار هذا  
التوقيت من أحداث إجراء  
انتخابات جديدة لترشيح  
لغائه مستقلًا لشهرته الحالية  
للغزو بعدد في البرلمان  
يضمن له الحصانة ضد  
القضايا المتهم فيها بالتصليب  
وأصدر شركات بدون  
رصيد.

## الفضيحة الأولى

في القضية الأولى تبين أن  
الحامشي محمد رشاد نبيه قد  
صدرت ضده عدة أحكام  
قضائية بالحبس ٣ سنوات  
في القضية رقم ١٠٦ لعام  
١٩٨٨ جنت عابدين وكلفه  
٥٠ ألف جنيه لوفاء لتفويض

تسلطها في الطائرات حيث  
أنه كان في حلة إلى سوسة  
مالية في تلك الوقت لاتمام  
مشروع مدرسة إسلامية  
للطلات وإتفق معه على أن  
يقترح له حسابا في بنك  
الكويت الشرق الأوسط  
بحلاف صباه في هذا البنك  
.. واتفق معه على أن يتقدم  
بطلب إرض من بنك الكويت  
الشرق الأوسط بمبلغ ٥٠  
ألف دينار كويتي بضمناه  
لحين إتمام إجراءات البيع  
خل أن يودع قيمة إرض  
في هذا الحساب .. وإتفق  
معه أيضا على أن يقوم ببيع  
الدينار كويتي من حساب  
شركة بروجستون ببلقة ٢٩  
ويطلب هذا المبلغ في  
حسابات الشركة على  
حساباته الخاصة .. فأنشأ  
له الشركة برسم ٥١٠٨٠١  
بمبلغ ٥٠ ألف دينار كويتي  
في ذلك يوم الواقعة في ٢٠  
نوفمبر ١٩٨٢ وإن هذا  
واضح من كتب الشركة حيث  
ذكر فيه شهر ١١ عام ١٩٨٢  
وأنه اليوم على بيض حيث  
لا يجوز له كتابة تاريخ اليوم  
ألا بعد بيع لفلان وإلحاق  
شتمها في هذا الحساب أو  
مواظقة البنك على الفرض  
وإيداع قيمته في هذا  
الحساب .. وقد تم توقيع  
يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٨٢  
بإستلام الشركة برسم  
٧٥٥٧٣٥ من حساب شركة  
برجستون بمبلغ ٥٠ ألف

للإستثمار التي تسيطر

دينار وأبعد المبلغ إرض  
ببلقة ٢٩ وإن هذا الشركة  
مثار الشكوى لصخر مع  
المدعو عبد العزيز البليهي  
المودع معه على سبيل  
الإقامة .. بتاريخ ٢٨ مارس  
١٩٨٥ أتم بسداد أصل  
القرض بمبلغ ١٦٠ ألف  
دينار كويتي ..

والأمر بوجود خلافات بينه  
وبين زوجة عبد العزيز  
البليهي منذ عام ١٩٨٣ قام  
بتكليف شركة في الشركة  
بأن يكون أحد المحامين لتقديم  
هذه الشكوى .. وأضاف أن  
هناك تديرا في الشركة حيث  
أنه لم يتم كتابة تاريخ  
الشركة فقد تركه على بيض  
وأوضح عبد العزيز البليهي  
بكتابة التاريخ بمجرد إيداع  
حصوله ببيع لفلان أو الفرض  
في البنك وأضاف أنه يطعن  
على تاريخ الشركة بالتزوير  
ألا كونه في نهاية ١٩٨٢  
والشركة حذر بتاريخ ٢٠  
نوفمبر ١٩٨٣ وإن شواهد  
أن التاريخ لم يكتب بسط به  
وكتب بعد كتابة سلب الشركة  
٥ سنوات.

## القرارات المتهم

أضافت المحكمة في  
حجبتها أن يسأله عن  
سبب عدم قيامه بأخذ الشركة  
رغم عدوله من عملية البيع  
أو أخذ الفرض فور بانه كان  
هناك معاملات بينه وبين عبد  
العزيز البليهي ويسأله عن  
دليله في أن هذا البنك سلم  
على سبيل الإمانة بالرغم من  
أنه قومه في كتابة التاريخ  
أقر بأن هذا البنك لم يودع  
على حسابات الشركة منذ  
تاريخ تسليمه في ٢٠  
نوفمبر ١٩٨٢ .. وسلم  
المتهم بغير شكاوى من رقم  
٥١٠٨٠٢ في رقم ٥١٠٨١٠  
وحتى في هذا الوقت على  
كتب الشركة رقم  
٥١٠٨١٠ استمطار

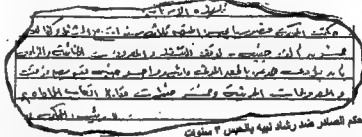




## النشر والذخائر الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٦ يونيو ١٩٩٠



الحكم الصادر ضد رشاد نبيه والحبس ٢ سنوات

قال ان التعامل في مثل هذه الصفقات لابد ان يتم عبر مؤسسات مالية ضخمة ويسهله ويسمن من خلال الفرد .. ولو كان مصدر رشاد نبيه صديقاً في عرضه لقطه تحرير خطاب ضمان

يرجع القضية صان من بنك اجنبي لصالح هيئة سوق المال والخطاب مشروط بأنه لا يمرض الا في حالة التراجع عن الصفقة ولأنه لضمان حق المودعين اصحاب الحق للمباشر في هذه الامور .. ولا يجوز للحكومة مصادرة هذا الخطاب الا بعد صدور حكم نهائي من جهة تحكيم اجنبية بأخطئتها في ذلك .. لان الهيئة ان تصدر هذا الحكم الا اذا ثبت لها ان العرض باطل غير جدي وان الامر بزمته مجرد مقامرة كما ان سرعة التكليف عن ابعاد هذا المخطط منقطع الطريق على هؤلاء الذين يتلاعبون بمشاعر الشعب حتى يمكن منع حدوث مزيد من الآلام لاحلام المواطنين ..

لقد علاه الدين عبد المنعم المحامي انه على استعداد لمواجهة محمد رشاد نبيه بكل هذه الحقائق لقتل القضية في مهدها !!

ويؤسسه شراء غدا اخرى افضل لمصلحتنا .. ان المشتريين غرروا به واستولوا على الغالب دون اعطاه الامن مما جعلها تلتقي للوكالة الرسمية له بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٨٧ ولرست له الفأرا وتكليف بالوفاء في ٢٦ يناير ١٩٨٨

الا انه لم يقم بالسداد .. ومما زالت هذه القضية مطروحة حتى الآن .. والقضية الثالثة رقم ١٦٩٢ لعام ١٩٩٠ جنح عابدين ايضا القائمة من لفتن حين القصرى ضد المحامي محمد رشاد نبيه واصفاره شيكا بدون رصيد بمبلغ مائة ألف جنيه وتم تحديد يوم ١٤ يونيو الحالي لتقارها ..

العرض غير جدي !! ومن جهة اخرى فقد أكد علام الدين عبد المنعم المحامي في مذكراته الثالثة ان عرض شراء اصول الريان غير جدي ويشتم بالمقوض والمبالاة في ان واحد لان من يقدم على صفقة مثل هذه لا يفي سوى الترويج .. وان الجمعية الخيرية لا يمكن ان تكون بهذا الصفاء ! ولما كان الشراء قد قرروا ان قيمة اصول الريان ٣٢٨ مليون جنيه اذا اقتضوا ان هذه القيمة مجعولة والتسليم الحقيقي ٦٠٠ مليون جنيه فكيف يبيع مستثمر مليون ٥٠٠ مليون جنيه لشراء هذه الاصول !!?

القام الدعوى مثلاً بمبلغ ١٠٠١ جنيه قبل التهم .. وان أصدرت المحكمة حكماًها السابق ..

اصحاب محترف !! اما القضية الثالثة رقم ٥٢٨٩ جنح عابدين والمرفوعة من امثلة سعد صوب الفوائد لتكوينات الضمنية والمهمة بالتكوين ضد محمد رشاد نبيه والذي كان يعمل محامياً بالتكوين وقد اتفق المحاماة بالجمعية وضرورة الالتصاف فيسلا بمصر .. ووقع الاضرار على الغالب رقم ٢٢ شارع ١١ بالمدينة مكيال مبلغ ٢٥ ألف جنيه مصري معلقة بالسعر الرسمي بالإضافة الي مبلغ ١٩٢ ألفاً و٣٠٠ الف دولار امريكي على ان يكون حد البيع مسجلاً باسمها وبعد موافقة المالكه على البيع وبالفعل قامت بتحويل كامل القيمة بموجب شيكات وتكسنت باسمه وواسم ابنه لعدد مصدر رشاد نبيه .. وعقبان ذلك قام المحامي محمد رشاد نبيه برحيل عدد توكيدات متسوب بصورها في ملكه القليل وكسوا بموجبه المحامي محمد رشاد نبيه في التوقيع نهاية علوم بيع الصنوبر الى المشتريين كلفة سعد وهذه التوكيدات غير قليلة لتعزل للرجاء بأنهم قد اقتضا التمن .. وعندما اتت لمعاملة القليل بأنه على غير عمل اقترى لظفر بزيادة مائة ألف جنيه

شهر نوفمبر ١٩٨٣ .. وقام ٣ حوافظ مستندات طويت على شهادة من المولات تأيد بأن المتهم لم يخلص مصر عام ١٩٨٧ وعاش على صورة كذبة الصادر بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٨٣ من الشركة لصالح المحامي محمد رشاد نبيه بمبلغ ٥٠ ألف دولار كوتشي وسند الصرف المسروق في ٢٠ نوفمبر ١٩٨٣ ثبت قيمة صرف الشيك مستند رقم ١٥ للطالب وقوده فرضا بملادة ٢٦ تم قيده بالشركة على حساب ١٥ اريد عبد العزيز البهري وشهادة من بنك التكوينات الشرق الاوسط من فتح الحساب رقم ٧٠٨٥٧ باسم محمد رشاد نبيه في ١٩ نوفمبر ١٩٨٣ .. وأنه صدر منه دفتر شيكات يحتوي على هذا الحساب في الخطاب للميرل من عبد العزيز البهري في المحامي في ١٥ فبراير ١٩٨٥ بتعويض المدعو شفيق جميل جبر في قبض قيمة الاقتراض مبالغ عليه من طوير حسابات شركة ارجوسون هشام جبر باستلام مبلغ ١٦٠ ألف جنيه من محمد رشاد نبيه لصالح الشركة خصما من قيمة الشيك الصادر لها بالتكوين في ١٥ مايو ١٩٨٥ وقرآن جوهدي رقم ٢٩٣ لعام ١٩٨٧ الصادر في ٢٦ يونيو ١٩٧٧ والخاص بالقضية لتبادل للفتن بين مصر والتكوين .. والذي الذي





المصر : المساء

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يوليو ١٩٩٠

# كمبيوتر الريان

## تحدث

### ١٦٠ ألف مودع .. يستردون أموالهم وأرباح ١٩٨٧ بيان لكل دائن برقم حسابه .. ومستحقاته

كتب : محمود نوافل ومفتاح عبد العال

جاءت مظاهر الحياة إلى شركات الريان .. ولكن هذه المرة ليس لتلقي الاسواق من المودعين وإنما ليردوا اليهم بعد أن صدرت لتعليمات من إدارة التخطيط على الأموال بملتبك القابض العام بسرعة اعادة كسوف جديدة تضم كافة ايداعات المواطنين مضاعفا اليها ارباح عام ١٩٨٧ .

ستسلم هذه التكاليف إلى المشتريين الجدد لشركات الريان لاستخراج الشيكات باسماء المودعين في موعد انهاء ١٧ يونيو الحالي .

داخل مقر شركة الريان المفوض العام يحدد اسباب الإنهيار :

## صراع الاخوة الريان

## وعقبة السد والوارث

بالطبع رئيس ٣٥٠ شارع الهرم لتتلق «السماء» مع حصوى عبد العزيز حسن المفوض العام على شركات الريان .. الذي صرح بأن الأعمال تجري على قدم وساق لايجعل مهمة حصر المودعين .. وقلة تم تجديد جميع العاملين بقممى

(مقابلات) عن طريق المصائب القاتلة .. وسيطحي كل فرد بيان برقم حسابه ومقدار المبلغ الذى اودعه .

لقد ان احمد نوافل الريان كان قد أصدر قرارا في ٣ اغسطس ١٩٨٨ يقضى بحسم المبالغ المتصرفة لكل مودع في عام ١٩٨٧ من اجمالي ايراداته مع تشكيل

رقم حسابى انصف له من حق كل مودع الحضور إلى مقر الشركة للاستعلام عن حساباته النهائية ومقدار المبلغ الذى سيمرله عند اتمام الصفقة المطلوبة .. خاصة المودعين الذين لم يتكلمهم

التصاريح والكمبيوتر لالتقاء من اعداد التكاليف بعد التعليمات الجديدة التى صدرت من المستشار ساهر درويش المحاسب العام الأول والمصرف على إدارة التخطيط بملتبك القابض العام لتتحقق العلاقة بين جميع المودعين بالإضافة ارباح عام ١٩٨٧ للذين لم يسبق لهم الصرف في ذلك العام على ان يقتصر الحسم على الذين تقلضوا سابقا عام ١٩٨٨ تحت صواب الأرباح حيث أنه

لجنة ثلاثية لتحديد المصيل حامل شيكات على الشركة بحيث ايتهم صرفها لمن اودع في تصفية رصيده حتى يحسم منه مبلغ اعام ٨٦ و ٨٧ و ١٩٨٨ .

وانشأ كل مواطن يعمل شيكا مستحق الصرف من الشركة ان يتوجه إلى المقر الرئيس بالهرم لتسليم الشيك واضافة المبلغ المدون به







المصدر : المساء

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ يوليو ١٩٩٠

### القصاص الأثري

اتصلنا بها قبل تمام هذا المشروع وفازت به ثلاثة ثلاثة وأكاد أنهم كانوا يتصرفون كالهم حكام دولة مستقلة عن مصر .  
وقال إن العمل على ذلك القصاص الأثري أنه لم يتم عمل ميزانية للشركة منذ نشأتها عام ١٩٨٢ حتى الآن .. وإن ما لوج فعلا هو مركز مالي فقط وليست ميزانية .

وقال عبد الطوفان محمد سعد رئيس

اسم الكمبيوتر بالشركة أنه تم تكليف ١٨ محاسبا للعمل طوال ٢٤ ساعة بنظام الورديات لمرة أعيد كشوف المودعين وتحصيلها بالكمبيوتر لاستخراج شيكات رد الأموال .. وأنه يتم تخزين هذه المعلومات على شرائط كاسيت تحوى على جميع بيانات الصلاء بقيمة إبداعاتهم ووضعها على خريطة ضد الحريق وبأبعدها ٥٠ شريطا حتى الآن .

سألنا جدى عبد العزيز المفوض العام على الشركة عن أسباب الانهيار الأثري الذى حدث فى شركات الريان والصراعات والاضطراب الجسيمة خاصة أنه كان شاهدا على عصر الريان منذ عام ١٩٨٦ حيث استعدها المرحوم قصى توفيق الريان للعمل معه حتى

تحويل شركة الريان للاستثمار وتحويل الأموال (توصية بسيطة) إلى شركة الريان للمطامير المالية (شركة مساهمة) وتولى منصب مدير إدارة الأوراق المالية المركزية لمجموعة شركة الريان .

قال : إن هناك عدة اضطراب جسيمة أرتكبوها ال الريان لفت إلى الكلفة أهمها القصاص الأثري الواضح حيث كان كل من الأخوة الثلاثة يصل بمبرره ويوقع على عقد بيع وشراء وشيكات دون شيكات وذلك إلى الحسابات .. والمصارف فى أموال المودعين كلما يشاء دون حساب أو رقابة فلا التزام بالدورة المستتلبة كما لا توجد لائحة للتميزات لغزو المحطوة والنم الخطف بالتلفزيون اعطى المراكبات وغريم لا يحصل سوى على القنات .

وأضاف أن العمل بالشركة منذ بنائها وحتى الانهيار لم يكن يتولاها مدير مالي وإداري يستطيع جمع خطوط العملية إلى يده وتكثيف الحجاج الثلاثة برؤساء أقسام يثقون بهم ما يريدون وإن قصور الذى ظهر فى المركز المالي لشركات الريان يعود إلى هذه التصرفات العشوائية وتقليلهم المال يذهب حسب الانواء دون أية أبعاد . واستعرض تفاصيل الانقلاب الذى كاده أحمد الريان ضد شقيقه الأكبر قصى للاتكامة به من منصب رئيس مجلس إدارة الشركة ثم الانقلاب المضاد الذى اصعد قصى مرة أخرى إلى منصبه ثم قصة مطلقته شقيقة سليمان وزواجها من ضابط الشرطة بالإضافة إلى اجتماع المصلان السعد والريان ثم

الى صلبه مرة أخرى حتى يظهر فى المركز المالي انتهى لها .  
قال : إن المرحلة الحالية تشهد تسجيل صافى حسابات الصلاء على الكمبيوتر حتى يظهر فى النهاية الرصيد الإجمالى للمودعين بالكامل .. ولقد

لكنها من كلف الإبداعات بقرى الاستثنائية والمهندسين وجارى الفصل فى تسجيل فرعى مصر الجديدة والهرم .

وقد بلغ إجمالى الإبداعات بقرى الاستثنائية ٣٦ مليوناً و ٩١٢ ألفاً و ١٧٨ ألفاً مصرياً و ١٨ مليوناً و ٩٢٢ ألفاً و ٧٧٠ دولاراً و ٤٠ ألفاً و ٩٥٠ ألفاً استرالياً و ١١٢ ألفاً و ٢٥٠ ألفاً موناكو و ٧٤ ألفاً و ١٩٠ ألفاً ماركاً ألمانيا .  
وهذه الإبداعات خاصة بسبعة آلاف و ٢٥٢ عميلاً بالاستثنائية وتمثل الحساب التتالى لهذا الفرح حتى أول الشهر الحالى .

### لا خصوصيات

ولقد جنى كل من مواطن فى الحصول على جميع إبداعاته دون خصم مكافأة من أرباح منذ عام ١٩٨١ حتى ١٩٨٧/١٢/٢١ .. وقال أن كل من أودع أموالا بالشركة قبل الانهيار سيكتفى أمواله كاملة دون خصم منهم واحد منها .

ولقد إلى أن إجمالى المودعين فى فرع مصر الجديدة يصل إلى ٥٠ ألف مودع وفى المودعين ١٤ ألفاً والهرم ١٠٧ ألف مودع تقريبا .

ونكر أنه يتم الآن استخراج أربع نسخ من هذه كشوفات لتتأكد منها ترسل إلى إدارة التفتيش لتتأكد منها وإرسالها إلى ممثل المظفرين لاستخراج شيكات على أن تودع نسخة ثلاثة بمقر الشركة وإلزامية تحفظ بالمخزنة الجديفة لتتأكد منها جميع مستحقات أصول وممتلكات الريان .

كثف المفوض العام عن معالجة حالة ظهورها لجهة الكمبيوتر وهي أن عدد المودعين الذين يستحقون استرداد أموالهم يوصل إلى ١٦٠ ألف مودع فقط بعد استبعاد أولئك الذين قاموا بتصفية حساباتهم .





المصدر : **أجر ساعة**

التاريخ : **١٩٩٠** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## البيان الهندسية بدأت مسح أراضي الريكان

**كتب : سيد عبدالقادر**

بدأت البيان الهندسية التهمة لمحامي الريكان عمليات مسح موقع الأرض التي يملكها الريكان عند الكيلو ٢٦ والكيلو ٢٨ من طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي بعد التصريح بذلك لها من النيابة كان محمد رشاد نبيه ومحمود خالد محاميا الريكان قد اجتمعا يوم الاثنين الماضي لمدة ثلاث ساعات مع المستشار محمد حلمي خليفة النائب العام المساعد والمستشار سامر درويش مدير إدارة التخطيط بمكتب النائب العام وقد تم في هذا الاجتماع الموافقة على بدء العملية الهندسية للمسح الأرضي وذلك في إطار أعادة حصر الأملاك التي عليها محامي الريكان قبل انعام عرض الشراء المقدم منه للمحكمة لشراء ممتلكات الريكان ..

وقد طلب محامي الريكان من المستشار سامر درويش صورة يعقود شركات الريكان السبعة لموجيء بها جوازات وقفل له المستشار سامر درويش انه توفقت هذا الطلب لذلك قامت بتصوير العقود وتجهيز نسخة خاصة بكم وذلك لتأكيد من على الحرس الشديد على اختصار الوقت والإجراءات .. وقد عثبت النيابة على الدفاع في هذا الإحضار كثرة التصريحات الصحفية وتشويها منذ الإعلان عن عرض الشراء لممتلكات الريكان فلما رشاد نبيه دعوتنا تبدأ صفحة جديدة وتعيد بعدد من التصريحات الصحفية في اشيء حد ممكن .

وحتى الآن لم يفصح محامي الريكان عن الخطوات التي يتقون وراء صفقة شراء ممتلكات الريكان ، ولم يوافق على طلب المحكمة بإعطاء مقدم ( عربون ) للأمن الذي عرضه وهو مايار ونصنف مليون جنيه ( ١٥٠٠ مليون جنيه ) وقالت مسافر النيابة ، لآخر لحظة ، ان الهدف من طلب النيابة والمحكمة لإيداع مقدم ثمن العقود المدنية هو ضمان جديد العرض اذا انه من المعروف ان مثل هذه العقود المدنية لو تم الإخلال بالاتفاق

عليها قبل التوقيع ليتمثل الطرف المتحل اي مسؤولية قانونية ويقتل لمن حق للمحامي التراجع عن الصفقة قبل بقلعة واحدة من توقيع العقد لأي سبب وحتى بدون سبب وذلك لأن طالب مقدم اللحن كان المصود به ضمان جديده العرض والمشتريين ويقتال مصلحة المودعين لكن المحكمة ومعها النيابة - امام أصرار المحامي براض دلع المقدم - وافقت لانها رأت ان المودعين أنفسهم يلحون في ذلك وحتى لايلهم ان المحكمة او النيابة ضد انعام الصفقة وضد مصالح المودعين .

وعلمت ، لآخر لحظة ، ان المحسولين في شركات الريكان قد بدأوا في اعداد كشوف جديدة بإسماء المودعين الذين يبلغ عددهم ١٨٧ الفا وإيداعهم ومقتاضوه من ارباح من عام ٨٨ يوافق ٢ بملقة شوريا

وكانت المحكمة قد طلبت في جلستها الأخيرة هذا الكشف من المحاسب الآل بشركة الريكان .

وجدير بالذكر ان مسح الأراضي وجمع صور عقود شركات الريكان هما في الخطوات في عملية حصر الأموال وعمل كتالوجات أملاك الريكان لعرضها على المشتريين .. ومن المقرر حسب العرض المقدم من محامي الريكان ان تنتهي عملية البيع في مارس القادم حيث سيتم إصدار الضيكتات مقبولة الدفع للمودعين بتاريخ ٢٠ مارس .





المصدر : **الأهرام**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **التاريخ : ١٩٩٠**

## المفوض العام على شركات الريان ..

# أعباء ثقيلة .. في انتظار المشتريين الجدد الأصول تساوى حالياً ٦٠٠ مليون جنيه أتمنى أن تكون الصفقة صادقة وجادة

كتب - محمود نوال ومختار عبد العال :

لقد حدى عبد العزيز المفوض العام على شركات الريان أن المشتريين الجدد لممتلكات وأصول هذه الشركات سيتركون تركه ثقلية محملة بالإعباء والعيون والمشاكل المختلفة مع الضرائب والجمارك والمقاولين والموردين وغيرهم في حين أن قيمة هذه الأصول لن تزيد في أحسن الأحوال على ٦٠٠ مليون جنيه رغم ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات .

قال : إنه يتسنى أن تكون الصفقة صادقة وجادة وأنه يعتقد أن الدافع وراءها هو الحفاظ .  
أضاف أن أصول الشركة طبقاً للمعيار المالي لا تزيد على ٢٣٨ مليون جنيه حسب قيمتها الدفترية .. لكن إذا نظرنا إلى أنها تشمل عقارات وأراضي بناء وشقق ومزارع نجد أن هذه الممتلكات ارتفعت قيمتها اليوم عن ذي قبل .

على حين أن قيمتها النظرية تصل إلى ١١٢ مليون جنيه فقط فإن قيمتها السوقية تصل حالياً إلى ٤٠٠ مليون لسا الباقى وهو عبارة عن أسهم وخطايا وضمان واعتمادات مستندية فلم ترتفع قيمتها في السوق الآن .  
وبالنسبة للمباني والمباني وخلافه لهذه تتناقص قيمتها بطبيعة الحال

لتوقفها عن العمل من جهة ولانتهاء ما يعمل منها من جهة أخرى وهذه في مجملها تبلغ حوالى ٢٠٠ مليون جنيه لوصول الإجمالي الحالى ٦٠٠ مليون جنيه .

لقد أن الإبرادات للنتيجة عن تشغيل بعض أصول وممتلكات الريان يتم إدراجها في حساب خاص كوديه باسم شركات الريان بالبنك الأهلى المصرى حيث تقوم إدارة التحفظ بأضافتها لحساب المودعين وبالتالي يستطاع إلى إجمالى الصفقة الخاصة بطبيعته واستور إلى المشتريين الجدد بطبيعة الحال .

أوضح أن هناك حساباً خاصاً بالدفنين لشركات الريان وسيسون على المشتريين الجدد تصفية هذا الحساب

الريان ونسب إليهم ممتلكاتهم ..  
الضرائب .. مؤجلة

وبالنسبة لتصفية موقوف شركات الريان مع مصلحة الضرائب أوضح حمدى عبد العزيز أن هذا سوف يستأجر مجهوداً ضخماً من المشتريين الجدد حيث سيق للريان أن دفع ١١ مليون جنيه تحت الحساب لمصلحة الضرائب في حين وجباً أن القيمة المستحقة للضرائب على الشركة لا تتجاوز ٣ ملايين جنيه في ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة الدخل النسبية وكسب العمل بخلافه .. وأكد أن المفاوضات تجري حالياً مع مصلحة الضرائب لإجراء مقابلة بين مقدار المستحقات ومبلغ دفلا .

وبالنسبة للاشراكات التأمينية الاقتصادية سيتم سددها بأثر رجعى بواسطة المشتريين الجدد بأحدها لبياناً متميزة ولجهة المدد .  
لقد أنه من الموضوعات التي سوف تبحث مع المشتريين الجدد كيفية تأمين مستقبل العاملين الحاليين بشركات الريان وعددهم حوالى ٢٥٠ عاملاً بصيرهم مروهين بالانفاق الذى سيتم التوصل إليه .

وقال حمدى عبد العزيز في نهاية حديثه أنه لم يأت حتى الآن مع مستشاري المشتريين حيث لم تسمح الظروف بذلك كما أنه لم يطلب منه مقابلته ولكن سيحدث عندما هذا اللقاء الذى سيكون هدفه رد الأموال للمودعين .

معهم حيث أنهم يتقاولون لغيرهم أصنام موقوفات وبناء وتصنيع بعض المعدات كما أنهم أصحاب مطابع قامت بطبع كتب التراث وغيرها من المطبوعات .  
وأكد أن الدافنين سيحصلون على كافة حقوقهم وطالبهم بالاتصال بمقر الشركة بالهرم لتلوقوف على حساباتهم وتحديد أسلوب استردادها على أن يكون ذلك مصحوباً بتكليم كافة المستندات التي معهم لتثبت حقوقهم .

أشار إلى نوع آخر من الدافنين وهم الصلاء الذين أودعوا أموالاً في البنوك لحساب الريان واحتفظوا بأشعار البنوك ثم حدثت إجراءات التحفظ وبالتالي لم تكون حساباتهم في دفاتر الشركة .. وطلب منهم التكلم أيضاً إلى المقر الريانى بشارع الهرم لإثبات حقوقهم لأن أسماءهم لن تظهر في كشوف المودعين .. وقال أن إجمالى قيمة مستحقات هؤلاء الدافنين جميعاً لن تتجاوز ٨ ملايين جنيه .

## أصحاب الهلال

أما بالنسبة لشركات الهلال فإن أصحابها يضربون دافنين أيضاً لكن من نوع مختلف لأن أصول هذه الشركات التي قام الريان بشرائها لم تتدخل ضمن الأصول بصفة نهائية حيث تكتل الحكومة وأوقفت الصفقة .. وسيتم بحث كيفية سد هذه التيسون بأموالهم .

● أولاً : أن يستكمل المشتريون الجدد باقي ثمن الصفقة أو يسترد أصحاب شركات الهلال المبالغ التي دفعوها





المصدر : **الأمم**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩٠

## قبل ٤٨ ساعة لانتهاء مهلة رد الأموال : ● مجلس الوزراء يعقد اجتماعاً هاماً اليوم لبحث حماية أموال المودعين لدى جميع هذه الشركات .

البنية العامة ، وفرض الحراسة على أصحاب خمس من كبار شركات توفير الأموال وإموال زوجاتهم وأولادهم المصطفى على أن يتولى المدعي الاشتراكي رد أموال المودعين لديهم وذلك بدلاً من إحالتهم للبنية العامة خاصة أن أصول وممتلكات شركاتهم تغطي أموال المودعين لديهم .  
على نصريجات خاصة "المصور" أكد المستشار عبد المعز أحمد إبراهيم مساعد المدعي الاشتراكي ومدير التحقيق والإعداد لجهاز المدعي الاشتراكي نبح خلال فترة وجيزة لم تتجاوز ٧٠ يوماً في رد أموال

تنتهي بعد غد السبت لآخر مهلة قانونية للانتهاء من رد أموال المودعين في شركات توفير الأموال التي لم يتم توفير أوضاعها ، أو التي تقدمت ببرامج رد أموال المودعين لديها .  
ويعد الدكتور عطف مصطفى رئيس مجلس الوزراء صباح اليوم الخميس اجتماعاً هاماً للجنة الوزارية العليا لمتابعة مواقف شركات توفير الأموال لبحث موقف الشركات التي لم تتمكن حتى الآن من رد جميع أموال المودعين لديها رغم انتهاء المهلة التي حددتها القانون للانتهاء من عمليات الرد . وسوف تناقش اللجنة في اجتماعها اليوم التقارير المقدمة من المستشار عبد السلام حامد المدعي العام الاشتراكي بشأن مواقف الشركات الست الكبرى التي تولى مراقبة عمليات الرد لديها خلال الفترة الماضية . وكذلك التقارير المضم من الدكتور محمد حسن فيج النور رئيس هيئة سوق المال بشأن موقف الرد في الشركات التي تقدمت ببرامج رد أموال المودعين لديها والبالغة ١٣ شركة بالإضافة إلى التقرير المقدم من اللواء عزت السيناوي مساعد وزير الداخلية للأموال العامة بشأن الموقف العام في جميع الشركات والإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية لضمان عدم هروب أصحاب الشركات التي لم تنه حتى الآن من رد أموال المودعين لديها واستعدادات الوزارة لمواجهة الإجراءات الأمنية التي سيتم اتخاذها بعد غد السبت ضد بعض الشركات التي عجزت عن الوفاء بحقوق المودعين حتى الآن .

وعلمت "المصور" أنه من المتوقع أن يوافق رئيس الوزراء على اتخاذ بعض الإجراءات القانونية ضد جميع أصحاب الشركات التي لم تنه من رد الأموال لديها حتى مساء يوم السبت ومن أبرز هذه الإجراءات إحالة أصحاب الشركات التي لم توف بالقرارات برد أموال المودعين إلى

المودعين بالكامل في شركة الزهراء بالإضافة إلى رد ١٤٧ مليون جنيه للمودعين في شركات الهدى مصر ووبر والحجاز وشيو كليرو والمراكشي ، وأضاف مدير التحقيق بجهاز المدعي الاشتراكي أن شركة الهدى مصر تعتبر من أكثر الشركات التي تمكنت من رد أكبر جانب للمودعين لديها خلال تلك الفترة القصيرة حيث قامت برد ١٠٠ مليون جنيه خلال ٧٠ يوماً فقط وذلك بخلاف المبلغ الذي سبق ردها للمودعين قبل إحالة الشركة لجهاز المدعي الاشتراكي ، ولكن التحلل بدأ واضعاً في شركة بدر للاستثمار التي لم تتمكن من رد سوى مبلغ ٢٢ مليون جنيه فقط من إجمالي أموال المودعين البالغة ١١٥ مليون جنيه بعد أن ردت من قبل ١٠ ملايين للمودعين لديها . أما بالنسبة لشركة الحجاز فقد بلغ إجمالي الدوائج التي قامت بردها للمودعين حتى الآن ٢٦ مليون جنيه من إجمالي الدوائج لديها البالغة ٨٦ مليون جنيه بينما قامت شركة شيو كليرو برد ٥٠٪ من أموال المودعين لديها حتى الآن .. أما شركة المراكشي فإنها لم ترد سوى مبلغ ٩٢٥ ألف جنيه فقط من إجمالي الدوائج لديها البالغة ١٢ مليون جنيه .







المصدر : ..... الميسر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... الميسر ١٩٩٠

ومن جانب آخر فقد قال تقرير رفعة طارق ابو حسين صاحب شركة الهدى مصر للمدعى العام الاشتراكي إنه تمكن حتى الآن من رد ١٦١ مليوناً و ٥٠٦ آلاف و ٧٧٧ جنيهها مصرياً للمودعين لديها لتكون الشركة قد ردت ما نسبته ٦٨,٤٪ من ودائع المودعين الواجبة للسداد مقابل أنها لم تتخلص سوى من ٤٣,٤٪ من أصولها المتلكة والواردة في المركز المالي المعتمد للشركة في ١٠ يونية عام ١٩٨٨ م .

ومن ناحية أخرى أكد اللواء عزت الاستياطي مساعد وزير الداخلية للأموال العامة إنه تم اعلان حالة الطوارئ في جهاز الاموال العامة لتنفيذ اى قرارات يتخذها المدعى الاشتراكي أو النائب العام سواء برفض الحراسة أو التحفظ على اصحاب الشركات التي لم تلتزم بتنفيذ القانون حتى مساء السبت القادم . كما فرضت أجهزة الأمن مراقبة مستمرة على جميع اصحاب هذه الشركات وكذا مراقبة تصرفاتهم في المحطات الأخيرة لنهاية المهلة حتى لا يتم تهريب اموال المودعين . واضيف انه لا خوف من هروب اصحاب هذه الشركات حيث تم إبراج جميع اسمائهم على قوائم الممنوعين من السفر كما قامت ميلحت الاموال العامة بسحب جميع جوازات سفرهم .





المصدر: العمود

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨ ديسمبر ١٩٩٠

# **حقيقة القيمة السوقية لأموال الريان وهل تغطي فعلا أموال المودعين؟! مصدر قضائي: الثقة الآن في مدى جدية عرض الريان لآزدي على واحد في المليون!!**

● لماذا أجل رضاء بجهة دفع أموال للمودعين بعد ١٠

أشهر وكان العرض الأول بعد ٥ أشهر فقط ؟

● معامى الريان يعترف : التكتولوجات لأصول الريان

من أجل تسويقها وعرضها على المشتريين !!





●● فجر المحامي رشاد نبيه ملفجة خطيرة لانقل اهمية عن عرضه المثير برد لحوال المودعين كاملة . اعترف ان هدفه الاساسي من وراء اصراره على اعداد كتلوجات فنية لاصول الريان . رغم وجود كتلوجات لدى الشهر العقري وعدم حاجته إليها في ابرام عقد الشراء . هو استخدامها في عملية تسويق هذه الاصول مما يؤكد مقترنه في العدد السابق من عدم وجود مشترين للريان حقيقيا .

وهذا يشير كثيرا من التساؤلات :

هل القيمة السوقية لاصول الريان تغطي فعلا حقوق المودعين ؟

ولماذا لم تعلن للنيابة العامة هذه القيمة حتى الآن ؟ وماذا لو كان الهدف من وراء عرض محامي الريان المثير استمراج النيابة اعلان هذه القيمة وبيع الباقي للمودعين اذا لم تخط عمليات الرد بالكامل ؟

وهل يحق للدفاع اللجوء الى استخدام مثل هذا الاسلوب المثير في مراجعته ؟ ام يعتبر ذلك التصرف نوعا من الخداع الذي يضع للدفاع تحت طائلة القتلون ؟ وملغوبته في هذه الحالة ؟ وماذا تقول النيابة حول هذا

السؤال ؟●●

المعلمات لا تزيد من التكمية للقانونية في كتابة عقد الوعد بالبيع ولا يعترف بها امام محكمة القدر العقري في حالة اتمام هذا البيع . كما ان جميع الاصول لها رسومات فنية بغرض العقري . ويمكن الاطلاع عليها والتأكد منها . بالإضافة الى ان جميع عقود شركات الريان واسولها مسجلة ايضا بالشهر العقري والنيابة العامة احدث له صورة رسمية منها وللمحتاج الامر بعد ذلك الا مراجعة هذه العقود والتأكد منها والنيابة وحده بالاعتماد على الخطوات التي يربط في اتخاذها لمرعة تنفيذ العرض . ويشهد للمصدر القضائي ان تسك رشاد نبيه بلا يتم ابرام عقد الوعد بالبيع الا بعد خمسة اشهر لاكثر له اذا كان فعلا لديه مشترين يرغبون في شراء هذه الاصول خاصة انه اعتراف امام المحكمة ان المشترين عينوا جميع الاصول داخل المالك وخارجها عملية . نافية الكهالة ، فما الحاجة لاعداد كتلوجات جديدة بهذه الاصول ؟!

في البداية يؤكد مصدر قضائي مسئول ان اللغة التي في مدى جيدة عرض محامي الريان لا تزيد على واحد في المليون خاصة بعد التسييلات التي قدمت لها لنيابة العامة لمرعة تنفيذ عرضه في اولى جلسات تنفيذ هذا العرض بمكتب النائب العام المساعد المستشار محمد جني خليفة ويحضر المستشار سامر درويش المحامي العام المشرف على ادارة القضاة بمكتب النائب العام يوم الخميس الماضي .

على مدى اربع ساعات كاملة حاول النائب العام المساعد ان يقطع محامي الريان وسليحيه القانونيين والهندسين بالمفصل خطوات تنفيذ هذه العرض اذا كانت هناك جيدة في ذلك . ولكن رشاد نبيه تسك بضرورة اجراء عمليات فنية لجميع المستندات والاصول واعداد مواصلات فنية وكتلوجات خاصة بكل اصل منها وهم يرتاحوا تنفيذها لهذه المعلمات يستغرق ٣ اشهر رغم ان هذه





المصدر :

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عزت بدوي

التاريخ :

٨ يونيو ١٩٩٠

البلاد والأموال التي تملكها لنا بفخار ١٢  
ومن هنا فإن كان الهدف من وراء هذا  
العرض المثير هو محاولة التغطية  
والثبات أن القيمة السوقية للأموال  
المتحفة عليها تغطي أموال المودعين فإن  
يبرز ذلك لمة الريان .. وإن الذي يمكنه  
من البراءة هو رة أموال المودعين فقط.  
● لكن لماذا لم تعلن القيمة العامة حتى  
الآن عن القيمة السوقية الحقيقية لامتلاكات  
الريان المتحفة عليها حتى يعرف  
المودعون مدى ميسرته من أموالهم

حتى لو لم يصفى عرض محلي الريان ،  
بدلاً من الاكتفاء بالقيمة التقديرية التي تقل  
كثيراً عن الثمن الفعلي لهذه الممتلكات ؟  
● يقول المستشار سامر مريش لكي تحدد  
القيمة السوقية لامتلاكات الريان المتحفة  
عليها فلا بد من أن نحدد بذلك أي أحد  
المكاتب المتخصصة في التقييم وهذا لا بد  
أيضاً من دفع الثمن باعثة لهذا المكتب  
لكي يقوم بهذا العمل وهذه الاعمال  
ستستخلص من الأموال المتحفة عليها لصالح  
المودعين وبالتالي فالحديث سيتجهل  
مصاريف هذا الإجراء هم المودعون .  
فلو تم تعيين معلن لتحديد القيمة  
السوقية لامتلاكات المتحفة عليها منذ  
القبض على الريان في أواخر عام ١٩٨٨  
فلماذا منغصوا أيضاً لتعيين معلن آخر  
لأعادة التقييم بعد صدور الحكم ببيع هذه  
للممتلكات لأن القيمة السوقية تختلف من  
آخر . ومن هنا استقر رأي المستشار

جمال شومان للثمن العام على أن التقييم  
الأساسي لا يتم إلا والات البيع فقط حتى  
لا تكلف المودعين مصاريف التقييم أكثر من  
مرة بدون حاجة في هذا الإجراء خاصة أنه  
لحاجة لنا الآن في معرفة هذه القيمة  
ولا يدخل هذا التقييم كعيل على ارتكاب  
الجريمة أصل المحكمة .

● وملاً لو ثبت عدم جدية عرض  
محلي الريان .. هل يعتبر ذلك حيلة  
وإبراءة من جانب الدفاع بحق له تقربنا  
استخدامها دون عقوبة عليه .. لم أنه  
يعتبر نوعاً من الخداع والجريمة ويعاقب  
عليها ؟ وما العقوبة لعل هذه الأمور ؟

● لكن ما الهدف من هذا العرض للمثير ؟  
هل يمكن أن يكون محلي الريان قد  
استهدف بهذا العرض محاولة استنواج  
القيمة العامة للأموال عن القيمة السوقية  
لامتلاكات الريان والتي قد تقرب حجم  
أموال المودعين لديه ( ١,٢ مليار جنيه )  
وبالتالي يتسكك أصل المحكمة بهذا التزم  
ويعمدون فقط الفرق بينه وبين أموال  
المودعين لحفظ القضية وذلك لبراءات  
المصلحة ؟

● يجب عن ذلك المستشار سامر مريش  
المحامي العام المشرف على إدارة الأموال  
المتحفة عليها بمكتب النائب العام يقول :  
إن ذلك الأمر قد يكون وأرباً فعلاً لدى  
محامي الريان ولكنه مردود عليه بموجب  
نص المادة ٢١ من قانون شركات توكليف

الأموال والتي تغطي بضرورة رة أموال  
المودعين كلمة حتى يمكن حفظ التحقيق  
في القضية وبراءة المتهمين فيها ، فإن  
توافق إجراءات المحكمة إذا لم يتم رة هذه  
الأموال بغض النظر عن قيمة الأصول  
المتحفة عليها . فالجريمة هنا هي جريمة  
اختطاف من رة الأموال وليس جريمة أن  
الأصول تغطي أو لا تغطي ، فحتى لو كانت  
القيمة السوقية للأصول المتحفة عليها  
تصل إلى أربعة أضعاف حجم الأموال  
المطروحة ربحاً ولم يتم رة هذه الأموال  
فالجريمة قائمة في هذه الحالة ولا يتطرق في  
ذلك أن قيمة الأصول السوقية تتوافق حجم  
أموال المودعين .

ومن جانب آخر فإن القيمة العامة حينها  
قامت الريان للمصلحة بتهمة امتلاكه عن

رة أموال المودعين وتبيد أموالهم أعلنت  
أن القيمة التقديرية للأصول المتحفة عليها  
بـ ٣٠٨ ملايين جنيه فقط فإن هذا يعني أن  
الريان حصل من المودعين على مليار  
و ٨٠٦ ملايين و ٩٧٠ ألفاً و ٢٧٠ ألفاً و ٢٧٠ ألفاً  
الشرى منها أصولاً ثابتة ومتحركة وأنفق  
على هذه الأصول مبلغ ٣٠٨ ملايين جنيه  
ويبدو باقي الودائع أو غيرها للخارج . ومن  
هنا للجريمة في : أين نصت بقية الودائع  
إذا كان هذا كل ما أنفق على شراء  
واستغلال الأصول المتحفة عليها داخل







## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٨ يونيو ١٩٩٠

المصدر:

الأمم المتحدة

يقول المستشار ساهل درويش:

● حتى الآن لم تفكر في التكييف  
الجنائي لهذه الوثيقة المثيرة ولكن للقاعدة  
المادة التي تنطبق على هذا الأمر هي أن  
هذا التصرف يعتبر عقاباً مدنياً وبالتالي  
لا يشكل جريمة يعاقب عليها مجلس الريان  
إذا ما تراجع عن وعده بالشراء .. فالملوك  
المدنيون لا يفسن تنفيذا سوى دفع جزء أو  
نسبة من قيمة الصفقة كعربون جديده شراء  
فإذا تم التراجع عن الشراء من جانب  
المشتري يفسر هذا العيرون وهو الأمر  
الذي اصررت عليه امام هيئة المحكمة  
وطالبت به لضمان جدية هذا العرض  
المثير. ولكن مجلس الريان رفض ذلك  
ورفض ايضاً حتى مجرد تقديم خطاب  
ضمان يوضح في المحكمة ويصغر لصفحة  
المودعين اذا ثبت عدم جدية في الشراء  
أو تخاذه باصحاب المودعين.

واضاف المستشار ساهل درويش:

أن هذا التصرف لا يدخل ضمن اساليب  
النصب التي يعاقب عليها القانون لأن  
صفقات النصب لابد فيها من استخدام  
وسائل خادع. ولكن مجلس الريان هنا  
يعرض رغبته في الشراء وقد يفتري وقد  
لا يشتري!!

وعموماً فلماذا سنحاول البحث عن تكييف  
القانوني لهذه الوثيقة المثيرة اذا ما تراجع  
مجلس الريان عن عرضه بالشراء بعد أن  
تمت الاستجابة لجميع مطالبه المطبولة  
وغير المطبولة، ولم تجند جميع رجال  
التيه العامة بمكتب التحفظ وموظفيها  
لخدمة مطالبه وتقليل أية ضغوطات

تتمرغه في تحويل اتمام هذا العرض  
السعي للشفافية!!

### صاحب العرض

وكان لابد من مواجهة صاحب عرض  
الشراء ومجلس الريان رداً عليه بغضوه  
التي تثار حول جدية عرضه والمطويات  
التي ستوقع عليه اذا تراجع عن ذلك  
العرض.

كل رداً عليه في البداية انه قد في  
ذلك الى ابعاد الملوك وأنه حصل على  
مواصفة التائب العلم بتكليف بريش  
العمليات على الطبيعة لامتلاكات واسول  
الريان المحفوظ عليها والتي ستستغرق ٣  
شهور كاملة وقد بدأ تنفيذ هذا البرنامج منذ  
صباح أمس الثلاثاء حيث تحركت ٧ لجن  
مفسدة لعمليات مصانع وممتلكات الريان  
بالتالي ٢٦ بالمطريق الصمراوي، وستقوم  
هذه اللجان برفع مصانع هذه المصانع  
واعاد الرسومات الهندسية الخاصة  
وتلك التكاليف الفنية بالمواصلات لكل  
اصل على حدة وسيتم لخطار ادارة التحفظ  
بمكتب التائب العلم بالمواقع التي سيتم  
معالجتها اسبوعياً حتى يوجد القانون على  
هذه الاموال بالمواقع وقت العملية.

واضاف رداً عليه في تصريحه  
«المصور» أن التائب العلم ايضاً وافق  
على جميع العمليات التي تلتزم بها مكتب  
التحفظ بالتبعية العامة في الاسبوع  
القبلي المتعلقة بالجراءات الجائبة  
القانوني لاطمأن هذه الصفقة والتي تمكنت  
تسليم كل محضر الجرة التي لجرتها  
التبعية عن التحفظ، بالإضافة الى عقود  
التحصيل شركات الريان وعقد املك  
الاصول. وتقوم حالياً بمراسة كل هذه  
المستندات على أن ننهي من الجانب  
القانوني في هذه الصفقة خلال ٣ شهور.





## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والتفكير بعدما تكتفية هذه لعودة بالبيع بعد تعيين الوصي على ايتام فحس الريان من المحكمات الحسبية وتحديد صاحب قرار التصليح لشركات الريان ومن له حق التوقيع على البيع منها .

●● ولكن ما جدوى اصدار التكتولوجيات الفنية لاصول الريان رغم عدم الاعتراف بها قانونا امام القدر العقلي بالاشارة الى ان جميع الاصول لها رسومات هندسية بالفعل لدى مصلحة المساحة لشهر العقلي ؟

● سرعان ما رجع نبيه ممل المشترين بان هذا الاجراء فعلا لا يخدم به امام القدر العقلي عند تسجيل هذه البيع الكهاني ولكن اليوم به لكي تمكن من اعداد كاتولوجيات فنية ورسومات هندسية لكل الاصول استغلها في عملية تسويق هذه للممتلكات وعرضها على المشترين .

●● معلوم هناك مشترونه فعلا والقوا بمصلحة كل هذه الاصول من قبل ، فما اهمية هذا الاجراء ، واماذا لا تتم كاتية هذه لعودة بالبيع حاليا

● ان هذه لعودة بالبيع ان يتم الا بعد خمسة اشهر كما جاء في عرضي امام المحكمة رغم ان جميع الاجراءات الهندسية والقانونية ستتتم خلال ٣ اشهر كما حدثنا في برنامجي الذي سلمته للفنية العامة هذا الاسبوع - وحدة الخمسة اشهر غير قابلة للمناقشة مع احد .

●● الفنية العامة تشكك في مدى جدية عرضي بالشراء وريه اموال المودعين بالتكامل وخاصة بعد رفض دفع عربون لضمان جدية الشراء او تقديم خطاب ضمان يودع في المحكمة ويصدر اذا تراجعت عن تنفيذ هذا العرض ؟

● لم يعد هناك مكان لهذه الاشكوك خاصة ان الفنية العامة متعودون معي وليت جميع مطالبتي التي تقدمت بها ، ويسمور قرار المحكمة بتنفيذ مشروع هذا العرض فلا يجوز التردد على هذه الاشكوك مرة اخرى لان ذلك يعتبر تعريضا بقرار المحكمة .

●● ولكن ما الضمان لعدم تراجعك عن تنفيذ هذا العرض .. والا يمكن ان يؤدي ذلك الى تعرضك للمطوبات القانونية

المصدر :

التاريخ : ١٩٩٠

المنصوص عليها في مال هذه الامور ؟  
● حينما تكتب عدم جديتي لبيبي عن هذا السؤال .. والجلية لي عت الآن قبل مرور ١٠ اشهر ويقتضيد قبل ٧٠ مارس القادم !!

●● واماذا هذا القويخ تمديد - اذا كانت كاتية هذه البيع حسب عرضك الذي اتممت للتدلية ستتم بعد خمسة اشهر فقط ؟

● يقول محامي الريان ، نعم كاتية هذه وعد البيع ستتم بعد خمسة اشهر . ولكن تنفيذ هذا العقد ورد اموال المودعين سيكون في ٢٠ مارس القادم لان الشروط

عرضي المقدمة للفنية العامة تتضمن كاتية العقد خلال خمسة اشهر .. ولصغار الاموال من الخارج .. وتسلم الفيكسات باسماء المودعين ستتم خلال خمسة اشهر اخرى . وبالتالي لتسلم الفيكسات للمحكمة باسماء المودعين سيكون في نهاية المدة التي حددتها في عرضي .

### تعطيل البيت في القضية

وهكذا يكشف محامي الريان عن ان عملية تنفيذ مشروع الشراء ستتم في شهر اطلق لانتهاه مهلة الالهور المطرة في ٢٢ مارس القادم .

ويأتي كلام رشاد نبيه مناقشا لما انا اتي به من تصريحات في المحكمة من انه سيبدأ في عملية رد الاموال بعد خمسة اشهر من تقديم العرض وهو على ما كان مائلا الآن من ان الهدف الحقيقي لهذا العرض هو تحديد القيمة السوقية للممتلكات الريان وتعيين مجلس ادارة لهذه الشركات ومحاولة البحث عن مشترين حقيقيين لهذه الممتلكات وتعطيل سير اجراءات المحكمة طوال هذه المدة الطويلة حتى لاتصل للمحكمة في هذه القضية قبل نهاية المدة المحددة . فلما





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خلق صدر الفتيحة أو المحكة كان المخرج للتحلل من صليحة للأشراء والفرصة التي يسمى اليها للدفاع في قضية الريان لمحولة رد هيئة المحكة التي يحاكم امهنا آل الريان حاليا بعد ان لمسوا فيها منذ الوهلة الأولى مدى الجمعية لسرعة الفصل في القضية ويعولون على الطريق ايجاد مخرج قانوني لارها عن ثقل هذه الدعوى وانتكف ذلك بوضوح بعدما استجابت للفتية العامة والمحكة لكل طليات صلب عرض للأشراء لبدء التوصل والمساطعة وأعلن ان كتابة العقد النهائي وتسليم الأوراق للمحكة ان يتم الا في نهاية للشهور العشرة بعد ان كان قد أعلن ان ذلك الامر سيتم بعد خمسة شهور فقط .

### القيمة السوقية

● وقد أكد مصدر قضائي مسئول «المصور» ان القيمة السوقية لاصول الريان المتنازع عليها حاليا لاتصل بأى حال من الأحوال إلى حجم أموال المودعين حتى لو تم خصم كل المبالغ التي حصل عليها المودعون منذ بداية ١٩٨٧ حيث سيتمتع للمبلغ المستحق للمودعين مليوناً و٥٤٤ مليوناً و٦٧١ ألفاً و٤٦٩ جنيهها مصرياً . ومن هنا فإن الأمر الوحيد الذي تنتمي ان يتحقق هو ان ينجح مجلس الريان في تسويق اصول وممتلكات الريان واستكمال الفرق بين قيمة هذه الاصول وحقوق المودعين .

● وهذا نقول للمصدر القضائي الذي رفض ترك اسمه ، ان هناك تقييماً بالمبلغ اصبحت لجنة الوساطة التي شكله فيه

الشيخ محمد توفاي الشمراني والمذكور عبد المصور . شملين قررت فيه القيمة السوقية لهذه الاصول بـ ١٤٠٠ مليون جنيه ويقتلي بالفضلة اصول الريان بالخارج التي تضمنتها العرض الأخير . نظفي فعلا الدواخ .. فما تعليقك ؟ ● يقول : ان التقييم الذي اصبحت لجنة الوساطة قرر فعلا القيمة السوقية لهذه الممتلكات بالمبلغ المذكور .. ولكن جاء

## المصدر :

## العصر

## التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩٠

بهاذا فيه الى ايعد الحدود ولا يوجد مشتر طيقي يقبل الشراء بهذه الاسعار التي صحتها هذه اللجنة . وماضرب الله املة على ما جاء في هذا التقييم . لقد قررت اللجنة المذكورة سعر المتر لأرض الريان بالمحركات للمرة بالاستعمالية بـ ٦٠٠ جنيه رغم ان هذه الأرض بعيدة عن البلاج وفي مجهزة لافعة المياشي عليها في حين ان نفس المتر للمجهز للبناء وفي الأراضي المحطة على البحر مباشرة في هذه المنطقة يتم بيعه حاليا بـ ١٥٠ جنيه فقط للمتر الواحد . فمن الذي سيتره الأراضي المحطة على البلاج ويسعر ١٥٠ جنيهها ، ليشترى أرضا كلها مياه وبرك ونفقات ضخمة وبـ ٦٠٠ جنيه للمتر الواحد . مع العلم ان هذه الأراضي ليست ملكا خالصا لنا ولم يتم بيع حتى الانفتاح بها فقط !

ومثل آخر لما جاء في هذا التقييم . لقد تم تصعيد سعر المتر لأرض الريان بشراخ طلعت حرب بـ ٦ آلاف جنيه للمتر الواحد ويستبعد مسجلة البركة القانونية من مسجلة قطعة الأرض يكون صافي سعر للمتر الواحد ١٢ ألف جنيه . فهل يوجد احد يشتري المتر بـ ١٢ ألف جنيه ؟

وأضاف المصدر القضائي ان هناك اصولاً من المتنازع عليها ستخضع قيمتها . ومثل ذلك مشروع مصنع الاعلاف بطنطا والذي يبلغ رأسماله ٢ ملايين جنيه يحصل على الرض من الشركة مقداره ١٧٠٠ مليون جنيه وهو عبارة عن قطعة أرض لفساء مملوكة بالفوزاينق الخرسانية تحت الأرض . ويقتلي لاصلاح السراصة ولا تحرق كيف سيتم بيعها وهل يصرح بالقيمة بيان عليها من عمده وان يتم تحصيل ربع او خمس المبلغ الذي اتفق عليها . وعموما فإن القيمة السوقية لهذه الاصول ستكون اكبر من قيمتها الحقيقية ولكن ليس بالشكل الذي جاء في تقرير لجنة الوساطة التي شارك فيها الشيخ الشمراني .





## النشر والذخائر الصحفية والمعلومات

### ممتلكات الريان بالخارج

أما بالنسبة لممتلكات الريان بالخارج فإن الجانب الذي تم التأكيد منه دخل في تقييم القيمة الدفترية المعلقة للأصول ويبلغ مقداره ١٢ مليوناً و٥٤٥ ألفاً و٩٣٤ جنيهها مصرياً بالمعاملات الأجنبية وذلك بعد

أن وصلتنا شهادات وتكشفات من البنوك الأجنبية تؤكد صحة هذا الرقم ؛ ولكن هناك أموال أخرى بالخارج مسجلة في دفاتر الشركة وكشفت عنها لجان البنك المركزي المصري ، ولم نستطع التأكيد من صحة رصيدها الحالي ولذلك تم استبعادها من المركز المالي ولم نضعها في اعتيولنا كأصول مضمونة في المرحلة الحالية ، وإن كنا سنسعى بعد صدور الحكم في قضية الريان لمصرلة حقيقة هذه الأصول واسترداد الرصيد المطلق بفصل منها خاصة أن ميزان المراجعة بالشركة يتضمن أن رصيد أموال الريان بالبنوك الخارجية واستثمارات لدى بيوت الخبرة الأجنبية حتى ١٠ يونيو عام ١٩٨٨ هي مبلغ ٢٤٦ مليوناً و٤٠٧ ألف و٣١٢ دولاراً أمريكياً بما يجعل ٤٤٤ مليوناً و٧٢٠ ألفاً و٢٠١ جنيه مصري وذلك بعد استبعاد قيمة صفقة الأوراق المصرفية التي اشترتها الشركة من الخارج لصالح وزارة الزراعة والتي بلغ ثمنها ٢٥ مليوناً و١٥٧ ألفاً و٦٠٠ دولار أمريكي .

●● ونسأل المصدر القشاشي أيضاً عما يشهده دفاع الريان من أن القيمة الحقيقية لأموال المودعين أقل من الرقم المالي المعطى من القيمة العامة ، وإن القيمة التي ياحتسبها الدولار في المركز المالي بـ ٢٣٠ قرشاً في حين أن الريان تسلمه من المودعين في سنوات سابقة مختلفة وكان سعره ٧٠ قرشاً فقط ؟

المصدر :

العصر

التاريخ :

٨ يونيو ١٩٩٠

● نلاحظ : أن تقييم الودائع بقيمة الأجنبية تم على ضوء الأسعار المعلقة في السوق المصرية الحرة في ١٠ يونيو عام ١٩٨٨ ولذا كان الريان ويطالع ويشتررون من ذلك فلا مشكلة إذا تم رد أموال المودعين بالعملة التي تسلمها الريان بل والمودعون هم المكتسبون في هذه الحالة لأن سعر هذه المعاملات ارتفع الآن عن التقييم الذي تم عام ١٩٨٨ ، والشكوك الشديدة رد أموال المودعين فلا مانع لدينا أن يتم الرد بذات العملة التي تسلمها الريان من المودعين وعموماً فإن حجم الودائع بقيمة الأجنبية مبررة عن ٤١٩ مليون دولار أمريكي ومليون و٤٧٣ ألف و٢١٦ جنيه استرليني و٧ ملايين و٤٣٥ ألف و٨٤٣ ريالاً سعودياً ومليونين و٤٩ ألف و٨٧٩ قرشاً فرنكياً فرنسياً ومليون و٤٣٨ ألف و٦٣٩ قرشاً مغالياً و٤٠ ألف و٨٨٦ قرشاً سويسرياً ولتين و٣٢٧ ديناراً كويتياً بالإضافة إلى ٨٢٨ مليوناً و٨١٣ ألف و١١٧ جنيه مصرياً بينما لم تبلغ قيمة السلف والأرباح التي تم ردّها للمودعين بجميع المعاملات منذ بداية عام ١٩٨٧ وحتى ١٠ يونيو عام ١٩٨٨ سوى ٢٦٢ مليوناً ، و٢٩٨ ألف و٩٨٨ جنيه مصرياً بالمعاملات المختلفة .. ومن هنا فلا مشكلة في هذا الأمر .

عزت بنوي







## البلد أولاد

### ارفعوا أيديكم عن الريان

استت متفلا بل مشكلة الريان ورد  
أموال المودعين ! ! مصفى الريان  
محمد رابك بنيد - وله سمعة طيبة  
ومحترمة - أعلن أن حياته قد أصبحت  
معرضة للخطر ، بعد إعلان الصلقة  
التي عن طريقها مسترد أموال  
المودعين ، وقال أن الحكومة مستعدة  
لحرب من يحول إنهاء مشكلة الريان  
والتجرب الفريدة في الماني القريب  
تدل على صحة ما يقوله المحامي .  
سلطة الحكومة في هذا الموضوع  
تتخصص في أن تخطيها لم يكن هدفه بل  
أموال المودعين ، بل الأجهز على  
الريان وكل الشركات الأخرى التي  
تحمل طابعاً اسائلياً ، ولتذهب أموال  
الشعب إلى الجحيم ! !

وما يهم أولاد قبيلة في موضوع الريان  
كله هو التوسيم التي طبعت هناك .  
إنهم يحملون بفسادها فهي جميلة  
شقاء عريم ، ولو كانت حكومتنا  
رشيدة لبذلت كل جهدها من أجل ذلك  
ولكنها لم تفعل بل إننا العجب نتخلف  
الحكومة باسم حماية أموال المودعين  
طبعت طوس الضاس ! ! ولم ير  
الشعب من الدولة أي بكرة تفلر على  
أنها جادة في رد أموالهم ، بل أن أولاد  
البلد يتهمون النظام الحاكم بأنه  
السبب في تعقد المشكلة .

وأغرب ما أريته في موضوع الريان  
هو هذا التجمع العريب المشبه من  
أهل الأجهز عليه ، قضى اليمين مع  
أضي المال ! ! السفلة الأمريكية  
وعشوق النكاح مع الشيوخ عيين  
وما يسمون أنفسهم بالثاقمين ! !  
هيئة سوق المال ذات السمعة السيئة  
مع المبلات ! ! معك ليس تضر  
هشدي . كلهم اجتمعوا ليس يفرض  
حماية أموال المودعين بل من أجل  
القضاء على فكرة توظيف الأموال من  
أسسها .

والذي حدث نتيجة ذلك كان خراب  
لمصر كلها تعطلت الأزمة الاقتصادية  
أكثر واختربت الأموال تحت الملائمة ،  
وحدث انكسار وركود كبير في السوق ،  
وقوقف الكثير من المشروعات ، ورفض  
الناس المساعدة في السندات التوركية  
التي عملت الحكومة على طرحها  
كجديد ، فالشعب فقد ثقته نهائياً في نظام

الحكم ، ولا يمكن أن يضع مقرراته ، في  
بنوك الدولة ، أو أي مشروع تقيته .  
وما يريد أولاد البلد تحديداً من  
الحكومة في الوقت الحاضر ، هو أن  
تعطي الفرصة كاملة للأليات مدى  
الجدة في مصلحة الريان ، على أن يتم ذلك  
تحت إشراف المحكمة الكامل لضمان  
سلامة كل خطوة في هذا الموضوع .  
والشعب عذره لكة كبيرة في فضيحة  
مطوب من نظام الحكم الأليم  
للعراقيل بل يقدم كل التسهيلات  
للمعكة من أجل قيام رجال الأعمال  
وبشراء أصول وممتلكات الريان .  
وانهاء هذه المشكلة ورد أموال  
الناس . وإذا حدث خلاف بين الحكومة  
ومعالي الريان فلنكن المعسكة هي  
الفيصل فيه .

وما يتقيه أولاد البلد مطبول  
ومعالي ، ولكن متى كانت الأمور عندنا  
تجزي ولما المنطق ! ؟

محمد عبد القدوس





المصدر : **أ. ح. س. ع. س.**

التاريخ : **١٣ أيلول ١٩٩٠**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## قضية الريان : وتطوراتها إلى عرض الشراء بمليار ونصف مليار

**كتب - جمال موسى :**

الريان دفعوا مليارات ٧٠٢ ألف جنيه . وتلك انته  
ثم تهريب لكثير من ٨٠٠ مليون دولار الى الخارج ..

● القضاء الاداري يؤيد منع اصحاب شركات  
الريان من السفر الى الخارج . فقد ايدت محكمة  
القضاء الاداري بمجلس الدولة قرار منع اصحاب  
شركات الريان من السفر الى الخارج .. وقالت  
للمحكمة ان قرار لمنع من السفر قد تم بقاء على طلب  
الناظر العام ..

● اصدر الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس  
الوزراء ونائب الحاكم العسكري الامر العسكري  
رقم ٣ لسنة ٨٨ بمنع كافة التصرفات للأشخاص  
الطبيعيين والمعنويين بشركة الريان للاستثمار

بدات مشكلة الريان بتصفية ممتلكاته عندما  
توقف عن البيع .. ليساوم المودعين على الأراضي  
والمعارف .. قررت شركة الريان تأجيل صرف  
اي مبلغ تقديري للمودعين سواء كانت سلفا  
او تحت الرصيد لحين انتهاء توفيق الأوضاع ..  
واكد مصدر بـالريان ان قيمة الاسترداد التي تمت  
للمودعين حتى اكتوبر في عام ٨٨ وصلت الى  
٣٠ مليون جنيه تمثل نسبة السيولة الموجودة  
بالشركة ..

● لحلت النيابة احمد توفيق ومحمد الريان  
للمحكمة قبل النائب العام ان للنيابة العامة شملت  
٢٨٦ لجنة منذ بدأ التحقيق لجرد اموال الريان  
وكانت اللجنة ان وجدت للجان جميع حسابات  
شركات الريان في البنوك صلا .. وان للهيئتين  
خزعا ١٨٨ ألف ليرة واستولوا على مليار  
و٧١٥ مليون جنيه .. وان النيابة العامة شملت  
من استمدها ٦٨ مليون جنيه و٨٠٠ ألف فرانك  
فرنسي واسهم بمبلغ ٤٠٠ ألف دولار لصالح  
المودعين .. وان النيابة العامة ستلبي المبروعات  
الاقتصادية للريان حتى لا تضيق قيمتها ..

● الريان يطرح اصوله للبيع .. صرح  
الوصيف عبد الوصيف المستشار الاقتصادي  
لشركة الريان ان السيولة المالية المتوفرة لدى  
شركة الريان حاليا لا تسمح برد اموال للمودعين  
نقدا .. وان الشركة تطرح للبيع ٦٠٠٠ اكر  
بمطلة التوبارية ..

● أكد التقرير الذي تسلمه المستشار حسن  
الشريبي المحامي العام لنيابة الشئون المالية  
والتجارية ان ايداعات اموال هذه الشركات تمت  
بالخلاف لأحكام القانون الخاص بتنظيم التعامل  
بالقيد الاجنبي حيث ان هذه الشركات لم يسبق لها  
الحصول على ترخيص بالتعامل بال نقد الاجنبي من  
وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .. كما انها

وتوظيف الاموال .. وشركة الريان للمعاملات  
المالية ..

● أكد تقرير اعنته هيئة سوق المال اصحاب  
شركة لريان يعملون بصفة رسمية منذ عام ٨٢ في  
جميع الاموال من خلال شركة توصية بسيطة  
ولم يكن لهذه الشركة حسابات منتقلة ولم يكن لها  
مرايب حسابات ون في منتصف عام ٨٥ بدأت الشركة  
في تأسيس شركة مساهمة ..

● النيابة تسال الريان لماذا رفض استرداد  
٤٣٠ مليون دولار من الخارج ؟ .. ولماذا لم يقدم  
المركز للمال لشركته الى هيئة سوق المال قبل نهاية  
يوم ٨ نوفمبر ٨٨ ..

● المستشار جمال شوملن يصدر امرا بتحقيق  
مع ٥٠ شخصا من عائلة الريان والعلمين  
بشركاتهم ومنعهم من إدارة شركات الريان وتشكيل  
لجان لتصفيل ممتلكات الريان بعد انتهاء عملية  
جردا ..

● على مدى ٥ ساعات . كلمة استمع لقي  
محكمة جنات القصر الى شهادة ابو زيد الكوي

مدير بنك القصر الاسلامي السابق الذي قام بإغ  
السلطات القبرصية عن عدم صحة الشركات التي  
استخدمه ربيع القليبي المسمم السوي لبيع  
اسهم الريان بـالبنك ..

● صرح الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء  
بانه سيؤكد اجتماعا قريبا مع المختصين لتقييم  
لوقوف بعد بيان النائب العام حول شركات الريان  
وصرح المستشار عبدالمجيد محمود المحامي العام  
لنيابة امن الدولة بانه انتهى التحقيق مع ١٠ من

خلفت قانون البنوك والائتمان حيث تبين قيامها  
ببيع ايداعات وفتح حسابات جارية دون  
الحصول على ترخيص من البنك المركزي .. حيث  
كان المبرور وضع هذه الاموال في حساب خاص ..  
نما تمكثها من تحويل مبالغ من تلك ايداعات  
بالقيد الاجنبي خارج البلاد ..

● آخر احصاء ان ١٧٥ ألف اودعا اموالهم في





المصدر : ..... أ. ج. سامية

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المستثمرين المحليين والعلمانيين في الوقف الخاصة  
بالرياح التي إلتفت إليها المستثمر جمال شومان ..  
وأضاف أنه لا توجد ما يسمى بكشوف البركة ..  
● أعلن المستثمر ماهر درويش مدير إدارة  
التحفظ بمكتب النائب العام . التحفظ على أموال  
الريان الموجودة في سويسرا واللقيا الغربية ..

● أعلن المستثمر جمال شومان النائب العام  
أننا استطعنا أن نحضر من الخارج ٨٠٠ ألف فرنك  
سويسري من شركة الراجحي في جدة  
و١٠٣٩٣ دولارا من للقيا الغربية و١٣٥٩٧ دولار  
من بنك أمريكا أكسبريس بنيويورك و٤٨ ألف  
دولار من شركة الريان بالبركا .. و٤٩٠٠٠ دولار من  
بنك ملتراس بالبحرين وأكد أن هناك لجنة عليا  
للتحفة الأموال الموجودة بالخارج ..

● انفراج أزمة رد أموال المودعين بالريان ..  
الدفاع يعلن شراء أصول الشركات بـ ١,٥ مليار  
جنيه وسداد حقوق المودعين في عشرة شهور ..  
حيث أعلن الدفاع استعداده لشراء أصول  
وممتلكات الريان بمبلغ مليار و٥٠٠ مليون جنيه  
تدفع فوراً للمودعين بليكات مقبولة الدفع على أحد  
البنوك المعتمدة ..

● مصافي الريان يكثف أولائه .. الرياء من  
الخارج تطلوا برء أموال المودعين .. مقابل شراء  
جميع الممتلكات والأصول .. والمستشار شاهر  
درويش يقول .. ربوا الأموال كفلة لولا ثم نرفع  
التحفظ ..





المصدر: ج ١ حض ساعسة

التاريخ: ١٣ يونيو ١٩٩٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# محامي الريان يكشف حقيقة الصفقة

• حكاية بيع الأصول ورد أموال

المودعين في مارس القادم

• على مسؤولية المحامي : عرض شراء جاد ..

والتيار الاسلامي لا دخل له

• حديث : زكريا أبوهرام

• عندما أعلن محامي الريان عن صفقة بيع ممتلكات الريان بمليار ونصف مليار جنيه . علود الأمل ١٨٦ ألف أسرة من مودعي الريان ، بعد أن كاد اليأس يمحصرهم لضياح تحويدة العمر .. لما هي حقيقة هذا العرض وهذه الصفقة ؟ ومن وراءها . ومن ذلك المجهول الذي لا يريد الاصحاح عن نفسه ؟ وهل هي مجموعة من العرب والأجانب أم الريان نفسه ؟ وهل حقيقة أن الريان لم يكن يعرف باسم الصفقة إلا عند إعلانها ؟ وهل هذه المبادرة مجرد فرقة يريد بها المحامي الدخول في دائرة الشهرة أم وسيلة لاطلاق إمدد التلقضي ؟ وهل يسلوي رأس المال في مصر مليارا ونصف مليار ؟ ومتى سيسترد المودعون أموالهم ؟ وماذا لو فشلت هذه المبادرة ؟ حول هذه الأسئلة وغيرها دار حوار آخر ساعة مع محامي الريان محمد رشاد نبيه للوقوف على الحقيقة والتي يصير على أنها أكثر من حقيقة .. وإن المودعين سيستردون أموالهم في ٢٠ مارس القادم . وبعد ذلك ستصبح حكاية الريان قصة من الماضي . قصة من ألف ليلة وليلة .. فهل يتحقق هذا الحلم أو ذلك الصراب وتعود البسمة الضالعة الهلولة أمام الخوف والقلق إلى شفاة المودعين ؟

شركات الأموال ، من هنا بدأ التفكير في أن هذه قوى مجهولة هدتها الإشرار بالمودعين ويصير . ويجعل مارس التسياسة من مطلق وطني . بدأت اقتراب الطوفان لهذه القضية . ووجدت أن الأمر وصل لطريق سدود . من هنا بدأ التفكير . وعن طريق مقصصين استطعنا أن نعرف قصة ممتلكات الريان الحقيقية وثبت أن التفسيرات الموضوعية لأصول الريان لا تمت للحقيقة بصلة . لقد وجدنا أنها تتلوى شمس أضفاف السعر الذي أعلن . وحل سبيل للفق أحد من شركاء في عملية تقدير أثمان أصول الريان وجد أن هناك شقة قدرت بـ ٢٠ ألف جنيه ورغم أن تكلفة تبوير هذه

• بداية نسأل ما هو أصل أو حكاية العرض الذي تقدمت به بمسابقة بيع أصول ممتلكات ممتلكات الريان ؟ يقول محمد رشاد نبيه : — المبادرة بدأت منذ أن صهر فراس التخطئة والأمير المصري والقبض على أحمد الريان . هذه الألقاب . فلقنوا تلك الأموال منح مهلة سنتين للشركات . لتوفيق لوضعها . ومن لا يفعل يقوم ببرد الأموال غير أن الريان هو الوحيد الذي اتخذت ضده إجراءات بالمخلفة على الفور رغم أن شركته اكبر الشركات ومودعيه أكثر من ثلاث المودعين في كل







المصدر: آخر ساعة

التاريخ: ١٢ نوفمبر ١٩٩٠

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشقة بلغ ٢٨٠ ألف جنيه ..  
ويمكن رشده نبيه القواله ..

— من ذلك وجدنا ان اموال الريان تستطيع ان  
تسد حقوق المودعين لو بيعت باثمانها الحقيقية .  
وكان السؤال املي . من الذي يمكن ان يجازف  
ويتقدم . ولم نجد املي سوى استنفاذ حمة  
المواطنين المصريين . وبدأت الفق على هذا الوتر  
عند مجموعة كبيرة من لديهم القدرة المالية .  
واستطعت ان اجمع المجموعة التي تقدر على  
الشراء . ومن هنا عرضت الصفة على المحكمة ومن  
هنا كان العرض . وحاليا نمضي في الاجراءات  
لتكتابة العقد ..

### العرض جهاد تامبا

● هذا العرض جدد الأمل عند قشر المودعين  
الامر الذي يدعونا لان نسال هل هي مجرد ورقة  
او وسيلة من وسائل الخداع ؟  
— لا يمكن ان يكون هذا العرض وسيلة  
مخفية . فالقضية تسير كما هي ، والعرض ان يؤثر  
على الموقف الجنائي . والمتهمون ان يستفيدوا من  
هذا العرض إلا إذا استرحت الاموال في المحكمة .  
ولا يمكن ان يكون الامر مجرد ورقة . ولا يمكن ان  
اقوم بلعبة معروف ان لها نهاية . وكيف اصنع  
نفسى فريسة لـ ٣ ملايين مودع إذا لم يحصلوا على  
اموالهم ..

● إذا كان الامر كذلك فلماذا لا تصنع عن ذلك  
المجهول الذي يتحدث باسمه ؟

— القائلون يسمح بان يظل اسماء المشتريين  
مجهولين ، حتى انقضى الصفة ..  
وهل يعمل الامر لان يدفعوا مليارا ونصف  
المليار من الجندييات ؟

— هم لم يدفعوا حتى الآن . وسيتم الدفع  
عندما يتأكدون من انني قد حصلت على عقد بان  
الاملاك ستؤول اليهم بمجرد سداد الاموال . فإذا  
حذر العقد وسدت الاموال ، اصبحوا ملكين بقوة  
القانون فالامر ليس به مجازلة او مجاملة ، كما انها  
ليست صفقة خاسرة . وانما سيكسبون من  
روائثها ..

● ليس من باب الإصرار على معرفة ذلك المجهول  
وانما الفضول يدفعني لان اسال هل هم عرب كما  
يتردد بانهم مجموعة من دول عربية من الخليج  
بالتحديد ؟

قال القاضي محمد رشده نبيه :

— المؤكد مرة اخرى انها رسالة وفاء لحصر من  
ابناء مصر .. والقائلون يسمح ان يدخل الاجنبي  
والعربي في عملية استثمار عقارية . والذين  
يشبهون ذلك عليهم ان يعرفوا ان القانون يمنح ان  
يمتلك الاجنبي عقارات في مصر اكثر من ١٠٠٠ متر  
ومسكنه الخاص . وحتى يقوم بعمل استثمارات  
عقارية لابد ان يقوم بائنه شركته او لا . وتوافق

عليها هيئة الاستثمار ولا يوجد مجنون اجنبي  
ياتي بأمواله ويشترى ثم يفلجها بعدم الموافقة  
فلا يستطيع اخراج امواله ..

● هل يسأل رأس مال الريان الثالث في مصر  
مليارا ونصف مليار جنيه ؟

— من قبلوا بتقدير أصول الريان كمستثنى عن  
المشتريين هم الذين قروا هذا المبلغ كمن لا اصول  
الريان في مصر . وهذا الموضوع لست مسؤلوا  
عنه . وإذا كانوا هم مجانين وسوف يفلحون فيها  
هذا المبلغ فما اللع . وما يعني ان تحصل على  
المبلغ منهم وأوقع العقد مع الجهة المختصة . ثم  
القوم برد الاموال للمودعين ..

### التجار الاسلامي بريق

● قبل ان وراء الصفة وهذا العرض التبر  
الاسلامي ؟

— هذا محض القراء . واعتقد انني غير  
محبوب على التجار الاسلامي حتى يتعاملوا معي .  
وان يلتفتوني في عملية لهمسهم .

● هل قبلت المحكمة العرض الذي تقدمت به  
لم صرحت لم يبحث العرض مع النيابة باعتبارها  
ممثلة للمودعين واصحاب الحقوق ؟

— النيابة ليست ممثلة لأحد . فهي حارسه على  
اموال الريان والمحكمة قبلت العرض . ورفضت  
طلبات النيابة ، والمطلوب الآن ان تبحث النيابة  
اجراءات كتابة العقد .. بمعنى ان النيابة  
لا تستطيع ان ترفض ان اقدم لها خطاب ضمان  
ولا تستطيع ان ترفض ان احضر لها النود قبل

عشرة شهور . اللهم ان كل ما هو مطلوب من النيابة  
ان تبحث معي الاجراءات القانونية لافراج شروطي  
في عقد مقبول ولقولي . فحين نتحاور في صيغة  
عقد وليس في شروط عقد ..

● ما هي شروطك التي سيتسلسلها العقد ؟  
قل محامي الريان :

— ان اكتب العقد بنهاية الخمسة شهور عند  
انتهاء الرسم الهندسي لجمع عقارات الريان  
واملاكه وممتلكاته وتسليمي كطوب المودعين  
وتسليمي محاضر التجر . وعقد الملكية على حقيقتها  
ومعرفة من له حق بيعها في .

● ماذا كنت لتقدم بقولك ان المشتري على  
استعداد ان يدفع مليارا ونصف مليار أكثر ؟  
لممتلكات الريان او حقوق المودعين ايها أكثر ؟

— القصد من ذلك ان اعطى المحكمة السلطة  
منفردة في الاشراف على الصفة لان المحكمة مفيدة  
بالقانون وبها الضمان الأكبر . وعندما قلت ان ايها  
أكثر . فأبني اعني انه سيتم دفع ما ينشئ القيمة  
طابقا للكلفة ٢١ من قانون ٤٦ لسنة ١٩٨٨ للخصاص





المصدر : **٢٠ حرساء**

التاريخ : **١٣ يونيو ١٩٩٠**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بتلقى الأموال ..

— للغة ، فهنا أكثر ، يبدو أنها كانت مجرد فرفة والدليل أن الأوراق الرسمية التي تقدمت بها للمحكمة خلت من هذا اللفظ مما يوجب تضريها بين ما تقوله ، يملكك ، وما تقدمه مكتوباً بيده على الأوراق بشكل رسمي ؟

— هذا الكلام في القانون ليس له قيمة ، وحتى لا يكون هناك لهم خاطيء لهذه النقطة . الله وضعت في أول اجتماع مع النائب العام المساعد هذا اللفظ في الأوراق الرسمية حتى أمتنع المتاجرة ، وعندما قول مليار ونصف أو حقوق المودعين ، ألا يعني ذلك ضمناً معنى أليكم أكثر ..

● ألا يمكن بلغة المحامين ومعرفة وسائلهم وطرقهم الدافعية أن يكون هذا العرض نوعاً أو محاولة لاطالة مدة التقاضي ؟

قال محامي الريان بكل ثقة :

— للعرض جدى . وليس له دخل بإطالة مدة التقاضي . والقضية بها من المأخذ القانونية ما يمكنها أن تستمر في المحكم لعشر سنوات قادمة . وليست في حاجة لمثل هذا العرض لكي تطول مدة التقاضي . ومثل هذا العرض لو قيمته لفظ لإطالة مدة التقاضي ، فإني لا يجب أن يكون محامياً .

**فقد الشراء جاهد**

● لماذا ؟

— الحكمة تقوم بمحاكمة أحمد الريان بلغة لم يرد المبالغ المستحقة للمودعين . إن لا بد من معرفة المبالغ المستحقة وكل مودع موقع عاد مع الريان ، والمفروض أن الريان وكيل له في الاستمرار ، وإن له في المكسب والخسارة ، والمودع يأخذ ٢ بالمائة شهرياً تحت حساب التصفية التي تترك كل سنة ، وعندما يقوم القاضي بحساب المبالغ المستحقة بعيداً عن أن هناك مضرباً . فلماذا من أن يعرف المبالغ عن وجه الدالة وكذلك المبالغ المستحقة ، وحساب الأرباح والخسائر طبقاً للتوقع منذ إنشاء الشركة وحتى تاريخ التوقف .

وكان ذلك يحتاج إلى خبراء . وهذه المسألة تأخذ سنوات ، ولكنني أعتقد أن خصم الأرباح ألقى صبرات للناس حتى نهاية عام ١٩٨٦ طبقاً للمركز المالي دون مجاملة .. ومن مصلحة كمشترى لا اتصع بهذا ، وإن ألا تصك بضرورة تصفية الحساب طبقاً لكشوف الأرباح وعقد الاتفاق إلا أنني لم أجد ذلك وقيلت خصم الأرباح القديمة ، واستبعادها من المبالغ المستحقة ، إن من يجادل ذلك ليس بهله أطلقاً لمد التقاضي أو تضيق حقوق المودعين ..

● إن من يستطيع أن تذكر لقراء لخرساعة وعلى مسؤوليتك الشخصية أن هذه المباشرة هي الأخيرة بعد سلسلة المباشرات التي توالت منذ

بداية محاكمة الريان ؟

— أنا لا أدخل في دعا لم قبل ذلك ، وهذه لخر مباشرة وإن تكونت هناك مميزات أخرى من أي نوع إن شاء الله . لآتي وألق بأن عرض للفرأ جدى وصيتم سواء كنت على قيد الحياة ، أو في دمة الله ..

● هل تشعر بالخضوع على حيكك نتيجة لتعذلك في هذه العملية ؟

— أنا حيايتي مضبوطة حتى تنفيذ العك . وهذه أمور يحدث أفعال ما كنتلخص عن المشفى ، كنا نبحث عن الذي يقبل المهمة . والتصدى لها علنا ويأجل للعالمها . وأبقت أنا أن اسامع والتصدى علنا لحل هذه المسئلة واموت بنهائيلها ..

● من أين يأتي هذا الخضوع ؟

قال محمد رشاد نبيه :

— السياسة لا ترحم . وصلة مليار ونصف يتم الاتفاق عليها وتجرى المفاوضات حولها ولا يشعر أى جهاز في الدولة بما يدور فهذا أمر

خطير . أليكم صفة تتم وفرد يستطيع أن يحضر من الخراج ما قيمته ٦٠٠ مليون دولار والحكومة ثلاث وراة عرض بـ ٥ ملايين فهو إنسان خطير . كذلك الحكم الخارجى عندما يجد أن هناك إنساناً رمزاً لراة شعب مصر . واستطاع أن يكون سبباً في احضار هذا المبلغ إلى مصر . إن هذا الشخص قوة ، في مواجهة أطماع القوى العنلية التي تبقى الشر كسر ، كل هذه الأمور . قد تجعل لصاحب المصلحة فيها أن يقضى على هذا الإنسان . وهذا أمر متوقع ..

● نعدنا تعود مرة أخرى إلى ذلك المجهول الذى لا تريد أن تقصص عنه . وأسالك هل هو الريان نفسه ؟

— من غير الممكن أن يشترى الريان الويل .. ولأنه أنه لم يكن يعرف قبل أن أعلن الصلة أى شيء عن تفاصيلها . وعرفها يوم الجلسة مثله مثل الجمهور ..

**مراحل عودة الأموال**

● رد الأموال للمودعين سيكون بنفس العملة أم كيف سيكون الرد ؟

— هناك أمور ليس في دخل بها . وكيفية الدفع ستعدها النيابة ..

● بالتصديق متى تنتهى متاعب المودعين واسهرهم من مهزلة الريان ؟

— أن إنشاء الله في ٢٠ مارس عام ١٩٩١ سوف تنتهى مشكلة الريان ، وتصيب قصة من الملقى وتعود الأموال إلى المودعين ..





المصدر : أجر ساعة

التاريخ : ١٣ يونيو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ذلك وحتى ٢٠ مارس المقبل في عام ١٩٩١ عطية وصول الخيار ونصف وبوصولها وباقوة القانون تصبح ملكا وتلك ممتلكات الريان . ونرد الاموال للمودعين ..

● من وراء هذه الصفقة وهذا العرض ؟  
— أنا لفظ ..

● لماذا ؟  
— لأنني مصري . ويوم ان التيج (ن) ميعتي هي رسالة للعالم ان المصريين لنبيهم انتعاء لصر ربح اي شيء ..

● هل وجدت تجاوبا من الجهات المختصة ؟  
— احتفظ لنفسي ببقاء ملاحظتي . والصورة العامة حتى الآن انهم سلموني العقود التي طالبنا ..

● ما هي هذه العقود ؟  
— عقود الشركات . وعقود ملكية العقارات والأراضي ومحاضر الجرد ..

● ماذا لو فشلت هذه المبادرة ؟  
— هذه العملية بحلت من جميع الجوانب . ولم يكره احد على الشراكة فيها . ومن اشترك فيها سوف يحقق ارباحا . فلماذا يتراجع ؟  
● وأنت ماذا ستحقق وما هي اقلبيك في هذه القضية ؟

— الإنسان الذي يقبل الاشتراك في هذه المهمة وهو يعلم انه محكوم عليه بالأعدام ابتداء من ٢٠ مارس ١٩٩١ لا يسأل عن ثمن لعمره ..

● لماذا رفضت تقديم ضمان من احد البنوك وتمهنت بتحمل تبعه الفشل ؟

— المشترون هم الذين من حقهم ان يطبوا ضمانا ولكن ان يقدموا ضمان . لهذا شيء غير معقول . فعمل اي شيء يقدمون الضمان ..

● أخيرا ماذا تقول لاسر اللودعين ؟  
قل الحاسي محمد رشاد نبيه :

— ان امة سيجلفه وتعامل هو الذي لوى الى ان اللحم نفس في هذه المشغلة . واعلم بالمتاعب التي ستواجهني وان يوفقني احد . وليطعنوا . فحق اللودعين سيحصد اليهم . والحق ان يضعف ليدا قد يصل متأخرا . ولكن ان يضعف .. والذين يهجمونني لماذا لا ينتظرون عني عشرة اشهر ..

● ما هي المراحل التي ستتم حتى نصل للنهاية ؟

قل الحاسي محمد رشاد نبيه :  
— هناك خمسة شهور سيتم فيها التعاقد وتخاذ خلالها اسماء اللودعين وكطوفا بقيمة ودائعهم . والخمسة شهور هذه بدأت منذ ٢٠ مايو الماضي . وسوف تنتهي في ٢٠ أكتوبر المقبل . ثم تبدأ بعد





## «مرض الريان» حقيقة .. أم خداع؟

مؤكد .. إن الوباء الأسر .. التي انشرت من قبل بمصرنا .. «وهم الريان» .. والتي تمليش حلقيا بأعضائها كغلاف الكهنة حول «مرض الريان» .. مؤكدا أن معتادها من حالة التبرجح الغشبية بين الناس والرجاء .. تتطابق مع كل يوم يمر على ترياق ما يمكن أن يسفر عنه الخوف للغش :

أحد أرباب هذه الأسر التي طرقت بيوتنا .. سألني : عتب بك :

إذا لا ترحم الصحافة هكذا .. وتقول لنا الحقيقة التي لا بد أنها تعمرها وتسكت عنها .. لقد لاحظنا فجأة بالشهر الذي مضى من مرض الريان أنه أروا .. أو القاطن من جديد بجوانب الأمل .. ولكن بدنا نشعر في الفترة الأخيرة .. من خلال ما تروج إليه الصحافة أيضا .. بما يمكن أن يسفر الأمل .. هل الصحافة مسيدة بالفرح على هذا الوضع المألم للأول من المواطنين كدعوا في إضرابات الريان .. أو حتى أن استنهم أطعامهم ؟

وفي عتب أكثر مرارة .. سألني أم لنفسه أبناء .. تلعت الفتية إلهام عجزا عن الحراك : أيتها القول في وأرجحي .. هل مرض الريان جدي فعلا ومعلمية يتكلم بإسنان مشرقين لا أحد يفرهم ؟ .. وهل يمكن أن يكون مع الحماشي توكيل رسمي من مسؤولين ؟ وإذا لم يكن معه هذا التوكيل فهل أي أسس وثنا معلوماتي في القلقين محدودة جدا .. تتعامل معه الفتية في دراسة عرض الريان ؟ أذا لا تنم أبدا ولا تنهرا .. من هذه المعركة في هذه الأسطة .. فهل الصحافة ليس لديها أيضا أليمة عليها ؟

**لماذا سوف تكتب  
من طغى الريان  
أفد الشربين بلعديت  
الكمال بهم مباشرة**

ومدح ثلاث من الصحافة .. اسلم الريان مشروبات شله مشرقين عاما في الكويت .. واجتنبى يسؤال أكلي حية وصراحة : هل قبول الحكومة لوبت مرض الريان وهو بهذا الشكل الغريب .. مجرد عمل سياسي .. لكي لا تلحق الألب أمام أية فرصة لتتاح أروا المؤبدعين .. لهذا بلال الفلال .. وراء التعدي حتى ياب الدار .. وبهذا تلغفت عن الاشتراكية القتلونية للوكيل .. لكي لا يطغى المؤبدعين .. إذا رافقت الحكومة دراسة العرض ؟ أم أن جدية العرض .. حد ما وبصورة ما أن جدية العرض .. بصرف القليل مؤلانا عن أسماء المشرقين .. معلوم سيكتفي مختلف الآلاف ؟

ومشروبات التسلاوات الأخرى الحقيقية والبيضة الحرج .. لا يتطرح تجريد الألف المؤبدعين القهويين لها .. وجميعها ثابت من أجابة لقطعة من الجاهلين : هل الخوف وحده يقطع استمرار التعلق بالأمل الحلو في استيراد ما شاع ؟ أم أنه من الأوفى .. أعاد الخفس من الآن .. وقبل أن يغيب الأمل أكلي وأكثر .. لتستطيع أن يسفر الخوف من خديعة كاذبة .. تجهن هذه المرة .. بيلقية الأمل الكثير على ما يأتي من أصعب مصحة ؟

\*\*\*

أو كنت اسلمه حقا .. أي يمكن غيري من زلزال لاهية .. التي تلغى بالكر ما تطبق .. معلومات مؤكدة تقطع بلعدي الجاهلين .. لا تشر قلم عن التطلعات بها .. بكل الصديق والأمانة ..

لكنني أدعي فقد استغنى الإسهام بطرح بعض القواصم والمؤثرات .. التي ربما تعين على ما حل فهم أوضح للموقف ..

أنا لا .. معلوم المؤبدعين .. أن لم يكن جميعهم .. فهو من حكم المصحة في مرض الريان ؟ .. أو أروا أن يفهموا .. يدفع الاحتجاج الضميد إلى استيراد أموالهم .. معلوم تعلق به المصحة .. فضاء احتلاف علم بأن المصحة قدت بأبول عرض الريان .. ولم يتبق سوى التفتيد .. بينما حقيقة ما قدت به للمصحة .. هو الآن للشيعة







المعاصرة والمجسدي الذي تقدم بالعرض للبراق .. بدراسته وما والتخلص حوله .. ثم التقدم إلى المحكمة بصور مشددة للتفكير .. إذا ما انتهى الطريق إلى التخليق .. للتفكير فيه .. وتكرير ما تراء بشأنه .. وعلى هذا النحو .. يكون الأصل قد كبر سورما عند المومنين .. من قبل أن يكون له موجب فعلي .

□ ثانياً - المجسدي تقدم للعرض .. الذي لذات المحكمة ببعده .. لا يحمل حتى الآن .. سوى توكيل من الرئيس لل دفاع عنه في قضية توكيل الأموال .. التي فواصل المحكمة نظرها .. لكنه لم يقدم بما يثبت أنه وكيل رسمي وقانوني من المظفرين المجهولين .. الذين كتب في عرشه راجعهم في شراء أصول البراق .. وفي أصول للمومنين .. وهذا الموقف الفصلي غير المنسحق .. يتعارض بالطبع مع المادة رقم ٢٩٩ .. وما يشكوها من مواد .. في القانون المدني .. تتحدث عن إبطال الوكالة .. ومن بين ما تضمن عليه أن الوكالة عقد يقتضيه الالتزام الوكيل بأن يقوم بعمل القانوني لمصلحة الموكل .. . وتنتس أيضاً على أنه « يجب أن يوثق في الوكالة الشغل الواجب توافره في العمل القانوني الذي يكون محل الوكالة » .. وهذا يعني على قدر محاربي المصداقية والمقتضى .. وفي ضوء ما يجريه الناس من آلاف التوكيلات .. ضرورة أن يكون للأول معروفا وليس مجهولاً .. وأن يضع قواعده على عقد وكالة رسمي مصدق عليه من الجهة الرسمية ذات الاختصاص .. وإلا لما كان ملزماً في حقيقة هذا .. بما يمكن أن يتقيد عليه الوكيل .. وأخيراً لا استوى هنا جديداً لا تحسه النيابة علم اليقين .. فإن الحدث مع وكيل لم يفسح عن موكله ما يكون للدفاع إليه في إبطائه على المكاسب أسرا من التدين .. إما تجاوز الشغل القانوني للوكالة مؤقتاً وشالاً ضمن تقييد لفظ حول العرض .. وإما أن هناك بقليل شكلاً قانوني لشر تقدم المحامي في حالة غير شكل الوكالة .. وأخيراً النيابة ..

□ ثانياً - مذبح البعش من المظفرين إلى أن العرض وبكيفية التي اتهم بها محامي البراق .. له صمد من القانون .. يكفل فيما يجره باسم مدعى التخصيص .. أو مدعى الاسم المستعار .. وهو ما يمثل خروجاً على الأصل العام .. من حيث أنه يشترط أن يعمل الوكيل باسم لأولئك فكيف تكون الوكالة لنيابة .. وهذا ما اعلمه وبخطيب محامي البراق منذ البداية فقال أنه يتكلم لصالح آخرين دون أن يفسح عنهم .. وأنه تحت يده سند وكالة منهم في الشك كل ما يراه من إجراءات لاتمام المصلحة .. ولكن السؤال يصبح : ماذا لو تبين فيما بعد التنازع سند الوكالة لأدى إلى محامي البراق أنه تحت يده ولم يفسح ؟ .. وإلى من تنسحب في هذه الحالة آثار التنازع من حقوق والتزامات ؟ .. واقع الأمر يؤكد أنه في مثل هذا الوضع لا يترتب أي التزام على الموكليين الذين سمروا الوكيل دون أن يتفهموا على مسرح العمل .

□ رابعاً - إذا كان هدف البراق للبعش بالعرض الذي قدمه هو الإفراج عنه .. فهو يفر بالقطع من مصليه أن القانون يفسح له في حقه جديداً التخليق الإفراج عنه فقط في قضية توكيل الأموال .. لكنه لابد أن يفسح في السجون حكم ١٠ سنوات جديداً الذي قضت به المحكمة في قضية التزوير مع البراق .. ومن ثم أن يتحقق هدفه في العودة إلى الحرية خارج السجون .. لهذا لأن يتوقع بريد أموال هائلة في حوزته وحده فضلاً عما يضاف إليها حالياً من فوائد شفهية .. وهذا الوضع ينال بالتأكيد فلا تخلف من البرية على جديده عرشه .. ويتكلم في هذه المطيقي .. كما أنه في مسأولون كثر - هو الحصول على أراضٍ سكنية بالإفراج العام .. وألا وأصل مسأولات الشفعية .. التي يفسدها بالمومنين على الحكومة .. حين يتعلق بمسأولهم : وإذا لا يفرج عن البراق نهائياً .. إذا كان سيد البيت أمولاً ؟

□ خامساً - لأن التحدث حالياً مع « الوكيل المستتر » الذي يعمل بما يسمى « مدعى الاسم المستعار » .. يشهد ظلمات متراكبة في التوقيعات وشروط التخليق التي يهدى استعداده للالتزام بها في مشروع التخليق من إدارة المخطط بمكتب المظفر العام .. قد تكرر .. فيما علمته من مصدر كبير موثوق به - مطابقة محامي البراق في الاجتماع القديم معه خلال الأسبوع القديم .. بشرط تقديم أسماء المظفرين .. التي يجري العمل معهم مباشرة .. وهي المطابقة التي سوف يترتب على الاستجابة لها أو رفضها لجدارة حقيقة المواقف كله : « عرض جدي .. بالفعل .. أم « عرض خادع » بالقول !





المصدر: **المرور**

التاريخ: **١٩ يونيو ١٩٩٠** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## أين ذهبت أموال الريان بالخارج ؟

### • ٨٠٠ مليون جنيه القيمة السوقية لأصول الريان داخل مصر ..

كتب : عزت بدوي

● تتسلم هذا الأسبوع إدارة الأموال المتحفط عليها بمكتب النائب العام ، كشوف أسماء ولرخصة المودعين بشركات الريان التي تم استخراجها من جهاز الحساب الآلي بالشركة لتكون جافزة لتسليمها لمحامي الريان في أكتوبر القادم لأصدار شيكات بحقوق المودعين لدى الريان إذا كان جاداً في عرشه بشراء ممتلكات الريان داخل البلاد وخارجها .. لكن ماذا لو لم يكن محامي الريان جاداً ؟ هل تفعل الأموال الريان بالخارج عجز الأصول المتحفط عليها داخل مصر ؟ وما حقيقة هذه الأموال وكيف تعود ؟

في البداية يؤكد مصدر قضائي مسئول أن القيمة السوقية لأموال الريان المتحفط عليها حالياً لن تزيد بأي حال من الأحوال عن طرحها للبيع على ٨٠٠ مليون جنيه مصري . وبالتالي فإنه لو فشل عرض الشراء المقدم من محامي الريان حالياً فقيمة هذه الأصول تظل عن حجم أموال المودعين بمقدار

مليار جنيه مصري . ولو تم خصم المبلغ والأرباح التي تلقاها المودعون من الريان منذ بداية عام ١٩٨٧ وحتى التحفظ عليه بمقدار العجز في حقوق المودعين بمقدار ٧٤٤ مليون جنيه مصري .

ولكن ماذا عن أموال الريان التي في الخارج .. ومحققاتها ؟ - يجيب عن تلك المستشير سامر درويش المحامي العام والمشفوف على إدارة الأموال المتحفط عليها بأن حقيقة هذه الأموال غير منصومة حتى الآن وقد كشف تقرير المركز المالي الذي أعدته لجنة العشرة التي شكلها النائب العام أن ميزان المراجعة الذي تسلمه المحاسبون القانونيون من الشركة في ١٠ يونيو عام ١٩٨٨ تضمن وجود أرصدة للشركة بالخارج تقرب إلى ٤٤٤ مليوناً و ٧٧٠ ألفاً و ٢٠١ جنيه مصري بالمعاملات الأجنبية المختلفة .

ولكن اللجنة اكتشفت أن هناك العديد من الاستثمارات لشركة الريان لدى بعض بيوت الخبرة الأجنبية وغير مدرجة

بالفلس ، بالإضافة إلى قيام آل الريان بإجراء العديد من التحويلات للخارج من البنوك المحلية . وكذا وجود تحويلات من البنوك الخارجية للبنوك المحلية ولم تدرج هذه المعاملات في دفاتر الشركة أيضاً .. ولذلك قامت اللجنة بإجراء بعض التعميمات على هذه الأرصدة

ويضيف المستشار سامر درويش أن هناك ٩ بنوك أجنبية بالخارج أرسلت لمصر شهادات بأرصدة الريان لديها والتي وصلت إلى ١٠ ملايين و ٧٨١ ألفاً و ٢٤٧ جنيه مصرياً بالمعاملات المختلفة . وكان من أبرز المبلغات التي أسطرت عنها هذه الشهادات أن رصيد الريان لدى بنك أبولوني الوطني صفر بينما كان مسجلاً في ميزان المراجعة للمسلم بالمحاسبين القانونيين أنه يضم ٢٠٠ مليون دولار أمريكي ! بينما كشف البنك المركزي الأمريكي عن أن رصيد الريان لديه ٤ ملايين دولار أمريكي بينما كان مسجلاً في ميزان الشركة بمليوني دولار فقط . أما المبلغاة الثلاثية فهي





المصدر : المصور

التاريخ : ١٩٩٠ هـ - يونيو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ملايين و ٢٠٠ ألف دولار أمريكي  
لدى شركة . اي . اف . هاتون .  
للمضاربات بنينويورك  
ولستثمارات اخرى لدى شركة  
ليروزى للتجارة العالمية  
بجنيف تقدر بـ ٣ ملايين و ٦٠٠  
ألف دولار أمريكي . وذلك  
بخلاف ٣ شركات في لندن .  
ورغم ذلك فقد تمكنت النيابة  
من استرداد مبلغ مليون و ٧٦٤  
ألفا و ٦٨٧ جنيها مصريا  
بالدولار والفونك السويسري  
كفنت مملوكة للريان لدى البنك  
التجارى الايطالى بروسا  
والراجحى بالسعودية . وكانت  
غير مدرجة بدفاتر الشركة .  
ولكن هل يستطيع الريان أن  
يسترد امواله من الخارج  
ليضيفها إلى الأصول المتحفظة  
عليها ؟  
يقول ساهر درويش : نحن  
نرجب بذلك ونأمل أن ينجح  
رشد نبيهه مصالح الريان في بيع  
الأصول المتحفظة عليها  
واسترداد الأموال التي بالخارج  
وتتخذ وعده ببرد اموال  
المودعين .

رصيد الريان لدى بنك  
. شيرسون ليهمان . بلندن  
والذى كان مسجلاً ٤٤ مليون  
دولار فقد افاد البنك أن الرصيد  
الحالى مليون و ٧٦٠ ألف دولار  
فقط !!  
ويكشف المستقل ساهر  
درويش عن أن هناك أربعة بنوك  
اجنبية لها ارصدة مفترقة  
بشركة الريان تصل إلى ٢٩  
مليوناً و ٢٣٦ ألفاً و ٩٢١ جنيها  
مصرياً بالدولار الأمريكى  
ولكنها رفضت الاصحاح عن  
حقيقة ارصدة الريان حالياً لديها  
وعما اذا كان هذا المبلغ موجوداً  
بالفعل أم تم سحبه . وهى بنوك  
. امريكان اكسبريس . جهنيف  
و . وماتراست بنك بنينويورك .  
و . وكيميكال بنك بنينويورك .  
و . البنك الاطلى التجارى  
بالبحرين . ولذلك لم نضع هذه  
الارصدة ضمن الأموال المتحفظة  
كأصول للريان . وإن كنا سنعيد  
مخاطبة هذه البنوك مرة أخرى  
عند صدور حكم قضائى ضد الـ  
الريان .  
لما بالنسبة للاستثمارات  
بالخارج فلأذى كشفت عنه  
الجنة وجود استثمارات بـ ٣











## تحقيق : صابر شوكت

مليين جنيه وأصولها عبارة عن مصنع صغير للمبومات البلاستيك ودخل به مجموعة منظمات مزودة بفلان، تسمية لها اللرب. وببعضها !

أما شركة داي . سي ستر، وهي عبارة عن مجموعة منصات الملاهي والأجهزة المنزلية فتبين أن العتارات لم يسد صاحب الشركة سوى ٢٤٪ من ثمنها ومقره الملكي ملاكات مصرية كما أن الملاهي والأجهزة ملك للمصانع الخفية ومع ذلك التترى صاحب الشركة صمام يدعى ملاين الجنيتهات من البترول بفساد أصول لايتكها ! والشريب أن مصلحة الشهر الطوري اكتشفت .. منذ أسابيع فقط .. أن لها فرق رسوم تشتغل على شركات غريبه الأموال .. وأرسلت إلى إدارة التفتيش طلب تعميق هذه التفرير.

ويقول المستشار صابر درويش مدير إدارة الأموال المتحفلة عليها : منذ عشرين وملايين المدعين يتفرون لاستعادة حقوقهم، ينتج عن ذلك آلاف الناس.. وذلك تم اتخاذ إجراءات خاصة للوصول لهدف رد أموال جميع المدعين ..

وكل إجراءات المدعي تسرع لصالح المدعين فقط. بينما أي دائن آخر مثل جهات الدولة المظلة في التامينات والضرائب والجمارك والشهرباء، لا تسقط ديونها من الحساب الآن ، لأن الظروف الخاصة بصاحب المدعي .. وهم المدعين .. لا تسمح بمنع هذه الجهات حقوقها ..

ومن الإجراءات الخاصة أيضا.. قرار النائب العام بالتنازل عن تمصيل ٧٢ كرسم عن إدارة هذه الشركات لشراة الدولة و ٢١ لتسليم امتناء الاستثمار وإشاعة هذه التسمية لرصيد الأموال المتحفلة عليها ومع أن هذا الإجراء يحمينا مساحة الجهاز الختري للتخصبات !

وأكد المستشار صابر درويش أنه إن يتم رفض طلب أي خاضع يقدم أي شخص يريد شراء أصوله الخاطئة للتفتيش حتى يتمكن من رد أموال المدعين ..

## حق الدولة

ولأن أكبر الدائنين هو مصلحة الضرائب يقول القاضي عبدالقوي

رئيس للمصلحة : شركات الترفيه ضلت منذ أكثر من ١٠ سنوات، ووصل رأسمالها لثلاث الملايين، ومنها من يملك طيارات الجنيتهات.. وهذه الشركات ضلت وريعت، ولذلك لابد من تمصيل حق الدولة منها، وهذا ما نقوم به الآن.

وإذا كانت إدارة الأموال تقوم بالانصراف على ١٢ شركة منذ أكثر من عامين، فإنها ملزمة بتسديد الضرائب عن هذه الشركات.. وأليس من حق أحد إسقاط هذه الضرائب، إلا بقرا سداى ..





المصدر : وزير الاقتصاد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٠

## بعد انتهاء المهلة القانونية :

# شركات غير في الحيز



في المستثمر عبد المعز إبراهيم مدير إدارة التطبيق بجهاز المدعي الاشتراكي أن مهلة الـ ٦٠ يوما التي تقرر منحها لأصحاب شركات توظيف الأموال تعنى المزيد من التمسك بالوضوح لضغوطهم .. وأكد أن مذكرات فرض الحراسة على الشركات الأربع - الهدى وبدر والزهراء للإعلام والحجاز - التي يحق معها الجهاز حاليا جاهزة بالفعل للتوقيع عليها لتبدأ إجراءات التصفية على الفور إذا ثبت أن أية شركة غير جادة في رد الأموال !

يجب أن يكون ذلك وسيلة له الأموال .. وقد وجدنا أن إجراءات التصفية والتطبيق والإحالة لحصة القائم استثماري ٦٠ يوما لعن قرارنا أن نحمل هذه الفترة لأصحاب الشركات لتكون فرصة لمخاطبة أصحابهم .. وهذا نوع من المرونة في معالجة القضايا ذات الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية للتحقق .

وحول شكوى المودعين من المخالفات في تعبئة الأصول التي تعرضها الشركات عليهم أكد المستشار عبد المعز أن كل هذه الشكاوى يتم التحقيق فيها فور وصولها إلينا .. وقد كانت الشكاوى

مركزة من المودعين بشركة الهدى حول التهرب في تعبئة قيمة المبروعات التي تعرضها الشركة عليهم للزراء .. وقد قمنا بالاتصال بأصحاب الشركة وتم التوصل إلى حل مرضي للمودعين .

ولكن في بعض الأحيان كانت الشكاوى في غير محال .. مثلا توجد قضية أرض بمنطقة المهنسين تابعة للشركة لشخصي المودعين من المخالفات في بيعها واكتنا بعد العملية وجدنا أن سعر الأرض متعيب وخافنا أن جهاز المدعي الاشتراكي سين أن باع قطعة أرض معقدة بتفصيل الشروع تابعة لأحد

والل المستشار عبد المعز للسؤال عن خلال شهرين فقط بـ ٢٥٠٪ من التصفيات مع شركات توظيف الأموال : أموال المودعين وهي نسبة جيدة وقد شركة بدر للاستثمار وتوظيف وهو أصاحب الشركة بتسديد باقي أو دال هي أسوأ شركة من الشركات الأموال عاكسة خلال شهرين فحين ذلك حقق معها الجواز من حيث موفائها وتضمن ذلك تأخر وأرقاب في نفس الوقت من أموال المودعين .. وتضمن أرقاب حيث يتم السداد حاليا في شركة الهدى تصريحتي بصفة نهائية لاتخاذ قرار حسم تجاه عمليات رد الأموال فيها .. حيث أنها لم تسدد سوى ٢٣ مليون جنيهه لفظ بالإضافة إلى ٩ ملايين قبل التصفية منها من مجموع الأموال التي تصل إلى ١١٥ مليون جنيهه .. وننتظر على هذه الشركة فترة ما قد تكون أسبوعا أو أسبوعين إذا فشلت وأبنت تجاوزها وإذا لم تتحرك قلنا قرارنا حاد .

## شكاوى المودعين :

وحول موقف كل شركة أوضح أن هناك شركات انتهى موفائهم بها شركة سلطان التي سددت كل أموال المودعين وتم حيازة التحقيق معها وشركة الأراكلي التي لم تسدد شيئا للمودعين وتم التصفية عليها بقرض . أما بالقضية الأولى للشركات الأربع فلا تزال هناك مبروتة من الجواز في تتبع عمليات رد الأموال للمودعين فيها . على سبيل المثال لحقت شركة الهدى





## ● مهلة جديدة غير محددة للشركات الجادة ● مناورات والأعياب الشركات ما زالت مستمرة

التخلف عن الحراسة يتسبب هذه  
القيمة .. ولكن إذا وجدنا أن شكوى  
المودعين كانت مفعلة وأن أصحاب  
الشركة يضغطون عليهم للبراءة وأن  
تستطع للزود إلى اتفاق مع أصحاب  
الشركة والمودعين ليس أبعثت سوى  
التحفظ على أصول الشركة في الفور ..  
ولكن يشترط في هذه الحالة أن تكون  
الشكوى مكتوبة ومثبتة قطعاً مريضاً  
من المودعين وثبت لدينا أن أصحاب  
الشركة يستبعدون المخاللة كشكوى من  
التفتيش من الأداء عن ربه الأموال  
للمودعين أو إجبارهم على شراء  
بأسعار تزيد على الأسعار الحقيقية  
للأصول ..

### المناورات مستمرة !

وكانت بعض الشركات قد تمت  
بمناورات غريبة قبل إنهاء المد  
القانونية الهدف منها المساهمة  
والتصديق لتكوين الفرصة وعدم ربه  
أموال المودعين ..

يقول عبد الوهاب عبد بوزارة  
التعليم : ذهبت لاسترداد أموال من  
شركة الهدى والجملة ٩ آلاف جنيه يرم  
٧٨٢٣٢/٨٧ وبعد مطاردة طويلة  
أرسلوني إلى الإدارة المالية وبدلاً من أن  
يردوا لي الأموال اضطنوني إيصلاً لصرف  
١٥٢ كرتونة مكرونة بسعر الكرتونة ٢٦  
جنيهاً وهو سعر البيع للمستهلك ، على  
أن يتم الصرف من المصنع في منطقة  
أبو صبح بالجيزة وهناك وجدت لمصنع  
فيه خال وكفو في أن المكرونة  
الموجودة صرنا ولتفتش عشرة أيام  
لشري .. وعندما خرجت من البوابة

وجدت بعض المستعمرة يعرضون على  
شراء الإصبع بسعر الكرتونة ١٥  
جنيهاً .. إنقاذنا من تكرار الظواهر  
وأعياء المال وتصريف البضائع  
فوافقت مضمناً .. وبعد ذلك علمت أن  
هؤلاء .. المستعمرة لا يكونون للشركة  
ويقومون بهذه المهمة مقابل موزلة  
يحصلون عليها وتقوم الشركة بأعادة  
بيئها بنفس الطريقة ..

ويضيف على منصور - محاسب - أن  
لديه بالشركة الهدى ٦ آلاف جنيه ويخش  
شراء مكرونة بجمعيتها وعندما عرضوا  
عليه شراء قطعة أرض لتكثف لديها  
أراضي صحرانية وأن تصحبه شطاح مع  
لخزين علوة على أن سعر للأرض فيها  
لا يزيد على ٣٠٠ جنيه فرفضه الشركة  
بأنكر من ٣٠٠ جنيه للمودعين ..

وهناك مشكلات أخرى عديدة مثل ،  
تحويل حوال ألف مودع إلى  
شركة في البويرة المسماة «إيمان»  
التي كانت للشركة والجملة لا تسمى «  
مكتبين جنيه لقوا بظهورها على أساس  
لشري من ١٠ ملايين جنيه .. ويتكرر  
نفس الشيء بغضبه لإسهم شركة مصر  
عبر البحر للطين والتي تبلغ قيمة  
مساهمة المودعين فيها ٧٨٠ ٪.

لما في شركة بدر للتأمين فقد  
عرضت الشركة أجهزة كهربائية وأنظم  
محاسبين ويظفون مقلد ربه أموال  
المودعين فيها .. ويتكرر لوزي نفس  
- مودع - أن أفيه ٢٠ ألف دولار  
ورفضت الشركة ربه أوفائه إلا في صورة  
أموال متزينة مقلد في استعراها  
للتطبيق في الأسواق بعد أن تقوا  
بمخول قيمة المبلغ إلى الجنيه لشري  
واقروا سعرة على أساس أسعار عام ٨٦  
التي أودعت فيها أموال ..

وسبق أن ألفت نفس الشركة  
بالإعلان عن بيع أراضي بالممتلكات  
مخصصة للمشروعات «المسماة»  
وعندما انتهت المسئولون لكك شخصوا  
عقودهم مع الشركة وحذروا من عمليات  
البيع الوهمية !

### فائض الأموال !

وربما على ما يتر من وجود الفئض من  
الممتلكات بعد ربه أموال للمودعين بالشركة  
الهدى يؤكد مصدر مسئول بجمعية سوق  
الفل : إن الفئض يشترط على الشركات  
لتقديم بيان تفصيلي بالتبلغ التي تلقاها  
منها وما تم ربه بإفعل حتى تاريخ  
الإفطار وبينان بالتفريعات والفريعات  
التي استلوا أو ساعدت أو فشركت في  
تأسيسها حيث يظهر للفئض كافة  
ممتلكات وأصول الشركة مشفاه  
بأموال المودعين .. إما إذا كان لأصحاب  
الشركات نصيب في قيمة الممتلكات فإن  
هذا النصيب لا يتجاوز رأس المال  
للمشروع بالإضافة إلى مبالغ الإدارة الذي  
حدهم للفئض بنسبة ٢١ ٪ فقط من  
الأرباح ..

### تحقيق :

يوسف هلال  
جمال طابع





المصدر : الجريدة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٠

## الدفاع في قضية ذرة الريان : أين كشوف البركة ؟!

كتب : جمال عبد الرحيم :

قررت محكمة جنابات الجزيرة أمس استمارة جيس لعمد توافيق عبد الفتاح الريان رئيس مجلس ادارة شركات الريان للاستثمار والريان للمعاملات المالية ، في قضية رشوة الذرة الصفراء والمتهم فيها كمال رضا وكيل أول وزارة الزراعة

السابق ونجله محمد لشرف (مناصب) ومحمد كمال عبد الهادي رئيس مجلس ادارة شركة الهلال ومحمد حسن كمال رضا (صاحب شركة مقاولات ولشرف عبد اللطيف مدير شركة ايزال وكمال القرشي (صاحب شركة) .

عقدت الجلسة برئاسة المستشار فوزي احمد فرج رئيس المحكمة وعصوية المستشارين محمود احمد الخازندار وصيد الشكور احمد فرغلي بحضور محمد شريين رئيس النيابة ونيابة مر خالد عبد الملم ومحمد عبد العزيز .

وقال الدفاع ان كشوف البركة تصلح بانها لصاحب البركة في قضية الذرة الصفراء حيث ان الوقائع واحدة والادلة الجذابة واحدة .. واساعل هل حفظت قضية كشوف البركة لان فيها بعض كبار المسؤولين ممن مازالوا يشغلون ٧ مناصب حاليا بينما المتهم في قضية الذرة الصفراء اصبح مسؤولا سابقا ( كمال رضا ) .

وطالب الدفاع عن المتهم بضم كشوف البركة لتوريق القضية ، بينما طالبت النيابة باستمارة جيس المتهم .

وكانت نيابة لمن الدولة العليا بالجزيرة قد اتهمت كمال رضا بأنه خلال عامي ٨٧ ، ٨٨ حصل على مبالغ كبيرة على سبيل الرشوة من المتهم المتوفى لتضم الريان لتوريد كميات كبيرة من الذرة الصفراء لوزارة الزراعة لايامر المباشر .. كما حصل على رشوة لاحتلال شركة الريان محل شركة الهلال بالتوريث .

وكانت المحكمة قد امرت بخلاء سبيل كمال رضا في الجلسة السابقة لظروفه الصحية .







المصدر : **العمارة**

التاريخ : **١٩٩٠**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## قبل استئناف محاكمة الريان غداً : عجز المركز المالي للشركات ارتفع إلى مليار و ٧٥٠ مليون جنيه

كتب - محمود نواف ومختار عبدالعال :

تشهد جلسات محاكمة « الريان » التي ستمتد غداً أمام محكمة جنابات الجيزة عدة مفاجآت تتعلق بالصفحة الأخيرة التي طرحها محمد رشاد نبيه محامي الريان لقرءاء اصول وممتلكات الريان مقابل رد جميع اموال المودعين .

علقت « المصاء » ان اهم المفاجآت المتوقعة الاعلان عن زيادة العجز في المركز المالي لشركات الريان من مليار و ٢٣٥ مليون جنيه إلى مليار و ٧٥٠ مليون جنيه خاصة بعد تطبيقات المستشار ساهر درويش مدير ادارة المحفظ على اموال الريان بإضافة

إرياح عام ١٩٨٧ إلى الدين المستقطعة للمودعين لدى الريان ، واعتبار ما تم صرفه من سلف من رصيد الأرياح . كما علقت « المصاء » انه من المتوقع ان لا وصلت للصفحة السي طريق مبنود - ان يمان احمد الريان أمام محكمة جنابات الجيزة استعداداً للخصي المباشر لسداد كافة اموال المودعين ..

والتأكد هذا الاتجاه بعد ان اخبر محمد توفيق الريان الحاج حافظ مدير شركة الريان لمواد البناء أثناء زيارته الأخيرة له في السجن بأن ال الريان هم اصحاب الصفقة الأخيرة وهم المشترون الحقيقيون .. كما تأكد

هذا الاتجاه أيضاً من خلال تصريحات محمد رشاد نبيه المحامي الذي أصر فيها على عدم ذكر اسماء المشتريين فأثارت انه لن يطعن في المرحلة الحالية حتى لا تعرض الصفقة بأكملها لعملية تشويه وتشكيك جديده .

لكن محمد رشاد نبيه ان الاموال اللازمة لاتمام الصفقة سيتم إرسالها دفعة واحدة إلى النهاية بعد ان يتم تجميعها من مصادر مختلفة خارج البلاد وذلك قبل الموعد المحدد لتسليم الشركات الخاصة بالمودعين بضرة أيام . وقال محمد رشاد نبيه انه في حالة تنفيذ الصفقة سيتم تحويل الاموال

كما تمهد رشاد نبيه بالحفاظ على سرية جلسات المودعين في الوقت الحالي حتى لا تتسبب بتهليل لحظة اذاعتها في المحكمة .

وكان انه تقدم بطلب لرد القضية في جميع القضايا المرفوعة ضده حتى انتهاء الصفقة حتى يحاكم كفر عادي بعد قضية الريان حيث انه ان يسمح كمال قائل - بإبراهيم بالزعم باستغلال القضاء كوسيلة لكشف عليه لعدم البضى قما لاتجاه هذه الصفقة .

وصرح رشاد نبيه بأنه ان يتم في جلسة لعد الاستماع إلى شهادة الشهود في قضية الريان موضحاً انه سيتقدم للمحكمة بطلبات وامانة تحول دون تلك الاجراء .





المصدر : ..... الامالى

التاريخ : ..... ديسمبر ١٩٩٠

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

في قضية الريان غدا :

## الدفاع يطلب بإحالة الدعوى للمحكمة الدستورية

المحكمة ومحكمة جنح بولاق الكبرى ، فيما يتعلق .  
بجرائم النصب والتزوير التي وجهت إلى المتهم الأول أحمد  
توفيق الريان . كما يتهم أعضاء الدفاع بعدم تمسكهم من  
الإطلاق على تقرير لجنة المحاسبين العشرة التي فحصت  
أصول وممتلكات الريان وقدرتها بـ ٢٠٠ مليون جنيه فقط .  
من ناحية أخرى .. بلخليفة سر وقات ليلالريان بمصر  
الجديدة .. والتي استولى عليها مجهولون .. أكثر من ٤  
ملايين جنيه . وكانت الفيللا مستكنا للمدينة التي تزوجها  
الريان قبل صدور قرار التظلم العام بوضعها تحت الحراسة  
في ٩ نوفمبر ١٩٨٨ .

بعد حقايا ممدوح الوسيحي محامي الريان بلاغا جديدا  
متضمنا وقائع جديدة في حالت السطو على الفيللا .

تستأنف غدا - الخميس - أمام جنحيات الجيزة-بارش  
المعارض بمدينة نصر ، محكمة المتهمين في قضية شركات  
الريان ، لتوكليف الأموال ، المتهم فيها الأخوة الريان  
ووالدهما توفيق عبد الفتاح .

تبدأ المحكمة سماع ٢٥ شاهد اثبات في القضية على  
رأسهم الدكتور محمد حسن فيح النور رئيس هيئة سوق  
العمل ، ولجنة المحاسبين العشرة ، ومجدي حفيظ  
مراتب حبيبات الريان ، وعدد من المودعين الذي تقدموا  
ببلاغات ضد الشركة . ومن المنتظر أن يحصل دفاع  
الريان ، تعطيل سير القضية .

كما سيطلب الدفاع من المحكمة إحالة الدعوى إلى  
المحكمة الدستورية العليا . للفصل في نزاع اختصاص





المصدر : ..... ٦١ وفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠

## رأى حرّ

وكان .. ليه ... «!!؟»

بقلم : أحمد أبو الفتح

- وكان ليه.. سؤال لابد ان يخطر على بال الانسان بمناسبة العرض الذي تقدم به الأستاذ محمد رشك شيه المحامي والذي أبدى فيه استعدادة لإعادة كل أموال المودعين لدى الريان مقابل الاستيلاء على كل مملكته شركات الريان.
- الاستيلاء المحامي ليس ممن عرف عنهم الاستخفاف بالوعد ولابد ان يكون قد التزم لأصحاب رموس الأموال الذين كلفوه بتقديم هذا العرض شياً عنهم ان شركات الريان تمتلك على الأقل ميسواى هذه المبالغ الضخمة إن لم تكن قيمتها تزيد عما سيدفعونه .
- ولابد أيضاً ان يكون قد تأكد لدى أصحاب رموس الأموال ان هذه الشركات يمكن ان تفر ربحها مفرية إحتريهم على التقدم بهذا العرض الضخم.
- إذن.. كان ليه سوق للفل.. وكان ليه ليج الثور.. وكان ليه التلطيش!!؟

نعم كان ليه.. «!!؟»

- الحقيقة ان اى صاحب عقل لابد ان يحار عقله في الامساك التي دعت الحكومة أو خفية الامم، التي انزلت اليها بقلوبها الجعيب.
- شركات تسواى أموال المودعين بل لابد ان تكون تسواى كثر.
- شركات يمكن ان تفر أرباحاً ضخمة الاغراء بحيث يتقدم من يريدون ربط أموال تصل الى ألف وخمسمائة مليون جنيه في هذه الصفقة الكبرى.
- ألف وخمسمائة مليون جنيه ليس مجرد مائتين بغلر بها المخافون.
- ألف وخمسمائة مليون جنيه لو تم تحويلها إلى جنيهات استرايكية لزادت على ثلاثمائة مليون جنيه... وفائدة الوديعه بالجنيه الاسترايكي هي ١٥٪ والوديعه لاتصيب اية مسئوليات للمودع ويمكن ايداعها في الخارج وقبض الفوائد في الخارج.. ولا ضرائب ولا موقوفات يتحكمون ويبتزون صاحب الوديعه.
- إذن لابد ان ربح هذه الشركات يزيد بنسبة كبيرة على ١٥٪ .. والا للمذا المفجرة ووجع الدماغ في دولة حكومتها تصير قوانين مثل هذا القانون الباطي ولجها أمثال الدكتور رفعت المصوب الذي يكره الاستثمارات الخاصة والدكتور فح النور الذي لايت جدارة في وقف حل مئات الشركات.
- كان ليه تدخل الحكومة.. «!!؟»

سؤال فعلاً صحيح «!!؟»

- إذا كان السؤال عن تصرف الحكومة وقانونها الاخير الذي اعني ابصر للمودعين من استمرار البكة يجد الجواب في: «تزام الحكومة بالبيع على مبادئ وتقاليد الثورة لأن الاجلعة تكون صحيحة.
- لقد تخصصت «الثورة» في انزال الشراي بالمصريين.. وتخصص محاسبينا وكثرة من فوارها في نهب الاموال.
- بعد ان حصل المحاسب على مبالغته به «البكة» كان لابد ان يلقى دور «الثورة» لانزال الشراي بالمصريين.
- ثم يسبق للثورة ان استولت على أموال المصريين وعلى كل الشركات المستلعة وانزلت الشراي بملايين الاس التي تم نهب اموالها وسلب الشركات التي كان المصريون هم حملة اسمها «!!؟»





المصدر : ٢٢ وفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : أكتوبر ١٩٩٠

### الحقد دستور الثورة...!!

●● الحقد هو دستور الثورة والثوار ويلغ الحقد أن وضع المكتور اسرا تحت الحراسة لأن المنكح له ابلفه بانها تعيش في منزلها وكان الطعام فلخرا والشوك والمكتفين غالية اللذن.. كل المكتور لايطيق أن يتم عند سماع هذه الروايات الا بعد أن يصدر الامر بوضع من لكل التديم عندهم تحت الحراسة.

●● لقد عوض المكتور كل الاجانب. محملة اسمهم شركة قناة السويس واصحاب البنوك والشركات حتى اليهود عوشهم عن ممتلكاتهم لكن المصريين لايعوضهم...!!

●● ومن تقيد الثورة تخريب الاقتصاد.. قلنوا بين شركات بنك مصر او اللوزي او عيود او العيد او.. او عندما كانت حرة وبين حلقها الذي وصلت اليه بفشل «الثورة»!!

●● قلنوا بين رضاء مائل ١٩٥٢ وخراب ميعدها.

●● امجلوا عن سكان القصور والثروات المهرية والتحف الثموية لخرابوا

●● كم اتعنى أن يستطيع الضحايا مطالعة الصحف والمجلات التي صدرت

قبل ١٩٥٢ ويقرنوها بالمصطفة الخليفة الصغراء التي صدرت في عهد

المكتورية السوداء وأن يعرف الضحايا أن الصحف والمجلات قبل ١٩٥٢

كانت تصدر دون اجراءات وكلفت تريح وتضع شربل للذلة واتمنى أن

يطلع الضحايا على الاوضاع الخفية لها الآن.

●● الحكومة بشغلها انه ادت اقروض الولاة بثورة تخريب الاقتصاد

وانزال المصائب بالنفس..

### عودة الى السؤال : كل ليده... ١٩٥٠

●● ولكن هل حفلة قامت الحكومة بالمندخل وباصدار القانون الخاص بشركات توليف الاموال والمكتور فج النور لجرة الرغبة في انزال الخراب بملايين المصريين وشجع الاقتصاد.. لم يلاذوا

●● الامر المؤكد ان هذا القانون قد اوصل مصر الى ماس لاحصر لها :

١٠ ملايين المصريين تحولوا نتيجة تصرفات الحكومة من اصحاب مائل

شهرى او سنوى الى معمين لايعرفون كيف يواجهون اعباء الحياة.. ومهما

حاولت او حاول الكفاف ان يصلوا بعض التكتات التي جلت بهذا العدد

الضخم من المصريين فإن القمم ان يستطيع ان يعبر عن كل هذه الماس

الدائمة.

٢٠ كسك مدمر للسوق.. وذلك نتيجة حرمان الناس من عائد اموالهم

الذي كان يقدر شهريا بين ٣٠٠ و ٤٠٠ مليون جنيه مصرى..

٣٠ الكسك وسوء ادارة الحكومة والاملاية الحكومية بالمندمية للاوضاع

الاقتصادية ادت كل هذه العوامل الى ازدياد حجم البطاليس بصورة مروعة.

٤٠ المشروعات التي كانت قد انشلتها شركات تلقى الاموال قد اصيبت

بشلل ادى الى قتل الكثير منها والى ارباك البقية الباقية.

### اكثر من سنتين

●● اكثر من سنتين والحكومة لاتبال لبيكاتي ولوسلات للودعين ولا

بالكسك الذي سيطر على الاسواق ولا بالبطاليس التي انتضت المحاكم

ولا بالاقتصاد الذي ينهار..!!

●● ثم بعد ذلك يقول المسؤولون للمصريين ان «الازمة شديدة وعليكم ان

تصلوا وتضجوا»..!!

●● من الذى تسبب في الازمة.. هل هم المصريون مسؤولو الحقوق.. لم

المسؤولون الذين يفسدون على زمام كل الامور.

●● وترفع الاسعار اوتلقا رهيبا ويذكرى كتاب السلطة في الحديث عن

ضرورة الفاء الدعم وعن ضرورة رفع الاسعار وعن ضرورة تقبل المصريين

لكل هذه التبايلا لأن في تقبلها اصلاح «السر الاقتصادى».

●● من ذا الذى سيصلح المسار الاقتصادى.. هل هذه الحكومة او اية

حكومة تلتى عن طريق التعيين مستطيع اصلاح المسار الاقتصادى ١٩٥٠.







المصدر: الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩ يونيو ١٩٩٠

●● انها حكومات مرتجلة لا تعرف اى طريق تسلك.. اعضاؤها لا يربطهم فكر ولا مبادئ.. وزراء يدعون الى حرية الاقتصاد ووزراء اعداء لهذه الحرية..  
●● كم من الشهور ضلت على البيئات الحكومية حول بيع بعض الشركات.. وحول تطوير ادارة القطاع العام.. ماذا تم طوال هذه الشهور.. هل تم شيء يكتفى به؟  
●● شك سياسي.. واجتماعات.. وتصريحات.. وما هي النتائج العلمية.. لا شيء.. نعم لا شيء..  
●● حكومة لا تحاول ان تضغط اى اتفاق رسمي وتلقى ينتج فضها على الشعب.. هل هذه الحكومة او اية حكومة تاتي من اهل هي التي ستنقذ مصر من الازمات؟

تعالوا نتصور..

●● تعالوا نتصور ان الحكومة لم تتدخل في امر هذه الشركات ونسأل: هل كان الوضع سيكون افضل ام اسوأ..  
●● هل كان المودعون سيحيق بهم ماضيب بتشغل الحكومة.. ام كان وضعهم سيكون افضل..  
●● هل كانت الاحوال الاقتصادية ستصل الى مواصلة اليه..  
●● هل كان الكساد سيطبق على انفس السوق.. (١١)  
●● هل كان انتاج المشروعات التي انشأتها شركات تمويل الاموال سيصيب بالفشل او الازدياد..  
●● هل كانت التقاليس ستصل الى هذا الحد للرهبان؟  
●● اليس في اقدام ممولين لشراء شركات الريان مياضع بان التدخل الحكومي كان دخلا خفيا مائة في المائة..

كفى ليه...؟

●● مرة اخرى كان ليه التدخل الحكومي..؟  
●● هل هناك اسباب خفية ادت الى هذا التدخل.. وعلى الاسباب الخفية..  
●● لانه ان الامراء بان التدخل كان بحماية المودعين، هو كلام لايجوز...  
●● ولانه ان الحكومة لن تقول الاسباب الخفية التي جعلتها تتدخل... وسيظل السؤال مكان ليه... دون جواب الى ان يكشف الله الحقيفة ويكشف الاسرار.





## أموال

# الريان العائدة .. أين تذهب ؟

المودعون يبحثون عن الثقة ومشروع كبير يستوعب أموالهم

يبحث الناس لإيجاد أموالهم في البنوك الأجنبية بخلاف وتكون نحن الذين نلغتهم لذلك .  
والتي أصبحت تلتصق بالودعين تسمى المودعة عزه أنهم لا يزالون يتبعون طائفتين الثقة . وتضع خيرة الإحصاء وثيقة علاج اجتماعية لهذه الظاهرة موجهة في البداية أن الأزمة المظلمة السياسية والإعداد السياسية والاقتصادية في هذه . ولكن المعطى يقتضي بأنه فإنه يهتم أكثر بضرورة أساسية بالأمم والثقة على أمواله واستغلال لورده وهذا يفتقر من القوانين واللوائح التي تحمي القطاع الخاص وتؤمن مستقبله .  
وبضرورة أن يتغير سعر الفائدة لدى البنوك من السعر الذي تقدمه تلك الشركات . وأهم من كل ذلك على أموال الودعة في البنوك والثقة فبرية الشركات عليها .

والأمر هنا ماذا في البنوك المصرية وسأنتهي بحثنا لاستطلاع أحوال الودعين ؟

يقول نبيل السمار تكلم مدير عام البنك المصري الخليجي لعل هؤلاء الودعين استحووا الترس واقتدوا بأن البنوك في الآن والأمان . وإنما على مدار السنين لم تزل بقلتها تلتزم بأموال الودعين بل دائما تطور وتوسع في الأوعية الإخراجية وتزيد من حوافزها إما في شكل زيادة العائد أو في شكل جوائز سحب دوري . ويطلق ترويح هذه الأوعية التي تلتصق كل شخص . خصوصا بغيره ومنها التأمين المصرفي ومنها ذات العائد الشهرية . وعلى في الإطارات التجارية التي تلتصق بها عود البنوك أو بقليل في فروعها بقرصنة في أسرار الأوعية التي لا يمدحها بعض شركات توفير الأموال فضلا عن أن هذه الأوعية الإخراجية الجديدة لا تلتصق بارتفاع تكلفتها .  
وأخيرا لعل من البنوك في فسيحة المظلي مبلغ الحرج من هؤلاء الودعين حيث أن كل هذه معاملات جديدة تكرر في نطاق الريا والاستغلال العام .  
ويضيف نبيل السمار هذا وعمل البنوك في هذه المرحلة أن تكتف محلات الترخية والألاعن من هذه الأوعية الإخراجية ومزاياتها حتى تقتطع هؤلاء الودعين وتوظف أموالهم فيما يعود عليهم وعلى الوطن بالصلحة العامة كما أن مما يساعد على ذلك المزيد من وجود فروع البنوك

بسيطة .  
وتلصق بقرصة عبد العلوم ربة منزل أين مستحب فواش الظفرة المشابهة بأصلها . وتقول لذا تكتف في أموال وهي مبلغ بسيط لصفوف تسد ديونها وتكرر بقلتها توجه الله .

محمود الخازني الموظف بالبنوك وسط الدلتا لن يصدق إلا إذا وصله خطاب رسمي باسترداد أمواله . ولكن إذا صدقت الأمور لصفوف يستخرج مع أسرته بعد حرج طويل ويؤكد أنه لن يدفع هذه الأموال تخرج من منزله مرة أخرى لأي جرة .

الغريب أن المتطورة سكرى عباس تنفق تمعا مع الموظف الصديق وتؤكد أنها مستحقة بأموالها في منزلها وتقول أنها متأكدة من عودة أموالها لأنها . أموال حلال . ثمة غربة وعناء ٢٠ عاما . ويبدو زوجها محمود حجاج . رجل أصلي . ذوقه من أن تجعل التوبة في القضية وعدم تنفيذ العرض أو عدم تنفيذ أموال الودعين .

مع كل الآراء الصليقة يختلف المهنس أحمد عبد السلام ويؤكد أنه مضجع أمواله مرة أخرى عند الترس لأن هذه الشركات في نظره لم تكن وهما . حينما تستأنف تلتصقها مرة أخرى سكرى أريحا أكثر . وهو على استعداد لإدراج أمواله في أي شركة لتوظيف الأموال إذا لم تعد شركات الريان للعمل .

وأخبر من وراء الودعين الذين التفتد في احتمالات استغلالهم . وهذا نفس المودعة عزه كرم خيرة الإحصاء والمرقز القومي لتكسوت الاجتماعية هذه التفتد بقلها أن الناس التفتد في هذه الشركات لثلاثة أسباب فوجوه هي زيادة سعر الفائدة وفقدان الثقة في الاستثمارات الرسمية وعدم وجود فهم حالي لمصلحة الاستثمار نتيجة القوانين واللوائح التي تفرضها البنوك على القطاع الخاص وهذه التفتد في القوانين . تسبب أحيانا وانكسار المواطنون لهذه الشركات .

ولذلك تعلق المودعة عزه بعد كل ما حدث لم تزل للإستثمارات الرسمية على اختيار هذه القوانين لاستمالة تلك الناس ومنه الفراع الذي أحصلته شركات لتوظيف الأموال . والخوف بعد كل ملحد أن

يب الأمل فجأة في حياة ١٨٥ ألف مودع عند الريان استرداد أموالهم . ومع عودة الروح لهذه الأموال بدأ أصحابها يلتفتون كيف يتصرفون فيما لو تمت إليهم أموالهم .  
ورغم أننا لا نغفل التعامل مع احتمالات كلمة . لو . إلا أننا لدينا شمال الودعين والبنوك من درس المظلي . ونرى قطب على احتمالات المستصلحة . واليهوت من مشروع كبير يستوعب هذه الأموال .

واله تفتد أراء الودعين . إلا أنها تكس مميزات لها ثلاث فورية . كل على الإجابة أن تقرر فيها بيمين . ويقل مدحت محمد الموظف بشركة مصر للتورق أنه غير مدرك أي شيء مما يقا لا إذا عادت إليه أمواله يفتل . وفي هذا الوقت لا يجد أمواله بقلها بعد الذي فسيحة المظلي يجوز التعامل على أساس سعر فائدة متغيرة . ولكن إذا لم تقرر البنوك هذه الفكرة . فليقوم بعمل مشروع مع أي صديق . بينما يفتد المهنس طلمع عبد الخالق أن يستقر نصف أمواله لعدم جدية عرض الريان . كما أن قيمة الأصول التي يمتلكها غير معروفة على تصاري مليا ونصف . وهو ما لا يوقع للمهنس هشام أن يفتد أي موازن آخر بإدراج أمواله في شركات لتوظيف الأموال مرة أخرى . ويظهر في إدراج الأموال إلى بنك كهنس لعدم الاتفاق مع طلمع على إقامة مشروع سيحي في جنوب سيناء أو الغربية .

في المعنى تماما لا تقرر ترانكليس على استثمار أموالها في أي مكان بما فيها البنوك . كل ما تريد أن تلتد في استثمارات منزلها وتؤكد أنها تفتد الثقة في الجهة كثرية . خاصة وأن كل التلال كانت تشير إلى شرعية مشروعات الريان . وتقول عندما تمت إدراج أموالها بأحد البنوك . قل في أنزوف . لذا لا تودعي أموالها عند الريان لأن الفائدة منخفضة ١٢ الطك لإزالة برادة الفائدة أحمد محمد سليمان في كيفية شراء مستندات الريان بغير وصف . ويشير إلى أن هناك بعض المؤشرات في وجود عدم الثقة على الخاص . وهو أريحي في أي شيء سوى في جرة كريمة بعد غربة عن مصر عشرين عاما . وذلك من خلال كلمة أي مشروع





المصدر : الامصار

التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### تحقيق : أمل سعد

المشروع مجد وذلك من خلال دراسات الجدوى التي يقوم البنك بإعدادها حول تكلفة المشروع والطبقات الداخلة والاحتياجات من المواد الخام والعمالة ورأس المال والمشروعات الختلفة . وفي المقابل لا يضع البنك أية شروط أمام العملاء المستفيدة في هذه المشروعات . ويضيف د . عبد العزيز رمضان أنه من الممكن أن تقوم البنوك الآن في حالة توافر اإبداعات كبيرة بالانطلاق في 7 جديدة وهي

استثمار اإبداعات الو .. مشروعات تضمن لهم عائد اأعل .. .. الودائع الختلفة بمعنى التآمة افرص تجميعه للتوفير أموالهم . وفي النهاية يؤيد رجال البنوك بالإجماع على أنه ليس هناك أية معوقات أمام هؤلاء المودعين حيث تتنافس البنوك جميعها في سعيها لجذب عملاء جدد لاستثمار أموالهم بل تتنافس أروع البنوك الواحد في هذا المجال . ونحن على استعداد لشكى أية شكوى في حالة وجود عبات .. ومن هنا يمكن القول بأن هناك بالفعل فرصا عديدة أمام المودعين لاستثمار أموالهم الفضل واضمن إستثمار يمكن أن يحقق لهم الأمان فيما لو عالت إليهم أموالهم .

للمتلفة بكلفة اأدن والمراكز لتكوين قريبة من كل مواطن .

ويقول جمال أبو العبد رئيس مجلس إدارة بنك التنمية الصناعية أنه بالإضافة إلى الأهمية الأخرى التي تقدمها البنوك التجارية والتي تناسب كل الأصغر والفراميات بالفعل فتوحها ومزاياها فإن بنوك التنمية سواء صناعية أو زراعية تفتح أبواب استثمار قائل بعائد مرتفع ومضمون من خلال دراسات جدوى ومدح افروض ميسرة الفروض تناسب أيضا كل مستثمر أيا كانت إمكانياته المالية .

### مشروعات بعائد ٢٠ ٪

هذا ويوجد بكثيرة التجارية وبنوك التنمية اإدارات متخصصة يطلق عليها اإدارات للمشروعات أو الاستثمار تقوم باعداد دراسات جدوى عن مشروعات يمكن تنفيذها أو مشروعات تلتزم بالفعل يمكن للعملاء الصلصة فيها ..

وعن دور هذه الإدارات يقول الدكتور عبد العزيز رمضان مدير إدارة متابعة المشروعات ببنك مصر التنمية الصناعية أن البنك بالإضافة إلى إيفائه بدوره الأساسي كعقرض فإنه يقوم بتأسيس مشروعات صناعية أو خدمية تكسب عملاء مثلا ويساهم فيها بنسبة محددة ويبيع الفرصة للأفراد للمستلصة فيها مقابل عائد في حدود ٢٠ ٪ ويزيد العائد مع نمو المشروع ... ولأنه إن دعم البنك لهذه المشروعات يعد عملا مخططا للتعامل مع الطيرسي أنهم يشعرون بنسبة كبيرة من الأمان عندما يكونون على يقين من أن





## المشرف على رد أسئلة المودعين بجهاز المدعي الأسفراي يشرح للأهram

# الموقف الآن في شركات توظيف الأموال !

### حديث : إلهام شرشر

ملينا تقريباً ومن ثم يجب التحفظ على أموال  
يصدر قرار بشأن ذلك

● مامي الملهة التي يتبعها الجواز لهذه  
الشركات حتى تتمكن من مصادرها لأموال  
المودعين بالمثل ؟

● وزير الأسفراي عبد العزيز أحمد  
مساعد المدعي الأسفراي والمشرع على  
تحقيقات شركات توظيف الأموال : إذا  
كانت هذه الشركات قد قامت بسداد حوال  
٥٠ ٪ خلال أربعة أشهر فاعتد أنها في  
حالة جيدة سارية لذلك أي أربعة أشهر  
أخرى بشرط الجدية في العمل

● قلت بعض الشركات تشتري على المواطنين  
المحصلين على سلع معددة مقابل  
إيداعهم .. لماذا لا ترفض بعض المواطنين  
المحصل على هذه السلع وماعى مسبق  
أموالهم بعد ذلك ؟

● ويوجب الأسفراي عبد العزيز : أن  
الجواز راق خلال الفترة السابقة على ثلاثة  
أربع الفسري وفي الأصل والد المدعي  
برضاء الشركة والمستثمر بدون ضغط أو  
أكراه على المدعي والبرضاء التام وسهل  
يكون ذلك هو أسس المصلحة التي يستمر

المدعي عليها العمل بها خلال الفترة الحالية  
وإن كان من حق المدعي أن يتسكع بأمر  
الفسري

● وأيضاً : إذا كانت شركات الشركات من

التعامل مع المودعين وأمر بالتدري أو  
المتنبي برضاء الكامل .. كل بها .. ولا لأن  
الجواز سيقتل حتماً لصالح المدعي  
المستثمر على طريقه تلك رأس لشركات  
أن تتسكع بالمصلحة لأنها إبتعت قانوناً بطلان  
التسكع من يونيو

● مامي القضية المثيرة للظلم من الشركات  
سددها حتى لا يتم التحفظ على أموالها ؟  
● ويوجب : الشركات مزبنة بد أموال  
جميع المودعين ولا يمكن أن يتم إلى أربعين  
دون أربعين ولي عدم الفهم إلى أي مدوع

الاشتركي من حيث مدد المودعين بحجم  
الأموال المودعة وماتت ردة من أموال سواء  
قبل إحالة هذه الشركات إلى الجهاز أو أثناء  
وجودها بالجهاز والرصيد الذي لكل شركة  
ويطوف مدير مكتب التحقيق والإعدام  
: ولا كانت شركة سلطان قد باعته بأموال  
أحد إحتلتها إلى جهاز المدعي الأسفراي لهذا  
مصدر قرار بحفظ القضية وإحفظ القيمة  
العملة لسبق المال

كما تبين أن شركة « نيو كايرو » قامت  
بسداد حوالي ٥٠ ٪ من أموال المودعين  
وكذلك شركة « الجواز » وأوضح أن شركة  
الهدى سمرت في سداد ٢٦ مليوناً بعد الطرح  
من يونيو عام ٨٨ ريال إحتلتها للجهاز إضافة  
إلى ٢٥ مليون جنيه سلك تحت حساب  
الارباح لعام ٨٨ وهذه الأرباح سوف تقسم  
من المستثمر إضافة إلى ١٦١ مليوناً أثناء  
وجودها بالجهاز من مجموع المبلغ التكاليف  
الطرح منها وهو ٢٦٤ مليوناً فيكون الباقي  
١٦٩ مليوناً وكل ذلك تم في فترة وجيزة حوال  
أربعة أشهر تقريباً

أما شركة « بدر » فوإنها قامت بسداد ١٠  
ملايين جنيه بعد الطرح من يونيو عام ١٩٨٨  
وإحتلتها للجهاز وحوال ٢٢ مليون جنيه  
أثناء التماثل مع الجهاز يتقدم مساهمها  
محمود طاهرين وأمر بأن لا يتم سداد ٢٧  
مليون جنيه للأشخاص لم يسألوا بعد بطريقة  
الجواز وأنه ليس إيجبه التنازلات من طريق  
المضربين للضمان لسؤالهم من التنازلات .  
كما أن مصرف « بدر كايرو » بصالحته  
من مس طاهرين وصل هذه المصروف بسؤالهم  
مخال الأرباح لصالح المودعين  
ويواصل حديثه فقال : ولا كان ذلك قد  
تم في فترة وجيزة بلدت أربعة أشهر تقريباً  
فقد رأى المستثمر عبد السلام حامد المدعي  
الاشتركي تركه فرصة جديدة لهذه الشركات  
للاستمرار في مصلحة آله المودعين تحت  
إشراف الجهاز ولي حلة تخلص أي شركة  
فوت مديون وشعها أولاً تمت التحفظ  
أما القضية لشركة « لوكايف » فإن  
مجموع ما قام برده لم يتجاوز ستة آلاف  
جنيه بد ١٠ / ٦ / ٨٨ ريال إضافة بنسب  
إليه ١٨٢ ألف جنيه تقريباً أثناء تعامله مع  
الجهاز من مجموع الأموال المودعة ١٢

أنتهت المدة القانونية التي  
حدثتها هيئة سوق المال ليست  
شركات توظيف أموال لرد أموال  
المودعين ولم تتم عملية الرد  
ولم يتم جهاز المدعي الأسفراي  
بالحفظ على أموال هذه  
الشركات

● المودعين في هذه الشركات  
تسببوا كسرة بشرحها  
« الأهرام » على المستشار عبد  
العزيز أحمد إبراهيم مساعد  
المدعي العام الأسفراي ومدير  
مكتب التحقيق والإعدام  
بالجهاز والمشرع على رد أموال  
المودعين في شركات الهدى  
مصر - بدر للاستثمار - الأهرام  
للإعلانية والإعلان - المراكبي -  
الجواز - نيو كايرو للخدمات  
المختطورة

● مامو الوضع القانوني الحالي في شركات  
توظيف الأموال بعد أن إنتهت المدة القانونية  
قانوناً لرد الأموال ؟ أن جانب من المدعي  
الاشتركي لم يصدر قرار بالحفظ على  
أموال هذه الشركات  
● ويوجب الأسفراي عبد العزيز يقول :  
نعت ثلاثة ١٨ من القانون رقم ١٦٦ لسنة  
١٩٨٨ في شأن الشركات البنية في مجال  
توظيف الأموال لاستثمارها بالزام كل من إشتار  
الهيئة العامة لسوق المال بعدم ردها في  
إرضاءه أو اقتضت هذه الهيئة التراجع  
الأوضاع دون أن يرد جميع ممتلكته المتروكة  
من أموال إلى أصحابها خلال سنتين من  
تاريخ العمل بهذا القانون . ويمكن التنازلات  
وإنه في حالة عدم ردها الشركات في  
الشركة مسجلين بالتنازل عن جميع أموالهم  
لرؤاء بهذا القانون  
● ولا كان هذا القانون قد نشر والجزيرة  
الرسدية يوم ٩ يونيو عام ١٩٨٨ وصل به في  
هذا التاريخ فإن مدة الستين الفسري  
عليها أن الرد ١٨ تكون قد انتهت يوم ٩  
يونيو عام ٩٠ وإنشاء هذه المدة لا يمكن  
لأصحاب هذه الشركات الحالية بمدة جديدة  
وإن الذي حدث أنه بد إنتهاء المدة تم  
عرض الموقف والقضية لكل شركة على حدة  
على المستشار عبد السلام حامد المدعي العام







المصدر : **الاصحاح الرابع**

التاريخ : **١٩٩٠ - ١٩٩١** النشر والخدمات الصحفية والإعلانية

المستشار عبد الحميد أحمد



ويضيف أنه إذا لم يكف صناديق أموال الإدارة للحداد فإننا نلجأ إلى محكمة التهم لأننا نبيع حتى نتمكن من السداد من ضمن الأصول المبيعة فإذا كانت الشركات تقيم حالياً بهذه الميزة وتقيم صناديق الحداد للمودعين تحت إشراف الجهاز للتغطية المالية واحدة وهي أن يستمر جميع المودعين كامل حقوقهم فلا تضطرب إلا في حالة واحدة وهي توفيق الشركات من السداد

• تكافؤ صناديق أموال المودعين لهذه الشركات المضمرة منحصرة في جهة واحدة وهي جهاز لشؤون الاشتراكى رغم أنها مسئولة مشتركة بين أكثر من جهاز في الدولة .. فما مدى صحة هذا الإشباع ؟

• يؤكد المستشار عبد الحميد أحمد مساعد لهيئة العمل الاشتراكى ومدير إدارة التخطيط والإحصاء والمقراب على التخطيط ويدعو أموال المودعين من شركات توفيق الأموال ليقول : إن جهاز الهيئة الاشتراكى يتعامل مع جميع أجهزة الدولة وخاصة الداخلية والمالية العامة لسداد لكل التي لديها كافة البيانات والبيانات والبيانات المطلوبة والتي كان لها الأثر العمل في ممارسة العمل وهي لا تتدخل حتى يلقى بهانات أو معلومات من عليها بجميع الأجهزة تعمل للضغط على أموال المودعين أولاً وأخيراً وأن اختط أسلوب العمل حسب طبيعة كل جهاز واختصاصاته وبطريقة القانونية

تدفع في الاشتراكى للسداد الآتية : إن هذه الشركات قامت بجمع الأموال خلال أحوال ونحن نطالبهم بكون خلال أيام وأنها جمعت الأموال مسجلة وأقامت بتحويلها إلى أصول عينية ومعرض هذه الأصول في البعثات الدائمة مع ضبط القيمة الحقيقية والسبيلة للتغطية والتأمين العرفى والمطلب يؤدي إلى إغفلت قيمتها الحقيقية بما يؤثر على صلاية به الأموال ولكنه رأى للمستشار عبد الحميد أحمد حامد لهيئة الاشتراكى أن أصعب الشركات لديهم القدرة على الشركة وأن يقوموا هم بصلاية هذه كل شركة تتدخل مع مودعيها وتحت إشراف الجهاز بهذا الإيضاح حق المودع في أن يتدخل على أي شركة في أي وقت ويطلب فيه جهازاً من اليد أياً كانت الأسباب حماية أموال المودعين .

• مقرر الوضع القانونى هذه ويكون بعض المواطنين أنه حصلوا على صناديق لبعض الشركات مقلد . إيداعهم كم قسوا بينهم ؟

• ويشرح المستشار عبد الحميد أحمد صلاية هذه عن طريق السدادات بقوله : إن القانون نظم كيفية نقل ملكية السدادات فإذا تم نقل ملكية السدادات من الشركة اليه إلى المودع طبقاً للقوانين والقواعد المعمول بها بموجب الأوراق المالية ليست هذه مشكلة أما إذا لم يتم نقل الملكية فونه لا يضر سداداً

• يوضح أنه هذه الشركة ويتضمن على الشركة المديونية أن تبرزه لديها بصفة صحيح والد يكون ذلك سبباً مباشراً لتسليم الهيئة العمل الاشتراكى حماية لأموال المودعين

• ماذا يعنى إصدار أمر تضبط من الهيئة الاشتراكى وهي يكون ذلك حتماً ؟

• يوضح للمستشار عبد الحميد أحمد : إن التضبط على أموال الشركات وأموال المصنفين ليس طريقة وليس بغرض التضييق من أصحاب هذه الشركات وإنما المقصد من التضبط على المال وإدارته لصالح المودعين حذر يتم سداد حقوقهم إليهم كاملة

مهما كان مبدعهم قليلاً في إبداعاته فليس الجواز سيكتفى لحماية أصحاب هذه المبالغ الضخمة مع مراعاة أن أموال الشركة وكذلك الأموال الخاصة للشركاء ضامنة للقضاء بهذا الالتزام وذلك بموجب مراكيز المالية التي تؤكد ذلك .

• ماضى المبررات التي كانت يطمح الشركات لعدم سداد كامل أموال المودعين طوال المدة الماضية ؟

• ويطلق المستشار عبد الحميد أحمد مساعد لهيئة الاشتراكى : أنه يجب أن





المصدر : أحسان

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : أكتوبر ١٩٩٠

# موقف شركات الأموال بعد

## انتهاء المهلة

- التحفظ على المراكشي ومهلة جديدة لأربع شركات
- شركات أخرى أمام المدعى الاشتراكي والنيابة لضمان أموال المودعين
- النيابة قدمت كل التسهيلات لوكيل مشترى ممتلكات الريان
- مراقبة الشركات للتأكد من جدية الرد

● تحقيق : سلاء الدين مصطفى

ماذا بعد انتهاء المهلة القانونية التي حددتها القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في ١٩٩٠/٦/٩ ؟ وماهو موقف الشركات التي لم تتمكن من الرد لسبب أو لآخر ؟ وما موقف تلك الشركات أمام المدعى العام الاشتراكي ؟ وذلك التي أمام النيابة العامة ؟ وهل سيتم اعطاء مهلة جديدة للشركات التي ثبت أنها جادة في الرد ولم تتمكن من رد باقي مستحقات المودعين في الموعد المحدد ؟ وماهي المعايير التي سيتم اتخاذها في هذا المجال خلال المرحلة القادمة ؟

منذ صدور القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، نجد انه رسم الطريق بوضوح أمام جميع الشركات العاملة في مجال تاني الأموال .. وحدد مهلة قانونية للتقدم لهيئة سوق المال بتوقيف اوضاعها إذا رغبت في ذلك .. او لتقديم برنامج مالي إلى الهيئة في حالة عدم رغبتها في توقيف اوضاعها على الا يتجاوز ذلك المهلة القانونية التي حددتها القانون وهي ١٩٩٠/٦/٩ .

وهذه شركات تقدمت لهيئة سوق المال بتوقيف

اوضاعها .. وافقت الهيئة على توقيف اوضاع ست شركات بعد دراسة مراكزها المالية ولبت انها قادرة على الاستمرار .. ويسمح مركزها المالي بذلك .. وتقدمت تلك الشركات ببرامج الرد أموال المودعين من خلال صكوك استثمار .. على أن ترد جميع أموال المودعين خلال برنامج زمني وافقت عليه هيئة سوق المال .. والشركات التي وقفت اوضاعها هي السعد للنجارة والتنمية ، والسعد للاستثمار الصناعي ،





١٩٩٠ يونيو

التاريخ :

ولبت من خلال عمليات الرد المخاضية أن الشركة تعمل جاهدة على الرغبة في الالتزام بإحكام القانون حرصاً على كيانها الأسمى كدأ للنشر لها دور كبير في الثقة العامة والدعوى إلى المبادئ والأخلاق .. وبخاصة للشركات الباقية جارى عمليات رد اموال المودعين ..

وعملت آخر ساعة أنه تم الموافقة على اعطاء مهلة جديدة لأربع شركات أمام المدعي الاشتراكي .. وهذا بعد التأكد من مدى الجدية في الرد .. إلا أنه سيتم دراسة موقف كل شركة ويتم مراقبة تصرفاتها بدقة .. لذا لم يلبث جديتها يتم اخلاء القرار بالتحفظ عليها ..

وقد وجد ان إجراءات التحفظ والتحقيق والأحالة لحكمة القيم تستغرق ٦٠ يوماً ، فضلاً عن موسم الاجازة بالتمسبة للقضاء .. فكان القرار بإعطاء هذه الفترة لأصحاب الشركات لتكون فرصة أخيرة أمامهم ..

ولكن مصدر مسئول بجهاز المدعي الاشتراكي لآخر ساعة ان قرارات التحفظ على الشركة التي تعامل ونسوف والالتزم برد اموال المودعين ولايبلت جديتها مستصدر فوراً .. ويتم التحفظ عليها ..

كما ان يتم متابعة أعمال الرد والتأكد من عدم وقوع أية ضغوط على المودعين .. ويتم تلقي الشكاوى من المودعين بشرط ان تكون الشكاوى جماعية للتدخل في حل الخلافات التي نشأت بين الشركات ومودعيها ..

### الوضع في شركة بدر

وتنفيذا لهذا المبدأ الذي تم اتخاذه بمراقبة مدى تنفيذ كل شركة برد اموال المودعين فإنه فور وصول شكاوى عديدة لجهاز المدعي الاشتراكي بأنه لم يتم رد الاموال نقداً او عيناً للمودعين من شركة بدر .. بدأ الجهاز سلسلة جديدة من التحقيقات حول وضع شركة بدر للاستثمار ..

وكان عدد كبير من المواطنين قد تجهز أمام مقر الشركة بشوارع التحرير بالقي .. وتعتبر شركة بدر من أقل الشركات التي قلعت بعمليات رد اموال المودعين إذا لم تعد سوى نحو ٣٠ بالمائة من اجمال الودائع طوال الشهور الماضية ..

وعلى مدى الشهور الماضية ومنذ قرار هيئة سوق المال بحلابة الشركات التي لم تتوافق على توفير فوضاها .. وجرى تحقيقات موسعة بجهاز ، اشرف عليها المستشار عبد الحز إبراهيم مساعد المدعي الاشتراكي ومدير إدارة التحقيق والادعاء وتولاهما المستشارون عدل السعيد ومحمود الشرييني وعلاء البنا ومحمد القطر ومشمع الحياط ومشمع سرايا وشفيق الملبجي .. واستقبل الجهاز المودعين طوال هذه الفترة ..

### النشر والخداع

ولمساعد للاستثمار العطارى .. والشريف للتمسبة الاستثمارية .. والشركة التجارية العقارية ، ودار الوفاء للطباعة والنشر ..

وقد أصدرت ٤ شركات صكوك استثمار ، وحصلت التجارية للعقارية ودار الوفاء على موافقة هيئة الاستثمار على ضلع صكوك الاستثمار ..

### مهلة جديدة لأربع شركات

● اما الشركات التي لم توافق الهيئة العامة لسوق المال على توفير اوضاعها من خلال دراسة مراكزها المالية .. وأحالت بعضها إلى المدعي الاشتراكي او النيابة .. او تلك التي لم ترغب في توفير اوضاعها .. وتقدمت للهيئة بمراكزها المالية متمسكة برامج لرد اموال المودعين .. بجميع هذه الشركات أقرها القانون برد كافة اموال المودعين قبل ١٩٩٠/٦/٩ ..

وأحالت هيئة سوق المال ٧ شركات للمدعي الاشتراكي .. وهي بدر للاستثمار والهدى مصر ، والحجاز ، ونيوكاترو ، وسطلان ، والزفراء ، والراغظي ..

ومن خلال متابعة جهاز المدعي الاشتراكي لبرامج الرد لهذه الاموال .. فقد أسفرت بعد انتهاء المهلة القانونية في ١٩٩٠/٦/٩ .. ومن خلال المتابعة تم حفظ القضية بالنسبة لشركة سلطان التي ردت جميع اموال المودعين بعد شهرين من إحالتها لجهاز وتكون أول شركة تم حفظ القضية بشأنها ..

ولقد تقدم المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل بتقرير عن الشركات لملت إلى الدكتور عاطف عدالي رئيس الوزراء ، اعده المستشار عبد السلام حامد المدعي العام الاشتراكي ، وتم مناقشة موقف كل شركة على حدة ..

### مهلة الشركات الجديدة

وعملت آخر ساعة أنه تقر خلال الاجتماع اعطاء مهلة جديدة غير محددة للشركات الجديدة لرد

بقية اموال المودعين .. وفرض الحراسة على شركة المراكشي التي توكلت عن السداد ..

وقد أكد المستشار عبد الحز إبراهيم مساعد المدعي الاشتراكي ومدير إدارة التحقيق والادعاء لآخر ساعة ان شركة الهدى مصر ردت حوال ٥٠ بالمائة من اموال المودعين .. وقد وعد اصحاب الشركة بتسديد الباقي خلال شهرين .. وبخاصة لبدء الاستثمار تعاني من نقص السيولة النقدية إلا ان اصحابها ملتزمون بعمليات الرد ..

وكان المستشار عدل السعيد ان شركة الزفراء للاعلام وهي دار نشر .. عدد المودعين بها ٢٤٤ مودع .. الباقي منهم في حدود ٥٠ مودع تقريباً .. والشركة جارية في الرد والتصلح مع الباقين ..





## المصدر: احرساءة

التاريخ: ١٩٩٠

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لواكو .. والفضل للاستثمار .. والعجمي  
السليحة .. والإخلاص للاستثمار ..  
وهناك شركات قامت برفع كلفة الرءاءة وعدها  
١٠ شركات قامت برء الأموال نقدا وبذات العملة  
التي حصلت عليها ؛ وفي  
شركة مصر للخدمات ، والفتح الإسلامي  
والبنكا للاستثمار وتوظيف الأموال .. والهدى  
للجولة والمقولات .. وسلام للمرايات والبلور  
والكتب الاستثماري .. والإسلامية للجولة  
الداخلية والخارجية ومركز الأهرام للعلماء  
الغنية ومحسن للجرى صاحب منزة  
الحصراء وميكال للجولة والصناعة ..

### الهدف رء أموال المودعين

ومن خلال العمدة إلى القانون ١١٦  
لسنة ١٩٨٨ ، والذي كان صوره في الأسس  
التنظيم على أموال المودعين .. نجد أن المادة ٢١  
فقرة ٢ من القانون تنص على أنه تقتضي الدعوى  
الجنائية إذا تم الرء إثناء التحقيق وللمحكمة اعفاء  
الجنسي من العقوبة إذا حصل الرء قبل صدور حكم  
نهائي في الدعوى ..

ومن هنا تحرص الجهات القضائية على إيجء  
الطريق الذي يمكن من خلاله رء أموال المودعين  
وبراسة مدى جنية والزام الشركات ، ومن خلال  
دراسة موقف كل شركة على حدة ، في إمكانية الرء ..  
خاصة وأن أغلب الشركات واجهتها مشكلة نقص  
السيولة النقدية .. كما أن لمة القانونية لرء  
الأموال والأحوال الاقتصادية لم تكن معظم  
الشركات من تسجيل الأصول ورد الأموال ..  
إلا أنه إذا ثبت عدم جنية الشركة أو التزامها في  
رء الأموال للمودعين سيصدر قرار التحفظ عليها  
كما هو الحال مع شركة المراكشي التي صدر القرار  
بالتحفظ عليها مؤخرا ..

### الوقوف في الزيان

ومنذ قرار النيابة العامة بالحلة إجمء توقيف  
عبد الفتاح ، الرين ، و ١٣ لشرين لمحكمة  
الجنابات بتهمة الاستيلاء على أموال المودعين ونهم  
آخرى تتعلق بمخالفات لقانون البنوك والألتان  
والقانون النقد وغيرها من التهم التي سبق الاعلان  
عنها .. تتأهء المستشار جمال شومان للكتب العلم  
للتهمين أنه إذا تم رء أموال المودعين تقتضي  
الدعوى الجنائية استثناء لنص المادة ١٨ من  
القانون ١٤٦ السابق الإشارة إليها ..  
وكانت النيابة العامة قد اعفت أن اصول  
وممتلكات الزيان في الداخل تهر بحقوق  
٣٥٠ مليون جنيه .. هذا فضلا عما تم التوصل  
اليه من أرصدة في الخارج في بنوك إنجلترا وأمريكا

ولام بالتحقيق مع أصحاب الشركات .. وإيدى  
أصبح الشركات استعذابهم للتوصل إل أن

الشبكة الرئيسية التي واجهتهم منذ البداية .. وهو  
كيفية تسجيل الأصول ..

وتم التوصل إلى صيغة معينة هو جواز الرء  
العيني بشرطين رئيسيين :

• أولا موافقة المودعين ..

• ثانيا عدم الضغط على المودعين أو إكراههم  
وعدم الخفالة في تقدير الأصول والمبالغ ..

وطوال تلك الفترة قبل انتهاء المدة القانونية  
كانت تجري عمليات الرء .. وقد وافق عدد كبير من  
المودعين على عمليات الرء العيني ، وواجهت  
العملية بعض الصعوبات وتدخل جهاز المدعي  
الاشتراكي لحل المنازعات التي كانت تنشا بين  
الشركات والمودعين ..

واسفرت عمليات الرء عن حوالي ٢٠٠ مليون  
جنيه من ٥٠٠ مليون جنيه هي أجمال الودائع ..  
وهذا خلال ثلاثة شهور .. مع مراعاة مشكلة نقص  
السيولة النقدية ..

وعلمت آخر ساءة أن هناك ٣٦ شركة أخرى  
يتولها جهاز المدعي الاشتراكي منذ الفترة السابقة  
على صدور القانون .. تم حفظ التوقيعات مع  
٣ شركات منها .. ولتتبع التحقيقات بالنسبة  
ليعضها بالحلة ٢٤ حالة إلى محكمة القيم  
وصبرت ضدها لحكم بفرض الحراسة ..

### شركات أمام النيابة

وهناك شركات قامت هيئة سوق المال بالحلة إلى  
النيابة العامة بعد دراسة مراكزها المالية سواء تلك  
التي تقدمت بتوقيف أوضاعها ، أو تلك التي أبنت  
وغيثها في رء أموال المودعين .. وقامت الهيئة  
بالحلة للنيابة بعد أن ثبت أن مراكزها المالية  
لا تسمح باستيفاء عمليات رء أموال للمودعين ..  
وقامت هيئة سوق المال بالحلة ٣ شركات للنيابة  
العامة لتعثرها في تنفيذ برامج رء الأموال في  
المواعيد المحددة وهي شركات اليكو ، والأناوار  
للمعاملات المالية ، والأربب الزهبي ..

كما أن هناك ٣٦ شركة وشخصا تمت أكتالها إلى  
النيابة العامة .. وصغر من ١٣ حالة منها قرار  
بالتحفظ وهذه الشركات هي : الجينية للسيارات ،  
ومجموعة شركات الهلال ، وكافة جاكوا العالمية  
والنولية للصناعة ، ومؤسسة اليكو ، والنولية  
للمناعة والتتية والمصرية للصعوبية  
للاستثمار .. والصحية للاستثمار والمركز العلمي  
للمياه الصحية ، والسلام للاستثمار .. واجبيشيين







المصدر: أحرساعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩ يونيو ١٩٩٠

ويسويسرا واللتيا .. في حين أن الريان تلقى  
ما يقرب من ١,٥ مليار جنيه من المودعين ..  
ومنذ قيام محمد رشاد نبيه محاسن الريان  
بتلقي مبالغته بما أسماه بفرض شراء أموال  
وممتلكات الريان كوكيل المشترين ليدوا رغبتهم في  
الشراء دون الإصرار عن هويتهم مقابل ١,٥ مليار  
جنيه .. وموافقة المحكمة على هذا العرض ..  
استناداً إلى اللغة ٢٦ من القانون ١٤٦ بتفويض  
الدعوى الجنائية إذا تم إثبات التحقيق وللمحكمة  
إعطاء الجاني من العقوبة .. إذا حصل الرد قبل  
صدور حكم نهائي في الدعوى ..  
ولمحات المحكمة للنزاع العامة مهمة التفاوض  
مع المحامي الذي طالب بالقيام بعملية مسح لأصول  
وممتلكات الريان ..

وقد تم تسليم صور عقود شركات الريان  
لممثل المشترين ، شملت كافة الأصول المملوكة  
للشركات ، وأصبح الشركة مواء كانت خاصة  
بمعلومات رسمية موثقة أو عقود عرقية .. وتم إعداد  
الصور في ١٦ ملفاً تسلمها محمد رشاد نبيه ممثل  
المشتريين من المستثمر سامي درويش مدير إدارة  
التحفظ لتنفيذ القرار محكمة جنائية الجيزة .. التي  
صرحت بإبرام عقد الودع بالمبيع لكافة أصول  
شركات الريان مقابل سداد مستحقات المودعين بحد  
لنحو ١,٥ مليار جنيه ..

وما زالت هناك مفاوضات جارية بين النيابة  
العامة وكوكيل المشترين للعرض في إبرام الصفقة ..  
ولكن السؤال هل تنجح الجهود المبذولة من  
الطرفين في إبرام الصفقة خاصة وأن كافة الدلائل  
تدفع إلى قيام النيابة العامة بتقديم كافة التسهيلات  
لوكيل المشترين !!





المصري : ١١ وفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٠

# معركة بالأيدي أثناء محاكمة «الريان» المودعون حاولوا الفتك بمحام اعترض على إتمام بيع أصول شركات

## الريان

مريد أن يستمر القضية في هذه (تصديق) حاد من المتمردين) وراحت الجلسة للمعولة ، وعندئذ انفضى جموع المودعين على ملاه الذين عيّنتم أنفسهم بالحق الحسي ، متولين الله به ، إلا أن رجال الأمن بقلعة أسروا بقتلهم وسيطروا على الموقف في ذلك.

ثم عادت الجلسة للانقطاع في الساعة الثانية والنصف ، وظهر للمحامي بالحق الحسي وسط كبرون لشي محمد ، والشيخ إسماعيل المحامي امكهم ، ثم واصل المحامي كلمته قائلا : استمروا في أن الخطاب دعالة المحنة وآتا في سبوابها ، فإذا لم استطع أن أقول كلمة الحق ، فأين قولها .. وإن ما كنت .. قبل رفع الجلسة لاستمرارا .. في صلح المودعين الذين امكهم ، وبنيته المحنة بأنها لن تصح له بالرافعة بصلحه وكما أن المحامي بالحق ، وأفسد للمحامي بأنه حريص على المحرم على استكمال هذا العرض ، وكل ما يهم المودعين ، ولتأتي القرح على الأستاذ رشاد نبيه أن يقدم سيكته خطاب ضمن يعمل ربع لمن الصلحة (١٠٠ ميلر جنيه) لصالح أي جهة حكومية ولكن حيثة سوق المال ، على ألا يصراف هذا الخطف إلا بعد صدور حكم نهائي من هيئة التحكيم ، كما يصدر فيه محصل مسجوب على أحد البنوك بقيمة الصلحة لصالح محمد رشاد نبيه ، ويودع هذا التأكيد خزينة المحنة ، بعد التأكد من صحتها بمعرفة البنك المركزي .

وفي حالة عدم إتمام الصلحة فلهذه له

العرض للتح الذي تقدم به وكيل المتمردين ضد انتباه مصر والعالم لجمع لما يدور في هذه القاعة .. وتعلقت به أسامه المليون وتنظيرهم إلى هذه القاعة . واتهم وكيل المدين بأن هذا العرض خدمة جديدة من الريان الذي تمكن من خداع آلاف المصريين ، واستولى على أموالهم وما يمتلكونه من ممتلكات الدنيا وأن الحكومة تسلمت متأخرة لانتقال هؤلاء المودعين ، ووصف العرض المقترح بأنه أموال المودعين ، بأنه عرض سمري . وقال أن

تابع الجلسة

محمد زكي

أحمد راضي

تصوير :

حمدي عبدالصالح

هذه مشكلات وعقبات تكف في طريق تنفيذ ، ويبلغ بيلان الصلح مستحدا إلى تصورات القائل . وقال وكيل للمدين طلقا أن يختار رشاد نبيه المحامي موافقه من الآن حلقا على العرض حتى يصل إلى نهجته ، أما أن يتراجع عن إكمالهم لحد الريان ، أو يحال للمتمردين في شراء الصلحة ، وإن هناك عقبات تحترض تنفيذ العرض المقترح ، وعندئذ تسفل رشاد نبيه إروايات سميات المودعين الله لكثيرا قائلا موجها حديثه إلى هيئة المحنة : لا نستمرجوا إلى هذه الساعة اليوم .. لذا قال ٤ أسابيع يساه إلى شرب .. ماذا يبرعون !! لا تصحون أن المحنة تصاد في التظاهر بي ، لأن يستطيع مخلوق أن يعترض من الصبر ..

شهدت اس قاعة المحاكمات الكبرى بارش المعارض بمدينة نصر ، جلسة مثيرة لثناء نظر قضية الريان . وقعت معركة بالأيدي بين جموع المودعين الذين حضروا الجلسة وأحد المحامين المدعين بالحق الحسي ، واتهم رشاد نبيه محامي الصلحة ، بأن العرض الذي تقدم به سمري ، وأيدي اعتراضه على إتمام الصلحة ، مدعيا بأن هناك عراقيل في تنفيذها ، وتسللت سميات عشرات المودعين ، واضطرت المحنة إلى رفع الجلسة ، وانطلق المودعون للفرصة وانقضوا على المحامي بالحق الحسي محاولين الفتك به ، إلا أن رجال الأمن بقلعة المحنة ، أسروا بمسيطرته على الموقف .

وكتفت المحنة أن عادت جلستها في الساعة الواحدة إلا على دقائق ظهرا ، برئاسة الأستاذ الدكتور محمد حسني عبد اللطيف وعضوية المستشارين راضي على وعبد الغفار عبدالعظيم ولفاء من

حسين خطاطوي ولحمد رمضان ، ونودي على جميع المتهمين ، وتشغل منوج الواسعي محامي أحمد الريان قائلا : بأن المحنة سبق أن أصدرت في الجلسة الماضية قرارا بتقديم كشوف الحساب الآن بإسماء المودعين ، وكشوف بشركات وتوزيع الأموال المعلقة في مصر والتي وفقت لوضعها .. والتي لم توفق .. مؤكدا بأن القيمة لم تكم بتلكذ هذه القرارات . وعلى المستشار سامح ترويض مدير إدارة التحفظ بمكتب النائب العام وشو بأنه تم الانتهاء من إعداد كشوف لإسماء المودعين في فروع الاستنصرية ومصر الجديدة وستفكس ، ولم يبق للشرك سوى فرع الريان ، والبروم وعد المودعين به ٤٠ ألف مودع ، وتذهب أمام المحنة بتقديم هذه الكشوف في أقرب جلسة تعدها المحنة . والتبس منوج الواسعي من المحنة ضم ملك هيئة سوق المال والخص بإسماء شركات توفير الأموال واعتبره جزاء لا يجوز أن أيقظ المدعى .. ثم أصغت المحنة القاعة إلى ملاه الذين عيّنتم أنفسهم بمحاكمة محامين بالحق الحسي (٦ مودعين) ، الذي استهل كلمته بأن





المصدر: ٢٢ وفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٢ يونيو ١٩٩٠

الشيخ . وحاول المحامي الحسن بسملة  
رشد نبيه الشخصية وعكاز ذو الأثير  
معتزاً على ذلك ، فقال : بأن يخلو به زميله  
يذاعت . وبعد يوضح أي مسئول يحاول  
منع إتمام هذه الصفقة .. ولكنه أنه تعرض  
لحرق أربع تكتيد الصفقة .. فهذه عفات  
ووقت أصلي .. ورغم ذلك فإننا مشترين  
للصفقة .. والى : إن هناك إحدى فكرة وراء  
هذه اللعبة يتم إتمام هذه الصفقة وإن  
يتمتع من الصفقة سوى الموت ١٢  
والمسائل : الصفقة من ما يبحث ١٢ ولطريق  
رأسه نبيه إلى يوان ٦٢٠٠ لمران إرمان نبيه  
يمتلكها الويان والمصالحية ، نتيجة الأعمال  
التيسجد من قبل إدارة الائتلاف على الأموال ،  
وإن هناك مصالح ملقة في العراق .

وعب الاستشار سافر درويش فقال : إن  
جميع الشركات التي تسلمناها ما زالت  
تعمل بالقي طلة التلجيد . فلا يطلب منا  
بأن تكون حريصين أكثر من صاحب  
المعمل .. ونحن من جانبنا نبذل كل جهتنا  
لإتمام الصفقة . وأل استشار سافر  
درويش أن المعالجة تبدي للوقت . وطلب  
الإطلاع على عقود الوعد بالبيع (١٢)

ودخل رئيس المحكمة موجها حديثه إلى  
الاستشار سافر درويش : خليه يهاين  
المعقبات .

وأضاف رأسه نبيه : أنا أصلي لإجراءات  
عملية . وأنا إنسان جاد . أنا من تحت  
رجمتك (بعض الاستشار سافر درويش) .  
وتسأل في ذهنة : أنت بتعطيني ليه .  
أنا بتحمل نفقات المهندسين الذين يقومون  
بالإجراء المعقبات .. أنا معنيا مستندات  
الذين يعطي المسئولين الذين يلقون وراء  
إتمام الصفقة . وأنا إن استغنيا ، أنا معنيا  
وراء ، ألق بها الكبرياء ، ولو كنت خسيس  
لاستعملتها .. وأهم رأسه نبيه إدارة  
الائتلاف بتعجيل إتمام الصفقة . وأنه من  
جانبه حريص على إتمام هذه الصفقة .





المصدر : ..... ألف ..... وفد

التاريخ : ٣٠ يونيو ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## إنها صدمة للرأى العام !!!

### بنتهم جمال بدوى

إنها مفاجأة غير سارة .. إن يكون السيد المستشار مدير إدارة التحفظ بمكتب النائب العام ، والمهيمن على أموال الريان ، والذي يتزاعق الآن في قضية الريان ... مودعا بين آلاف المودعين في شركات الريان لتوظيف الأموال !! . وهناك أيضا مفاجأة مؤسفة ، وهي التي فجرها أحمد توفيق الريان أمام محكمة أمن الدولة العليا في جلسة أمس الأول . والتي أعلن فيها إن السيد المستشار النائب العام ، أرسل الله طلبا مكتوبيا يطلب فيه استرداد أموال السيدة شقيقته قبل ٤٨ ساعة من التحفظ على أموال الريان !!

وقد كنا نتصور أن هذه الأموال ، نفو كلاب ، وزعم يابل ... لولا أن السيد المستشار مدير إدارة التحفظ والمهيمن على أموال الريان ، اعترف في نفس الجلسة بأنه أودع مبلغ ٣٣٤٠ دولارا لدى الريان فرع مصر الجديدة ... ولا يخفى من وقع المفاجأة ، إنه يحمد الله لأنه أودع أمواله عند الريان ، ولكنه لم يطلب منه استردادها . كذلك لا يخفى من وقع المفاجأة ، أن يقول سيادته إن النائب العام لا يطيعه إن إقراره أودعوا أموالهم في شركات توظيف الأموال ... ولا يعفيه من المسؤولية إن يقول سيادته إنه خدم مع ملايين المخدوعين الذين فلقوا خيرا في شركات توظيف الأموال ، وأنها تسير حسب القواعد الإسلامية

إنها صدمة للرأى العام ، إن يكشف أن مدير إدارة التحفظ والمهيمن على أموال الريان ، يلف أمام المحكمة في مواقف الخصومة ، في قضية هو طرف فيها ، وله فيها مصلحة قد تعود عليه بالنفع أو بالضرر مثل غيره من آلاف المودعين ، الذين اتخذهم ملتهم ، على حد قوله . إننا كنا ننتظر أن يلف السيد مدير إدارة التحفظ ، ويعلن التنحي عن المشاركة في تشكيل هيئة المحكمة ، ولحقا لأحكام القانون الذى يلزم بتنحية القاضي عن الإشتراك في نظر القضية التي له صلة بالقضاء ونزاعته ، وأربابا به عن الشبهات ، وتقييما للثقة والطمأنينة في نفوس المتقاضين . وسار فضلتنا المصري العظيم على هذا النهج . وتاريخ القضاء المصري حافل بنماذج مشرفة لقضاة عظم يتأون بانتمائهم على الشبهات حتى يطمئن ضمائرهم إلى عدالة الأحكام التي يصدرونها .

وليس مهما أن يزعم الريان أن لديه طلبا مكتوبيا من النائب العام باسترداد أموال السيدة شقيقته ، وليس مهما أن ينفي المستشار ساهر مرويش هذا الزعم . والأخطر من كل ذلك - يا سادة - هو هذا اللغط ، الذى يدور الآن حول الذين







المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استقلوا مناصبهم في توليف أموالهم لدى الريان . ومنهم من  
يشغل مراكز عليا في الدولة .. ومنهم من يشغل مناصب لها  
مكانتها واحترامها في ميدان نعمل لها كل احترام وتقدير . إن  
الرأى العلم المصري لم يصدق في بادئ الأمر الأقوال التي  
يضيغها الريان عن الكبار الذين نهبوا أموال المودعين !! ولكن  
المسألة دخلت الآن منعطفًا خطيرا .. وثبت صحة بعض  
الوقائع التي تعود الى ما قبل الضريبة القضائية التي تلقتها  
الريان . ولا ننصوّر أن تغطي هذه الوقائع في صمت ، ولا بد  
أن يعرف الشعب من هم الذين استقلوا مناصبهم في نهب  
أموال الضالاة الذين نفقوا خيرا في شركات توليف الأموال ،  
فلودعوا فيها أموالهم . ومن بين هؤلاء الضالاة والمخبرعين  
السيد المستشار مدير إدارة التحفظ بكتب التائب العلم ،  
والسيد شفيقة السيد المستشار النائب العام .  
لقد ضج الشعب من الحديث عن الفساد ، الذي استشرى  
وتوغل مثل السرطان في أجهزة الدولة ... إن الشعب يريد  
وضع حد لهذا الفساد ، وأن يلقى المخربون جزاءهم حتى  
لا يصبح النهب والسلب عملا مفروعا لا يعاقب عليه  
القانون .





الجريدة

المصر :

١٩٩٠

التاريخ :

للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

## المدعى الإشتراكي يسترد ٢ مليون جنيه من أموال ميت لودها للمودعين

كتب - إبراهيم أبو كيلى :

استرد جهال المدعى الإشتراكي ٢ مليون جنيه من أموال المرحوم محمد عبد المنعم زايد صاحب مكتب القاهرة الأولى وشركة لام تريد للتجارة .. استرد المدعى هذه الأموال من شركة المهندسين للتأمين وودها للمودعين .

كشفت تحقيقات المستشارين عبد الحصيد ثابت وإسماعيل الشناوى أن محمد زايد تلقى ٢٨٠ ألف جنيه و ٢٢٠ ألف دولار من عدد من المواطنين لإستشارتها مقابل عائد شهرى ٢٢ .. وكانت زوجته أبلى أحمد الصعيدى متضامنة معه .

فى يناير ١٩٨٨ لقي مصرعه فى حادث سيارة وتوفيت زوجته عن صرف الأرباح أو رد المبالغ .. وتقدم المودعون للبنك المحرر إليه الشيكات

التي يحملونها فحين علم وجود رصيد للمؤمنين ولجأت الزوجة بتسليمة الشريكين .

وانتشرت عائلتها بعمل زوجها فى مجال استثمار وتوظيف الأموال .

أصدر المستشار عبد السلام حامد المدعى العام الإشتراكي قراراً بمنعها وإبائها للقصر أحمد من التصرف فى أموالهما وبممتلكتهما وأصدرت محكمة القيم قراراً بفرض الحراسة عليهما وعلى الشريكين .

وكشفت التحقيقات النسي الطرف عليها المستشار محمود أبو لؤلا مدير إدارة الأموال أن المركز المالى لزايد

واسرته يتضمن ٤ وثائق تأمين من شركة مصر للتأمين بمبلغ ١٧٠ ألف جنيه لصالح زوجته وابنه ووفقتى تأمين على الحوادث بشركة المهندسين قيمتهما ١,٤ مليون جنيه .

وعقب وفاته اعترضت الشركة على صرف الوثيقة بحجة أن الوثيقة كانت طوعية وتقدمت بعدة تظلمات إلى النائب العام وطلبت استيفاء الجثة وتثريتها .

وتسكنت إدارة الأموال بالتفاوض مع المهندس للتأمين من صرف قيمة الوثائق بأعضائها من الأموال المفروضة عليها الحراسة . كما اتخذت نفس الاجراء مع مصر للتأمين بهدف رد أموال المودعين بالشركة .





المصدر : الاصحاح

التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٠

النشر والإذاعات الصحفية والمعلوعات



## تلقى الأموال والمرحلة الجديدة

مع إنتهاء مهلة القانون تلقى الأموال يوم ٩ يونيو الحاق كان الجميع سواء كانوا من المودعين واصحاب الحقوق لثانية لدى الشركات التي لم توافق لوجياها او غيرهم من المواطنين في إنتقالي بيان شامل من الأجهزة المختصة بحدد الموافق والأوضاع بصورة لا تقبل التنازل ولا يدخل معها الجميع في دائرة حفرقة من التفسيرات غير الواضحة والتي تؤدي الى قلق المودعين ولانهم لعدم وضوح موقف القضاء الحقوق المستحقة والتي حدد قانون تلقى الأموال والاتحاد للتقليدية إقتضت سدادها يوم ٩ يونيو كيوم نهائي للمهلة القانونية بعدما تكون هناك إجراءات جديدة لضمان الحقوق والالتزامات :

ولا يمكن إكتاف الجهد الكبير الذي قام به جهاز لدى العام الإشتراكي وهناك جهود هائلة سوتى للم في المرحلة الثانية للمطالبة على حقوق المودعين في شركات تلقى الأموال كما لا يمكن انكار ما آتت إليه الجهود في رد مبلغ ليست بحافزة لاصحاب الإيداعات على الرغم من تشجيع الموافق وتشجيعا وترجيح لدى الإشتراكي على روح القانون وعنده النهائي للمثال في ضمان القضاء الحقوق المالية للمودعين بكافة الطرق والوسائل القانونية لخدمة والمصلحة :

ومع سقوط المودعين من إستراتيجيات التلاعب وإخترشهم الى حيز مخفية عنه وفي حال إنتهاء المهلة القانونية المقررة لاستكمال رد الحقوق بالطريق الذي فإن الجميع في إنتقالي الاملان عن الإجراءات القانونية الجديدة حتى يضمن كل منهم ان لن حيل التلاعب لن تطول وإن الأجهزة المختصة حريصة على الحرجين على حقوقهم يحكم حرصها على ضمان سلامة تنفيذ القانون بروحه واسموه بصورة مباشرة وواضحة وما يحق للرأي العام تجاوز مرحلة اختلاف التفسيرات والتنازلات ويدخل الجميع مرحلة التقويم والثبوت على القواعد القانونية الواضحة للمرحلة الجديدة :





المصدر : الصحف ودية

التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات  
**جنايات الجيزة :**

## تمكين الريسان من مخاصمة

### النبيابة

## الدفاع يطلب مستندات القضية

## قبل سماع الشهود

## النبيابة : أموال الشركة

## ملك المدعى لا المتهم

أقرت محكمة جنايات الجيزة تمكين أحمد الريان من رفع دعوى مخاصمة ضد النيابة العامة وصرحت له بالحصول على صورة رسمية من محضر جلسة ٢١ يوايه الحالي . وأجبت نظير الدعوى لطلبه بعد أن قدم على طلب الدفاع .

وأنها لا تظهر ملكاً لهم ولا تدخل في تركيبتهم .. وأدى ملك الشركة المستندة لأموال قانون ويكون لجميع المدعىين بالتقديرة حقوق على حصصهم وأنهم والمستندات المشتراة بأسمائهم الخاصة .. عطلت المحكمة برئاسة المستشار د. محمد صني عبد الطيف وحضوية المستشارين راجد صابر وعبد القادر عبد الحكم وميمى قنينة المستشار ساهر ترويض وأحمد إدريس رئيس النيابة بأمانة سر أحمد رمضان وعبد الحميد يوسف .

في بداية الجلسة طلب مدعى القضية التماسي ضم مستندات القضية وشكوى

ضمت المحكمة دفاعين أيضاً أحمد الريان المتهم الأول في القضية بعدم مسؤولية المادتين ١٩ ، ٢٥ من قانون تلك الأموال لتعارفهما مع نص المادة ٣٦ من الدستور والتي تضمن الملكية الخاصة . شهدت جلسة الأسماء بالطلبات حالة حول إصرار هيئة الدفاع على تأجيل سماع شهود الإثبات حتى الحصول على صور الأوراق والكشوف وبعض المستندات التي كانوا من مناقشة الشهود من خلالها .

قال أحمد إدريس رئيس النيابة أن أحمد الريان كان حيلة عن ملكته وأخوته لأموال كثيرة بشركة الريان .. ولكن الحقيقة أن قائمة المركز الحالي للملكة منه شخصياً في ١٠ يوايه ٨٨ لا تتضمن أية مبالغ مستحقة لأسرة الريان .. وأن رأس المال تم تقاضيه من أموال شهودين وأدى بقى بأن رأس مال الشركة مملوك بالكامل للمودعين بخلاف الحصة المملوكة للمستثمرين بالاستحباب العام .

الريان مليون بـ ١٤٢ مليون

وأعلن في تقرير اللجنة المشكلة بقرار قضائية أثبتت وجود مبالغ مليونية كصناديق مدنية على المتهم الأول ووالده تبلغ ١٤٢ مليون جنيه .. علاوة على إقرار موقوف بالشهر العقاري مقيم من أحمد الريان إلى هيئة سوق المال بحد ٢٥ وأخوته بمقتضى شركاء فإن الحصص المشتراة كلها ملك لشركة الريان للاستثمار وتحويل الأموال







المصدر : الجمهورية

النشر والإذاعات الصحفية والإعلامات : ١٩٩٠

الجنافية . وطبق صورة رسمياً . من مجلس  
جلسة يوم ١٩ يوليو الماضية .  
ثم قال محمود سليمان المحامي عن المتهم  
الخاص محمد عبد الحفيظ أن : لا يملك وجهته  
إليه تهمة ارتكابه تزوير في " بورسات شركة  
الريان بن مصطفى أحد سبلا " شركة أن  
إسمها المبالغ الممولة إلى شركة كاتيم  
خلال عامي ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١  
و ٩٢ ، بواشرا أمريكيا . ٥ - رئيس الرأسم أن  
المبالغ التي حوت بالمثل له بناءً على ٧٩ مليون  
و ٥٧٠ ألف ١٦٥ دولار أمريكي .  
وأضاف الدفاع أن موكله قد  
أخضع حتماً لإثبات قضيته التي قام بصورتها  
بشخصه في هذا الشأن ، وقد . يمكن أن هذه  
المستندات وفي دليل إكمال . يجب أن تكون  
موجودة بمثل الدعوى .  
ورد أحد أبرز رئيس القضيته أن هذه  
الادعاءات موجهة ضمن حد . لائحة المستندات  
المقدمة من النيابة العامة ٢ والتي تضم  
١٠٧ مستندات .

وقال رشاد ليه المحامي : إن الشاهد  
المائل أمامكم ( يعني أبلغ القدر . رئيس هيئة  
سوق المال ) هو الحق . هذه القضية ..  
إله رئيس هيئة سوق المال : إلام الدفاع  
وسمع وما أقر محكمة وهو لا . الذين .. ولكن  
المستندات التي قدمت وبالجانب الماضية لم .  
تستطيع الإطلاع عليها : لأنه حال المحكمة  
بخصية أخرى فأقول أن تمكنا : بالإطلاع عليها  
تصور المستندات حتى يمكن : الإطلاع عليها  
ومناقشة الشاهد .

وطبق ذلك قرر له سبتة : مناهر درويش  
أن الدفاع تعلم بعض : بالتأليف المحامي عن بارع  
شركة قريان بالانجليزية : إنما تم تمكين  
للجنة الفنية من : مدعينة . مستندات الريان  
وأعطيت النيابة : بتعويض . الامتياز  
المشترين .

## تابع القضية :

### الميد المعدي

### كمال عبد الجبار

### تصوير - محمود شعب

الدفاع من الإطلاع عليها قبل مناقشة الشهود  
وأعلن تمسكه بطلبه قبل مناقشة الشهود  
واقسم إليه زميله يوسف صكر .

وعندما استكمل محمود سليمان المحامي  
أن المحكمة مستعجلة إلى الشاهد الأول لتمام  
وقرر أن الدفاع تلي لا يكون منها عن واليات  
الدعوى يجب أن يضاف على القضية  
المشتركة التي يملك عليها الشاهد على الأقل  
فحسب أن يكسبون تحت هذه صورة من  
المستندات التي سيتم مناقشة الشاهد من  
خلال القابات الممولة بها .

وطبق المحامي من المحكمة أن تائن  
للمتهم الأول أحد الريان بالكتابة .. فقال  
إلى أبلغ يضم مستندتي المملكتين ١٩ ، ٢٥  
من القانون ١٦٦ لسنة ٨٨ والخاص بالقانون  
تلك الاموال ونصرهما مع نص المادة ٣٦  
من الدستور والتي نصت على أن المحكمة  
الخاصة بصورة ولا يجوز فرض الحراسة  
عليها إلا بالقانون أو حكم قضائي .. وهو  
نص ما لثورة المسألة ٢٠٨ من قانون  
الإجراءات الجنائية التي أصبحت لتقلب العام  
الحق في منع المتهم من التصرف والتحكم  
على مستندات .  
ولكن من المحكمة تمكينة من لأهاب  
إلى من القضاء العالي لإثبات إجراءات دعوى  
المخاصة ضد التائب العام ومدير التحفظ  
حالا نص المادة ١٥ من قانون الإجراءات .





المصدر : **دور الجريدة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٠

## شروط جديدة لحامى

### الريان لإستثمار الصفقة

بعد مرور أسبوعين على بداية المفاوضات بين  
المستثمر سامر درويش رئيس إدارة التحفظ بمكتب  
المائب العام ومحمد رشاد نبيه المحامى صاحب صفقة  
شراء أصول الريان بدأت الخلافات تدب بين الطرفين  
بشكل بات يهدد الصفقة بالفشـل .

#### حمدي رزق

● إسقاط ديون الريان للهلـال !

● إسقاط أرباح عام ١٩٨٧ كاملة !

● حساب الدولار بسعر الإيداع

الخلاف الأول بين الطرفين متعلق  
برفض المحامى طلب المستثمر سامر  
درويـش بأن يتم دفع مبلغ ٢١ مليون  
جنيه ديون على الريان لمحامي الدين  
هلال صاحب شركة الهلال لتوظيف  
الأموال والتي أصبحت حقا لمودعى  
الهلال حالياً وفقاً لإسلوب الرد الذى  
أقره المدعى الإشتراكى .. وكان الريان  
قد اشترى كافة أصول الشركة وتبقى  
هذا المبلغ ديناً عليه قبل التحفظ على  
أمواله واشترط مسئولو التحفظ إما دفع  
المبلغ وإما رد الأموال إلى شركة الهلال  
وتسوية الصفقة بأسس السوق  
الحالية .

ولكن نقطة الخلاف تتعلق بحساب  
الأرباح حيث طالب مسئولو التحفظ أن  
يتم تسوية حقوق المودعين على أساس  
أصل المبلغ وشية الأرباح طوال ١٧  
شهوراً من نهاية عام ١٩٨٦ حتى شهر  
مايو ١٩٨٨ وبشية أرباح ٢٣٪ كما كان  
يدفع الريان وهو ما رفضه صاحب  
الصفقة تماماً واشترط لإتمام الصفقة أن  
يتم تسوية الحسابات على أساس  
العاقد المبرمة بين الـ الريان والمودعين  
بحيث يتم تصفية ميزانيات الشركة  
وقت توقيعها وحساب الخسب والخسارة  
وتحصيلها على المودعين وتخضع من  
أصل الإيداع إذا كانت خسرة أو تعاف  
إذا كانت مكسباً .

رفض المستثمر سامر درويش هذا  
الرد تماماً مما اضطر المحامى إلى عرض  
دفع أصل المبلغ ومعه الأرباح حتى  
نهاية ديسمبر ١٩٨٦ مثله مثل بقية  
شركات التوظيف «التي تم توقيع  
لوائحها كالشريف والسعد بما يوفر

عليه ٢٧٨ مليون جنيه قيمة الأرباح في  
١٧ شهراً كما تطالب الإدارة .

ولم توافق إدارة التحفظ على هذا  
العرض واشترطت التسليم على خمسة  
شهور الأولى من عام ١٩٨٨ على أن  
تصحب أرباح شهر عام ١٩٨٧ كاملة بما  
يعادل زيفة في سعر الصفقة ١٩٠  
مليون جنيه وهو ما رفضه المحامى  
تماماً .. وأوج بتطبيق عقود المودعين  
مع شركات الريان والأخذ في الحساب لأن  
الريان وزع أرباحها ٢٤ طوال سنوات  
التشغيل وهو ما يخل بالصفقة من  
الأساس .

كما اشترط أن يحضر بنفسه مرحلة  
حسابات الإيداع في شركات الريان  
بالتصميمات الموجودة بالشركة مع  
انتداب لجنة فضائية للتحريات

كل ذلك اشترط المحامى إسقاط ٢٩٠  
مليون جنيه ديون معلومة ومشكوك في  
صحتها مقابل إسقاط مبلغ مئـل ديون  
غير معلومة بحيث تصبح الصفقة وعلى  
حد قوله «شافية من العظم . ولن

يحبس الدولار بسعر ٢٢٤ قرشاً وليس  
بالسعر الحال لدولـر البنك المركزى .  
وصفها المستثمر سامر درويش بأنها  
شروط متعنتة وتعتمد لإضاعة أموال  
وكانت لجنة الحر الذي شكلها محمد  
رشاد نبيه صاحب الصفقة لإعداد  
التقارير لوجات لخروجات وأصول شركات  
الريان عن أن ٢٧٠ من إجمالي هذه  
الأصول بدون شهادات ملكية أو أن  
سداتها لا تغطي إلتزاماتها عليها  
الريان وإن أغلبها تم الاستيلاء عليه  
بوضع اليد وإن أغلب عقودها لا تصح  
للحفل مما يرمي بظلال كثيفة حول  
مدى تحقيق الـ الريان بتلك الصفقة .  
قال محمد رشاد نبيه أروز اليوسف  
إن مجموعة للتحريات لأصول وشركات  
الـ الريان في مصر محدودة البنك العربى  
الافريقى لتتلقى أموالهم المودعة إلى مصر  
خلال الشهرين الثلاثة القادمة وذلك بعد  
أن تبتن من دراسة كل الوثائق المتعلقة





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : لعمري يوسف

التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٠

المحكمة لخدم القضية سيطر على رأيتي  
لإرجاسي على شراء الصلقة ساعان  
براشي من آل الريان جميعا وسانسحب  
من القضية بريمتها لأن كل ما لدى فيها  
هو شراء للمفكرات بل إنني قد أصل في  
تلك القضية إلى حد شراء الأصول بدون  
أن أقوم بره الأموال للمودعين وبذلك  
يقل لخدم الريان في المصون لأن ربه  
الأموال هو السبيل الوحيد لإنقاذ  
رأيتي ■

لعمل البنوك في مصر أن هذا البنك  
.. تحديدا - هو الوحيد الذي لا تمكن  
الدولة أية سلطة على الإيرادات أو  
الأموال الموجودة بخزانته وسيتم  
التحويل بالدولار وعلى ثلاث دفعات %  
منها ٢٠٠ - مدين دولار ويضمن للحاسي  
صاحب الصلقة على أن يعان اسم  
الحاسي على أنه صاحب التحويلات  
التي ستد أولها في بدايات الشهر  
ال القادم من إحدى الدول الخليجية

وكشف الحاسي أن المشتريين لأصول  
الريان لا تربطهم معا أي صلة سوى  
أنه استطاع اقتناعهم كل على حدة  
بأهمية الصلقة والأرباح التي لن تقل  
بأي حال عن ألفواند البنكية إن لم تزد  
وأنهم موجودون في ٤ دول خليجية من  
بينهم أسماء مصرية معروفة جيدا في  
عالم المال والتجارة .

ولمفك إن هؤلاء المستثمرين درسوا  
الصلقة على الطبيعة قبل إعلان العرض  
بثلاثة شهور وأن لديهم المستندات التي  
ساعدهم على تحديد هذا المبلغ بدون  
أي تخوف من الخسارة وإن هذه  
المستندات تم تجميعها من ٧ شركات لأل  
الريان ومنها تلكه الجميع أن أموال  
الريان لن تغلبها عطفات وتلك تزداد  
يوما بعد يوم وهذا ما ساعدنا على  
اقتناعهم بالصلقة .. وأنهم يصفون حاليا  
مشروعاتهم في أوروبا وأمريكا  
وسويسلون إليها بالثأفود بمجرد توقيع  
عقد البيع على أن يتم عقد جلسات البيع  
كل الأصول والمفكرات على أرض مصر  
بأسلوب المزاد العلني لثاني يوم للبيع  
وساقتفن على الأمل ربع مايقرب جنيه  
مكسبا في هذه الصلقة .

واختتم الحاسي علامه قائلأ : لو  
حاول آل الريان عرقلة الصلقة بأى  
شكل سوف إنغن براشيتي منهم جميعا  
وعلى حد قوله - أنا مالي ومال أحمد ..  
لخدم الريان حر في سجلته . أنا الصب  
مور صاحب الصلقة وإذا استخدمت





المصدر : السيد جيب

٢٦ يولي - ١٩٩٠

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الريان يوم مغبوط من رئيس الوزراء والداخلية لا اتصال الصف

كتب - ربيع شاهين

فجرت محكمة الريان يوم الخميس الماضي عددا من المظاهرات المذهلة استمرت الجلمة ٧ ساعات وشهدت أحداثا ساخنة وتطورات مثيرة للقضية .  
اتهم الريان المعتقل ساهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام بمحاولة عرقلة انمام الصلطة بشراء ممتلكات الريان لرد اسواق المسودعين واستحلالهم لاسباب خاصة حيث ان له اموالا عند الريان وطلب منه التدخل عن موقعه حرصا على قضية هذا الموقع وجالته .

وكلف محمد رشاد نبيه محامى الريان عن تدخل الدكتور علف صمدى رئيس الوزراء ووزارة الداخلية لاضلال الصلطة وعدم اتمامها وقال : لقد استدعى الريان رئيس الوزراء زوجتى محمولا مصرفة لشخصية المشتريين عن طريقها كما اشار الى ان وزارة الداخلية اصدرت منشورات تسيء اليه وتتهمه بالقتل والاحتلال بهدف تشويه صورته واجباره على التدخل عن الصلطة .

واشار الى ساهر درويش قائلا : اذا كانت الفيزان قد تلجحت في صدره الى هذا الحد شذبا فما كان ينبغي عليك ان تجلس في هذا المكان وكان ينبغي عليك احترامنا وتقديرنا واجالا لا لقضية مكاثه وسوءك .  
تسحب ومن هنا سألصصك انت والقائى العام ولك بعد ان قال ساهر درويش ان له ابداعات عند الريان .

واتهم الريان مدير التحفظ بانه كان سببا في تفوق جويل شنها (١٤ مليون جنيه) علاوة على استخدامه واد لركبه سيارات لشركة وتخريبها .







المصدر : **أ. حسن ساءة**

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **الطبعة : ٩٧ يوم ١٩٩٠**

## ماذا وراء قضية الريان للنسابة العامة ؟

• **سيد عبد القادر**

يقول محامي رشاد نبيه للحكمة : إذا كانوا يشبهون بي فانا أيضا املك الوثائق الشخصية على الآخرين وأن تبعوها .. وفور انتهاء كلمته يطلب احمد الريان الكلمة .. يقول هو يكذب نبيه عن محاميه بمحاولة إثارة الجدل على النية العفنة التي توجه الكلمات القوية له منذ بداية الجلسات في نوفمبر الماضي منمثلة في اتهامات .. وثائق وإدلة اتهام وقلمة شهود إثبات

يقول لـ احمد الريان : إن القلب العام المستشار جمال شومان قد أرسل طلبا مكتوبا بخط يده قبل التحفظ عليهم يطلب فيه احوال شقيقته السيدة عذيات شومان التي لودعتها في شركة الريان .. يدعي احمد الريان ان ما يحدث لهم من إجراءات من قلبية سببه انهم لم يمتكوا من تنفيذ طلب القلب العام وهو احوال شقيقته لانهم لم يكونوا يملكون السيرة ..

ويقول ايضا ان المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ الذي يدير امواله الآن هو ايضا احد المدعين في شركة الريان .. يدعي ايضا ان هذا يؤثر على حيلته وهو الذي يدير كافة احواله ويضطر على تنفيذ عمليات المعينات وتحويل التواصلات التي تمهد لمطية بيع ممتلكاتهم ..

### والنسابة أورد الهجوم

وكان من الطبيعي ان يقوم المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ على يد إجراءات احمد الريان فيقول : أنا أريد من المحكمة ان تكلف رشاد نبيه ان يقدم تلك الأوراق التي يتحدث عنها ويقول إنها بخطي أو يخط القلب العام .. وإنما

أرسلنا اذرة وادكتها .. ويقول نعم إن ز رصيدا عنه الريان اقره (٣٨٠) دولارا هي باقية مديراتي عن فترة عمل بالسعودية .. والحمد لله ان يقال أنني ل اموال في الريان ولا يستطيع اجد ان يقول أنني استعديت احمد الريان او غيره لاسترداد اوراق أو احوال القلبية العامة ..

ويحول المستشار ساهر درويش أنني و ١٨٧ ألف شخص (مودة) خدمتا بمحاولة الاستدعاء الاسلامي .. فسحبت اموالي او بقية مديراتي من احد البنوك ووضعتها عنده ..

في جلستين ساضتين هذا الأسبوع استمرت لثلاث ساعات في محكمات آل الريان كانت هناك العديد من القضايا التي تقترت : ماذا يقول المحامي ، الخصم ، محامي الريان عن صفته التي يتحدث عنها كل الناس ؟! ماذا طلب لـ احمد الريان لـ الخصومة ضد النائب العام والمستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ ؟! ولماذا دفع لـ احمد الريان بعدم دستورية ماذن من مواد قانون تلقى الاموال ( القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ) ثم لماذا اصرت القلبية على ان ادعاءات آل الريان بانهم كانوا يملكون ارصدة خاصة بهم تكفي لثلاثين غير احوال المدعين .. ادعاءات غير صحيحة !! ومن خلفه التقاضي تحدث لـ احمد الريان ، لآخر ساعة ، ليقول رايه فيما يقل عن صفة بيع ممتلكاته ! في موعدها عثت اول جلسات الأسبوع للخصي يوم الخميس ولم يكن أحد يتخيل ما ستحل إليه الأمور في هذه الجلسة .. والتي سيجد نصلها اللغني تحت حماية رجال الشرطة وفرق الكركاش

### قضية بين محامين

في هذه الجلسة وقف المحامي النائب علاء عبد الحمم الذي انضم قبل ٢٤ ساعة إلى القضية بتوكيل من ٤ مدعين لرفع قضية بالحق المدني ضد آل الريان .. وهذا المحامي نفسه هو خصم المحامي محمد رشاد نبيه صاحب صفقة بيع الريان "القضية الأخرى هي قضية شيك بدون رصيد اصره محمد رشاد نبيه وصدر فيه حكم بالحبس في محكمة اول درجة لكن للقضية الآن امام الاستئناف .. ولذلك كان من الطبيعي ان يقع ظهوره للخصم بين المحامين وعلى رأسهم محمد رشاد نبيه وخاصة أنه تعدد على قضية الشيك في هجومه على الصفقة وصلحها ..

وأخذ المحامي الشاب يشك في قانونية العرض من عدة نقاط .. فقال إن قانون المعاماة يمنع ان يكون محمد رشاد نبيه وكيلًا عن المشتريين المجهولين ووكيلًا عن المتهمين ويدافع عنهم .. وعليه ان يختار موقفه ويحدد من الآن إما ان يختار المشتريين .. أو الريان ويكلف عن اسماء المشتريين ..

وبسط الاتهام بلاط الحاضرون للجلسة عملية تنسيق الأوراق وتوزيعها .. بين هذا الجالس في قصص الاتهام .. احمد الريان .. ومحاميه .. فينمنا





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٠ - ١٠ - ١٩

المصدر : أ. ح. ساعة

ولم أسمع لاستردادها بل استعوضت انه فيها ..  
ولم يقل انني لخصصت بقلادة زائدة .. وقلت  
سوف استعديها مع الناس إذا تيسر ..  
وتحدث نيرة المستشار سامر مرويش وهو يقول  
موجها كلامه للقاعة : هل في هذا ما يمس لشرف ..  
إنني لحد من صدقوا بالدعوى الإسلامية التي كان  
يطلقها الريان .. هل يمس السيد أساليب العلم أن  
أحد القاريه له أموال عند الريان .. !

في جلسة الأحد التالي يدفع أحمد الريان دعوى  
دستورية ماثنتين من مواد قانون تلقى الأموال  
للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .. وهما المادة ٢٥  
والمادة ١٩

ويوافق الدكتور حسني عبد اللطيف رئيس  
المحكمة .. على ضم طلب بعدم دستورية المادتين  
١٩ و ٢٥ من قانون تلقى الأموال إلى موضوع  
الدعوى كما يوافق على تمكن أحمد الريان - بناء  
على طلبه - من التوجه إلى دار القضاء العالي لرفع  
دعوى خصومة ضد النيابة العامة .

### حقيقة أموال الريان لشخصية

وتشن النيابة العامة مقالة في أحمد إبريس  
هجومها آخر على الريان فيقول : كثير الحديث من  
أحمد الريان أن له ولشقيقه شخص ومحمد أموالا  
خاصة مسلموا بها في شركات الريان .. ولنا نقول  
إن كلمة المركز المال للشركة المخصصة منه شخصيا في  
١٠ يونيو عام ٨٨ ضمن ما إسماع بإخطار توفيق  
الأوضاع والمخيلة بتوقيعه في ٨ نوفمبر عام ٨٨  
لهيئة سوق المال لم تتضمن أي مبلغ مستحقة لأي  
من أفراد أسرة الريان .

وهذه الشركة رأسها ٥٠ مليون جنيه بالقائمة  
وحسبما ثبت أن رأس المال تم تخفيضه من أموال  
للمودعين .. أي أنه مملوك بالكامل للمودعين ..  
وبالنسبة لبقالي لدية \* التزامات فلم يرد أن أيا  
من أسرة الريان له .

وقال أحمد إبريس : وقد ورد من المحاسب  
مصطفى شوقي رئيس اللجنة للشركة بقرار اللجنة  
كتاب مؤرخ في ٢٠ يوليو ٨٩ والذي يلغي بوجوبه  
بمبالغ محوكة لتسليفات مبنية على أحمد توفيق  
وتوفيق عبد الفتاح قيمتها ١٤٢ مليون جنيه أي  
أن أحمد الريان ووالده قد يبدوا هذه المبالغ .  
كذلك ثبت أن أحمد توفيق والمرحوم شخصي  
ومحمد قد توجهوا إلى الشهر العقاري وقاموا  
إقرارا لذكروا فيه تفصيلا : مقر وتلقا يصفنا  
الشركاء المتضامنين في شركة الريان للاستثمار  
وتوثيق الأموال والمشهرة برقم ٥١٢ لسنة ٨٢  
بان الحصص المشتراة باسمنا في الشركات





المصدر: آخر ساءة

النشر والخدمات الصحفية والاعلامات التاريخ: ٢٧ يونيو ١٩٩٠

# مفاجأة في قضية الريان ما هي حكاية القضايا المرفوعة ضد محامي الريان ؟ • تمحيص زكريا أبو حرام •

ما هي حكاية المحامي علاء الدين عبدالمعظم الذي ظهر فجأة في قضية الريان ؟ وما هو الهدف من وراء إثارة القضايا المرفوعة على محامي الريان محمد رشاد نبيه ؟ وما هي حقيقة هذه القضايا ؟ وكيف علم بها المحامي علاء الدين ؟ وما هي علاقته بمحامي الريان ؟ وما هي حكاية الشبهة بدون رصيد الذي وقعه محامي الريان وما هي ابعاد قضايا التهميش والتزوير ؟ وما علاقة ذلك بقضية الريان وبالصلفة التي اعلنها محمد رشاد نبيه وينتظر انتمائها لصفحة المودعين الذين ينتظرون نتائج هذه الصلقة باطل شديد لم يكن يتوقعه احد ؟

الاعتبارات الشخصية في القضية ؟ فلماذا :  
— مسألة الاحكام التي صدرت على محمد رشاد نبيه لا تدخل للاعتبارات الشخصية فيها على الاطلاق ، حيث ان القانون قد حكم علينا نحن المودعين ولنا كصلى عن بعضهم لن ننظر الى شخص التائب في الاعتقاد ، وقد ربه ذلك في المادة ١٠٤ من القانون المدني والتي تنص على انه : إذا تم العقد بطريق التوبة كان شخص التائب لا شخص الاصيل هو محل الاعتبار عنه الكفيل في اثر العلم ببعض الظروف الخاصة او لافراض العلم بها حكما ،  
ويواصل حديثه قائلا :

— وهذا يعني ان المشتريين المجهولين ليسوا محل اعتبار في هذه الصلقة وانما محل الاعتبار الوحيد بنص القانون هو شخص من سيجدهم بالتبعية عنهم وهو محمد رشاد نبيه . وعند البحث في هذه الظروف الخاصة نجد ان رشاد نبيه محكوم عليه بالسجن لمدة ٣ سنوات مع الأشغال في القضية رقم ١٠٦ لعام ١٩٨٨ جنح عقدين لاصداره شيكات بدون رصيد بمبلغ ٥٠ الف دينار كويتي . وقد استألف رشاد نبيه القضية بعد ان دفع مبلغ ٥٠ الف جنيه كغرامة لوقف تنفيذ الحبس والقضية منقورة في جلسة ٢٧ يونيو ١٩٩٠ ( اليوم

فجأة ويوم مقدمات . وبعد ان قدم محامي الريان محمد رشاد نبيه عرضه وقبلته للحكمة . ظهر المحامي علاء الدين عبدالمعظم يلوح بعبء تهم تهم محمد رشاد نبيه . ورغم ان هذا المحامي لم يظهر من قبل في قضية الريان إلا انه ظهر فجأة ايضا كصالح ومدع بالحق الذي عن سلة من المودعين ، مما اثار العديد من التساؤلات لغرابة ملاحق وراء هذا المحامي الذي ظهر في الوقت الصلح ..

ذهبت آخر ساعة الى المحامي علاء الدين عبدالمعظم والمحامي محمد رشاد نبيه ، لتسمع منهما ، ولتتعرف على ما هبة الحادثة التي تجسهما وكل شئ يقولانه وهما الاخوان والمستندات - تحتفظ بها - التي تثبت صدق قوله . وقبل ان تعرض وجهة نظري كل طرف ، نؤكد ان الهدف ليس التهمير باحد منهما ، او ادخال الآخر في دائرة الشهرة ، وانما نهدف الى الوصول الى حقيقة صفة الريان والتي تهم ١٨٦ الف أسرة في انتظار اهل ان تكون الصلقة حالية ليستروا ، تحديشة للمع ،

## تحذير ضد محامي الريان

وفي مكتبتي بمدينة نصر كان للقاء مع المحامي علاء الدين عبدالمعظم وكان سؤال الأول عن حقيقة القضايا المرفوعة ضد محمد رشاد نبيه ومدى صلتها بها .. وهل الهدف هو التهمير ؟ وما دخل مثل هذه





المسرة : ١٠ حزيران ١٩٩٠

## للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ : ١٧ يونيو ١٩٩٠

(البراءة)

ويحاول المحامي علاء الدين عبدالحكم :

— كما يحاكم حلفاء في القضية رقم ٥٢٨٩ لعام ١٩٨٨ . جلع عشرين بينهم النصب وشيخة . الإقامة والاستيلاء على مبالغ وصل مجموعها ٢٦٥ ألف جنيه مصري ١٩٧٢ ألف دولار .. وتزور هذه القضية انه كان موكلا لشراء افيلا لسيدة كويتية وحاولت له المبلغ المذكور بموجب حوالات رسمية عن طريق البنوك . فلم يشر لها شيئا واستولى لنفسه على هذه الاموال وحين تلقت السيدة الكويتية للمحكمة بشهادة رسمية من المدير العقاري بالمحامي تليد انه لم يشر باسمها اي فيلا . وان الفيلا التي كان يدعي انه اشترها لها فقدت على دمه ملكها حتى يعوها الآخرين .

وحيث نهيات الدعوى للحكم فلم يرد المحكمة لتعطيل الفصل في القضية وكان ذلك في جلسة ١٤ يونيو ١٩٩٠ الماضي ، فطردت المحكمة ولف القضية لحين الفصل في طلب الية ..

ايضا كان قد قدم دعوى تزوير اصلية ضد السيدة الكويتية ، وهي القضية رقم ١٦٦٠ لعام ١٩٨٩ ، يتهمها فيها بانها اخضعت بيانات وراقم الى سند قبض احد المبالغ التي كان قد انكر استلامها لسبب الفيلا وحين تلقت السيدة الكويتية للمحكمة بما يغير انها لا تعرف التارامة والكتابة مما يؤكد براءتها . فلم ايضا يرد المحكمة ، لتقدمت السيدة الكويتية الى رئيس المحكمة بطلب لاحالة هذه القضية الى دائرة اخرى لسرعة اثبات براءتها ..

ويحاكم حلفاء بينهم اصداق شيخ بدوي رعيدي بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه في القضية رقم ١٦٣٩ لعام ٩٠ . وايضا معين بموجب عييلالات بلغت قيمتها ١٥٠ ألف جنيه مصري لم يستخدمها ..

### الهدف من افشاء القضية

كل هذا ليس الغرض منه . والقادم لعلاء الدين عبدالحكم المحامي . الشارة اهور قسطنطينية وانما القانون يحكم علينا ان نضع ذلك في اعتبارنا عند التعادل معه . وهذا من افشاء هذه الامور هو حماية العرض نفسه وحتى لا يتعرض لبطان . كما ان القانون ايضا في المادة ٤٧٢ منه ( القانون المدني ) يقرر انه لا يجوز للمصالح ان يتعاملوا مع موكليهم في الحقوق المتنازع عليها إذا كانوا هم الذين يتولون المصالح عنها سواء كان التعامل باسمهم ام باسم مستعمل وإلا كان التعامل باطلا .. والملاحظ ان رشاد نبيه يصر على ان يتولى دور تطلب المشتريين المجهولين وان نفس الوقت يتولى دور وكيل المتهمين البالغين وهذا باطل بمنز القانون

ولا يقبله للنطق لمن مصلحة المشتري ان يخطئ على الصلطة باقل سعر ومن مصلحة البائع ان يبيعها باعلى سعر . والصلحتان متضادتان ومتعارضتان ، كيف يمكنهما شخص واحد . اضقة الى ان ذلك يتعارض مع صريح نصوص القانون للحماية للقالة ٨٠ سنة تحظر على المحامي ان يمثل مصالح متعارضة ..

ويكفل المحامي علاء الدين عبدالحكم قوله : ان هدف من طرح هذه المسئلة ايضا ليس وضع قضية امام القضاء . وانما لتفتيته من اية شواهد ، للبطان المصوص عليه في القانون هو بطان من النظام العام . بمعنى انه يمكن ان يدلع في اي مرحلة من المراحل ببطان المدعيه من جانب المشتريين المجهولين الى جانب الرأى : وسوف يقضى قطعا ببطان . بعد ان تكون له قطعا لقروا في المعينات وغيرها من المراحل ، كما ان عدم تقديم اية شواهد باقونا لان تتسالم ما هو المعايير الذي يجب ان نعمل به لحوالة جنية لا يقر عقوبات في حالة التراجع عن العرض . ولذلك تمت بطرح اقتراحين على المحكمة بمقتضى معينا بالحق للنفي من بعض المودعين وذلك لاختيار جنية العرض :

### اختصاصات لجنية العرض

الاختبار الاول : ان يتقدم وكيل المشتريين بخطاب ضمان نهائي وغير قابل للرجوع اليه بمبلغ ٣٧٥ مليون جنيه مصري او مايعادله بالعملة الاجنبية يمثل ٢٥ بالمئة من الثمن المعروض للمسئلة لصالح اية جهة حكومية ولكن لا يمكن سوقي ذلك مثلا . بالشروط الآتية :

● لا يصرف مقابل الوفاء بهذا الخطاب للمستفيد إلا بعد صدور حكم نهائي من هيئة

تحكيم تقضي بان المشتريين كانوا غي جديين في صلتهم او اترجعوا عنها دون مسوغ . فإذا ثبت العكس اي جنية المشتريين . ففي خطاب الضمان واضح كان لم يكن .. ● مدة هذا الخطاب ستة اشهر لتتجد تلقائيا دون طلب من المستفيد ولا يلقى او يصرف إلا بموجب حكم هيئة التحكيم ..

● تتدخل هيئة التحكيم من ثلاثة اعضاء يختار وكيل المشتريين اجمعهم واختار الجهة للمستفيدة عضوا اخر ويكون الحكم المراجع احد المستشارين بمحكمة التقاضي ويعينه رئيس محكمة النقض .. ● إذا ما ثبت بموجب الحكم لحقية الجهة المستفيدة لاية قيمة لخطاب بالكامل نودع لصالح المودعين ..

الاختبار الثاني : ان يصدر شيخ مصر







المصدر :

٢٠٠٠

## النشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٧

العرض ؟

— المحكة لم توافق وإنما صرحت لكل من إدارة المحطة ووكيل المشترين للجوليين يبحث العرض لوضعه موضع التنفيذ . كما أن تصريح المحكة بذلك صدر ولم يكن مطروحا عليها المستندات التي تقدمت بها . والتي من شأنها أن تدفع وجه الرأي إلى القضية برمتها ..

### محامي الريان يرد

كثفت تلك الأقوال المحامي علاء الدين عبدالحكم ، لصلا لقي المحامي محمد رشاد نبيه ؟  
حكاية الجندة المروعة ضد مؤامرا أن احد الكويتهين واسمه عبدالعزيز المليبي كلفي بشراء فيلا لزوجته عام ١٩٨٣ . فقلت بشراء الفيلا . وحول لي لمتنا عن طريق التبنوه .. وبعد الشراء تبين أن الفيلا مسطحة ١٠٥٠ متر والمقنن لا يسمح بأن يمتلك الأجنبي أكثر من ١٠٠٠ متر . ومن هنا لا يجوز التسجيل . فصرف الناس عن تسجيل الفيلا . وكلفني بشراء شقة في نهاية عام ١٩٨٤ ، وأرسل لي المبالغ المستحقة . فاشترت له الشقة . وفي ٨ مايو ١٩٨٥ أصدر نوكيلا لي لكي أقوم ببيع الفيلا . فقلت ببيعها . وقبض لمتنا على الفور . وفي عام ١٩٨٨ فوجئت به يريلج جندة ضد . يدعي فيها أنني اخذت منه أموالا لشراء فيلا ولم اشترها .. وانني نصبت عليه . فقلت ببيعها لثانية شد وكيله الذي قبض مني العقود بتمه تبييد المبالغ التي قبضها مني . وحضر علاء الدين عبدالحكم المحامي الذي يلج الزوجة الآن . وقام اقرارا من عبدالعزيز المليبي أنهم قبضوا الأموال عام ١٩٨٥ . فاهت شعهم جندة قاف ويلا كلف وتزوير . ونظلي امام محكة معين منذ عام ونصف . وتزوج لتتبع المحامي علاء الدين عبدالحكم للتوكيل الذي يسمح له ببيع الدعوى ولكنه لا يقدم . حتى تقول اجراءات اللقاضي . ليستشر التشهير بي ..

ويقول المحامي محمد رشاد نبيه :

— أما القضية الثانية فقصتها تبدأ منذ ١٩ نوايسر عام ١٩٨٣ .. حين أصدرت نوكيل لي عبدالعزيز المليبي ليبيع فيلا مملوكة لي لشركة كويتية تشارش نشاطها في مصر . وهو عضو مجلس إدارة بها . وفي نفس اليوم فطحت حسابا باسمي في بنك الكويت والشرق الأوسط . ابودع لي فيه ثمن الفيلا عند البيع . وفي يوم ٢٠ نوايسر دفع لي ٥٠ ألف دينار تحت الحساب . فأصدرت له شيكا بمبلغ ٥٠ ألف دينار بدون تاريخ . على أن يصرفه عند بيع الفيلا . ووضعت لمتنا في حسابي . ولم يبع بيغ الفيلا . ولتقاضي عن أن يكون المبلغ الذي اخذته . قرشا بطلادة ٩ بطلادة ٩ . وفي ١٥ فبراير ١٩٨٥ أرسل يطلب للقرش والموال .

مسحوب من احد البنوك الأجنبية من الدرجة الأولى على احد البنوك الأجنبية من الدرجة الأولى أيضا بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار ( خاصة والد آخر رشاد نبيه أن تحت يده الآن ٦٠٠ مليون دولار لحساب الصلقة ) وأن يكون المستفيد من هذا الفيد وصاحب الحق الوحيد في صرفه هو محمد رشاد نبيه نفسه . أو من يختاره المشترين لذلك مصفته وكلا مسفرا عنهم في الصلقة وأن ابودع هذا الفيد في خزينة المحكة بعد التأكد من مصفته بصرفه البنك المركزي . وإذا تمت الصلقة وهو لمتنا قام المستفيد من الفيد بالتقاضي عنه لصالح الجندة التي ستبيع له كجزء من الثمن وأن لم تتم فله أن يسترد الفيد مرة أخرى ..

● ما هي اسباب ظهور الفيد في القضية ؟  
متواجدا في مصر . فقد كانت في رحلة عمل في الخارج . رجعت منها يوم ٢٥ مايو ١٩٩٠ فكتبت بذكره ليداء عاطفاني حول العرض يوم ٢٧ مايو ١٩٩٠ للجهات المسؤولة ..

● بأي صفة ؟

— بصفتي حريصا على أن لا يخدع الناس مرة أخرى ..  
● وهل يكفي هذا العرض لأن تقدم نفسك في القضية بلا تبر ؟  
— إنما لم أقم لنفي . ولكنني وكنت من بعض المودعين للمبلغ عنهم ولانها المحقة في هذا العرض ..

● متى تم توكيلك من هؤلاء المودعين والمذا ؟  
— قبل جلسة ٢١ يونيو ١٩٩٠ الماضية .

فلادعون لم يكن يهمهم اجراءات المحكة أو أن يصدر حكم بحبس ال الريان وإنما تعلقوا بالآمال الجدي . والذي أصبح يمثل مصطلحتهم المبالغة . ومن مصطلحتهم أن يعرفوا أن كان العرض صحيحا من عدمه .

● كيف عرفت بمسالة القضايا والأحكام التي على رشاد نبيه ؟

— لأنني وكيل ومحامي شركة الاطارات المستفيدة من الشيك الاول وكان رشاد نبيه خصما في القضية . كما أنني وكيل السيدة الكويتية ووكيل الجني عليها في قضية تشهير بدون رشيد بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه ..

● هل مسألة القضايا هي التي دفعته للتدخل في القضية أم أن هناك من يدفعه للتدخل ؟

— لقد دخلت القضية كوكيل عن بعض المودعين . للمنازع عن مصالحهم في هذه القضية . والتدليل على أنه لا يوجد ورأى أية قوى أن موكلتي هم شقيقتي وصديق لي زوج احدى شقيقاتي . وهم مقتدون تماما بأنه ليد من الكلف عن ابرام هذا العرض حتى يضمنوا ..

● ولكن لم تخدوخ وقد قبلت المحكة





المصدر : **أ. ح. سلامة**

التاريخ : **٢٧ يونيو ١٩٩٠**

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نقلت في ٢٨ مارس ١٩٨٥ بتصيد المبلغ لوكه  
إلا أنه اخلافت بيثني وبينه استغل الضيف الذي  
تحت يده . واعطى له تاريخ ١١ مارس ١٩٨٢  
والرأى حتى حريت له الضيف عند وجودي في الكويت  
في هذا التاريخ . فتمت شهادة بلقي في المبرح  
مصر منذ بداية عام ٨٣ وحتى الآن . وما زالت  
الدعوى متعلّقة أمام محكمة عقدين ..  
● ما هي علاقة المحامي علاء الدين عبدالمنعم  
بقضية الريان ؟ ..

... القانون المصري يسمح لأي صاحب مصلحة  
أن يتدخل في الدعوى الجنائية إذا أصبح منها ضرر  
بمباشر . فالمصلحتة القريبى بينه وبين من تدخل  
باسمهم في الدعوى وهم ستة من الودعين في  
شركات الريان . وحضر مدعيا بالحق الدعوى لكن  
يستطيع الولوف أمام المحكمة ليتكلم بما يشاء  
خارج الموضوع . والقذف في حقى وإبداء  
اعتراضات على المصلحة وهو . ما لا يجوز لأن  
الحكمة أصدرت قرارها بقبول المصلحة ..

### مكاتبه يطلب الضمان

● ما رأيك في الاقتراحات التي تقدم بها  
للمحكمة ؟  
— هي ذات الاقتراحات التيبية السابق رفضها من  
قبل المحكمة . وبني . فهو يطلب خطف ضمان  
والسؤال أن أصدر خطف الضمان . وعلى  
أى أساس وإذا لم أصبح مشترى . وإذا أحضرت  
الحل اليوم ولم يتم مشروع العقد فما سمع هذا  
الحل ..

كما أنه يطلب شيكا باسم المشتريين . وهذه  
عملية ساذجة لحرقة لصماء المشتريين . وقد أعلنت  
أننى لستى باسم مسجل ولا أصبح عن المشتري  
القبلى إلا بعد اتمام المصلحة ..

● ما رأيك فيما يقوله في أن اللغة ٤٧٢ من  
القانون الدعوى لا تدخل لك المعنى في اتمام  
المصلحة ؟

— الحقوق المتنازع عليها والمتنوع على المحامى  
أن يشترطها هي أن يكون هناك نزاع بين ١ . ب .  
على كل معين ويتولى محامى المدعى عن ١ مثلا .  
فلا يجوز لهذا المحامى أن يشترى الحق المتنازع  
عليه الذى يدافع عنه من موكله أثناء النزاع  
وموضوع الريان ليس له دخل بالحقوق المتنازع  
عليها لأن موضوع القضية هي ملكية الريان  
مختلفة القوانين جنكيتة لا دخل لاسواله في  
ملكته . وقد عرضت عرض من مشترين لشراء  
املاكه . لحسمهم وليس لي لنا . وهذه الاموال  
ليست محل نزاع بين الريان وبين أحد . وليست  
هي موضوع للدعوى التي يحاكم بشأنها الريان ..

### تفاصيل حول محامى الودعين

● هل دخل المحامى علاء الدين عبدالمنعم

القضية كوكيل لبعض الودعين فقط أم أن هناك  
خلافات بينهم ولم تعتقد أن هناك من بعده ؟  
— معرفتي به تبدأ منذ عام ١٩٧٨ وكان يعمل  
موظفا في محكمة الكويت . وكنت اشترك زميلا  
كويتيا يعتبر مكتبه أكثر مكتب للمحاماة في الكويت  
في ذلك الوقت . وقد قيد نفسه كمحامى أثناء عمله  
في الكويت . وهذا امر تبطله نظرية المحامى حاليا .  
وطلب منى أن أرفضه للعمل في مكتبى وزميل  
الكويتى متوبيا لدى إدارة الخبراء هناك أن  
أى مكتب .. فرفضت لعدم خبرته . فمضت تلك .  
لما حدث الخلاف بينى وبين المحقق الكويتى ..  
ورشحوه لى بلف لعملى في المحكمة . لأنه يعتبر أن  
ينتمى منى . فوافق عليه المحقق الكويتى امر  
الخلافات التي بيننا ..

وهو يدعى في مطبوعاته أنه من المحامى  
المعتدين في أمريكا وإنجلترا والكويت وقطر .  
وهو امر غير صحيح . فكل ما هنالك أن هناك  
محامى اسمه عبدالله خالد الأيوبي يتكلم منة في  
شأن مصالح بعض الكويتيين في مصر . ويوجد  
الآن امر معروض على رئيس الجمهورية بشأن  
مسك عبدالله الأيوبي وعلاء الدين عبدالمنعم في  
تصرفات مخالفة للقانون **بشأن** كلاما في مصر .  
إلا بعد علاء الدين عبدالمنعم المحامى عقدا  
استثمر كوكيتى لشراء أرض في مصر يزعم أنها  
مملوكة لشخص مصرى بمبلغ ٢ ملايين و٦٠ ألف  
جنيه . وتضمن العقد أن علاء الدين عبدالمنعم  
وزميله الكويتى محكمين ولا يجوز لهما تسليم  
المشترى الثمن إلا إذا سلم مستندات الملكية  
للمحامى علاء الدين عبدالمنعم إلا أنه لم يتم تسليم  
البائع المزعم الثمن بالمخالفة لما هو مقرر عليه في  
العقد وثبين أن الأرض ليست مملوكة لهذا المستثمر  
واستولت عليها الحكومة واضطر المستثمر لشراءها  
ثانية من الحكومة بمبلغ ١٢ مليون جنيه وتقدم  
المستثمر بشكواه لرئيس الجمهورية وبلغ  
للمستثمر نظرية المحامى في الكويت بالانتماءات  
التي حصلت من المحامى الكويتى وشريكه  
علاء الدين عبدالمنعم . وأأس حاليا تحققة تيبية  
الاموال العامة وتيبية الخساسة .





المصدر : الأمانة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٠

يوم الخميس الأسود في تاريخ النيابة العامة

## دفع الريان : اتحدى النائب العام اذا

# طلب التحقيق في اتهاماتي له ! القضاة يطالبون بتنحية ساهر درويش ومساءلة النائب العام

## ساهر درويش : لن أتنحي قبل صدور الحكم في المخاصمة

مازلت ربود الفعل لتوالى بعد المطالبة التي فصرها الريان .. يوم الخميس الماضي ، عندما طلب مخاصمة المستشارين جمال شومان النائب العام وساهر درويش مدير ادارة التحفظ على الأموال ورئيس هيئة الادعاء والاثهام في قضية الريان .

الوقت ، الامالي .. مع رشاد نبيه محامي الريان الذي اخرج النائب العام وتحداه اذا كان يستطيع تحريك الدعوى ضده بسبب الاتهامات التي وجهها اليه . او حتى ابلاغ نيابة امن الدولة العليا للتحقيق معه فيما انته في جلسة المحكمة ونشره الصحف المحلية والخارجية .

### تحقيق

#### ثروت شعلبي

منصة محكمة الريان الاعب صدور حكم  
شدي لدعوى المخاصمة .  
الامالي .. الا يتعارض ذلك مع التقاليد

بالفخرج في شركة الريان لتزوييف الاموال  
وهي شركة مصرية مساهمة مثل سائر  
المواطنين في مصر ، من خلال شريك  
الادعاء .. ولم تتق رئيسها احمد السويان  
المتهم الآن لملئنا .. ولم اطلب منه مبررة  
تخصيصه ومازلت اموالي مودعة لديه حتى  
الآن .

رسالته .. الا تستعصر الصرح من  
استقرار حضورك كمثل النيابة العامة في  
تلك القضية بعدما نشر حرك مجلس  
الخميس الماضي واقراره بايداعك لادلاك  
بالريان ؟ !

ليجاب .. لا لشرطي ، مما قلته ..  
رسالته .. وعلى استمرار حضور جلسات  
الريان رغم تخلفك عن قضايتنا ؟

ليجاب .. نعم ساستمر في الحضور . رغم  
القائمة الريان دعوى مخاصمة قضائية لي  
والنائب العام وان اترك مكتبي من عمل

وتشامل رشاد نبيه : هل من المتصور  
ان النائب العام لا يعلم ان المستشار ساهر  
درويش له ابداعات في شركة الريان ! واذا  
كان المستشار ساهر درويش قد اخفى هذه  
الواقعة التي تسيء الى التقاليد القضائية  
فمن الواجب محاسبته عليها . اما اذا كان  
النائب العام يعلم واصر على تكميله بتمثيل  
القضاة العامة وان يتولى الحراسة القضائية  
على اموال الريان المتحفظ عليها .. فهذا  
خطا مهين لجسيم للنائب العام ، ليس له  
سابقة في تاريخ القضاء المصري .

كما ان النيابة العامة سافرت سلطة  
فاضي التحقيق في القضية ، وبالتالي يجرى  
عليها اثر مكال القضاة ، لانه لا يجوز لمن له  
مصلحة شخصية من رجال القضاء ان  
يتولى التحقيق او الفصل في قضية له علاقة  
بها .

### ساهر يدافع

والوقت ، الامالي ، والمستشار ساهر  
درويش مدير ادارة التحفظ على الاموال  
ومكتب النائب العام ورئيس هيئة الادعاء  
والاثهام في قضية الريان بمكتبه في محكمة  
امن الدولة العليا يارض للمعارض اثناء  
استراحة قضية الريان . فقال :  
إنتي اودعت بعض مخبراتي من عمل





القضائية وإن تنحى نفسك بدلاً من إقصائك عن موقعك بحكم قضائيتي قد يسبب لك حرجاً ومناقب مستقبلاً ؟ قال .. ليس هناك حرج ( وضحك ) . المستشار جمال فؤاد رئيس محكمة أمن الدولة العليا ومجلس إدارة

ثأري القضاء .. يقول : قلنا من المرافعات والأجراءات الجنائية نصا على حقائق التنحي والأثر للقضاء ، أما النيابة العامة فلها لاتنحى ولا ترد لاتنصا لاتقبل في الدعوى مثل القلبي : والقاضي ينحى نفسه إذا استعصر الحرج وورد إذا لم ينتبه إليه .

وأكن التقليد القضائية الشخصية والرافعة تؤكد على أنه لا يجوز لسرجل النيابة العامة أن تكون له مصلحة شخصية في قضية يتراجع فيها ويبدى طلبات النيابة العامة أمام المحكمة التي تنظرها . لأنه ممثل المجتمع ويترضى أنه أيضا خصم شريف ليست له مصلحة شخصية في الدعوى العمومية وإن وجدت فانه لايجرد منها ويشوبها عدم الموضوعية .

### فصل جديد من العاصفة

لما الدكتور محمد نور فرحات استأذن ورئيس قسم لمصلحة القانون بكلية الحقوق بجامعة الزيتونية . يرى أنه ليس هناك في القانون ما يمنع من أن يكون ممثل الاتهام أحد المعنى عليهم في الجرائم التي ارتكبها الزبائن . وخاصة أنه يحاكم أمام محكمة جنابات الجيزة ليس لمجرد ارتكابه الجريمة التي تقع على لسان الناس كجرائم القنب والسرقة وخيانة الأمانة .. وغيرها . وإنما يحاكم وفقاً للقانون خاص لارتكابه جرائم محددة نص عليها قانون القس الاموال . كما أن ممثل الاتهام لا يلق في موقف القاضي الذي سيفصل في الدعوى وأما موقف الخصم .

وكالاتي فإن يسود خبر عليه من الحرية المرتكبة وخاصة أنها ذات طابع الوطني كانه لا يمنعه من مباشرة اختصاصه . إنما يمكن القول بأن ما ذكره الزبائن بجلسة الشفيع الماشي قد يشكل نوعاً من الحرج

لمثل الاتهام ويمثل للزبائن فرصة للتشكيك في قرارات النيابة العامة من حيث ترخيصها للمصلحة وتوجيهها وموضوعيتها . الأمر الذي يحسن معه أن يتولى هذه القضية من قنالية العامة من لا ترتبط أي صلة أو معاملات بشركات الزبائن .

وأضاف د . نور فرحات .. ملاحظكم الزبائن بجلسة للخصم الماشي ، هو فصل من تصوير الماشية التي تمثلها فيسجمة الزبائن ، حتى كبار رجال القنالية العامة لسم

يسلموا من جرائم القنب والاعتقال التي ارتكبها في حق المجتمع في السوق الذي مازال فيه المتهم يعمر على أنهام كثير من كبار المسؤولين بالدولة بسلهم كانوا يستفيدون كثيراً من انضبطه وإن لديه مستندات عامة تثبت تورطهم رغم أن النائب العام حفظ التفتيشات في هذه الأمور التي سميت « بكتوش البركة » .

كان المستشار محمد سعيد مشعل في هذا الشأن إلى هذه الأمانة في كتابه معالم

الإسلام الصادر في العام الماضي . وطلب المكلف عن جميع المصلعين في شركات توظيف الاموال ، ويحكم أيداعهم ، ونسبة الأرباح التي تكتسبونها ، ومدى التزامهم بالثبات ذلك في القرارات القنالية المالية .

وأضاف المستشار المشعري .. يتعين على وزير العدل ومجلس القضاء الأعلى سؤال اصحاب شركات توظيف الاموال عن اسماء القضاة ورجال النيابة العامة الذين يودعون اموالهم لديهم .. أن صبح ويوهم حوافية هذه الاموال ؟ ونسبة العائد الذي تقلصوه .. وما إلى ذلك فضلاً عن ضرورة فحص افعال هؤلاء القضاة إن وجدوا

المتحقق من انهم لم يفصلوا .. يستندوا أكثما .. في دعوى قضائية بشأن شركات التوظيف العمومي فيها .. لأن القانون يمنهم من الفصل فيها مبادات لهم أو تزويجهم أو اولادهم أو اخوتهم أو أبنائهم مصلحة فيها أو مصلحة لأقربى مشايخه ! الصوريان أن لقنن السلطة القضائية نص على مسافة ومحكمة رجال القضاء الذين يخرجون عن مقاضيات وطائفتهم وإنشاء مجلس الشايب والملاحية للقضاة . أو ما يسمى « بمحكمة تاديب القضاة » وهي مشكلة بروتوكول رئيس محكمة القضاة ورؤساء محاكم الاستئناف بالقاهرة والإسكندرية وطنطا وأقدم ثلاثة بن مستشاري محكمة القضاة .







المصدر : الأهال

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٠ يونيو ١٩



## جزام الله خيرا !

كان الله في عون القاضي .  
المتهم الذي هو الريان مقدم  
الى المحاكمة بتهمة ارتكاب أكبر  
جريمة احتيال في تاريخ مصر  
المعاصر . وهي الاستيلاء على  
حوالى ٢ مليار جنيه مصرى من  
قراء واغنياء المصريين .

ومحامي المتهم ، منهم ايضا  
بانه من اصحاب السبق او  
السوابق في هذا النوع من  
الاحتيال . الاستيلاء !

وتناول الصحف القومية ان  
المحامي محكوم عليه بالسجن  
ثلاثة اعوام في قضية احتيال  
وتفتش رقم القضية وتاريخ  
الحكم . وهو مقدم في قضية  
اخرى من نفس النوع وينتظر  
حكما معاملا .

وبعض ممثلى الاتهام  
مخرجين من جانب المتهم الاول  
على اسس ان لهم او لاقاربهم  
اموالا مودعة عند الريان  
وممتلكات الريان التى  
وضعت تحت الحفظ لاتقدر  
بأكثر من ٢٠ فى المائة من الأموال  
التي تلقاها من المودعين . اهـ  
الباقى فقد ذهب مع الريح الى  
حيث لا يعرف احد كيف  
يستردها .

وفجأة يعلن ، المحامي ، ان  
لديه من يرصد حوالى مليار  
ونصف مليار جنيه وربما دولار  
لشراء الاصول المتيقنة لدى  
الريان التي لاتتجاوز قيمتها ثلث  
المبلغ الذي سيتفضل به رجل  
البر والاحسان والتقوى  
المجهول الاسم والعنوان حتى  
الآن !

وهي ظاهرة تؤكد ان دنيا  
الصوص والضمابين مزالات  
بخير . على عكس ميليفن  
المتشائمون واصحاب التوايا  
السيدة !

وكنا نعتقد منذ انفجرت هذه  
القنبلة في ساحة المحكمة ان  
الامر لن يستغرق بضعة ايام  
حتى تنتهى اجراءات معالجة  
الاصول التي تحتفظ عليها  
النيابة ويتم تقويمها ويوقع  
الفاعل . المجهول على عقد  
الشراء ويسلم اصحاب الودائع  
مستحققاتهم .

لكن اتضح ان المشتري  
الذى سيقلى بمليار ونصف  
مليار دولار او جنيه مفشل  
مالايسوى اكثر من خسارة  
مليون هو أكثر الناس حرصا على  
التدقيق فيما سينشره فهو  
بعض عن طريق محاميه الامين  
كل بسف وشبك ومقعد في  
العقارات التي سينسملها .

ويريد ان يحدد بدقة هل هي من  
الخشب الابيض او من  
الابلكش . ثم ماهي طبيعة  
الارض التي ستؤول اليه ؟ هل  
هي رملية يمكن ان تنتج البطيخ  
والكتاكوتوب . ام هي طينية  
للمحاصيل التقليدية ؟

ومثل هذا الطريق الصعب  
والفحص المتيق بمستدعي من  
حين لآخر طلب تأجيل القضية  
اسابيع او شهور . ويستدعي  
رفع دعاوى فرعية لمخاضمة  
النيابة او ربما رد المحكمة  
نفسها . لكن العمل العام  
الخيري لصالح عشرات الالوف  
من شعبنا الريان يقتضى  
التضحية بلكوقت والصراع ضد  
المعوقين والمعوكلات .

ولو ان المشتري السرى  
مجهول الاسم من انصار الطريق  
السبل والريح المريح لاستطاع  
ان يحصل بنفس هذا المبلغ على  
خمسة وعشرين فندقا من طراز  
فندق مريديان القسامة  
المعروض للبيع بحوالى ٦٠  
مليون دولار . لكنه مع محاميه  
وموكله جزام الله خيرا عن  
١٧٧ الف مودع يعملون من اجل  
الحياة الباقية ولا يفلون بالا اقل  
عرض الدنيا الزائل . ولذلك فان  
قلوب الجميع تنجه الى النيابة  
راجين تسهيل مهنتهم في فحص  
كل حبة رمل في ارض الريان وكل  
قطعة اثاث في بيوته ومكتبه  
وكل صفحة فيما تبقى من كتب  
التراث التي تولى مشكورا طبعها  
ونشرها .

وكان الله في عون القاضي .

## فيليب جلاب





المصر : الأهرام

التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# رجال القضاء يطالبون بتنحية النائب العام في قضية الريان

كتب فريد شلبي :  
أبدى عدد كبير من القضاة استيائهم من تولي شخصيات من السلطة القضائية  
لهم علاقة بالريان متعلقة القضية وطلبوا سرعة نحبهم .  
كان دفاع الريان قد ألهم المستشفيين جمال شومان النائب العام وساهر درويش  
مدير إدارة التحفظ على الأموال ورئيس هيئة الادعاء والالتزام في القضية بأنهما  
اصحاب مصلحة لأنهما أودعا أموالهما لدى الريان وزعم الدفاع أن النائب العام  
سبق أن أرسل خطب تهديد إلى الريان برد أموال شقيقته قبل يومين من التحفظ على  
شركات الريان .

قال المستشار جمال شومان رئيس  
محكمة أمن الدولة العليا أنه لا يجوز  
لرجل النيابة العامة أن تكون له مصلحة  
شخصية في القضية يتبرأف فيها وإن  
قانون الإجراءات والأحكام الجنائية  
نص على حالتي التضييق والرد للقضاء .  
وتعامل محمد رشاد نبيه عما إذا كان  
المستشار ساهر درويش قد أخفى عن  
النائب العام أن له أموالاً مودعة بالريان  
أم أن النائب العام قد ارتكب هذا الخطأ  
متعمداً ؟

واتد المستشار ساهر درويش  
أبداءه لبعض مسخراته من عمله  
بأنه خارج في شركة الريان ونفى أن يكون  
قد التقى بأحد الريان من قبل ولم يطلب  
منه أية ميزة شخصية وذكر أنه  
سيستمر في حضور المحكمة رغم راسع  
دعوى مناصحته وقال : إن أترك مكاني  
من على منصة محكمة الريان ألا بعد  
مسموح حكم شدي في دعوى  
المخاصمة .









المصدر: الجمهورية

٢٩ يونيو ١٩٩٠

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٢١ يوليو..

تظلم

قضائية

الريان

## ٣ ساعات.. مواجهة ساخنة

بين أحمد الريان..  
ود. فبح النور

مع النور: اكتشفت مخالقات

تابع الجلسة:

العميد المعبدى

كمال عبدالجابر

تصوير - هشام كمال

الريان عام ٨٧

سامر قدم كشوفات

بحسابات ٢٢ الف مودع







المصدر :

الجهر ودية

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٩ يونيو ١٩٩٠

على مدى ثلاث ساعات ونصف في جلسة محكمة الريان وجه المتهم أحمد الريان أكثر من ٥٠ سؤالاً إلى الدكتور محمد حسن فيكتور رئيس هيئة سوق المال أجاب عليها تفصيلاً أمام المحكمة التي راضت بعض الأسئلة القانونية الموجهة من المتهم رئيس الهيئة حيث طالبه بتركها لمحاميه .

قال فيكتور فيقول انه فوجيء في ٢٠ أكتوبر بحضور المتهم إلى مكتبه ومعهم طهري ابو حسيب وبنفي إليه بتركها ولم أفهم وقتها لماذا عمل توكيل باسمي ثم اكتشفت انها محاولة من الريان لتوريط الحكومة وإيهام المودعين بأن الحكومة وهيئة سوق المال والبنك المركزي ووزارة الاقتصاد قد استولوا على أموال المودعين . والله قام في اليوم التالي بإرسال خطاب إلى وزير العدل موقع عليه من الدكتور صلاح حامد رئيس البنك المركزي لاتهام التوكيل ولما باخطار ماوريت الشهر الجاري بعدم إصدار مثل تلك التوكيلات .

دارت أسئلة المتهم أحمد لريان للدكتور محمد فيقول حول موقف شركتي الريان للمعاملات المالية والاستثمار وتوقيف الأموال من القانون رقم ١٦ لسنة ٨٨ وماقال به الريان كرئيس مجلس إدارة للشركتين .. والتزامه بالهيئة العامة لمركز إسمي المعتمد من المحاسبين القانونيين وتقديم المستندات بدقة على موقف الشركتين وهو مايسأل الأساس للقانوني لتفريق أوضاع الشركتين طبقاً للقانون وأعداد البرنامج الزمني لرد الأموال لأصحابها المودعين في حالة عدم توفيق الأوضاع .

بدأت المحكمة جلساتها في الثلاثاء والنصف صباحاً برئاسة المستشار د. محمد حسني عبد الطيف ونودي على شاهد الاتبات الأول د. محمد حسن فيكتور رئيس الهيئة العامة لسوق المال الذي مثل أمام المحكمة وحلف اليمين .

وطالب رئيس المحكمة من المتهم أحمد لريان أن يوجه السؤال مباشرة ولا داعي للمستندات ..

الريان - هل ابليت الهيئة منذ الشركات الأخرى لتوظيف الأموال التي قرر مراقبو الحسابات لها لم تقدم المستندات اللازمة بمراجعة المركز المالي كما فعلت مع شركت الريان ؟

الشاهد - نعم كما يوضح لكشف الذي اوردناه طبقاً لقرار المحكمة بتاريخ ٢١ يونيو الجاري

الريان - هل تذكر تاريخ إبلاغ الهيئة وأسماء الشركات الأخرى ؟  
رئيس المحكمة - المحكمة راضت توجيه السؤال .. وعندما حاول الريان إعادة توجيه نفس السؤال قل له المستشار د. حسني .. خذ في شركتك أولاً وبعين بالي لشركات .. الريان - هل كان حازم حسن عضواً بمجلس إدارة سوق المال وقت صدور القانون ١٦ لسنة ٨٨

الشاهد - نعم  
الريان - هل كانت شركة الريان لتوظيف الأموال تعمل في مجال تالي الأموال واستثمارها قبل صدور الترخيص لها من هيئة سوق المال

برقم ٥٢ لسنة ١٩٨٦  
الشاهد - القرار ٥٢ هو ترخيص بتأسيس للشخص الاعتباري شركة الريان للمعاملات المالية وبالتالى لم يكن لدينا أشخاص الاعتباري وجود قبل أن يتم تسجيله بالسجل تجارى بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٨٧ سجل تجارى الجزء ..

وأوضح الشاهد أن هذا قرر بتأسيس للشخص الاعتباري وأيس قرر بالترخيص لمزاولة نشاطه .

الشاهد - كنا نعلم أن مؤسس شركة الريان للمعاملات المالية يقوم بفعل ودائع من البنوك بالمخفلة لقوانين البنوك والائتمان وتكون ذلك

المركزي وهذا هو السبب حين صدور قرار ٥٢ لسنة ٨٦ بتأسيس شركة الريان فقد غر خدش لشركة في هذا القرار بما نصه هو ذلك كله بما لا يتعارض مع أحكام قانوني البنك المركزي والبنوك والائتمان .

وقد قامت الشركة لدى التسجيل بسجل تجارى الجزء بتاريخ ٢٨ يوليو ٨٦ وبعد صدور قانون ٨٩ لسنة ٨٦ في ٢٥ يونيو ١٩٩٠ بأسقاط الصلة

الصاحبة .. وهو الأمر الذي اكتشفته الهيئة بعد ذلك حينما استأملت نيابة الشؤون المالية والتجارية عن طريق الإدارة العامة لمعالجة جرائم الأموال العامة بالتفتيش على أموال الشركة وتم ذلك وتوفيت ضدها القضية رقم ١١٠٤ لسنة ٨٧

الريان : في نوفمبر ٨٦ عندما حدثت حزة لشركة الريان هل أسست هيئة سوق المال لجنة إلى الشركة لتقصي الحقائق ؟

الشاهد : نعم أرسلت الهيئة لجنة مكونة من بعض العاملين بها وبالبنك المركزي المصري ووزارة الاقتصاد وعدداً آخر من أجهزة الدولة إلى كل الشركات التي كانت تتلقى أموالاً من الجمهور للتحقق على أسلوب العمل في تلك الشركات وقد تم ذلك في ديسمبر ٨٦ ونابر ١٩٨٧ .

خطورة الأوضاع والمعاملات

الريان : ماهو التقرير الذي كتبه اللجنة وأطلب منه صورة ؟

الشاهد : أقيمت للجان المخفلة عدة تقارير تشير إلى خطورة الأوضاع بالشركات التي تم دفعها إليها وفحص أرباحها بموافقة أصحابها والنسبة لشركات الريان .. قامت اللجان بتقديم تقريرها بخطورة الأوضاع والمعاملات التي تقوم بها الشركة

الريان : هل مكنت شركة اللجان من القيام بعملها والإطلاع على الأوراق والمستندات ؟

الشاهد : أتيحت لشركة بعض لدايات والمستندات اللجان .

الريان : هل المستندات التي لم تطلع عليها اللجنة أو تمكن من الإطلاع عليها طلبتها اللجان وأعطت الشركة عن ذلك ؟

الشاهد : بالطبع اللجنة كتبت قد طلبت من مسؤول الشركة بيانات وفقرات ومستندات معينة كانت لشركة بتوفير بعضها وأسئلت مع توفير البعض الآخر .

الريان : هل طلبت اللجنة طلباتها شائعة أم كتلة ؟

الشاهد : الحقيقة أن الإخ أحمد رسال أسئلة معض عليها ٣ سنوات وكان البعض كتابة والبعض شائعة .. وأنا طلبات شخصياً مع المحرم فتحى عبد الفتاح الريان وطلبته منه الإعداد لزيارة اللجنة وكان الإخلاص





المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٩ يوم - ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فقال لرايس المحكمة الذي نادى عليه  
واستدعى انه فاروق مصطفى عباد  
من البنك المركزي وقد حضر الآن ولم  
يكن يعرف ان الشهود قد خرجوا خارج  
القاعة وطلب منه رايس المحكمة  
الخروج والانتظار بالخارج ..

واستدعى المتهم احمد الريان يسأل  
الكور ليح القور ..

من - لم ترسل الهيئة في يناير ٨٨  
الاستاذ عبدالمحمود الى شركة الريان ؟

ج - لا لم ترسل الهيئة احدا وقد يكون  
هذا من بين لجنة التوبة التي ارسلتها  
للتحقيق في القضية ١١٠٤ لسنة

١٩٨٧ .. هل حضر مطلوب من الهيئة  
اجتماع الجمعية العمومية لشركة

الريان ؟

ج - نعم .

سؤال موجه من المحكمة ..

● له ؟

● هذه شركة مساهمة وترسل كل  
شركة دعوة الى الهيئة لصنع اجتماع

الجمعية العمومية وشركة الريان  
اجتمعت ثلاث مرات اولها ٨٧/٩/٢٧

دعوى مخاصمة الريان

للتبعية ١٠ يوليو -

قررت محكمة استئناف القاهرة

تجديد جلسة ١٠ يوليو القادم نظرا

لدعوى مخاصمة احمد الريان

للمستشار جمال شومان النائب اقام

والمستشار ساهر درويش مدير مكتب

التحفظ واحمد ابريس رايس النيابة

الشئون المالية والتجارية .

المتدين للهيئة بعضهم يحمل صفة  
الضبطية القضائية وحين امتنعت  
الشركة عن اظهار بعض البيانات  
اضطر احداهم لقرارات الضبطية القضائية  
حتى يحصل على البيانات وقد حصل  
فعلا على بعضها ولم يحصل على  
البعض الآخر .. وفصلت ان انهيصل  
تلك اللجان دون تدخل في مهاترات  
كثيرة مع الشركات ..

الريان : ما الغرض الذي ذهبت من  
اجله للجنة الى الشركة ؟

الشاهد : كانت زيارة صل لتقصي  
الحقائق والتعرف على اساليب عمل

تلك الشركات والتي كانت موجهة تماما  
في تلك الوقت .

الريان : هل كتبت لشركة مركزا  
ماليا مجمعا فيه كل شيء عن الشركة

ومستندا من مراتب صابقتها الاستاذ  
مجدى ضيوى ؟

الشاهد : كتم مراتب حسابات  
الشركة الى الهيئة مجموعة من

الاوراق لشار فيها الى انه سبق وان  
اقدمها الى مصلحة الضرائب وقد كانت

هذه الاوراق محل التفسير في  
القضية ١١٠٤ لسنة ٨٧ ومرافقة بهذه

الدعوى .

وهنا وقف احمد ابريس رايس  
النيابة مقدرا ان الموجود بملف

الدعوى هو المواقف المالي المبني في  
٨٦/١١/٢٤ وغير مستند من مراتب

الحسابات ..

الريان - ذا ملف كبير حوالي  
٣٠٠٠ ورقة .

شاهد في القاعة

وهنا لاحظ المتهم احمد الريان لحد  
شهود الاتيات موجودا داخل القاعة





المصدر : الجسر روية

التاريخ : ٢٩ ديسمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المتطرد منهم احد الريان في توجه العديد من الاسئلة الى الشاهد حول عدد الشركات التي اخطرت حتى يوم ٨ نوفمبر ٨٨ الهيئة ببيانات مستوفاه وعدد الشركات التي لم تخطر الهيئة فأجاب الشاهد انه يبلغ التولية عن ٤٠ شركة خلقت ناص المادة ١٦ من القانون لعدم تقديمها الاخطار مستوفيا ..

شركات الريسان ليست لها معاملة خاصة ومن سؤل اخر للمتهم قال الشاهد .. ان هيئة سوق المال لم تعامل شركتي الريان اي معاملة خاصة او متصلة وإنما كانت بطبيعة الحال .. ونظرا لكون عدد المودعين فيها ولبضاً حجم الاموال المسجعة ان توليها هيئة سوق المال الفحص والتقصي .. قبل ارسالها الى التولية العامة بأي مخالفة تراها الهيئة من وجهة نظرها لان عدد الشركات ليس قليلا على اي شيء .. لشركة واحدة تلقت اسؤالا لتسابل مودعين من الجهات .. لا يمكن ان تقارن بشركة تملك ٢٠ ألف حصة او ٢٠ ألف بها ٢٠٠ أو ثلاثين مودعا ..

واضاف الشاهد .. وبالتنسيق كلما انتهى الفحص يتم الإبلاغ .. ومن هذا قلمت للهيئة بمؤالة دراسات الحالات التي قدمت لها وبثبت الهيئة مخالفتها لاحكام القانون فأحالتها الى تولية لفصلون المالية والتجارية ..

تم فريت المحكمة لتتاجل لجلسة ٢١ يناير القادم مع استمرار سائر ترويض كشفاً بحسابات ٢٢ ألف مودع اكتسب من إحصاءها الكمبيوتر وأخرى عن تتبع اللجنة المشكلة من البنك المركزي عن تحويلات الريان خلال أحوال ٨٤ في ٨٨ إلى البنوك في الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وسويسرا وإيطاليا ..

وتلقاها ٨٧/١٢/٢٠ وتلقاها بتاريخ ٨٨/٢/٢٢ حضر مندوبو الهيئة الاجتماعات الثلاثة وقاموا بتقريرهم ..

وكانت الهيئة يرأسها كتابها رقم ٢٩ بتاريخ ٧ مارس ٨٨ الى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ومرافق بها تقرير عن الخطوات التي تسعي الشركة القيام بها وخطورة ذلك على الاوضاع الاقتصادية في المجتمع .. وسئل الشاهد عن مدى عمله بأن صندوق النقد الدولي هو الذي اقترح على الحكومة رفع سعر الفائدة واصدر للقانون شركات توكليف الائحة ٢. فأجاب بأن الموال مركب وعلى حد علمي ان صندوق النقد لم يتدخل في هذا ..

الريان - هل ارسلت لي طارق ابو حسين ليرتبط مني اصلاً؟ فوجئت عن نفسي وعن اولاد العصر لغرضك فيه بصفتك كما افوض وزير الاقتصاد ومحافظ البنك المركزي .. لتصرف في جميع اموالي واموال الشركات ؟؟

الشاهد - على الاطلاق .. لم يحدث ذلك .. بالعكس بدلاً من ان اطلب من طارق ابو حسين كوسيط المسألا لم اطلب منه مباشرة .. ما الداعس للوسيط !! وقد قأبت منهم ثلاث مرات في أغسطس ٨٨ وفي ٤ أكتوبر وفي ٨٨/١/٨ ..

الريان - هل قأبتني في مكتبك يوم ١٩٨٨/١٠/٣١ ؟

الشاهد - لا .. الريان - ألم تتسلم مني التوكيد المطلوب في ٨٨/١٠/٣١ في حضور طارق ابو حسين ؟؟

الشاهد - استأذن المحكمة في البحث بالعلم الاسمي عن التوكيد ثم قال : مني صورة التوكيد وقد القى في اليوم التالي واخطر بذلك السيد وزير العدل والافاء ماضر مثله من توكيدات ..





المصدر : **الصحف**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٠

## مواجهة جديدة في قضية الريان : أحمد الريان يكشف

### عن حقيقة

## المشتريين ويتعهد باحضار أموال المودعين !

لكن هيئة المحكمات في القضية من  
الممتلكات التبدلية لمواقع اصول  
وممتلكات الريان من اعداد كراتيات  
مواصفات لجميع هذه الاصول حتى  
يمكن تسويقها ، فلا يفعل ان يكون  
المشتري الذي يتفوق باسمه  
سجله مثلا ٥٠ عقرا ، بل لابد ان  
يشمل اسمه اثنين في هذه  
المشروعات ، وهو الامر الذي يطمح  
بما نشرته "المصور" في اعدادها  
الاصيلة انه لا يوجد مشتري بالفعل  
الآن ، وان الصفقة مقدمة من الـ  
الريان ويحول اموال من الخارج  
للتغطية لفرق قيمة الاصول التي  
يمكن تسويقها بمعرفة محاسبهم  
رشد نبيه .

ومن جانب اخر فانه حول الريان  
ان يشير زوبعة داخل المحكمة  
بإدعاء الخصومة مع القضية العامة  
بحجة ان شبكة الكاب العام  
ومدير ادارة التخطيط بمكتب الكاب  
العلم ضمن المودعين بالمفرقة ،  
وأن القضية تعتمد تعطيل اجراءات  
الصفقة وتهم في المحاكم على  
ممتلكاته لهذا السبب ، ولكن  
المستشار سامر درويش المحامي  
العام للشرف على ادارة التخطيط  
وسجل القضية في القضية رد على  
هذه الاتهامات وتعدى الريان ان  
يثبت ان اي اصل من الاصول  
للتخطيط عليها كان يعمل قبل  
التخطيط ثم توقف عن الانتاج بعد

كتب : عزت بدوي

●● شهد الاسبوع الماضي تطورات مثيرة في قضية الريان إثر  
جلسة صلحية وصلت فيها الامور الى حد .....

التشابه بالايدي والهزلة بين جنيت القاعة ، مما دفع هيئة  
المحكمة برئاسة المستشار د . محمد حسني عبداللطيف الى رفع  
الجلسة مرتين حتى تعود الامور الى نصابها الطبيعي ، ولعل أبرز  
تلك التطورات ما جاء نتيجة الانفعال والحماس الذي ساء الجلسة  
عندما كشف أحمد الريان ومحاميه رشد نبيه عن بعض جوانب  
عرض للشراء وكيفية رد اموال المودعين ●●

المودعين اذا تم التراجع عن  
الشراء ولكن هذا الاقتراح من جانب  
علاء عبدالمنعم محام المودعين  
ادى الى ثورة عارمة داخل القاعة  
من جانب هيئة الطاع عن الريان  
والقريب ولتطوعهم للاعتداء على  
هذا المحامي داخل القاعة ، مما دفع  
أحمد الريان الى الاعتراض على  
اقتراحات المحامي ومطالبتهم بتقديم  
العرض البديل .

ثم واصل رشد نبيه تبني فكرة  
المطالبة بدون ان يفهم حينما

●● لكه أحمد الريان انه لا يوجد  
شخص يقلل ان "يبلغ مبلغ مليار  
٥٠٠ مليون جنيه تقا في اصول  
شركته ، حتى لو كانت قيمة هذه  
الاصول ثلاثة مليارات من  
الجنيهات ، وأنه مستعد لاحضار  
لثمن الصفقة في اليوم التالي  
مباشرة لتوقيع عقد الودع بالبيع  
مع محاميه رشد نبيه .  
جاءت هذه المطالبة المثيرة من  
أحمد الريان والتي يتكبر من  
خلالها عن حقيقة المشتريين لاصول  
شركته ، ردا على ما افاده محام  
بعض المودعين الذي شك في جدية  
العرض وطلب ضرورة تقديم شيك  
بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار امريكي  
كضمان شراء بوضع لمعة في  
المحكمة ويكون الشيك باسم رشد  
نبيه محام المشتريين ولا يصرف إلا  
بأمره على ان يصادر لصالح







## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢٩ يونيو ١٩٩٠

المصدر:

أحمد نور

قدمتها هيئة سوق المال للمحكمة  
كما قام أحمد ابريس رئيس  
هيئة السوق المالية والتجارية  
وممثل الهيئة في قضية الريان  
لهيئة المحكمة الشطب المسم  
للهيئة من مصطفى شوقي رئيس  
لجنة اعداد المركز المالي لشركات  
الريان الذي يؤكد ان الريان لا  
يملكون أى شيء فى رأس مال  
شركاتهم ، وان رأس المال تم  
تخليته من اموال المودعين ، بل إن  
المركز المالي كشف عن سبب احمد  
توفيق ووالده توفيق الريان مبلغ  
١٤٢ مليون جنيه من اموال  
المودعين لمصائبهم الخاص وعدم  
ردها للشركة ، وذلك ردا على ما  
اثاره احمد الريان فى المحكمة من  
مخالفة النكاح العلم للمستور  
بإرضاء الدراسة على اموال  
شركاتهم باعتبارها مملوكة ملكية  
خاصة . واكد احمد ابريس فى  
مذكرته لهيئة المحكمة ان الريان  
سبق ان قدموا القرارا مؤثقا فى  
الشهر الحادى بينهم لا يملكون أية  
اموال فى شركاتهم ، ويبرر ما اثاره  
الريان فى هذا الشأن بأنه  
محاولة للتفصيل من القانون ولأنه  
إذا كان المودعون لم يسلموا من  
تنتج ضل الريان فإن الهيئة  
المعنية التى حقلت دليل البرائة قبل  
ان تحاقق دليل الادانة فتقدم لم  
تسلم فى الأخرى من اسماهم

ذلك كما اكد المستشار سلفر  
شرويش انه كونه احمد المودعين  
جائزته بصفه الخلفاء على اسماهم  
واللحل بان الطريق لتجاريه ان جهود  
فى سبيل استرداد المودعين  
محفوظهم حتى يحصل على حقه  
منها ، كما تحدى ان يلتزم الريان  
انه او أى من القاب النكاح العلم قد  
طلب اليه استرداد ودائعهم سواء  
قبل التخلط عليه او بعد صدور  
قرار التخلط ، وانهم كونهم مودعون  
بالشركة فإنهم خدموا كالكاف  
للمودعين فى الشعارات الإسلامية  
التي راعها الريان ، ولكنهم لم  
يستغلوا موقعهم الوظيفي فى  
محاولة استرداد ودائعهم من ياقية  
المودعين .  
وقد توجه احمد الريان صباح  
امس الثلاثاء الى ادارة التفتيش  
القضائى بدار القضاء المحلى لرفع  
دعوى الخصومة ضد النكاح العلم  
ومدير ادارة التخلط بعد ان سمحت  
له المحكمة بذلك .  
ومن المتوقع ان تشهد جلسة  
صباح اليوم مواجهة سلخه اخرى  
بين هيئة الدفاع عن الريان وبين  
المفتون محمد حسن نجى الكفور  
رئيس هيئة سوق المال والشاهد  
الأول فى القضية بعد ان اعترض  
الدفاع على سماح شهادته فى  
جلسة يوم الاحد الماضى قبل  
الإصلاح على المستندات التى





المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ٣٩٥ مليون دولار حولها الريان رسميا للخارج البنك المركزي يقدم للمحكمة كتفا بالاموال في ٤ دول اجنبية

كتبت اميمة كمال

قدم البنك المركزي الى النيابة العامة كتفا بكافة الاموال التي قامت بتحويلها شركات الريان الى الخارج . يتضمن الكشف ان الريان قام بتحويل ٣٩٥,٣ مليون دولار الى بنوك في ٤ دول اجنبية هي امريكا وبريطانيا وسويسرا والمانيا الغربية وذلك من خلال حساباته ببنوك المصرية وفروع البنوك الاجنبية بالقاهرة .

وبذلك خلال الفترة من ١٩٨٥ الى اول ١٩٨٩ وقد قامت النيابة العامة بتسليم هذا الكشف الى محكمة جنحيات الجيزة .

يتضمن الكشف ان الريان قام بتحويل ١٦٠ مليونا و ٥٠٠ الف دولار الى امريكا وحول ٧٨ مليونا و ١٤٠ الف دولار بالاضافة الى ١٠ ملايين دولار للثاني ( ٦ ملايين دولار ) الى ألمانيا الغربية وحول ١١٢ مليونا و ٢٥٥ الف دولار بالاضافة الى ٧١٧ الف جنيه استرليني ( مليون و ٢١٨ الف دولار ) الى بنوك في لندن . وحول ٣٧ مليونا و ٥٠٤ الف دولار الى بنوك في سويسرا وبذلك يصل مجموع الاموال التي حولت للخارج الى ٣٩٥,٣ مليون دولار ومن ناحية اخرى وافقت المحكمة لجمعية الدفاع عن الريان على استخراج شهادات من وزارة الاقتصاد وجمع اذونات الاستيراد لشركات الريان والتي استوفيت من خلالها سلعا ومعدات من الخارج وكذا شهادات بيع الاموال التي قام الريان بالتخلي عنها الى مصر .





المصدر : ..... الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ايلول ١٩٩٠

## متابعة حصر ممتلكات الريان بالنوبارية وترعة الريوطية والهرم

كثرت خديجة عيسى :

لمت اللجان الهندسية بمطبعة  
اراضي ومزارع الريان بالنوبارية ..  
تتبع وجود ٤ مزارع منها ١٢٠٠ فدان  
مساحة للزراعة لم يتم زراعتها حتى  
الآن .. بالرغم من توافر مياه واجهزة  
الري المجهزة ..

كما عاينت اللجان مزرعة اخرى  
مساحتها ٦٤٥ فداناً قيعن ان ٣٠٠  
فدان مجهزة عن صوب ٨٠٠ فداناً  
مزرعة بالمطاطم تروى بطريقة الري  
بالتنقيط و ١٥٠ فداناً للكمية .. اما  
بالى المساحة فلم تزرع ولم توافر  
اليه وصلاحيه الارض .

وقد حضرت اللجان الاراضي  
والمائي في طريق حصر اسكندرية  
الصحراري وعلى ترعة المتصورة وى  
٥ الاف متر امام فندق ريماد ٤ الاف  
متر على ترعة الريوطية ، ٣ فدانين  
مقسمة الى اربع قطع بشارع الهرم  
قلعة منها عليها مشروع مبانى حصر  
الريان انشأ بالفراسات والمائي ولم  
يتم تشييده ، سبينا ١٨٠ على ترعة  
الريوطية مساحتها ٢٤٠٠ متر ..  
وكذلك عمارة بمسحة اسياكس خمسة  
اكرار جاهزة للسكن مساحتها ٢٥٠  
متراً .

ويستكمل اللجان اصالتها بعد العديد  
منافرة الى شارع الهرم والجزيرة  
والبحر حيث المحلات التجارية  
ومزارات سكنية وفيلات وشوارع  
مكبر والمطلة - رادى واستوديو  
مصر .





المصدر : الإحصاء

التاريخ : ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# مشقة الريان

محملي الريسان  
الوحيد الذي يعرف السر

## بين الوهم



صقلية الريان .. هل هي حلم لم حاقلة ؟  
المودعون يرون فيها القلعة التي ظهرت في بحر اللقي التي غرقوا فيها .. كلهم يتفكرون فيها باعتبارهم يجمعهم الأصل في أن تكون المراكب التي يبحسون بها إلى البحر .. ورغم كل التكتيدات من قبل ممثلين المشتريين بأن الصقلية حقلية ، والأموال مستحوذ للمودعين .. إلا أنهم يبحسون في هذه القلعة ما أن يمسكوا بها حتى تهوى بهم إلى القاع .. وخزعت إليهم أراء كثيرة بعضها يؤكد تغلغلها الشديد بهذه الصقلية التي تكم بشتال عمل .. والتمسح الآخر يفرح للعديد من الأيسكة التي تفتكي في مضمونها أن الله لا يوجد مجنون بائيل أن يطلع ملياراً و ٥٠٠ مليون جنيه في عقارات وممتلكات قدرتها لجمعة التفتك بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه فقط

يعرف موضوع الصقلية ؟  
يشير الريان لا يعلم من هم المشتريون وأن يعرفهم إلا يوم عرض أسلهم وقد كنت له : أنت لا تعرف من هم المشتريون أنت لا تعرف شيئاً من هذه الصقلية إلا يوم إعلانها في المحسنة لطلعا فهي المعرفة وتسمى له ؟

المهم جلست مع المجموعة ورسمنا للصقلية وانقلنا أنها سلوحيه ضيقها ضمية - وأد تكون خلطين - وستلجب فيها رقب . ولدت لهم أن ما أعين عن تقديرهم الأصل فيه فلم يكتفوا لأنهم عرفوا أن شلة من الضيق كلفت ميكورالها ٧٨٥ ألف جنيه وقدرت بمبلغ ٢٠ ألف جنيه كنا مجموعة كبيرة أينا المتخصصون من كل نوع .. اللحن والتاجر والمحاسب .. وانطلق الجميع لكل شيء ممكن رغم

للخارج سنوات طويلة وأودعوا حصيلة غريتهم في شركة الريان لما كالملي فهم الذين حصلوا على فائدة تبدأ من ٢٠٪ إلى ٥٠٪ وهؤلاء أخذوا تقومهم بكامل ولم يشاروا .

جلست بمقرى دون علم أحد الفكر في الحل .. كلنا غريفة .. والكل أعلن أنه لا يوجد حل .. إذن فحينئذ أمام مائق كبير ولا يوجد إلا الانتماء المصري وأنا نفسي فطوس في الخارج وقد حصلت في الخارج سنوات طويلة ولت علاقات عميقة بالسلطات بمجموعة من المصريين المعلنين في الخارج ودعوتهم للحضور إلى مصر .. جاءوا وعرضت عليهم الأمراجتماعنا عشرات المرات دون علم أحد .

حتى ولا الريان ؟  
ولا مخلوق في مصر ؟  
لقد قال الريان أمام المحسنة أنه كان

ويستغلون في رايهم إلى محمولات سبيلته من الريان لرد أموال المودعين الذين في الصقلية أنها أحلام لا تمت للصقلية بشيء فحين الحاقلة أنت ؟ لا يعرف الحاقلة كاملة إلا السفن وأحد فقط هو محمد راشد نبيه النحسي ومهما كانت صعوبة مهمة الرجل .. بين يديه إسرائيل كل الملائين كيف تكونت فكرة شراء ممتلكات الريان ؟

بعد صدور القانون تقلى الأموال بشؤون الريان على الريان .. وقبل أن أريهم سبقي وهربوا فطوس في الخارج إلى أين تقسمه من الخامس ؟

المودعون طبعاً ١٧٥ ألف أسرة ضاعت أموالهم بينهم ١٠٠ ألف من الفقراء الذين رأوا كل ما يمكن من أجل عكس شؤري محسوس .. و ٥٠ ألف من الموظفين الذين سافروا







### تحقيق : خيرى رمضان

#### للتراجع

#### الصفحة للتشهير !

□ قال الجيش انه تصد من هذه الصفحة ان تكلف من اسرار بعض الشخسيات وتؤكد ان للملكات قيمتها كبرى مما قدرت به لها رايك ؟  
□ أولا من ناحية الاسرار لنا لا أحب وان كشف من اسرار من أجل مصر والميل على ذلك اننى طالت بنفسى عدم ايداع كشوف الودعين في المحكمة حتى لا تتحلل اسماء كبار القوم الذين اودعوا الملايين فلانس وقت لا نوع التكليف الا مع بداية تسليم الاموال للمدعين .  
□ ثانيا : من ناحية تكبير اسرار الريان للمصرية ليست بنهيمتها بل كانت ولكن الحيرة بالمداد المدعين طو فلانا ان اقيمها ١٠ ملايين جنيه مستعدين .  
□ المحكمة حكمها بالسجن على الريان بعشرة سنوات وتزيمه بسداد الاموال للمدعين ويضبط للبالغ للملكية لان تكبير الاسرار ان يمدنى في فيه

#### الريان ادار شركته بالجبركة !

□ قلت في حديث صحفي : لعدد الريان لم يكن يعرف فيكل شركة وكان يديها كسكان وانه لا يجهل .. ولجأة ظهرت كسحاب من شافيه محمد ثم مشتر .  
□ اسئلكم اخيرا محاسب من احمد نفسه .. كيف يكون ذلك ؟  
□ صلتى بالريان بدأت منذ فترة طويلة .. لك قلت ارى ان شركات توظيف الاموال كمشروع الزواج واذا انصحا لمدن ان يعرف ما يدخلها مستغرب كل فيه لهذه الشركات عملتها القوي الصالية .. اللهم رشنى الرحيم مصطفى شردى لكن مستشارا قانونيا  
□ الشركات الريان .. واقررت ان ادرس الشركة اولا فوجدت احمد مالى بالبركة رئيس اديه فيكل ويطلبى ولا ديرة محاسبية وهو الامر المالك لا يستطيع ان يقول له احد لا .. فقلت له السلام عليكم بعد عشرة ايام فقط .. بعد ذلك انطقت بالفضية كومان مصرى رئيس في دخل بها وبعد تفكير بدأت في مشروع الصفقة دون ان يعرف احد شيئا واستغرقت منذ بداية التفكير وحتى الاعلان عنها ٦ اشهر كاملة .

□ والى يوم اتصل بي محاسب الريان وشارى منى التحدث من المستوية ولكن البطل لك كان الريان ان يكون محاسبيا عن احد ان الريان فلخبرت محمد لان نوره ضعيف في القضية ..

□ وجود الملكات تحت التصفية .. علينا لك فيه .. وجدنا التغيرات التي اعلنت مرهبة .. جلسنا مرة اخرى وانقلنا على ارجلنا للالوس على ان اعلان اما موضوع الصفقة لاننى صاحب الاقتراح وقت لهم : هذه الاموال منقولة واحدة مسئلة على الاصل ان البيع سيستغرق وقتا طويلا ولكن المقترحة سيؤيد لمنها وموضوع المسألة بل ان نفس شيئا .

□ وطرحوا على كل الاحتمالات قلت لهم ليس لكم صلة بي .. اللطوس من الان أصبحت ملكي .. سناكمل على اليوم .. ولو فلتكونى هناك من سيمك الطريق .  
□ ولو قلت باقتل ما الحل ؟  
□ انبنى سيعرض اسم شخص اخر يضمن اليه في العملية فهذا جهد من أجل مصر ورغم اننى مضوا لوجبة العليا لوفد الا لاني الان يصبى النظام انقلا للشعب المصري .

□ وحدثت انصر من سرقة لهم سيقوتك .. من هم ؟

□ اصحاب الصفقة .. المصرية ؟  
□ ومن هم المصرية ؟  
□ اولئك الذين لا تمنعهم مصر والذين تصور اننى سملط ١٠٠ مليون جنيه موهلة فلماذا لا يتخلصون منى ويتخلصون .. هم لانهم الصفقة والموصول على العمولة الضميمة .  
□ كل كلامه يؤكد انك صاحب فكرة

الصفقة ومنذما الاول ؟  
□ ابوه .. وساقطل بسيدى والمشترون سيجمبون اطلاقا يتلقون كل تكريم  
□ تامل كل هذا بلا ادنى مصلحة شخصية ؟  
□ مصر ان ذلك ابدا انتقام ابقائها .. لقد اعطيت مصر الكليل بعد وفاة والدى وانا طفل صغير وكان يمكن ان اصبح عملا او فلانا ولكن مصر اوصلتني انا ما اتا فيه ولا يتقضى اى شيه فلماذا لا اره بعض ما على ليلدى .

□ ماذا لو حدث اى خلاف بينك وبين المسئولين وفشل مشروع الصفقة ؟  
□ انى ارفض الصفقة واتعزضا على كل فيه اطرحه سناشترى

□ سناشترى فلانا الاقل ولا مقلول .  
□ هل ابقى في المشترون ؟  
□ الاموال الان تحت تصرفنا اننا ولم نعد خاضعة لتصرفهم بل تحت سيطرتنا تماما ولا توجد اى فرصة

□ وبعد ذلك اعلنت مشروع الصفقة بعد ان قلت لاحد هل تبين لي مبلغ مليارد ٥٠٠ مليون جنيه ولم يسعد نفسه ثم وافق فقلت له اذا سلكه المحكمة به بالمخالفة وكان طبيعيا ان اكون محاميا عنه بعد ذلك !

#### فلماذا المعينات ؟

□ ردت اكثر من مرة لك انك انشريت وانك عانيت كل المعانات وتعريف قيمتها جيدا فلماذا تضيع الوقت في قضية جديدة ؟  
□ اتا لا اعلم من اجل معرفة الاشياء وانكى اصل تسويها تقريبا اى احد كتالوجا لتسليما بمواصفات كل عمار حتى يمكنى البيع لاني يوم ارفع فيه حد البيع بائعيا لانه ليس من المعلوم ان احضر مليارد نصف الخيال وانكى هنا حتى امد الكتلوج .. ويوم كتابة الكفك ستعودى البائع والمالك .. من حسب رشك لاني بالخارج لاجل احصل بالمائل ومع كل بلان المستحصل اللطوس للمدعين قبل يوم ٢٠ مارس القادم .

□ قلت من قبل في المحكمة ان المشترون يشترون لان الملكات تصارى بترتيب على البائع المعريف ولانهم يريدون انقاذ ال

الريان قبل لهم علاقة بهم ؟  
□ ليس لهم ادنى علاقة بل الريان ولكن اذا انقلوا المدعين فلماذا لا ياتقنون الريان ايضا ولانهم احد غير الريان لانقلوا  
□ تسمى لانتقال الريان رقم ايمانه بان شركتهم كانت موهلة من قدامها ؟  
□ ننظم شركات توظيف الاموال كله خطط للاسرار بمصر مستقلة النظام الاقتصادي العظمى فلماذا ان يعالط ال الريان فقط ؟

□ هل المشترون اى استثمارات في مصر ؟  
□ لا  
□ هل تحمل توكيلا يسميا من المشترون ؟

□ اتا لست وكيل ولكن مثلا لمشترون والقاتين لا يظفر منى وكالة اتا اعيرهم اسمى ول هذه العلاقة اتا مختار لاجل الغير ومن بنو حد الريان يعلم البائع اننى اعمل اخبرين بل الحق لاننى لو كنت وكيلنا لتناقلت باسمهم وهذا ان يصد .

□ لك صدر بعد احمد الريان حكم بالسجن ١٠ سنوات في قضية بانه اصرام بالاضافة لاحكام عديدة في شيكات بدون رصيد فهل بعد اتمام الصفقة سيبرا الريان ؟  
□ اتا في الصفقة ليس ان شتان بقران .. الحكم الاول اعلام محكمة





المصدر : ..... الأصـرار

التاريخ : ..... أيلول - ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لننسى وأر كادت أنكم أنتم تلك الأوقات  
من تلك الأوقات وأن يلحقها إلا أن من ذلك  
الجمهورية .

□ لأن هذا هو الحق والحق الذي على  
الصفحة ؟

■ لأنه يأمل بعد إتباع الصفحة أن يعمل  
نفساً في الإحكام ويقدم شهادة ببراءة  
بعد الصفحة يقدمها للنقض فيحصل على  
البراءة

□ يتساءل الناس من الشخص الذي  
يشترى هذه الصفحة الصغيرة ؟

■ المشتريين هم الذين يريدون جهداً لهم  
سيكونون ولا ما أقدموا على هذه  
الصفحة .

□ رغم أن كلامه مطمئن إلا أن  
الذين يريدون شراءها من الصفحة إذا  
عوت الصفحة فهل تشتريهم لك فاسم  
الهم بأمرهم الذي ظل اشتغالهم  
الها ؟

■ بل لكل المودعين : الصفحة مستمرة  
وستأخذون أسواقهم مهما كانت  
الصعاب .

هذا حوار بين مع الرجل الذي  
يحمل الأمل والذين الذين وقد تركناه  
يتكلم ويقول له يكون صادقاً وإذا لم  
يكن فهو على أي حال ليس جديداً من  
الصفحة مائة نحات حباتها أسماها ..  
إعادة الرواية □





المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٠ أيلول ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



ساهر درويش

## سيادة المستشار : أرجوه الحب !

### عبد القادر شبيب

من حق المستشار ساهر درويش محل الضيافة في قضية الريان ومدير إدارة التحفظ على أمواله أن يودع ما يريد من المال لدى الريان أو أي صاحب شركة توظيف أموال .

إن ننازله في هذا الحق .. فهو لم يكن الوحيد الذي فعل ذلك .. إنه واحد من نصف مليون مواطن ومواطنة أودعوا أموالهم لدى شركات توظيف الأموال ثم طرد بهم اسمعها فيما بعد .

ولن نؤمده لأنه وقع في شرك أصحاب توظيف الأموال بينما هو يلتصق للأسرة القسطنطينية التي يلاحق الرئاسا عددا مرتكبي الجرائم . ومن بينها جرائم توظيف الأموال .. فهو لم يكن الوحيد من أبناء الأسرة القسطنطينية الذي ضلعه أصحاب توظيف الأموال .. فهناك آخرون منهم غيره .. بل إن منهم من عمل لدى أصحاب توظيف الأموال وأقدم لهم الجليل من الاستشارات القانونية !

وإن نخاطبه لأنه أخفى علينا طوال الظهور للفضيحة أن له بعض الأموال لدى الريان ، ولم يمان ذلك إلا بعد أن تولى كلف الأمر أحمد الريان بنفسه .. فهناك غيره أصحاب أسماء مبرحة ما زالوا يخفون صلاتهم ومعاملاتهم هيمية لهم مع الريان وأصحاب شركات توظيف الأموال الأخرى . إن نعمل هذا ولا ذلك .. ولتكننا مع ذلك لا نستطيع السكوت على استمرار المستشار ساهر درويش في إدارة الأموال التي تحفظت عليها الضيافة .. أو ضحايا الإزعاج في قضية الريان ..

لقد استكثرت عن الكتابة الأسبوع الماضي بعد انكشاف أمر وديعة سيادة المستشار أملاً في أن يتسبب من تعطل القضية في القضية . ولكن متى الوقت ، ولم يتسبب ، ولم يطلب أحد منه الانسحاب .. بل على العكس أعلن المستشار ساهر درويش أنه مصمم على الاستمرار في عمله هل هذا معقول ؟!

نحن نعرف أن القانون لا يلزم المستشار ساهر درويش بالتعني من القضية . ولكن هناك شيء شبيه كثيراً ولا نمارسه إلا قليلاً اسمه المولمة السياسية ، وهي تحض على الانسحاب سيادة المستشار .

فمستشاره سوف يمنح المتهمين فرصة للظن في كل ما ستكوله الضيافة حتى وهم يعلمون أنه حق . وبالتالي تقوى محاولات لنسف القضية والإثبات من العطب على ما التفتوه في حق اللجوءين

كما أن عدم تلقي المستشار ساهر سوف يقدم الريان سلاحاً قوياً يستخدمه في محاولاته التي لم تتوقف لتأليب المودعين على الضيافة ثم على كدولة كذا .

والأخطر .. أن عدم تلقي المستشار ساهر سوف يلجأ لدى البعض





المصدر : دور الصحافة

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشعوب في فترة النضال على مواجهة ابتزاز الريان . أو قهرها على ضمان  
حقوق المودعين .  
لذلك كله .. نرجوكم بإسبابة المستأثر أن تتهمى وتنتسب من القضية  
لطمعان طويلاً ولأقرب المودعين .. والخلق بأما جيداً تهبط منه رياح  
مكورات الريان على النضال والدولة .  
وعلى ما حدث حتى الآن .. لما حدث ليس بالقيل ■







المصدر : ..... الاحزاب الديمقراطية

التاريخ : ..... ١٩٩٠  
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### مهرات المهرى

انقضت سنتان على صدور قانون تلقى الاسواق ومساكنات  
المشكلة تتفاهم والهوة تتسع لقد انقضت المهلة التي حددتها  
القانون رقم ١٤٦ - ١٩٨٨ يوم ١ يونيو ١٩٩٠ بمضى سنتين  
على العمل به في اليوم التالي لنشره في ١ يونيو ١٩٨٨ والتي  
كانت رحمة وسلاماً في جانب الشركات أكثر منها في جانب  
المودعين.

فلم توفق الشركات اوضاعها خلال تلك المهلة سوى ٦  
شركات فقط ( الشريف والسعد ) من ضمن ١٠٤ شركة توظيف  
ويبلغ عدد المودعين في تلك الشركات ٥١٢,٨١٨ ألف مودع  
وجملة الايداعات ٤,٥٠٠ مليار جنيه اربعة مليارات وخمسة  
مليون جنيه بينما الشركات التي وفقت اوضاعها بلغ  
جملة المودعين بها ١١٦,٤٩٨ ألف مودع وجملة الايداعات  
١,٣٦٩ مليار جنيه.

لذلك فقد ضيق الناس من كثرة الكلام والتصريحات  
والدراسات وغلبة الحل بعد ان انقضت مهلة الرد ولم يعد من  
سبيل الا ان تتصدى الحكومة لحل المشكلة التي تسبقت  
واضرت بالاقتصاد باتخاذ خطوات ايجابية تجاه مسؤولياتها  
سواء بالنسبة لمن وفق اوضاعه او من لم يوفق.  
ولا شك ان الحكومة مسؤولة عن الحل لانها شاركت مشاركة  
ايجابية وساهمت في احداث الكارثة ولهذا لابد ان يتحمل  
المودعون وشركات توظيف الاموال والحكومة جميعاً حل هذه  
المشكلة فهم الثالوث المشترك في ظهور تلك المشكلة

## بعد انتهاء المهلة المحددة

## لشركات توظيف الاموال

والحل ..  
والثالوث المشترك





## المصدر : الإجراء الاقتصادي

التاريخ : ١٩٩٠

بالنسبة لمن وفق أوضاعه أو من لم يوفق  
فالشركات التي وفقت أوضاعها لا على الحكومة  
الرقابية وهي مسؤولة فينبغي سوق المال  
والأجهزة الرقابية ومسؤولية مراقبي الحسابات  
كذلك .

أما بالنسبة للشركات التي توفقت أوضاعها  
فبعد أن انتقضت المهلة المحددة للسرد فعلي  
الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها لحل تلك المشكلة  
وذلك لاعتبارات عديدة أهمها :  
أولا : انتقضت سنتان على صدور قانون تلقى  
الأموال وما زالت المشكلة تتفاقم فإذا ما اتجهت  
نية المشرع بعد المهلة فافنا ننبه إلى أن ذلك لا بد  
أن يتم بادرة تشريعية لا تقل مرتبة عن القوانين  
غير أني أعتقد أن عدم مهلة أخرى لشركات توظيف  
الأموال هي مزيد من الضياع للدولة والمودعين  
على السواء .

ثانيا : إن المادة ٢١ من قانون تلقى الأموال  
تعاقب من تلقى الأموال بالسجن وغرامة لا تقل  
عن ١٠٠ ألف جنيه وتصل إلى مثل ما تلتزم من  
أموال أو ما هو مستحق منها وقد تستغرق الغرامة  
كل أموال المودعين وهي أحكام لا يملك أحد أن  
يتدخل فيها وعندئذ سنرجع الغرامة إلى خسارة  
الدولة وإن يجد المودعون شيئا .  
ثالثا : إن تعطيل استثمار الأموال واستغلال  
طاقاتها أو إمكاناتها يمثل ضررا اقتصاديا كبيرا  
كما أن تبديد الطاقات البشرية يمثل خسارة كبرى  
وكلاهما في النهاية تتحملة الحكومة وحدها .

### اقتراح الحل

يقترح الدكتور شوقي السيد أن الحل لا بد أن  
يتحمل كل من المودع والشركات والحكومة .  
فالمودع مجنى عليه وفي نفس الوقت مخطيء  
بقدر ترك أوعية ادخارية شرعية وسارع إلى كسب  
سرعه لهذا فعلية أن يتحمل مئة خطة وتقدر هذا  
الفرم بأن يتحمل ٢٥ ٪ من ايداعه .  
أما شركات التوظيف فهي الجانب الحقيقي  
وتستحق المساءلة والعقاب والاستيلاء على  
أموالها هي ومن ساهم وسبل لها واشترك معها .  
وتكشف الاحصائيات أن تلك الأصول  
والأموال الموجودة تقدر بحوالي ٢٥ ٪ تقريبا من  
حجم الایداعات .

والحكومة باجهرتها فهي أن لم تكن فاسعلا  
اصليا فهي في أقل القليل شركا وعليها تقع أيضا  
المسؤولية لهذا يتعين أن تتصدى لوسائل

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### المشكلة... والحل

يقول المستشار أحمد حسان  
أمين عام بنك فيصل بعد انتهاء  
المهلة المحددة لشركات الأموال  
يشهد



كبير وهام ما هو العمل بعد هذا التاريخ ؟  
لا أرى التركيز حاليا على الجزء الجنائي الذي  
حدده القانون في هذا الشأن ضد المستوفين عن  
هذه الشركات وأما البهم هو موقف المودعين  
المنتظرين ولهذا يجب أن ننظر للموضوع بصورة  
واقعية ونظرة مربة للمحافظة على مابقي .

فإذا نظرنا إلى القول ببيع أصول هذه الشركات  
وسداد ثمنها للمودعين كل بنسبة قد يفرح  
البعض إلا أنني أتصور أن مثل هذا الإجراء لو تم  
لن يحقق المطلوب ذلك أننا نعلم أن هناك كسادا  
كبيرا في السوق لا يستوعب الأصول المعروضة  
فضلا عن المشاكل المتصلة بهذه الأصول من  
حيث الملكية وغيرها وما يستتفرقة ذلك من وقت  
طويل ... وهل يتم توزيع حصيلة كل بيع أم ينتظر  
إلى حين اتمام بيع جميع أصول كل شركة  
وما يستتفرق ذلك من وقت طويل وانتظار ؟  
لذلك فإنه يمكن من الملائم بحث أوضاع كل  
شركة على حدة من قبل جهة تتعامل مع  
المشروعات الاقتصادية بعقلية البنوك بهدف  
المحافظة على حقوق المودعين عسى أن تجد في  
النشاط أو في الأصول ما يدعو إلى استثماره  
وتنشطه بما يحقق للمشروعات الجادة من البقاء  
بحيث يصعب المودعون فيها مساهمين في هذه  
الشركات .

أما المشروعات التي يتبين عدم جديتها وعدم  
جدوى نشاطها فلا سبيل أمام المسؤولين سوى  
بيع أصولها واتخاذ كافة الإجراءات الجنائية  
ضد المستوفين عنها .

### الرقابة مسئولية الحكومة

بينما يقول المحامي بالنقض الدكتور شوقي  
السيد أن كارتة توظيف الأموال قضية كبرى  
ما زالت تشغل الرأي العام وسلطات الدولة  
المختلفة ، والذي يطالع التحقيقات والأوراق  
تفزع الأساليب المختلفة التي نجح بها هؤلاء  
الناس في استغلال واستغلال بعض العناصر في  
شتى مجالات السلطة ومن المؤسف أن هذا لم  
يكن غائبا عن الأجهزة المعنية مطلقا .

ولم يعد من سبيل إلا أن تتصدى الحكومة  
لحل المشكلة التي تفاقمت وأضرمت بالاعتقاد  
باتخاذ خطوات ايجابية تجاه مسئوليتها سواء





المصدر : ..... الاحرام الاقتصادية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... يوليو ١٩٩٠

الموجودة والتصرف فيها لصالح المودعين ولحسابهم سواء بايولتها اليها او الى غيرها كما ان عليها كذلك ان تحصل سداد ٢٥ ٪ من ايداعات المودعين من مواردها ويمكن سدادها على اربع سنوات حسب امكاناتها وهي في هذا لا تتحمل غرما بل بذلك تكون قد حققت بتدخلها انقاذا لكارتة اقتصادية كبرى ومنعا للاحتكار والتحكم في الاسعار والسيطرة وتبيد الاموال . كما انها تحقق بهذا الحل حلا لمشكلة اقتصادية واجتماعية للمواطنين .

### واقترح اخر

كذلك هناك اقتراح اخر يتمثل في ان تصدر الحكومة عن طريق البنك الاهل المصري شهادات استثمار بمليار جنيه سنويا على ان يقدم المشتري شهادة من البنك الاهل قبل الشراء بانه لم يسترد قيمة اى شيء من القيمة لمدة سنة اشهر وبان تعطى الشهادات الجديدة عائدا متميزا لا يقل عن ٢٠ ٪ سنويا وان تعفى رسم الايلولة على التركات حتى يقبل الجمهور على شرائها وبذلك يمكن تحصيل مليار جنيه سنويا عن بيعها وان تطرح هذه الشهادات على سنتين كل سنة مليار جنيه .

وان يسدد ربع قيمة السديعة في السنة على اساس ان ثمن بيع اصول شركات التوظيف يبلغ مليار جنيه وتكون حصيلة الاموال المجتمعة من البيع والشهادات الجديدة ٢ مليارات جنيه على ان تمنح المضاهية في السداد للودائع صغيرة القيمة بحيث يمكن سدادها في سنة واحدة والودائع متوسطة القيمة في سنتين والسودائع الكبيرة القيمة في ثلاث سنوات . وان تفتح الدولة اعتمادا ماليا في الميزانية لمواجهة النقص في قيمة الشهادات الجديدة المبينة اذ قد لا يمكن بيع الشهادات كلها بمقدار مليار جنيه سنويا ويكون هذا الاعتماد اعتمادا احتياطيا لا يصرف منه الا عند نقص حصيلة الشهادات المبينة .





المصدر : الشريعة

التاريخ : ٣ يوليو ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## بعد قرار المحكمة : حالة من الارتباك تسيطر على المتورطين في

### كشوف البركة

كتب جمال أمبابي

تسود حالة من الطلاق والارتباك الشديد الآن بين صفوف كبار المسؤولين بعد حكم محكمة جنابات الجزيرة الأخيرة بضم تحقيقات كشوف البركة ، إلى قضية الرشوة بوزارة الزراعة .

من جهة أخرى تقدم النائب العام بإزيدة بعض كبار رجال الدولة والحكومة بمذكرة للقيادة السياسية بالاستمرار في حفظ كشوف البركة وذكرت المذكرة أن الإعلان عن هذه الكشوف وتداولها يمس المبدأ من كبار

رجال الدولة والحكومة وهو مغاير على مبدأاتها ومكراماتها في القسار وسيط على فرصة للأحزاب والفتيات الأخرى للتفتيش وذلك في الوقت الذي يمر فيه الريان على ضرورة عرض هذه الكشوف أمام المحكمة .

وكلفت محكمة جنابات الجزيرة برئاسة المستشار الدكتور حسني عبدالمطيف له قررت ضم تحقيقات النيابة العامة في قضية كشوف البركة إلى قضية الرشوة بوزارة الزراعة بناء على طلب الدفاع عن المتهمين في القضية وهم أحمد الريان وعمل رضا وكيل أول وزارة الزراعة السابق ومستشار الوزير .

صرح محمد رشاد نبيه محامي الريان ووكيل المتهمين أن حملة التفتيش الناجمة والتي انخرط بها على مدى الأسابيع الماضية وكلفت خلالها نهب أموال المودعين وكذلك منع لجان حصر ممتلكات الريان من استكمال أعمالها كان له أبلغ الأثر حيث أصبحت المحكمة حكما بعودة لجان الحصر لمزاولة أعمالها ونون الرجوع لمكتب التحفظ .

كان المستشار ساهر بويش مدير إدارة التحفظ قد قدم بالمدعين رقم ٥٥٠ ، ٥٥١ من أعضاء الجريدة للمحكمة طلبا من الدفاع عن الريان تكليب ما نشرته الجريدة إلا أن محامي الريان أكد صحة ما نشرته الشعب ويهدد بتقديم المستندات التي تثبت ذلك وفجر العديد من التهم التي تسبب بعض رجال النيابة والتفتيش العلم .







المصدر : النشر مع

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ يوليو ١٩٩٠

## الريان يتهم الحكومة بتصفية شركته

كتب ربيع شاهين :

شهدت محكمة جنابات الجيزة بجلستها الخميس الماضي مناقشات حادة ومواجهة عنيفة بين أحمد توفيق الريان ود . محمد حسن فيج النور رئيس هيئة سوق المال الذي تهرّب من الإجابة على أخطر الأسئلة حساسية وأهمها مايتعلّق بالموقوف من الشركة وكيفية وغروب صدور قانون تلقى الأموال .

اتهم الريان فيج النور بالتصفية وسوء معاملة شركته دون بقية شركات توظيف الأموال ... وأتهم هيئة سوق المال بالانصياع لتعليمات صندوق النقد الدولي والذي طلب عدم شركات التوظيف تحت غطاء تنظيم عملها ورفع سعر الفائدة بالبنوك لحدّ الجمهور على توجيه مدخراته إليها بعد ضرب البنوك .

وكتف الريان عن ملفات مثيرة تتعلّق بإخفاء ملف مستندات من ٥٠٠ صفحة من أوراق القضية وفي هذه الصدد اتهم النيابة بإخفاء الأوراق والمستندات التي تمضد موقفة واستثناء أدلة الاتهام المعلقة على حساب براعته .

كان فيج النور قد ذهب في بداية مناقشته إلى أن الأخ أحمد بوجه أسئلة مضى عليها ٢ سنوات وقد اذكر أولاً اذكر وقد تخلّت المحكمة ورفضت الأسئلة التي وجهها الريان ومثلت حرجه ... وعين وفد ممثل النيابة أحمد الدريس مدعيان ملقي النفس هو مركز مالي مبدئي من ورقة واحدة لمصلحة الريان قلنا : إنتم تخاصمتم عن الملف الضخم الذي قدمناه وعلى عكس ما زعم فيج النور بالجلسة الأولى لعنايته بيان الريان ليس لديه أموال بخارج أكد أحمد توفيق أن الشركة كانت تحتفل بـ ٤٤٠ مليون دولار بمسحبة كاسكوم الأمريكية . وأشار إلى أن العقد المبرم معها كان يقتضي الإبقاء عليها ١ سنوات غير أنه وبعد رفض وزير الاقتصاد منحه تلك الرخصة أصدر قراراً بتصفية أعماله ورد أمواله بالخارج غير أنه كان قد تم التحفظ عليه وأحيل أمر التصرف في تلك الأموال إلى لجنة « العشرة » التي قال الريان عنها أنه لا يعرف ماذا صنعت بتلك الأموال حتى الآن .

وسأل الريان فيج النور عن أسباب رفض وزير الاقتصاد منحه الرخصة وأن يكتشف عن توزيع صدور قرار الرخص غير أن فيج النور ألزم الصمت .





المصدر : ج. خرساء

التاريخ : ٦ يوليو ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## مواجهة مع الريان

## تكشف حقيقة موقفه

• نجح النور : الأرصادة الخارجية

• وهم « والتوكيل العام تمثيلية

• دناير غير منتظمة وأخطاء في الحسابات

• وأرصدة معلقة بالملايين

• لماذا لم يعرض إخطار الريان

على مجلس إدارة سوق المال ؟

• تحقيق : سيد عبدالقادر • تصوير : سيد مسلم

كما كشف أيضا عن كيفية التوكيل الذي أصدره أحمد الريان لكل من وزير الاقتصاد ورئيس هيئة سوق المال ومحافظ البنك المركزي في ٣٠ أكتوبر ٨٨ والذي يعطيهم حق التصرف في ممتلكات الشركة وأن الريان .. ولماذا الغاء فج النور بعد ٢٤ ساعة من استلامه ؟

كان الجميع ينتظرون شهادة الدكتور محمد حسن فج النور لأكثر من سبب فهو رئيس هيئة سوق المال التي تقوم بتنفيذ قانون توكيل الأموال الجديد القانون رقم ١٤٦ لسنة ٨٨ وهي التي تلت إخطار كل شركات توكيل الأموال وقد ألقى مجلس الإدارة بالرفض والقبول في كل طلب .. لأنه .. كما يقول المحامون .. عمدة الشهود يبقى شهود الاتياع المشهورين إنما انهم مؤثقلون تحت رئاسته أو انهم مرتبطون به ..

والأهم من ذلك كله ان أحمد الريان تعمد ان يطلب تأجيل سماع الشاهد أكثر من مرة حتى يوجه له د ضربة قاضية .. واحدة .. والحقيقة ان المحكمة أصبحت صغرها كمالا لاستكدة أحمد الريان للشاهد على مدى حوالي خمس ساعات متواصلة

• سبع ساعات وثقلها الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال أمام محكمة جنحايات الجيزة في قضية الريان بصفته الشاهد الأول .. كشف خلالها بصفته الشاهد الأول في القضية .. أو عمدة للشهود كما يطلق عليه المحامون .. عن الكثير من الحقائق التي حاول .. ال الريان .. اخفاها عن المودعين والرأى العام موكال الشهور السلفية ..

أكد الشاهد الأول .. ٥٠ سنة .. ان شركة الريان لم تقدم في إخطار توكيل موضوعها مركزا ماليا كمالا كما ينص القانون وبلتلقى لم ينظر سوق المال في إخطارها وأمر بتحويلها .. مثل كل الشركات الأخرى .. إلى نيابة الضبط المالية والتجارية .. وقال : ان ال الريان ضربوا باللقانون عرض الحائط معتقدين ان الحكومة لا تستطيع ان تفعل معهم شيئا كما قال لي أحمد الريان بنفسه في مكتبى .. كشف الشاهد عن حقيقة الرصيد المزعوم لشركات الريان في أوروبا والذي ادعوا انه ٤٤٠ مليون دولار .. وقال الحقيقة .. انهم لا يمكنون إلا رصيدا مكتسوبا ! ..





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وكانت النتيجة ، صمدت ، وضربت متتالية لأحمد الريان نفسه من الشاهد الذي كانت الواله مرتبة ومنظمة ودقيقة وعلنية بالحقائق والأرقام إذ أن الشاهد قد حضر ومعه ملف ضخم به صورة من كل القرارات والقوانين التي تخص شركات الأموال وشركة الريان واكتشفنا أيضا أنه يحوى صورة من تعاهدات الريان قديما للمحكمة عندما طلبتها .. وعصوراً من استثمارات شكوى المودعين .. ومن المؤكد أن أحمد الريان لم يعتقد أن الشاهد سيكون جاهزاً له إلى هذه الدرجة .. وفقاً من نفسه ، لا يفتقر ولا يفتقر أمام محاولات استفزازة طوال هذه الساعات .

### رصيد الريان مكتوف

في البداية تحدث الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال عن القضية مجيباً على سؤال المحكمة الأول : ما معلوماتك عن القضية ؟ فقال :

— لقد أزم قتلون تلقى الأموال الجيد (١٤٦ لسنة ١٩٨٨) كل شركة بتقديم إخطارات بشكل معين بها المركز المالي للشركة ومعه تقرير

عن هذا المركز مقدم من اثنين من المحاسبين .. وذلك إلى سوق المال في موعد الساعة ٨ نوفمبر ٨٨ وفي الحقيقة أن الريان كانت له شركتان الريان للاستثمار وتوظيف الأموال والريان للمعاملات المالية .. ويتروك ٨ نوفمبر تقدم أحمد توفيق للهيئة بمجموعة من الأوراق اسمها إخطاراً تضمنت أوراقاً بعضها مبالغ منه والبعض الآخر بدون توقيع ومن بينها تقرير للمحاسبين للمعينين من الجهاز المركزي للمحاسبة والذي يشير إلى عدم انتظام دفاتر الشركة وإلى وجود أخطاء جوهرية في البيانات الحسابية ووجود أرصدة محملة ومبالغ تحت التسوية بمئات الملايين من الجنيهات بدون مستندات أو بيفات أو حتى معرفة طبيعتها وكأن من الشيفري لهذا اعتبر الطب الذي تقدم به غير مستوف وبالتالي لايعرض على مجلس إدارة هيئة سوق المال .. ويتلقى لفت هيئة سوق المال بإيلاغ نيابة الشئون المالية والتجارية يوم ٩ نوفمبر ٨٨ لاتخاذ أجراءاتها ..

وقال الدكتور فج النور — الشاهد الأول — أن أحمد توفيق عبد الفتاح كان قد أرسل خطاباً لوزير الاقتصاد بتاريخ ٧ يوليو ٨٨ وأرسل صورته لهيئة سوق المال يطلب فيه الترخيص لشركة الريان لتزويد الأموال للاحتفاظ برصيدا في الخارج وقدره (٤١٠) ملايين دولار علماً بأن الشركة لها استثمارات في الخارج قيمتها ٤٤٠ مليون دولار مع شركة ب إف هاتون ، الأمريكية وكل أن استزداد هذه الأموال مرة واحدة لابد أن يستثمره خسارة مؤكدة وأرسل مع الخطاب صورة من تكتس مرسل

## التاريخ : ٢٩ يوليو ١٩٩٠

إليه من شركة كايكون ( التي يتعامل عن طريقها مع شركة ب إف هاتون ) .

وقال : الفريق أن الشركة ذكرت في التكتس الذي قدمه ألياً أنه ليس له الرصيد الذي تحدث عنه وإشما له رصيده مكتوف بإجمالي ٤٨٧ مليون دولار .. وبالتالي أشر وزير الاقتصاد برفض الطلب لعدم تقديم مستندات .. وأبيلت الهيئة نيابة الشئون المالية والتجارية .

وقال الدكتور فج النور : لقد اعطنا من أحمد الريان تقديم أوراق ليست في موضوع الحديث أو المناقشة ..

وقال ردا على سؤال من المحكمة حول حقيقة نية الريان في الاستثمار في العمل وتوظيف أوضاعه : لقد قدم الريان ورقاً يخص شركة

الريان للمعاملات المالية .. أما بخصوص شركة للاستثمار وتوظيف الأموال فقد قال أنها مستثمر في رسالتها كشركة توصية بسيطة وإن تلقى أي أموال من الجماهير ..

### اجتماع في نفس الاتهام

وقد سمحت هيئة المحكمة برئاسة المستشار الدكتور محمد حسن عبد الطيب لأربعة من المحامين عن الريان بالاجتماع مع المتهمين لأحد توفيق عبد الفتاح وشقيقه محمد توفيق عبد الفتاح ووالدهما توفيق عبد الفتاح في قفس الاتهام بعد أن طلب الدفاع هذه الجلسة حتى يتم تسميق الأسئلة التي سيوجهها أحمد توفيق إلى الشاهد الأول وذلك : كما قلوا — تجنبا لعدم تكرار الأسئلة بين المحامين وأحد توفيق ..

وقام المحامون في هذه الجلسة بالتصالح قلقة الأسئلة الطويلة التي كان أحمد قد منها في كراسة كبيرة لخروج بعضها عن الموضوع ولهم جدوى بعضها الآخر ..

وقد استمر أحمد توفيق يستجوب للشاهد في جلسة الخميس الماضي من الجلسة والتمسك صليحا حتى الرابعة والربع ولم يتوقف إلا في فترة راحة الجلسة للاستراحة والتي استمرت حوالي نصف الساعة .. وقد أفسحت المحكمة صمراها له لدرجة كبيرة حتى أن المستشار محمد حسن عبد الطيب كان يهيد صليغها أغلب أسئلته بصورة تلقائية .. وكان يثبه أنه هذا يخرج عن الموضوع .. وهنا يسأل الشاهد في أمور ليس من حله أن يسأله فيها كأن يسأله عن رايه في القانون مثلا .. وكان أحمد توفيق يميل في الأسئلة بيشل كبير حتى أنه جعل الجلسة تبدو باردة في أغلب أوقاتها وللك الحاضرين ومنهم المحامون أنفسهم القدرة على المتابعة .. وعندما قل له ليس المحكمة — أنت لا تقوم في القانون .. وفراكت غير





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كافية في القانون .. ليرد عليه لعدد توفيق  
، أنا كده الفضل من محامين كثيرين ، وكثير هذه  
الإجابة استياء بعض المحامين !!

### تمهيلية التوكيل ..؟؟

ومن بين الأسئلة التي وجهها لعدد توفيق إلى  
الدكتور فاج النور والتي اعتقد أنه سيطلب بها  
«المطلوبة» عليه .. كانت النتيجة على العكس  
تماما سؤال قل فيه : هل طليت من لعدد توفيق عن  
نفسه وولاده النصر لك ويصفلك وزير الاقتصاد  
ومحافظ البنك المركزي في أكتوبر ٨٨ أن يعطيك  
توكيلا عاما يغطي لكم حق التماس في ممتلكات  
الريان بالداخل والخارج من طريق طارق  
أبو حسين رئيس شركة الهدى مصر ؟

قال فاج النور : إطلاقا لم يحدث .. ولو طلبت  
هذا لطلبته منك مباشرة ..

وقال : لقد تسلمت بالفعل هذا التوكيل الذي  
أقدمه لي لعدد توفيق مؤرخا بتاريخ ٣٠ أكتوبر ٨٨  
وقد تمت بقاءه هذا التوكيل بتاريخ أول نوفمبر  
بمطابق مرسى إلى السيد وزير العدل ووقع عليه

من الدكتور صلاح جاهد محقق البنك المركزي ولما  
والدكتور وزير الاقتصاد للتنبيه على مهوريات  
الطريق المحققين بـ «إصدار» تلك التوكيلات  
مستقبلا واتخاذ الإجراء اللازم لما قد يكون قد صدر  
من توكيلات مماثلة وبالمخالفة لأحكام المرسوم  
المعمرى رقم ٣ لسنة ٨٨ .

وقال : ما حدث أن أحمد الريان وطريق  
أبو حسين قد حضرا إلى مكتبى وتركيا هذا التوكيل  
وأنصرا .. وفتحها لم ألقهم الغرض من التوكيل  
وإنما فهمت بعد ذلك أنها محاولة جديدة من لعدد  
توفيق عبد الفلاح لعدم الالتزام بالقانون وكما كان  
يفعل دائما يرسل أى وثيق سواء له علاقة  
بالموضوع أو ليست له أى علاقة ومن هنا عرفت  
أن التوكيل تمثيلية للغاية بأن الحكومة وهيئة  
سوق المال أو البنك المركزي أو وزارة الاقتصاد  
استولت على أموال المودعين ليخضع للنفس  
ويقول : يا مودعين الحكومة استولت على  
أموالكم !! لأنه يستلزم في الإجراءات التي  
تمت بمكاتبى كفى دائما يقول : أنا ليست عندي  
مشكلة المشكلة هي مشكلة الحكومة .. كيف  
ستواجه المودعين ..

وقال الدكتور فاج النور : أنا لم أوقع على استلام  
التوكيل .. وإنما أحضره لي وأنصرا وأنا كنت  
الليل كل أصحاب شركات توكيل الأموال وليس  
الريان لفظ وكل منهم كانت له طريقت معينة ويقدم  
لولا .. وكما ذكرت فحدث كتيبة سوق مال تتسلم  
كل ورقة يقدم بها أصحاب الشأن وبعد الدراسة  
والفحص يتم اتخاذ الإجراء المناسب لها .

## التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٠

ويسأله أحمد توفيق : هل استخدم أحد من  
المكثورين في التوكيل كوكلاء عن شركة الريان  
هذه الصلة في سحب مبالغ أو طلب كشوف حساب  
أو إجراء أى تعامل بمقتضى تلك ؟

وهنا يرد الشاهد الأول بحسم : أن مجرد توجيه  
هذا السؤال يدل على صحة ما أبلغت به من أن  
المنهم كفى من أحد أصداء حين حرر التوكيل  
المذكور الإيعاز بأن الحكومة استولت على  
الأموال .. وكان القرار المنسوب تماما هو إلغاء هذا  
للتوكيل في اليوم التالي ميلفيرة لاستلامه حيث لم  
يحظ أى من الممولين ذلك .. وبهذا لم يعلم أى  
من المسؤولين الثلاثة المكثورين باستخدامه في  
أى تعامل بالداخل أو الخارج .

### سؤال به ٢٧ مليون

ويحاول لعدد توفيق عبد الفلاح أن يعرض على  
نفس الورث الذي يعرض عليها من بداية محكمتة  
وهو أن هناك تحيزا من الحكومة وهيئة سوق المال  
شدد شركة الريان بالتحديد فيسأل : كم شركة من  
مجموع الشركات أخطرت سوق المال أخطرت  
مستوفاه الشروط حتى ٨ نوفمبر ٨٨ (نفس مهلة  
للشركات العاملة في مجال تلقي الأموال حسب  
القانون الجديد) وكما شركة لم تخطأ ؟ وما هي  
الإجراءات مع كل منها ؟

ويجد الدكتور فاج النور : عدد الشركات التي  
أبلغت بها النيابة العامة بمخالفاتها المادة ١٦ من  
قانون تلقي الأموال الجديد هي ٤٠ شركة بعض  
هذه الشركات أبلغت عنها النيابة العامة بمخالفاتها  
المادة ١٦ .. أى ليس بسبب عدم تقديمها لخطوات  
مستوفاه لفظ وإنما بسبب تلقيها أموالا بعد العمل  
بأحكام القانون أيضا .. إذن الشركات الأربعون هي  
التي لم تلتزم لخطوات مستوفاه ولهذا أرسلت  
لنيابة الشؤون المالية والتجارية .

وقال : لم تعامل هيئة سوق المال شركة الريان  
أى معاملة خاصة في منتصفه وإنما كانت بطبيعة  
المال-وتفيرا لكثير عدد المودعين وكذا حجم  
الإبداعات أن توليها الهيئة أولوية في الفحص  
والتحقيق قبل إرسالها إلى النيابة العامة بأى  
مخالفة تراها إليها .. وبالمعنى فإن عدد الشركات  
المخالفة لا يعني أى كتيبة لشركة واحدة تلقت  
أموالا تقارب المليارين من الجنيهات لا يمكن  
مقرنتها والاعتماد بها كعبرة تلقت ٣٠ ألف  
جنيه من ٢٠ أو ٣٠ مودعا .

ويسأل لعدد توفيق عبد الفلاح الشاهد الأول  
سؤالا يدور حوله كثيرا وهو : هل أخطرت مهلة  
سوق المال قرارا بأن المبالغ التي صرفتها  
الشركات حتى ٣١ ديسمبر عام ٨٧ للمودعين تحت







## للنشر والأخذات الصحفية والإعلونات

التاريخ :

في ١٩٩٠

المصدر :

أ. ح. ساءة

مسمى الأرباح لا يخص من حقوق المودعين .. وما هو الأساس الذي اعتمد عليه مثل هذا القرار ؟ ويأول أحمد الريان : أن هذه المبالغ صرفت تحت حساب الأرباح لحين الانتهاء من إعداد الميزانيات وكانت شركاتهم تعطي للمودعين ٢٠ بالمائة ومن الممكن أن تخرج الميزانية بأرباح أقل من هذه النسبة .. وفكر أن هذا السؤال يسأله ٢٧٠ مليون جنيه هي قيمة الفرق بين ما صرف للمودعين وما يستحقونه بالفعل ..

ويذكر الدكتور إيج النور يشعل حسم : لقد أصدر مجلس إدارة هيئة سوق المال عدداً من القرارات أو الأسس التي يتعامل عليها ..

التي دعت أربابها مفتولاه لتوفير لوضعها ومن هذه الأسس المبدأ القضي بأن التوزيعات التي سبق للتوزيعات أن وزعتها على المودعين تحت مسمى أرباح أو سلف تحت حساب الأرباح أو بمسمايات أخرى اختلفت حسب كل شركة تعتبر مبالغ غير قليلة للاسترداد وذلك لأسباب التالية :

● أولاً :

لأنه كان من الواجب على كل للشركات أن تصدر ميزانية كاملة وكذا أن تصدر حساب أرباح وخسائر وحساب توزيع تظهر عن طريقه نتيجة النشاط في الشركة سنوياً حتى يمكن لها أن تعدد الأرباح الناتجة عن نشاط الشركة في العام المالي السابق ومن هنا وحيث أن معظم الشركات لم تلم بإعداد الميزانية ولأحساب الأرباح والخسائر ولأحساب التوزيع وإنما كانت توهم المودعين بأنها تصرف لهم أرباحاً حقيقية وتلذين سبق أن البضوا للتوزيعات من الشركة ثم سمحوا كامل أموالهم لم تلم الشركة بخسوم ما سبق توزيعه من أصل رأس المال

● ثانياً : أن بعض المودعين الذين لم يلبضوا تلك التوزيعات كانت الشركة في بعض الأحيان تصيب المبالغ المستحقة على رأس المال من منطلق اعتبارها أرباحاً حقيقية .

● ثالثاً : اختلفت العقود التي أبرمتها الشركات مع مودعيها بين مختلف الشركات وإلى ذات الشركة الواحدة شركة الريان وحدها كان لها ٣ عقود

مختلفة بعضها كان يتضمن أن هذه المبالغ تسوى في آخر كل سنة مالية بعد إعداد الميزانية والبعض الآخر لم يوضح ذلك بل كان يتضمن أن التسوية تتم في آخر كل شهر ..

### البحث من تحويلات الريان

وفي نهاية الجلسات يتحدث المستشار سامر درويش مدير إدارة التحفظ بكتاب التظلم العلم ولقد مثلى الادعاء فيقول : تقدم لبلدية المحكمة بطلبات قلمت بإعدادها لجنة كلفت لدراسة ملفاتها البيه المركزى وعهد إليها تتبع كافة التحويلات من حسابات الريان في البنوك الموجودة بمصر إلى فروعها بفخارج في الفترة من عام ٨٤ إلى عام ٨٨ وكانت النتيجة هذه القائمة من حسابات الريان في كل من الولايات المتحدة والمكينا الغربية وسويسرا وإنجلترا .

وقال المستشار سامر درويش : لمنا بإجراءات تحقيقات في الواقعى لتوقع ملاءة سجل ليالة التحفظ على الريان تقرر قيمتها بـ ٢٠٠ ألف جنيه وتلف كتاب بأحد مخازن أريان أثناء خضوعها للتحفظ تقرر قيمتها بمليون جنيه .. وهما الوالعتان اللتان تحدث عنهما أحمد الريان في الجملة السابقة .

قار : لمنا بإجراء تحقيقات في الوالعتين مع المشرف على دار الريان للقرارات والمشرف على مشروع الثروة الحيوانية لدى الريان وكلاهما لم يشفى .. وأن ثلثى كل منهما ما بالير من وقائع والشمل كل منهما بأن إدارة التحفظ قد اتخذت كافة الإجراءات للمطالبة على أموال شركات الريان !





المصدر : الأهرام

التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# المستثمرون يرفضون شراء أصول الريان خصومة النائب العام لا تسقط عن الريان تهمة النصب

وعلمت ، الأهرام ، أن المناقشات والمفاوضات حول أجراءات البيع ، أسفرت عن عمل مقاسمة بين المسبولة التنفيذية للريان بالخارج وميلوازيها من حقوق المودعين ، على أن يقوم المشترون بسدادها بالعملة المحلية . وبعد تناول الريان عن أمواله بالخارج لهم ، يتبين يتم بسعر النقد المحلى بأسواق السوداء ، مقابل تناول الريان عن أسهمه في الشركات الأوروبية والأمريكية ، وما يتبقى من حقوق المودعين يتم سدادها ببيع مكوازي قيمتها من أصول بالداخل .. ويبقى الجزء الآخر من أصول الريان ملك للشركة .

ومن ناحية أخرى ادعى الريان وهيئة دفاعه ان حجم النقد الاجنبي المحول رسميا للخارج والمغير بحوالي ٦٩٥ مليون دولار ، ذهب جزء كبير منه في استيراد سلع ومستلزمات انتاج ومعدات .. وكان البنك المركزي قد تقدم بقلعة تضم حجم الاموال المحولة باسم الريان للخارج .. ومن المقرر ان تعقد مقابلة بين اذن الاستيراد المصادرة باسم الريان منذ عام ١٩٨٥ وحجم مطلب تحويله من نقد اجنبي .

كتب محمود الحسنى - لك مسئول قضائي - للأهلام : ان خصخصة الريان للنائب العام ومسئور ادارة التحفظ على الاموال ، لا تنفي أى اتهام من الاتهامات الموجهة له ، سواء بالنصب على المواطنين ، او صرف ارباح وعائد وهمي للمودعين ، كما لا تنفي مخالفة للقانون شركات تلقى الاموال رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .

وقال المسئول القضائي ان الريان وهيئة الدفاع عنه تعلم جيدا ان عقبة السجن لمدة ١٥ عاما وغرامة تعادل قيمة الادعاءات لديه ، في حالة عدم رد حقوق المودعين ، ولذلك ظهر العرض الأخير لبيع أصول الشركة من خلال مشتريين مجهول الهوية ، ثم الدخول في خصخصة جديدة مع النيابة العامة . بهدف مزيد من كسب الوقت وتعطيل نظر القضية الاساسية .

واضاف اننا ندينها لذلك مبكرا ، وان تمكن محامي الريان ولجان تقييم الأصول من تأخير المحكمة دون سند للقانون واضح . وانهى المسئول تصريحه ، للأهلام ، بان عرض شراء الريان لن تتضح معالمه قبل خمسة شهور ، فحتى الآن لم يتقدم المحامي بما يثبت جدية العرض . وكيفية البيع ورد حقوق المودعين ، وأكد اصرار القضاء على كشف اسماهم المشتريين في حالة جدية البيع .

من جانب آخر رفض ١٢ مستثمرا ورجال اعمال مصريين ، شراء بعض أصول الريان ، ورفضوا كافة المقترحات التي تقدم بها الوسطاء كشبهات من السوازل والاضال بعض كبار المودعين كشركة في المشروعات التي يقع عليها اختيارهم لها . وفي تصريحات ادى عدد اخر من المستثمرين رغبة في الشراء ، بشرط تصفية كافة التماثل مع النيابة والمحكمة والاضراب للحكومة ، والديمون للبنوك ، كما أجرى المحامي محمد نبيه رشاد ( صاحب العرض ) اتصالات بسلط من الشخصيات الدينية ، بهدف الوساطة لسدى بعض المستثمرين ورجال الاعمال بمصر وخارجها للمساعدة في شراء أصول الريان ، وزيادة مصداقية العرض .





المصدر : الأهل

التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الفاظ ومكان

### سيرته الريان

منذ بداية تفجر فضيحة النصب والرشوة الكبرى المسماة قضية الريان ، عدد كبير المتهمين إلى تكتيك الهجوم المستمر والمضرة بلجهزة الحكومة وسلطات الدولة . المينجج الرجل قبل القبض عليه بإسابيع قليلة إلى أن يستقبله رئيس الوزراء ، ثم عهده بعد ذلك إلى الترويج بالأموال التي هربها في الخارج لفترة ينفي ، وأخرى يزعم بأنها بضعة ملايين فقط . ويعدما يطلب في سجنه ، ثلثيون نول . لكي يحصل بـقانونك والوكلاء في الخارج لاسترجاع أمواله . لم لايسفر ذلك عن أي شيء يبعث الأمل في نفوس من ضاعت منهم مدخرات العمر . وتضيق الذبابة ما اسماء ، كشوف البركة ، وتحفظ الذبابة العامة التحقيقات لأنه لم يثبت شيء ضد الإسماء المذكورة . وهو يطلب من الذبابة سماع الأقوال جديدة له . ينهم فيها فريقا آخر من كيبس المسؤولين . أمام الذبابة يتراجع عن الاتهام مدعيا بأنه قال ذلك الكلام تحت الضغط . ولم يسمع أن الذبابة حكمت هذه الواقعة ولما كانت كل خطوات الريان قد تجددت أمام أجهزة الحكومة لحرص الحكومة الشديد على تجنب جوانب الفساد والرشوة في عملية النصب الكبرى . وقد استغل السريان حملة الإعلام ورجل السياسة الثالثة بأن أهم شيء استرجاع بعض حقوق المودعين . وهكذا ابت الذبابة العامة وكأنها ستدرك ، مهمته الحفاظ على

مل يمكن الوصول إليه من حقوق الدائنين ، وكأنها نصبت تماما أنها ممال المجتمع في سبيل من الجرائم التي تصل عقوبة معظمها إلى الأشغال الشاقة .

وأصبحت قاعة المحكمة نفسها مسرحا لعرض سيره الريان . فبعد للمحامين يزعم أن لديه مشترتا خليا لأموال الريان في مصر بمبلغ ١,٥ مليار جنيه . ومع غموض هذا القول توافق المحكمة على التفاوض بشأنه . ويتحول الريان من متهم إلى ملك غيور على أسواله ويبدأ محاميه في المطالبة بحصر كل عنصر من عناصر ثروته ليستغرق الأمر شهورا طويلة . ولم يستغرق الرجل بسلك فسطح على الناس باختصاص النائب العام فضخمية وبعض كبار معاونيه بأن لهم مصالح خاصة لأنهم كانوا من جملة المودعين أو كان بعض القاريهم . ويستحيل أن يصدق المرء بلا دليل قاطع أقوال رجل كسرك كلبه وتراجعه عن اتهاماته عدة مرات . وحتى إذا كان لبعض المحققين القارب لهم أموال ضالعة فمن منا مسئول عن أخ أو أخت في عملية نصب اختارت المجتمع المصري بكل طبقاته . إن لدى الحكومة من أجهزة البحث والتحرى في الأدخل وفي الخارج ما كان جنديا بأن يكشف عن مغتلب أموال السريان . ولكنهم تقطعت المفاوضات لفرض في نفس يعقوب

اسماعيل صبري عبدالله





المصدر: المصور

التاريخ: ١٩٩٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# **« المصور » تنفرد بنشر تقرير فطير عن أموال الريان بالخارج**

حقيقة الخصومة بين الريان والنائب العام السابق  
مفاجأة : ليس للنائب العام حقيقة باسم عنايات ..  
نحى الريان يفوض زوجته نكبة في الإيداع والسحب من سوبرا .







المصدر:

الموقف

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

7 يوليو 1990

●● شهدت قضية الريان هذا الأسبوع تطوراً خطيراً خرجت من خلاله عن مسارها الطبيعي، وابتعدت عن الهدف الأساسي الذي يشغل آلاف المودعين بعد ما تشلكت الخيوط ليدخل الريان مختصاً النيبية العامة في شخص النائب العام السابق المستشار جمال شومان الذي خرج إلى العلن يوم السبت الماضي والمستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ وممثل النيبية في القضية. ثم ذلك في الوقت نفسه الذي فجرت فيه النيبية العامة قضية أموال الريان في الخارج... وكيف عرفت هذه الأموال طريقها إلى خارج مصر والأساليب التي اتبعتها لال الريان في تهريب أموال المودعين إلى الحسابات السرية بسويسرا.

ما حقيقة ادعاءات الريان ضد النائب العام وشقيقته ؟ .. ولماذا تولى المستشار ساهر درويش إدارة أموال الريان المتحفظة عليها وهو أحد المودعين بها ؟ .. ولماذا لو كسب الريان قضية الخصومة ضد النيبية العامة .. وهل يؤثر ذلك على إجراءات المحكمة ؟ ●●●

## ●● التقرير يكشف قيام أحمد الريان بتحويل أموال المودعون إلى الخصارج بعد صدور القانون الجديد

في البداية يؤكد المستشار محمد عبد الحميد البصر النائب العام المساعد ومدير المكتب الفني للنائب العام ان النيبية العامة لا ترق ولا تنحى ، كما ان

لقانون المرافعات المدنية والتجارية عدد بالتفصيل في المواد من ٤٩٤ الى ٥٠٠ هذا القانون حالات مفاصلة اعضاء النيبية العامة واجراءات هذه المفاصلة وما

يرتبط عليها في حالة قبولها او رفضها .

وبعيدا عن الخوض في مناقشة هذه القضية بعد ما اصبحت الآن تحت يد

القضاء حيث حددت محكمة استئناف القاهرة الدائرة ٧٠، مستعجل لنظر طلب

الخصومة المقدم من احمد الريان ضد كل من النائب العام السابق المستشار جمال

شومان والمستشار ساهر درويش . يوم الثلاثاء القادم الموافق ١٠ يوليو الحالى

فان ما إثاره احمد الريان في طلبه حتى الآن من مفاصلة المستشار ساهر درويش لكونه

أحد المودعين لديه لا يدخل ضمن هذه الحالات التي حددها القانون ، أما بالنسبة

لما يدعيه احمد الريان ضد النائب العام السابق من انه ارسل له خطاب تهديد

لاسترداد أموال شقيقته عثيلات شومان فلان ان ذلك في البداية - والكلام مازال على لسان المستشار محمد البصر - ان

النائب العام السابق ليس له شقيقة بهذا

### عزرت بدوى

الاسم ونظرا لوجود المستشار جمال شومان بالمعجوية لإداء فريضة الحج فقد قلعت النيبية بالحصول على اعلام الورثة الخاص بفراق أسرته الذي تم استخراجه منذ عشرين عاما توقيت ولدت حيث تاكبت من عدم وجود شقيقات له بهذا الاسم وسوف يكون هذا المستند ضمن الأوراق التي تملكها المحكمة في خصومة النائب العام السابق ، ومن جانب آخر فيجب على احمد الريان ان يقدم للمحكمة خطاب التهديد الذى وصله او طلب استرداد الوديعة المقدم اليه من احدى شقيقات النائب العام السابق بغض النظر عن اسمها ويوضح ما اذا كان هذا الطلب قدم اليه باسم النائب العام ام باسم شقيقته لان الأمور هنا تختلف كثيرا ، فمن حق أى مودع ان يطلب استرداد امواله ، وعلى الريان ان يثبت ان النائب العام هو الذى





المصدر: .....  
المسرة

التاريخ: ٦ يوليو ١٩٩٠ ..... النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

**٤١٧ ٥٥ مليون دولار حولها ال الريان**

**لأنجلترا وأمريكا وسويسرا وألمانيا**

**٢٤ ٥٥ بنكا مصرية وأجنبية ساهمت في**

**تحويل أموال الريان من الداخل والخارج**

**إلى البنوك الأجنبية في الخارج .**

• ولكن ماذا سيترتب على هذه الخصوصة .. وما إجراءاتها ؟

يحدد القانون إجراءات هذه الخصوصة ضد أعضاء النخبة العامة بتشكيل دائرة أولية من دوائر محكمة الاستئناف للنظر في البداية في مدى جديتها فإذا قضت المحكمة بجدية هذه الخصوصة بشكل رئيس محكمة استئناف القاهرة دائرة خاصة لتكون من ٧

مستشارين من رؤساء دوائر الاستئناف للنظر الدعوى ويترتب على الحكم بجدية طلب الخصوصة أمام الدائرة الأولى وإحالتها إلى الدائرة الخاصة ألا يتصدى كل من اللذان العام السابق أو المستشار ساهر برويش مدير إدارة الحفظ لأي إجراء في قضية الريان المخاصم فيها لحين صدور الحكم النهائي في دعوى الخصوصة فإذا جاء الحكم النهائي ضد أعضاء النخبة المقتضيين فيجب عليهم الاستئذان نهائيا عن أية إجراءات متعلقة بقضية الريان أما إذا قضت محكمة أول درجة بعدم جدية طلب الخصوصة فلا خصوصة وكذلك إذا انتهت الدائرة الخاصة بنقل الدعوى في حالة جدية الاختصاص برفض الدعوى وبرادة أعضاء النخبة العامة فيعود أعضاء النخبة إلى مزاوله دورهم في القضية ويحق لهم رفع دعوى تحويض ضد ال أوليان إذا كان الأمر يتطلب ذلك .

**تقرير خطير !**

وبعيدا عن الأزمة الجائفة التي افتعلها الريان مع النخبة العامة والتي خرجت بالقضية عن مسارها الحقيقي في بحث رد أموال المودعين لحية عقد حصلت

أرسل له الخطاب إذا كان لديه خطاب بالفعل خاص بأحدى شقيقاته اللقب العام ١٩

**حقيقة الوديعه والخصومة !**

ولكن ما حكاية وديعه المستشار ساهر برويش لدى الريان ؟ قال المستشار ساهر برويش لهيئة محكمة جنليات الجيزة أنه يقر بالفعل أنه أحد المودعين بالريان ولكن هذا الوديعه التي تبلغ ٣٨٤٠ دولارا هي باقي نتائج عمله بالمعركة العربية السعودية حيث عمل بها ٦ سنوات وانفق كل ما أخرجه ولم يبق معه سوى هذا المبلغ أودعه في عام ١٩٨٣ إثر عودته من الخارج لدى بنك مصر - أمريكا بالقاهرة ولكن أحد أصدقائه نصحه أن يودعه لدى إحدى شركات توظيف الأموال حيث تعمل طبقا للشريعة الإسلامية بعيدا عن شبهات الربا ففك بسمعيه من البنك وأودعه لدى شركة الريان في ٤ فبراير عام ١٩٨٧ .

وأضاف المستشار ساهر برويش أنه لم يأت في حياته بال الريان إلا عند التحفظ عليهم ولم تربطه بهم أي علاقة لا من قريب أو بعيد . فمنذ أن أودع مشرقته لديهم من خلال شبك الشركة كأي مودع عادى لم يذهب إلى الشركة مرة أخرى ولم يحصل على أية أرباح أو سلف ولم يحاول أن يسترد هذه الوديعه حتى بعد ما ثارت أزمة شركتهم . كما لم يلتحقهم في أمر أمواله لديهم بعد القبض عليهم وحتى الآن وكونه أحد المودعين لديهم فله حقد كالآلاف المودعين الذين خدعتهم هذه الشركة في شعاراتها الإسلامية .





## التاريخ : ٦ فيسب ١٩٩٠

حسابات ايضا بايركا الاول يحمل رقم ٣٧٨٨٥ لدى بنك امريكان اكسبريس . والثاني في بنك ملتيراست بنينويوك . والثالث لدى تكسلن كورمس بنك . وكشف التقرير ايضا ان آل الريان لم يكتفوا بالحسابات التي تم فتحها باسماتهم واسماء شركاتهم في امريكا وبريطانيا وانما قاموا بتحويل اموال المودعين لديهم من خلال احد كبار تجار العملة المشهورين في مصر وهو ملجود ابوبكر الصديق والذي له ٥ حسابات في بنوك الولايات المتحدة الأمريكية اولها لدى بنك الاعتماد والتجارة مياني في فلوريدا والثاني لدى بنك كريدن ليوينيه بنينويوك والثالث لدى كيمكل بنك بنينويوك والرابع لدى ملتيراست بنك والخاص لدى امريكان اكسبريس بنينويوك .. كما افصح آل الريان حسابين خاصين لهما حسن مدبولي جبر بالولايات المتحدة الأمريكية الاول لدى بنك ملتيراست بنك والثاني لدى فيدالتي لنترنشيونال بنك بنينويوك .

### ١٣ حسابا سرية !

كما كشف التقرير الخطير ايضا عن ان آل الريان فروا اموال المودعين الي ١٣ حسابا سرية لدى اربعة بنوك سويسرية بينها ٦ حسابات باسم الريان ، وهي الحسابات بلوقلم جي - ابي ١٨ لدى بنك امريكان اكسبريس بنينويوك .

الحسابات ارقام جي - ابي ٩٦ رجلت . وحي ابي ١١٨ هلت . وحي ابي - اي - ٧٨ . رولكس وحي - اف ١٥٠ فيلا لدى نفس البنك والحساب رقم ٢٠٠٣٠١ لدى سيني بنك بجنيف وحساب باسم ايفروزي لنترنشيونال لدى نفس البنك ايضا .. وهناك حسابات تم فتحها لدى كيمكل بنك بجنيف باسم شركة الريان اولها يحمل رقم ٥٠٣٦٥٩ والثاني برقم ٥٠٤٥٢١ .

### بضعة الصوت وشكوية !

ويكشف التقرير ايضا عن ان احمد الريان قام بفتح حساب خاص باسم زوجته زينب سلامة يحمل رقم ٥٠٦٥٥٩ لدى كيمكل بنك بجنيف .

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: على التقرير الخطير الخاص بالموال الريان في الخارج والذي اعنته اللجنة العليا لمتابعة اموال شركات توظيف الاموال بوزارة العدل بالاشتراك مع البنك المركزي المصري . والذي يكشف كيف خرجت اموال الريان من مصر وارقام الحسابات السرية التي اودعت فيها بالخارج والاسماء التي استخدمها آل الريان في مساعيهم لتحويل هذه الاموال والبنوك التي ساعدته في ذلك !!

ماذا يقول هذا التقرير الخطير الذي يقع في ٢٤ صفحة ؟

في البداية يكشف التقرير ان معظم اموال الريان التي تم تهريبها للخارج خرجت من خلال الحسابات الحرة التي افتحتها آل الريان باسماتهم واسماء اعيانهم في البنوك الاستثمارية في مصر وكذلك فلا مسئولية على هذه البنوك . في الوقت نفسه الذي استغل فيه آل الريان الحسابات الحرة للتهريب وعدم الحصول على إذن البنك المركزي المصري ووزارة الاقتصاد لتصدير النقد الاجنبي للخارج . وقد بلغت جملة الاموال التي حولها آل الريان الى كل من امريكا وبريطانيا والمانيا والفرنسية وسويسرا منذ عام ١٩٨٤ وحتى القبض عليهم ٤١٧ مليوناً و ٦٩ الفاً و ٣٧٤ دولاراً امريكياً و ١٠ ملايين مارك ألماني و ٧١٧ الف جنيه استرليني .

### ملاحظات مثيرة !

كما كشف التقرير عن العديد من المفاجآت المثيرة لطل ابرزها تحويله لمبالغ ضخمة من اموال المودعين الى هذه البلاد خلال الشهور الأخيرة لقاء اعداد قنود توظيف الاموال عام ١٩٨٨ وكان آخرها بعد صدور القانون وقيل التحفظ عليه بشهر واحد فقط . كما بلغ عدد الحسابات التي نصبت اليها اموال المودعين بالخارج ٩٠ حسابا بعضها مفتوحة باسماء آل الريان والبعض الآخر باسماء تجار عملة مصريين وثالث باسماء اثنين من موظفي شركة الريان الموثوق فيهم وهما محمد احمد عبدالخالق والذي فتح باسمه حسابين بلندن الاول في بنك ميدلاند والثاني في بنك انتراست كما فتح له حسابا ثالثا لدى ملتيراست بنك بنينويوك . اما الموظف الثاني فهو مسعود فرج عبدالفتاح والذي فتح باسمه ثلاثة





المصدر : ..... المسار

التاريخ : ..... ١٩٩٠ يوليو

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لما حصل فتح الريان والذي ثارت حوله الضلالت بانه لا يسحب منه الا بمسمة الصوت فانه يحمل رقم ٦١٥٣٧ لدى بنك بارى بار جنيف وعليه تفويض بالسحب والايداع لكل من زوجته شركية سليمان وشقيقة احمد الريان وتمت تغطية هذه الحسابات من بنك امريكان اكسبريس بالقاهرة وفناء السويس والجيزة الوطنى للتنمية والمصرف الإسلامى الدولى .

### البنوك تشارك

كما كشف التقرير ان ال الريان قد قاموا بتحويل العديد من الاموال من بنوك مؤسسات خارج مصر الى لندن مباشرة مما يؤكد ان ال الريان كانوا يقومون بتحويل اموال المودعين بالخارج من خارج مصر مباشرة . والغريب ان جميع هذه التحويلات تمت الى بنك واحد بلندن وهو شيرسون ليمان بنك ووصل عدد الحوالات التي ارسلت الى هذا البنك خلال الفترة من ٢٠ أغسطس عام ١٩٨٦ وحتى ٤ ديسمبر عام ١٩٨٧ نحو ٣٦ حوالة من خلال بنك اميكس وكيمكل والوطنى الخليجى وملا تراسيت بنك ومؤسسة سويس بنك وشركة اى . اف . هاتون وشركة فايد بالملكة المتحدة وكبيكوم بنك ومستشفى الاطفال بامريكا الشمالية وشركة فايد وكريدى بنك وفيدالتى انترناتيونال بنيويورك .

### اموال الريان في ألمانيا

: اما بالنسبة لاموال الريان التي حولها إلى ألمانيا الغربية فقد خرجت جميعها من

خلال حسابه الحر المفتوح لدى ثلاثة بنوك استثمارية داخل مصر وهي امريكان اكسبريس والمصرف الإسلامى الدولى للاستثمار وبنك مصر الدولى حيث تم تحويلها الى ثلاثة حسابات باسم الريان لدى بنك امريكان اكسبريس فرع فرانكفورت لولها يحمل رقم ٧١٣٣٠١٠ والثانى ٧١٣٣٠١٠ والثالث يحمل رقم ١١٨٠٠٠ وذلك خلاف مبلغ مليونى دولار و ١٤٢ ألف دولار حولت الى حساب ديميلرينز شوتجارت بنفس البنك السابق ومبلغ ٥٠٠ ألف مارك ألماني فتح ايداعها في

حساب التحويل رقم ٤٣١ لدى بنك دويتش بنك في فرانكفورت .

### التحويل بعد الحظر

ووصل عدد الحوالات التي خرجت من مصر منذ ٥ ابريل عام ١٩٨٤ وحتى اول سبتمبر عام ١٩٨٨ اى قبل التحفظ على الريان بشهرين فقط وبعد صدور قانون توظيف الاموال بثلاثة شهور الى الولايات المتحدة الامريكية ١٩٥ حوالة قيمتها ١٦٣ مليوناً و ٢٢٠ ألفاً و ٢٥٤ دولارا امريكيا وشك في تحويلها ١٣ بنكا استثماريا مصرياً وكان معظمها باسماء حسابات احمد وفتى الريان وحسابات شركاتهم وشركة كايكوم وموظفى شركة الريان بصبر ووصل عدد الحسابات التي اودعت فيها هذه الاموال ٥٨ حساباً لدى البنوك المختلفة بغربكا .

ولكن باقى السؤال الخطير اين ذهبت هذه الاموال ؟

يؤكد التقرير ان جميع هذه البنوك التي اودعت فيها هذه الاموال قد اعلنت بان وصيد الريان لديها اما صفر او مدين ولم يتم التحاق سوى من مبلغ ١٢ مليون جنيه مصرى فقط تم استرداد مبلغ مليون و ٧٦٤ ألفاً و ٦٨٧ جنيه مصرى ومازال هناك مبلغ ١٠ ملايين و ٧٨١ ألفاً و ٢٤٧ جنيه مصرى بالمعامل الاجنبية لدى جميع هذه الدول ولا يعرف احد اين اخفقت اموال الريان التي تم تهريبها للخارج .

ولعل للتقرير الذى يجرى اعداؤه الآن بشأن المبالغ التي استخدمها الريان في الاستيلاك من الخارج يكشف هذا الغموض . ولكن هل فعلا استورد معدات وسلعاً بهذه المبالغ الضخمة لم يستغل في إقامة مشروعات وشركات خارج مصر خاصة ان اللجنة كشفت ان لديه ٣ شركات بلندن و ٣ شركات اخرى بغربكا !!







المصدر : ٢ (السياسي)

التاريخ : ٨ يوليو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## سلسلة التصب مازال مستمرا

غالبية برافس محال البقالة والسوبر ماركت شراء هذه السلع حتى ببيع سعرا بسبب تلف بعضها وانتهاء صلاحية البعض الآخر ، ومن ناحية أخرى تمكن المودعون بعد عشاء طويل وجهود مستمته مع إحدى شركات للتصب الكبرى في شارع مراد بالجيزة من الحصول على شيكات بدون رصيد -

مازال مسلسل التصب والاحتيايل لشركات توظيف الاموال مستمرا لتخليص اموال المودعين والتعايل على المواطنين حيث لم يجدوا مايزيد على ألف موعود بعد ارجاعهم على استرداد جزء من اموالهم في صورة بيلع

## اغذية فاسدة وشيكات بدون رصيد لاسودعين بشركات الاسواق

كتب - عادل قنديل

والسؤال الهام الذي يطرح نفسه الآن :

• ماهو رأى القانون في هذه الجرائم ؟

• وماذا يفعل هؤلاء المودعون لاسترداد حقوقهم ؟

التيابة المختصة (تجما للجهة التي اسدر عليها الشيك ) بهذه الجرائم

التي يعال القانون مرتكبها بالحبس وفي نفس الوقت يطالب الدكتور حلمي مراد بصفيّة شركات توظيف الاموال التي لا تريد الاستمرار في نشاطها بأاليب مشروعة وتتم عملية التصفية بعرفة المودعين ويدا

يحقق مصالحهم ويحلل من بيع اسول كل الشركات في وقت واحد

شركة التوظيف بذلك قد تحاللت على الدولة والمواطن وامتنعت عن رد الحقوق للمساهمين والاعزاء السريع المطلوب الآن هو وضع الشركة المخلقة تحت التحفظ

بواسطة النائب العام

ويقول الدكتور محمد حلمي مراد لابد لولاء المودعين ان يحصلوا لولا على رفض كتابهم من البنك على الشيكات لم يبلغوا

ينصح شوقي خالد المحاسب بالتقصي كل موعود متضرر بالإبلاغ عن هذه الوقائع الى التيابة المختصة براف دعوى جنحة نصب ضد صاحب الشركة التي اسدرت الشيكات ويضيف بأن عقوبة الشيك بدون رصيد الحبس حتى ثلاث سنوات وفقا لنص المادة ٣٢٧ ، ٣٢٦ من قانون العقوبات ، وبالنسبة لقانون توظيف الاموال لانه يوجب معاملة الشركة التي ترتكب مثل هذه الجرائم نفس معاملة شركة الريان لان الشيكات كيا هو مملوك أداة وفاء ولما كانت الشيكات التي حصل عليها المودعون لا يقابلها رصيد تكون





المصدر : السياسة

التاريخ : ٨ يوليو ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حتى لاتتغير اسعارها

اما اللواء عزت الشياطي مدير  
عام ادارة الاموال العامة فقد أكد

« للسياسة » عن استمداه لتلقي  
بلاغات هؤلاء المودعين والتحقيق

فيها والتخاذ الاجراءات التي تحمي  
حقوق المواطنين لدى هذه  
الشركات .





المصدر : دور ليو سفا

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٦٠

## الفشل يهدد مفاوضات الصفقة !

كتب حمدي رزق :

صرح مصدر مسئول بإدارة التحفلة أن المفاوضات بين الإدارة والمحاسب وصلت إلى طريق مسدود بشأن حساب الأرباح عن الفترة من ٣١ ديسمبر ١٩٨٦ وحتى آخر مايو ١٩٨٨ وأن المحاسب لجأ مؤخراً للتهديد بإفشال الصفقة في حالة إصرار الإدارة على حساب الأرباح على طريقته.

الصفقة وصلت إلى ملأه وخمس مئتين جنيه بقيمة ٧١٠ من أصل الصفقة وأن هدية المحاسب للصفقة لراشد وحسب قوله وصلت إلى أربع مئتين مرسدين آخر موديل منها عربة لونها أبيض يريتها راشد حقياً.

وقلت إنها تلقيت مع لؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد بعد العرض مباشرة ونقلت إليه ما دار في الاجتماع العام الذي كشف فيه راشد عن عموته وقدمت له مستندات بتدين راشد التي تصل إلى ٣٠٠ ألف جنيه لها شخصياً بالإضافة إلى أعداد وفد اليوم التي دأب

على مهاجمتها وتل القبيات الولدية والوطنية في اليوم .. وأن الاجتماع استمر لمدة ثلاث ساعات تلى بعدها الباشا لقوة طرمة واستدعى لؤاد بدرأوى ومحمدين بدرأوى واشهدهما على تل المستندات وأصدر أمراً بإغلاق الجريدة ومنع دخول راشد والحزب وعين على سلامة مكانه في لجنة الحزب بالقليوب.



سلاهدوريان

وقلت إن راشد نبيه وفي اجتماع علم بالظهور كلف عن أن صولته في ذلك

وحدد المسئول موقف الإدارة بأن المخاضة التي قامها أحمد الريان ضد المستشار ساهر سريوش رئيس لجنة التحفلة بأنه موقف ثابت منذ البداية ولا تراجع عنه سواء من ناحية حساب الأرباح أو الأصول وكشوف الإيداعات.

من ناحية أخرى ادعت لؤان العمري زوجة محمد راشد نبيه صاحب الصفقة أن وراء تلك الصفقة تاجر عملة شيع سبقت محاسبته أمام نيابة الأموال العامة وهو الذي توسط بين أحمد الريان وراشد نبيه واستطاع للتقريب بينهما بعد القطيعة التي أصابت ترك راشد لشركة الريان.





المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ■ مفاجأة مثيرة في قضية الريان : مستندات هامة تثبت تحويل مبلغ تزيد على ٧٠٠ مليون دولار

### في بنوك دول أمريكية وأوروبية

بتحويل المبالغ النقدية بقدرها إليها اعتباراً من يوم ٥ أبريل ١٩٨٤ وحتى نهاية عام ١٩٨٨ ، والبنوك التي حول منها المبلغ في مصر ، منها بنك البحرين لكسبريس والجيزة الوطني ، والبنوك والأشقاء ، وبنك أبوظبي الوطني ، والمصارف الإسلامية ، وبنك عمليات التحويل بـ ٥ ملايين دولار بلمعة واحدة إلى بنك هيوسون في نيويورك ، وتكثف المستندات عن أن التحويلات تركزت خلال شهرى أبريل ومايو ١٩٨٤ ويوليو ١٩٨٥ ، ولم يخل شهر واحد من إجراء تحويلات زادت على ١٥ مليون . كما تمكن اصحاب الشركة من افتتاح ٣٦ حساباً في بنوك المنطقة المتحدة و ٢٤ حساباً في سويسرا و ١٨ في بنوك ألمانيا الغربية ، وأرسلت إليها التحويلات في نفس الفترة التي تم التحويل فيها للبنوك الأمريكية ، ولجأوا إلى البنوك الأوروبية لإرسال مبالغ بالملايين لحسابات شركات اجنبية خاصة في فرانكفورت وزيورخ بالإضافة لاسماء اشخاص آخرين .

ولذلك التقارير أيضاً أن هذه الأموال مزالت في الخارج بهذه البنوك ولم تحول منها مبلغ مصر . وصارت مصادر مسئولة ، لحساب الأهرام ، بأن احمد الريان ذكر خلال حضوره جلسة المحكمة الاشارة ان لديه أرصدة في البنوك خارج مصر . الأمر الذي أدى لاعتراض محاميه رشاد شيه على تلك الأموال وطالبه بعدم الحدث في هذا الأمر مرة ثانية وبعد التوصل الى تلك المستندات الهامة انه أدى مصدر مسئول بصريح قال فيه انه بذلك ستكون مشكلة الريان قد تخلصت . وتعامل خلال تقديم تلك المستندات في الوقت المناسب لهيئة المحكمة التي تنظر القضية ، أن تقدم الطول للنسبة والمصارف لتكثيف لعودة هذه الأموال من الخارج ، وسجري متقدمة أجهزة الأمن في هذه الدول التوصل منها لحل لاعادة الأموال في حالة موافقة احمد الريان على ذلك . وأكد أن هذه المستندات لتكثيف المتابعة من احد حيث تتفحص تسجيل اسم البنك الذي تم التحويل منه في مصر والبنك المحل إليه في الخارج وتاريخ التحويل والمبلغ المحول بقدرها وقام الحساب في الخارج .

تكتشف الأجهزة الرقابية المختصة عن ملفاتها كبيرة خاصة بشركات الريان ، بعد أن التبت المتقدمة التي قامت بها لجان المحققين بإدارة العامة للشك بالبنك المركزي المصري . من قيام اصحاب الشركة بتحويل مبالغ من أموال المودعين بلغت أكثر من ٧٠٠ مليون دولار ، جرى تحويلها باسماء رمزية لآل الريان وشركائهم واشخاص آخرين وفتحوا بها حسابات بالمعملة الحرة في ٢٧٣ بنكاً في ٤ دول هي : الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسويسرا وألمانيا الغربية . ومن المقرر أن تقدم هذه المستندات الخطيرة لهيئة المحكمة التي تباشر نظر الدعوى .

وعلم احمد موسى ، مشوب الأهرام ، أن المستندات التي ستقدمها النيابة العامة تبلغ في ٢٠ ورقة لوسكب جاء في مقدمتها أن تلك هي حجم الأموال التي توصلت إليها اللجان الفنية وشملت خبراء من البنك المركزي وهيئة عمق المال ونيلشت الأموال العامة . وتتضمن المذكرة الأول اسماء ١٩٥ بنكاً في الولايات المتحدة الأمريكية قام الريان







المصدر: العمومية

التاريخ: الاولى ١٩٩٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## لم يتقدم أحد لشراء ممتلكات أي سي سنتر

التقرير السنوي - الممتلكات تغطي اموال المودمين

كتب - السيد المعدي :

أكد الخبير الملمن في تقريره إلى المستشار ساهر درويش مدير وكالة للتجارة على الاموال بمكتب الكاتب العام أن أصول ممتلكات مجموعة شركات أي سي سنتر كالمية لرد اموال المودمين والتي تقدر بحوالي ٢٢ مليون جنيه . وكشفت المرحلة الاولى للمزاد العلني على جزء من الممتلكات خلال اربعة ايام بالتراتب مصطفى الفخاراني رئيس اللجنة والمشراف على المزاد عن مفاجأة .. لم يتقدم أحد لشراء السيارات الطرين المعروضة سوى لسيلتين بمبلغ ١٤ ألفاً و ٥٠٠ جنيه ..  
واثنين من العقود والمستندات الخاصة بأصول ممتلكات مجموعة شركات أي سي ، لها جميعا مملوكة بطود إيتكنية لصالح مدير المملوع من التصرف في امواله وغير مسجلة قيمتها وبالتالي لايجوز نقل ملكيتها لمن يشتريها ..





المصدر : الدخرا

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : الاربعاء ١٩٩

## من قريب

### هيئة سوء المال

١ - وكانت اعتقد انه من ليست قواعد المالية ان تعلق لوحة لرقابية في الشركة توضح وتجب عن جميع الاستفسارات المتعلقة بجدوع المودعين ومن هذا :  
استملاك يادك ان تعطي هذه القضية بعضا من وقته والسلام .  
مضيف / احمد عبده الشريف  
يكث التحويل المصري العمودي  
انك القفون بهيئة سوق المال مهمة الاشراف والرقابة على شركات تقلى الاموال .. ولكن عثرات الشكاوى التي تتلقاها في المصنف من سوء معالجة الشركات التي ظلمت اوضاعها يدعو الى كثير من التساؤل حول قدرة او مصداقية هيئة سوق المال او هيئة سوء المال التي تركت الواف المواطنين ضحية سهلة لامبراطوريات تكونت من اموال اليكسي والاراسل وصغير المودعين . ومن الواضح ان هذه للشركات التي ظلمت اوضاعها :  
قد استراحت الى ان نعد ان يحاسبها لا في هيئة سوء المال ولا في غيرها .. وهذه هي المشكلة الحقيقية في كثير من الاوضاع في بلانكا .

سلامة احمد سلامة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .  
من نواحي سمعتي وسروري ان التالى يتم من خلال رسالتى هذه ومن هنا اتفكك ان تتناول موضوع شركات تحويل الاموال وهو موضوع شائك وهو الآن بين الجهات المختصة المختلفة .  
الا ان المشكلة الآن ليست في الشركات التي لم توفر اوضاعها ولكن المشكلة في الشركات التي وفقت اوضاعها واخص هنا بالذكر ( شركة الشريف ) هذه الشركة لتتبع معنا نحن جدوع المودعين اساليب ملتوية تتمثل في :  
١ - الصكوك التي حصلنا عليها جزأت مبالغنا على اربعة اشهر بلوزاء مسؤولية ولكننا لانحصل الا على مبالغ قليلة ونحن في الدحلجية لهذه المبالغ وخالفنا هيئة سوق المال بذلك والوعود كثيرة .  
٢ - عندما تلعب للشركة المتكورة تجد جموعا غفيرة كلها جاءت تستفسر عن موضوع الاوراق من على ٨٨ و ١٩٨٩ وفي هذه الحالة لانجد من يعطيك اجابة شافية خالصة لوجه الله تعالى .  
٣ - الاستسلا / عبد الطيف الشريف يبلغ في بزر على واد حراسة رجال الامن للمعنيين من قبله ولا يستطيع احد مقابله لمعرفة واقع الأمور .





المصدر : الحساب

١٣ يولي - ١٩٩٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## صفقة الريان

### في الميزان !

ملاء الدين الحامى ، اقتراحان .. لضمان

جدية العرض

رشاد نبيسه .. يخالف

قانون المحاماه

كيف يكون وكيلاً .. للبائع

والمشتري في وقت واحد ؟!

كتبت - انتصار النمر :

تقدم علاء الدين عبد المنعم محامى بعض المهنى عليهم فى قضية آل الريان بمحكمة جنابات الجيزة تناقشها فى الجلسة القادمة أثناء نظر القضية رقم ٦٩١٧ لسنة ٨٩ جنابات الصورية والقضية رقم ١٠٧ لسنة ٨٩ جنابات كلى الجيزة ضد كل من احمد ومحمد ووالدهما توفيق عبد الفتاح جبرى «الريان» .

### مناقشة ومساكن بالجملة

### بسبب كلمة «أو» !!

التفرض بعينه المستشار  
رئيس محكمة النقض .  
● اذا ما ثبت بموجب الحكم  
أخيه هيئة سوق المال فإن  
تجيبه الطلب بالكامل تودع  
لصالح المدعين .  
● الاقتراح للثلاثى :  
يتضمن أن يحدد شريك  
مصرى مسؤول من أحد  
البنوك الأجنبية من الدرجة  
الأولى على أحد البنوك  
الأجنبية من الدرجة الأولى  
ليشأ بمبلغ ٢٥٠ مليون  
دولار أمريكى والمستفيدة  
منه محمد رشاد نفسه أو من

أو تضالفة بموجب الحكم  
أيضا ألقى خطاب الضمان  
وأصبح كان لم يكن .  
● مدة هذا الخطاب سنة  
تجديد تلقائيا دون طلب من  
المستفيد أو من الأرم مصر  
الخطاب ولا يلقى الخطاب أو  
يصرف إلا بموجب حكم  
التحكيم .  
● تشكيل هيئة التحكم من  
ثلاثة أعضاء يمثلون وكلاء  
المشتريين عضوا وتختار  
هيئة سوق المال عضوا  
ويكون الحكم المراجع لدى  
المستشارين بمحكمة

مدولى جنبه مصرى لصالح  
المستفيد هيئة سوق المال  
بالشروط الآتية :  
● لا يصرّف مقابل فوائد  
لهذا الخطاب للمستفيد وهى  
هيئة سوق المال إلا بعد  
صنوع حكم نهائى من هيئة  
التحكيم يثبت بأن المشتريين  
كانوا غير جادين فى  
مصلحتهم أو تراجعوا عنها  
دون مسوغ فإذا ثبت للمحك  
أى جهة المشتريين وأن  
العقبات أمام الصفقة الثابت  
من جانب أية جهة حكومية

تضمنت المفكرة مناقشة  
ثانوية وعطلة للمعرض  
الذى تقدم به محمد رشاد  
أبيه محامى المتهمين ببيع  
أصول وممتلكات الريان  
أعداد أسواق المدعين ..  
واقتراحين لضمان جدية  
العرض .

### الاقتراحان

● الاقتراحان الأول :  
أن يقدم وكيل المشتريين  
سواء رشاد أبيه أو غيره  
بخطاب ضمان نهائى وغير  
قابل للرجوع فيه صادر عن  
بنك أجنبى من الدرجة الأولى  
بمبلغ ٢٥٠ مليون جنيه  
مصرى أو مايعادله بالعملة  
الأجنبية تمثل ٢٥٪ من ثمن  
المعرض للصفقة وهو ١٠٥





المصدر :

التاريخ : ١٣ أيلول ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يستنتج الفرصة ليلدر ان  
من عرضوا الشراء قد حلوا  
عن عرضهم لمقدم العرض  
وعدم علم البقن ان احدا ان  
يستطيع الاقتراب منه الا  
بحساب وان الجهات  
الرسمية ان تتدخل لوقف  
العرض حتى ولو تكثرت ان  
العرض غير كذا حيث انه  
وبهذا العرض استطاع ان  
يستعمل اجهزة المودعين ان  
لم يكن كليم في جانيه وهو  
يعلم ايضا ان اي تدخل من  
جانب اي جهة رسمية  
ستطبخ الفرصة للقرار من  
عرضه بمقوله ان المشتريين  
يخافون من مناقشة الدعوى  
وهذا ماقرره ايضا في  
محضر جلسة ٢١ مايو  
١٩٩٠ ص ٩٢ ومن ثم  
قلت هو وانها حصة من  
الصاحبة وان يفسد الفشل  
لنفسه بالطبع وانما يملصق  
التهمة بغيره حتما والمراجع  
ان الجهات الرسمية

الحكومية ان تستطيع وكما  
لما سبق ان تتدخل في  
العرض او حتى تستعمل  
اجهزتها للتدخل على لانها  
تخشي مواجهة غير مصوبة  
العواقب مع المودعين .  
وتعامل المحامسي في  
مذكرته هل المؤلف بحث  
بالفعل استمرار التدخل  
بالامل الطو في استرداد  
ماضاج ثم انه من الاوفى  
اعداد النقص من الان وقبل  
ان يكرر الامل اكثر واكثر  
لاستكناه ان يسر المؤلف  
عن خدمة ثابته تجهز هذه  
المره بخيبة الامل الكبير  
على مقبلي من اعصاب  
محطمة وقال لابد ان نبين  
للناس حقيقة هذا الامر  
وجدية هذا العرض من دعمه  
لفلتاخرة بالقول للنس  
وطموحتهم ممنوعة من  
هذه الصلحة المقنعة .

يختاره المشتريون انك  
بصفته وكلا عليهم وان  
يودع هذا الشك في خزينة  
المحكمة بعد التكد من  
صحته بمعرفة السيد  
المركزي فاذا تمت الصلحة  
تلك المستطيد من الشك  
بالتنازل عنه لصالح الجهة  
التي ستبيع له وان لم تتم لانه  
ان يسترد الشك مرة  
اخرى .

وثال المحامي علام عبد  
المنعم ان هذا الاقتراح وبد  
اي طريق امام اي محاولة  
للتدخل من العرض لانه  
لا يمكن للحكومة او لغيرها  
ان تقوم بصرف الشك والى  
نفس الوقت هو يضمن بان  
هناك بالفعل ثمة مالويه  
حقيقية وراء الصلحة وان  
هناك امولا موجودة لها  
خاصة وتسد ثغر وكسبل  
المشتريين في جلسة ٢١  
مايو ١٩٩٠ باتمه سوف  
يخسر شيكا بـ ١.٥ مليار  
جنيه وماتطلبه كضمان  
باسمه هو اقل من ذلك  
بكثير .

اضاف المحامي انه ضد  
ايراد هذا الشك فان اي شك  
لنا حول الصلحة سيستند  
وستفرض كل الاسئلة التي  
تتعلق بعدم جديتها وان لم  
يوافق وكيل المشتريين على  
احد العرضين تحت اي زعم  
فان ذلك لا يفسس الا ان  
العرض كله مجرد خدعه  
جديدة وفرشته في الهواء .

استراتيجية ١

وكذا المحامي انه يقضي ان  
يكون مقدم العرض قد وضع  
في استراتيجية المصعدة  
بطريقة افتراضا يقرر ان جهة  
من الجهات المستفيدة  
ستتدخل وتسو للمؤان  
والاستثمار وانه حينذاك







## من قريب

في انوار يقول ..

كانت تمثل في معظم الاحيان دفعات من اصل المبلغ المودعة .. وهذا احد الاسباب التي تكثرت شكاوى المواطنين . ويقول الدكتور فيج النور : إن الهيئة لا تتدخل في ادارة هذه الشركات او في تصريف امورها . واعضاؤها تتراه لها الحرية كاملة في القيام بانشطتها التجارية والمضامية والمالية طبقا للقانون .. ونحن لانستطيع ان نرفع هذه الشركات والمستولين فيها على ان تعمل المودعين فيها معاملة حسنة . وإن كنا نعارف بان المعاملة السيئة التي يشكو منها المواطنون ليست بعيدة عن الحقيقة . وقد نصحتنا المستولين فيها اكثر من مرة بضرورة تغيير هذه المعاملة . حقلنا على قيام علاقة صحيحة سليمة بين الشركة ومودعيها .

وفي كل الاحوال ، فإن هذه الشركات التي كانت تعمل قبل ذلك في غيبة عن القانون وعن أي نوع من الرقابة .. قد وجدت نفسها لأول مرة تمارس نشاطها محكومة بقوانين محددة . وفي ظل رقابة من جانب الدولة . وهي خطوة لم تكن هذه الشركات قد اعتادت عليها . وربما كان هذا هو السبب في شيق القانون على امر هذه الشركات بمطابق مودعيها واستيفائهم وكثرة الحاحهم . هذا هو تفسير الدكتور فيج النور للحكمة .. والله اعلم !!

سلامة أحمد سلامة

تلقيت من الدكتور فيج النور رئيس هيئة سوق المال حديثا تليفونيا . كان هو صاحب المقبرة المشهورة فيه . يربط على شكاوى المقيدين المصاحب لعدد صيد الشريبي الذي اشترى فيها اقل المعاملة للزوجة التي يتبعها المودعين على يد شركات توظيف الاموال .

يقول الدكتور فيج النور ان هيئة سوق المال تتلقى بديروا عشرات الشكاوى من المواطنين ، وانها تباين من جانبها الى الاتصال بقضرات المشورة في كل حالة يبحث وتصحيح أي تصرف يتضح ان الشركة جارت فيه على حقوق المواطنين صاحب الشكاوى .. وقد تهرى الدكتور فيج النور صا اذا كان المواطن الشريبي قد ارسل بشكاوى الى الهيئة ولكنه لم يجد الا

شكاوى على ان هذه ليست هي المشكلة . ولكن المشكلة الحقيقية كما يراها رئيس هيئة سوق المال . انه حدث في البداية سوء فهم بالنسبة لموضوع جملة المبلغ التي يمتد بها المودعون . وقد تدخلت الهيئة لتصحح الموقف في كل الحالات التي تلت فيها شكاوى معينة . وعازلت على استعداد للتدخل اذا ثبت لها ان الشركة - أي شركة - قد خالفت القانون .

اما فيما يتعلق بالارباح . فإن نظيرا من المواطنين سألوا يتوقعون ان يحصلوا على نفس النسبة من الارباح التي كانوا يتكلمونها قبل تقديم اوضاع هذه الشركات . ولكن يعلم ان هذه الارباح لم تكن حقيقية . بل





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## قلم رصاص

## التغيير بالريان

منذ اليوم الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ موضوع التغيير محل خلاف بين الشعب والنظام. رعب الشعب بالضغط الأحرار من أجل اسقاط النظام الملكي وإعلان الجمهورية الديمقراطية البرلمانية. وأعلن الضباط ثورة انتقلت لمدة ٦ شهور وبعدها تتم الاستجابة لمطلب الشعب في التغيير. وفي يناير ١٩٥٣ اكتشف الشعب أن مفهوم التغيير لدى سلطة يوليو مغلف تماما لمفهوم التغيير الذي يطالبه الشعب، إذ أن السلطة الجديدة أخذت حل الأحزاب وإلغاء الدستور، وبدأت مسيرة التنظيم السياسي الواحد واعتقلت لجان الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية وأطلق المعتن للجمهورية البرلمانية وحكم الفرع الواحد.

وبعد الهجوم الثلاثي - الإنجليزي الفرنسي الإسرائيلي - في مصر عام ١٩٥٦ ووجد قادة النظام الجديد في شعب مصر روحا هائلة، وضع الشعب بدخلاته من النظام إلى الخلف دفاعا عن أرض الأجداد والأجداد. ووجد «عبد الناصر» في الأثر ملأها وسدا وأعلن من منبره صحة الشعب أن نعلم واستقل. وبعد تراجع العدوان الثلاثي بفعل مؤثرات خارجية وعربية وشعبية، ظن شعب مصر أن الفرصة مواتية لإحداث التغيير السياسي والاقتصادي الذي يحمل به. ولكن السلطان المثلث فكر وكثر وزاد من قبضته على السلطة في البلاد وأعلن عن تغيير من نوع آخر يمثل في الانزواء بالسلطة وتصفية الحسيات مع غير الملتزمين معه في فكره وتوجهاته سواء من الساسة المدنيين أو من رفاق السلاخ.

وفي كارة ١٩٦٧ وهزيمة الشعب والجيش في أيدي قادة نظام يوليو، ثبت بما نشره، الاستاذ محمد حسين هيكل، أن قائد النظام ومجموعته كانوا يعلمون علم اليقين بما يبيت بيلد مصر، ومع هذا لم تتخذ خطوة حكيمة واحدة ضد هذه المؤامرة. وفي فصل آخر نشرته الأهرام أخيرا للاستاذ هيكل، نجد أن محاولات التغيير انحصرت في صراع على السلطة بين عبدالناصر ورجاله وعبد الحكيم عامر ورجله. أما التغيير الحقيقي لربط الجيش بالشعب، والتوجه الديمقراطي، والفتك بالشعب كما هذا لم يخطر على بال عبدالناصر أو عامر. ولقي ما قام به «عبد الناصر» هو كلام منقذ منقذ فيما عرف ببين ٣٠ مارس.

وحتى بعد رحيل عبدالناصر في سبتمبر ١٩٧٠ توجه «أنور السادات» إلى مجلس الشعب بإقلام له بيان ٢٠ مارس الذي سوف يسير على هديه. كان مفهوم الشعب أن يتم تغيير خطتي لحزب جادة ويستور شيئا ديمقراطي. ولكن الحكم في ذهنه مفهوم ٢٣ يوليو من التغيير الذي أجراه تغيير شكل. والأحزاب مجرد ميكور. يريد السلطة كلها بين يديه وعندما أعيد الشعب عن تغيير خطتي كانت الممثلات مختلف الفئات السياسية والفكرية والدينية، واللب بما أسماه النظام الفتنة المظلمة وتحريض القوى المختلفة بعضها ضد البعض الآخر.

## التاريخ :

١٩٩٠

وبرحيل الرئيس السادات ركزت الأحزاب والقوى السياسية والفكرية والدينية مطلبها في ضرورة التغيير من أجل حرية العمل للأحزاب ومن أجل انتخابات حرة نزيهة ومن أجل أمل جديد في التغيير بالقوسائل الديمقراطية ولكن سرعان ما وجدت عناصر عبدالناصر وعناصر السادات وعناصر التنظيم الطليعي ومنظمة

الشباب قواها من أجل عد الطريق أمام أي تغيير حلفاء على مكاسبها غير الديمقراطية ومنظمة الاقتصادية التي نهوها كعقبة جديدة وبمسلمة للانفتاح الاستراتيجي. وهكذا تالتى بريق الأمل في تغيير خطتي. ولكن النظام وكافزه في مجلس الشعب ووزارة الداخلية وغيرها من الأجهزة.

وتجدد الأمل في تغيير جديد عندما وقعت الأزمة المعروفة بإزمة الأمن المركزي عام ١٩٨٦ وانظر الشعب وغيا مرتفعا في الحظ على مصالح البلد ومؤسساته الاقتصادية. وكانت فرصة لإحداث تغيير جديد يحقق مطلب الشعب التي تكفل دعم الديمقراطية في مواجهة أية محاولات معادية للديمقراطية. ولكن النظام اكتفى بوقف الأحداث داخل معسكرات قوات الأمن المركزي وتغيير بعض الشخصيات أما الفتنة بالشعب ومنحه حقله في ممارسة الديمقراطية فلم يكن هذا وراءه من مفهوم الدوائر المحكمة.

واسم ضغط الأحزاب المعارضة وما التز به معسكرها من وتلق مخلة لشراف تمت في عهد الرئيس الراحل «أنور السادات» ورفضه من العناصر المصرية في تحسين وجه النظام وتصفية الحسيات فريدة وغير فريدة تم التفتت عن انحرافات بعض العناصر العربية من السادات. وتمت محاكمة هذه العناصر وكان القضاء المصري كعد الشعب به دائما عللا ونزها وأعلن النظام لفته بالقضاء المصري وحيثية واستعداد النظام لتأمين هذه الثقة الجديدة. ومن هنا كانت دعواتا أخرى عن التغيير بالقضاء بمعنى الاستمرار في التفتت عن وجهه الانحرافات وتطهير المؤسسات المختلفة طبقا لأحكام القضاء.

والشعب مشغول في الفتنة الأخيرة بمؤسسة مالية هامة عرأت بمؤسسة الريان وهي ذات تأثير خطير على الاقتصاد المصري بلغت ودائعها أكثر من مليار جنيه في قول وكثير من مليار ونصف مليار جنيه في قول للدكتور (فخ النور) أمام المحكمة. وقد ثارت الأقوياء كثيرة حول مجموعة الريان وعن اختراقها للمجتمع المصري بكل طبقاته إلى حد القول بأنه حرب ودائع من الشعب قبل تحرك الدوائر المسئولة بمعاملات قليلة مما أثار شائعات كثيرة حول علاقات الريان برؤساء سفليين لمجلس الوزراء، ونواب سفليين لرؤساء مجالس الوزارات، ووزراء ومؤسسات اعلامية وثقافية وصحفية، وبصحف قومية وحزبية، وكبار رجال الدين. وانتهى الأمر أخيرا بأحمد توفيق الريان أن يخضع للنقل العلم شخصيا وحققا لها في القضية.

ونحن لا نتدخل هنا من قريب أو بعيد في القضية موضع المحكمة. وإنما نعرض لهؤلاء الذين قدموا الحيلة والتسهيلات للريان وهي عناصر مؤثرة في مواقع كثيرة. وقد تناولت بعض الإعلام الموضوع برهنة وأطلقت عبارات مثل عملية الشعب والرشوة الكثير على نشاط الريان. وأشدت الضغوطات لتصل إلى شخصيات وعناصر هامة في المؤسسة التشريعية.





المصدر : ..... إلى ..... وقد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... هـ - ١٩٩٠

وإذا كان التخطئ يهيم حلاً تطهير مؤسسته فملأها  
لا يعطي الأمان للريان ؟ ولماذا لا يتم التحقيق مع كل  
الاسماء التي ترد على لسان الريان مرة لم يقوم بانكارها  
مرات ؟ ومن الطبيعي أن يكون وراء مؤسسة يمثل هذا  
المجم والاسراع والانتشار عناصر للفرقة سهلت له كل  
الامور تظهر مجهول معلوم أو مجهول . والشعب يهيم  
الكشف عن مثل هذه العناصر وتطهير موالعها منها .  
بهذا نعود إلى فكرة التغيير بالكشف عن الانحرافات .  
'يكن الريان هو البداية فهل يتكلم ؟ وهل يأخذ الانسان  
لا تكلم عن كشوف البركة وقلة البركة ؟

**لحي الطيحي**





المصدر : .....

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٠

## لقاء داخل السجن .. بين عماد خليل والريان يكشف عن ممتلكات جديدة غير مسجلة إستئناف المعاینات بعد توقف اختياري !

كتبه - محمود نوفل

تستأنف اللجنة الفنية لمعاينة ممتلكات الريان أعمالها يوم الأربعاء القادم بعد توقف دام ١٨ يوماً منذ بداية اجازة عيد الاضحى .. صرح المهندس عماد خليل رئيس اللجنة أن التوقف هذه المرة كان اختياريًا لانتهاج من تسيير لتفحيع المعاينات التي القاهرة .. وقام الريان عليها ضارة

من ٨ طوابق .

كما التقى الريان الصارة رقم ١٥ بشارع شهاب وقتي كان يمتلكها تسيير الهراوي رجل الاعمال .. وورشة ومعرضا بمنطقة باب شرق بالاسكندرية ولم يوجد عقد بيع لهذه الورشة ولكن يوجد توكيل من صاحبها يعطى الحق لعماد خليل في التصرف فيها بالبيع ، بالإضافة الى قطعة ارض مساحتها ٣٦ فلكا و ٧١٣ مترا مسطحا بمنطقة المسائر من رمضان كانت معدة لبناء مصنع للصناعات والريات وتم ابدأ اجراءات تسجيلها بعد موافقة جهاز مدينة العاشر من رمضان على تخصيص هذه الارض لانظمة المصنع .. و قطعة ارض زراعية خارج زمام ابو رولان والمقام عليها مصانع الريان بالكيلو ٢٦ طريق مصر اسكندرية - السمرراوى .. وارض زراعية اخرى .

وانضاف اليه يجري حاليا استكمال بحث عقود ممتلكات شركة الريان للاستثمار وتوقف الاموال .

وقال المهندس عماد خليل انه توجه اسبوعين طره ورفقه محمد رشاد نبية وممدوح لوسيسى محاميا الريان حيث انتقوا جموعا مع احمد الريان وشقيقه محمد لاستجلاء الحقيقة حول هذه الملاحظات وقد اسفرت المناقشات عن وجود عقد شراء لمحلل «إن إن» للملابس الجاهزة بميدان الحجاز بمصر الجديدة والذي تم شراؤه من جهاز المدعى العام الاثرائى بمبلغ ٩٠٠ ألف جنيه . وإن هذا العقد كان موجودا بادارة شركات الريان وتم التحفظ عليه ضمن الممتلكات .. وطلب من احمد الريان للبحث عن هذا العقد .

انضاف .. لكى حصلت على عقود شراء هذه الممتلكات من ادارة للتحفظ على الاموال ، ووجدت بها بركات توضح حدودها ومعاملها ، وقلت بعمل ملخص لها بطيونا في استكمال اجراء المعاينات بصورة افضل فما سبق فقد كنا نقوم بها بدون معلومات لدينا عن تلك الممتلكات والوصول . وقال لقد انتهيت بالفعل من دراسة العقود الخاصة بممتلكات شركة الريان للاستثمارات العقارية ، واظهرت بعض الملاحظات منها قيام لى الريان بشراء قطعة ارض باسم الشيوخ طه اسماعيل منرب كركة القدم السابق بالبلدى الاهلى

وزوجته .. وتبلغ مساحة هذه الارض ٥٥٦ مترا مربعا قيمتها ١ مليون جنيه على حدود الطريق القنارى حول







المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مايو ١٩٩٠

## هيئة سوق المال

# ٢ سنوات لرد كوبونات الصكوك بشركتي الوفاء والتجارية العقارية

كتب : اسماعيل بدر

أعلنت الهيئة العامة لسوق المال البرنامج الزمني لصكوك الاستثمار للمودعين بشركتي دار الوفاء للاستثمار الصناعي والتجاري والعقارية.

٢٤٢,٢٪ في السنة الثالثة . وذلك بالنسبة لجميع الإيداعات سواء كانت بالجنينة المصري أو النقد الاجنبي ويبلغ عدد المودعين ١٦٥٥ مودعا ، جملة ايداعاتهم ١٠ ملايين جنيه

وسيتن صرف اول دفعة في أغسطس القادم .

وبالنسبة للشركة التجارية العقارية يتم سداد كامل قيمة الصكوك على ٣ سنوات بدفعات مختلفة منها دفعت تستحق كل شهر واخرى كل شهرين ودفعت كل ٣ شهور وذلك لجميع المودعين بحيث يتم سداد ٢٥,٢٪ من

الإيداعات للسنة الاولى ١١,٨٪ في السنة الثانية ٣٣٪ في السنة الثالثة

الصكوك حيث يتم تسليم هذه الصكوك لأصحابها وتسلم المودع صكا واحدا فقط به إجمالي ايداعاته ومراقب به كوبونات محدد بها توزيع دفعت الصرف المستحق لكل منها .

وأضاف أنه تم قيد الشركتين بسجل الهيئة في نهاية مايو الماضي بعد موافقة مجلس الوزراء على استثناء دار الوفاء من الحد الأدنى لرأسائنها إلى ٢ مليون جنيه والعقارية للتجارية إلى ٣ ملايين جنيه .

وقال أنه سيتم رد الإيداعات بكاملها في موعد أقصاه ٣ سنوات بكوبونات الدفعات متساوية كل ٣ شهور حيث يتم سداد ١١٪ من قيمة الإيداعات في السنة الاولى ٣٧,٧٪ من الإيداعات في السنة الثانية

وصرح عبد الحميد ابراهيم رابح قطاع عمليات السوق بالهيئة أنه تم الموافقة على نماذج صكوك الاستثمار للمودعين وتم اعتماد مشروع





المصدر: روز اليوسف

التاريخ: ١٦ يوليو ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الزعماء  
تتولى

٥ قصور و ٢٥ فيلا	
٢ ملايين متر أراض	بناء
١٠ أبراج ادارية	
٤٢ معرضا لبيع الذهب	واللحوم وكتب التراث
٧ آلاف فدان أراض	زراعية

ومنذ أسابيع استغل من جديد الامل  
والتوهم في استعادة اموالهم .. بعد ان  
قدم مجلس الريان عرضاً طموحاً بشراء  
املاك الريان بحوالى ١٥٠٠ مليون جنيه  
لرد اموال لادعهم .  
ولكن الحقيقة التي لفتت الريان  
للمحاكمة لا ترى ان قيمة املاك الريان  
تساوى هذا المبلغ .. هي خمسة المليمه  
المتأخره بحوالى ٣٠٠ مليون جنيه  
وتنقص القيمة السوقية لها بفصلها هذا  
المبلغ في اخص الاموال .

المودعون لدى الريان لهم  
الله .  
يوم يرفعهم الامل إلى سنان  
المصم .. ويوم يفلخ بهم  
التقليل إلى تحت الارض !  
لم يعد احد منهم يعرف هل  
سيأتي يوم حقاً يحصل فيه على  
حقوقه الضائعة .. لم ان الاموال  
التي انقلوا فيها اهل سنوات  
العمر ضاعت للأبد !!  
وإذا كان ثمة أمل في استعادة  
هذه الاموال . او حتى بعضاً  
منها .. فلا احد منهم يعرف متى  
يحدث ذلك ؟

ابراهيم طه





المصدر: وزارة الزراعة

١٦ يوليو ١٩٩٠

التاريخ:

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- ورشة الصناعات الخشبية، والمنظفات الصنعية في مدينة السادات الصناعية، ولتر للارشات.
- مصنع بلاستيك في طريق السويس ومطبعة.

### مبان ادارية

- وتملكه شركة الريان أيضاً حداً من للمبنى الإدارية منها:
- برج الريان الإداري بمنطقة اليوم وسنمك ٢٠٠٠ متر مربع، وهو مكون من ٦ ادوار.
- برج إداري بقرى مساحته ٥٠٠٠ متر مربع، ويتكون من ٨ ادوار.
- أبراج غامضة رندى ومساحتها ٣ آلاف متر، وتتكون من ٩ ادوار.
- برج للمبنى مساحته ٥ آلاف متر من ٩ ادوار.
- برج بغدادي مساحته ٤ آلاف متر مربع مكون من ٦ ادوار.
- برج منطقة القباري مساحته ٤ آلاف متر ومكون من ١٢ دوراً.
- وتملكه شركة الريان أيضاً ١٣ مزرعاً لتبغ الذب في منطقة المنصورة والمصين والفي وبمصر الجديدة، وعين شمس والسيدة زينب، والزمالة والكوبرا والبصيرة.
- وكذلك يمتلك شركة الريان ١٨ مزرعاً للصوم بجميع أنحاء الجمهورية، ١١ مزرعاً لكب التراب في مختلف أنحاء القاهرة المشقة.
- ومن املاك الريان ثلاثة مشقن للصوب والأخشاب بكميات ٦٦ و١٠ آلاف فدان أراضي زراعية بمنطقة التوبورية ٦٠٠٠ فدان بالمناصرة، وكذلك ١١٠ فدانين بمنطقة الاسماعيلية:

كما يملكه الريان أيضاً ٢٥ فدان في مواقع متفرقة لشورها قبلاً بطريق بورس جمل الدين بالجيزة وهي تتكون من دورين بها ١٢ حجرة ومساحتها ١٩٥٤٠ مترًا مربعاً تطل على شارع الأهرام .. وقبلاً بشارع المروية بمصر الجديدة مساحتها حوالي ١٩٨٤ مترًا مربعاً وهي تتكون من دورين وتحتوي على ١٨ حجرة ..

وتلك بشارع الملك فيصل رقم ٦١ ومساحتها ١٣٢٤ مترًا مربعاً وهي مكونة من ثلاثة ادوار ومصطفة بصحيفة ..

وربما بشارع الانبيى بمشقة البكري على مساحه ١٤٠٣ امارت مريضة وهي تتكون من ثلاثة ادوار فوق الدور الأرضي، والدور الرابع مطوع به حجرة بنهية السطح وحلق قبلياً بجراج يطوقه حجرة وتحتل القبلا بصحيفة .. وتضم القاعة أيضاً قبلاً خمسة بشارع مكون بقرى وتملك على مساحه ١٦٩١ مترًا مربعاً وهي مكونة من ثلاثة طوابق ومساحة بصحيفة بها جراج وتحتوي أيضاً على حمام سباحة .. وهناك قبلاً إداري بمنطقة عفر عطاشي بإسيوط على مساحه ٣ فدانين وهي مكونة من أربعة ادوار مساحه ٤٠ فدان ومساحة بسور من الانجار والشميل.

أما الأراضي المملوكة للبناء والتي يملكها الريان فتبلغ مساحتها ٣ ملايين متر مربع وتقع على مواقع متفرقة ومن بينها قلعة لراش فدان نظاميون بشارع طلعت حرب، وقلعة لراش بمنطقة الأول قسم مدينة نصر .. وتملكه شركة الريان عدة مساحات من بينها:

- مصنع للخوب الأسمنتي بكميات ٦٦ مصر إسماعيلية البحراوي ولتر للبلاد بتقس للكتن.
- مصنع لدر المعروضات والملاص المرفزة بمدينة أكتوبر - طريق اليوم .. مصنع للحوم بكميات ٦٦، ولتر للإعلاف، وكذلك مرجن لليلام، ولتر للمطير.

وتلكاً لحد ١٧٨ ألف مروج من البديلة والتخفيف بين المني التظلال والمي التظلال لحد اليوم حصراً على بمل ممتلكات الريان للمروضة لتبيع .. وتترك للمودعين انفسهم حسب اقبالهم وتغير ما سوف يستربونه من اموالهم وحالهم المشقة إلا تم بيع هذه الاملاك سواء للمشتريين المجهولين أو لغيرهم إلا ما خلفت منطقة مصرى الريان ..

كلمة املاك شركة الريان كبيرة وتنوعه وهي تضم العديد من المبنى السكنية والإدارية والترابى البشاء والأراضي الزراعية والصناعات التجرية، ويضم الريان والصناعات وهي تشمل:

- قصور .. الأول قصر إبراهيم التكني مساحته ٨٠٠ متر مربع، ويطل على أربعة شوارع رئيسية أمام قصر الشهادة بمصر الجديدة وتحيط به حديقة كبيرة ومكون من دورين به ٣٠ حجرة .. والثاني قصر عين شمس ومساحته ٤٠٠٠ متر مربع ومكون من نور واحد ١٥٥ حجرة .. والثالث قصر الدلي ومساحته ٢٣٠٠ متر مربع وهو مكون من دورين وبه ٢٤ حجرة وتحيطه حديقة منسقة .. والرابع قصر المنيل ومساحته ٢٣٠٠ متر مربع ومكون من نور واحد يحوى على ١٥ حجرة ويطل على نهر النيل.

ثم الخامس وهو قصر للمبنى ويبلغ على مساحه ٨٠٠ متر مربع ومكون من طابقين ويطل على أربعة شوارع وتحيط به حديقة كبيرة وحلق به جراج .. ومعنى لمر مكون من فدان ومساحة ..





المصدر : **الصحف الاقتصادية**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : **١٦ يوليو ١٩٩٠**

## .. كان الله في عون الحكومة

بكل الصراحة والوضوح صافى آخر اخبار الريان .. نريد اخبارا حقيقية وليست تلك التي تنشرها الصحف .

●● رددت عليه بقول : اولا الاخبار الحقيقية التي تثار عنها هي الاخبار التي تنشرها الصحف ، لأن الصحافة الآن - اذا لم تكن تعلم - لاتخفي شيئا عن الناس .. وثانيا فان قضية الريان ليست سرا من الاسرار العسكرية وانما هي قضية رأى عام يستحيل على احد ان يخفي منها شيئا .. وثالثا فان الامر كما تلمون مطروح امام القضاء وعندما تنتهي المحاكمة سوف يكون بإمكان الجهات المختصة ان تستند إلى الحكم القضائي في مطالبة البنوك الأجنبية باسترداد الأموال المودعة فيها باسم ال الريان .. اذا كان صحيحا ان هذه الأموال مازالت موجودة ولم يتم سحبها بطريقة أو أخرى .. ولعلكم فان النيابة كشفت مستندات تؤكد ان ال الريان قاموا بتحويل ٧٠٠ مليون دولار إلى الخارج أي مايعادل بالسعر الرسمي ١٧٥٠ مليون جنيه مصرى فإذا أضيفت هذه الأموال إلى تلك الموجودة بمصر فانه تكفى ارد اموال كافة المودعين .

●● وتدخل آخر في الحديث قائلا : ولكن الراضع ان الحكومة تحاول عرقلة الصفقة التي عرضها احد المصاميين لشراء ممتلكات الريان مقابل مليار ونصف مليار جنيه أو قيمة السودان ايها أكثر ؟

●● وقت مستغربا : ومايليك ياسيدى على ان الحكومة تعمل على عرقلة هذه الصفقة التي مازالت في اعتقادي مجرد وهم غامض ، لأن المحامي المذكور لم يكشف عن اسماء هؤلاء المشتريين المزعومين ولم يقدر على تقديم اى خطاب ضمان ، والرأى الذي يجمع على كثير من القانونيين ان الامر فيه شبهة الرغبة في المعاملة واطالة أمد القضية ، ومحاولة تصوير الحكومة بانها تعال حل المشكلة

ماهي اخبار الريان .. ماهي حقيقة الصفقة التي أعلن عنها في المحكمة .. هل هناك مشترون حقيقيون ام ان الامر مجرد لعبة .. متى سينتهي الكرب الذي الم به ١٨٧ الف مودع اتضح انهم ليسوا جميعا من السذج ولكن بينهم اكابر ومنقوفون ؟

هذه كلها اسئلة طردتني عندما قصدت الريف في اجازة قصيرة خلال عيد الاضحى ، وسببت في صدا عا جعلني اعود مرة أخرى إلى اقتناعي السابق بان زمن البحث عن الهدوء والراحة في الريف قد ولى واقتضى منذ ان ضاعت من الحرية كل ملاحها الاصيلية واصبحت مجرد مسخ للقرية الكبيرة التي نعيش فيها طول العام والمساءة بالقاهرة الكبرى .

معظم الذين جلسمت اليهم - ولمسوء الحظ - من ضحايا شركات توظيف الأموال واغلبهم كانوا من دراويش الريان المؤمنين بمحرفته الغارقين في وهم كاذب حتى اليوم باناه ضحية للعبة كبيرة .. وهذه قصة المأساة !

مدرسون ومهندسون وأطباء من أبناء الريف الذين منحتهم ثورة يوليو فرصة التعليم وحق العمل والسير إلى الخارج ناقدون على كل شيء وراضون عن الريان الذي سلهم أموالهم . ●● بادرني احدهم قائلا : بالله عليك قل لنا







المصدر : **الاصحاح الاقتصادي**

التاريخ : **١٦ يوليو ١٩٥٢**

## للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

●● وانتفض ثالث من بين الحاضرين قائلا في حدة : وما الذي يهمكم من أمر هوية المشتريين .. ليس الهدف هو حل المشكلة ورد أموال المودعين .

●● ووجدتني ارد عليه في هدوء حسدت نفس عليه : انك تكلمني كما لو كنت انسا رسجل مسئول .. ثم ان الامر الان ليس بيد الحكومة التي تعلقون عليها اخطاكم فالامر بمرتبة في يد القضاء الذي سوف يحكم بميزان العدل .. والقصة باختصار شديد وفي ضوء كل ما هو ظاهر امامنا من ملاسبات ان صفقة الشراء المزعومة لا يمكن ان تكون صحيحة الا اذا كان آل السريان انفسهم قد تأثروا الى رشدهم وقرروا الافصاح عن مكان الاموال المهرية للخارج ، وانتصروا ان يراعوا ربههم وضمائرهم وان يفكروا الكرب عن المودعين الذين ائتمنهم على أموالهم .. ومازال بعضهم من امثال حضراتكم يثقلون فيهم ويدافعون عنهم ويبررون لهم اخطائهم ويلقون بالعبء على الحكومة التي لاناقة لها ولاجمل ، اللهم الا رغبتها في حل هذه المشكلة خلا مرضيا يرفع اسمها وشعبيتها .

.....  
ولست اري داعيا لمواصلة بقية وقائع هذه الجلسة الريفية التي امتدت حتى الساعات الاولى من الصباح ، لان الحوار الذي بدأ موضوعيا وهادئا وقابلا للاخذ والرد تحول الى نوع من الجدل العقيم .

ويؤسفني ان اقول ان بعض العقول التي يفترض ان وجودها في الريف يمثل املا في التنوير ، هي العائق الان امام وصول الحقيقة الى الباحثين عنها هناك .

وكان الله في عون الحكومة التي تدفع الان ثمن التزام النظام السياسي منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بتحمل الاعباء والمسئوليات التي لا طاقة للدولة بها .

وكل الاعباء والمسئوليات قد تستطيع الحكومة احتمالها الا عبء الادعاء عليها .. ولصالح من .. لصالح اكبر عملية نصب في التاريخ المصري المعاصر .. عملية توظيف الاموال باسم الدين والدين منهم برئ .. فلم يسع الى الاسلام شره قدر هؤلاء المدعين انتسابهم اليه ومحاربة توظيفه لخدمة مطامعهم وشهواتهم وتعدد زوجاتهم !

وكان الله في عون الحكومة !  
والله العظيم كان الله في عونك يا رئيس الوزراء  
انت وسائر معاونيك من نواب رئيس الوزراء  
والوزراء اعضاء الحكومة .. حصل اقواما منيين  
واللامنيين .. من مفاوضات صندوق النقد الدولي لم  
ين مجازيب وبراويش الريان !  
.. حاجة تحير صحيح !





المصدر : ١١ وفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ يوليو ١٩٩٠

## في الملبان

### اللهم فاشهد

سيدة الرئيس .. إن ملكات الآلاف من  
الوديعين يتقوسنك .. ولقد كبرهم .. إن  
أحمد إليهم العيصة .. وإن ترد إليهم  
راحة قبل المظفرة .. إنني لا أرى  
.. يا سيدة الرئيس - بفترة أمل .. لإنهاء  
لك الآفة .. للجميع كما يقولون :  
.. إليهم في الله العلي .. لك أسبرت  
عنه العيصة عن سقوط ملكات الآلاف من  
الضمحايا .. وخراب البيوت المعقرة  
.. ولم يسرع أحد لإنقاذ هؤلاء الضحايا  
من تحت الانكسار ! ولم يفر أحد في  
تسديد الجراح للمظفرة .. ولم يهتم  
أحد بإشعة تلك البركان المسكن  
.. مؤلثا .. في القوس المودعين !!  
سيدة الرئيس .. استمع إلى لهنتك  
ونفوسك في القدين والوطن .. فلم يعد  
أناهم شريك .. لنزول عنهم هذه العمة !  
إلا هل يفت .. اللهم تقسده .

أحمد لطفي

لا أرى كيف يضع الرئيس يده  
بريق زيارته للمواقع الانتخابية  
والخدمية وغيرها ! هل يعرب الرئيس  
مثلا عن رايته في الاضطرار على سير  
عجلة الاقتراع بمهمة الصلح من  
رئيس .. فيقوم مستطوره ووزيرا  
الصناعة والتعدين يوضح برنامج  
الزيارة ؟ الاقرب للمنطق أن الرئيس  
ولا شك .. هو صاحب اختيار المكان  
الذي سيؤويه .. وإذا كان الأمر كذلك  
فعلما لم يفر الرئيس حتى الآن في  
زيارة شركات توظيف الأموال التي  
ولدت أرواحها .. والتي لم توفق ؟  
ولا شك أن الرئيس لن يسعد بما وصل  
إليه حال المودعين ..  
وإن يخصص للرئيس جفن بعد الذي  
سوف يسعه ويراه .. إن رؤية الرئيس  
وسماعه الأصوات من وراء القياس  
مباشرة .. الذي تذكرا على قلبه وعظه  
من تلك التقارير المأهدة .. التي لا يعلم  
أحد غير الله كيف تكتب ! ولماذا  
تكتب .

لقد أثبتت التجربة العملية اشتراك  
العديد في ملحة شركات توظيف  
الأموال .. بدءا بالمشكوة ولجفت  
الإعلام وصحرا برجال الدين  
والاقتصاد .. وانتهاء بمللومين  
تقسيم .. وإذا كان البيت على ذلك  
الانزواء .. فما أماننا من سبيل غير أن  
نصرح بتزيمه وإصلاحه لورا .. وليس  
الآن وقت إقبال الاتهامات .. والضمحايا  
يتكلمون ! فقال يعلم من الجاني .. ومن  
الجلي عليه ؟

سيدة الرئيس .. لقد ربي قلبه  
لشكري من أحد المودعين .. وعلقت من  
مساعديك الاتصال بشركة الوديع فيها  
أصرف حوله .. وقد كان .. واستجابت  
الشركة على الفور .. وانتهت مشكلة هذا  
المودع .. واسترحت نفسه .. واستشعر  
بمسرة الحياة .. بعد أن أفلحت الدنيا في  
٤٤٥





المصدر : الجهر وريث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ١٧ يولي - ١٩٩٠

### من يدفع للريان ؟

لهم الله .. ضحايا «الريان» !  
 فالمشكلة تزيد تعقيدا .. ومكان  
 بالامس أملا ، أصبح اليوم سرابا .  
 وسوف تأخذ المشكلة نورا في  
 ردعات المحاكم ، حتى تنتهي - على  
 ما يبدو - «بقسمة القرام» فليأخذ كل  
 ذي حق جانيها منه ، بكل مايقبض من  
 التولية .  
 ولكن ماذا عن «قسمة  
 القدامين» ؟  
 إن الريان - في رأيي - ليس  
 المسئول وحده عن دفع أسوأ  
 ضحايا .  
 فالريان كان الكس من أن يلعب في  
 الميدان وحده .  
 استأجر مستشارين زبوا له الباطل  
 والتصموا به الأرض الحرام ..  
 وجعل من البعض ملقح للتوابع  
 المتفلة ، ففلقت على مصراعيها ..  
 بلا ضوابط ولا لجراس إنذار .  
 وجذب إليه أكتسا صنعت منه  
 أسطورة غفلة وجعت من «توافيق  
 الامور» نظرية ، أركعت الضحايا في  
 شباك عكروت لا يرحم .  
 والتقط من مختلف لغات المجتمع  
 بعض التجوم الكامنة ، لتشارعه جديا  
 من القضية المحرسة ، استكمالا  
 للصورة المزيفة :  
 ومنح الهبات ، وأضيق الخطايا ،  
 على من رآه صليب نلوة أو مزاي  
 يمكن ترجمتها إلى مزيد من الثروة .  
 وطمعا واقع «الريان» .. كرا منه  
 الجميع !  
 فركوه في القفص وحده .. وياتر  
 بعض أسوأ المودعين في جويهم .  
 إن «الريان» مطالب برد كل أموال  
 الضحايا .. فهل من العمل أن يدفع من  
 شريكه «المستترين» ماأخوه ؟  
 على «حققت» المشكلة أكثر ..  
 ولكن - للحق - أقول : لا بد من  
 «قسمة القدامين» قبل «قسمة  
 القرام» !!

ناجسي أحمسة





المصدر: الاحوال

التاريخ: ١٨ يوليو ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## السبت القادم استئناف نظرا قضية شركات الريان

### النيابة تقدم مستندات خطيرة بحجم الأموال المهربة في الخارج

تستأنف محكمة جنابات الجيزة بقاعة المحاكمات الكبرى بمدينة نصر يوم السبت القادم نظراً لقضية شركات «الريان» لتوظيف الأموال. من المنتظر أن تشهد المحكمة جلسة عاصفة بين أعضاء هيئة الدفاع عن آل الريان والنيابة العامة من جهة وبين الشاهد الأول الدكتور حسن فيح التوفيق رئيس هيئة سوق المال من جهة أخرى.

تقدم النيابة خلال الجلسات مستندات خطيرة تصنف حجم أموال الريان التي أودعها في ٢٧٢ بنكاً في ٤ دول لجنائية هي الولايات المتحدة الأمريكية، وإنجلترا، وسويسرا، والملايا منذ بدء نشاط الشركة، والتي بلغت حوالي ٤٠٠ مليون دولار سواجه «الريان» خلال الجلسة بهذه المستندات التي توصلت إليها لجان الحصص بالإدارة

[ البقية من ٤ ]

#### السبت القادم [ بقية ]

العاملة للتدقيق بالمكتب المركزي واستندوا إليها في إعداد تقاريرهم بحجم تعاملات آل الريان مع هذه البنوك.

كما توصلت المحكمة برئاسة المستشار محمد حسني عبد الطيف وعضوية المستشارين رشدي عمار وعبد الظاهر عبد الحكم، من الشاهد الأول الدكتور حسن فيح التوفيق رئيس هيئة سوق المال حيث سيدل بوقوفه على مدى شدة جلسات عن حقيقة أوضاع شركات الريان وظروف تعرضها لتوظيف أوضاعها.

من المنتظر أن تشهد المحكمة مناقشات حادة بين أعضاء هيئة الدفاع والشاهد.

ومن ناحية أخرى لم تحدد بعد محكمة استئناف القاهرة الدائرة التي تنظر دعوى الخصامة التي أسماها أحمد الريان ضد المستشار مناهج إدريس رئيس إدارة التفتيش والمستشار جمال شومان النائب العام السابق وكانت محكمة جنابات الجيزة له أطلعت يوم الخميس الماضي أوراق الدعوى إلى محكمة الاستئناف لتحديد دائرة أخرى لنظرها.







المصدر: الأزهر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٨ يوليو ١٩٩٠

## مستعد لإعادة الأموال بعد الاتفاق مع الحكومة هذه هي أسباب مخاصمتي للنائب العام ومدير إدارة التحفظ

كتب أحمد النعم

أكد أحمد توفيق عبدالفتاح الريان في تصريح للزور أنه قام فعلا بتحويل بعض الأموال للخارج في بداية نشاطه بالشركة وهذه هي طبيعة عمل رأس المال .. وأضاف أن الحصول على شهادة من البنوك المحلية بانتهى جولات أموالا عن طريقها للخارج ليس أمرا صعبا وإنما الصعوبة في الحصول على هذه الشهادة من البنوك الخارجية.

ويستطرد قائلا أنا مستعد للتعاون مع النيابة والحكومة في إعادة تلك الأموال بطريقة التي تراها النيابة سواء عن طريق خطاب مني لهذه البنوك أو أي وسيلة أخرى ..  
ونفي الريان ملتزمه حول شرائه لأصول الممتلكات في عرض المسئلة الذي قدمه للنيابة عما أكد عزمه الاستثمار في مخاصمة النيابة العامة.

وكان قطاع الريان المكون من محمد رشاد نبيه ويوسف صقر وممدوح الوسيبي قد طُلبوا المستثمر قهرى دميان ورئيس الدائرة التي تنظر دعوى مخاصمة الريان للثلاث العام والمستشار ساهر مريوش وأحمد اندريس ورئيس نيابة الشئون الإدارية والتجارية طهيوه بتحويل دعوى المخاصمة إلى دائرة الاختصاص أو أن تنتهي الدائرة المحلية عن نظر الدعوى وفي حالة رفضها التلحى يطلب الدفاع مهلة لاتخاذ إجراءات رد الدائرة وذلك لعدم اطمئنان الدفاع إلى سلامة الدائرة

خاصة وأن الدعوى كان مقررا أن تنظر يوم ١٩٩٠/٧/١٩ أمام الدائرة المختصة بالمخاصمات إلا أنه تم ادراج دعوى مخاصمة الريان أمام دائرة خاصة مما يدفع مجالاً للشك في نزاهة تلك الدائرة .. من ناحية أخرى قدم دفاع الريان محمد رشاد نبيه ويوسف صقر وممدوح الوسيبي تقريراً إلى رئيس محكمة استئناف القاهرة عن أسباب مخاصمة موكلمهم أحمد توفيق عبدالفتاح الريان لكل من المستشار جمال شومان النائب العام الأسبق والمستشار ساهر مريوش مدير إدارة التحفظ بجهة النائب العام وأحمد اندريس ورئيس نيابة الشئون المالية والقانونية.

وكانوا في أسباب مخاصمتهم لأحمد اندريس أنه في يوم ١٩٨٩/٧/١٩ أيا أصدر النائب العام الأمر رقم ٦ لسنة ٨٨ بمنح المتهم أحمد الريان من التصرف في أمواله العائلية والمكفولة ومنحه من ادارتها وتم الغرض عليه بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٠ وتم حبسه في سجن القاهرة احتياطياً وفي الشهر مايو ١٩٨٩ حضر أحمد اندريس واستدعاه من للترتبة إلى مكتب مأمور القسم وأمره بإجراء الاتصال مع مؤسسة الرأجي بالمسعودية من تلقاؤون السجن حيث حصل بنجاح المؤسسة وأسمه ساهر عبدالفتاح وهو مصري الجنسية الذي افهم الريان أن لكل من وأبيه مبلغ ١٥٠٠ دولار مودعة بشركة الريان تحت صواب رقم ٨٠٠١ وطالب والدما أن تقوم ببيع هذه المبالغ له وأنه بتحويلها إلى حسابه الخاص بالمسعودية وأطلقت مضطراً بناء على أوامر أحمد اندريس رئيس النيابة ..

ومكنى من الاتصال بينه وبينت هيس تكسب المخطوطة به حساب بغسي ويسم الشركة حيث طلبت من مدير البنك تحويل ثلاثة آلاف دولار باسم ساهر عبدالفتاح إلى المسعودية وأنه بالملفلة لأمر النائب العام بمعنى من التصرف في الأموال أو ادارتها ..

وقال الريان أن شقيقه فحسي كان له رصيد في بنك ويست هيس تكسب حيث طلب أحمد اندريس تحويل هذا الرصيد إلى البنك الأعلى فأخبرته أن البنك الأجنبي أن يوافق على هذا بعد وثقة شقيقه وأخبرته بوجود وثقة من شقيقه فحسي على يدها ويمكن استخدامها في ذلك الغرض فأمرني بالتحدث مع مدير البنك الأجنبي الذي وافق على التحويل ثم طلب مني رئيس النيابة تلك الوثقة وبعد اتصلي مع أختي حمنة حضرتها وسلمتها له إلا أنه لم يتكرم في محضر التحقيق ولم يمشها خلف الدعوى !!





المصدر: السنو

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: أكتوبر ١٩٩٠

وفيما يتعلق بمقضية الريان للمستشار ساهر درويش قال الريان إن محاميه يوسف ساهر تقدم بطلب إلى المستشار ساهر درويش بطلب السماح للريان بالتقاضي مبلغ ٢٧٥ ألف دولار من تحت المصلحة وأيداعها خزائنة المحكمة على ذمة القضية ١٤٠ لسنة ٨٨ وهي قضية بنك الأعرام وذلك أبلغا لحسن نية المتهم فرد المستشار مدير إدارة المصلحة بعدم الموافقة على هذا الطلب لعدم جنوئه للمودعين ويد عليه المحامي أن أبلغ سوف يكون لمصلحة المودعين بعد الحكم في القضية والريان موافق على عدم استرداد هذا المبلغ إلا أن المستشار ساهر درويش رفض الموافقة على هذا العرض بل رفض حتى أعطاه المحامي الطلب الذي تقدم به ..

- أما بقضية المستشار جمال شومان فقد ثبت من كشوف التودعين عليها أن أوردته الخصم الأول أن شقيقة النائب العام لها إيداعات لدى الريان وقام النائب العام بتحديد أحمد الريان بتعريضه لعقوبات قاسية إذا لم يتم بريد تلك الأموال لتسليمته ومن ثم فإن الريان يخشى عدم العيدة في إجراءات التولية ..

هذا وقد صرح مصدر قضائي أنه في حالة قبول المحكمة لدعوى مخلصمة الريان فإن ذلك سوف يعرض عمل المستشار ساهر درويش وأحمد درويش للخطر ..





المصدر: الاحد ٢١

التاريخ: ١٩٩٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# مخاصمة النيابة ورد القضاة .. كيف .. ولماذا ؟ !

ولما كان أحد الخصوم خاضاً له في اعتكاف محكمة أحد الخصوم أو مسئلكته أو تلقى منه حبة ليل أو بعد ربع الدهور .

ولما كان يومهم وبين أحد الخصوم حذارة في مودة يرجع معها عدم استقامته الحكم بأمر ميل .. كما يجوز رد القاضي أو عضو النيابة لأحد الأسباب الواردة بال المادة ( ١٢٦ ) من قانون القضاء الإداري الذي منع القاضي من الفصل في الدعوى ويترتب عليها أن يوقف القاضي نظر الدعوى حتى يحصل في طلب أحد أفرادها نقلاً وأمره بطلب أحد أفرادها من المحكمة خرامة على طلب أحد من مشرعين حتى مائة جنيه وقد تصل إلى مائتي جنيه لم يستبعد للقاضي حقه مرة أخرى في نظر الدعوى التي أوقف للفصل فيها بسبب طلب رده .

ومن أسامة استعمال المخاصمة أو طلب أحد أفرادها على خسة العدالة يقول نائب رئيس محكمة النقض للعدالة جابران : يفسل أولهما بحق الخصم في أن ينظر دعواه فليس منزه من الغرض ويضلل القاضي بحق النقض

في أن يمارس بسلكه مبداء من التشهير والإساءة ويضلل القاضي في القضايا ويؤثر في نزاهة القضاء ويضلل الخصم أو محاميه مرة صيغة مضافة فيها الجواب أنه يرد ..

لنا نرى دعوى المخاصمة وتطلب أحد على مدى زمن يسهل أوجها أن مضطرها أن يكن له دعوى يؤثر على كيان العدالة بل كان فيها الخصوم أو الجواب أنه يرد الذي يريد التشهير بالخصم ويضلل سبب العدالة .

ويوضح أن دعوى المخاصمة يجوز أن ترفع لعضو النيابة أثناء نظر القضية لأنها يقصد بها تقييد مسترابعه من التحقيقات التي أجراها بمعنى أن المخاصمة تنه

أسئلة أو تثير الشكوك والتعويض وإبطال العمل أو التصرف أو الحكم ولا يقصد بها منع وكيل النيابة أو القاضي من نظر الدعوى لأن عدم الفصل في حالاته به القضاء .

سهام عبدالحال

الذين الدعوى التي ألقها عليهم أحد أفرادهم ولخصم فيها النائب العام السابق وسين أدلة الحفاظ بمكتب النائب العام عدة أسلوات عن الصاوات التي يجوز فيها المخاصمة ورد القضاء والأثر المترتبة على كل منهما . وفي حين مخاصمة النيابة أثناء نظر الدعوى وهل دعوى المخاصمة أو طلبات التي تقدم العدالة أم تعويضاً ؟

بالر الاستكثار به الشريف نائب رئيس محكمة النقض دعوى المخاصمة يقصد بها تقييد مسترابعه القاضي أو عضو النيابة من عمله وإيقاعه ويجوز للمخاصمة في عدة حالات :

• إذا وقع معلوماً في معلوماً على أن تكميل أو خسر أو غطا موني جسيم والمقصود بالقض والتفتيش والقدر الاعتراف من العدالة بسوء قصد لاسباب تتناول مع نزاهة القضاء كما أخطأ الجسم فهو الخطأ الذي لا يجوز أن يصد من القاضي ..

• إذا امتنع القاضي عن الفصل في الدعوى بغير مسوغ قانوني وذلك بعد إنذاره مرتين ويجوز الفصل فيها وتعرض الدعوى على إحدى دوائر محكمة الاستئناف في غرفة مخبوة ولا تأن القاضي مستشاراً بمحكمة النقض ثبات إحدى دوائر المحكمة الفصل في المخاصمة . وتنتظر الدعوى أولاً لتقرير مدى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى . ويجوز فيها . فإذا ثبت عند النظرها جلسة طنية أمام دائرة أخرى بتشكيل خاص . وإذا حكمت المحكمة بسبب لجواز المخاصمة أو رفضها أفتت بتقرير طلب المخاصمة . من خصمين إلى مائتي جنيه مع التعويض إذا وجد .. وإذا قضت بمسمة المخاصمة وأقبلها حكمت على القاضي أو عضو النيابة بالتعويضات ويظلان الحكم أو التصرف الذي قام به .

أما بالنسبة لطلب رد القضية فيجلل الاستكثار به الشريف أن ذلك يمكن أثناء نظر الدعوى ويضمد بها منع القاضي من نظرها وأسباب أنه هي :

إذا كان له أن يزوجته دعوى مضافة للقضية التي ينتظرها أو إذا جرت لأعضائها مخبوة مع أحد الخصوم أو لزوجته بعد إتمام الدعوى ما لم تكن قد أقيمت بقصد رده ..





المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ١٤ يوليو ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



# آمال كاذبة!

في الحج سألني المصريون من جميع الدول  
الاسلامية . عن رجل واحد هو :

الرينا

البعض وهم قلة : يدعون له ان ينتصر .  
والبعض دعواتهم ضد الحكومة لانها سمحت له  
والغيره بالعمل . ثم اتخذت الاجراءات ملاكمة .  
واخيرا فصلت وزير ضياع اموال للودعين . وكان  
يجب ان تدع الرينا يتحمل المسؤولية وحده .







## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

العدد ١٩٩٠

الوسطاء .. أو بعبارة مصرية شائعة تقول: خليك وراء الكتاب حتى يخب الدار. وأنا نقول كلمة الكتاب لأنها جزء من المال المحبب وليس مقصود بها على الإطلاق اتهام أحد أو سب إنسان.

ولكن ماذا كله يكلف من حقيقة واحدة وهي أن الحكومة - والدولة - جزء منها - تريد أن تقول للناس .. لست مسئولة عن ضياع أموالكم وإنما المسؤول الزيان. وبعبارة أخرى تريد الحكومة للقول: الزيان ضحك عليكم من البداية وحتى النهاية. أي أن الحكومة تسعى لاتبات أنها اتكلت بعض الأموال وأن ضاع أغلبها. ويقتل في الحكمة من شهادات وبإذات الكثير حسن نية الزيان لما يبين أن الحكومة تسكت بعد فوات الأوان. ل شهادته قال أن الأوروبي أثبت أن الزيان حول أموالا إلى أكثر من ٢٠٠ بـك في مختلف دول العالم. وهذا يدل على نية التهريب من البداية. أي الجهول بالمعاملات المالية ويقتل أيضا بأنه كان يجب أن تتدخل الحكومة .. من زمان .. من زمان. والناس في المحج وفي غير المحج يتظلمون إلى مرض الزيان. أو عرض ضحية بأعمالهم أو يشكون كثيرا في أنها كذابة وخادعة ومضللة. ولكن الأمل وحده هو الذي يهمل البعض يتظلم إلى أن تقول الحكومة كلمة واحدة للمدعين: وهذه الكلمة أن تخرج عن أمرين: ستمثل الحكومة شيئا ..

أي: أن تقول الحكومة شيئا لكم لها غير مسئولة .. والله ضاعت الأموال وخلف العوض. والحكومة مطالبة أيضا بأن تقول للمدعين أن شركات توثيق الأموال والذين تصطبهم الشركات

وكان لكل يتسائل ويقولون إن يعرف حقيقة ما كان يجري في السجون عندما يسمح للزبان بملفون دول واتصالات خارجية ولقاء مع وسطاء لاعادة الأموال وما هي النوع التي قدمت له. أو يجب أن تكون قد قدمت له. والزيان داخل السجن يشغل ويحاول أن يفرش قروطه. ويسعى قبل كل شيء للمساو أو للهرب. ودخل الحكومة. الزيان يقدم بعرض لشراء كل الأصول. ولكن الزيان لا يتقدم بنفسه. بل أن ضحيته هو الذي يعلن ذاته. وأن من يعلن أن الأصول ستفقد هي مما يفعل كل أموال المدعين. وكل عاقل يعرف أن الأصول لا تسافر إلا مع أطعوب أو لاروبوب لأن على الأمر لكل يعلق الباب لاستنتاجات كثيرة. البعض يرى أن الزيان سيبيع الأموال مقابل الأرباح عنه. ولكن القضية معروضة على القضاء ولابد أن تستمر الإجراءات إلا إذا رأى الشاب العام أو الحكومة وفق صرح الدعوى أو صدر عفو في حالة إعادة الأموال. ولكن هناك أكابا والمسيون صرحت ضد الزيان. ومعنى ذلك أن يامل في الحظ إذا أعاد الأموال. ويعرف الكثيرين - استنتاجا - أن الزيان لا يملك كل الأموال المودعة وأنه إما يبدع أو يخسر أو تأسر عليه السباسة لضميها جزء منها في مضاربات. وفي هذه الحالة فإن المشتري لابد أن يكون دولة غير عربية تريد أن تثبت أن شركات توثيق الأموال لا تقوم بعملية نصب والهذف إعادة الثقة بما ومن يدفع راية الإسلام. والتهمية النهائية لهذه الاستنتاجات جميعا أن الشركات تحيط بعملية شراء أصول الزيان وأن العرض لنقدم لا يختلف كثيرا من وضع التليفون الدولي في السجن وتكليف

## المصدر: حياة الزمان

أوروبا قلبا قلبا ويقطع التماس: - لروايت أيضا ضاعت ولكنني - أي الحكومة - حرصت على إبقاء بعض الشركات في السوق حتى لا يقلل إلى ضد توثيق الأموال. والحكومة هي الآن تفضي إعلان هذه الحقيقة .. خسارة!

## سواد فوق وجه المصريين!

التمسك بين وزير الداخلية عند التفتيش ... قال: هل سمعت ما قلنا به فيرجا. قلت: نعم! فأشاره إلى أنني لست متفاديا تماما بما فعل. فبشنا على قيادات الشركات الكبرى في وزارة الصناعة. وأضاف: رجوة شظيرة. واسترسل يقول في بعض تفاصيل ما عرف فيها بعد باسم قضية الصناعة الكبرى من ربيعة عند من السجون في وزارة الصناعة وبركتها لارواء طوله مصنع الزيان في قوس اللذان. وكانت الشركة الإيرانية المتأسسة والمقتسمة بقطاع وراء الشكوى والطلبات. وقال وزير الداخلية وهو ينهى للكلمة: - جماعت الأموال العامة هي التي قامت بهذه العملية .. خل بالك. واتصل الوزير ببعض من الكتاب والمداينين عن الصحف التي خرجت بمنافير كبيرة تدعى التهمين وكان حكا قسائدا قد صدر ضخمه. وانطلق مندوبو الصحف ومفتون ويكلمون الحماة الخاصة لكل منهم. هذا تخرج مرة ثالثة دون أن تعرف الزوجة الأولى. وقدام يكتب على نذير ملك يكتب على مصر. وإذا كان أحد التهمين يحتفظ بحتف وبمصرفات في بيته ويؤنها من ليه. فمن أين للاب هذا. لابد أن الآين وأبيه لسان من تدب ويستمتع بعض رجال الشرطة بذلك والله الأتينا ليطبقين سجاترهم ل أعظم الأربيسين الأخيرة. وبمركت القضية لاحد الناس على الاغنياء والقيادات. ويلات درجة عند بعض المسجونين إلى حد منع منهم من لقاء أم قبل أيام من وفاتها وبمهمان الاشتراك في تشييع جنازتها. أما الحقل. الحاصل العام لقد تبنى القضية.





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٠ يوليو ١٩

وتمتد القضايا ويمكن ان لم يكن فيها جميعا بقرابة ولكن بعد ان تنشر الصحف الاسماء على الناس . او تنشر الحروف الاولى لاسماء تهم الناس هنا وفي الخارج ينطلقون في الحس والتخمين مما يسره للتخمين والمتهمة وهمهم وغهمهم .

ولان ان المسئول تزيد الهولاء لتكم اشياء كثيرة في مصر ومن مصر . ولكن القضية ان اصبح وجه مصر مشوها بالخرافات والقتار والفرقة وشرقة الادباء ايضا . ولا اريد فرض حماية على احد ليجرد شهرته او منصبه ولكن استيقاها الالة اولا يمنع تشويه وجه مصر . يوجد اهل الفن والسياسة وبلدان ان انتكسهم لما يجري لهم امر مشروع فنقلوا هذا كله الى الشاشة الكبري في مصر والى الشاشة الصغيرة في الخارج بحيث اصبح كثير من المصريين خارج مصر فضلا عن العرب ينظرون اليها وكأنها تمثل الجانب المظلم من الحياة .

ولقد خرج التهمون الابرياء في قضية الصلصلة كما خرج التهمون الابرياء في قضايا المخدرات والمتهمة المظلمين في قضايا الابواب والسواد ملحق بوجوههم والتهامات والاشاعات تلاصقهم حتى الموت . ويوجد بعض الضحايا في هذا كله مبررا لتشرير العالم ودعوى الى عدم هذا الكيزان كله بما فيه ومن فيه لانه يستحق - كما يدعون - العرق .. من المسئول عن هذا كله . وهل سيجلس احد ؟ - لا اظن ! - ومن يعلم الشئ .

- مصر باعها ورجلها ونسلها . واذا كان البعض منا حريصا على ان يضره المفضي لمان كثيرين حريصون على عدم المستحيل . ومستقبلنا لم يعد يتركز في تصدير القطن والارز ويصل ويضيق المصنوعات لاننا ناكل ونستعمل هذا كله بعد زيادة السكان وانهم ياد فويتا مانصدرة سوى ايجل باعنا واعظم ما في مصر رجلها ونسلها ما الذين يملكون شرف وريثون القليل في كل مكان .

وبعد لانتا في حاجة الى قرار من وزير الداخلية باحصاء نسبة البراءة في قضايا الجنت والجنائيات والاسباب التي ادت الى ظهور هذه الاحكام وادع نتج هذه الدراسة اعلام رجال الشرطة . ولا من تقديم اليه التهمين الى الحاكم قفريه اعليتهم . ونحن في حاجة ايضا الى قرار من وزير العدل باحصاء نسبة احكام الالة في محكم القضاة الاولى التي تلقينا محاكم الاستئناف والنقض لوضعها امام انظار القضاة !

لم تعد قضية مبلت الاحوال العساسة بل أصبحت قضية الصحفيين ، فقد اسفحتم الى تسجيلات التليفونية واضعنا عن الرغبة في الحصول على اموال من الشركة الالمانية دون وجه حق وهذا في رايه دليل ادلة .

مشكلة النيابة في مصر عندما تتبنى قضية .. ان وكلاء النائب العام مهما ارتفعت درجاتهم الوظيفية يعتبرون ان مقاييس نجاحهم يتركز في ادلة التهمين لحسب دون نظر الى الالة او العدالة . واجباتا يخضع وكلاء النائب العام لرجال الشرطة او سائرهم فيهمدين كل محاولة منهم في اثبات براءته .

واشبهه والحق . ان وزير الصناعات محمد عبدالوهاب ، نفس ايام القبطي والتخليق انه كان يعلم باسم القبطي على التهمين ان انه استعير في ذلك . واذا كان قفريه بما جرى . وهذه الواقعة تكل على ان وديدا يمكن ان يطلع بيزيد او يسمى للحصول على مايقصد مبداء على حساب وزير اخر . على اية حال برى اخفى التهمين في المحاكمة الاولى . ولم تكف النيابة بهذا الدرس ولا اخفى السلطة . ويرى بعض التهمين اخفى وقال للقضاء ان مامله التهمين مجرد برهنة او دليلا في الحصول على مال يدع حق . ولكن لإفشاء لم تدفع ولم يقبل . وقد وكفى ان لا يكون با مقصده المحاكمة انه كان اول رجل الشرطة الانتظار فرما امتنع التهمين عن قبول رفعة تعرض عليهم او ربما قبلوها فعلا ول قد هذه الحالة تكون الالة ثابتة .

ولعل شئ من ذلك لثانة التتقيق ولكن مباحث الاموال العامة ورياسة وزير الداخلية لنفسه تمحل عليه القبطي حتى لتسليه جهة اخرى من جهة الرأية المتقدمة في مصر بان الشركة اليابانية صلات مصر كلها بالمشجيع حول مصنع البوق . وعندما تصدر احكام البراءة لمان رجال الشرطة يحاورون ثيرون ذلك بان الحامين استغلوا ثغرات في الاجراءات . وفي التاتين مع ان رجال الشرطة يدرسون القانون .

وتطالب وزراء داخلية كثيرين ويضغمو بفشل ان يقوم بحماية مسئلة يشوه بها وجه مصر . على الوزير تفحص في القبطي على القضاة بتهمة تعامل المخدرات او ترويجها . وذلك الوزير تفحص في القبطي على القضاة في قضايا الاداء ولا يمنع الزام ايضا من القبطي على عدد من رواتج المشاهير والقاريهم . ورو وزير اخر يخصص في بيوت تدار للقمار فيها من فيها من المستأجرين والمالين والسالطين .

## ما في القبط



• نيكولاس ريدلي

الذي وزير التجارة البريطاني نيكولاس ريدلي بضميريات الى رئيس تحرير مجلة سيكتاتور البريطانية . وهو ان وزير اللعبة الصليق الذي شربته او ارضعه على الاستقالة السيدة ماجريت تاندر ايست في العلاقات بين بريطانيا والمخيا الغربية .

الهم الوزير المخيا بها تحول ان فصلون لوسوء . على اوروبا كلها . وكل ان لجنة السوق الأوروبية تشبه الزعيم الالمانى الراجل فطر .. وقال الوزير ان الرئيسين يطمعن الالان اذا متعلقون معهم ويشعونهم .

والى .. والى .. احد هذه التصريحات ال ازمة في العلاقات بين بريطانيا والمخيا الغربية وقال المشايون البريطانيون ان رئيس التحرير الذي حصل على هذه التصريحات مغرض وكان يجب ان يمتنع عن نشرها حتى لا يضر ال العلاقات بين الدولتين . وحاول الوزير ان يخفف من تصريحاته . ولكن رئيس التحرير البريطاني ، قل ان سجل القوال الوزير على شريط تسجيل . على اية حال تبطل الالان والانجليز والتهامات ولم يكن هناك سوى واحد وهو استقالة الوزير البريطاني ومن اخر .

ولكن الازمة لم تنته ولم تهدأ . نشرت الصحف البريطانية نفسها ان اجتماعا عقد في شهر مارس الماضي برئاسة السيدة ماجريت تاندر ايست تأتت الوحدة الالمانية في اوروبا وكانت نتيجة الاجتماع مذكرة تبين اخطار هذه الوحدة على بريطانيا . وما جاء في المذكرة لا يوافق كثيرا عما قاله وزير التجارة . وما مثل على الوزير لم يكن يتجنى على الالان واته وقد اراء المشايون الانجليز ول قدتمهم رئيسة الوزراء .



والجولاب السابقة في التفرغ الأمريكي العامة تزكيدان الرئيس الأمريكي أي رئيس أمريكي يواجه لفتاح واتهامات ، ويهدد بالزيد منها اذا فكر في تحرك محدود بكل ازمة للشرق الأوسط والضغط على إسرائيل . واليهود الأمريكيين يعرفون اصول وفروع هذه اللعبة ويتلقون الأوامر عادة من تل أبيب أو يتحركون لانقاذ إسرائيل في الوقت المناسب .

وأهل هذا يتكلم سر وأسر كثير الخارجية الإسرائيلية مقابلة وزير الخارجية الأمريكي في بروكسل . قال الوزير الإسرائيلي : انه الرضى . والبعض يقول : ايذا انه نيل !

### امثال

- اثبت التاريخ ان الحروب تفلق مشاكل أكثر من تلك التي تسببها .
- الحياة : مرآة تحصل على الفضل النتائج عندما تنقسم .
- من يقاتل لك انسان كامل يفتح الآخرين .
- الرجل يصنع للفتن ، الزوجة توقف العمل به .
- تمنعنا أسماء عندما تمنعنا التقليل لتعرف ماذا ستفعل اذا أعطينا الكثير
- تكاليف الاستطلاعات الاستشارية عالية ولكن : أين يجد الانسان من يقدم له طعام الأملار في لراضه .
- الرجل يستطيع أن يحل مشاكل كثيرة في صله ولايجز على حل مشاكل قليلة في بيته .
- قال اصفى قلبك يظهر قلبا على طرف لسانك .
- أراد الزوج أن يبين لزوجته من هو السيد المطاع في البيت .. اشترى لها مرآة .
- الحب يحب ملكاته بلا سلاح .
- انقذ لهما من المشتبه .. سيمحاول شتمك .
- تدع زكى : تدع له الكلمة العليا في البيت ولتستعملها .

ول الوقت ذاته نشرت الصحف البريطانية مذكرة سرية عن اجتماع عقد في عاصمة اللتانيا بين ضفره مستأون كبار تجسسا فيه عن مخاوفهم من الانجليز ورأى الاكلان فيهم . وهو لايفتلف كثيرا عن رأى الانجليز !

ورغم ذلك كله فالوحدة الأوروبية والسوق الأوروبية المشتركة التي تضم بريطانيا واللتانيا الغربية تضم في طريقها الترسيم .

والانجليز واللتان يتبادلان اتهام ويصطرون ناس المخابرات تجاه بعضهم البعض ولكنهم يعرفون أن مصالحهم واحدة ومصيرهم مشترك وان عليهم التمايل معا والاعتراف بضعاف معا . أين هذا مما يحدث في العالم العربي .. هذه الأيام !



### نيل ؟

#### ● نيل بوش

نيل هو الموضوع الأول في الصحف الأمريكية ومحطات الاذاعة والتلفزيون هذه الأيام ونيل هو أين الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي يرأس بنكاً امريكياً خسر بليون دولار بسبب تلاعب وصقلات فيها ما فيها من شكاوى .

والسؤال هو :

هل ستبلغ اللبابة العامة ضد نيل وما تأثير ذلك على ابيه العزيز في انتخابات تجديد الرئاسة عام ١٩٩٢ خاصة ان مجموع خسارة البونكة الانتخابية تصل الى ٥٠٠ بليون دولار .

ومن ناحية اخرى ففي ديسمبر القادم تجرى انتخابات مجلس النواب الأمريكي كله انتخابات جزئية لمجلس الشيوخ واهمية هذه الانتخابات تكمن في ان يحصل بوش على اقلية نيابية تساعدته وتؤيد مشروعاته ان يفقد هذه الاقلية فيصبح الرئيس الديمقراطي كليمه العرجاء وهو مكان يطلق على بعض الرؤساء الأمريكيين الذين لايتسلطون « تصريده » أي مخرون او اية صفة سلاح أو أي قانون من الكونجرس الأمريكي





المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ١٩٦٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## قرارات هزلية ..

بيد أن الجامعة العربية وأيضا  
منظمة التحرير الفلسطينية عادت إلى  
القرارات المماثلة ... الجوفاء  
والهزلة أيضا ...  
لقد قرر المجلس الوزاري للجامعة  
العربية الشاملة على كل شركة أو  
مؤسسة أو هيئة تقوم بتسهيل هجرة  
اليهود إلى إسرائيل .  
ومعنى هذا القرار الذي كان  
مكتوبا وبهوما مقاطعة شركة الطيران  
الفلندندي والمجرية اللتين تقومان بنقل  
اليهود المهاجرين إلى القامحين من  
الاتحاد السوفييتي عبر فلسطين  
ويروا يست . في طريقهم إلى إسرائيل .  
وهناك شركات طيران عالمية أخرى  
تقوم بهذه العملية .  
وبل ذلك هناك شركة الخطوط  
الجوية السوفييتية التي تقل  
اليهود من موسكو إلى محطات العبور  
أو مطارات الجور في أوروبا .  
والقرار الذي وصفته منظمة  
التحرير الفلسطينية بأنه تاريخي لم  
يذكر الدول التي تسمح بالهجرة وهي  
الدولة التي شجعت السوييت على ذلك  
أو أرغمتها ، وهي الولايات المتحدة  
التي أطلقت ياب الهجرة أمام اليهود

السوييت باستثناء سيمين للنا فقط  
وبذلك أرغمت أو ساعدت اليهود .  
السوييت على الاتجاه إلى تل أبيب .  
ولكن القرار لكتفى بالقيودات  
والجساعات وشركات الطيران وحدها .  
وكان يجب على أمين الجامعة  
العربية أن يبين للمجلس الوزاري أن  
هذا القرار على هذه الصورة للجامعة  
لا يرضي شيئا .. وإنما سيحول العالم  
يذكر قرارات الجامعة العربية  
التاريخية أيضا بمقاطعة شركات  
الطيران والشركات التجارية التي  
تتعامل مع إسرائيل والذي - أي -  
القرار لم يسل عن شيء على امتداد  
أربعين عاما أو تزيد .  
وكنا نحن بعد انتفاضة  
الفلسطينيين الشاملة في الأرض  
العربية المحتلة أما أيضا الجامعة  
العربية ومنظمة التحرير وقيادتها  
سيتمتعون إلى مستوى أطفال المجاعة  
ولكن بيد أن هناك فرقاً بين الرجال  
الذين سيحاولون من الضفة وإصحاب  
الاقلام الذين يهاجرون بالقرارات من  
تونس ..  
وبعد .. فهذا هو القرار التاريخي  
الذي صدر في تونس ، وتخلت مصر  
عن حضور اجتماعه على مستوى  
وزراء الخارجية .







المصدر: السياسي

التاريخ: ٩٩ يوليو ١٩٩٠

للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

## حيلة جديدة لشركات الأموال:

## رد مبالغ ضئيلة حتى

## تقطل إجراءات المحاكمة

كتب إبراهيم عبد العزيز:

**.. ومعظم  
المودعين  
يتكالبون  
للحصول  
على مبلغ  
فاسدة**

ما زال مصير ايداعات المواطنين في شركات الأموال يعوطفه القموض .. خاصة بعد المحاولات التي تلجأ اليها الشركات واستخدامها لتحيل قانونية ومساومة المواطنين لقبول مبلغ استهلاكية فاسدة وعقارات وأراضى بأسعار خيالية يترتب عليها خسارة فادحة للمودعين ..

حيث إنه طالما استمرت الفكرة في رد الأموال، فإن الإجراءات القانونية ضدهم تكون مطلة .. وبذلك ضمنت الشركات الحالة فترة التقاضي لأطول مدة ممكنة .. وليس من حق المودعين الشكوى لأن ذلك مبني قانوني .. وحتى في حالة استمرار هذه الشركات في صرف الأيداعات بصورة جديدة فإن الحالة مدة الصرف يترتب عليها خسارة للمودعين تقطل إجراءات المحاكمة

وتلجأ الشركات الى منح كبار المودعين .. القسط المتميزة من الأراضي وكذلك العقارات المتميزة .. كما حدث في شركة الهدى مصر التي أعطت كبار المودعين أراض في ..  
المهندسين .. وكسب المودعون تقطل .. زيادة عن ايداعاتهم .. وطلاب ..  
بقية المودعين بقرارد ارض في ..  
أنعادي فرفلت الشركة قيمة الأرض ..  
إلى .. بأضمار سرها ما ترقب عليه ..  
خسارة كبيرة للمودعين ..

ومن ناحية أخرى فإن الشركات التي اتبنت هذه القانونية السخافة لها رد الأموال في ٩ يوليو الماضي .. لجأت الى حيلة أخرى وهي تعطيل إجراءات المحاكمة عن طريق رد نسب بسيطة من الأيداعات حتى لا تقطل المحكمة إجراءات قانونية ضدهم ..

كما أن الشركات سوف تتجوع بهذا الأسلوب في رد قيمة الأيداعات من خلال السيولة التي ستوفر في الشركات نتيجة العملية الانتاجية، ويتبقى لهم أصول هذه الشركات التي كونوها من أموال المودعين ليحصلوا

عليها. ملكا لهم بعد رد الأيداعات للمواطنين من أرباح تشغيل هذه الأيداعات ..

بسم الهاربون ..

وهناك نوعية أخرى من الشركات لم يحصل المواطنون على أية ايداعات .. منها لأنها ما زالت تحت التحفظ لدى المدعي الاشتراكي ولم يستعمل على اسمائها لغرضهم للخارج، ولم يستعمل كذلك على أية أصول لهذه الشركات في مصر سوى مقر الشركة وهو عبارة عن شقة





المصدر: السياسي

التاريخ: ٢٤ يولي و ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مؤجرة .. وهذه الشركات . ان كانت قليلة . لا تغطي أسابع اليد الواحد الا ان الانبعاث فيها أصبحت غير قابلة للاستمرار في الاجل القصير ، الا اذا تم الاستقلال على اسماها والقبض عليهم .. وهناك ايضا شركة الهلال التي باعت اصولها لشركة الريان ولم يسد الريان كل السيلغ .. فان موقفها لم يتحدد بعد نظرا لتحويل قضية الريان للمحاكم ، ودخولها في اجراءات جديدة ومساومات من هيئة الدفاع وصير لا يتقده من هيئة المحكمة . وليس من المنتظر وضوح الرؤية بالنسبة لهذه القضية . قبل جهودين بعد انتهاء اللجان التنسيقية من تحديد القضية السوفية لاصول الريان ..





المصدر : **دور البريد**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٠

## أول اتصال

### بين العشرين الجمهوريين

### ومخاض الريان

في ٢٧٣ بنكاً في أربع دول هي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسويسرا والمانيا الغربية وستقدم هذه المستندات لحكمة الجنايات وكذلك سيراقب بها تقرير حول أموال الريان في الخارج يتضمن تحديد اسم البنك الذي تم تحويل منه في مصر والبنك المحول إليه في الخارج وتوزيع التحويل والمبالغ المحول بالبنوك ورسم الحساب في الخارج .

وتلق هذه المستندات في ٧٠ صفحة لموسكو وهي تكلف عن قيام الريان يوم ١٥ أبريل ١٩٨١ وحتى نهاية عام ١٩٨٨ بالحويل إلى ١٩٥ بنكاً منها بنك امريكان اكسبريس والجزيرة والقدمية والاتحاد وبنك ابو غنيم الوطني والمصارف الإسلامية ومنذ بدأت عمليات التحويل بخمسة ملايين دولار دفعة واحدة إلى بنك هيوستن في نيويورك .

وتكلف المستندات أيضاً أن التحويلات تركزت خلال شهرى أبريل ومايو ١٩٨١ ويوليو ١٩٨٥ ولم يمر شهر واحد دون إجراء تحويلات زادت فوصلت إلى ٢٥ تحويلاً كما تمكن اصحاب الشركة من الاطلاع ٣٦ حساباً في بنوك السعودية و ٢٤ حساباً في سويسرا و ١٨ في بنوك عربية .

وما يذكر أن الحكمة وضعت دعوى قضائية إحدى الشركات البريطانية ضد الريان طابقتها فيها بـ ٩ ملايين دولار كمعولة لإحدى المصطلحات .

وإن تطور آخر لسلسلة شراء أصول الريان كان للفرنس أحمد خليل رئيس لجنة معونة أصول الريان أن عملية المعينة مستترة خلال شهرين وقال أن التلاعب الخاص بالمعينة ليس مطلوباً لإتمام الصفقة ولكنه يستخدم فيما بعد شراء أصول الريان لإغدة ترويحها وبمهمها أخرى باستخدام هذا التلاعب لتسويق بين رجال الأعمال والمستثمرين ■

يمتلك التقلب العام حول تغييرات حاوئى المودعين ، فىرى ممضى الريان أنها مايلى ونصف بينما يرى مكتب المحطة أنها مغاير و ٨٠٠ مليون جنيه على أساس إسفلة مبلغ ٣٠٠ مليون جنيه كإيراج للمودعين منذ عام ١٩٨٨ .

لذا طلب ممضى الريان عرض هذا الأمر على المحكمة لتقرر فى قيمة حاوئى المودعين .

وعلى صعيد آخر وضعت محكمة جنحيات الجزية اسس اصعب نظر قضية الريان باستكمال سماعتها للهيئة المذكورة محمد حسن فوج النور رئيس هيئة سوق للال والذي سيتلقى فرياة ١٠٠ سؤال من هيئة الملاحق .

وقلت قواعلت - قبل الطبع - إن لحد الريان سيتقدم للمحكمة بانهام المستقل سلفى ترويض - وقاضى على سرقة أموال شركة الريان والإشراف بحاوئى المودعين . مستندهما ببيعض - جره - لاصول الريان تم . ١٩٨٨/١١/١٤ لحد الإقرار الريان من جناز المعنى الاشتراكى ببيع ٩٥٠ ألف جنيه - واحتوى على أجهزة تكييف - وملايس وعلمنا جوبلت أموال الريان وصلت لخووب المشترى أكثر من ٤٠٠ مليون دولار جرى تحويلها باسماء رمزية كل الريان وشركاتهم والشخاص لآخرين - وفاتحوا بها حسابات بالعملة الحرة

### إبراهيم خليل

في تطور جديد لقضية الريان تكلف المحامى وكيل للمستثمرين الجمهوريين أنه خلال شهر سبتمبر القادم ستصل أموال المشترين لاصول الريان ، التي تقرب بـ ٦٠٠ مليون دولار إلى البنوك المصرية وكذلك تلك ساطلب بوقف الدعوى القضائية المطروحة حالياً ضد الريان لتسديد أموال المودعين . قال ممضى الريان إنه قام بإجراء أول اتصال بالمشترين الجمهوريين منذ الإعلان عن صفقة شراء أصول الريان في شهر مايو الماضي وأضاف إن هذا الاتصال تم يوم الاثنين الماضي عن طريق مندوب مسافر إلى بلد عربي وانتقل إلى بلد عربي آخر ثم حضر إلى القاهرة برسالة مصدقة من المشترين باستمرارهم وتكثيهم على استمرار الصفقة . وقال إن المشترين في مرحلة تجهيز لـ ٦٠٠ مليون دولار وذلك بسبب هذه الأموال من استثماراتهم في أوروبا وعدم تجددها بعد الانتهاء مدة استثمارها . هذا وقد وقعت خلافات بين ممضى الريان وإدارة التفتظ





المصدر: دور النشر

التاريخ: ٣٠ ديسمبر ١٩٩٠

للنش و الخد مات الصفية والمعلو مات

# هل يدانس المدعى الاشتراكى

## شركات

## توظيف الاموال؟

اوقعت الملة الفنية التي مدحت الشركات توظيف الاموال التي يحلق معها جهاز المدعى الاشتراكى على الابتعاد ورغم ذلك لم تفتت الشركات من تشديد اموال المودعين بها .. ووصل الامر الى ان بعض الشركات اصبحت فيه متوقفة تماماً عن رد الاموال . وقد اجمعت الى الجهاز ١٦ شركة توظيف اموال على فترات متباعدة منها ٣٩ شركة تم فرض الحراسة عليها بقتل بعد اخطائها الى محكمة القوم واخطب هذه الشركات بصفحة يتراوح راس مالها من نصف مليون الى ٣ ملايين جنيه . وقد تم فرض الحراسة على بعضها قبل صدور للذين تعلق الاموال . وتم تحويل امصاحب اربع من هذه الشركات الى النيابة العامة لعدم وجود مستندات لديهم يمكن وضعها تحت الحراسة .

بعض جرد الاموال لاصاح للاراء المال

الشركة  
ويذكر - أيضاً - شركة واحدة تقدمت بطلب التحقيق معها وهي شركة : السطون ، التي فقدت جزء اموال كل المودعين فيها .. اما الشركات التي تلاقى بجزئ حالي التحقيق معها فذكر الجهاز لغير شمس شركات بالقصدي .. للهدى مصر التي يبلغ راس مالها ٣٦٤ مليون جنيه ردت مالها حتى الان حوالي ٢٠٠ مليون جنيه وشركة الخزامى المزمع التي ردت ٢٠٠ مليون من راس مالها البالغ ٢٤٥ مليون جنيه وشركة

شركة كبرى التي ردت حوالي مليون جنيه من ٣٠٥ مليون وشركة الجوال التي ردت حوالي ٥١ مليون جنيه من ٨٦ مليون جنيه ، اما شركة بدر فلم تسد سوى حوالي ٣٠ مليون جنيه من ١٢٥ مليون في راس مال الشركة وهي الخضير . ان الشركات جردت في حرمها على رة : اموال المودعين بها ..

### أزمة الجهاز

الاطاحة القضائية التي روجها جهاز المدعى الاشتراكى الان انه لا يوجد - حقيقة - التحفظ في فرض الحراسة على هذه الشركات لان اخطب مستندات واسأل هذه الشركات اما ان تكون معلومة في غير مصلحة او باستاء المصطنع لغيره ويقتل ان التحفظ عليها الان

تحقيق

## يوسف هلال - جمال طابع

وبجري جهاز المدعى الاشتراكى الان الاجراء لعرض مستندات هذه الشركات التي تم فرض الحراسة عليها للبيع في شركات عامة لهدى اية اموال المودعين بها وان كانت امصاحب محسوبة لا تتعدى ١٠ الاف مودع فقط .. وهناك جانب اخر من شركات توظيف الاموال وهي التي تم التحفظ عليها ولم يصدر بعد قرار من محكمة القوم بفرض

الحراسة على مستنداتها على شركة المراكبي التي يبلغ راس مالها ١٢ مليون جنيه ولم جرد شيئاً للمودعين ، ثم التحفظ عليها وجرى الان اتمام التجهان







المصدر: **دور المودعين**

التاريخ: ٢٣ يولي ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الشركات تضغط على المودعين لتوقيع مفاوضات بالأموال

أربعة من أصحاب الشركات ليس لديهم ما يمكن التحفظ عليه

مصدر بالجهاز:

نحن لا ندلل الشركات ولكن نعاملها بمرونة

ليس في صلاح المودعين داخل جهاز المصير الاقتصادي.

يؤكد المستشار عبد الرحمن ليراهيم مدير إدارة التحقيق والمستول عن شركات توافيق الأموال في الجهاز: إنه - حتى الآن - لا يزال مودة يتعامل في ائتمانية ومطابقة صلاحيات ره الأموال للمودعين في المصير الشركات التي يتم التحقيق معها حالياً حيث لم تنته بعد مهلة الـ ٦٠ يوماً التي أقرتها مديها للشركات مع الاستمرار في تفتيحات ره الأموال... ولكن الشركة التي صواب

يخضع لها غير جيدة في ره الأموال. سواب يتم التحفظ عليها على الفور. ويقول إن الجهاز يتعامل مع بعض المودعين وما يتخذه من إجراءات يتم تنفيذها ومدة إذا كان هناك تخلف في صلاحي ره الأموال للمصير في جهاز

للمصير الاقتصادي شغل المصير في الإجراءات القانونية وليس في الجهاز. حيث تتطلب الإجراءات تشكيل لجان لجرم وإعداد المركز المالي للشركة بالإضافة إلى ما تستلزمه صلاحيات التحقيق ووضوح التحفظ والتقييم لمكة التزم وإرض الحراسة وعرض مستندات الشركة للبيع.. كل هذه الخطوات أساسية في عمل للمصير الاقتصادي.. ولذلك فقد رأينا ما مهلة المودعين لبدء الشركات خصوصاً المهلة منها في المصادق.. وأما رأينا أن التحفظ أو إرض الحراسة على هذه الشركات في صلاح المودعين أن نكره نصله في محله لأنه هو مديها أولاً وأخيراً.

ويعتقد المستشار علاء الدين مصادق للمصير العام الاقتصادي: إنه ما سبل أن يتم إرض الحراسة على شركات توافيق الأموال التي يجري التحقيق معها حالياً.. ونحن نفضل اختيار الأسلوب الأصعب في التعامل مع هذه الشركات وهو من التفتيش حيث يتطلب ذلك صلاحيات طول اليوم الخليفة مديها كل شركة وسؤال المودعين بها.. ويتقدم ببيان بعدد المودعين الذين شركة ببيان بعدد المودعين الذين تفتيشها مع هذه الشركات.. ويقوم الجهاز بتفحص هؤلاء المودعين لذلك من صلاحيات التفتيش والتأكد من أن يكون التفتيش له تم بدون شروط وعن إرض والتفتيش عمال بفتح الشركة والمودعين.. ومعماريًا في ذلك ما يقوله المودع بنفسه فإذا أقر بأنه وافق بربحيته على هذا التفتيش مع الشركة بقراره أو البيع فهذا شأنه شأنه ذلك

تكتسب بين القارة المبيعات وحجم المبالغ المودع.. ومدة فإن أي وضع أو تصرف غير مقبول من قبل هذه الشركات مع المودعين يتم عرضه على المصير الاقتصادي على الفور.. فلي إحدى الحالات حاولت إحدى الشركات تصعيد قيمة المصادق على ثلاث أو أربع سنوات.. ولكن للمصير الاقتصادي وإرض التوافيق على ذلك الأمر باعتباره أن هذا ليس في صلاح المودعين.. أما أنه من حق أي مودع أن يقدم بشكوى للجهاز من أي مديها تخلف له من جانب الشركة المودع بها.. ولعلم فهذه العديد من الخطوات التي نتم بها للمودعين سواء هذه الشركات التي يتم التحقيق معها في الجهاز أو حتى الشركات التي وافق إرضها على

شركة المديها وأصبحت إرض تم إحالة الخطوات الخمسة بفتح الشركات إلى حيث سبل نقل إرضها من المصير إلى هذه الشركات الآن.

تقارير مصرية

وهذه الحادثة مدة تقارب مصرية. رغم هذه الأموال الصغيرة من جهاز المصير الاقتصادي إلى مديها مديها تقوم بها شركات مديها على شركة المديها مصر بلغت حصة الأرباح ٣١٥ مليون جنيه يرتفع ره الأموال لوضوح أن أديها جهازاً بلغ ٨٩ مليون جنيه في

المرزاق للأول والذي تضمن مشاركتها في مشروعات والشركات المصير بلغت قيمتها ١٥ مليون جنيه وهي ما يدعو إلى الشك في كل ما يروي ويتردد لعل في شركة بنس لتفتيش بلغت حصة إيداعها ١٢٥ مليون جنيه وذلك لتفحص المرزاق للأول للشركة الكشنة أنه تضمن يرتفع ره الأموال به ٩٠ مليون جنيه لقد ارتفعت أيضاً الكثير من الأسماء الرسمية التي أديها بعد التحفظ عليها





توليد من مائة إلى مائة وخمسة عشر  
للحالة الاقتصادية التي شهدتها  
المرحلة الانتقالية .. لأنه في حالة عدم  
تقديم أي مخصصات جديدة بالصورة  
الحالية .. فلا بد أن يتأخر الأمر بالجهز  
إلى اتخاذ الإجراءات القانونية ضد هذه  
الشركات ولا بد أن أصعب الشركات  
سوف يتحولون بكافة الأساليب  
والوسائل للحصول على الأموال اللازمة  
لأن كل شيء حرق لأوردين .. فلننتظر !!  
وهو وجهت إلى الجهاز  
بمقابل الشركات .. قاله هذا الجهاز  
مجرد مبررة ، التي هي أسلوب  
الجهاز كذا .. ونحن نتكلم مع الجميع  
بمرونة للتأخير .

وليس بين الجهاز وأي شخص أي  
علاقة من أي نوع .. وحسب شركة  
توفير الأموال طلة له جاء في رد  
الأموال للمودعين وعلمت بذلك .. أما  
الذين لم يفعلوا بأسلوب سيء ..  
ولا يجب أن ندرس أن التحقيق في قضية  
شركات توفير الأموال يختلف من أي  
قضية أخرى .

.. لكن في حين منح مجلة جديدة  
لشركات توفير الأموال ١٦  
يجب الاستقلال بمعد صحت  
مساهمة المدي الانتقالي فقط : إنه من  
جائزنا فوننا تكلم بالقرن يومى إلى  
الاستقلال جيد فاستلم هذه المدي

الانتقالي حول المواقف مع الشركات  
التي يتم التحقيق معها حتى يكون  
المدي العام على علم أولاً بأول  
بالتطورات الخاصة بكل شركة ..  
والمدي العام هو صاحب القرار في هذا  
الأمر .. وهو الذي يستطيع أن يقرر هل  
يتم تجديد فترة لمرور لم ١٩٧٩ حيث  
لا بد من اختيار القوانين المناسب لذلك  
والفرق ولاستعانة بما فيه مصلحة  
المودعين .. وعلم أنه يمكن تجديد  
المدة مرة ثانية إذا لزم أن الشركات  
جاءة في هذا الأمر وإن كان الأموال  
للمودعين يعنى بشكل جيد .. ولكن إذا  
التحق أن الفكرة تسلم لتسب الوقت

مشركة في رأس مقلها .. واتضح أن هذه  
المساهمة في شركات القطاع الخاص لم  
تكن واردة ببرنامج الخطة التي شهدتها  
الشركات إلى حينه سوق المال وعلى  
الرغم من كل ذلك فإن الشركات تقوم  
الآن بتقديم مخصصات من المودعين إلى  
جهاز المدي الانتقالي على فترات  
منتظمة وهذه المخصصات تدرس في أن  
النوع استلم جميع استحقاقات لدى  
الشركة .. ويتم ذلك دون إبطاء ماضى  
هذه المستحقات ١٢

أما بقضية الشركات التي كانت برده  
أموال المودعين جدياً في شكل ضمان أو  
شقق أو أراضي .. فجميع حالات التي  
ثبت تقديم الملتزم بأسماء مقابل فيها

كثيراً بواسطة أصحاب الشركات  
التيهم ونفس المودعون إلى قولها  
ربما منهم من كان الإحساس لديهم بأنهم  
يتناولون مديتهم بسلامة فحسب من أن  
يتأخر الأمر إلى ضياع كامل أموالهم ..  
والد أوجهة تفسر هذه وجهة  
( مستمرة ) يسلمون المودعين حل  
فراء الذين استلم الضمان أو حقوق

الضمان أو الأراضي بضمن أقل تكلف من  
الذين دفعوا المودعون فيها ثم  
يعودون بتسليم الآلات والمعدات إلى  
المودعين وهكذا .. ويظهر الأمر أن  
المودعين يسلمون خسائر مضاعفة !!

وبسبب كل هذه المصروفات تذهب  
خلافه من بين المدي الانتقالي وهذه  
سوق المال .. أنهم الجواز حيث سوق  
الكل بعدم توفير الديانات التكليف من  
الشركات للمدة إليه والتمت حيث  
سوق المال جهاز المدي الانتقالي  
بالتفصيل والاتصال وتزهم أصحاب  
شركات توفير الأموال بضموا في  
أصول الشركات ويضطرون على  
المودعين إيجارهم على توافيق  
المخصصات دون أن يبالوا بحلقات  
التي التي قدم في الخطة بين أصحاب  
الشركات والمودعين ١

ولنرى نكول إنها معركة صعبة من  
المودعين أمام أصحاب هذه الشركات  
لعلهم أن يضطروا بتلك العزيمة التي

لها كسما لميش الشركات والاستثمار  
وأعضاء مجلس إدارة الشركات وبعض  
المستثمرين

في شركة الجواز المقررة في الأمر  
سواء حيث بلغ حجم ادعاءات المودعين  
لديها ٨٦٠ مليون جنيه .. نصف هذه  
المبالغ المتأخر من موزة المال فيها  
مستترة في فراء وأوراق تحت  
كلها بطرق عريضة غير مسجلة .. علاوة  
على أن أصحابها كروا الملتزم بمبالغ  
مقابل فيها من أديتها الحقيقية بالاتفاق  
بين طرفي العقد .. وكذلك لجنة  
التفتيش على الشركة أنها ليست لديها  
مقابل أو مستحقات وعلى المودعين لديها  
٢١٠ من (جهاز الإيداعات ١

أما في شركة توكيويو فبلغ أن حجم  
الإدعاءات قد بلغ ٣ ملايين من  
الجنيهات حقلت الشركة خسائر في  
الاستثمارات المخصصة تزيد كثيراً على رأس  
المال وإن بعض أموالها مستترة في فراء  
الفضل المرفوعة تحت التغطية بعد أن  
فرب صاحبها .. وقد بلغ الميزان المالي  
بتوكيويو ٣٠٧ مليون جنيه بنسبة  
١٧١٥

وعلمت التقارير التي أعدتها  
الأجهزة الرقابية والأمنية أن جميع  
الشركات التي كانت لها لتلك نسبة من  
الإدعاءات والمصروفات الأجنبية من  
المودعين والمضروا إليه بذات المدة ..  
وتم تحويل المدة إلى الجنيه المصري

على أساس سعر الدولار في ١٠ يونيو  
٨٦ .. ستة إضمام الشركات .. ويجوز  
المودعين على قبول به مستحقاتهم بهذا  
السعر وليس سعره في التاريخ الذي  
يتم فيه الرد .. كما أن وزير الاقتصاد -  
ويعد أن يتم خصم ما لا صرف تحت  
مسمى الأرباح ١١

ووضع التقرير أن هذه الشركات  
قامت مؤخرًا بفراء عدد من الشقق  
والمباني والمعدات والأراضي بأسماء  
حزب عواميا بأسماء الملتزم  
الحقيقية وبمينا للمودعين .. كما كانت  
الشركات يتحولون مستحقات المودعين  
إلى بعض شركات القطاع الخاص  
وإسترداد الأموال منها على أساس أنها





المصدر : د. أبو الحسن

التاريخ : ٢٤-١٠-١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وأصبحت جافة في عملية به الأموال وليس  
أصلها سوى التخليق مباشرة للمحلف  
على هذه الشركات لمصلحة المودعين ..  
ولكنهم كانوا أولئك المودعين  
إلى أن جميع شركات توظيف الأموال  
الوجودية في جهاز المدعي الاشتراكي  
وبالتحديد الشركات الخمس التي  
يجري التحقيقات معها . أصابها جميعاً  
معنوعون من الصافي للفرار لفترة غير  
محددة بناءً على طلب المدعي الاشتراكي  
وسيطاً قرار المدعي من الصافي كلياً حتى  
يجلب المدعي الاشتراكي الخادم وأن يتم  
هذا بالطبع طلباً من المودعين ما زالت  
لديهم أموال لدى هذه الشركات .

وتجديد الاستفسار منه صفوت :  
إن الجهاز لا يتدخل في طبيعة المعاملة  
بين الشركة والمودعين في تقدير الإنسان  
أو الاتفاق على الخصائص .. كما أن  
الجهاز لا علاقة له بتقدير أو تقييم قيمة  
أصول الشركة التي يتم بيعها  
للمودعين .. وإنما أنه أولاً جهاز  
للمدعي الاشتراكي لما تمكن المودعين من  
استرداد شيء من أموالهم المودعة ..  
ويبقى أنه خلال ظهور معضلة من  
أصالة هذه الشركات إلى الجهاز ثم به  
ضربة كبيرة من أموال المودعين فيها واه  
فلقت هذه الشركات فترة طويلة قبل  
احتلالها للجهاز مرةً أن يتم به شيء على  
الاستقلال .

وإن لحكم عليه بأنصح المستفيد  
محمد صفوت المودعين في شركات  
توظيف الأموال أن يكونوا أكثر حرصاً  
على الصمت بشأنهم لدى هذه  
الشركات وعدم الاتفاق أو التوقيع على  
الخصائص إلا إذا كانت المستندات  
والعروض المضممة كافية والأصول  
البراعة غير ملغاة فيها .. وللمودع الحق  
الاعتماد في الاختيار بالوكالة أو الرضا  
ولا أحد يستطيع أن يجبره على شيء  
لا يرغب في شركته !





المصدر: **السوق**

التاريخ: ٢٤ يوليو ١٩٩٠

## فى المليون

[illegible][illegible]

فهل نأمل أن يعقد المستقنق عبد السلام حفيد المدي العلم الاقتراني في لاسرنا معشيتا، وبعان ضوايط وضو طرة حقوق الموقنين، واخر ضو طرة هذه القضية ؟ .. وائل صبور

الصفحة المصرية في يوم واحد .. كطما  
تصريحات المدي الاقتراني حول هذه  
القضية .. يحسم تضارب الاراء .. ويحمي  
الموقنين من أية ضحية كسائية  
المستولي في الشركات من انفسهم 11

**احمد لطفي**







المصدر : الأمانة

التاريخ : ١٩٩٠ ميلادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### إلزام الردين بالكشف عن حجم أمواله بالخارج قبل بيع الأصول

أكدت مصلحة يالينك المركزية ، للأمان ، بأن البنك يضع عدة شروط بخصوص صافي الردين ، من بينها ضرورة رد الشركة للأموال الموجودة بالبنوك الأجنبية وتقديم بيان تفصيل حول قيمتها الحقيقية حسب نسب الأرباح عليها ، الناتجة عن إيداعها بتلك البنوك .

ويطرد أن يكون هذا الرد متوافقاً زمنياً مع عرض بيع أصول الشركة . وتقسيم مبيعات مئة ألفه إلى الآن استيريدية لمعدات والآلات ووسائل إنتاج . وأن يعتد بأي إن استيراد ليس مطوحاً له أتعاف بأحد البنوك الرسمية . وأنشأت المصارف أن البنك سلم منذ أيام للهيئات الفضائية المختصة

أرقام الحسابات للردين بالخارج التي تم تحويل الأموال عليها .

وعلى سكرن حسابي كبير : إن على الردين ومحايله أن يلتزموا بحدود القانون ، وأن يطبقوا كافة المتطلبات لأجهت التنفيذية والمصرفية . لتقول كافة مطالبهم . ليتم عرض البيع ، إذا كانوا جادين حقاً .





محمد الغربي

# عبيون .. عبيون ليلى .. في الموائد

نهايت الناس على الريان ، فكان ما كان  
تسبحوا ببركات السيد ، فقامه غيب الله .  
جاءهم صاحب الهدى ، فضاء ما فيه للتصويب .  
أما الشريف فقد بدا يوما وبكائه الأول ، حتى كثرت الشكاوى منه واللام .  
وبين الأربعة تكبر عشرات أبنوا لهم بيروت مصر .. حتى ولو قلنا بصرى  
الردا .

هكذا جاءت مسرحية «العلم بأربعة» لتتولى الأبعاد  
المقتبلة لمأساة توظيف الاموال ، ولست مع القائلين  
بأنها جاءت بعد المبرم ، فلقضية كريمة والخطر كامن  
وإلهية المسرحية تشير إلى أن طريقة جديدة للتصويب  
والاحترار وأيضاً باسم الدين - صوف تظهر من جديد  
ويؤيد تدفع الملائكة .  
الربح الثالث في المسرحية هو موقف الحكومة الذي  
جسده «الكبير» محسود الجندي ، وبال منه أن يأخذ  
صعيده وأن يفسد ، فيبدو الوجه الآخر للتأطيس  
والتصويب وصاحب التكرارات .. هذا الهم الذي جسده  
الفتان الكبير في نوره المحمود زمانا صديق أواه ، هو  
من أهم ما في مسرحية «العلم بأربعة» ، التي لا يهيبها  
أن الأحداث سبقتها أو أن الواقع أعرب من الحيل وان  
ملحده في دنيا الناس أليس بكل مباحث على خلفية  
المسرح ، وإنما يهيبها أنها تجأت إلى واقع معرلة  
ومشجرة فاعلالت ورايتها ، وأخرها التبع لشرع عرض  
أن يضمن صلبه شركة توظيف الاموال وإن يبين بدلا  
منه لآزم الامر .. وكانت أفضل أن تخرج كبرياء  
المؤلفة من التراما الواقعية التي يراها كل الناس .  
وبعد ذلك فإن مسرحية «العلم بأربعة» تحقق الهدف

لخلق الناس عندما صديقا ، وأخطا عندما تصوروا  
أن العلم وكلف ومبارا خلف «بهاض الهوا» .  
كطلمت النحي وأصرت الجلايب والمطع في المصلحة  
المؤرقة بطلانة الله العفالة ..  
عزلة المصانع لحن الربا والحرام ، وكثرت الففوى  
والتهويلات ..  
غير أن أبلغ صراحة في لمبة الأرباح المبالغ فيها  
والتي لم تكن تملك حلا .. ولو أن الهوا لمحت أكثر الناس  
الناس المحلل والحرام .  
لأمت الحكومة الصمت ، بل وقهر رجلها بكون  
البركة ويضنون إلى ربك توظيف الاموال .  
كنا مستولين وكنا في مولد واحد .  
الحكاية قديمة ، والشعابا كثرين ، والجراند  
تزييف ، والمصالحون يبيعون الأوامر ، والحكومة مألوت  
في جالة صمت .  
طاق الصمت وذب الناس ولم يبق سوى الصراخ ..  
صراخ التضحايا وهم في طوافير مهيلة تقهر بأن  
يخرج إليهم بعض ذوي النحي وبعض حلقى الكفون  
بهشونهم كالنقم و «ما فيش لوس .. خلصت» .  
صراخ على المسرح بعد أن تحولت القضية إلى لراما  
مضخمة ومبكرة في نفس الوقت .

نمأما حيث تقاطع النص مع الشعار «الأنبياء» وأخرج  
«الشركاء» لتقديم مفهوم متجدد ورؤية واضحة لما كان  
ومعجرو وما قد يحدث في المستقبل .  
وعنرا إذا كانت لا تتناول المسرح بالتدق على أصوله  
لأن ليس له مجال وتخصص وإنما ذهب إلى المسرح  
مقلدا عابدا بأحدا عن المنة ذات الهدف والمضمون ..  
والله استعنى «العلم بأربعة» .. أجاد بعض الممثلين  
ولمجد البعض الآخر .. «أورا» لها برقيها ،  
و «هنية» لم تكن ترضى فقط .  
للمسرحية ، لتصلح كل المجهود رغم الحركات المبالغ  
فيها .. لم يكن هناك عابدهو للفتنة «الضارة»  
والأحداث الفخرية خصودها بين «صعد أبو العيون»  
و «داني القصر» ، ولطه خروج على النص لا يلبس ،  
بينما المسرحية لاتتاج إلى تلك التراب التي لا تفيد في  
بعض المسرحيات وقد تصبح شرودة لاغنى عنها للمحاج  
مسرحيات أخرى .

● رأيت «دول الشريفة» بأصبع نوح «على أربعة»  
في مسرحية «العلم بأربعة» التي كتبها «أبوالملا»  
المصالحون ، وإشكك أنها «جدار حسن الأنبياء»  
يأخرها لنا «جدار الشرفاء» بحسه الفني والمسيحي  
الدور أحسن لمسرحية بريفة من نوع خاص وصحا  
بما تتألف منه الجماهير .  
في البداية كانت «الكلاب» التي ترضى العين بما ترضى  
والآن وما تسع من كلمات «صلاح جاهين» موسيقى  
«محمد لوح» ، وأهم من ذلك أنها قلبي كغزل بوقها  
المسيحي ومعجرو «داني» و «جرو نصر» .  
بعد ما لم يرض «جدار الشرفاء» مسرحية إلا  
وكانت مسيحية .. بعضها تروح ويضنها لم يكتف له  
الترجاع ، ربما لأن الجمهور كان يتوقع أصلا أكثر خفة  
وعزلة من «الكلاب» ، أو ربما لأن جدار كان يهمل  
مشاركة مسرح في الأحداث المسيسية ، وربما لأن  
الناس أصابعهم بأمن من الإصلاح بلكلام ، فبدل أن بعض  
الاستقطابات السياسية التي كانت تالم علينا وتقدمنا منذ  
سنوات كذوبة ، لم تعد تستحق أبدا .

بعد كل ذلك المسرحيات السياسية ، يبدو «جدار  
للرقاوى» زعيما سياسيا له جمهور عرض من بعض  
الاحزاب ، يمهله ذلك مسئولية أكبر ، ويجعلنا نحاسب





المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩

أكثر ، وتكسر عليه أحقادا .. رغم أن كونيأ معه .

●●● بدون دعابة ولا حتى بلباغ للناس وصلني الجمهور كل مساء لـ «يا عين الهوا» .. الفصل الأول ملها يستحق إعارة نظر ، أما الفصل الثاني فيستحق التطوير في التأليف والأخراج والتشغيل .. والموضوع هو الأفانق من رجال توظيف الأموال الذين يستغلون طريق الدين ومضلة المواطنين وعثروا أسلحة .. أهدع الفنان «محمي» اسماعيل» بمسألة ورشاقة ولهم طبيعة الدور .. رأيت «إيهان» تمتلئ لأول مرة رغم شهرها من قبل في كثير من الاتصال للبلية .. أجابت «علا راس» في دور فتاة الاتصالات .. أجهده معظم الممثلين والممثلات وحاولوا التلهوني ، وإن كانت هناك بعض المبالغات في أداء الصغير حسن «أزوم الضحك» .. كل هذا يستحق مبالغة ، فالمسرحية قطاع علم .

لقد استعني أن يشارك القطاع العلم والقطاع الخاص في تناول نفس الموضوع ، وفي نفس الوقت .  
لنص كفيه «وحيد غاري» وهو صحفي سياسي وعاش الأحداث وعاش منها يوما بسطة رأينا لنجريد لجدى جراند الممارسة ، وإذا كان موقفه واضحا من الدجال باسم الذين فإنه يضحكنا من الضنا وعلى نفسها ونحن نتكلمهم بمحس ومداينة نعلم تجويزة العصر للتدريج «الامر» محي اسماعيل ، والضحك لسه يسلط على ضحكاه ويرجعهم ، «خلني لك ألف .. خلني لك ميه» ، والتكلم توشل ويكسي حتى يأخذ منهم كل ما يمكنون ..

ولقد كان «وحيد» كثيرا أكثر على الظاهر دور بعض المسؤولين ومسؤوليتهم سواء بالتأمر أو بالتفلسف أو بالأعمال .

تجسدت كل شروط العمل في يد المخرج «صدام الدين صلاح» الذي لم يستعني بمشاهدة أعمال له من قبل ، ولكن تكفيه «يا عين الهوا» ، أو على الأصح الفصل الثاني من المسرحية .. لقد أحسنت بصمات المخرج والجملة ، ورويته أيضا .. وصقلت له وهو يطر في النهاية من أن للجل سوف يستمر .

●●● وإنها ليوحت مبالغة أن يتكلم كل من القطاع العام والخاص «بوعي» قضية جوية تشغل الرأي العام والفكره ، فمن جوسما في القرب واحد ، ولحن جميعا .  
تنبهنا «بابي» التي يصرقونها أحقادا ويقتصبونها أحقادا ولكنها تدعى على مر الزمن «ثلاث أروام الأخر» في مولد ومع بالتصوير .. ويقتلس الطبيب .











Bibliotheca Alexandrina



0499578